



مجلس شورای اسلامی
ایران

نُصُوصُ

فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

تَأْلِيفُ

السَّيِّدِ عَلِيِّ الْمَوْسَوِيِّ الدَّارَانِيِّ

الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ

(صِيَانَةُ الْقُرْآنِ مِنَ التَّحْرِيفِ)

بِإِشْرَافِ

مَدِيرِ قَنِمِ الْقُرْآنِ

الْأَسْتَاذِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِوَاعْظِ زَادَةِ الْخُرَاسَانِيِّ



بسم الله الرحمن الرحيم



نُصُوصُ فِي عِلْمِ الْقُرْآنِ

تَأَلَّفَ
السَّيِّدُ عَلِيُّ الْمَوْسَوِيُّ الدَّارَانِيُّ

الْمَجْلَدُ الرَّابِعُ
(صَيَانَةُ الْقُرْآنِ مِنَ التَّحْرِيفِ)

بِإِشْرَافِ
مُدِيرِ قِسْمِ الْقُرْآنِ

الْأَسْتَاذِ الْعَلَامَةِ مُحَمَّدِوَا عِظَمَاءِ زَادَةِ الْخُرَاسَانِيِّ

موسوي دارابي، علي، ١٣٣٤ -
نصوص في علوم القرآن / تأليف علي الموسوي الدارابي: بإشراف محمد واعظزاده
الخراساني. - مشهد: مجمع البحوث الإسلامية، ١٤٢٩ق. - ١٣٨٦ش.

ISBN set 978-964-444-380-0

ج. (٤) 3-072-971-964-978 ISBN

فهرست‌نویسی بر اساس اطلاعات فیبا.

عربی

کتابنامه

١. قرآن - - علوم قرآنی. ٢. قرآن - - وحی. الف. واعظزاده خراسانی،
١٣٠٤ - ، ب. بنیاد پژوهشهای اسلامی. ج. عنوان.

٢٩٧/١٥

BP ٦٩ / ٥ / ٨ م ٦

٢٧٩-٢٤١٢٩

کتابخانه ملی ایران



نصوص في علوم القرآن

المجلد الرابع

(صيانة القرآن من التحريف)

السيد علي الموسوي الدارابي

بإشراف الأستاذ محمد واعظزاده الخراساني

الطبعة الثالثة ١٤٣٢ق / ١٣٩٠ش

١٠٠٠ نسخة / الثمن: ١١٦٠٠٠ ريال

الطباعة: دقت

مجمع البحوث الإسلامية، ص.ب ٣٦٦-٩١٧٣٥

هاتف و فاكس وحدة المبيعات في مجمع البحوث الإسلامية: ٢٢٣٠٨٠٣

معارض بيع كتب مجمع البحوث الإسلامية، (مشهد) ٢٢٣٣٩٢٣، (قم) ٧٧٣٣٠٢٩

www.islamic-rf.ir:

E-mail: info @islamic-rf.ir

حقوق الطبع محفوظة للناشر

الفهرس العام

| | |
|----|---|
| ١١ | التصدير : بقلم الأستاذ العلامة الشيخ محمد واعظ زاده |
| ١٩ | مقدمة المؤلف |

الباب الثالث : «صيانة القرآن من التحريف» وفيه فصول :

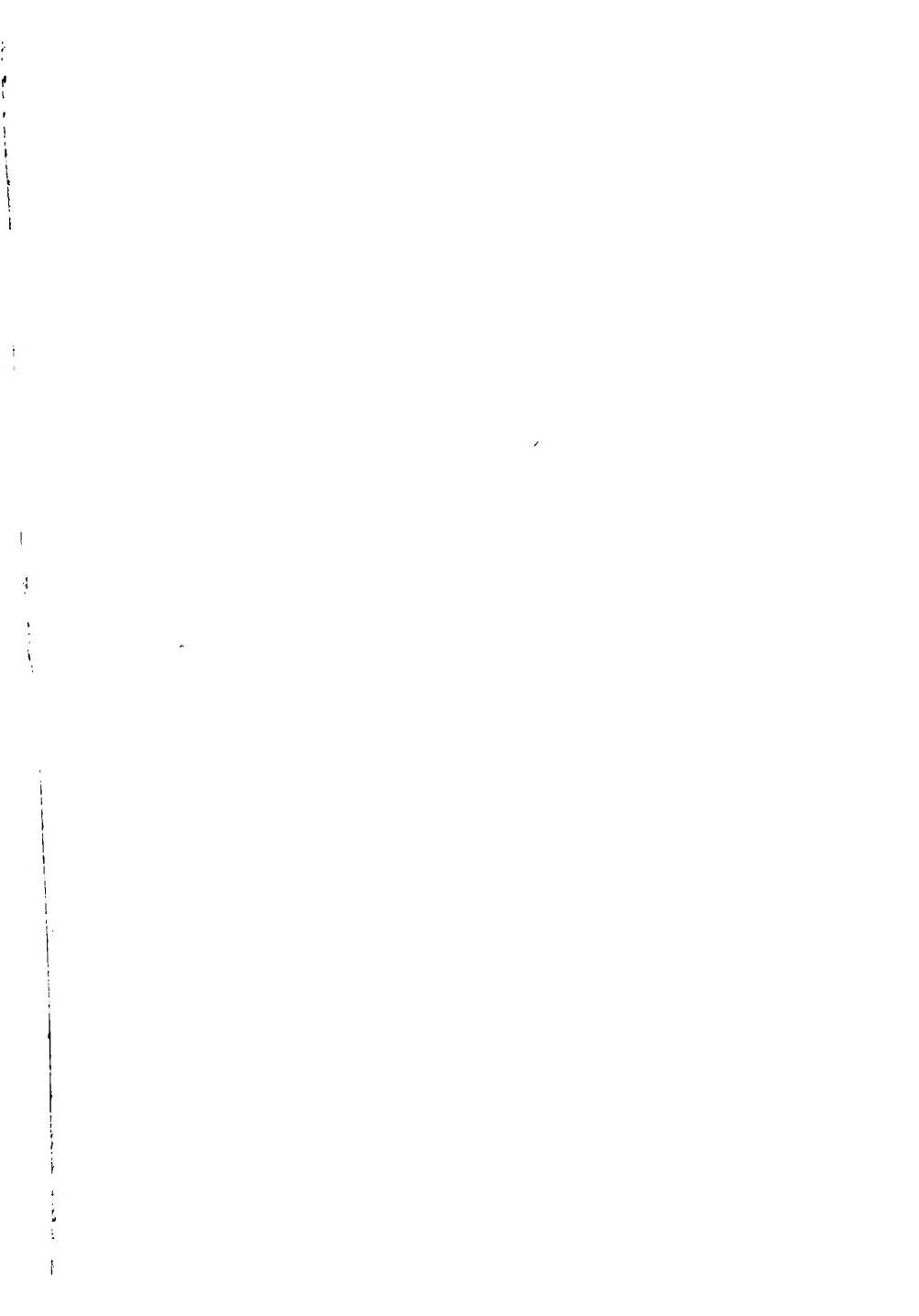
| | | |
|----|----------------------------|------------------|
| ٣٣ | نص ابن شاذان | الفصل الأول |
| ٣٦ | نص الطبري | الفصل الثاني |
| ٣٩ | نص الأشعري | الفصل الثالث |
| ٣٩ | نص الشيخ الصدوق | الفصل الرابع |
| ٤٠ | نص الباقلاني | الفصل الخامس |
| ٤٢ | نص الشريف الرضي | الفصل السادس |
| ٤٤ | نص الشيخ المفيد | الفصل السابع |
| ٤٩ | نص القاضي عبد الجبار | الفصل الثامن |
| ٥٥ | نص الشريف المرتضى | الفصل التاسع |
| ٥٧ | نص الماوردي | الفصل العاشر |
| ٥٨ | نص الشيخ الطوسي | الفصل الحادي عشر |
| ٦٠ | نص العاصمي | الفصل الثاني عشر |
| ٦٥ | نص الرّمخسري | الفصل الثالث عشر |
| ٦٦ | نص الطبرسي | الفصل الرابع عشر |
| ٦٨ | نص أبي الفتوح الرازي | الفصل الخامس عشر |
| ٦٨ | نص الراوندي | الفصل السادس عشر |
| ٦٩ | نص ابن شهر آشوب | الفصل السابع عشر |
| ٦٩ | نص القزويني | الفصل الثامن عشر |
| ٦٩ | نص ابن إدريس | الفصل التاسع عشر |

| | | |
|----|-------------------------|------------------------|
| ٧٠ | نص الفخر الرازي | الفصل العشرون |
| ٧٤ | نص ابن طاووس | الفصل الحادي والعشرون |
| ٧٩ | نص العلامة الحلي | الفصل الثاني والعشرون |
| ٨٣ | نص التيسابوري | الفصل الثالث والعشرون |
| ٨٤ | نص الشيباني | الفصل الرابع والعشرون |
| ٨٤ | نص الخازن | الفصل الخامس والعشرون |
| ٨٦ | نص البيضاوي | الفصل السادس والعشرون |
| ٨٦ | نص الكاشفي | الفصل السابع والعشرون |
| ٨٦ | نص السيوطي | الفصل الثامن والعشرون |
| ٨٨ | نص الكركي | الفصل التاسع والعشرون |
| ٨٨ | نص الحسيني الجرجاني | الفصل الثلاثون |
| ٨٩ | نص المقدس الأردبيلي | الفصل الحادي والثلاثون |
| ٨٩ | نص الجرجاني | الفصل الثاني والثلاثون |
| ٩٠ | نص الشريف الكاشاني | الفصل الثالث والثلاثون |
| ٩١ | نص التستري | الفصل الرابع والثلاثون |
| ٩١ | نص الشيخ البهائي | الفصل الخامس والثلاثون |
| ٩٢ | نص صدر المتألهين | الفصل السادس والثلاثون |
| ٩٢ | نص الفاضل التوني | الفصل السابع والثلاثون |
| ٩٢ | نص ملا صالح المازندراني | الفصل الثامن والثلاثون |
| ٩٣ | نص الطريحي | الفصل التاسع والثلاثون |
| ٩٣ | نص الفيض الكاشاني | الفصل الأربعون |
| ٩٦ | نص الشريف اللاهيجي | الفصل الحادي والأربعون |
| ٩٦ | نص الحر العاملي | الفصل الثاني والأربعون |
| ٩٧ | نص المشهدي | الفصل الثالث والأربعون |
| ٩٧ | نص البروسوي | الفصل الرابع والأربعون |
| ٩٩ | نص التراقي | الفصل الخامس والأربعون |

| | | |
|-----|-----------------------|------------------------|
| ١٠٠ | نص بحر العلوم | الفصل السادس والأربعون |
| ١٠٠ | نص المحقق البغدادي | الفصل السابع والأربعون |
| ١٠١ | نص كاشف الغطاء | الفصل الثامن والأربعون |
| ١٠٢ | نص الميرزا القمي | الفصل التاسع والأربعون |
| ١٠٢ | نص الطباطبائي | الفصل الخمسون |
| ١٠٢ | نص الطهراني | الفصل الحادي والخمسون |
| ١٠٣ | نص الكلبي | الفصل الثاني والخمسون |
| ١٠٤ | نص آلوسي | الفصل الثالث والخمسون |
| ١٠٦ | نص السبزواري | الفصل الرابع والخمسون |
| ١٠٦ | نص الكوه كرمي | الفصل الخامس والخمسون |
| ١٠٧ | نص النكابي | الفصل السادس والخمسون |
| ١٠٨ | نص الدهلوي | الفصل السابع والخمسون |
| ١١٠ | نص التبريزي | الفصل الثامن والخمسون |
| ١١٢ | نص الشهرستاني | الفصل التاسع والخمسون |
| ١١٥ | نص الآشتياني | الفصل الستون |
| ١١٦ | نص المامقاني | الفصل الحادي والستون |
| ١١٦ | نص البلاغي | الفصل الثاني والستون |
| ١٣٢ | نص الإيرواني | الفصل الثالث والستون |
| ١٣٢ | نص الحائري | الفصل الرابع والستون |
| ١٣٣ | نص الأمين العاملي | الفصل الخامس والستون |
| ١٣٥ | نص النهاوندي | الفصل السادس والستون |
| ١٣٩ | نص الرشتي | الفصل السابع والستون |
| ١٤٢ | نص آل كاشف الغطاء | الفصل الثامن والستون |
| ١٤٣ | نص آية الله البروجردي | الفصل التاسع والستون |
| ١٥٠ | نص الشيرازي | الفصل السبعون |
| ١٥٣ | نص شرف الدين | الفصل الحادي والسبعون |

| | | |
|-----------------------------------|-----|------------------------|
| نصّ المظفر | ١٥٨ | الفصل الثاني والسبعون |
| نصّ الشهرستاني | ١٥٩ | الفصل الثالث والسبعون |
| نصّ الشيخ آغا بزرگ الطهراني | ١٥٩ | الفصل الرابع والسبعون |
| نصّ الأميني | ١٦٤ | الفصل الخامس والسبعون |
| نصّ آية الله الحكيم | ١٦٤ | الفصل السادس والسبعون |
| نصّ سلطان الواعظين | ١٦٥ | الفصل السابع والسبعون |
| نصّ الشُّغراني | ١٦٨ | الفصل الثامن والسبعون |
| نصّ أبي زهرة | ١٧٤ | الفصل التاسع والسبعون |
| نصّ آية الله الميلاني | ١٧٦ | الفصل الثمانون |
| نصّ الشهيد المطهري | ١٧٦ | الفصل الحادي والثمانون |
| نصّ مغنية | ١٨٠ | الفصل الثاني والثمانون |
| نصّ الشهيد البهشتي | ١٨٣ | الفصل الثالث والثمانون |
| نصّ الكردي | ١٨٦ | الفصل الرابع والثمانون |
| نصّ عزّة دُرُوزة | ١٨٩ | الفصل الخامس والثمانون |
| نصّ العلامة الطباطبائي | ١٩٥ | الفصل السادس والثمانون |
| نصّ معروف الحسني | ٢١٥ | الفصل السابع والثمانون |
| نصّ الخطيب | ٢١٨ | الفصل الثامن والثمانون |
| نصّ الشريعتي | ٢٢٠ | الفصل التاسع والثمانون |
| نصّ الإمام الخميني | ٢٣٨ | الفصل التسعون |
| نصّ آية الله المرعشي | ٢٣٩ | الفصل الحادي والتسعون |
| نصّ آية الله الخوئي | ٢٤٠ | الفصل الثاني والتسعون |
| نصّ آية الله الكلبيكاني | ٢٦٧ | الفصل الثالث والتسعون |
| نصّ الشيخ الغزالي | ٢٧٠ | الفصل الرابع والتسعون |
| نصّ آية الله الوحيددي | ٢٧٢ | الفصل الخامس والتسعون |
| نصّ السيد الحكيم | ٢٧٥ | الفصل السادس والتسعون |
| نصّ الشيخ الوائلي | ٢٨٧ | الفصل السابع والتسعون |

| | | |
|-----------|------------------------|---------------------------|
| ٢٩٦ | نصّ البهناويّ | الفصل الثامن والتسعون |
| ٢٩٦ | نصّ الدّراز | الفصل التاسع والتسعون |
| ٢٩٨ | نصّ حسن زادة الآمليّ | الفصل المائة |
| ٣٠٩ | نصّ الجواديّ الآمليّ | الفصل المائة والواحد |
| ٣١٥ | نصّ الشّيخ الفانيّ | الفصل المائة والثاني |
| ٣٢٦ | نصّ لبيب السّعيد | الفصل المائة والثالث |
| ٣٣٢ | نصّ المدنيّ | الفصل المائة والرّابع |
| ٣٣٤ | نصّ التّيجانيّ | الفصل المائة والخامس |
| ٣٣٩ | نصّ العلّامة العسكريّ | الفصل المائة والسادس |
| ٣٤٢ | نصّ الشّيخ معرفة | الفصل المائة والسّابع |
| ٣٨٦ | نصّ مكارم الشّيرازيّ | الفصل المائة والثامن |
| ٤٠١ | نصّ الفاضل اللّنكرانيّ | الفصل المائة والتّاسع |
| ٤٤٤ | نصّ السيّد فضل الله | الفصل المائة والعاشر |
| ٤٤٩ | نصّ الشّيخ الصّافيّ | الفصل المائة والحادي عشر |
| ٤٧٤ | نصّ الشّيخ السّبحانيّ | الفصل المائة والثّاني عشر |
| ٤٩٧ | نصّ الهيدجيّ | الفصل المائة والثّالث عشر |
| ٥٣٣ | نصّ المدرّس التّبريزيّ | الفصل المائة والرّابع عشر |
| ٥٣٩ | نصّ مرتضى العامليّ | الفصل المائة والخامس عشر |
| ٥٦٩ | نصّ الحسينيّ الميلانيّ | الفصل المائة والسادس عشر |
| ٥٨٣ | نصّ الميرمحمّدّيّ | الفصل المائة والسّابع عشر |
| ٥٩٧ | نصّ عليّ الصّغير | الفصل المائة والثّامن عشر |
| ٦١٥ | نصّ عليّ السّالوس | الفصل المائة والتّاسع عشر |
| ٦١٥ | نصّ جعفر يان | الفصل المائة والعشرون |
| ٦١٩ | الأعلام والمصادر | |



تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم

هذا هو المجلد الرابع من السّفر القويم «نصوص في علوم القرآن» خاصٌّ بإبطال تحريف الكتاب الَّذي طرح في صدر الإسلام من قبل المنافقين ، وتوسّع شيئاً فشيئاً من قبل المتطرّفين من فرق المسلمين ولا سيّما الجَهلة وضعفاء الإيمان منهم والمنتسبين إلى الشيعة حيث اتّخذوه ذريعة للهجوم على مخالفيهم من الجمهور والحكّام وقد شاع منهم حتّى اتّخذوه بعض المؤلّفين مثلبةً لأتباع آل البيت والشيعة عامّة رغم أنّ أعلام الشيعة أنكروها بجدّ قرناً بعد قرن.

ومن أشدّ المحدثين لهذه الأكذوبة من الشيعة الإماميّة رئيس المحدثين الشّيخ الصّدوق المتوفّى عام (٣٨١) حيث قال - كما جاء في الفصل الرابع من هذا الكتاب نقلاً عن كتبه - : «اعتقادنا في القرآن أنّه كلام الله ووحيه وتنزيله وقوله وكتابه وأنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه... اعتقادنا أنّ القرآن الَّذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد ﷺ هو ما بين الدّفتين ، وهو ما في أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك... ومن نسب إلينا أنّا نقول : إنّ أكثر من ذلك فهو كاذب... أجمعت الفرق على أنّ القرآن صحيحٌ لم يُغيّر ولم يُبدل ، ولم يُزد فيه ولم يُنقص منه».

والشّيخ الصّدوق مؤلّف أحد الكتب الأربعة للشيعة الإماميّة وهو كتاب «من لا يحضره الفقيه».

وهذا العالم رغم كونه من كبار المحدثين والدّارسين للحديث ورغم كونه أعلم النّاس في عصره بمؤلّفات الشيعة وأحاديثهم ، لم يعتن بتلك الأحاديث الكثيرة الّتي

تشبّث بها الذين ادّعوا التحريف من المفرطين المنسوبين إلى الشيعة، والذين هينوا بذلك لمخالفهم قديماً وحديثاً ذريعةً للشنيع على هذه الطائفة.

ومع ذلك كلّ فنرى جماعة من جهال هذه الطائفة قبل الشيخ الصدوق وبعده ولا سيما الذين يُسمّون عندنا بـ «الأخباريّة» في القرون الأخيرة يلهجون بهذه الأكذوبة كما ازداد يوماً بيوم عدد الذين يهاجمون الشيعة عامّة بحجّة دعاوي هؤلاء الشُرّيمة المنحرفة المطرودة من قبل هذه الطائفة الجليلة.

وقد زاد في الطّبور نعمة أخرى في أوائل القرن الرابع عشر الهجريّ أن قام واحد من كبار المحدثين بجمع تلك الروايات الضعيفة المنقولة عن طريق الفريقين في كتابه: «فصل الخطاب» زعماً منه أنّها حجّةٌ لمدّعي التحريف. وقد هجم عليه جماعة من معاصريه حتّى يقال: إنّ المرجع الكبير الإمام السيّد محمّد حسن الشيرازي المتوفّى عام (١٣١٢ هـ) زعيم الشيعة حين ذاك، أمر بمصادرة وإفناء هذا الكتاب الذي أصبح نكبة للطائفة، كما ردّ عليه كلّ من جاء بعده وازدادوا يوماً بيوم إلى وقتنا هذا وجماعة من هؤلاء الرّادّين كانوا ممّن أخذ الحديث من هذا المؤلّف واستندوا إليه في طريقهم لنقل الحديث، ولم يمنعهم ذلك من التّهاجم عليه حفظاً لكتاب الله وتحقيقاً للحقّ وإبطالاً للباطل.

ومن أحسن من انتقده وأشدّهم عليه معاصره الكبير العلامة محمّد جواد البلاغيّ المتوفّى (١٣٥٢ هـ) صاحب تفسير «آلاء الرّحمان» حيث قال في مقدّمة تفسيره هذا - كما جاء في الفصل الثالث والسّتون من هذا المجلّد -: «... وإنّ المحدث المعاصر جهد في كتابه: «فصل الخطاب» في جمع الروايات التي استدلّ بها على النقيصة، وكثّر عدد مسانيدِها بأعداد المراسيل عن الأئمة (عليهم السلام) في الكتب كمراسيل «العيّاشيّ» و «فرات الكوفي» وغيرها، مع أنّ المتتبّع المحقّق يجزم بأنّ هذه المراسيل مأخوذةٌ من تلك المسانيد.

وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيّسر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف

باختلافٍ يؤول به إلى التَّنافي والتعارض... مع أنَّ القسم الوافر من الروايات ترجع أساسيدها إلى بضعة أنفارٍ، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم إمَّا بأنه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفؤ الرواية. وإمَّا بأنه مضطرب الحديث والمذهب، يعرف حديثه وينكر، ويروي عن الضعفاء. وإمَّا بأنه كذاب متهم، لاستحلال أن أروى من تفسيره حديثاً واحداً، وأنه معروف بالوقف، وأشدَّ الناس عداوةً للرَّضا عليه السلام. وإمَّا بأنه كان غالباً كذاباً، وإمَّا بأنه ضعيفٌ لا يلتفت إليه ولا يعول عليه ومن الكذابين. وإمَّا بأنه فاسد الرواية يُرمى بالغلو.

ومن الواضح أنَّ أمثال هؤلاء لا تجدي كثرتهم شيئاً، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير، لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على...
- وذكر محامل لها نلخصها في الجدول الآتي :-

- ١- مضامينها تفسير للآيات أو تأويل.
- ٢- بيان لأظهر المصاديق العام، أو مراد بخصوصها في ضمن العموم.
- ٣- كان مورداً للنزول.
- ٤- كان هو المراد من اللفظ المبهم.
- ٥- المراد بالتحريف تحريف المعنى.
- ٦- ما نسب منها إلى مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام أو ابن مسعود «أنَّه كان بعنوان التفسير...».

وقد احتجَّ لكلٍّ من هذه المحامل ولا سيَّما على كونها تفسيراً - ولو جاء بلفظ كذا نزل - برواياتٍ ثمَّ استمرَّ بذكر (بعض ما ألصق بكرامة القرآن) مشروحاً ممَّا قيل إنَّه كان من القرآن وحذف منه، فلاحظ.

ولو لم يكن لدينا ردُّ لكتاب «فصل الخطاب» إلَّا هذا البحث لهذا المحقِّق لكفى مع أنَّ كثيراً ممَّن جاء بعده هجم على الكتاب أيضاً. ولم يقتنع بما اعتذر به تلميذ المؤلف العلامة الطهراني عن أستاذه، كما لم تقتنع به نحن أيضاً فلاحظ كلامه في «الفصل السابع

والتَّبعين» من هذا المجلَّد.

ومع ذلك كلّه فقد أمكننا مؤلّف (فصل الخطاب) من التَّحقيق في هذه المسألة المهمّة بجمعه كلّ ما قيل فيها في كتابه، علماً بأنّ التَّحقيق في كلّ مسألةٍ خلافيّةٍ إثباتاً وإطلاً موقوفٌ على الإشراف والإحاطة بجميع منابعها، وهذا ما حقّقه هذا المؤلّف.

ولنرجع إلى توضيح ما قلنا في أوّل هذا المقال «أنّ تحريف الكتاب طُرِح في صدر الإسلام من قبل المنافقين» فنقول:

الكتاب والسُّنة والتَّاريخ الإسلاميّ تعطينا العلم بوجود جماعاتٍ كبيرةٍ من المنافقين بين المسلمين في عصر النَّبيِّ ﷺ إلى آخر حياته كانوا يخاصمون النَّبيِّ والمؤمنين ويهاجمون الإسلام ولا سيّما خلال الغزوات والحروب، فهؤلاء كانوا يستعجلون وينتظرون رحيل النَّبيِّ ﷺ، ويمهدون السَّبيل لهدم الإسلام بعده من جذوره حتّى بالاستنصار من الرُّوم حسب مواعدة من سُمّي بـ (راهب)، وسماه النَّبيُّ بـ (الفاسق) - وكان والد حنظلة غسيل الملائكة وقد قرّ لاجئاً إلى الرُّوم -.

ولكنّهم لم يوفّقوا لذلك من أجل أنّ المؤمنين عامّة استكشفوا خطاهم وأبطلوا خطواتهم الشَّيطانيّة، على الرّغم من الخلاف الَّذي حدث بين المؤمنين أنفسهم بشأن الخلافة حتّى أنّ بعض المنافقين ظهروا بمظهر النّاصر لعليّ ﷺ الَّذي دُفِع عن حقّه، ولم يُصرّ على الخلاف لهم وعلى استنقاذ حقّه، حذراً من كيد المنافقين والمرتدين، كما نصّ عليه في خطبه وكتبه، فلمّا استيأس هؤلاء المنافقون من إجراء خُطّتهم - وهو محو الإسلام - اتَّخذوا ذرائع لتضعيف الإسلام بطرقٍ شتى نلخصها هنا في سطور، ونكل التّفصيل فيها إلى كتابٍ أو مقالٍ لعلَّ الله تعالى يوفّقنا لتقديمه إلى كلّ من يهّمه عزّ الإسلام ووحدة الأُمّة الإسلاميّة ويعجبه حلّ المشاكل المفرّقة بين صفوفها.

أولاً - هؤلاء المنافقون بما ألّفوا من المكائد ومارسوا من الدَّسائس لإطفاء نور الإسلام كانوا يوجّهون كيدهم إلى شخص النَّبيِّ ﷺ في حياته أمثال خلق مأساة الإفك، وتوسيع شقّة الخلاف بين المهاجرين والأنصار، والتَّشبُّث بولاء المشركين واليهود سرّاً،

والقعود بل الرجوع عن صفّ المجاهدين في غزوة أحد، وغزوة تبوك وغيرها، ونشر الأكاذيب عن النبي ﷺ حتى أعلن قوله: «لقد كثرت عليّ القالة فمن كذب عليّ متعمداً فليتبوء مقعده من النار» علماً بأن المؤمنين مهما أخطأوا، لم يكونوا يكذبون عليه عمداً، وأن هؤلاء الكثرة من الكاذبين عليه عمداً كانوا منافقين.

إضافة إلى إظهارهم عداً آل بيت النبي ولا سيما عليّ ﷺ في فترة عديدة: منها: حينما ترك النبي عليّاً بالمدينة في غزوة تبوك خوفاً من كيد المنافقين بها في غيابه عنها حيث قالوا إنه ترك عليّاً بالمدينة ولم يأخذه معه إلى تبوك غضباً عليه إلى أن أخبره. عليّ ﷺ بما شاع من قبلهم في حقّه، فقال فيه النبي ﷺ كلمته الذّهبيّة: «أما ترضى أن تكون منّي بمنزلة هارون من موسى إلا أنّه لانيّ بعدي».

إلى كثير غيرها من مكائدهم في حياة النبي صلوات الله عليه وآله فلمّا مضى إلى سبيله، ولم يقدروا على محو الإسلام - وكان أمنيّتهم الباقية - التجأوا إلى التشكيك في نصّ القرآن الكريم بأنّه حرّف وبُدّل وزيد فيه ونقص وقُدّم وأخّر بخلق روايات على لسان كبار الصحابة أمثال عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب والإمام عليّ ﷺ وغيرهم، وأدخلوها في زمرة الأحاديث بمهارة بالغة كنّا نعرفها عنهم في فترة من حياة النبي ﷺ.

ونحن نعلم يقيناً بكذب بعض هذه الروايات مثل ما روي عن ابن مسعود أنّ سورة «الأحزاب» كانت ضعيف ما هي، فذهب منها مثل ما بقي في أيدينا. ومثل ما روي أنّ سورة (لم يكن) كانت مثل سورة البقرة قبل أن يضع منها ما ضاع. ومثل ما روي أنّ في آية: ﴿وَأَن خِفْتُمْ أَلاَّ تُفْسِدُوا فِي الْإِيمَانِ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَنَّىٰ وَتِلْكَ أَوَّلُ ذُرِّيَّتِكُمْ﴾^١. سقط بين الشّرط والجزاء ثلث القرآن زعمًا منهم فقدان العلاقة بينهما، إلى غيرها وقد تبه العلامة البلاغيّ على بعضها كما جاء في «الفصل الثالث والسّتون» فلاحظ. ثانيًا - لا ريب في أنّ مسألة خلافة النبي ﷺ كانت موضع خلاف بين عليّ ﷺ ومعه جماعة من بني هاشم وغيرهم، وبين جمهور المهاجرين والأنصار وأنّ عليّاً وأهل بيته

كانوا يرون أنفسهم أصحاب الحقّ وحُرِّموا عنه ظلماً وجوراً وبغيّاً. وإنّها قد فَرَّقَت الأُمَّة إلى فرقتين عظيمتين السَّنة والشَّيعة إلى عهدنا هذا. ولكن هذا الخلاف لم يمنع عليّاً أن يشارك الأمور ويعاون الخلفاء، ولم يبلغ إلى تكفيره وطرده عامّة المهاجرين والأنصار. لكنّ المنافقين اتَّخذوها ذريعة لتوسيع شقّة الخلاف - كما نعلم من تاريخ الفريقين - فنسبوا إلى الخلفاء فوق ما صدر منهم بأضعاف مضاعفة من الجفاء في حقّ آل البيت وقد اتَّخذها في زمن متأخّر بعض المتطرّفين من المنتسبين إلى شيعة آل البيت والجهلة منهم ذريعة لتكفير السّابقين وتفسيقهم جميعاً، وازدادت هذه التُّهم يوماً بيومٍ إلى أن اتَّخذها الملوك والحكّام من الفريقين عبر العصور ذريعة لإحكام دولتهم والغلبة على خصومهم، وإخراج رقبائهم من السّاحة، كما هو ثبت في تاريخ آل بويه والخلفاء العبّاسيّين وبين أنعة الزّيدية وحكّام عصرهم. وقد اشتدّت هذه الخصومة بين الخلفاء العبّاسيّين وملوك الصّفيّة وكذلك بين الحكّام من الفريقين في الهند وإفريقيا وسائر الأقطار الإسلاميّة شرقاً وغرباً.

فالخلاف كان في أوّل الأمر بسيطاً، ثمّ ازداد غلظةً يوماً بيومٍ إلى أن بلغ ما بلغ فالمسلمون جميعاً وراّت أكاذيب ومبالغات وتعصّبات توسّعت وتراكت واستقرّت في الأذهان عبر خمسة عشر قرناً من الزّمان، ويبدو أنّها ستزداد إلّا أن يأتي الله بجبل من الفريقين مصلحين يدعون النّاس إلى الانصراف عنها، وإرجاع الأمور إلى أوائلها محدّداً بما كان صدقاً، ولا نقول: ينصرفوا عنها كلّاً حتّى يستوحش الفريقان، ولا سيّما المتطرّفين منهما.

ثالثاً - وأيضاً فيما شاع في التّفاسير من القصص الإسرائيليّة ككثير منها يدّ للمنافقين الذين استمرّت حياتهم أو انتقل نفاقهم إلى أتباعهم إلى أواخر القرن الأوّل. وقد بذلت جهودٌ قديماً وحديثاً في كشف القناع عن الإسرائيليّات ورفضها من دون إلمام إلى نفاق هؤلاء القصاصين.

وبالجملة فأكذوبة تحريف الكتاب بدّعت من قبل المنافقين هدماً للإسلام، ثمّ

صارت ذريعة للفرق المتطرفة والغلاة من الشيعة خاصة، وسائر الفرق عامة، للانتصار من خصومهم في المذهب والديانة أو في الحكم والسياسة.

ويجب على الدارسين المخلصين السعي للتعريف بهؤلاء الرواة المنافقين خلال السّير في سند الروايات ومتونها معاً بعرض بعضها على بعض، وبالرجوع إلى كتب التراجم والفهارس وإلى علم الرجال والتاريخ حتى ينكشف الحق ويتجلى نور الحقيقة.

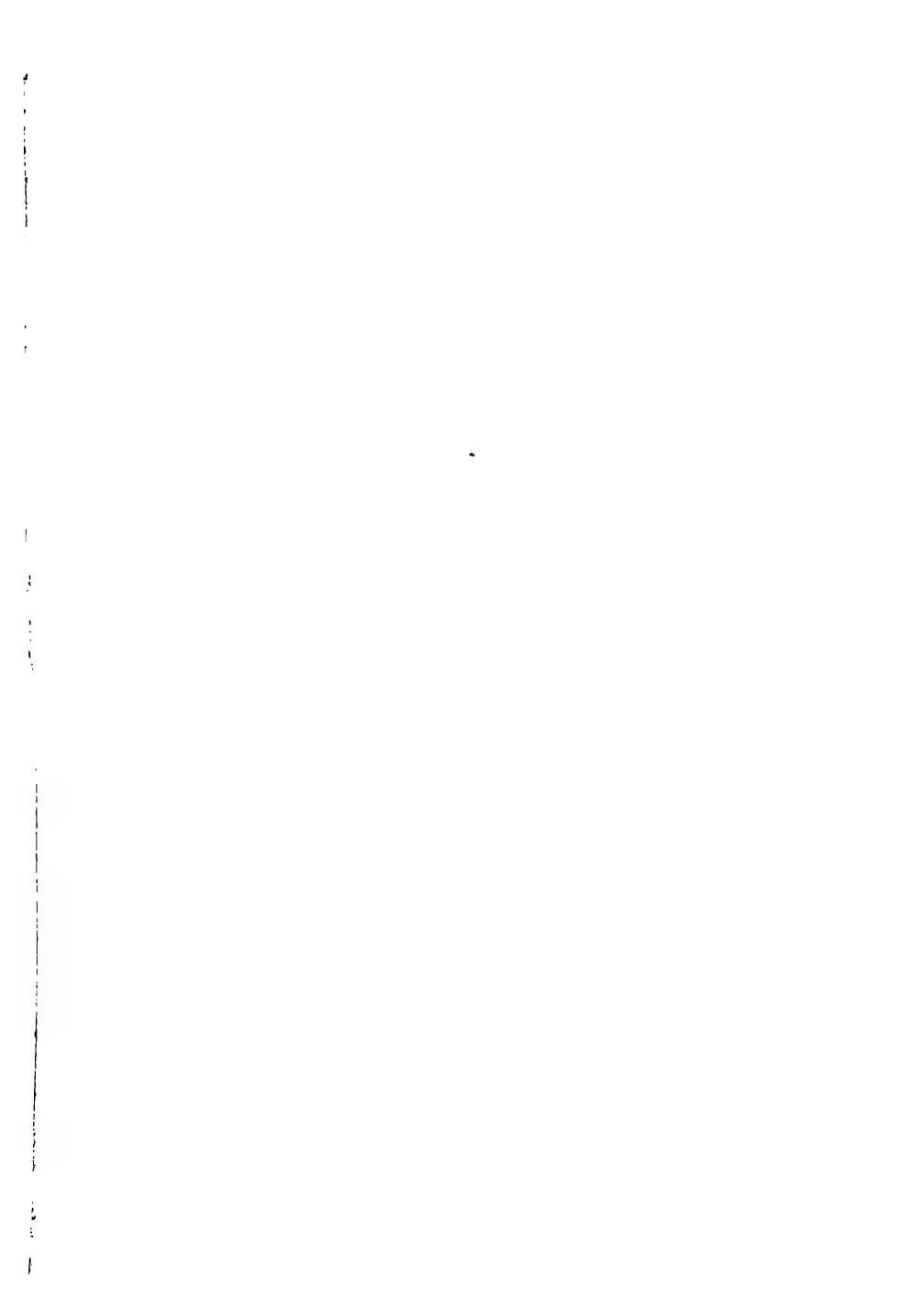
والناظر في هذا المجلد يرى أن قسماً كبيراً منه ردّ صوت لمزاعم «الأخباريّة» أولاً، ولردّ على كتاب «فصل الخطاب» ثانياً، وإجابةً لتهاجم بعض الكتّاب من أهل السنّة على الشيعة ثالثاً. وكلّها حمايةً عن القرآن الكريم.

وفي الختام نوصي الخاضعين في هذا البحث من الفريقين أن يهتموا بإبطال ما نسب إليهم من التحريف سنداً ومتناً، دون أن يعارضوا خصومهم بذكر المرويات من طريقهم فيها جموهم بمثل ما هاجموا به عليهم، فإنّ هذا الأسلوب من البحث يقوّي التحريف ولا يبطله. ومع الأسف نرى بعض من تصدّى للردّ على هؤلاء المهاجمين سلك نفس هذا الطريق غير القويم وهو خطأ كبير. وآخر دعوانا أن الحمد لله ربّ العالمين وسلاماً على المرسلين.

محمّد واعظ زاده الخراسانيّ

مدير قسم القرآن بمجمع البحوث الإسلاميّة

٢٤ جمادي الأولى عام ١٤٢٧ هـ. ق



مقدمة المؤلف

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل القرآن ، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل ولا تتطرق إليه الزيادة والتقصان ، كما ضمن سبحانه حفظه بقوله : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . والصلاة والسلام على خير خلقه ومظهر كماله وجماله سيدنا محمد وآله الطاهرين الذين هم سفن النجاة وأحد الثقلين وأذهب الله عنهم الرجس وطهرهم تطهيراً ، وعلى صحبه الميامين الذين سلكوا الصراط المستقيم . أما بعد فهذه مقدمة تتضمن خصائص القرآن الكريم وملاحظات ضرورية متعلقة بهذا الجزء .

خصائص القرآن الكريم

يتمتع القرآن الكريم بخصائص ومميزات نادرة ، لا تتوفر في الكتب السماوية الأخرى ولا تزدان بها ، وهذه الخصائص جعلت القرآن كتاباً لانظير ولا مثيل له في العالم . ونتناول هنا مميّزتين من مميّزاته تخصّان بحثنا :

١- القرآن وحي مُنَزَّل

إنّ أولى خصائص القرآن أنّه كتاب وحي إلهي خالص ، أي أنّ جميع كلماته وعباراته - ابتداءً بسورة الفاتحة وانتهاءً بسورة الناس - كلام ربّ العالمين ، وليس لأحدٍ أثر فيه ﴿ وَإِنَّهُ لَخَزَائِلُ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴾ . أمّا سائر الكتب السماوية كالثورة والإنجيل فليست كذلك ، ورغم أنّ الله تعالى أنزلها أوّل الأمر بشكل دفعي ، إلّا أنّ يد التحريف والتغيير قد طالتها على مرّ الأيام لأسباب مختلفة ، منها : اختصاصها بزمان محدود ،

وتناقض أحكامها وتعارضها لتكامل المجتمعات البشرية وتطورها العلمي والفكري، ففقدت بذلك خاصية كونها وحياً مُنْزَلاً من الله تعالى، وأضحت الآن نصوصاً تاريخية كسائر الكتب المصنفة من قبل البشر^١.

وعلى هذا، أن القرآن الكريم يمتاز في العالم بامتياز «الوحي» دون منازع، فهو اليوم القناة الوحيدة التي يخاطب الله بها الخلق قاطبة، ويوجه إليهم عبرها كلامه حول حكمة خلق الإنسان والأكوان. وقد شبه رسوله ﷺ في جملة من حديث الثقلين القرآن بأنه حبل ممتد من السماء إلى الأرض، يربط الإنسان مشدوداً بالعالم العلوي: «كتاب الله حبل ممدود من السماء إلى الأرض»^٢.

٢- صيانة القرآن من التحريف

ومن الخصائص التي يختص بها القرآن دون غيره هي صيانتها من التحريف؛ إذ بقي هذا الكتاب السماوي خلال القرون الطويلة صامداً أمام الكوارث التاريخية المفزعة، لم تمسه يد التحريف والتزييف، وسوف يبقى عظيمًا شامخاً إلى آخر الزمان كالطود الراسخ: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^٣.

وأما كتابا العهدين وغيرهما؛ فقد تعرضا للتحريف والتبديل، وأوضح دليل على ذلك ما شان نضهما حول التعليمات الدينية وقصص الأنبياء؛ لأن كُتَابَهُمَا وقعوا في تناقضات، وحاكوا الأساطير والخرافات عند سرد شرائع الدين، ولا سيما فيما يتعلق بالله وأنبيائه، فإنها لا تتفق مع الموازين العقلية، ولا تنسجم أبداً مع تعاليم الأنبياء ﷺ. وكانت عاقبة هذا الضرب من الأساطير أن غير كثير من ذوي الضمائر المتوقدة الغربيين نظرتهم إلى الأديان السماوية، وأضحوا ينظرون إليها نظرة تفرز واشمئزاز. ولم تتمخض هذه النظرة بمجابهة أديان الأنبياء وحدوث ثورات ونهضات ضد الدين كالثهضة

١- راجع الكتب المصنفة في هذا الميدان، ففيها ما يكفي المستزيد.

٢- مسند أحمد ٣: ١٧. سنن الترمذي (مناقب أهل البيت).

٣- فصلت / ٤٢.

الفكرية فحسب، بل مهدت أرضية لإيجاد مدارس فلسفية وكلامية وسياسية واقتصادية واجتماعية مختلفة، نحو: الاشتراكية والرأسمالية والوجودية والليبرالية والإنسانية والعلمانية والتعددية وغيرها، فانتشرت في العالم واحدة تلو الأخرى تجابه الأديان السماوية وتناهضها.

ملاحظات هامة

يضم هذا الكتاب آراء وأقوالاً لما يقرب من مائة وعشرين عالماً من علماء الشيعة الكبار، وقد أُلّف هذا الجزء منه لعرض عقائد الشيعة في مجال «صيانة القرآن من التحريف» وينبغي أن نذكر هنا بعض الملاحظات لتوضيح فحوى نصوصه وكشف ما يعتريها من غموض.

١- اختلاف منهج هذا الجزء

لعل بعض القراء يسأل ويقول: لماذا أفردت بعض النصوص في هذا الجزء مستقلة رغم اختصارها وتكرارها، فالأحرى أن يُغضى عن النصوص المختصرة، وتُحذف زياداتها ومكرراتها، كما في الأجزاء المتقدمة. ولكن أهملنا هذا النهج لأمرين:

الأول - يعدّ هذا الجزء مستثنى عما قبله وبعده من الأجزاء؛ لأنّ غرضنا من تصنيفه مجابهة إعلام العدو المشترك للشيعة والسنة، فهو لا يتورّع عن توجيه التهم إلى علماء الشيعة قاطبة، ومنها تهمة تحريف القرآن؛ لزرع بذور الفرقة بين هاتين الطائفتين العظيمتين.

ولذا سَجِنا في هذا الجزء إلى عرض أغلب آراء علماء الشيعة المتقدمين منهم والمتأخرين - وكلام بعض علماء أهل السنة المؤيدين لهم - وكانت بعض آرائهم موجزة ومقتضبة حتى تنكشف للملأ أكاذيب المغرضين ﴿أَنْظُرْ كَيْفَ كَذَبُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ وَضَلَّ عَنْهُمْ

مَا كَانُوا يَفْتَرُونَ»^١.

الثاني - سيعت طبع هذا الجزء إخواننا السّنة بعد ذكر هذه الآراء على التّصديق بأقوال الشيعة وعدم الانقياد لإعلام الأعداء وإشاعاتهم أولاً، ورَفَضَ ذرائعهم والأخذ على أيديهم ما دأمو يثرون الخلاف بين المسلمين ثانيًا.

٢- إجماع علماء الشيعة على عدم تحريف القرآن

يتّضح من النّصوص الكثيرة الّتي نقلناها في هذا الجزء من علماء الشيعة، أنّهم أجمعوا على عدم تحريف القرآن، كما ادّعى ذلك بعضهم، مثل: كاشف الغطاء والمحقّق البغدادي وغيرهما. ولو استقصى مَن رَمَى ملايين الشيعة بهذه التّهمة كتبهم ومظانهم، لما حكم عليهم بهذا الحكم الجائر؛ لأنّ علماء الشيعة دَحَضُوا شبهة التّحريف - تَأْسِيًا بِأُتَمَّةِ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَام) - منذ عصر الغيبة حتّى الآن في كتب التّفسير وعلوم القرآن والكلام والفقه والأصول والتّاريخ.

٣- الانتصار لمحدّثي الشيعة

لا ريب أنّ بعض محدّثي الشيعة الكبار - كالمحدّث الكلينيّ وأمثاله - نقلوا بعض الرّوايات الّتي يُسْتَشَفُّ منها معنى التّحريف، فأضحوا غرضًا لسهام بعض الكُتّاب المتعصّبين، حتّى اتّهموهم بالكفر والإلحاد! وهذا العمري حكم جائر، لا يجوز أن يوجّه إليهم أبدًا؛ لأنّهم كانوا رُواة فحسب، وروايتهم للحديث لا تدلّ على القول به، كما جاء في الأمثال: «ناقل الكفر ليس بكافر». وإن كان الأمر كما يقولون فينبغي أن توجّه تهمة تحريف القرآن إلى جميع محدّثي الجمهور أيضًا، ومنهم أصحاب الصّحاح؛ لأنّهم سبقوا محدّثي الشيعة في نقل روايات التّحريف، ثمّ إنّ هذه الرّوايات يمكن أن تأوّل بغضّ النّظر عن سندها.

وعلى هذا كما لا ينبغي أن يتّهم علماء السّنة ومحدّثوهم بتحريف القرآن لنقل

روايات التحريف فقط، وكان من المتوقع أن يتعاملوا كذلك مع محدثي الشيعة وعلمائهم؛ لأنهم ناقلون لا قائلون، وبين الرأي والتقل فرق بين.

٤- مصدر الاتهام والتشكيك

لا يخفى أنّ من يذهب إلى التحريف من الشيعة يعدّ بالأصابع، ولكن لا زالت التّهم توجّه إلى الشيعة قاطبة دون هوادة، فما علل ذلك وأسبابه؟ في الحقيقة أنّ أيادي كثيرة تُثير الشكوك وتُكيل التّهم من وراء الستار كالّدول الاستعماريّة والاستبداديّة، والمغرّز بهم، والكتّاب العُملاء، وأعداء وحدة المسلمين وتقاربهم، وخيانة الرّجال المغموّرين، كمؤلف كتاب «دبستان مذاهب»^١ كي تستطيع هذه الأيادي أن تشوّه الشيعة لدى الإخوة السّنة وتحوّل دون نشر الثقافة الشّيعيّة أو نفوذها في العالم.

وفضلاً عن هذه العوامل، هناك عامل آخر يمكن عدّه من أصلها ومصدرها، وهو الأخطاء الصّادرة عن مؤلّفي كتب الفرق والمذاهب؛ إذ كانوا يلصقون عقيدة فرقة ما بفرقة أخرى جهلاً، أو يخلطون مذهباً بآخر. فنستطيع أن نقول بملأ أفواهنا: من العوامل التي بعثت أن تبقى تعاليم الشيعة مجهولة في العالم واتّهامهم بتّهم شتى، هو عدم التّفريق بين عقائدهم وبين عقائد بعض الفرق الضّالة المنقرضة التي انشعبت من المذهب الشّيعيّ وانتهجت شرعة أخرى.

ومن الفرق التي خلطت عقائدها بعقائد الشيعة الفرقان البائدتان الأخباريّة والغلاة، وهما اللّتان تناولتا موضوع تحريف القرآن. فينبغي ألاّ تعدّ هاتان الفرقتان - ولا سيّما الغلاة أو أيّ فرقة ضالّة أخرى، تتخذ اسم الشيعة ذريعة لماربها - من المذهب الشّيعيّ الأصيل؛ لأنّ مبادئهما تناقض مبادئ الشيعة تناقضاً حاداً، فلا ينبغي عدّها من الشيعة. ويجب علينا هنا أن تقدّم دراسة موجزة حول هاتين الفرقتين للوقوف على عقائدهما وآرائهما:

١ - أي مدرسة المذاهب. فلاحظ نصّ الشيخين «الصافي و معرفة» وغيرهما في هذا الجزء.

١- المذهب الأخباري

يُطلق على فئة قليلة من الشيعة اسم «الأخباريين» نسبة إلى الأخبار، جمع الخبر، كما سيأتي. وظهرت هذه العُصبة في بداية القرن الحادي عشر (هـ) وكان مؤسسها: الملا محمد أمين الاستر آبادي (م: ١٠٣٣)، وحرّر آراءه الأخبارية في كتابه الموسوم بـ «الفوائد المدنية».

أُسُس الاختلاف بين الأخباريين والشيعة

إنَّ بين هاتين الجماعتين بوناً شاسعاً، فقد عدَّ بعض أحد عشر فرقاً، وبعض أربعين فرقاً، وآخر ستين فرقاً، وذكر بعضهم ستّة وثمانين فرقاً^١! وما يهتُنّا هنا هو بيان الفروق الأساسية بينهما، وهي:

أ- إنكار حجّة العقل والاجتهاد

يَكْمُن الاختلاف الحادّ بين الأخباريين والمذهب الشيعي في أنّ هذه الفئة لا تقبل استخدام العقل كمصدر من مصادر المعرفة في المجالات الدنيّة المختلفة وخاصّة في مجال الفقه. ويرون المنهج الوحيد في فهم المسائل الدنيّة هو الآيات والروايات، سواء في الأصول العقائدية أم في الأحكام الفقهية. ويعتقدون خاصّة في الأحكام الفقهية أنّه يمكن الاستعانة بالعقل في الانتفاع الصوريّ للآيات والروايات فقط، ولكن لا يمكن استنباط الحكم الشرعيّ بواسطته أبداً^٢! ونتيجة لهذا المنحى الفكريّ انقسم العلماء إلى فئتين: أصوليين وأخباريين.

وعلى هذا حظر الأخباريون - كمحدّثي الحنابلة - استثمار العقل في الأبعاد المختلفة

١ - روضات الجنّات ١: ٢٠٤، الوحيد البهبهاني: ٨٩. (بالفارسية)

٢ - الفوائد المدنية ص: ٤٠ - ٤٥ و ١٢٧.

الدينية والمعرفية حتى في معرفة الله، وذلك من خلال التذرع بـ «التعبد» قبال «التعقل»، والنزوع إلى «الظاهر» بدل «الواقع»؛ كما قال الشهيد المطهري: «ادّعى بعض الأخباريين في العصور المتأخرة أن قضية أحدية الله أمر إلهي فحسب، وعقل الإنسان ليس دليلاً كافياً لذلك، وينبغي الالتزام بالتعبد وقول الشريعة المقدسة فقط فيما يختص بأن الله واحد^١».

وقال صدر المتألهين في هذه الثلة أيضاً: «وقد ابتلينا بجماعة غاربي الفهم، تعمش عيونهم عن أنوار الحكمة وأسرارها، وتكلّ بصائرهم كأبصار الخفافيش عن أضواء المعرفة وآثارها، يرون التعمق في الأمور الربانية والتدبر في الآيات السبحانية بدعة، ومخالفة أوضاع جماهير الخلق من الهمج الرّاع ضلالة وخدعة... المتشابه عندهم الواجب والممكن والقديم والحديث، لم يتعدّ نظرهم عن طور الأجسام ومساميرها، ولم يرتق فكرهم عن هذه الهياكل المظلمة ودجاجيرها...^٢».

ب- إنكار علمي الدراية والرجال

زعم الأخباريون أن الكتب الأربعة الشيعة صادرة عن إمام معصوم لا محالة ولا يقدح أحد في صحتها أبداً، فلا حاجة إذاً إلى علم الرجال أو علم الدراية^٣!

ج- القول بعدم حجّة ظواهر آيات القرآن

يعتقد الأخباريون أن ظاهر ألفاظ آيات القرآن ليس بحجة لغير المعصوم، ولا يجوز لأحد أبداً أن يستنبط من الآيات إلا المعصوم، ولا يجوز فهم القرآن لغير المعصوم إلا بالرجوع إلى أحاديث الأئمة المعصومين عليهم السلام فقط. وكما قال الشهيد المطهري: «اعتبر الأخباريون طبق هذا الرأي التدبر في القرآن حراماً، وهم جعلوا الحديث مقياساً للقرآن

١ - قد ترجمت هذه العبارة عن الفارسية من كتاب: «أصول فلسفه وروش رأیسم» ٥: ١١. أي مبادئ الفلسفة ومنهج الواقعية.

٢ - الأسفار ١: ٥ - ٦.

٣ - الفوائد المدنية: ٥٢ - ٦٠.

بدل أن يجعلوا القرآن مقياسًا للحديث^١».

د - القول بتحريف القرآن

مُيَّ الأَخْبَارِيَّونَ بأخطاء وسقطات أُخرى حول القرآن نتيجة لعقائدهم الفاسدة في صدد الروايات، فهم يتمسكون بطائفة من الروايات التي يستشف منها التحريف. ومن الشخصيات الأخبارية المعروفة السيّد نعمة الله الجزائري (م: ١١١٢ق)، فقد أشاع فكرة التحريف في كتابه: «الأنوار النعمانية» و«منع الحياة» الذين يحتويان على أخبار شاذة وضعيفة.

ومن الشخصيات الأخرى التي تأثرت بالأخباريين الشيخ محمد طاهر العاملي، مصنف كتاب: «مرآة الأنوار» فتناول موضوع تحريف القرآن في هذا الكتاب وفقًا لقولهم بذلك.

وتذهب الفرقة الشيعية إلى تحريف القرآن أيضًا، وهم شعبة من الأخبارية في فروع الدين، ومن شيوخهم أبو القاسم الخان الكرماني، الذي انتقد الأصوليين طبق التهج الأخباري في كتابه: «الاجتهاد والتقليد». ومنهم أيضًا زين العابدين الخان الكرماني، صاحب كتاب «التدليل» وأهم ما تناول فيه بحث التحريف. وإن كنا لا نعدّ المحدث الثوري أخباريًا محضًا، ولكن يظهر من كتابه: «فصل الخطاب...» أنه تأثر بهم كثيرًا.

وقال العلامة معرفة: «نعم جاءت فكرة التحريف - قصدًا إلى رفض حجّة الكتاب من قبل هذه الفئة المتطرّفة التي نبعت على حاشية البلاد في جوّ مظلم بغياهب الجهل والعاميّة... وهذا ممّا جعل من كتبهم لا تشبه شيئًا من كتب أقطاب الشيعة الإمامية المليئة

١ - قد ترجمت هذه العبارة من كتابه: «آشنائي با علوم اسلامي»: ٢٦٥، أي التعرّف على العلوم الإسلامية، وكتابه: «آشنائي با فلسفه‌ی اسلامي»: ١١٧، أي التعرّف على الفلسفة الإسلامية.

بالتحقيق والتدقيق في أصول الشريعة وفروعها^١.

تهافت المذهب الأخباري

وإن كان قد راج المذهب الأخباري في بداية العهد الصفوي وخلال مدة قصيرة، وانضم إليه أتباع من الحوزات العلمية، ولكنه مُني بهزيمة منكرة من قبل المدرسة الأصولية، إذ انبرى له العلامة الوحيد البهبهاني (م: ١٣٠٥) وتلامذته، كالعلامة بحر العلوم، والملا مهدي الرقاي والشيخ جعفر كاشف الغطاء، والميرزا أبو القاسم القمي وغيرهم. ووجهوا إليهم صفة قوية ببحوثهم العلمية وكتبهم ورسائلهم الاستدلالية وبلاغاتهم، فتهاوى صرحهم، وتشئت جمعهم، وتفرقوا أيادي سبأ في مدن العراق وإيران، ولم يستطيعوا بعد ذلك أن يلموا شعثهم، وبقيت منهم ثلة قليلة، اتحدت فيما بعد مع الفرقة الشيعية^٢.

٢- مذهب الغلاة

يطلق لفظ الغلاة على فرقة صغيرة متطرفة من الشيعة، وسُموا بذلك لأنهم غالوا في النبي ﷺ وفي الأئمة عليهم السلام وغيرهم، واتخذوهم آلهة لهم عن طريق الحلول أو الاتحاد. واعتقدت جماعة صغيرة منهم أن الله فوض إدارة أمور الخلقة التكوينية إليهم، ويعرف هؤلاء بالمفوضة.

ويبرر الغلاة مبادئهم العقائدية ويفسرونها طبق الأصول الأربعة: الظهور، والحلول، والاتحاد، والتناسخ^٣.

رأي الغلاة في القرآن

للغلاة دور كبير لا يقل عن دور الزنادقة في وضع روايات التحريف؛ لأن أكثر رواة

١- صيانة القرآن من التحريف: ١١١.

٢- مقدمة الحدائق الناضرة: ١٦٥. الحق المبين: ١٢.

٣- راجع المصادر التالية للوقوف على عقائد الغلاة الخرافية وفرقهم المختلفة: فرق الشيعة: ٣٨-٤٨، جامع الشتات: ٧٤٩، الملل والتحל: ١: ٢٨٨، دائرة المعارف الإسلامية: ٦٣ آراء أئمة الشيعة في الغلاة، أسطوره تحريف (بالفارسية): ١٣٧ و ٢٣٠، غاليان (بالفارسية): ١٧٥-٢٨٩.

روايات التحريف - حسب رأي علماء الرجال - هم من الغلاة. وهم قد بدلوا كثيراً من المفاهيم القرآنية والإسلامية المختلفة باسم الشيعة، ووضعوا أيضاً أحاديث تدل على أن القرآن نفسه كتاب محرّف.

أجل إن الغلاة كالأخبارية يرون أن القرآن الحالي الذي جمع في عصر عثمان، حذفت منه بعض الآيات والسُور، وخاصّة ما يتعلّق منها بفضائل الإمام عليّ وأولاده عليه السلام. ويعتقدون أن المصحف الكامل والموتق، هو ما جمعه الإمام عليّ عليه السلام، ثم أهده النبي ﷺ إلى بنته فاطمة عليها السلام^١.

قول أئمة الشيعة في الغلاة

وردت أحاديث كثيرة عن أئمة الشيعة تقدح بهذه الفرقة الضالّة، وتحذّرهم على الدوام من معاشرتهم، فكانوا تارةً يلعنونهم علانية، وتارةً يصرّحون بأنّ من غالى فينا هم شرّ من عدونا، لأنّ عدونا فرط بحقنا فحسب، ولكنهم فرطوا في حقّ الله تعالى أيضاً، إذ نسبوا صفاته إلى عباده.

وكان الإمام عليّ عليه السلام أوّل من تبرأ منهم، فقال: «اللّهم إني بريء من الغلاة كبراء عيسى بن مريم من النّصارى، اللّهم اخذلهم أبداً ولا تنصُرْ مِنْهُمْ أَحَدًا^٢».

وروي أنّ الإمام عليّ بن موسى الرضا عليه السلام قال فيهم: «الغلاة كفّار والمفوضة مشركون، من جالّسهم، أو خالطهم، أو آكلهم، أو شاربهم، أو وصلهم، أو زوّجهم أو تزوّج منهم، أو أعانهم بشطر كلمة، خرج من ولاية الله وولاية رسول الله وولاية أهل البيت عليه السلام^٣».

آراء فقهاء الشيعة في الغلاة

أصدر فقهاء الشيعة إجماعاً المتقدمون منهم والمتأخرون الفتاوى الآتية حول الغلاة:

١- إنهم كفّار ومشركون وأنجاس.

١- تاريخ شيعه وفرقه هاى اسلام: ١٥٤ (بالفارسيّة) وفرهنگ فِرَق اسلامى: ٣٤٥ (بالفارسيّة).

٢- بحار الأنوار: ٢٥: ٢٦٦.

٣- عُيون أخبار الرضا عليه السلام: ٣٢٦.

٢- لا يجوز تغسيل موتاهم ودفنهم.

٣- لا يجوز الزّواج منهم.

٤- لا يجوز دفع الزّكاة والصدقة إليهم.

٥- حرّمانهم من الإرث.

كما حكم كثير من محدثي الشيعة ومتكلميهم على الغلاة بالكفر والشّرك، ومنهم العلّمان المعروفان: الشّيخ الصدوق والشّيخ المفيد، وأوجبا على كلّ مسلم التبرؤ منهم^١.

الاستنتاج

ونستنتج ممّا تقدّم، أنّ الفرقتين، المذكورتين فقط من فرق الشيعة تقولان بالتحريف، وأنّ بين الشيعة وبين هاتين الفرقتين بوناً شاسعاً، وخاصّة فرقة الغلاة. ولذا ندين بشدّة منهنج بعض العلماء والكتّاب، وخاصّة كتّاب الفرق الإسلاميّة الذين ينسبون العقائد المنحرفة وأساطير المذاهب الأخرى وأباطيلهم - ومنها تحريف القرآن - إلى الملايين من شيعة أهل البيت عليه السلام، ونعتبر ذلك خلافاً لحكم الضمير وبعيداً عن العقل والمنطق وظُلماً عظيماً في حقّهم.

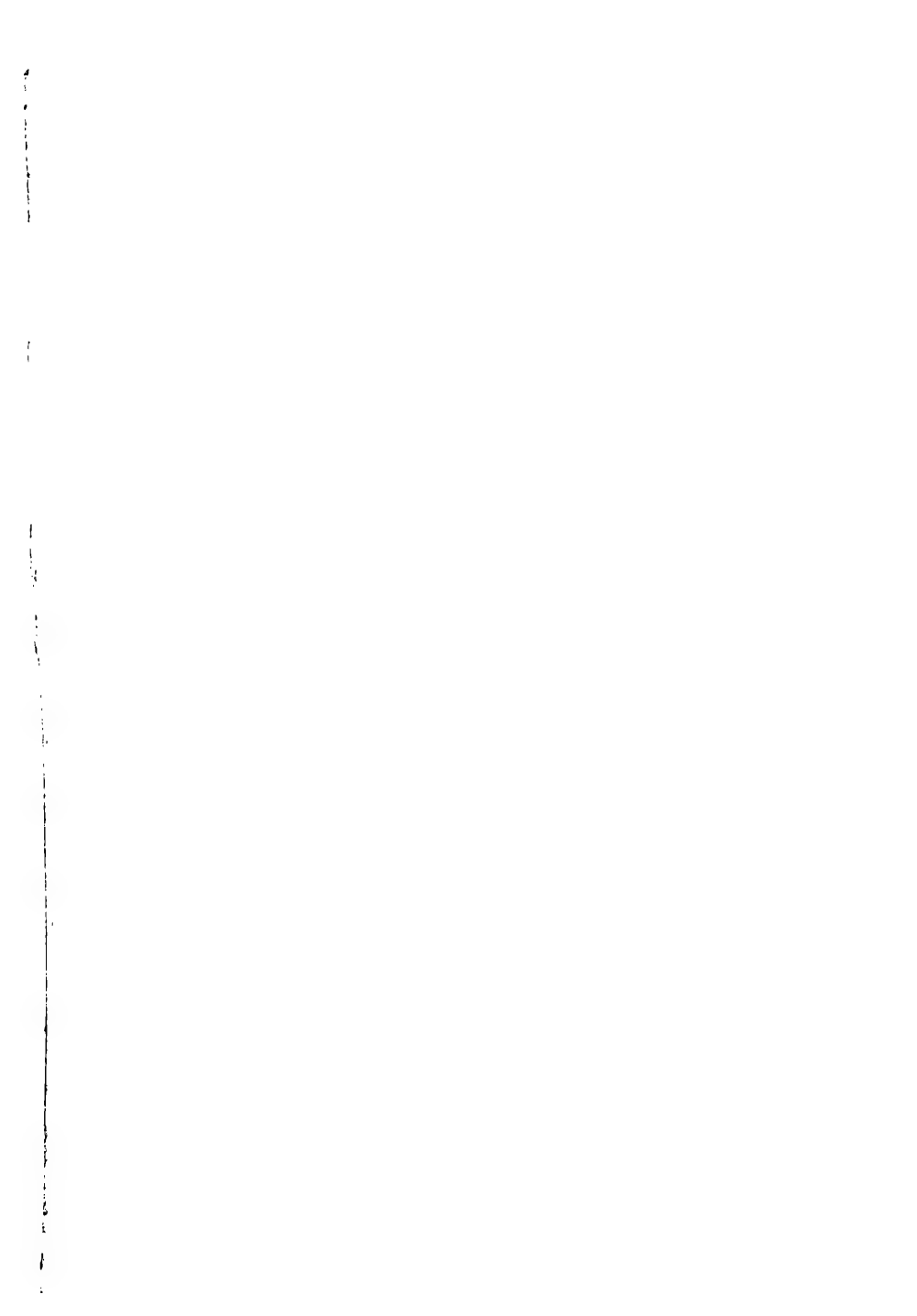
شكرو وتقدير

وفي نهاية المطاف نرى من الضّروريّ أن نشكر أعضاء قسم النشر والأخّ حسين الطائي لتنزيده الحروف، وجميع أعضاء قسم القرآن، وأخصّ بالذكر منهم الأستاذ ناصر النجفيّ، إذ قام بمراجعة الكتاب وترجمة بعض النصوص من الفارسيّة إلى العربيّة، من الجزء الأوّل إلى هذا الجزء وأشكر أيضاً الأخّ الفاضل أحمد القرائيّ السّلطان اباديّ، لمساعدته فيّاي في جمع نصوص هذا الجزء والأجزاء اللاحقة ومقابلتها.

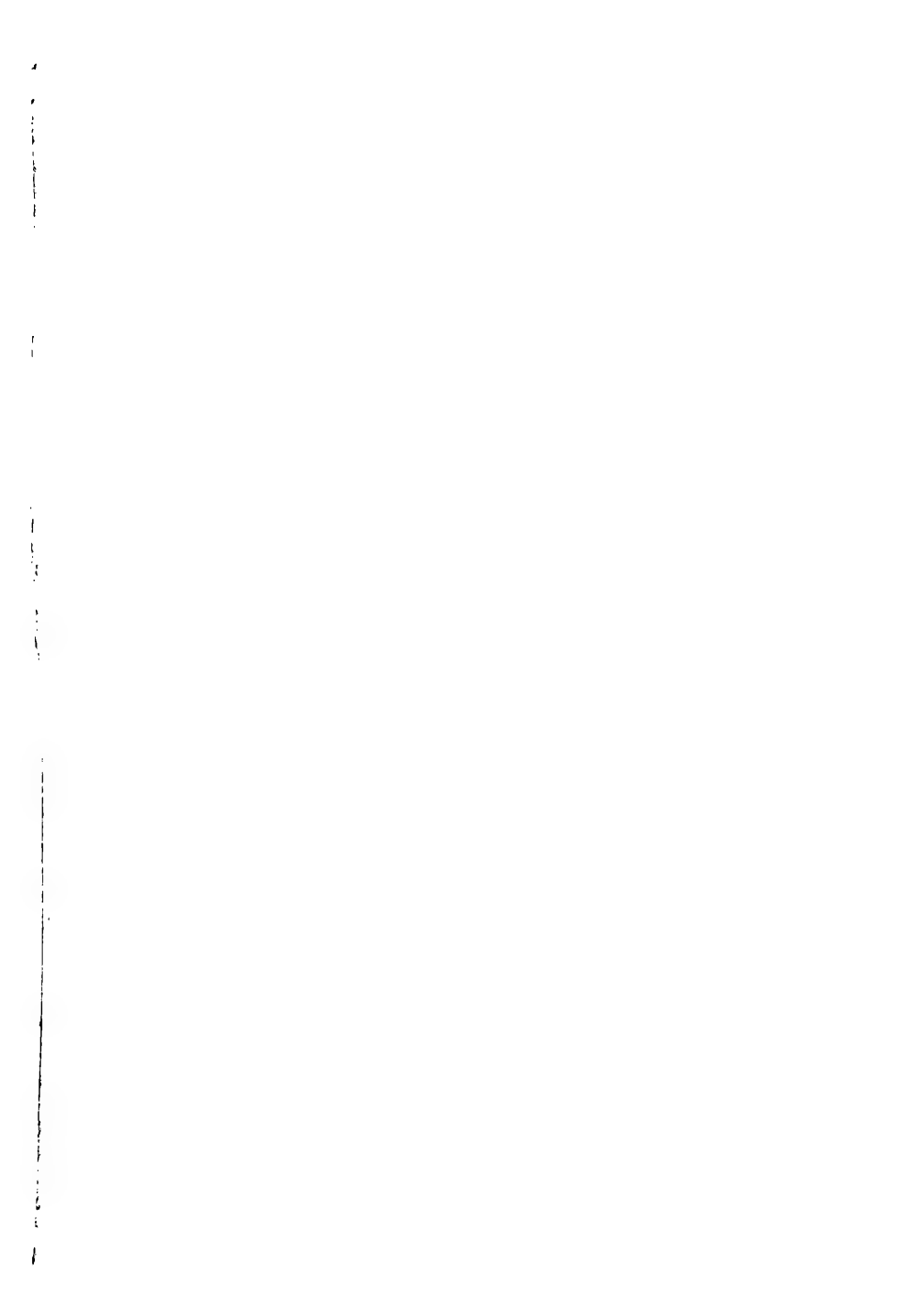
السّيّد عليّ الموسويّ الدّارابيّ

١٤٢٧ق ١٣٨٥ش

١- الاعتقادات الشّيخ الصدوق ص: ٩٩، رسائل الشّيخ المفيد ص: ١٩٦.



الباب الثالث
صيانة القرآن من التّحريف
وفيه فصول:



الفصل الأول

نصّ ابن شاذان (م : ٢٦٠) في «الإيضاح»^١

[نقده بعض روايات أهل السنّة المصرّحة بالتّحريف]

ورويتم أنّ سورة براءة مامنهم أن يكتبوا أولها: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إلّا أنّ صدرها ذهب.

ورويتم أنّ عمر بن الخطّاب قال: «لقد قُتل باليسامة قوم يقرأون قرآنًا كثيرًا لا يقرأه غيرهم، فذهب من القرآن ما كان عند هؤلاء النّفرة»...

ورويتم أنّ أبا موسى الأشعريّ... قال في جمع قراء البصرة... «والله لقد كنّا نقرأ سورةً على عهد رسول الله ﷺ كنّا نشبهها ببراءة تغليظًا وتشديدًا، فنسينا، غير أنّي أحفظ حرفًا واحدًا منها أو حرفين: لو كان لابن آدم واديان من ذهبٍ لابتغى إليهما ثالثًا، ولا يملأ جوف ابن آدم إلّا التراب...».

ورويتم أنّ سورة «الأحزاب» كانت ضعف ماهي، فذهب منها مثل ما بقي في أيدينا. ورويتم أنّ سورة «لم يكن» كانت مثل سورة البقرة، قبل أن يضيع منها ماضاع، وإنّما بقي ما في أيدينا، منها ثمانى آيات أو تسع آيات؛ فلئن كان الأمر على ما رويتم لقد ذهب عامّة كتاب الله عزّ وجلّ الذي أنزله على محمّد ﷺ...

ورويتم أنّه جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ سنّة نفرٍ كلّهم من الأنصار، وأنّه لم يحفظ القرآن إلّا هؤلاء النّفرة.

١ - راجع توضيحنا في آخر هذا النصّ تحت عنوان «استنتاج لقول ابن شاذان».

فمرةً تروون أنه لم يحفظه قوم ومرةً تروون أنه ذهب منه شيء كثير، ومرةً تروون أنه لم يجمع القرآن أحدٌ من الخلفاء إلا عُثمان...

ورويتم أنه ﷺ قال: من أراد أن يقرأ القرآن غَضًّا كما أنزل فليقرأه على قراءة ابن أم عبد.

ورويتم أن النبي ﷺ قال: لو كنت مستخلفاً أحدًا عن غير مشورة لاستخلفت ابن أم عبد.

ورويتم في حديث آخر أنه ﷺ قال: رضيت لأمتي مارضي لها ابن أم عبد، وسخطت لها ماسخط لها ابن أم عبد.

ثم رويتم أن عثمان ترك قراءة أبي وابن مسعود، وأمر [على ما] زعتم بمصاحف ابن مسعود فحرقت. وجمع الناس على قراءة زيد.

ورويتم أن عمر بن الخطاب وجّه ابن مسعود إلى الكوفة فيفقه الناس ويقرئهم القرآن؛ فكان ثقةً عند عمر بن الخطاب في توجيهه إلى الكوفة ويقرئهم القرآن مع قول رسول الله ﷺ فيما رويتم فيه وفي أبي، فترك قراءته وقراءة أبي وأمر الناس بقراءة زيد، فهي في أيدي الناس إلى يومنا هذا؛ فلئن كان أبي وابن مسعود ثقتين في الفقه أنهما لشقة في القرآن. ولقد أوجبتم عليهم بترك قراءة ابن مسعود أنهم لم يرضوا للأمة بما رضي لها رسول الله ﷺ، وأنهم كرهوا مارضي لهم الرسول، فأبي وقبعة تكون أشدّ مما تروونه عليهم!؟...

ثم رويتم عن ابن مسعود أن المعوذتين ليستا من القرآن وأنه لم يشبههما في مصحفه وأنتم تروون أنه من جحد آية من كتاب الله عز وجل فهو كافراً بالله وتقرّون أنهما من القرآن، فمرةً تقرّون على ابن مسعود أنه جحد سورتين من كتاب الله وأنه من جحد حرفاً منه فقد كفر، فكيف قبلتم أحاديث ابن مسعود في الحلال والحرام والصلاة والصيام والفرائض والأحكام!؟

فإن لم تكن المعوذتان من القرآن لقد هلك الذين أثبتوهما في المصاحف، ولئن كانتا

من القرآن لقد هلك الذين جحدوها ولم يشبهوها في المصاحف [إن كان ما رويتم عن ابن مسعود حقاً أنه قال: ليس هما من القرآن] فليس لكم مخرج من أحد الوجهين؛ فأما أن يكون كذب فهل، وهلك من أخذ عنه الحلال والحرام، [وأما أن يكون صدق فهل من خالفه]، فأبي وقبعة في أصحاب رسول الله ﷺ أشد من وقيعتكم فيهم إذا وقعتم؟! (٢١٣ - ٢٢٩)

استنتاج لقول ابن شاذان

فنقول: أما بعد فإن من يقرأ كتاب «الإيضاح» لابن شاذان - الذي نقلنا عنه مختصراً - يفهم منه أنه اتهم بعض فرق أهل السنة باعتقادهم التحريف، وخطابه في الكتاب يوجه إليهم بما رَوَوْا حول نقص القرآن، ولذلك قال في كتابه: «ومما رويتم» ويكرر هذا في مواضع متعددة.

ويتضح أيضاً من قدح ابن شاذان بهذا الكتاب لبعض علماء الجمهور - لنقلهم روايات التحريف - أن علماء الشيعة حتى عصره لم يقولوا بالتحريف، أو لم تنقل في عصره روايات شيعية تتناول موضوع التحريف، سوى الغلاة من المفوضة والذاهبين إلى تأليه الأئمة، وقد كفرهم الأئمة وعلماء الشيعة؛ لفساد عقيدتهم وسقم طريقتهم.

وكما قال العلامة مرتضى العاملّي:

أما ابن شاذان، فقد عدّ رواية أخبار التحريف من المطاعن على الجمهور، وشنع عليهم بذلك. ونستفيد من ذلك أمرين:

الأول - أن بعض أخباري الشيعة الذين نسب إليهم ذلك، هم من المتأخرين عن عصر ابن شاذان؛ وإلا لم يكن لابن شاذان: أن يشنع على الجمهور بذلك، إذا كان نعمة مجال للنقص عليه بقول بعض أخباري الشيعة بالتحريف!!

ويؤيد ذلك، بل يدل عليه إطلاق الصدوق كلمته المتقدمة حول اعتقاد الشيعة عامة بسلامة القرآن عن التحريف، حسبما تقدّم.

الثاني - أن أخبار الجمهور قد جاءت صريحة في التحريف إلى حد أنها تصبح غير قابلة للتأويل أو الاحتمال، ولأقل من أن طائفة منها هي كذلك.

وأن ماروي من طرق الشيعة ليس بهذه المثابة من الوضوح، بل له وجه صحيح وظهور في خلاف ذلك وأن ما لا يقبل التأويل، إما هو غير موجود، أو أنه بمكان الندرة والشذوذ، أو هو مروى عن أناس لا يصح نسبتهم إلى الشيعة كالغلاة، أو عن أناس رفض الشيعة رواياتهم كالكذابين والوضّاعين. (حقائق هامة: ٣١)

الفصل الثاني

نص الطبري (م: ٣١٠) في تفسيره «جامع البيان»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الجعر ٩/

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي] إنا للقرآن لحافظون من أن يزداد فيه باطل ما ليس منه، أو ينقص منه ما هو منه، من أحكامه وحدوده وفرائضه وبنحو الذي قلنا في ذلك قال أهل التأويل:

حدثني محمد بن عمرو، قال ثنا أبو عاصم، قال: ثنا عيسى؛ وحدثني الحارث، قال: ثنا الحسن، قال: ثنا ورقاء؛ وحدثني الحسن، قال: ثنا شعبة، قال: ثنا ورقاء؛ وحدثني المشي، قال: ثنا أبو حذيفة قال: ثنا شبل، عن ابن أبي نجيع، عن مجاهد، في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال: عندنا.

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، قوله: ﴿وَإِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال في آية أخرى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ والباطل: إبليس ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، فأنزله الله ثم حفظه، فلا يستطيع إبليس أن يزيد فيه باطلاً، ولا ينقص منه حقاً، حفظه الله من ذلك.

حدَّثني محمد بن عبد الأعلى، قال: ثنا محمد بن ثور، عن معمر، عن قتادة ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال: حفظه الله من أن يزيد فيه الشيطان باطلاً، أو ينقص منه حقاً، وقيل: الهاء في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ من ذكر محمد ﷺ، بمعنى: وإنا لمحمد حافظون ممن أَرَادَهُ بسوء من أعدائه. (١٤: ٧-٨)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت ٤٢

اختلف أهل التأويل في تأويله، فقال بعضهم معناه: لا يأتيه التكثير من بين يديه ولا من خلفه، ذكر من قال ذلك.

حدَّثنا أبو كريب، قال: ثنا ابن يمان، عن أشعث، عن جعفر، عن سعيد: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: التكثير من بين يديه ولا من خلفه.

وقال آخرون: معنى ذلك: لا يستطيع الشيطان أن ينقص منه حقاً، ولا يزيد فيه باطلاً، قالوا: الباطل هو الشيطان. وقوله: ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ من قِبَلِ الْحَقِّ ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ من قِبَلِ الْبَاطِلِ.

حدَّثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ الباطل: إبليس لا يستطيع أن ينقص منه حقاً، ولا يزيد فيه باطلاً.

وقال آخرون: معناه: أنَّ الباطل لا يطيق أن يزيد فيه شيئاً من الحروف، ولا ينقص منه شيئاً منها.

حدَّثنا محمد بن الحسين، قال: ثنا أحمد بن المفضل، قال: ثنا أسباط، عن السدي: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: الباطل: هو الشيطان لا يستطيع أن يزيد فيه حرفاً ولا ينقص.

وأولى الأقوال في ذلك عندنا بالصواب أن يقال: معناه: لا يستطيع ذو باطل بكيدهِ تغييره بكيدهِ، وتبديل شيء من معانيه عمّا هو به، وذلك هو الإتيان من بين يديه، ولا إلحاق ما ليس منه فيه، وذلك إتيانه من خلفه.

وقوله: ﴿تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ يقول تعالى ذكره: هو تنزيل من عند ذي حكمة بتدبير عباده، وصرفهم فيما فيه مصالحهم، (حَمِيدٍ): يقول: محمود على نعمه عليهم بأياديه عندهم. (٢٤: ١٤٤ - ١٤٥)

القول في تأويل قوله تعالى :

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا﴾ الكهف/ ١- ٢
قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره: الحمد لله الذي خصَّ برسالته محمداً وانتخبه لبلاغها عنه، فابتعثه إلى خلقه نبياً مُرسلاً، وأنزل عليه كتابه قَيِّمًا، ولم يجعل له عِوَجًا. وعُنِيَ بقوله عَزَّ ذِكْرُه: ﴿قَيِّمًا﴾ معتدلاً مستقيماً. وقيل: عُنِيَ به: أَنَّهُ قَيِّمٌ على سائر الكتب يصدِّقها ويحفظها. ذكر من قال: عُنِيَ به معتدلاً مستقيماً.

حدثني علي بن داود، قال: ثنا عبد الله بن صالح، قال: ثني معاوية، عن علي، عن ابن عباس، في قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ يقول: أنزل الكتاب عدلاً قَيِّمًا، ولم يجعل له عِوَجًا، فأخبر ابن عباس بقوله هذا مع بيانه معنى القَيِّم أَنَّ القَيِّمَ مؤخَّر بعد قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾. ومعناه التَّقْدِيم بمعنى: أنزل الكتاب على عبده قَيِّمًا...
حدثنا ابن حميد، قال: ثنا سلمة، عن ابن إسحاق: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾ أي معتدلاً لا اختلاف فيه...

حدثنا بشر، قال: ثنا يزيد، قال: ثنا سعيد، عن قتادة، في قوله: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا قَيِّمًا﴾. قال: وفي بعض القراءات: «وَلَكِنْ جَعَلَهُ قَيِّمًا».

والصواب من القول في ذلك عندنا ما قاله ابن عباس، ومن قال بقوله في ذلك، لدلالة قوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ فأخبر جل ثناؤه أَنَّهُ أنزله إلى محمد ﷺ: ﴿قَيِّمًا﴾ مستقيماً لا اختلاف فيه ولا تفاوت، بل بعضه يصدِّق بعضاً، وبعضه يشهد لبعض، لا عِوَج فيه، ولا ميل عن الحق. (١٥: ٢١٩ - ٢٢٠)

الفصل الثالث

نصّ الأشعريّ (م: ٣٢٤) في «مقالات الإسلاميين»

واختلف الروافض في القرآن: هل زيد فيه أو نُقص منه؟

وهم ثلاث فِرَق:

- ١- الفرقة الأولى منهم: يزعمون أنّ القرآن قد نُقص منه، وأمّا الزيادة فذلك غير جائز أن يكون قد كان، وكذلك لا يجوز أن يكون قد غيّر منه شيء عمّا كان عليه، فأما ذهاب كثير منه فقد ذهب كثير منه، والإمام يحيط علمًا به...^١
- ٢- الفرقة الثالثة منهم: وهم القائلون بالاعتزال والإمامة: يزعمون أنّ القرآن مأنّص منه، ولا زيد فيه، وأنّه على ما أنزل الله تعالى على نبيّه ﷺ، لم يُغيّر ولم يُبدّل، ولا زال عمّا كان عليه. (١: ١١٤ - ١١٥)

الفصل الرابع

نصّ الشيخ الصدوق (م: ٣٨١) في «الاعتقادات»

اعتقادنا في القرآن أنّه كلام الله ووحيه وتنزيله وقوله وكتابه، وأنّه لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيلٌ من حكيمٍ عليم، وأنّه القصص الحقّ، وأنّه لقولٌ فصل، وما هو بالهزل، وإنّ الله تبارك وتعالى محدّثه ومُنزله وربّه وحافظه والمتكلّم به. اعتقادنا أنّ القرآن الذي أنزله الله تعالى على نبيّه محمّد ﷺ، هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك، ومبلغ سورة عند النّاس مائة وأربع عشرة سورة،

١ - سقط ذكر الفرقة الثّانية من هذه الفرق (م).

وعندنا «الضحى وألم تُشرح» سورة واحدة. و«لايلاف وألم تر كيف» سورة واحدة، ومن نسب إلينا: أنا نقول: إنه أكثر من ذلك، فهو كاذب. (ص: ٩٣ - ٩٤)

نصّه أيضًا في «معاني الأخبار»

أجمعت الفرق على أنّ القرآن صحيح لم يُغيّر ولم يُبدّل ولم يُزد فيه ولم يُنقص منه. (ص: ١٣٣)

الفصل الخامس

نصّ الباقلانيّ (م: ٤٠٥) في «الانتصار لنقل القرآن»

ذكر جملة مآذبه إليه في نقل القرآن ونظمه وقيام الحجّة به

جميع القرآن الذي أنزله الله تعالى وأمر بإثباته، ولم ينسخه ولا رفع تلاوته هو هذا الذي بين اللّوحين، الذي حواه مُصْحَفُ عُثْمَانَ رضي الله عنه، لم ينقص منه شيء ولا زيد فيه شيء. نقله الخلف عن السلف. وهو معجزة الرّسول صلّى الله عليه وآله دالّ على نبوّته من ثلاثة أوجه:

الوجه الأوّل - ما فيه من عجب النّظم، وبديع الرّصف، وأنّه لاقدرة لأحد من الخلق على تأليف مثله، ولا تأليف سورة منه؛ أو آية بقدر سورة.

والوجه الثّاني - ما تضمّنه من الإخبار عن الغيوب، وما يحدث ويكون.

والوجه الثّالث - ما تضمّنه من قصص الأوّلين، وأخبار الماضين التي لا يعرفها إلّا من أكثر ملاقاته الأمم، ودراسة الكتُب، مع العلم بأنّ النّبيّ صلّى الله عليه وآله لم يكن يتلو كتابًا، ولا يخاطب أهل السّير.

وقد قال الملحّدون: إنّ القرآن مدخول، وأنّه غير ثابت ولا مضبوط، وأنّ فيه لحنا وتناقضًا.

وزعم قوم من الرّافضة أنّه بُدِّل وغيّر. وقال بعضهم: نقص منه ولم يُزد فيه. وقال قوم:

إنَّه موجود صحيحٌ، وتأليفه وترتيبه فاسدٌ، ولو وضع كلُّ شيءٍ منه موضعه لزال الخلاف فيه وتبيَّنت معانيه^١.

وقال خلق من المعتزلة وشذوذ من ضعفة القراء لا يعرف لهم ناصر: إنَّ عثمان رضي الله عنه جمع النَّاس على بعض الأحرف ومنع من باقيها، لما حدث من الخلاف. وقال قوم منهم: إنَّه لم يحظر ماخالف مُصحِّفه، ولكنَّه استنزل النَّاس عنه عن طيب خاطر القلوب.

وقال قوم من الفقهاء والمتكلمين: يسوغ إعمال الرَّأي في إثبات القرآن وأوجهه إذا كانت صواباً في اللُّغة. وإن لم تقم حجة بأنَّ النَّبي صلى الله عليه وآله قرأ بتلك المواضع. وهذا ممَّا أنكره أهل الحقِّ وأبوه أيضاً. فهذه جملة يجب الوقوف عليها.

فأمَّا ادَّعائهم لتخليط الخلف والسلف في نقل القرآن وتضييعه فليس الأمر على ما ادَّعوه، وذلك أنَّ الصِّدْر الأوَّل ومن بعدهم من المسلمين يعظِّمون شأن القرآن. ويتقرَّبون إلى الله تعالى بتعليمه، لاشيء أحقَّ بالحياطة عندهم منه والحفظ له، فكيف تكون هذه صفتهم ولا يحفظون كتاب الله تعالى ولا يضبطونه، ويستغلون عنه حتَّى تأكله الغنم والدَّاجن وهم قد مكَّنوا نيفاً وعشرين سنة ينزل فيهم القرآن على النَّبي صلى الله عليه وآله وينقلونه عنه مع ما يخصَّهم به صلى الله عليه وآله على تحفظه، نحو ما روى علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنَّ النَّبي صلى الله عليه وآله قال: «مَنْ قرأ القرآن طاهراً أدخله الله الجنَّة مع عشرة من أهل بيته كلَّهم قد استوجبوا النَّار». وروى أنس بن مالك عنه صلى الله عليه وآله أنَّه قال: «عُرِضَتْ عَلَيَّ أَجُورُ أُمَّتِي حتَّى الْغَدَاة يُخْرِجُهَا الرَّجُلُ مِنَ الْمَسْجِدِ، وَعُرِضَتْ عَلَيَّ ذُنُوبُهُمْ فَلَمْ أَرِ فِيهَا أَعْظَمَ مِنْ رَجُلٍ يَعْلَمُ آيَةَ أَوْ سُورَةَ مِنْ كِتَابِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ ثُمَّ نَسِيَهَا». في أمثال ذلك من الأحاديث، فكيف يصحُّ أن نقول على جميع الأُمَّة بتضييع القرآن، وهم قد سمعوا من النَّبي صلى الله عليه وآله أمثال ما ذكرناه... [إلى أن قال:]

ويدلُّ على ذلك أيضاً أنَّ جميع السلف والخلف، وهم خلق لا يجوز على مثلهم

١ - إذا كان مراده من الرَّافضة، الشَّيعة الإمامية، فالكلام بهذا الإطلاق غير صحيح ويخالف قولهم كما سنقله لاحقاً في هذا الباب ترتيباً. ويحتمل أيضاً أن تكون الأقوال الثلاثة المزعومة التي نسبها إلى الرَّافضة هي من عقائد الفُلاة والأخباريين المنقرضين التي تختلف عن عقائد الشَّيعة اختلافاً جوهرياً... (م)

التَّراسل والتَّطابق، ينقلون أَنَّ القرآنَ الَّذي في مصاحفنا هو جميع القرآن الَّذي نزل على النَّبيِّ ﷺ.

فإن قيل: لَمْ يَزَوْعَ عن أحدٍ خلافٌ في أَنَّ هذا مُصْحَفُ عُثمانَ رَضِيَ اللهُ عَنْهُ الَّذي جمعه. وقد اختلف في أَنَّ هذا المُصْحَفُ جميع ما جاء به الرِّسُولُ ﷺ.

يقال لهم: لَأُسلِّمَ لكم أَنَّهُ لم يَختلف أَنَّ هذا جميع مُصْحَفِ عُثمان، بل في النَّاسِ من يدَّعي تَغيير الحِجَاجِ له، وهو مُبطل لقولكم، ولو كان لا يخالِف في ذلك لجاز حدوث التَّخالف بعد اليوم. وليس المعتبر في العلم بصحَّة النُّقل والقطع على ثبوته علم المخالفة فيه، وإِنما المعتبر مجيئه عن قوم تَثَبَّتَ بهم الحِجَّةُ وينقطع العُذر. (٥٨ - ٦٢)

الفصل السادس

نص الشَّريف الرِّضِيِّ (م ٤٠٦) في «حقائق التَّأويل...»

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ...﴾ فصلت / ٤١ - ٤٢

عجبت من عمائق هذا الكتاب الشَّريف الَّتِي لا يدرك غزرها ولا ينضب بحرُها، فإنَّه كما وصفه سبحانه بقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. ومن أحسن ما قيل في تفسير ذلك: أَنَّهُ لا يشبه كلامًا تقدَّمه، ولا يشبهه كلام تأخَّر عنه، ولا يتَّصل بما قبله، ولا يتَّصل به ما بعده، فهو الكلام القائم بنفسه، البائن من جنسه، العالي على كلِّ كلام قرن إليه وقيس به». (ص: ٢٢٢)

... أقول: إِنَّ لأبي العبَّاس المبرِّدَ مذهبًا في جملة الحروف المزيَّدة في القرآن، أنا أذهب إليه وأتبع نهجه فيه، وهو: اعتقاد أَنَّهُ ليس شيءٌ من الحروف جاء في القرآن إلَّا لمعنى مفيد... وهذا الَّذي ذكرناه أيضًا من معجزات القرآن إذا تأمله المتأمل وفكَّر فيه المفكِّر، إذا كان الكلام المتناهي الفصاحة، العالي الذِّرْوَةَ البعيد المرمى والغاية، إذا قيس

إليه وقرن به شال في ميزانه وقصر عن رهانه، وصار بالإضافة إليه قالصاً بعد السبوع وقاصراً بعد البلوغ، ليصدق فيه قول أصدق القائلين سبحانه إذ يقول: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾. (٢٨٥ - ٢٨٦ - ٢٨٨)

نصّه أيضاً في «تلخيص البيان» ذيل الآية المذكورة

وقد قيل فيها أقوال:

منها: أن يكون المراد بذلك؛ أن هذا الكتاب العزيز لا يشبهه شيء من الكلام الوارد بعده، فهذا معنى ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ لأنه لو أشبهه شيء من الكلام المتقدم أو الكلام المتأخر لأبطل معجزته وقصم حجته، فكان الباطل قد أتاه من إحدى الجهتين المذكورتين، إما من جهة أمامه وإما من جهة ورائه، وهذا معنى عجيب.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أنه لا تعلّق به الشبهة من طريق المشاكلة، ولا الحقيقة من جهة المناقضة، فهو الحقّ الخالص الذي لا يشوبه شائب ولا يلحقه طالب.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أن الشيطان والإنسان لا يقدران على أن ينتقضا منه حقاً ولا يزيدا فيه باطلاً.

وقال بعضهم: معنى ذلك، أنه لا باطل فيه من الأخبار عما كان وما يكون، فكان المراد بقوله سبحانه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ أي من جهة ما أخبر عنه من الأمور الواقعة، وبقوله تعالى: ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ أي من جهة ما أخذ عنه من الأمور المتوقّعة.

(١٧٤ - ١٧٥)

﴿أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * قَيِّمًا...﴾ الكهف / ١ - ٢

وهذه استعارة لأن حقيقة العوج أن يكون فيما يصحّ عليه أن يصاب أو يميل ويضطرب ويستقيم، وهذه من صفات الأجسام لا من صفات الكلام. فنقول: إنما وصف القرآن - والله أعلم - بأنه قَيِّمٌ لا عِوَجَ فيه، ذهاباً إلى نفي الاختلاف عن معانيه، والتناقض في أوضاعه ومبانيه، وأنه غير ناكِبٍ عن المنهاج، ولا مستمرٍّ على الاعوجاج. (ص: ٩٢)

الفصل السابع

نص الشيخ المفيد (م: ٤١٣) في «أوائل المقالات»

القول في تأليف القرآن وما ذكر قوم من الزيادة فيه والنقصان

أقول: إن الأخبار قد جاءت مستفيضة عن أئمة الهدى من آل محمد عليهم السلام باختلاف القرآن وما أحدثه بعض الظالمين فيه من الحذف والنقصان، فأما القول في التأليف فالموجود يقضي فيه بتقديم المتأخر وتأخير المتقدم، ومن عرف الناسخ والمنسوخ والمكي والمدني لم يرتب بما ذكرناه.

وأما النقصان فإن العقول لا تحيله ولا تمنع من وقوعه، وقد امتحنت مقالة من ادّعاء، وكلّمت عليه المعتزلة وغيرهم طويلاً، فلم أظفر منهم بحجة أعتمدها في فسادها. وقد قال جماعة من أهل الإمامة: إنه لم ينقص من كلمة ولا من آية ولا من سورة، ولكن حُذِف ما كان مثبتاً في مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام، من تأويله وتفسير معانيه على حقيقة تنزيله وذلك كان ثابتاً منزلاً، وإن لم يكن من جملة كلام الله تعالى الذي هو القرآن المعجز، وقد يسمّى تأويل القرآن قرآناً، قال الله تعالى: ﴿وَلَا تَعْجَلْ بِالْقُرْآنِ مِنْ قَبْلِ أَنْ يُقْضَى إِلَيْكَ وَحْيُهُ وَقُلْ رَبِّ زِدْنِي عِلْماً﴾^١ فسمّى تأويل القرآن قرآناً، وهذا ما ليس فيه بين أهل التفسير اختلاف.

وعندي أن هذا القول أشبه من مقال من ادّعى نقصان كلم من نفس القرآن على الحقيقة دون التأويل، وإليه أميل، والله أسأل توفيقه للصواب.

وأما الزيادة فيه فمقطوع على فسادها من وجه، ويجوز صحّتها من وجه، فالوجه الذي أقطع على فسادها أن يمكن لأحد من الخلق زيادة مقدار سورة فيه على حدّ يلتبس به عند أحد من الفُصحاء، وأما الوجه المجوّز فهو أن يُزاد فيه الكلمة والكلمتان والحرف

والحرفان وما أشبه ذلك ممّا لا يبلغ حدّ الإعجاز، ويكون ملتبساً عند أكثر الفُصحاء بكلم القرآن، غير أنّه لا بدّ متى وقع ذلك من أن يدلّ الله عليه، ويوضّح لعباده عن الحقّ فيه، ولست أقطع على كون ذلك بل أميل إلى عدمه وسلامة القرآن عنه، ومعني بذلك حديث عن الصادق جعفر بن محمد عليه السلام وهذا المذهب بخلاف ماسمعناه عن بني نوبخت - رحمهم الله - من الزيادة في القرآن والتقصان فيه، وقد ذهب إليه جماعة من متكلمي الإماميّة وأهل الفقه منهم والاعتبار. (ص: ٨٠ - ٨٣)

نصّه أيضاً في «المسائل السّرويّة»^١

[صيانة القرآن من التحريف]

[وسئِل قدّس سرّه:] ما قوله - أدام الله تعالى حِراسته - في القرآن: أهو ما بين الدّقّتين، الَّذي في أيدي النَّاسِ، أم هل ضاع ممّا أنزل الله تعالى على نبيّه منه شيءٌ، أم لا؟ وهل هو ما جمعه أمير المؤمنين عليه السلام أم ما جمعه عثمان بن عفّان على ما يذكره المخالفون؟

الجواب: لا شكّ أنّ الَّذي بين الدّقّتين من القرآن جميعه كلام الله تعالى وتنزيله، وليس فيه شيء من كلام البشر، وهو جمهور المنزل.

والباقى ممّا أنزله الله تعالى عند المستحفظ للشرّيعه، المستودع للأحكام، لم يضع منه شيءٌ.

وإن كان الَّذي جمع ما بين الدّقّتين الآن لم يجعله في جملة ما جمع لأسباب دعتّه إلى

١ - هذه التسمية نسبة إلى مدينة «سارية» وهي اليوم مركز محافظة طبرستان (مازندران) وتعرف اليوم بساري. (راجع، معجم البلدان ٣: ١٧٠). (م)

ذلك، منها: قصوره عن معرفة بعضه. ومنها: شكُّه فيه وعدم تَيقُّنه. ومنها: ما تعمَّد إخراجه منه.

وقد جمع أمير المؤمنين عليه السلام القرآن المُنزل من أوّله إلى آخره، وألفه بحسب ما وجب من تأليفه فقدّم المكّي على المدني، والمنسوخ على النَّاسخ، ووضع كُلَّ شيء منه في محلّه.

فلذلك قال جعفر بن محمّد الصادق عليه السلام: «أما والله لو قرئ القرآن كما أنزل لألفيتمونا فيه مُسمّين كما سُمّي من كان قبلنا».

[لزوم التَّقْيُّد بما بين الدَّفَتَيْن]

غير أنّ الخبر قد صحَّ عن أئمّتنا عليهم السلام أنّهم أمروا بقراءة ما بين الدَّفَتَيْن، وأن لا يتعدّاه إلى زيادة فيه ولا نُقصان منه حتّى يقوم القائم عليه السلام، فيقرأ للنّاس القرآن على ما أنزله الله تعالى وجمعه أمير المؤمنين عليه السلام.

وإنّما نهونا عليهم السلام عن قراءة ماوردت به الأخبار من أحرف تزيد على الثّابت في المُصحَف؛ لأنّها لم تأت على التّواتر، وإنّما جاء بها الآحاد، وقد يغلط الواحد فيما ينقله. ولأنّه متى قرأ الإنسان بما خالف ما بين الدَّفَتَيْن غرّر بنفسه وعرّض نفسه للهلاك. فهونا عليهم السلام عن قراءة القرآن بخلاف ما ثبت بين الدَّفَتَيْن، لما ذكرناه.

[وحدة القرآن وتعدّد القراءات]

فإن قال قائل: كيف يصحّ القول بأنّ الذي بين الدَّفَتَيْن هو كلام الله تعالى على الحقيقة، من غير زيادة فيه ولا نقصان، وأنتم تروّون عن الأئمّة عليهم السلام أنّهم قرأوا: (كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّة أُخْرِجَتْ لِلنّاسِ) (وكذلك جعلناكم أئمة وسطاً).

وقرأوا: (يَسْأَلُونَكَ الْإِنْفَال) وهذا بخلاف ما في المُصحَف الذي في أيدي النّاس؟ قيل له: قد مضى الجواب عن هذا، وهو: أنّ الأخبار التي جاءت بذلك أخبار آحاد لا يُقطع على الله تعالى بصحّتها، فلذلك وقفنا فيها، ولم نعدِل عمّا في المُصحَف الظّاهر

على ما أمرنا به حسب ما يبيّنه. مع أنّه لا يُنكر أن تأتي القراءة على وجهين مُنزّلين: أحدهما - ما تضمّنه المصحف.

والثاني - ما جاء به الخبر، كما يعترف مخالّفونا به من نزول القرآن على أوجه شتى.

فمن ذلك: قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ بِضَنِينٍ﴾^١ يريد: ما هو ببخيل.

وبالقراءة الأخرى: وما هو على الغيب بظنين يُريد: بمُتهم.

ومثل قوله تعالى: ﴿جَنَّتْ تَجْرِي تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ﴾^٢.

وعلى قراءة أخرى: (من تَحْتَهَا الْأَنْهَارُ).

ونحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَسَاحِرَانِ﴾^٣.

وفي قراءة أخرى: (إِنَّ هَذَيْنِ لَسَاحِرَانِ).

وما أشبه ذلك ممّا يكثر تعداده، ويطول الجواب بإثباته. وفيما ذكرناه كفاية إن شاء

الله تعالى^٤. (٧٨ - ٨٤)

نصّه أيضاً في «الفصول المختارة من العيون والمحاسن»

[ردّه ونقضه لكلام إبراهيم النّظام المعتزلي]

قال الشيخ أيّده الله: وقال الجاحظ في آخر فصل حكاه عن النّظام في «الفُتُيا»: وكان إبراهيم من حُفّاظ الحديث مع ذهن حديد ولسان ذرّب يتخلّص به إلى الغامض، ويحلّ به المنعقد، ويقرّب به ما بعد، وهو مع ذلك يخطئ خطأ الغمر ويخطئ خطب السّكران، ويجمع بين التّيقيظ والغفلة والحزم والإضاعة.

١ - التّكوير/ ٢٤.

٢ - التّوبة/ ١٠٠.

٣ - طه/ ٦٣.

٤ - مثل هذا النصّ في كتابه: «الإرشاد»: ٣٦٥.

ثم قال عمرو عقيب هذا الفصل: وقول إبراهيم هذا لم يعمل به مسلم. وهو وإن طَوَّل وكَثَّر فإنَّ المأخذ في الكثير عليه قريب، فقد شهد عمرو على النَّظَام بخلافه الأُمَّة في المقال، ووصفه بالجمع بين المتضادات، وهو أعرف بمذهبه من هؤلاء الجُهَّال، وبعد فإنَّ لم تُصدِّق الجاحظ عليه في هذه الحكايات لم يجب أن نصدِّقه عليه في جميع ما حكاه من مذهب، لأنَّها لم تظهر إلَّا من جهته، وإذا أكذبناه في ذلك كلَّه لم نعرف للنَّظَام مذهبًا في «الفتيا» فضلًا عن أن يحتاج إلى الاحتيال له في التَّخريجات. [إلى أن قال:]

فعليكم بكتاب «الفتيا» لعمر بن بحر الجاحظ، فإنَّكم تجدونه في ذلك على الاستقصاء والبيان، مع أنَّ إبراهيم في اعتذاره من الإقدام على تخطئة الأُمَّة، مُلبس في ذلك على الضَّعفاء، لأنَّه يدين بفساد الإجماع. وقد ذكر ذلك عنه عمرو بن بحر في هذا الكتاب فقال: وقال إبراهيم: لم يضطرني الخبر أنَّ النَّبيَّ ﷺ قال: «لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى خَطَأٍ» وكان يزعم أنَّه قد يجوز أن يجتمع المسلمون على ضلالة، ولكن لا يجتمعون على خطأ بعينه.

وقال الجاحظ في افتتاح حكاياته عنه: زعم إبراهيم بن سَيَّار أنَّ سبيل القرآن كسبيل التَّوراة والإنجيل والزُّبور وجميع كتب الأنبياء ﷺ، وأنَّ سبيل هذه الأُمَّة في فُتْيائها وأحكامها كسبيل أُمَّة موسى وعيسى وجميع الأنبياء ﷺ، وأنَّ أصحاب محمد ﷺ حين تكلَّفوا القول في «الفتيا» وقالوا بالقياس، لم يعد أمرهم أحد وجهين: إمَّا أن يكونوا ظنُّوا أنَّ ذلك جائز لهم بسبب غلطوا فيه ولأمر توهّموه، أو يكون ذلك كان منهم على التَّأمر والتَّحكُّم، وليكونوا أئمة وقادة وسلفًا.

قال السَّخَّيخ أيُّده الله: في هذا - أدام الله توفيقكم - كفاية في الدَّلالة على مذهب الرِّجل في: جواز تفسير القرآن والزُّيادة فيه والتَّقْصان، والطعن على الإجماع، والبراءة من أهل بيت النَّبيِّ ﷺ والصَّحابة جميعًا والتَّابعين بإحسان، وكفى بمعتقد هذا الرِّجل كفرًا وإلحادًا وخروجًا عن دين الإسلام، والحمد لله على ما منَّ به علينا من هدايته، وله الشُّكر على نعمته في دينه، وإيَّاه نَسأل سترًا جميلًا برحمته. (٢: ٢٣٨ - ٢٣٩)

الفصل الثامن

نص القاضي عبدالجبار (م: ٤١٥) في «المغني»

في بيان طريق معرفة القرآن، وما يتصل بذلك

قد بينّا أنّ بالتّقل المتواتر يُعرف القرآن، كما تُعرف نفس النّبي ﷺ بهذه الطّريقة؛ وقد بينّا أنّ ماحلّ هذا المحلّ لاتقع فيه مناظرة؛ وأنّ الواجب فيه التّصادق، ولأنّ العلم به مشترك، ولا مزيّة لواحد من المكلّفين على الآخر، كما لا مزيّة لأحدهم على الآخر، في معرفة المشاهدات الدّالة على التّوحيد... [إلى أن قال:]

فقد علمتم أنّ كثيرًا من الحشو وأهل الحديث يزعم في القرآن: أنّه متلقّى في أخبار الآحاد؛ وأنّ عثمان بن عفّان - جمعه بعدما كان متفرّقًا في الصّدور والقلوب - وعمر ابن الخطّاب، كانا يجمعان من ذلك الآية والآيتين، حتّى دونه في المصحف، وضما بعد الانتشار، وألفاه.. فكيف يصحّ ما دّعيتم، وقد وقع الاختلاف بين الصحابة، حتّى جرى على «عبد الله بن مسعود» ماجرى، وحتّى وقع الخلاف في المعوذتين، وفي سورتي القنوت، وفي آية الرّجم، وفي غير ذلك من الحروف الّتي تميّزت بها المصاحف؛ والضّروريّ لا يصحّ فيه هذا الاختلاف!... [إلى أن قال:]

أمّا الإماميّة، فإنّ من يجوز في القرآن النّقصان، فقد علم ما علمناه، لأنّه قد عرف في هذا القرآن: أنّه ﷺ جاء به وأداه؛ وإنّما ادّعوا أنّه أدّى مع ذلك غيره، وأنّ ذلك الغير كُتِبَ، وهذا لا يقدح في العلم بالقرآن.

فأمّا من يقول منهم في القرآن الموجود: أنّه مغير، فلا بدّ من أن يكونوا عالمين بالقرآن الّذي نشير إليه لا يجوز التّغيير فيما يظهر فيه الإعجاز، وإنّما نجوّزه في السّتر منه، وذلك لا يقدح فيما نريد تشبيته من دلالة القرآن على النّبوة؛ لأنّ التّغيير والتّبديل إذا كان على وجه يعلم أنّ كلا الطّريقين فيه لو ثبت لم يقدح في كونه معجزًا، فهو غير مؤثّر، فيما

نريد تثبيته، وإنما يؤثّر في ذلك متى كان قاديحًا في هذا الباب.

وليس يثبت عن «الإمامية» في ذلك إلا ما ذكرناه؛ فأما إن حُكي عن بعضهم أنه: يمنع من ثبوت بعض القرآن، على ما ندّعي الاضطراب فيه، فيجب أن يكون القائل بذلك مكابرًا دافعًا لما نعلمه باضطراب، أو يكون المتمسك بهذه الطريقة ماجنًا خليعًا، أو ملحدًا يتستّر بما يظهر من مذهب «الإمامية»؛ وقد كان فيهم من هو ظاهر بهذه الطريقة، وهو الذي أبدع مثل هذه الطريقة والمقالة.

وأما أصحاب الحديث؛ فإنهم يعترفون بأنهم يعلمون صحة القرآن، لكنهم بجهلهم ظنوا أن طريق معرفته الآحاد، وجوزوا فيه الاختلاف، فذلك جهل منهم بطريق المعرفة؛ لأنهم غير عارفين بذلك؛ وقد ثبت أن كثيرًا من الناس يزعم فيما يعلمه بعقله أنه معلوم بالسّمع، وفيما يعلمه باضطراب أنه معلوم باكتساب؛ وعلى هذا الوجه وقع الاختلاف، في أن العلم بالفرق بين الحُسْن والقُبْح يحصل بالأمر والنهي، أو على سبيل الاضطراب؛ ولا يمتنع في العلم بالشيء اضطرابًا أن يجهل طريق علمه، وأن يقع الاختلاف بين العقلاء في ذلك، فظنّ الجهال من الحشو وغيرهم: أن القرآن، وإن كان معلومًا فطريق معرفته جمع الناس في أيام عثمان، على قراءة زيد، وعلى المدون في المصحف المشهور، وجوزوا فيه الاختلاف؛ وقد بينّا أن الاختلاف قد يصحّ أن يقع في نفس العلم، حتّى تجوز السّوفسطائية أن يكون ظنًا، ولا يمنع ذلك من كونهم عالمين باضطراب، بما يعرف بالمشاهدات وغيرها، فبأن يصحّ أن يقع الخلاف في طرق العلوم، التي هي الأخبار والأدلة، لمن يتتق في المعرفة، أجدر.

وذلك لا يقدح فيما نقوله: من أن القرآن منقول بالتواتر.. يبين ذلك من حالهم: أنهم يروون عن الرسول ﷺ ما يدلّ على ضدّ ما اعتقدوه، من أنه ﷺ بين ما لقارئ القرآن من الثواب، على سورة سورة؛ ورووا أنه ﷺ كان يُعلمنا التّشهُد كما يعلمنا السّورة من القرآن؛ ورووا أن القرآن كان محفوظًا في أيام الرسول ﷺ لجماعة، وفصلوا بين من كان يحفظه بكماله، وبين من قرأ على الرسول ﷺ سبعين سورة؛ ورووا ما كان يقرأه من السّور

المختلفة في الصلوات؛ ورووا عن ابن عباس: «أنا كنا لانعلم فاتحة السورة وخاتمتها إلا بنزول: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾» ورووا أنه بعث إلى البلاد من يقرئ الناس القرآن، ويعلمون الناس السُنن؛ وهذا إلى ما شاكله، من رواياتهم الكثيرة، يبين أنهم يجهلون ولا يدرون؛ لأنهم يعتقدون أن القرآن جمع في أيام عمر وعثمان، وأنهما كانا يطلبان الآية والآيتين، حتى اجتهدوا في ضم ذلك؛ وهذا يناقض ما روينا عن الرسول ﷺ وذكرناه من رواياتهم.

وكل ذلك يبين أنهم: إما جوزوا الاختلاف، لظنهم أن القرآن يعلم بالتواتر، وإن علموه ضرورة لا بالتواتر. وهذه المذاهب، وإن كانت فتنة في الدين، وضارة في الاستدلال بالقرآن على التَّبَوَات، فهي غير قاذحة في ذلك، لأن القوم قد علموا القرآن في الجملة، وأنه ﷺ كان يعلمه الناس، ويؤديه إليهم، ويجعله دلالة على نبوته، ويتحدثهم بذلك، وإن كانوا قد جوزوا ما ذكرناه، لأن تجويزهم ذلك جهل بما يجري مجرى الفرع لذلك، فأما الأصل فلا مدفع له على وجه...

وقد بين شيخنا «أبو علي» ﷺ الله في «مقدمة التفسير»: أن الخلاف لم يقع بين الصحابة في القرآن على الحقيقة، وإنما كان «أبي بن كعب» يعتقد: «أن سورتى الفنون»، من حيث علمهما رسول الله ﷺ وكان يقرأهما في صلاته، مما ينبغي أن يثبتا في المصحف، لأن ما أنزل على الرسول ﷺ قد يكون قرآنًا وغير قرآن، وللقرآن حكم في التلاوة وفي العبادات ليس لغيره؛ وإنما اختلفوا فيهما على هذا الوجه.

وقد كان عبد الله بن مسعود يقول في المعوذتين: إن الله تعالى أنزلهما على نبيه ﷺ وأنه كان يتلوها لكنه لا يجب أن تثبتا في المصحف؛ وقال غيره: هو من القرآن، ويجب أن يثبت معه في المصحف؛ وليس ذلك باختلاف في القرآن، وفيما أذاه الرسول ﷺ وإنما هو اختلاف في بعض الأحكام.

فأما المنقول عن عمر في آية الرّجم فيعيد من هذه الآية، على طريق التشدد فيه، وتوكيد أمره؛ قال: «لولا أن يقال عمر بن الخطّاب زاد في كتاب الله لأثبت ذلك في

المُصحَف»، وكلامه يدلّ على أنّه ليس بقرآن، لأنّه لو كان من القرآن لأُثبتته، ولم يمنعه قول النَّاس من إثباته في المُصحَف؛ كما لم يمنعه قول النَّاس، من سائر ما أثبت، وفعل. والذي يروون عنه من قوله: كان فيما أنزل الله تعالى من قوله: لو أن لابن آدم واديين: وادٍ من فضّة، وواد من ذهب^١ لا بتغى إليهما ثالثاً، لا يقدح في ذلك، لأنّه لا يمتنع أن يكون منزلاً، وإن لم يكن قرآناً، وإنما اشتدّ هذا الأمر في أيام عمر، لأنّه وغيره من الصّحابة، رأى هذا اليسير من الاختلاف والتّنازع قد وقع في الصّحابة مع قرب العهد، فلم يأمنوا إذا بعد العهد أن يكثر الخلاف، فجمعوا النَّاس على هذا المدوّن في المُصحَف، ولم يمنعوا ممّا عداه، ممّا قد ثبت بالتواتر أنّه منزل، لكنّهم رأوا أنّ ذلك أحفظ للقرآن، وأشدّ ضبطاً له، وأقوى في إزالة الاختلاف فيه.

وإنّما فعلوا ذلك لعظم شأن القرآن، وأنّه معتمد الدّين، فوجدوا ما يعود إلى حفظه وحياطته لازماً، وأنّ خلاف ذلك مؤدّ إلى الفتنة، وفساد الدّين، فتشدّدوا في ذلك. ولهذه العلّة لم يتشدّدوا في أحاديث الرّسول ﷺ هذا الضّرب من التّشدّد، وإن كانوا قد تشدّدوا أيضاً فيه، ومنعوا من إكثار الرّواية في هذا الباب، لأنّ لا يكثر الغلط، وليكون الرّاي لما يرويه على ثقة ويقين، على ما روي في هذا الباب، عن كبار الصّحابة؛ ولولا صحّة ذلك لكان الوعيد من الرّسول ﷺ يكون في القرآن وتغييره، كهو في الأخبار المنقول عنه؛ وقد ثبت أنّه ﷺ توعّد في الكذب بضروب من الوعيد، ولم يؤثر عنه شيء من ذلك في القرآن، لما كان محروساً عن التّغيير، قد تكفّل الله تعالى بحفظه، على ما ذكر تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لِعَافِطُونَ﴾.

وعلى هذا الوجه يصحّ ما روي عنه، من قوله ﷺ: «إذا بلغكم عني حديث فاعرضوه على كتاب الله» ولو كان حكم الكتاب حكم سنّته، في أنّ التّغيير يصحّ فيه، لكان ذلك لا يصحّ.

فأمّا تعلّفهم بأنّ الذين حفظوا القرآن على عهد رسول الله ﷺ أربعة أو خمسة، على

١ - كذا في «ص» مزيداً بالهامش ص: ٧٠؛ والذي في «ط» لو أن لابن آدم واديين من ذهب لا بتغى... الخ.

ماروي في هذا الباب فبعيد؛ لأنّ الذي روي في ذلك إنّما هو: في الأنصار دون المهاجرين، الذين كانوا يحفظون القرآن؛ ولأنّ ذلك إنّما أريد به من حفظ القرآن وانتصب للتعليم، دون من حفظه ولم ينتصب لذلك.. يبيّن ما ذكرناه: أنّه لم يذكر في هذا العدد كبار الصحابة، كأبي بكر، وعمر، ولا ذكر أمير المؤمنين عليّ، في ذلك؛ والعلم حاصل بتقدّمهم في حفظ القرآن ومعرفة أحكامه.

على أنّ القوم لجهلهم ظنّوا أنّ نقل القرآن لا يصحّ على طريق التواتر إلّا بالحفظ، وليس الأمر كذلك، لأنّه قد يعرف القرآن وينقله من لا يحفظ جميعه، إذا كان المعلوم من حاله أنّه يميّزه من غيره، لما يختصّ به من صفاته؛ وهذا ظاهر فيمن ينقل الخطب والأخبار والسير، أنّهم قد ينقلون ذلك ويتواتر نقلهم، وإن لم يسردوه حفظاً، إذا ميّزوه من غيره، عند استحضاره والنظر فيه؛ وقد نجد الصبيّ الذي لم يستكمل حفظ القرآن يعرف القرآن، ويميّزه من الأشعار وغيرها، وإن لم يكن حافظاً له، فكيف يصحّ المنع، من كون نقله تواتراً، من حيث لم يحفظه إلّا العدد اليسير لو صحّ ذلك، فكيف وقد بيّنا فساداه...

ومّا يبيّن صحّة ما ذكرناه: أنّ الصحابة لم تنكر ما كان من جمع الناس على قراءة واحدة، ولو كان الأمر على ما ظنّوه لوجب أن تقع في ذلك التخطئة، وقد علمنا أنّ المصاحف دوّنت، واستمرّ^١ الدهر عليها، وسلّكوا الطّريقة الأولى فيها، ولم يقع فيه تناكر، ولولا ذلك كان^٢ يصحّ ما اتفق يوم صفين من فرع معاوية ومن تابعه على ضلالة إلى رفع المصاحف، والرّضا بالتحكيم في القرآن، وقد كان يجوز أن يقول قائل في ذلك الوقت، وبعد الرّضا بالتحكيم والعقد فيه: كيف نرضى بالأمر المختلف فيه: الذي يصحّ فيه الزّيادة والنقصان، والتّغيير والتّبديل، وفي إجماع الكلّ على ذلك دلالة على أنّ القرآن محروس، وأنّ الذي جرى في أيام الصحابة لم يكن لأنّهم جمعوا ما لم يكن

١ - كذا في النسختين، ولعلّها «استمرّوا».

٢ - كذا في النسختين، ولعلّ الأولى «ماكان».

معلومًا، وإنّما خافوا لحدوث الخلاف اليسير، فيما ذكرناه، حدوث غيره من الخلاف، وهذه الجملة كافية في الإجابة عن أنّ التّغيير لم يقع في ألفاظ القرآن. (١٦: ١٥٤ - ١٦٣)

في بطلان طعنهم في القرآن من حيث الزّيادة

والنّقصان والتّحريف والتّغيير

قد بيّنا من قبل: أنّ العلم بالقرآن، وبأنّه متناول من الرّسول ﷺ على هذا الحدّ، ضروري؛ كما أنّ العلم بالرّسول، وأدعائه النّبوة، وتحديّيه بالقرآن، ضروري؛ فلا يجوز أن يقال: إنّهُ قد حرّف، ويدلّ على ما حكي عن فرقة لانصيب لها في الإسلام...

فأما قولهم: إنّ القرآن كان أزيد فنقص في أيّام «عثمان» أو غيره، فمما بيّنا فساده وأوردنا فيه ما يكفي؛ ومما يزيد ذلك وضوحًا، أنّه لو جاز ذلك في أيّام «عثمان» مع قرب العهد من الرّسول، وشدة العناية بالإسلام، لجاز في غير ذلك من الأوقات؛ فكان يجب أن يجوز في بعض الخوارج: أن يعمد إلى ما بين الدّفتين فيغيّره، ويتمّ له ذلك؛ وقد علمنا أنّ ذلك مستحيل متعذّر، لو رame في اليسير من القرآن، فكيف في كثيره! ولو رام ذلك لعظم التّكير، ولما صحّ أن يقرّأ على ذلك، فكيف يجوز أن يجري مثل ذلك في أيّام «عثمان»، أو يتمّ مارame، ولا يقع التّكير! وكيف يجوز ذلك، ولا ينكره أمير المؤمنين «عليّ» عليه السلام. وإن لم يتمكن كلّ التّمكّن في أيّامه فهلّا ردّ القرآن إلى مثل حاله، في أيّام خلافته عليه السلام وقد علمنا أنّ الاهتمام بذلك من أعظم أمور الدّين، فقد كان يجب أن يقدّمه، على كلّ ما اشتدّت عنايته به؛ لأنّ الفساد في تغيير القرآن أعظم من الفساد الواقع ممّا كان من «معاوية»، والصّلاح في ردّه إلى طريقتة أعظم من الصّلاح بإبطال أمر «معاوية»؛ فهلّا تشاغل به، وصرف الهمة إليه؟

فإن قالوا: قد فعل ذلك، لكنّه لم ينقل، فهذا يوجب من الجهالات ما يزيد على

تجوز الزيادة في القرآن ونقصانه؛ لأنّه يلزم عليه، فيما هو ثابت من القرآن التشكك، وكذلك في كونه معجزاً؛ فكيف يجوز أن ينقل ماجرى من الاختلاف بين «عبد الله بن مسعود»، و«زيد بن ثابت» في القراءات، ولا ينقل الأمر العظيم الذي هو قوام الدين؛ وهذا ركيك من القول.

فأمّا تجوز التحريف فإنّه يشكك في أحكامه، ويمنع من كونه دليلاً، ولا يمكن معه المعرفة بالفرق بين ناسخ ومنسوخ، ومتشابه ومحكم، ومطلق ومقيّد؛ فكيف السبيل مع ذلك إلى القول بأنّه هُدًى ودلالة!!

وهذا يبيّن فساد ما يقوله القوم، وأنّ الذي يوردونه من الآيات وتغييرها والزيادات فيها، من أعظم مكاييد الشيطان، ولا يجوز أن يكون إلّا من فعل الملحدة، الذين تستروا بإظهار مذهب «الإماميّة»؛ على أنّهم يوردون في آيات كثيرة ما يدلّ على ذكر أمير المؤمنين «عليّ» وأنّه المقدّم؛ ولو كان ذلك حقّاً لما ترك ﷺ ذكره في المواقف التي دفع إلى ذكر فضائله ومناقبه فيها. (١٦: ٣٨٤-٣٨٦)

الفصل التاسع

نصّ الشريف المرتضى (م: ٤٣٦) نقلاً عنه في «مجمع البيان»

[اهتمام النبي ﷺ والمسلمين بصيانة القرآن]

إنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار، والوقائع العظام، والكتب المشهورة، وأشعار العرب المسطورة. فإنّ العناية اشتدّت، والدّواعي توفّرت على نقله وحراسته، وبلغت إلى حدّ لم يبلغه فيما ذكرناه، لأنّ القرآن معجزة النّبوة ومأخذ العلوم الشرعيّة والأحكام الدّينيّة، وعلماء المسلمين قد بلغوا في حفظه وحمايته الغاية حتّى عرفوا كلّ شيء، اختلف فيه من إعرابه وقراءته وحروفه وآياته، فكيف أن يكون مغيّراً أو منقوصاً مع العناية الصادقة والضّبط الشديد.

إنَّ العلم بتفسير القرآن وأبعاضه في صحّة نقله كالعلم بجملته، وجرى ذلك مجرى ما علم ضرورة من الكتب المصنّفة ككتاب سيبويه والمزنيّ، فإنَّ أهل العناية بهذا الشأن يعلمون من تفصيلهما ما يعلمونه من جملتهما حتّى لو أنّ مُدْخلاً أدخل في كتاب سيبويه باباً في التحوّ ليس من الكتاب، لُعِرِفَ ومُيِّزَ، وعُليم، أنّه ملحق وليس من أصل الكتاب. وكذلك القول في كتاب المزنيّ. ومعلوم أنّ العناية بنقل القرآن وضبطه أصدق من العناية بضبط كتاب سيبويه ودواوين الشعراء.

إنَّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلّفاً على ما هو عليه الآن، لأنَّ القرآن كان يُدرّس ويُحفظ جميعه في ذلك الزّمان حتّى عيّن النّبي ﷺ على جماعة من الصّحابة حفظهم له، وأنّه كان يعرض على النّبي ﷺ، حتّى عدّة ختمات، وكلّ ذلك يدلّ بأدنى تأمل على أنّه كان مجموعاً مرتّباً، غير مبتور ولا مبثوث.

وذكر أنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة، لا يُعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته. (١: ١٥)

نصّه أيضاً في «الشّافي في الإمامة»^١

فأمّا القول بأنّ في القرآن زيادة كتمت ولم تنقل فلم يتعدّ الذّاهبون إليه ما تناصرت به الرّوايات وأجمع عليه الرّواة من نقل آي وألفاظ كثيرة، شهد جماعة من الصّحابة أنّها كانت تقرأ في جملة القرآن وهي غير موجودة فيما تضمّنه مُصحّفنا والحال فيما روي من ذلك ظاهرة، وليس المعقول فيما جرى مجرى النّقل على من ليس من أهله، ممّن يدفع باقتراح كلّ ماثلهم اعتقاداً له أو خالف مذهباً يذهب إليه، وليس يلزم لأجل هذا التّجويز ما لا يزال يقوله لنا مخالفونا من إلزامهم التّجويز، لأنّ يكون في جملة ما لم يتّصل بنا من

القرآن فرائض وسُنن وأحكام، لأنّا نأمن ذلك بالوجه الذي ذكرناه، وعوّلنا عليه بالثقة بوصول جميع الشّرع إلينا، وليس الملحد المشكّك في الدّين من لم يجعل الأُمّة المختلفة المتضاربة التي يجوز عليها الخطأ والضّلال حجة في حفظ الشّرع، وقصر حفظه على معصوم كامل لا يجوز عليه شيء ممّا عدّدناه، بل الملحد المشكّك في الدّين النّاطق بلسان أعدائه وخصومه هو من ذهب إلى أنّ الشّرع محفوظ بمن وصفنا حاله، لأنّ النّاطق المتأمّل إذا فكّر فيمن جعله هؤلاء القوم حجة في الشّرع حافظاً له، ورأى ما هم عليه من جواز الخطأ، والإعراض عن الثّقل، والميل إلى الهوى وأسبابه، كان هذا له طريقاً مهيناً، إلى الشّكّ في الدّين، وارتفاع الثّقة بالشّريعة، إن لم يوقّفه الله تعالى لإصابة الحقّ، ويلهمه ما ذهبنا إليه من أنّ الحافظ للشّرع والحجة فيه هو المعصوم الخارج عن صفات الأُمّة.

(١: ٢٨٨)

الفصل العاشر

نصّ الماورديّ (م: ٤٥٠) في «التّكت والعيون»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

قوله عزّ وجلّ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ قال الحسن والضّحّاك: يعني القرآن.

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فيه قولان:

أحدهما - وإنا لمحمّد حافظون ممّن أراد به سوء من أعدائه، حكاه ابن جرير.

الثّاني - وإنا للقرآن لحافظون. وفي هذا الحفظ ثلاثة أوجه:

أحدها - حفظه حتّى يُجزى به يوم القيامة، قاله الحسن.

الثّاني - حفظه من أن يزيد فيه الشّيطان باطلاً، أو يزيل منه حقّاً، قاله قتادة.

الثّالث - إنا له لحافظون في قلوب من أردنا به خيراً، وذاهبون به من قلوب من أردنا

به شراً. (٣: ١٤٩)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ فصلت/ ٤١- ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ فيه وجهان:

أحدهما - عزيز من الشَّيْطَان أن يبدله ، قاله السُّدِّيُّ.

الثاني - يمتنع على النَّاس أن يقولوا مثله ، قاله ابن عَبَّاسٍ.

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ في «الْبَاطِلُ» هنا أربعة أقاويل:

أحدها - أَنَّهُ إِبْلِيس ، قاله قَتَادَةُ.

الثاني - أَنَّهُ الشَّيْطَان ، قاله ابن جُرَيْجٍ.

الثالث - التَّبْدِيل ، قاله مُجَاهِدٌ.

الرَّابِع - التَّعْذِيب ^١ قاله سعيد.

ويحتمل خامساً - أَنَّ الْبَاطِلَ التَّنَاقُضُ والاختلاف.

﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِثْلٌ خَلْفَهُ﴾ فيه ثلاثة أوجه:

أحدها - لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ كِتَابٍ قَبْلَهُ ، وَلَا يَأْتِيهِ مِنْ كِتَابٍ بَعْدَهُ ، قاله قَتَادَةُ.

الثاني - لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ أَوَّلِ التَّنْزِيلِ وَلَا مِنْ آخِرِهِ.

الثالث - لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ فِي إِخْبَارِهِ عَمَّا تَقَدَّمَ وَلَا فِي إِخْبَارِهِ عَمَّا تَأَخَّرَ ، قاله ابن جُرَيْجٍ.

ويحتمل رابعاً - «ما بين يديه» لفظه «وما خلفه» تأويله ، فلا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ فِي لَفْظٍ

وَلَا تَأْوِيلٍ. (٥: ١٨٥ - ١٨٦)

الفصل الحادي عشر

نصَّ الشَّيْخُ الطُّوسِيّ (م: ٤٦٠) في «التَّبَيَانِ»

اعلم أَنَّ الْقُرْآنَ معجزة عظيمة على صدق النَّبِيِّ ﷺ بل هو أكبر المعجزات وأشهرها.

١ - كذا هنا وفي المطبوعة وهو خطأ والصواب ، التَّكْذِيبُ والتَّصْوِيبُ من زاد المسير (٧: ٤٦٣) ونسبه إلى

سعيد بن جُبَيْرٍ.

وأما الكلام في زيادته ونقصانه فمما لا يليق به، لأن الزيادة فيه مجمع على بطلانه، والنقصان منه الظاهر أيضًا من مذهب المسلمين خلافه وهو الأليق بالصحيح من مذهبنا، وهو الذي نصره المرتضى رحمته الله، وهو الظاهر في الروايات. غير أنه رويت روايات كثيرة من جهة الخاصة والجمهور بنقصان كثير من آي القرآن، ونقل شيء منه من موضع إلى موضع طريقها الآحاد التي لا توجب علمًا، فالأولى الإعراض عنها وترك التشاغل بها لأنه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ما هو موجود بين الدفتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه.

ورواياتنا متناصرة بالحثّ على قراءته والتّمسك بما فيه، وردّ ما يرد من اختلاف الأخبار في الفروع إليه وعرضها عليه، فما وافقه عمل عليه وما خالفه يجنب ولم يلتفت إليه. وقد ورد عن النبي صلى الله عليه وآله رواية لا يدفعها أحد، إنه قال: «إني مخلف فيكم الثقلين ما إن تمسكتم بهما لن تضلّوا: كتاب الله وعترتي أهل بيتي، وإنهما لن يفترقا حتّى يردا عليّ الحوض».

وهذا يدلّ على أنّه موجود في كلّ عصر، لأنّه لا يجوز أن يأمرنا بالتّمسك بما لا نقدر على التّمسك به، كما أنّ أهل البيت عليهم السلام ومن يجب اتّباع قوله حاصل في كلّ وقت، وإذا كان الموجود بيننا مجمّعًا على صحّته، فينبغي أن يتشاغل بتفسيره وبيان معانيه وترك ما سواه. (٣: ١)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العج ٩

قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ يعني القرآن - في قول الحسن والضّحّاك وغيرهم - ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ قال قتادة: لحافظون من الزّيادة والنّقصان. ومثله قوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. وقال الحسن: لحافظون حتّى نجزي به يوم القيامة، أي لقيام الحجّة به على الجماعة من كلّ من لزمته دعوة النبي صلى الله عليه وآله.

وقال الفراء: الهاء في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يجوز أن تكون كناية عن النبي، فكأنّه قال: إنّنا نحن نزّلنا القرآن وإنّا لمحمّد لحافظون. وقال الجبائي: معناه: وإنّا له

لحافظون من أن تناله أيدي المشركين، فيسرعون إلى إبطاله، ومنع المؤمنين من الصلاة به. وفي هذه الآية دلالة على حدوث القرآن، لأن ما يكون منزلاً ومحفوظاً لا يكون إلاّ محدثاً، لأنّ القديم لا يجوز عليه ذلك ولا يحتاج إلى حفظه. (٦: ٣٢٠)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت/ ٤٢

وقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قيل في معناه أقوال خمسة: أحدها - أنه لا تعلق به الشبهة من طريق المشاكلة، ولا الحقيقة من جهة المناقضة، وهو الحقّ المخلص والذي لا يليق به الدّنس. والثاني - قال قتادة والسُّدِّي: معناه: لا يقدر الشّيطان أن يُنقص منه حقاً، ولا يزيد فيه باطلاً.

الثالث - أن معناه لا يأتي بشيء يوجب بطلانه ممّا وجد قبله ولا معه، ولا ممّا يوجد بعده. وقال الضّحّاك: لا يأتيه كتاب من بين يديه يبطله ولا من خلفه، أي ولا حديث من بعده يكذبه.

الرابع - قال ابن عبّاس: معناه لا يأتيه الباطل من أوّل تنزيله ولا من آخره. والخامس - أن معناه ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ في إخباره عمّا تقدّم، ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ ولا عمّا تأخّر. (٩: ١٣١)

الفصل الثّاني عشر

نصّ العاصميّ (٣٧٨ - ؟) في «المباني في نظم المعاني»

في بيان أنّ القرآن تكلم الله سبحانه به على هذا التّرتيب
الذي هو في أيدينا اليوم لا على ترتيب النزول

وإذ قد بيّنا كيفية جمع المصاحف والسّبب المؤدّي إلى تأليفها والرّدّ على الطّاعن

فيها، فبنا أن نتكلم أن الصحابة رضي الله عنهم لم يقدموا شيئاً آخره الله، ولا آخروا شيئاً قدمه الله، ولم يؤلفوه من ذات أنفسهم بل بتوفيق كان لهم فيه، وقد تقدم في الفصل الثاني بعض ذلك إلا أننا لم نبليغ منه موضع الكفاية هناك.

والدليل على أن ما بين الدفتين هو القرآن الذي أنزله الله عز وجل على المصطفى ﷺ وأنه لازيادة فيه ولا نقصان منه، فهو أن المسلمين كافة نقلوا من لدن أصحاب رسول الله ﷺ إلى وقتنا هذا خلقاً عن سلف، وآخرًا عن أول، نقلًا مستفيضًا منتشرًا متواترًا. إن ما بين الدفتين هو جميع ما أراد الله عز وجل بقاءه في هذه الأمة، وهو القرآن العظيم الذي جعله الله معجزة لنبيه ﷺ ودلالة على صدقه وتثبيت نبوته، لازيادة فيه ولا نقصان منه، وهم قوم لا يجوز عليهم الإجماع على نقل ما لأصل له، ولا التواطؤ على الإخبار عن باطل ولا على كتمان ما شاهدوه لكثرتهم وخروجهم عن الحصر وبمثل هذا النظر عرفنا النبوات والشرائع. ولئن جاز لنا الشك فيما نقلوه إلينا من القرآن لكان ذلك مؤذيًا إلى الشك فيما نقل إلينا على ألسنتهم من الشرائع والأحكام، ونعوذ بالله أن يرتاب موحد في شيء منه. [ثم تمسك بآية «الحفظ» وآية «الباطل» وضرورة توفر دواعي حفظ القرآن في الأمة على نقله، وإن شئت فراجع].

وأما الدليل على أنه في اللوح المحفوظ على هذا الترتيب الذي في أيدينا، وأنه تعالى أنزله جملة إلى السماء الدنيا في ليلة القدر، ثم كان يُنزل منه الشيء بعد الشيء على حسب الحاجة إليه، فهو قول الله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ فَإِذَا قَرَأَهُ قَاتِبٌ قَرَأَهُ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ^١ وهذا أدل الدليل على أن الله عز وجل تولى تنزيله وجمعه ونظمه، وأنزله على المصطفى صلوات الله عليه وسلامه، على لسان جبريل عليه السلام، وعصمه من السهو والخطأ، والتحريف فيه.

[ثم ذكر دليل على ذلك، حديث محمد بن أحمد بن الغطريف بإسناده عن ابن عباس، كما تقدم في باب الجمع عن السجستاني رقم ٥١، ثم قال:]

وفي غير هذه الرواية، كان إذا نزلت عليه الآية من السورة دعا بعض من يكتب له فيقول: ضعها في موضع كذا وكذا من السورة. وهذا من أوضح الأدلة على أن هذا الترتيب الذي رتبّه الله عليه. ولأجله كان ﷺ يدلّهم على موضع السور من القرآن، والآية من السورة، ليكتب ويحفظ على نظمه وترتيبه. [إلى أن قال:]

والذي يؤيد ما ذكرناه: حديث رواه الحسين بن عبد الله بن أيوب المخزومي قال: حدثنا سفيان بن عيينة، عن عمرو بن دينار، عن سعيد بن جبير، عن ابن عباس قال: لم يكن النبي ﷺ يعلم ختم السورة حتى نزل: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾، وهذا أيضاً من أدلّ الدليل على أن ترتيب السور التي في أيدينا هو ما كان عليه في اللوح المحفوظ.

وتدلّ عليه أيضاً الأخبار المروية عن النبي ﷺ في تسميته سورة: الحمد لله رب العالمين، فاتحة الكتاب، فلولا أنه ﷺ أمر أصحابه بأن يرتبوا هذا الترتيب عن أمر جبريل عليه السلام عن الله عز وجلّ، لما كان لتسميته هذه السورة فاتحة الكتاب معنى، إذ قد ثبت بالإجماع أن هذه السورة ليست بفاتحة سور القرآن نزولاً، فثبت أنها فاتحة نظماً ورتبياً وتكلاًماً.

وقال ﷺ: «إنّ لله أهليين من الناس، قيل من هم يارسول الله؟ قال: أهل القرآن هم أهل الله وخاصته» وكيف ينزل الله تعالى من كلامه ما يريد به نفع خلقه وهدايتهم، ثم يسقط عنهم حفظه حتى ينسى لفظه، ويبطل حكمه؟

وروى ابن مسعود عن النبي ﷺ: «إنّ هذا القرآن مأدبة الله عز وجلّ فتعلّموا من مأدبته ما استطعتم، إنّ هذا القرآن هو حبل الله، والثور المبين، والشفاء النافع، لا يعوج فيقوم، ولا يزيغ فيستعيب، ولا تنقضي عجائبه، لا يخلق عن ردّ».

وروي عن الحارث قال: دخلت المسجد فإذا الناس وقعوا في الأحاديث. فأتيت عليّاً فقلت يا أمير المؤمنين: ألا ترى الناس وقعوا في الأحاديث؟ قال: أو قد فعلوها؟ قلت: نعم. قال: سمعت رسول الله ﷺ يقول: إنّها ستكون فتنة. قلت: فما المخرج منها يا أمير المؤمنين؟ قال: «كتاب الله، كتاب الله، فيه نأ من قبلكم وخبر من بعدكم، وحكم

ما بينكم. هو الفصل ليس بالهزل، من تركه من جبار قصّمه الله، ومن ابتغى الهدى من غيره أضلّه الله، وهو حبل الله المتين، وهو الذكر الحكيم، وهو الصراط المستقيم، هو الذي لا تزني به الأهواء، ولا تشبع منه العلماء، ولا يخلق عن ردّ، ولا تنقضي عجائبه، وهو الذي لم ينته الجنّ لما سمعوا عن أن قالوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا * يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ﴾^١. من قال به صدق، ومن حكم به عدل، ومن عمل به أجر، ومن استعصم به هُدي إلى صراطٍ مستقيم. ثم قال: خذها إليك يا أعور».

فمذهب هذا القائل إبطال هذه الأحاديث، لأنّه إذا لم يكن تامّاً ولا صحيح التّأليف والتّرتيب فالحكم به غير جائز، والمسلمون كلّهم لم يهدوا إلى الصّراط المستقيم، ولأنّ القرآن إذا أسقط منه شيء بطل الباقي، لأنّه لا يجوز أن يكون السّاقط ناسخاً الباقي، كما نسخ قوله: ﴿قَدْ نَرَى تَقَلُّبَ وَجْهِكَ فِي السَّمَاءِ﴾^٢ الآية، فنسخت هذه الآية صلاة الرّسول ﷺ والمسلمين إلى بيت المقدّس. وكما نسخ بقوله: ﴿إِنَّمَا الْخَمْرُ وَالْمَيْسِرُ وَالْأَنْصَابُ﴾^٣ الآية، شُرِب الخمر. لأنّه لو سقط منه شيء لكان يمكن أن يكون السّاقط ناسخاً للحاصل الباقي، ولأنّ النّبي ﷺ قال، فيما روى عنه أبو أمامة: من أُعطي ثلث القرآن فقد أُعطي ثلث النّبوة، ومن أُعطي ثلثي القرآن فقد أُعطي ثلثي النّبوة، ومن أُعطي القرآن كلّهُ فقد أُعطي النّبوة كلّها، إلّا أنّه لا يوحى إليه. ولو لم يكن القرآن على ما هو عليه الآن في أيدينا لم نكن نقف منه الآن على ثلثٍ أو ثلثين أو نصف أو رُبعٍ لأعلى جميعه، ولم يكن أحدٌ خاتماً له ولبطل فضل الختمات.

وروي عن العوّام بن حوشب أنّ أباعبد الرّحمان السّلميّ كان إذا ختم عليه الخاتم القرآن أجلسه بين يديه ووضع يده على رأسه وقال: يا هذا! إنّ الله فما أعرف أحداً خيراً منك، وإن عمّلت بالذي عمّلت، ففي هذا الحديث دليل على أنّ القرآن الذي في أيدينا

١ - الجنّ / ١ - ٢.

٢ - البقرة / ١٤٤.

٣ - المائدة / ٩٠.

كامل تام، من ادّعى نقصاً فيه أو زيادة أو تغييراً، أو تبديلاً أو تقدّماً أو تأخيراً فقد كذب على الله تعالى وبهت رسول الله ﷺ والمسلمين، لأنّ أبا عبد الرحمن كان خريج علي بن أبي طالب ومن أخذ القراءة عنه وتعلّمها منه، فإذا أخبر بأنّ آخر القرآن هو الذي ليس بعده شيء كان الذي يقول: هو مذهب عليّ ﷺ وقد كان عليّ ﷺ يصلي بالناس صلاة المغرب والعشاء الآخرة، وصلاة الصّبح، ويقرأ والناس يستمعون قراءته ويفهمون قوله. فلو خالف عثمان وأبابكر وعمر رضي الله عنهم في حرف واحد إذا كثرت منه ليسارع الناس إلى السّؤال عنه وتغييره في المصاحف. مع أنّ القرآن الذي حصله عنه أبو عبد الرحمن وفضّله فيه هو كالذي كان يؤمّ الناس به في صلواته فيجدونه موافقاً لرأي أبي بكر وعمر وعثمان وسائر المسلمين، ولو وقعوا فيه على زيادة حرفٍ أو كلمةٍ، أو نقصانٍ لفظيةٍ لوافقوا عليّاً عليها فأثبتوها في المصاحف على قوله، وما يأمر به من رسمه، لعلّو درجته، وارتفاع مرتبته، فقد حصلوا في كلامه المنثور ضمةٌ في حرف، وياء في كلمة، فتابعوا حكايتهما عنه ونسبتهما إليه، أحد الحرفين الدهقان، بضمّ الدالّ، والآخر نيروزاً من النّيروز. فقد روي عن مُعاذ بن العلاء أخيّ أبي عمرو بن العلاء، عن أبيه، عن جدّه قال: سمعت عليّ بن أبي طالب يقول: ما أصبّت من فيكم إلّا هذه القارورة أهداها إليّ الدهقان، ثمّ أتى بيت المال، ثمّ قال: خذ، خذ، وأنشأ يقول:

أفلح من كان له قوصرة
يأكل منها كلّ يوم مرة

روي أنّه أهدى إلى عليّ ﷺ فالزوج في جام يوم النّيروز فقال: نيّزوا لنا كلّ يوم، فمن ضبط من لفظ «عليّ» ضمة نادرة، وياء نادرة فهو حقيق بأن لا يغفل من قراءته كلمة تثبت، ولفظة تسقط، وحركة تغيّر. فمن ادّعى أنّ ألفاظه في منثور كلامه ضبطت، وكلماته في قراءة القرآن ضيّعت فقد أخبر بمحال لا تقبله، ولا يشهد له بصحّته حكيم. ولقد أوجب الله سبحانه علينا أن نتبع الصحابة بإحسان؛ وأن نقابلهم بتوقير وإذعان. وكذلك أمرنا الرّسول ﷺ ولعن من يبسط فيهم لسانه بسوء وبهتان، وإنّهم جميعاً قد أجمعوا على هذا المصحّف، ولم يكونوا يجتمعون إلّا على حقّ وصواب وصدق، لاسيّما وقد سمعوا الرّسول ﷺ يقول: فمن يزيد في كتاب الله تعالى أو ينقص منه، أو يرومه بنقص، أو يفسّره

برأيه، وهم كانوا أعظم حرمة لرسول الله ﷺ وتوقيراً لكلامه من أن يستخفوا به وبكلامه، وبالقرآن الذي هو علم لنبوته وبرهان لرسالته بما كُسي من نظمه وفصاحته وكماله وبلاغته... (٥٩ - ٦١)

الفصل الثالث عشر

نص الزمخشري (م: ٥٢٨) في تفسيره «الكشاف»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ ردّ لإنكارهم واستهزائهم في قولهم: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ ولذلك قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ﴾ فأكد عليهم أنّه هو المنزل على القطع والبتات، أنّه هو الذي بعث به جبريل إلى محمد ﷺ وبين يديه ومن خلفه رصد حتى نزل وبلغ محفوظاً من الشياطين، وهو حافظه في كلّ وقت من كلّ زيادة ونقصان وتحريف وتبديل، بخلاف الكتب المتقدمة فإنّه لم يتولّ حفظها، وإنّما استحفظها الرّبانيّين والأخبار فاختلفوا فيما بينهم بغياً، فكان التحريف، ولم يكل القرآن إلى غير حفظه.

فإن قلت: فحين كان قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ ردّ لإنكارهم واستهزائهم فكيف اتّصل بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

قلت: قد جعل ذلك دليلاً على أنّه منزل من عنده آية، لأنّه لو كان من قول البشر أو غير آية لتطرّق عليه الزيادة والنقصان، كما يتطرّق على كلّ كلام سواه.

قيل: الضمير في «له» لرسول الله ﷺ، كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْصِلُ...﴾. (٢: ٣٨٧)

﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ...﴾ فصلت/٤١ - ٤٢

فإن قلت: بم اتّصل قوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ﴾؟

قلت : هو بدل من قوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا﴾^١ والذكر : القرآن ، لأنهم لكفرهم به طعنوا فيه ، وحرفوا تأويله .

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ أي منيع محمي بحماية الله تعالى . ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ مثل كأن الباطل لا يتطرق إليه ولا يجد إليه سبيلاً من جهة من الجهات حتى يصل إليه ويتعلق به .

فإن قلت : أما طعن فيه الطاعنون وتأوله المبطلون ؟

قلت : بلى ولكن الله قد تقدّم في حمايته عن تعلق الباطل به ، بأن فيض قوماً عارضوهم بإبطال تأويلهم وإفساد أقاويلهم ، فلم يخلو طعن طاعن إلاّ محوفاً ، ولا قول مبطل إلاّ مضحلاً . ونحوه قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ . (٣ : ٤٥٥)

الفصل الرابع عشر

نص الطبرسي (م : ٥٤٨) في تفسيره «مجمع البيان»

الكلام في زيادة القرآن ونقصانه فإنه لا يليق بالتفسير .

فأما الزيادة فيه فمجمع على بطلانه .

وأما النقصان منه فقد روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة : أن في القرآن تغييراً ونقصاناً . والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه ، وهو الذي نصره المرتضى ... [ثم ذكر قوله ، كما تقدّم عنه] . (١ : ١٥)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر / ٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ أي القرآن ، ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ عن الزيادة والنقصان

والتحريف والتغيير، عن قتادة وابن عباس. ومثله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

وقيل: معناه متكفل بحفظه إلى آخر الدهر على ما هو عليه، فتقله الأمة وتحفظه عصرًا بعد عصرٍ إلى يوم القيامة... [ثم ذكر تفسير هذه الآية، كما تقدّم مثله عن الطوسي].

(٥: ١٥)

﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الكهف ١/

﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ يقول الله سبحانه لخلقه: قولوا كل الحمد والشكر لله. ﴿الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ محمد ﷺ ﴿الْكِتَابَ﴾ القرآن، وانسجبه من خلقه، وخصّه برسالته، فبعثه نبيًا رسولًا.

﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ قِيَمًا فيه تقديم وتأخير، وتقديره: «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قِيَمًا ولم يجعل له عوجًا» وعن بقوله: ﴿قِيَمًا﴾ معتدلًا، مستقيمًا، مستويًا لاتناقض فيه، عن ابن عباس.

وقيل: قِيَمًا على سائر الكتب المتقدمة، يصدقها ويحفظها، وينفي الباطل عنها، وهو ناسخ لشرائعها، عن الفراء.

وقيل: قِيَمًا لأمر الدين يلزم الرجوع إليه فيها فهو كقيَم الدار الذي يرجع إليه في أمرها، عن أبي مسلم.

وقيل: قِيَمًا: دائمًا يدوم ويثبت إلى يوم القيامة لا ينسخ. عن الأصم.

﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ أي لم يجعل له عوجًا، أي لم يجعله ملتبسًا لا يفهم، ومعوجًا لا يستقيم، وهو معنى قول ابن عباس.

وقيل: لم يجعل فيه اختلافًا كما قال عز وجل اسمه: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^١ عن الزجاج.

ومعنى العوج في الكلام، أن يخرج من الصّحة إلى الفساد، ومن الحق إلى الباطل.

ومما فيه فائدة إلى ما لافائدة فيه . ثم بيّن الغرض في إنزاله فقال : ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا
مِّن لَّدُنْهُ...﴾ . (٥٧ : ٦)

الفصل الخامس عشر

نصّ أبي الفتوح الرّازيّ (م : ٥٤٨) في «روض الجنان...»^١

قوله تعالى : ﴿وَأَنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي إنّنا له لحافظون من الزيادة والنقصان والزوال
والإبطال ، ولذلك قال الله تعالى في آية أخرى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ .
(٢٣٤ : ٣)

وقد قال أيضًا في تفسير الآية الأخيرة : وفي معناها أقوال : أحدها : لا يأتيه المناقضة
والشبهة والمشاكلة لامن جهة اللفظ ولامن جهة المعنى . (٥٥١ : ٤)

الفصل السادس عشر

نصّ الرّاونديّ (م : ٥٧٣) في «الخرائج والجرائح»

إذا تدبّرت مقاطعه ومفاتهحه (أي القرآن) وسهولة ألفاظه واستجماع معانيه ، وأن كلّ
لفظة منها لو غيرت ، لم يكن أن يؤتى بدلها بلفظة هي أوفق من تلك اللفظة ، وأدلّ على
المعنى منها ، وأجمع للفوائد والزوائد منها . وإذا كان كذلك فعند تأمل جميع ذلك يتحقّق
مافيه من النظم اللائق والمعاني الصحيحة التي لا يكاد يوجد مثلها على نظم تلك العبارة ،
وإن اجتهد البلّغ الخطيب . (ص : ١٠٤)

الفصل السابع عشر

نصّ ابن شهر آشوب (م : ٥٨٨) في «متشابه القرآن...»

والصحيح أن كلّ ما يروى في المصحف من الزيادة إنما هو تأويلٌ، والتّزويل بحاله،
مانقص منه ومازاد. (٢: ٧٧)

الفصل الثامن عشر

نصّ القزويني (م : ٥٨٥) في «النقض ...»

إنّ نسبة الزيادة والنقصان إلى القرآن كانت بدعة وضلالة ، وليس هذا مذهب
الأصوليّة من الشيعة الإماميّة ، فرواية بعض الغلاة أو الحشويّة خبرًا في ذلك لا يكون
حجّة على الشيعة كما يقال بالنسبة إلى عقائد الكراميّة في الحنفيّة ، والمشبّهة في
الشافعيّة . (ص : ٢٧٢)

قال الله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾... لا يستطيع أحد أن يتصرّف
في عباراته وكلماته وحروفه... وعقيدة الشيعة بصحة القرآن وصدق قراءته صحيحة،
لقوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (ص : ٥٢٦)

الفصل التاسع عشر

نصّ ابن إدريس (م : ٥٩٨) في «المنتخب من تفسير القرآن»

قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ المراد بالذكر : القرآن ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي]
من الزيادة والنقصان. (٢: ٢٤٦)

الفصل العشرون

نص الفخر الرازي (م: ٦٠٦) في «التفسير الكبير»

﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ...﴾ البقرة/٧٥

قوله تعالى: ﴿ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ...﴾ فيه مسائل:

المسألة الأولى - قال القفال: التحريف: التغيير والتبديل، وأصله من الانحراف عن الشيء والتحريف عنه، قال تعالى: ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِقَالٍ أَوْ مُتَحَيِّرًا إِلَىٰ فِتْنَةٍ﴾ والتحريف: هو إمالة الشيء عن حقه، يقال: قَلَمٌ مُّحَرِّفٌ، إذا كان رأسه قُطٌّ مائلًا غير مستقيم.

المسألة الثانية - قال القاضي: إن التحريف إما أن يكون في اللفظ أو في المعنى، وحمل التحريف على تغيير اللفظ أولى من حمله على تغيير المعنى، لأن كلام الله تعالى إذا كان باقياً على جهته وغيره تأويله فإنما يكونون مغيّرين لمعناه، لانفس الكلام المسموع، فإن أمكن أن يحمل على ذلك كما روي عن ابن عباس، من أنهم زادوا فيه ونقصوا فهو أولى، وإن لم يمكن ذلك فيجب أن يحمل على تغيير تأويله وإن كان التنزيل ثابتاً، وإنما يمتنع ذلك إذا ظهر كلام الله ظهوراً متواتراً كظهور القرآن، فأما قبل أن يصير كذلك فغير ممتنع تحريف نفس كلامه، لكن ذلك ينظر فيه، فإن كان تغييرهم له يؤثر في قيام الحجة به فلا بد من أن يمنع الله تعالى منه، وإن لم يؤثر في ذلك صح وقوعه. فالتحريف الذي يصح في الكلام يجب أن يقسم على ما ذكرناه.

فأما تحريف المعنى فقد يصح على وجه ما، لم يعلم قصد الرسول فيه باضطرار، فإنه متى علم ذلك امتنع منهم التحريف، لما تقدّم من علمهم بخلافه، كما يمتنع الآن أن يتأول متأول تحريم لحم الخنزير والميتة والدّم على غيرها.

المسألة الثالثة - اعلم أننا إن قلنا بأن المحرّفين هم الذين كانوا في زمن موسى عليه السلام، فالأقرب أنهم حرّفوا ما لا يتصل بأمر محمد ﷺ وروي أن قوماً من السّبعين المختارين

سمعوا كلام الله حين كلم موسى بالطّور، ومأمر به موسى وماُنهي عنه، ثم قالوا: سمعنا الله يقول في آخره: إن استطعتم أن تفعلوا هذه الأشياء فافعلوا، وإن شئتم أن لاتفعلوا فلا بأس. وأما إن قلنا: المحرّفون هم الذين كانوا في زمن محمّد عليه الصّلاة والسّلام، فالأقرب أن المراد تحريف أمر محمّد عليه الصّلاة والسّلام. وذلك إمّا أنّهم حرّفوا نعت الرّسول وصفته، أو لأنّهم حرّفوا الشّرائع كما حرّفوا آية الرّجم، وظاهر القرآن لا يدلّ على أنّهم أي شيء حرّفوا.

المسألة الرابعة - لقائل أن يقول: كيف يلزم من إقدام البعض على التحريف حصول اليأس من إيمان الباقيين، فإنّ عناد البعض لا ينافي إقرار الباقيين؟

أجاب القائل عنه فقال: يحتمل أن يكون المعنى كيف يؤمن هؤلاء وهم إنّما يأخذون دينهم ويتعلّمونه من قوم هم يتعمّدون التحريف عناداً، فأولئك إنّما يعلمونهم ما حرّفوه وغيروه عن وجهه، والمقلّدة لا يقبلون إلّا ذلك، ولا يلتفتون إلى قول أهل الحقّ، وهو كقولك للرّجل: كيف تفلح وأستاذك فلان! أي وأنت عنه تأخذ ولا تأخذ عن غيره.

(٣: ١٣٤ - ١٣٥)

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجْر ٩/

وفيه مسائل:

المسألة الأولى - أنّ القوم إنّما قالوا: ﴿يَاءِ أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ لأجل أنّهم سمعوا النّبي ﷺ كان يقول: «إن الله تعالى نزّل الذّكر عليّ» ثمّ إنّ تعالى حقّق قوله في هذه الآية فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

فأمّا قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ فهذه الصّيغة وإن كانت للجمع إلّا أنّ هذا من كلام الملوك عند إظهار التّعظيم، فإنّ الواحد منهم إذا فعل فعلاً أو قال قولاً قال: إنّنا فعلنا كذا وقلنا كذا، فكذا ها هنا.

المسألة الثانية - الضمير في قوله: ﴿لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إلى ماذا يعود؟ فيه قولان:

القول الأوّل - إنّّه عائد إلى الذّكر يعني: وإنّا نحفظ ذلك الذّكر من التحريف والزيادة

والتقصان، ونظيره قوله تعالى في صفة القرآن: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقال: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾.

فإن قيل: فلم اشتغلت الصحابة بجمع القرآن في المصحف وقد وعد الله تعالى بحفظه، وما حفظه الله فلا خوف عليه؟

والجواب: أن جمعهم للقرآن كان من أسباب حفظ الله تعالى إياه، فإنه تعالى لما أن حفظه قيضهم لذلك. قال أصحابنا: وفي هذه الآية دلالة قوية على كون التسمية آية من أول كل سورة، لأن الله تعالى قد وعد بحفظ القرآن. والحفظ لا معنى له إلا أن يبقى مصوناً من الزيادة والتقصان، فلو لم تكن التسمية من القرآن لما كان القرآن مصوناً عن التغيير، ولما كان محفوظاً عن الزيادة، ولو جاز أن يظن بالصحابة أنهم زادوا لجاز أيضاً أن يظن بهم التقصان، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجة.

والقول الثاني - أن الكناية في قوله: (له) راجعة إلى محمد ﷺ، والمعنى: وإنا لمحمد لحافظون، وهو قول الفراء، وقوى ابن الأنباري هذا القول فقال: لما ذكر الله الإنزال والمُنزَّل دلّ ذلك على المنزل عليه فحسنت الكناية عنه، لكونه أمراً معلوماً كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾، فإن هذه الكناية عائدة إلى القرآن مع أنه لم يتقدم ذكره، وإنما حسنت الكناية للسبب المعلوم فكذا هاهنا، إلا أن القول الأول أرجح القولين، وأحسنهما مشابهة لظاهر التنزيل، والله أعلم.

المسألة الثالثة - إذا قلنا: الكناية عائدة إلى القرآن، فاختلفوا في أنه تعالى كيف يحفظ القرآن؟

قال بعضهم: حفظه بأن جعله معجزاً مبيئاً لكلام البشر، فعجز الخلق عن الزيادة فيه والتقصان عنه، لأنهم لو زادوا فيه أو نقصوا عنه لتغير نظم القرآن، فيظهر لكل العقلاء أن هذا ليس من القرآن، فصار كونه معجزاً كإحاطة السور بالمدينة، لأنه يحصنها ويحفظها. وقال آخرون: إنه تعالى صانه وحفظه من أن يقدر أحد من الخلق على معارضته.

وقال آخرون: أعجز الخلق عن إيصاله وإفساده، بأن قيض جماعة يحفظونه

ويدرسونه ويشهرونه فيما بين الخلق إلى آخر بقاء التّكليف.

وقال آخرون: المراد بالحفظ هو أنّ أحدًا لو حاول تغييره بحرف أو نقطة لقال له أهل الدّنيا: هذا كذب وتغيير لكلام الله تعالى، حتّى أنّ الشّيخ المهيّب لو اتّفق له لحن أو هفوة في حرف من كتاب الله تعالى لقال له كلّ الصّبيان: أخطأت أيّها الشّيخ، وصوابه كذا وكذا، فهذا هو المراد من قوله ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

واعلم أنّه لم يتّفق لشيء من الكتب مثل هذا الحفظ، فإنّه لا كتاب إلّا وقد دخله التّصحيف والتّحريف والتّغيير، إمّا في الكثير منه أو في القليل، وبقاء هذا الكتاب مصونًا عن جميع جهات التّحريف، مع أنّ دواعي الملحدة واليهود والنّصارى متوقّرة على إبطاله وإفساده من أعظم المعجزات، وأيضًا أخبر الله تعالى عن بقاءه محفوظًا عن التّغيير والتّحريف، وانقضى الآن قريبًا من ستمائة سنة فكان هذا إخبارًا عن الغيب، فكان ذلك أيضًا معجزًا قاهرًا.

المسألة الرابعة - احتجّ القاضي بقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ على فساد قول بعض الإماميّة: في أنّ القرآن قد دخله التّغيير والزيادة والنّقصان، قال: لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظًا، وهذا الاستدلال ضعيف، لأنّه يجري مجرى إثبات الشّيء بنفسه فالإماميّة الذين يقولون: إنّ القرآن قد دخله التّغيير والزيادة والنّقصان، لعلّهم يقولون: إنّ هذه الآية من جملة الرّوائد التي ألحقت بالقرآن، فثبت أنّ إثبات هذا المطلوب بهذه الآية يجري مجرى إثبات الشّيء نفسه، وأنّه باطل، والله أعلم.

(١٩: ١٦٠ - ١٦١)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ...﴾ فصلت / ٤١ - ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ والعزیز له معنيان، أحدهما: الغالب القاهر. والثّاني: الذي لا يوجد نظيره. أمّا كون القرآن عزيزًا بمعنى كونه غالبًا، فالأمر كذلك لأنّه بقوة حجّته غلب على كلّ ماسواه. وأمّا كونه عزيزًا بمعنى عديم النّظير، فالأمر كذلك لأنّ الأوّلين والآخرين عجزوا عن معارضته. ثمّ قال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وفيه

وجوه:

الأول - لا تكذبه الكتب المتقدمة عليه كال்தوراة والإنجيل والزبور، ولا يجيء كتاب من بعده يكذبه.

الثاني - ما حكم القرآن بكونه حقاً لا يصير باطلاً، وما حكم بكونه باطلاً لا يصير حقاً.
الثالث - معناه أنه محفوظ من أن ينقص منه فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يزداد فيه فيأتيه الباطل من خلفه. والدليل عليه قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فعلى هذا الباطل هو الزيادة والنقصان.

الرابع - يحتمل أن يكون المراد أنه لا يوجد في المستقبل كتاب يمكن جعله معارضاً له، ولم يوجد فيما تقدم كتاب يصلح جعله معارضاً له... [ثم ذكر قول الزمخشري، كما تقدم عنه]. (٢٧: ١٣١ - ١٣٢)

الفصل الحادي والعشرون

نص ابن طاووس (م: ٦٦٤) في «سعد السعود»

[رد على قول الجبائي]

فيما نذكره من أواخر مجلد من تفسير أبي علي محمد بن عبد الوهاب الجبائي، من القائمة الثانية إلى ما نذكره من كلامه في الكُرّاس الأول من لفظه، فقال: محنة الرافضة على ضعفاء المسلمين أعظم من محنة الزنادقة!!!

ثم شرع يدعي بيان ذلك: بأن الرافضة تدعي نقصان القرآن وتبديله وتغييره!!!
فيقال له: كلما^١ ذكرته من طعن أو قدح على من تذكر أن القرآن وقع فيه تبديل

وتغيير فهو متوجّه على عثمان بن عفّان، لأنّ المسلمين أطبقوا أنّه جمع الناس على هذا المصحّف الشريف وحرق ماعداه من المصاحف، فلولا اعتراف عثمان أنّه وقع تبديل وتغيير من الصحابة ما كان هناك مصحف يُحرق^١، وكانت تكون متساوية.

ويقال له: أنت مقرّ بهؤلاء القراء السبعة الذين يختلفون في حروف وإعراب وغير ذلك من القرآن، ولولا اختلافهم ما كانوا سبعة، بل كانوا يكونون قارئاً واحداً، وهؤلاء السبعة منكم وليسوا من رجال من ذكرت أنّهم رافضة.

ويقال له أيضاً: إنّ القراء العشرة أيضاً من رجالكم، وهم قد اختلفوا في حروف ومواضع كثيرة من القرآن، وكلّهم عندكم على صواب، فمن ترى ادّعى اختلاف القرآن وتغييره أنتم وسلفكم أو الرافضة؟ ومن المعلوم من مذهب الذي تسميهم رافضة أنّ قولهم واحد في القرآن.

ويقال له: قد رأيناك في تفسيرك ادّعت أنّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ماهي من القرآن الشريف، وقد أثبتتها عثمان فيه، وهو مذهب لسلفكم أنّهم لا يرونها آية من القرآن، وهي مائة وثلاث عشرة آية في المصحّف الشريف، وتزعمون أنّها زائدة وليست من القرآن، فهل هذا الاعتراف منك يا أبا عليّ بزيادتك في المصحّف الشريف والقرآن ما ليس فيه؟!

ويقال له: وجدناك في تفسيرك تذكر أنّ الحروف التي في أول سور القرآن أسماء السور، ورأينا هذا المصحّف الشريف الذي تذكر أنّ عثمان بن عفّان جمع الناس عليه قد سمى كثيراً من السور التي أولها حروف مقطّعة بغير هذه الحروف، وجعل لها أسماء غيرها، فهل كان هذا مخالفةً على الله جلّ جلاله أن يسمّى سور كتابه العزيز بما لم يسمّها الله جلّ جلاله؟! أو كان ماعمله صواباً، وتكون أنت فيما تدّعيه أنّها أسماء السور مدّعياً على الله جلّ جلاله ما لم يعلم من تفسير كتابه؟!

ويقال له: قد رأيناك قد طوّلت الحديث بأنّ سورة الحمد كانت تقرأ مدة زمان البعثة،

وكيف يمكن أن يكون فيها تغيير؟!

فهل قرأت هذا الكلام على نفسك وعيّرته بميزان عقلك؟!

فكيف ذكرتَ مع هذا أن «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» المذكورة في أولها في كلِّ مُصحف وجدناه ليست منه؟!

وكيف اختلف المسلمون في «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ» من سورة الحمد هل هي آية منها أم لا؟!

وكيف قرأ عمر بن الخطّاب: «غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَغَيْرِ الضَّالِّينَ» بزيادة «غَيْرِ» قبل و«الضَّالِّينَ» على ما حكاها الرّمخسري عنه في تفسيره؟!

أما سمع المسلمون رسول الله ﷺ يقرأ الحمد في صلاته وغيرها فعلاً اختلّفوا بها في هذا وأمثاله منها؟!

فهل ترى الآن كلّما طعنت به على الذين تسمّيهم رافضة متوجّه إلى سلفك وإليك... (ص: ٢٩١ - ٢٩٣ في الفصل: ٦٧)

[كلام البلخيّ في جمع القرآن وصيانتة ونقد بعض كلامه]

فصل: فيما ذكره من تفسير عبد الله بن أحمد بن محمود المعروف بأبي القاسم البلخيّ، الذي سمّى تفسيره «جامع علم القرآن»^١.

ذكر الخطيب في تاريخ بغداد: أنّه قدم بغداد وصنّف بها كتباً كثيرة في علم الكلام، ثمّ عاد إلى بلخ، فأقام بها إلى أن توفي في أوّل شعبان سنة تسع عشرة وثلاث مائة^٢. وهذا يقتضي أنّه بقي بعد وفاة الجبائيّ.

فمما ذكره من الجزء الأوّل منه، في أن النبيّ ﷺ جمع القرآن قبل وفاته، وأنكر

١ - ونقل عنه أيضاً الشيخ الطوسيّ في «التيبان»، في موارد متعدّدة.

٢ - تاريخ بغداد: ٩: ٣٨٤ رقم ٤٩٦٨.

البلخي قول مَنْ قال: إِنَّ القرآن جمعه أبوبكر وعُثمان بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ، فقال البلخي في إنكار ذلك، من الوجهة الثانية من القائمة السادسة من الكُرَّاس الأول منه ما هذا لفظه: وأمَّا الَّذي يدلُّ على إبطال قول مَنْ يدَّعي الزيادة والنقصان وأنَّ النَّبِيَّ ﷺ لم يجمعه حتَّى جمعه أصحابه بعده.

ذكر البلخي الآيات المتضمنة لحفظ القرآن، ثمَّ قال البلخي من الوجهة الأولى من القائمة السابعة من الكُرَّاس الأول ما هذا لفظه: وإني لأعجب من أن يقبل المؤمنون قول مَنْ زعم أنَّ رسول الله ﷺ ترك القرآن - الَّذي هو حجته على أمته والَّذي تقوم به دعوته، والفرائض الَّتِي جاء بها من عند ربِّه، وبه يصحُّ دينه الَّذي بعثه الله داعيًا إليه، مفرِّقًا في قطع الخرق^١ - ولم يجمعه ولم يصنعه ولم يحفظه، ولم يحكم الأمر في قراءته وما يجوز من الاختلاف فيها وما لا يجوز، وفي إعرابه ومقداره وتأليف سُورِهِ وآيه، هذا لا يتوهم على رجل من عامَّة المسلمين فكيف برسول ربِّ العالمين؟

قلت أنا: والله لقد صدقت، وكذا والله يابلخي مَنْ توهم أو قال عنه ﷺ: إنَّه عرف أنَّه يموت في تلك المرضة، وعلم اختلاف أمته بعده ثلاثًا وسبعين فرقةً، وأنَّه يرجع بعده بعضهم يضرب رقاب بعض، ولم يعيِّن لهم على مَنْ يقوم مقامه، ولا قال لهم: اختاروا أنتم، حتَّى تركهم في ضلال إلى يوم الدين، هذا لا يعتقد فيه إلَّا جاهل برَبِّ العالمين وجاهل بسيد المرسلين، فإنَّ القائم مقامه يحفظ الكتاب، ويقوم بعده بحفظ شرائع المسلمين.

ولعمري، إنَّ دعوَاهم أنَّه أهمل تأليف القرآن الشريف حتَّى جمعه بعده سواء بعد سنين، قوله باطل، لا يخفى على العارفين، وهو إن صحَّ أنَّ غيره جمعه بعد أعوام يدلُّ على أنَّ الَّذي جمعه رسول الله ﷺ من القرآن ما التفت النَّاس إليه، وجمع خلاف ما جمعه عليه، هذا إذا صحَّ ما قال الجُبَّائي^٢.

١ - ض: مفرِّقًا في قطع الحرف، ط: مفرِّقًا في قطع الحروف.

٢ - كذا!.

أقول : ثم طعن البلخي - في الوجهة الثانية من القائمة السادسة من الكُرَّاس الثاني - على جماعة من القُرَّاء ، منهم حمزة والكلبي وأبو صالح ، وكثير ماروي في التفسير ، ثم قال البلخي في الوجهة من القائمة الثالثة من الكُرَّاس الثالث ما هذا لفظه :

واختلف أهل العلم في أول آية منها ، فقال أهل الكوفة وأهل مكة : **إِنَّهَا بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ** ، وأبى ذلك أهل المدينة وأهل البصرة ، واحتجوا بأنها لو كانت آية من نفس السورة لوجب أن يكون قبلها مثلها ، ليكون أحدهما افتتاحاً للسورة حسب الواجب في سائر السور والآخرين أول آية منها ، ما قالوه عندنا هو الصواب ، والله أعلم .

يقول علي بن موسى بن طاووس : قد تعجبت ممن قد استدلل على أن القرآن محفوظ من عهد رسول الله ﷺ وأنه هو الذي جمعه ، ثم قد ذكر هاهنا اختلاف أهل مكة والمدينة وأهل الكوفة والبصرة ، واختار أن **«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»** ليست من السورة ، وأعجب من ذلك احتجاجه بأنها لو كانت من نفس السورة كان قد ذكر قبلها افتتاح لها ! فيا لله وللعجب ! إذا كان القرآن مصوناً من الزيادة والنقصان كما يقتضيه العقل والشرع ، كيف كان يلزم أن يكون قبلها ما ليس فيها ؟! وكيف كان يجوز ذلك أصلاً ؟ ولو كان هذا جائزاً لكان في سورة براءة لافتتاحها **«بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ»** كما كنّا ذكرناه من قبل .

هذا وقد ذكر من اختلاف القراءات والمعاني المتضادات مانقض به على نفسه من تحقيق أن القرآن محفوظ من عهد صاحب النبوة صلوات الله عليه وآله ، وقد كان ينبغي حيث اختار ذلك واعتمد عليه ، أن يعين على ما أجمع الصحابة عن رسول الله ﷺ لبيتم له ما استدلل به وبلغ إليه . (ص : ٣٧٣ - ٣٧٧ في الفصل : ٩٦)

الفصل الثاني والعشرون

نصّ العلامة الحلّي (م: ٧٢٦) في «نهاية الوصول»^١

[تواتر القرآن]

اتَّفَقُوا عَلَى أَنْ مَانَقُلَ إِلَيْنَا نَقْلًا مُتَوَاتِرًا مِنَ الْقُرْآنِ فَهُوَ حِجَّةٌ. وَاخْتَلَفُوا فِيمَا نُقُلُ إِلَيْنَا أَحَادَ كُمُصْحَفِ ابْنِ مَسْعُودٍ وَغَيْرِهِ، هَلْ يَكُونُ حِجَّةً أَمْ لَا؟ فَنفاه الشَّافِعِيُّ. وَقَالَ أَبُو حَنِيفَةَ: إِنَّهُ حِجَّةٌ، وَعَلَيْهِ بَنَى وَجُودُ التَّتَابُعِ فِي صِيَامِ كَفَّارَةِ الْيَمِينِ، حَيْثُ نَقَلَ ابْنُ مَسْعُودٍ فِي مُصْحَفِهِ قَوْلَهُ: ثَلَاثَةُ أَيَّامٍ مُتَتَابِعَاتٍ.

وَالْحَقُّ الْأَوَّلُ، لِأَنَّ الْعَادَةَ تَقْضِي بِالتَّوَاتُرِ فِي تَفَاصِيلِ مِثْلِهِ، وَلِأَنَّهُ نَقَلَهُ قَرَأْنَا وَنَقَلَهُ قَرَأْنَا خَطَأً، فَلَا يَكُونُ حِجَّةً.

أَمَّا الْمَقْدَمَةُ الْأُولَى فَتَقْدِيرِيَّةٌ، وَأَمَّا الثَّانِيَةُ فَلِأَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كَانَ مَكْلَفًا بِإِشَاعَةِ مَازِلٍ عَلَيْهِ مِنَ الْقُرْآنِ إِلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ لِيَحْصَلَ الْقَطْعُ بِثَبُوتِهِ فَإِنَّ الْمَعْجِزَةَ لَهُ. وَحِينَئِذٍ لَا يُمْكِنُ التَّوَافُقُ عَلَى عَدَمِ نَقْلِ مَا سَمِعُوا مِنْهُ، وَالرَّأْيُ الْوَاحِدُ إِنْ ذَكَرَ عَلَى أَنَّهُ قُرْآنٌ فَهُوَ خَطَأً، وَإِنْ لَمْ يَذْكُرْهُ عَلَى أَنَّهُ قُرْآنٌ، كَانَ مُتَرَدِّدًا بَيْنَ أَنْ يَكُونَ خَبْرًا عَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَمِزْهَبًا لَهُ، فَلَا يَكُونُ حِجَّةً.

فَإِنْ قِيلَ: لَا نَسْلَمُ وَجُوبَ الْإِشَاعَةِ إِلَى حَدِّ التَّوَاتُرِ وَمَعْلُومٍ خِلَافِهِ، فَإِنَّ حُقُوظَ الْقُرْآنِ فِي زَمَانِهِ كَانُوا نَفَرًا يَسِيرًا لَمْ يَبْلُغُوا حَدَّ التَّوَاتُرِ، وَجَمْعُهُ إِنَّمَا كَانَ بِتَلْقِي أَحَادِ الْآيَاتِ مِنْ أَحَادِ النَّاسِ، وَلِهَذَا اخْتَلَفَ مُصَاحِفُ الصَّحَابَةِ، وَلَوْ كَانَ الثَّقَلُونَ قَدْ بَلَّغُوا عَدَدَ التَّوَاتُرِ لَمْ يَكُنْ كَذَلِكَ...

وَالْجَوَابُ: الْإِجْمَاعُ دَالٌّ عَلَى وَجُوبِ إِقْنَانِهِ عَلَى عَدَدِ التَّوَاتُرِ، فَإِنَّهُ الْمَعْجِزَةُ الدَّالَّةُ

على صدقه عليه السلام، فلو لم يبلغها إلى حدِّ التواتر انقطعت معجزته، فلا يبقى هناك حجة على نبوته عليه السلام. ويمنع عدم تواتر الحفظ في زمانه - سلّمنا - لكن لا يلزم من عدم بلوغ حفظ جملة القرآن عدد التواتر في زمانه عليه السلام عدم بلوغ الحفظ لآحاده، فجاز أن يكون آحاد متواترة، وإن لم يبلغ الحفظ لجملته عدد التواتر؛ بأن يتواتر جماعة على نقل بعضه، ثم يتواتر جماعة أخرى على نقل بعض آخر، وهكذا. وتوقف الجمع على نقل الآحاد ليس بوارد، لأنّه لم يكن في كونها قرآنًا بل في تقديمها وتأخيرها وطولها وقصرها.

وأما اختلاف المصاحف فكلّ ما هو من الآحاد فليس بقرآن وما هو متواتر فهو قرآن، وقوة الشبهة في التسمية لافي كونها قرآنًا بل في وضعها في أول كلّ سورة. وإنكار ابن مسعود للفاتحة والعمودتين لم يكن في إنزالها بل في إجرائها مجرى القرآن في حكمه.

قوله: «إذ رواه ابن مسعود لم يتفقوا على الخطأ» قلنا: ممنوع لكن لا يقوم الحجة به في كونه قرآنًا. كيف وإن سكوت من سكت، وإن لم يكن ممتنعًا إلا أنّه حرام لوجوب نقله عنه، فلو كان ماتفرّد به ابن مسعود قرآنًا لزم ارتكاب باقي الصحابة به الخطأ، حيث لن ينقلوه ولم يوصلوه إلى عدد التواتر، ولو قلنا: إنّ ليس بقرآن لم يقع الراوي ولا غيره من الصحابة في الخطأ. ولو سلّمنا ارتكاب ابن مسعود الخطأ كان أولى من ارتكاب باقي الجماعة، فبطل قولهم لظهور صدقه فيما نقله من غير معارض، وتعيّن تردّده بين الخبر والمذهب، قوله الخبر أرجح...

البِسْمَلَة

اتفق المسلمون على أنّ التسمية بعض آية في سورة التّمل، واختلفوا في كونها آية من كلّ سورة في القرآن. فنقل عن الشافعي قولان. واختلف أصحابه في حملها، فقال بعضهم: إنّ القولين محمولان على أنّهما هل هي من القرآن في أول كلّ سورة حيث كتبت مع القرآن بخطّ القرآن أم لا؟ وقال آخرون: إنّهما محمولان على أنّها هل هي آية برأسها في أول كلّ سورة، أو هي بعض آية وأنّها مع أول آية من كلّ سورة آية وهو الأصحّ. وذهب القاضي أبوبكر وجماعة من الأصوليين: إلى أنّها ليست من القرآن في غير

سورة النمل، وحكم بخطأ من قال: إنها آية من القرآن في غير سورة النمل من غير تكفير، لعدم ورود النص القاطع بإنكار ذلك.

وذهب الإمامية أجمع: إلى أنها آية من كل سورة، لنا أنها منزلة على النبي ﷺ مع أول كل سورة، ولهذا قال ابن عباس: كان رسول الله ﷺ لا يعرف ختم سورة وإبتداء أخرى حتى نزل جبرئيل عليه السلام: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾. فيكون من القرآن حيث أنزلت. وأيضاً أنها كانت تكتب بخط القرآن في أول كل سورة بأمر النبي ﷺ، ولم ينكر أحد من الصحابة على كاتبها بخط القرآن مع شدة تحرّزهم وتحفظهم، وصيانة القرآن عن الزيادة والتقصان، حتى أنكروا على من أثبت أوائل السورة والتعشير والنقط، وإن لم يكن بخط القرآن، وذلك يقتضي اتفاقهم على أنها من القرآن.

قال ابن عباس: سرق الشيطان آية من القرآن إلى أن ترك بعضهم قراءة التسمية في أول كل سورة. وقال أيضاً: من ترك ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ فقد ترك مائة وثلاث عشر آية، ولم ينكر عليه، فدل على أنها من القرآن. احتجوا بأنها لو كانت قرآنًا لم يخل، إما أن يشترط القطع في إثباتها، أو لا يشترط. فإن كان الأول فما ذكر تموه من الوجوه الدالة غير قطعية بل ظنية، فلا يصلح للإثبات. وأيضاً فكان يجب على النبي ﷺ إظهار كونها من القرآن حيث كتبت معه شائعاً قاطعاً للشك، كما فعل في سائر الآيات. وإن كان الثاني فثبت التنابع في صوم كفارة اليمين بما نقله ابن مسعود ومُصحفه.

والجواب: لاختلاف في كونها من القرآن، وإنما اختلف في وضعها آية في أوائل السور، ولا يشترط فيه القطع، ولهذا لم يكفر أحد الخصمين صاحبه كما وقع في عدد الآيات ومقاديرها، ولو لم يكن من القرآن لوجب على النبي ﷺ إظهار ذلك وإثباته شائعاً قاطعاً للشك كما فعل في التعوذ، بل وجوب الإظهار هنا أولى، حيث كتبت بخط القرآن في أول كل سورة، فإن ذلك يوهم أنها من القرآن مع علم النبي ﷺ بذلك، وقد ورد على البيان بخلاف، وقدرته على البيان بخلاف التعوذ، لا يقال: كل ما هو من القرآن فإنه منحصر يمكن بيانه، بخلاف ما ليس من القرآن فإنه غير منحصر لا يمكن بيانه، فلهذا

أوجبنا بيان ماهو من القرآن، ولم نوجب بيان ماليس منه، لأننا نقول: نحن مانوجب بيان كل ماليس من القرآن، بل إنما نوجب بيان مايشبه أنه من القرآن وليس منه كالتسمية، وهي أمر واحد منحصر.

والحق: أن يقول: إنها نقلت نقلاً متواتراً في أول كل سورة بخط القرآن من غير شك، والتكرار لا يخرج المتكرر عن كونه قرآناً، ولا الشك فيه، وإلا لزم الشك في مثل: «ويل وفبأي» وإذا كانت كذلك وجب الحكم بكونها قرآناً كغيرها من الآيات. وأما مااعتذر به أولاً فليس بجيد، إذ لو لم يشترط التواتر في النقل بعد ثبوت مثله لجاز سقوط كثير من القرآن المكرر، وجواز إثبات ماليس بقرآن لايقال: إنه يجوز. ولكن اتفق تواتر ذلك، لأننا نقول: لو قطع النظر عن ذلك الأصل، لم يقطع بانتفاء السقوط، ونحن نقطع بأنه لايجوز، ولأنه يلزم جواز ذلك في المستقبل وهو باطل قطعاً. فإذا الحق ماقلنا من تواترها أنها آية في كل سورة. (مخطوطة ١: في تواتر القرآن)

نصّه أيضاً في «تذكرة الفقهاء»

ويجب أن يُقرأ بالتواترة من الآيات (القرآن) وهو ماتضمنه مُصحف عليّ عليه السلام، لأن أكثر الصحابة اتفقوا عليه، وحرّق عثمان ماعده... (١: ١١٥)

نصّه أيضاً في «أجوبة المسائل المهنائية»

الحق: أنه لا تبديل ولا تأخير ولا تقديم فيه، وأنه لم يُرد ولم يُنقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يُعتقد مثل ذلك وأمثال ذلك، فإنه يوجب التطرّق إلى معجزة الرسول ﷺ المنقولة بالتواتر. (ص: ١٢١)

الفصل الثالث والعشرون

نصّ النيسابوريّ (م: ٧٢٨) في «غرائب القرآن...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

فقال على سبيل التوكيد: «إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ»، ثمّ دلّ على كونه آية منزلة من عنده فقال: «وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ»، لأنّه لو كان من قول البشر أو لم يكن آية، لم يبق محفوظاً من التّغيير والاختلاف. وقيل: الصّмир في «له» لرسول الله ﷺ كقوله: «وَاللهُ يَفْصِلُكَ مِنَ النَّاسِ»، والقول الأوّل أوضح.

وجه حفظ القرآن؛ قيل: هو جعله معجزاً مبايناً لكلام البشر، حتّى لو زادوا فيه شيئاً لظهر ذلك للعقلاء ولم يخف، لذلك بقي مصوناً عن التّحريف. وقيل: حفظ بالدّرس والبحث، ولم يزل طائفةٌ يحفظونه ويدرسونه ويكتبونه في القراطيس باحتياط بليغ وجدّ كامل، حتّى أنّ الشّيخ المهيّب لو اتفق له لحن في حرف من كتاب الله يقول له بعض الصّبيان: أخطأت، ومن جملة إعجاز القرآن وصدقه أنّه سبحانه أخبر عن بقاءه محفوظاً عن التّغيير والتّحريف، وكان كما أخبر بعد تسعمائة سنة، فلم يبق للموحّد شكّ في إعجازه. وهاهنا نكتة هي أنّه سبحانه تولّى حفظ القرآن ولم يكله إلى غيره، فبقي محفوظاً على مرّ الدّهور، بخلاف الكتب المتقدّمة، فإنّه لم يتولّ حفظها وإنّما استحفّظها الرّبّانيّين والأخبار، فاختلّفوا فيما بينهم ووقع التّحريف. (٩: ١٤)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت/٤٢

[قد ذكر ذيل هذه الآية قول الرّمخسريّ، كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وقد يحتجّ أبو مسلم بالآية على عدم وقوع النّسخ في القرآن، زعمًا منه أنّ النّسخ نوع من البطلان، ولا يخفى ضعفه، فإنّ بيان انتهاء حكم لا يقتضي إبطاله، فإنّه حقّ في نفسه ومأمور به في وقته.

الفصل الرابع والعشرون

نص الشَّيبَانِي (م : ق ٧) في تفسيره «نهج البيان ...»

«يريد بالذكر في قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ القرآن ، يحفظه من الشَّيَاطِين وغيرهم من أن يزدوا فيه أو ينقصوا منه ...» (٣ : ٢٤٦)

الفصل الخامس والعشرون

نص الخازن (م : ٧٤١) في تفسيره «لُباب التَّأْوِيل ...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر ٩/

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ يعني القرآن ، أنزلناه عليك يا محمد ﷺ ، وإنما قال سبحانه وتعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ جواباً لقولهم : ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْكَ الذِّكْرَ﴾ ، فأخبر الله عزَّ وجلَّ : أنه هو الذي نزلَّ الذكر على محمد ﷺ .

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الضَّمِير في «له» يرجع إلى الذكر ، يعني وإنا للذكر الذي أنزلناه على محمد لحافظون ، يعني من الزيادة فيه والنقص منه ، والتغيير والتبديل والتحريف . فالقرآن العظيم محفوظ من هذه الأشياء كلها ؛ لا يقدر أحد من جميع الخلق من الجن والإنس أن يزد فيه أن ينقص منه حرفاً واحداً أو كلمة واحدة ، وهذا مختص بالقرآن العظيم ، بخلاف سائر الكتب المنزلة فإنها قد دخل على بعضها التحريف والتبديل والزيادة والنقصان ، ولما تولى الله عزَّ وجلَّ حفظ هذا الكتاب ، بقي مصوناً إلى الأبد ، محروساً من الزيادة والنقصان .

وقال ابن السائب ومقاتل : الكناية في «له» راجعة إلى محمد ﷺ ، يعني وإنا لمحمد

لحافظون ممن أراد بسوءٍ، فهو كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْصِلُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ ووجه هذا القول، أن الله سبحانه وتعالى لما ذكر الإنزال والمنزل دلّ ذلك على المنزل عليه وهو محمد ﷺ، فحسن صرف الكناية إليه، لكونه أمراً معلوماً، إلا أن القول الأول أصح وأشهر، وهو قول الأكثرين، لأنه أشبه بظاهر التنزيل، وردّ الكناية إلى أقرب مذكور أولى وهو الذكر. وإذا قلنا: إنّ الكناية عائدة إلى القرآن وهو الأصح، فاختلفوا في كيفية حفظ الله عزّ وجلّ للقرآن.

فقال بعضهم: حفظه، بأن جعله معجزاً باقياً مبيّناً لكلام البشر، فعجز الخلق عن الزيادة فيه والتقصان منه، لأنهم لو أرادوا الزيادة فيه والتقصان منه لتغيّر نظمه، وظهر ذلك لكلّ عالم عاقل، وعلموا ضرورة أن ذلك ليس بقرآن. وقال آخرون: إنّ الله حفظه وصانه من المعارضة، فلم يقدر أحد من الخلق أن يعارضه.

وقال آخرون: بل أعجز الله الخلق عن إبطاله وإفساده بوجه من الوجوه، فقيّض الله له العلماء الراسخين يحفظونه ويذبّون عنه إلى آخر الدهر، لأنّ دواعي جماعة من الملاحدة واليهود متوقّرة على إبطاله وإفساده، فلم يقدرُوا على ذلك. (٤٧: ٤٨ - ٤٨)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت ٤١ - ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ قال ابن عباس: كريم على الله تعالى. وقيل: العزيز: العديم التّظير، وذلك أنّ الخلق عجزوا عن معارضته. وقيل: أعزّه الله بمعنى منعه، فلا يجد الباطل إليه سبيلاً، وهو قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. قيل: الباطل هو الشّيطان، فلا يستطيع أن يعيّره.

وقيل: إنّه محفوظ من أن يتقص منه، فيأتيه الباطل من بين يديه، أو يُزاد فيأتيه الباطل من خلفه، فعلى هذا يكون معنى الباطل: الزيادة والتقصان. وقيل: لا يأتيه التّكذيب من الكتب التي قبله ولا يجيء بعده كتاب فيبطله.

وقيل: معناه أن الباطل لا يتطرق إليه ولا يجد إليه سبيلاً من جهة من الجهات حتى يصل إليه. وقيل: لا يأتيه الباطل عما أخبرنا فيما تقدم من الزمان ولا فيما تأخر. (٦: ٩٥)

الفصل السادس والعشرون

نص البياضي (م: ٨٧٧) في «الصراط المستقيم»

«عُلم بالضرورة تواتر القرآن بجملته وتفصيله، وكان التشديد في حفظه أتم حتى نازعوا في أسماء السور والتعشيرات. وإنما اشتغل الأكثر عن حفظه بالتفكير في معانيه وأحكامه، ولو زيد فيه أو نقص لعلمه كل عاقل وإن لم يحفظه، لمخالفة فصاحته وأسلوبه». (١: ٤٥)

الفصل السابع والعشرون

نص الكاشفي (م: ٩١٠) في «المواهب العلية»

لن يمكن للشياطين أن يزدوا في القرآن أو ينقصوا منه من الباطل لأنه تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. (٢: ٣٣٦)

الفصل الثامن والعشرون

نص السيوطي (م: ٩١١) في «الدّر المنثور»^١

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت ٤٢/

أخرج ابن مردويه عن علي بن أبي طالب قال: قيل لرسول الله ﷺ أو سئل: ما المخرج منها؟

١ - قد ذكر ذيل آية «الحفظ» روايتين، كما تقدم مثله عن الطبري في الفصل الثاني. (م)

فقال: كتاب الله العزيز الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾. وأخرج ابن مَرْدُويه عن ابن سعد لا أحسبه إلا أسنده، إن رسول الله ﷺ قال: «مثل القرآن ومثل الناس، كمثل الأرض والغيث، بينما الأرض ميتة هامة، ثم لا يزال ترسل الأودية حتى تبذر وتبت، ويتم شأنها ويخرج الله ما فيها من زينتها ومعاش الناس، وكذلك فعل الله بهذا القرآن والناس»...

وأخرج عبد بن حُمَيد عن مجاهد رضي الله عنه في الآية: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ قال: لا يدخل فيه الشيطان ما ليس منه ولا أحد من الكفرة. وأخرج عبد بن حُمَيد وابن الصُّرَيْس عن قتادة رضي الله عنه: ﴿وَأَنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ قال: أعزه الله لأنه كلامه، وحفظه من الباطل، والباطل: إيليس، لا يستطيع أن يُنقص منه حقًا ولا يزيد فيه باطلاً. (٥: ٣٦٦ - ٣٦٧)

نصّه أيضًا في «الإيتقان ..»

والقرآن جامع لمحاسن الجميع على نظم غير نظم شيء منها، يدلّ على ذلك أنّه لا يصحّ أن يقال له: رسالة، أو خطابة، أو شعر، أو سجع، كما يصحّ أن يقال: هو الكلام، والبلغ إذا قرع سمعه فصل بينه وبين ما عاده من النظم، ولهذا قال تعالى: ﴿وَأَنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ تنبيهًا على أنّ تأليفه ليس على هيئة نظم يتعاطاه البشر، فيمكن أن يغيّر بالزيادة والتقصان كحالة الكتب الأخرى. (٤: ١٣)

نصّه أيضًا في «معترك الأقران ...»

الوجه الثاني من وجوه إعجازه: كونه محفوظًا عن الزيادة والتقصان، محروسًا عن التبديل والتغيير على تطاول الأزمان، بخلاف سائر الكتب قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَرُفُّنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فلم يقدر أحد بحمد الله على التجاسر عليه. (١: ٢٢)

الفصل التاسع والعشرون

نص الكركي (م: ٩٤٠) كما نُقِلَ عنه في «شرح الوافية»

واعترض في رسالته بورود مايدلّ على النقيصة من الأخبار، فأجاب: «بأنّ الحديث إذا جاء على خلاف الدليل القاطع من الكتاب، أو السُنّة المتواترة، أو الإجماع، ولم يمكن تأويله ولا حمله على بعض الوجوه وجب طرحه... [ثمّ حكى الإجماع على هذه الضابطة واستفاضة النقل عنهم، وروى قطعة من أخبار العرض، ثمّ قال:] ولا يجوز أن يكون المراد بالكتاب المعروض عليه غير هذا المتواتر الذي بأيدينا وأيدي الناس، وإلاّ لزم التّكليف بما لا يطاق، فقد وجب عرض الأخبار على هذا الكتاب، وأخبار النقيصة إذا عرضت عليه كانت مخالفة له لدالتها على أنّه ليس هو، وأيّ تكذيب يكون أشدّ من هذا! (المخطوطة - باب حجّة الكتاب).

الفصل الثلاثون

نص الحسيني الجرجاني (م: ٩٧٦) في «تفسير الشاهي»

«لا يخفى على عقلاء العالم وفضلاء بني آدم؛ أنّ أشرف العلوم والمعارف الدّينية بعد معرفة أصول اليقين هو: معرفة الألفاظ القرآنيّة والتّحقيق، وتفسير الآيات البيّنات الفرقانيّة، وكان ممتازاً بإعجاز عن سائر الكتب الإلهيّة، ومشتملاً على فوائد غير متناهية، مصوّناً عن إمكان التّحريف والتّبديل ومحفوظاً عن احتمال النّسخ والتّحويل».

الفصل الحادي والثلاثون

نصّ المقدّس الأردبيليّ (م: ٩٩٣) في «مجمع الفائدة والبرهان»

يفهم من بعض كتب الأصول: أنّ تجويز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآنًا يقينًا فسق، بل كفر. فكلّ ما ليس بمعلوم أنّه قرآن، منفيّ كونه قرآنًا يقينًا، على ما قالوا. ثمّ الظاهر منه وجوب العلم بما يقرأ قرآنًا أنّه قرآن، فينبغي تحصيله من التواتر الموجب للعلم، وعدم جواز الاكتفاء بالسّماع حتّى من عدل واحد... وإذا ثبت تواتره فهو مأمون عن الاختلال، مع أنّه مضبوط في الكتب حتّى أنّه محدود حرفًا وحركةً وحركةً، وكذا الكتابة وغيرها ممّا يفيد الظنّ الغالب، بل العلم بعدم الزيادة على ذلك والنقص - فلا يبعد الأخذ في مثله عن أهله غير العدل والكتب المدوّنة - لحصول ظنّ قريب من العلم بعدم التّغيير. (٢: ٢١٨)

الفصل الثاني والثلاثون

نصّ الجرجانيّ (ق: ٩) في «جلاء الأذهان وجلاء الأحزان»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي سنحفظه من الزيادة والنقصان والبطلان، كما قال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. وقال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي إلى يوم القيامة، لأنّ القرآن كان حجةً لجميع المكلّفين. (٥: ١٢٨)

وقال أيضًا في تفسير قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ إنّ هذا الكتاب عزيزٌ، منيع غالب لا يأتيه الباطل بأيّ وجه من الوجوه، وممنوع من التّغيير والتّبديل. (٨: ٢٤٢)

الفصل الثالث والثلاثون

نص الشريف الكاشاني (م: ٩٩٨) في «منهج الصادقين»

قال في مقدّمة تفسيره: الفصل السابع: إنّ القرآن مصون ومحفوظ عن الزيادة والنقصان وأما عدم الزيادة فمجمع عليه من قِبَل جميع علماء الأمة... [ثم ذكر قول الشريف المرتضى، كما تقدّم عنه]. (١: ١٢)

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ [أي] إنّنا له لحافظون من التحريف والتبديل والزيادة والنقصان، يعني أنّ شياطين الإنس والجنّ لا يستطيعون أن يزيّدوا عليه شيئاً من الباطل أو ينقصوا منه شيئاً من الحقّ لقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. أو إنّنا لحافظون له من تطرّق الخلل إليه إلى يوم القيامة، لأنّ القرآن حجة على المكلفين، بخلاف الكتب المتقدّمة، إذ كان الحافظون لها هم الأخبار وعلماء العصر، ولوقوع الخلاف بينهم كان طريق التحريف فيه وسيعاً. (٥: ١٥٤)

نصّه أيضاً في تفسيره المسمّى بـ «زُبدة التّفسير»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَرُفُّ الدُّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العِجْر/ ٩

... وتقريره بقوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي: من كلّ زيادةٍ ونقصانٍ وتغييرٍ وتحريفٍ، بخلاف الكتب المتقدّمة، فإنّه لم يتولّ حفظها، وإنّما يستحفظها الرّبّانيّون والأخبار، ولم يكل القرآن إلى غير حفظه، ليكون إلى آخر الدّهر معجزاً مبيّناً لكلام البشر لا يخفى تغيير نظمه على أهل اللسان، فتتقله الأمة عصرًا بعد عصرٍ على ما هو عليه، فيكون حجة على الخلق. (٣: ٥١٠)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت/ ٤١ - ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ كثير النَّفع، عديم النَّظير أو منيع محمي بحماية الله من التَّغيير والتَّحريف ﴿لَا يَأْتِيهِ﴾ لا يتطرق إليه، ﴿الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وهذا مثل، كأنَّ الباطل لا يتطرق إليه، ولا يجد إليه سبيلاً من جهة من الجهات، حتَّى يصل إليه ويتعلَّق به. أو المراد: ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل، بل إخباره كلّها موافقة لمخبراتها، وهذا القول مروى عن أبي جعفر وأبي عبد الله عليهما السلام ...

(٦: ١٨٥ - ١٨٦)

الفصل الرَّابِع والثَّلَاثُونَ

نصُّ التُّسْتَرِيِّ (م: ١٠١٩) في «مصابئ النّواصب...»

مانسب إلى الشَّيعة الإماميّة من القول بالتَّحريف، ليس ممّا قاله جمهور الإماميّة، وإنّما قال به شِرْذمة قليلة منهم لا اعتداد بهم في جماعة الشَّيعة. (ص: ١٩٨)

الفصل الخامس والثَّلَاثُونَ

نصُّ البهائيّ (م: ١٠٣٠) كما نُقل عنه في «آلاء الرّحمان...»

وأيضاً اختلفوا في وقوع الزَّيادة والنَّقْصان فيه، والصَّحيح أنَّ القرآن العظيم محفوظ عن ذلك زيادةً كان أو نقصاناً، ويدلُّ عليه قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وماشتهر بين النَّاس من إسقاط اسم أمير المؤمنين عليه السلام منه في بعض المواضع، مثل قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ - فِي عَلَيٍّ -﴾. وغير ذلك، فهو غير معتبر عند العلماء. (١: ٦٥)

الفصل السادس والثلاثون

نص صدر المتألهين (م: ١٠٥٠) في «تفسير القرآن الكريم»

إن ذلك الكتاب هو الكتاب الذي لا ريب فيه ، لأنّ علومه برهانيّات لا يعتريها تبديل وتغيير ولا نسخ ولا تحريف ، ومقدّماتها يقينيّات لا يشوبها شك ولا يشوشها وهم وريب .
(١: ٢٢٨)

الفصل السابع والثلاثون

نص الفاضل التوّني (م: ١٠٧١) في «الوافية في الأصول»

والمشهور: أنّه محفوظ ومضبوط كما أنزل لم يتبدّل ولم يتغيّر ، حفظه الحكيم الخبير
قال الله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ . (ص: ١٤٨)

الفصل الثامن والثلاثون

نص ملا صالح المازندراني (م: ١٠٨١) كما نُقل عنه في

«البرهان على عدم تحريف القرآن»^١

القرآن متواتر لتوفر الدواعي للمنكرين والمقرّين على نقله ، أمّا للمنكرين فلا إرادة التّحدّي لا بطل كونه معجزاً ، وأمّا للمقرّين فلا إعجاز الخصم ، ولأنّه أصل لجميع الأحكام

١ - تأليف: ميرزا مهدي البروجردي ، [ط: مصطفوي قم ، ١٣٧٤ ق.] .

علميًا كان أو عمليًا، وكلما كان كذلك فالعادة تقتضي بالتأثر في تفاصيله من أجزائه وحركاته وسكناته إلى غير ذلك، فما نقل إلينا بطريق الآحاد كالقراءات الشاذة، وبعض مانقله ابن مسعود في مُصحفه ليس بقرآن فليس بحجة. (ص: ١٢٣ - ١٢٤)

الفصل التاسع والثلاثون

نص الطُّريحي (م: ١٠٨٥) في «مجمع البحرين»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

هذا ردٌ لإنكارهم واستهزائهم في قوله: ﴿يَاءَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾، ولذلك قال: (إِنَّا) فأكد عليهم أَنَّهُ هو المُنزَّل للقرآن على القطع والثبات، وَأَنَّهُ حَافِظُهُ من كلِّ زيادةٍ ونقصٍ وتغييرٍ وتحريفٍ، بخلاف الكتب المتقدمة فإنه لم يتعهد بحفظها وإنما استحفظها الرِّبَانِيُّونَ ولم يكل القرآن إلى غير حفظه. (٤: ٢٨٤)

الفصل الأربعون

نص الفيض الكاشاني (م: ١٠٩١) في «تفسير الصافي»^١

[بعد أن تعرّض لذكر روايات غريبة في جمع القرآن وتحريفه قال:]

أقول: ويرد على هذا كله إشكال، وهو أَنَّهُ على هذا التقدير لم يبق لنا اعتماد على شيء من القرآن، إذ على هذا يحتمل كل آية منه أن يكون محرّفًا ومغيّرًا، ويكون على

١ - ذكر نحو هذا النص في كتابه: «الوافي» ٥: ١٧٧٨ و«علم اليقين» ١: ٥٦٥. (م)

خلاف ما أنزل الله ، فلم يبق لنا في القرآن حجة أصلاً ، فتنتفي فائدته وفائدة الأمر باتباعه والوصية بالتمسك به إلى غير ذلك ، وأيضاً قال الله عز وجل : ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقال : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ فكيف ينطرق إليه التحريف والتغيير .

وأيضاً قد استفاد عن النبي ﷺ ، والأئمة عليهم السلام حديث عرض الخبر المروي على كتاب الله ليعلم صحته بموافقه له وفساده بمخالفته . فإذا كان القرآن الذي بأيدينا محرّفاً فما فائدة العرض ؟ مع أنّ خبر التحريف مخالف لكتاب الله مكذب له ، فيجب ردّه والحكم بفساده أو تأويله .

ويخطر بالبال في دفع هذا الإشكال - والعلم عند الله - أن يقال : إن صحّت هذه الأخبار فلعلّ التغيير إنّما وقع فيما لا يخلّ بالمقصود كثير إخلال ، كحذف اسم عليّ وآل محمد صلى الله عليهم ، وحذف أسماء المنافقين لعائن الله ، فإن الانتفاع بعموم اللفظ باق . وكحذف بعض الآيات وكتمانه ، فإن الانتفاع بالباقي باق ، مع أنّ الأوصياء كانوا يتداركون ما فاتنا منه من هذا القبيل ، ويدلّ على هذا قوله ﷺ في حديث طلحة : «إن أخذتم بما فيه نجوت من النار ودخلتم الجنة ، فإن فيه حجتنا وبيان حقنا وفرض طاعتنا» .

ولا يبعد أيضاً أن يقال : إنّ بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان ولم يكن من أجزاء القرآن ، فيكون التبديل من حيث المعنى ، أي حرّفوه وغيرّوه في تفسيره وتأويله ، أعني حملوه على خلاف ما هو به . فمعنى قولهم ﷺ كذا نزلت أنّ المراد به ذلك ، لا أنّها نزلت مع هذه الزيادة في لفظها فحذف منها ذلك اللفظ .

ومما يدلّ على هذا ما رواه في «الكافي» بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام : أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير : «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده ، فهم يروونه ولا يراعونه ، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية ، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية» . الحديث .

ومارواه العامة: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كتب في مُصَحِّفه: النَّاسِخَ وَالْمَنْسُوخَ، ومعلوم أَنَّ الحكم بالنسخ لا يكون إِلَّا من قبيل التفسير والبيان ولا يكون جزء من القرآن، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضًا كذلك، هذا ما عندي من التَّقْصِي عن الإشكال، والله يعلم حقيقة الحال...

[ثم ذكر قول الشيخ الطبرسي والسيد المرتضى، كما تقدّم عنهما، وذكر عقيبه أيضًا نسبة تحريف القرآن إلى الشيخ الكليني وعلي بن إبراهيم القمي، رغم أَنَّ ذلك غير واقع ولا حقيقة له، لأنهما قاما بنقل الروايات فقط وليسا قائلين بها ظاهرًا. ثم قال:]

أقول: لقائل أن يقول: كما أَنَّ الدواعي كانت متوقّرة على نقل القرآن وحراسته من المؤمنين. كذلك كانت متوقّرة على تغييره من المنافقين المبدلين للوصيّة، المغيّرين للخلافة، لتضمّنه ما يصاد رأيه وهو أهمّ، والتّغيير فيه إن وقع، فإنّما وقع قبل انتشاره في البلدان، واستقراره على ما هو عليه الآن. والضبط الشديد إنّما كان بعد ذلك فلا تنافي بينهما، بل لقائل أن يقول: إنّه ما تغيّر في نفسه وإنّما التّغيير في كتابتهم إيّاه وتلفظهم به، فإنّهم ما حرّفوا إِلَّا عندما نسخهم من الأصل، وبقي الأصل على ما هو عليه عند أهلهم وهم العلماء به، فما هو عند العلماء به ليس بمحرّف، وإنّما المحرّف ما ظهره لأتباعهم. وأمّا كونه مجموعًا في عهد النبي صلى الله عليه وآله على ما هو عليه الآن فلم يثبت، وكيف كان مجموعًا وإنّما كان ينزل نجومًا، وكان لا يتمّ إِلَّا بتمام عمره.

وأما درسه وختمه فإنّما كانوا يدرسون ويختمون ما كان عندهم منه إِلَّا تمامه... [ثم ذكر قول الشيخ الصدوق والشيخ الطوسي، كما تقدّم عنهما، ثم قال:]

أقول: يكفي في وجوده في كلّ عصر وجوده جميعًا كما أنزله الله محفوظًا عند أهلهم، ووجود ما احتجنا إليه منه عندنا وإن لم تقدر على الباقي، كما أَنَّ الإمام عليه السلام كذلك فإنّ الثّقَلَيْن سيّان في ذلك.

ولعلّ هذا هو المراد من كلام الشيخ. وأمّا قوله: «من يجب اتّباع قوله» فالمراد به البصير بكلامه، فإنّه في زمان غيبتهم قائم مقامهم لقولهم عليهم السلام انظروا إلى من كان منكم قد

روى حديثنا ونظر في حلالنا وحرماننا وعرف أحكامنا ، فاجعلوه بينكم حاكماً فإنّي قد جعلته عليكم حاكماً... الحديث . (١ : ٤٦ - ٤٩)

نصّه أيضاً في «علم اليقين»

ومنها : [أي من وجوه إعجاز القرآن] أنّه مأمون من الزيادة والنقص ، محفوظ من التغيير والتبديل . قال تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ . (١ : ٤٨٥)
 إنّ القرآن معجزة لنبيّنا ﷺ باقية إلى يوم الدين ، يظهر منه صدقه وحقيقته شيئاً فشيئاً ، ويوماً فيوماً لمن تأمله من أولي النهى ، فكذلك كلّ من عترته المعصومين ﷺ معجزة له باقية إلى يوم القيام ، دالة على حقيقته لمن عرفهم بالولاية والحجّة من الشيعة أولى الألباب ، ولهذا قال رسول الله ﷺ : «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي...» .
 (١ : ٤٨٨)

الفصل الحادي والأربعون

نصّ الشريف اللاهيجي (م : ١٠٩٧) في «تفسيره»

قال في تفسير قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ ما ترجمته : «يريد الله تعالى حفظ القرآن الشريف من التغيير والتبديل والزيادة والنقصان» . (٢ : ٦٥٨)

الفصل الثاني والأربعون

نصّ الحرّ العاملي (م : ١١٠٤) نقلاً عنه في «الفصول المهمة...»^١

قال في رسالته : «إنّ من تتبّع الأخبار وتفحص التواريخ والآثار ، علّم - علماً قطعياً -

١ - تأليف : السيّد شرف الدين الموسوي : ٢٤٤ ط : المجمع العالمي للتقريب بين المذاهب الإسلامية ، ١٤٢٣ ق .

بأن القرآن قد بلغ أعلى درجات التواتر، وأن آلاف الصحابة كانوا يحفظونه ويتلونونه، وأنه كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً مؤلفاً. (ص: ١٦٦)

الفصل الثالث والأربعون

نص المشهديّ (م: ١١٢٥) في «كنز الدقائق...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي من التحريف والزيادة والنقص، بأن جعلناه معجزاً مبيّناً للكلام البشر بحيث لا يخفى تغيير نظمه على أهل اللسان، أو نفي تطرق الخلل إليه في الدوام بضمان الحفظ له، كما نفى أن يطعن فيه بأنه المنزل له. (٥: ٢٢٨)

الفصل الرابع والأربعون

نص البرُوسويّ (م: ١١٣٧) في تفسيره «روح البيان»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العجر ٩/

في كلّ وقت من كلّ ما لا يليق به كالتّعن فيه والمجادلة في حقيقته والتّكذيب له والاستهزاء به والتّحريف والتّبديل والزيادة والنّقصان ونحوها. وأما الكتب المتقدّمة فلمّا لم يتولّ حفظها واستحفظها النّاس، تطرّق إليها الخلل. وفي «التيّان» أو حافظون له من الشّياطين من وساوسهم وتخاليطهم.

وقال في «بحر العلوم» حفظه إيّاه بالصّرف على معنى إنّ النّاس كانوا قادرين على تحريفه ونقصانه كما حرّفوا التّوراة والإنجيل، لكنّ الله صرفهم عن ذلك، أو بحفظ العلماء وتصنيفهم الكتب الّتي صنّفوها في شرح ألفاظه ومعانيه ككتب التّفسير والقراآت وغير ذلك، وفي المثويّ:

مصطفى را وَعْدُهُ كَزْدِ أَلطافِ حَقِّ
 من كتاب مُعْجَزاتِ را رافِعَم
 من ترا اندر دو عالم حافظم
 کس نتاند بیش و کم کردن درو
 رونقت را روز روز افزون کنم
 منبر و محراب سازم بهر تو
 چا کرانت شهرها گیرند و جاه
 تا قیامت باقیش داریم ما
 گر بمیری تو نمیرد این سَبَق
 بیش و کم کن را زقرآن مانع
 طاعناترا از حدیث دافع
 تو به از من حافظی دیگر مجو
 نام تو بر زر و بر نقره زنم
 در محبت قهر من شد قهر تو
 دین تو گیرد زماهی تابماه
 تو مترس از نسخ دین ای مصطفی

وعن أبي هريرة قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ اللَّهَ يَبْعَثُ لِهَذِهِ الْأُمَّةِ عَلَى رَأْسِ كُلِّ مِائَةِ سَنَةٍ مِنْ يُجَدِّدُ لَهَا دِينَهَا» ذكره أبو داود في سننه . وفيما ذكر إشارة إلى أَنَّ القرآن العظيم مادام بين الناس لا يخلو وجه الأرض عن المهرة من العلماء والقُرَّاء والحُفَاط .

روي: «أَنَّهُ يَرْفَعُ الْقُرْآنَ فِي آخِرِ الزَّمانِ مِنَ الْمُصاحِفِ ، فيصبحُ النَّاسُ فِإذا الورق أبيضٌ يلوحُ ليس فيه حرفٌ ، ثُمَّ يَنسَخُ الْقُرْآنَ مِنَ الْقُلُوبِ فلا يَذكرُ مِنْهُ كلمةٌ ، ثُمَّ يَرجعُ النَّاسُ إلى الْأَشعارِ والأَغاني وأخبارِ الجاهليَّةِ» كما في فصل الخطاب : فعلى العاقل التَّمَسُّكُ بِالْقُرْآنِ وحفظه نظماً ومعنى فإنَّ النِّجاةَ فيه ... [إلى أن قال:]

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ في قلوب المؤمنين وهو قول : لا إله إلا الله ، نظيره قوله تعالى : ﴿أُولَئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ الْإِيمَانَ﴾ وقوله : ﴿هُوَ الَّذِي أَنْزَلَ السَّكِينَةَ فِي قُلُوبِ الْمُؤْمِنِينَ﴾^٢ فالمنافق يقول : لا إله إلا الله ، ولكن لم ينزله الله في قلبه ولم يحصل فيه الإيمان ﴿وَإِنَّا لَعَلَّاحَافِظُونَ﴾ أي في قلوب المؤمنين ، ولو لم يحفظ الله الذِّكْرَ والإيمان في قلب المؤمن لما قدر المؤمن على حفظه لأنَّه ناسٍ . (٤: ٤٤٣ - ٤٤٥)

١ - المجادلة/ ٢٢.

٢ - الفتح/ ٤.

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فَصَلَتْ ٤٢/

[هذه] صفة أخرى للكتاب، أي لا يتطرق إليه الباطل ولا يجد إليه سبيلاً من أي جهة من الجهات حتى يصل إليه ويتعلق به، أي متى راموا فيه أن يكون ليس حقاً تاماً ثابتاً من عند الله وإطالاً له لم يصلوا إليه، ذكر أظهر الجهات وأكثرها في الاعتبار وهو جهة القدام والخلف وأريد الجهات بأسرها، فيكون قوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ﴾ استعارة تمثيلية شبه الكتاب في عدم تطرق الباطل إليه بوجه من الوجوه بمن هو محمي بحماية غالب قاهر يمنع جاره من أن يتعرض له العدو من جهة من جهاته، ثم أخرجه مخرج الاستعارة بأن عبر عن المشبه بما عبر به عن المشبه به، فقال: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ فيما أخبر عما مضى ولا فيما أخبر عن الأمور الآتية، أو الباطل هو الشيطان لا يستطيع أن يغيره بأن يزيد فيه أو ينقص منه، أو لا يأتيه التّكذيب من الكتب التي قبله ولا يجيء بعده كتاب يبطله وينسخه ﴿تَنْزِيلُ﴾ أي هو تنزيل أو صفة أخرى لكتاب مفيد لفخامته الإضافية بعد إفادة فخامته الذاتية، وكل ذلك لتأكيد بطلان الكفر بالقرآن ﴿مِنْ حَكِيمٍ﴾ أي حكيم مانع عن تبديل معانيه بأحكام مبانيه ﴿حَمِيدٍ﴾ أي حميد مستحق للتّحميد بإلهام معانيه، أو يحمده كلّ خلق في كلّ مكان بلسان الحال والمقال بما وصل إليه من نعمه.

وفي التّأويلات التّجميّة: أن من عزّة الكتاب ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ يعني أهل الخذلان ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ﴾ بالإيمان به ﴿وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ بالعمل به ﴿تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ﴾ ينزل بحكمته على من يشاء من عباده لمن يشاء أن يعمل به ﴿حَمِيدٍ﴾ في أحكامه وأفعاله لأنها صادرة منه بالحكمة. (٨: ٢٧٠)

الفصل الخامس والأربعون

نص التّراقي (م: ١٢٠٩) في «تجريد الأصول»

كان بعض الأخباريين يعتقد بتحريف القرآن، ولكنّ الأصوليين وأكثر الأخباريين

لا يعتقدون بذلك، ويقولون: إن القرآن لم يحرف أبداً لأن الله تعالى قال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ومن المعلوم أن القول بتحريف القرآن مخالف للإعجاز، مع أنه ثابت عند المسلمين أن القرآن معجزة باقية لرسول الله ﷺ^١. (٤٥-٤٦)

الفصل السادس والأربعون

نص بحر العلوم (م: ١٢١٢) في «الفوائد في علم الأصول»

الكتاب: هو القرآن الكريم والفرقان العظيم والضياء والنور والمعجز الباقي على مدّ الدهور، وهو الحقّ الذي «لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه تنزيل من حكيم حميد، أنزله بلسان عربيّ مبين، هدى للمتقين، وبيانا للعالمين.
(المخطوطة - باب حجّة الكتاب)

الفصل السابع والأربعون

نص المحقق البغداديّ (م: ١٢٢٧) في «شرح الوافية . . .»

اتَّفَقَ الكلّ على عدم الزيادة ونطق به الأخبار وقد حكى الإجماع على ذلك جماعة من أئمة التفسير والحديث وشيخ الطائفة في «التبيان» وشيخنا أبي عليّ في «مجمع البيان». وإنّما الكلام في النقيصة وبالجملة فالخلاف إنّما يعرف صريحا من عليّ بن إبراهيم في تفسيره وتبعه على ذلك بعض متأخري المتأخرين تمسكا بأخبار آحاد رواها

١ - تجريد الأصول - المخطوطة - ومما يجدر ذكره هو: أن العبارة أعلاه قد ترجمت من الكتابين الفارسيين: «صد مقاله سلطاني» و«افسانه تحريف» ويتفاوت يسير عن العبارة الأصلية. (م)

المحدثون مطوية على غزها كما روى أخبار الجبر والتقيض والسهو والبقاء على الجنبه ونحو ذلك... إلخ. (عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن»: ١١٣)

الفصل الثامن والأربعون

نص كاشف الغطاء (م: ١٢٢٨) في «كشف الغطاء

عن مبهمات الشريعة الغراء»

... لازيادة فيه من سورة ولا آية ولا من بسملة وغيرها لا كلمة ولا حرف، وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام الله تعالى بالضرورة من المذهب بل الدين وإجماع المسلمين. المبحث الثامن في نقصه: لا ريب في أنه محفوظ من التقصان الملك الديان كما دل عليه صريح القرآن وإجماع العلماء في جميع الأزمان. ولا عبرة بالنادر وما ورد من أخبار النقيصة تمنع البديهة من العمل بظاهرها ولا سيما ما فيه نقص ثلث القرآن أو كثير منه، فإنه لو كان ذلك لتواتر نقله لتوافر الدواعي عليه ولا تأخذه غير أهل الإسلام من أعظم المطاعن على الإسلام وأهله، ثم كيف يكون ذلك وكانوا شديدي المحافظة على ضبط آياته وحروفه وخصوصاً ما ورد أنه صرح فيه بأسماء كثير من المنافقين في بعض السور ومنهم فلان وفلان، وكيف يمكن ذلك وكان من حكم النبي ﷺ الستر على المنافقين ومعاملتهم بمعاملة أهل الدين ثم كان ﷺ يخشى على نفسه الشريفة منهم حتى أنه حاول عدم التعرض لنصب أمير المؤمنين ﷺ حتى جاءه التشديد التام من رب العالمين، فلا بد من تأويلها بأحد الوجوه... إلخ. (٢: ٢٩٩)

الفصل التاسع والأربعون

نص الميرزا القمّي (م : ١٢٣١) في «قوانين الأصول»

اختلفوا في وقوع التحريف وعدمه، فعن أكثر الأخباريين أنّه وقع فيه التحريف والزيادة والنقصان... وعن السيّد الصدوق والطبرسيّ وجمهور المجتهدين - رحمهم الله - عدمه... بل الظاهر من بعض الأصحاب دعوى الإجماع على عدم وقوع التحريف، والتّغيير في الكتاب يوجب تغيير الحكم. (٤٣ - ٤٥)

الفصل الخمسون

نص الطّباطبائيّ (م : ١٢٤١) في «مفاتيح الأصول»

لا خلاف في أنّ كلّ ما هو من القرآن يجب أن يكون متواتراً في أصله وأجزائه... لأنّ هذا المعجز العظيم الذي هو أصل الدّين القويم والصّراط المستقيم ممّا توفّر الدّواعي على مانقل جملة وتفصيله، فما نقل أحاداً ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن قطعاً. (مبحث حجّة ظواهر الكتاب)

الفصل الحادي والخمسون

نص الطّهرانيّ (م : ١٢٥٠) في «الفصول الغرويّة . . .»

حجّة الكتاب الكريم والقرآن العظيم، والمنكر لحجّيته مخالف لضرورة الدّين

وخرج عن فرقة المسلمين، وأيضًا فقد جرى طريقة علماء الإسلام من الموافقين والمخالفين على التمسك بالكتاب المبين والرجوع إليه في مقام التنازع في مباحث الدين، وأن إمكان الشيء ذاتًا لا ينافي وجوبه أو امتناعه الوقوعي، فيصير واجبًا أو ممتنعًا بالعرض، وفيما نحن فيه يكون ممتنعًا بالعرض بالنسبة إلى سلب الحجية بالذات، فعلى هذا لا يكون التحريف إذا كان مستلزمًا لسلب الحجية عن القرآن متصورًا أو ممكنًا بالوقوع بالذات، فهذا البرهان عقلي لا نقلي. (عنه: في «آلاء الرحيم» ص: ١٣)

الفصل الثاني والخمسون

نص الكلباسي (م: ١٢٦٢) في «إشارات الأصول»

[بعد ذكر نكتتين في عدم تحريف القرآن ثم قال في شرحهما:]

أما الأول - فلأنه بعد استقراء كلمات علماء الإسلام بأصنافهم في كتبهم الكلامية والأصولية والتفسيرية وما اشتمل على الحكايات والقصص وما يتعلق بعلم القرآن بأصنافه، ومنه علم القراءة والتواريخ وغيرها مع كمال اهتمامهم في ضبط ما يتعلق بكل واحد منها، يتبين أن التقصان في الكتاب ممّا لأصل له. وإلا لاشتهر وتواتر نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة، وهذا منها بل من أعظمها، كيف والكتاب من أعظم معجزات النبوة؛ فإنه الباقي على مرّ الدهور إلى يوم القيامة. وعليه يبنى حدوث الإسلام وبقائه في الأزمنة المتأخرة بعد انقطاع الوحي.

وأما الثاني - يعني الإجماع المنقول فقد قال الصدوق في اعتقاداته والمرضى وغيرهما [إلى أن قال:] ولو صحّ ذلك لاستلزم انتشاره بين الأنام لعظمه في الدين ولكثرة قبحه... (عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٧)

الفصل الثالث والخمسون

نصّ الألوسي (م: ١٢٧٠) في تفسيره «روح المعاني»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العجر ٩

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ أي نحن بعظم شأننا وعلو جانبنا نزلنا الذي أنكروه وأنكروا نزوله عليك، وقالوا فيك لأدعائه ما قالوا، وعملوا منزله حيث بنوا الفعل للمفعول إيماء إلى أنه أمر لامصدر له، وفعل لافاعل له.

﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أي من كل ما يقدح فيه كالتهريف والزيادة والنقصان وغير ذلك، حتى أن الشيخ المهيب لو غير نقطة يردّ عليه الصبيان، ويقول له من كان: الصواب كذا، ويدخل في ذلك استهزاء أولئك المستهزئين وتكذيبهم إتياء دخولاً أولياً، ومعنى حفظه من ذلك عدم تأثيره فيه وذبه عنه. وقال الحسن: حفظه بإبقاء شريعته إلى يوم القيامة. وجوز غير واحد أن يراد حفظه بالإعجاز في كل وقت - كما يدلّ عليه الجملة الاسمية - من كل زيادة ونقصان وتهريف وتبديل. ولم يحفظ سبحانه كتاباً من الكتب كذلك، بل استحفظها جلّ وعلا الزبانيين والأخبار فوق وقع فيها ما وقع، وتولّى حفظ القرآن بنفسه سبحانه فلم يزل محفوظاً أولاً وآخرًا.

وإلى هذا أشار في «الكشاف» ثم سأل بما حاصله: أن الكلام لما كان مسوقاً لردهم وقد تمّ الجواب بالأول فما فائدة التذييل بالثاني؟ وإنما يحسن إذا كان الكلام مسوقاً لإثبات محفوظة الذكر أولاً وآخرًا، وأجاب بأنه جيء به لغرض صحيح وأدمج فيه المعنى المذكور، أمّا ما هو أن يكون دليلاً على أنه منزل من عند الله تعالى آية؟ فالأول وإن كان رداً كان كمجرد دعوى فقيل: ولولا أن الذكر من عندنا لما بقي محفوظاً عن الزيادة والنقصان كما سواه من الكلام، وذلك لأنّ نظمه لما كان معجزاً لم يمكن زيادة عليه ولا نقص للإخلال بالإعجاز، كذا في «الكشاف» وفيه إشارة إلى وجه العطف وهو ظاهر. وأنت تعلم أن الإعجاز لا يكون سبباً لحفظه عن إسقاط بعض السور، لأنّ ذلك

لا يخلّ بالإعجاز كما لا يخفى، فالمختار: أن حفظ القرآن وإيقاءه كما نزل حتّى يأتي أمر الله تعالى بالإعجاز وغيره ممّا شاء الله عزّ وجلّ، ومن ذلك توفيق الصحابة (رضي الله تعالى عنهم) لجمعه حسبما علّمته أول الكتاب...

ومن العجيب ما نقله عن أصحابه حيث قال: قال أصحابنا في هذه الآية دلالة على كون البسْملة آية من كلّ سورة، لأنّ الله تعالى قد وعد حفظ القرآن، والحفظ لامعنى له إلّا أن يبقى مصوناً من الزيادة والنقصان: فلو لم تكن البسْملة آية من القرآن لما كان مصوناً عن التغيير، ولما كان محفوظاً عن الزيادة، ولو جاز أن يظنّ بالصحابة أنّهم زادوا لجاز أن يظنّ بهم أنّهم نقصوا، وذلك يوجب خروج القرآن عن كونه حجة اهـ.

ولعمري أنّ تسمية مثل هذا بالخيال أولى من تسميته بالاستدلال، ولا يخفى ما في سبك الجملتين من الدلالة على كمال الكبرياء والجلالة وعلى فخامة شأن التنزيل، وقد اشتملنا على عدّة من وجوه التأكيد. (١٤: ١٦)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ...﴾ فصلت/ ٤١- ٤٢

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ لا يوجد نظيره، أو منيع لا تتأتّى معارضته، وأصل العزّ: حالة مانعة للإنسان عن أن يغلب، وإطلاقه على عدم التّظير مجاز مشهور، وكذا كونه منيعاً، وقيل: غالب للكتب لنسخه أيّاه. وعن ابن عبّاس: أي كريم على الله تعالى، والجملة حالّية مفيدة لغاية شناعة الكفر به، وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ صفة أخرى لكتاب ﴿مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ كناية عن جميع الجهات كالصّباح والمساء كناية عن الزّمان كلّ، أي لا يتطرّق إليه الباطل من جميع جهاته، وفيه تمثيل لتشبيهه بشخص حُمي من جميع جهاته فلا يمكن أعداءه الوصول إليه، لأنّه في حصن حصين من حماية الحقّ المبين، وجوّز أن يكون المعنى ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ﴾ من جهة ما أخبر به من الأخبار الماضية والأُمور الآتية

وقيل: الباطل بمعنى المبطل كـ «وارس» بمعنى مورش، أو هو مصدر كالعافية بمعنى مبطل أيضاً... (٢٤: ١٢٧)

الفصل الرابع والخمسون

نص السبزواري (م : ١٢٨٩) في «أسرار الحكم»

«إنَّ القرآنَ معجزةٌ خالدةٌ مَدَى الدَّهرِ، لأنَّ اللهَ تعالى أكرمَ نبيِّنا، ولم يكرم به نبيًّا بمعجزةٍ خالدةٍ كهذه قطًّا». (ص : ٣٣٩)

الفصل الخامس والخمسون

نص الكوه كمرّي (م : ١٢٩٩) نقلًا عنه : في «بُشرى الوصول...»^١

فإنَّ هذه المسألة (أي التَّحريف) ممَّا يقع الخلاف بين المجتهدين والأُصوليين فالأولون يمنعون من تطرُّق التَّحريف إلى القرآن، والآخرون يشبِّتونه، فالحقُّ ما اختاره الأولون لوجوه:

الأول - الأصل، لكون التَّحريف حادثًا مشكوكًا فيه.

الثاني - الإجماع [على عدم التَّحريف]

الثالث - إنَّ ذلك منافي كونه معجزًا لفوات المعنى به، وقد عرفت أنَّ مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدَّائرتان مدار المعنى، ومن المعلوم أنَّ القرآن معجز باقٍ.

الرَّابع - إنَّه لو وقع التَّحريف، لتوجَّه التَّعبير من أهل الأديان السَّالفة كاليهود والنَّصارى إلى أهل الإسلام، كما يتوجَّه التَّعبير منهم إليهم في تحريفهم التَّوراة والإنجيل.

الخامس - قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾.

السادس - أخبار الثَّقَلَيْنِ، لإفادتها أنَّ الكتاب وسيلة النِّجاة ولا يكاد يتحقَّق كونه

وسيلة إليها بعد تغيير عمّا هو عليه من إفادة أحكام الله تعالى.

السابع - الأخبار الناطقة بالأمر بالأخذ بهذا القرآن الموجود بين أظهرنا المروية عن أهل البيت عليهم السلام. وعلى هذا نقول: إنّ الأخبار الدالة على وقوع النقص في الكتابة تأوّل بوجوه:

أحدها - إنّ النقص إنّما هو في أصل نزول القرآن بمعنى إنّ الله عزّ وجلّ، أظهر في لوح المحو والإثبات إنزال ما هو أزيد ممّا تحقّق نزوله. ثمّ إنّ تعالى أنزل ما هو أنقص من ذلك لمصلحة اقتضت جميع ذلك.

ثانيها - إنّ منازل إلى البيت المعمور قد كان يزيد على منازل إلى الأرض فيكون الحكم بالنقص بهذا الاعتبار.

ثالثها - أن يقال: إنّ بعض المحذوفات كان من قبيل التفسير والبيان، ولم يكن من أجزاء القرآن. فيكون التبديل من حيث المعنى: أي حرّفوه وغيروه في تفسيره وتأويله، أعني حملوه على خلاف ما هو به...

وما روته العامة أنّ عليّاً عليه السلام كتب في مصحفه الناسخ والمنسوخ، معلوم أنّ الحكم بالنسخ لا يكون إلّا من قبل التفسير والبيان، ولا يكون جزء من القرآن، فيحتمل أن يكون بعض المحذوفات أيضاً كذلك، وهذا الوجه ذكره المحدث الكاشاني (ره) في مقدمات الصّافي. (عنه: في «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٢ - ١٢٣)

الفصل السادس والخمسون

نصّ التّنكابينيّ (م: ١٣٠٢) في «توشيح التفسير...»

اختلفوا في وقوع التحريف في القرآن... وعدم التحريف أقوم في البين بلا شين ومين... ولاريب أنّ الكثرة في الأخبار [الدالة بظاهرها على التحريف] مع إعراض الأخبار الأخيار الأصحاب الأبرار مع اطلاعهم على تلك الآثار يعرب عن منقصة وقصور

وفتور في تلك الأخبار، ولا يحصل منها الظن والاعتبار. (ص: ٤ - ٥)

الفصل السابع والخمسون

نصّ الدهلويّ (م: ١٣٠٦) في «إظهار الحقّ»

[الشّيعّة لاتقول بتحريف القرآن]

...إنّ القرآن المجيد عند جمهور علماء الشّيعّة الإماميّة الاثني عشرية محفوظ عن التّغيير والتّبديل، ومن قال منهم بوقوع النّقصان فيه، فقله مردود غير مقبول عندهم... [ثمّ ذكر قول الشّيخ الصّدوق والسّيد المرتضى والقاضي التّستريّ والشّيخ الحرّ العامليّ، كما تقدّم عنهم، فقال:]

فظهر أنّ المذهب المحقّق عند علماء الفرقة الإماميّة الاثني عشرية: أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيّه، هو مابين الدّفتين، وهو مافي أيدي النّاس ليس بأكثر من ذلك، وأنّه كان مجموعاً مؤلفاً في عهد رسول الله ﷺ، وحفظه وتقله ألوف من الصّحابة كعبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب وغيرهما ختموا القرآن على النّبيّ عدّة ختمات.

ويظهر القرآن ويشهد بهذا التّرتيب عند ظهور الإمام الثّاني عشر، والشّرذمة القليلة التي قالت بوقوع التّغيير فقولهم مردود، ولا اعتداد بهم فيما بينهم. وبعض الأخبار الضّعيفة التي رويت في مذهبهم لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته وهو حقّ، لأنّ خبر الواحد إذا اقتضى علماً ولم يوجد في الأدلّة القاطعة مايدلّ عليه، وجب ردّه على ماصرح ابن المطهر الحليّ في كتابه المسّمّى بـ: «مبادئ الوصول إلى علم الأصول».

وإذ عرفت هذا فأقول: إنّ القرآن ناطق بأنّ الصّحابة الكبار رضي الله عنهم، لم يصدر عنهم شيء يوجب الكفر ويخرجهم عن الإيمان. (٢: ٧١ - ٧٢)

المغالطة الرابعة

إن نُسخ الكتب المقدسة كانت منتشرة شرقًا وغربًا، فلا يمكن التحريف لأحد كما لا يمكن في كتابكم.

أقول : جوابها ظاهر على من طالع المقاصد الثلاثة وجواب المغالطة الأولى، فإذا وقع التحريف بالفعل بإقرارهم بأي محلّ لعدم إمكانه؟ وقياس هذه الكتب على القرآن المجيد قياس مع الفارق، لأن هذه الكتب قبل إيجاد صنعة الطبّع كانت قابلة للتحريف، وما كان اشتهاؤها بحيث يكون مانعًا عن التحريف.

ألا ترى كيف حرّف اليهود ومُلحدو المشرق - على ما قرّرت به فرقة بروتستنت وفرقة كاثليك - الترجمة اليونانية، مع أنّ اشتهاؤها شرقًا وغربًا كان أزيد من اشتهاها النسخة العبرانية، وكيف أثر تحريفهم... بخلاف القرآن المجيد، فإنّ اشتهاؤه وتواتره كانا في كلّ قرن من القرون مانعين عن التحريف، والقرآن في كلّ طبعة كما كان محفوظًا في الصحائف، فكذا محفوظًا في صدور أكثر المسلمين.

ومن كان شاكًا في هذا الباب، فليجرب في هذا الزمان أيضًا، لأنّه لو رأى المجرّب في الجامع الأزهر فقط من جوامع مصر؛ وجد في كلّ وقت أكثر من ألف شخص يكونون حافظين للقرآن كلّ على سبيل التجويد التامّ، ووجد كلّ قرية صغيرة من قرى الإسلام من مصر لا تخلو عن الحُفّاظ، ولا يوجد في جميع ديار أوروبا في هذه الطبقة من المسيحيّين - مع فراغ بالهم وتوجّههم التامّ إلى العلوم والصناعات، وكونهم أكثر من المسلمين عددًا - عدد حُفّاظ الإنجيل بحيث يساوي عدد الحُفّاظ الموجودين في الجامع الأزهر فقط، بل لا يكون عددهم في جميع ديار أوروبا يبلغ عشرة، ونحن ماسمعنا أحدًا أيضًا يكون حافظًا لجميع الإنجيل فقط في هذه الطبقة، فضلًا أن يكون حافظًا للتوراة وغيره أيضًا... ويوجد في هذه الطبقة أيضًا مع ضعف الإسلام في أكثر الأقطار أزيد من مائة ألف من حُفّاظ القرآن في جميع ديار الإسلام، وهذا هو الفضل البديهيّ لأئمة محمّد ﷺ ولكتابهم، وهذا الأمر أيضًا معجزة لنبيّهم تُرى في كلّ طبعة من الطبقات.

حكاية : جاء يوماً أمير من أمراء الانكليز في مكتب في بلدة «سهار تفور» من بلاد الهند، ورأى الصّبيان مشغولين بتعلّم القرآن وحفظه، فسأل المعلّم أيّ كتاب هذا؟ فقال: القرآن المجيد، فقال الأمير: أحفظ أحداً منهم القرآن كلّ؟ فقال المعلّم: نعم، وأشار إلى عدّة منهم، فلمّا سمع استبعد فقال: أطلب واحداً منهم وأعطني القرآن أمتحن! فقال المعلّم: أطلب أيّهم شئت، فطلب واحداً منهم كان ابن ثلاثة عشر أو أربعة عشر، وامتنحه في مواضع، فلمّا تيقّن أنّه حافظ لجميع القرآن تعجّب وقال: «أشهد أنّه ماثبت تواتر لكتاب من الكتب كما ثبت للقرآن، كان كتابته من صدر صبيّ من الصّبيان مع غاية صحّة الألفاظ وضبط الإعراب، وأنا أورد عليك أموراً يزول بها استبعاد وقوع التّحريف في كتبهم...» (١: ١٨٧ - ١٨٨)

الفصل الثامن والخمسون

نصّ التبريزيّ (م: ١٣٠٧) في «أوثق الوسائل بشرح الرّسائل»

[في عدم وقوع التّحريف في القرآن]

قوله: (إنّ وقوع التّحريف في القرآن على القول به...) ذهب إليه الأخباريون والحشوية... خلافاً للأصوليين، فذهبوا إلى نفي وقوع التّحريف في القرآن، واختاره أبو عليّ الطّبرسيّ والشيخ والمرتضى والصّدوق، وهو المختار، وتدلّ على المختار وجوه: أحدها - الأصل.

ثانيها - الإجماعات المحكيّة عن الشيخ والطّبرسيّ والمرتضى والصّدوق... [ثمّ ذكر أقوالهم، كما تقدّم عنهم].

ثالثها - الآيات والأخبار الدّالة على كون القرآن محفوظاً من قِبَل الله تعالى، وعلى جواز التّمسّك به المنافي لوقوع التّحريف والزّيادة والنّقصان فيه:

منها: قوله تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^١.

ومنها: قوله سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

ومنها: قوله عز وجل: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. إلى غير ذلك من الآيات الموضحة للمراد. فتأمل...

وأما أخبار الطبرسي في احتجاجه بإسناده إلى محمد بن علي الباقر عليه السلام حديثاً طويلاً يذكر فيه خطبة الغدير، وفيها قال عليه السلام: «معاشر الناس تدبروا القرآن وافهموا آياته، وانظروا محكماته ولا تتبعوا متشابهه، فوالله لن يبين لكم زواجه ولا يوضح لكم تفسيره إلا الذي أنا آخذ بيده، ومصعده إليّ وشائله بعضده، ومُعَلِّمكم أنّ من كنت مولاه فهذا علي بن أبي طالب أخي ووصيي مولاه، وموالاته من الله عز وجل أنزلها عليّ». إلى غير ذلك من الأخبار الدالة على جواز التمسك بالكتاب.

رابعها - أنّ القرآن عماد الدين وأساس الشرع المبين لكونه معجزاً ومصدقاً للنبي صلى الله عليه وآله، فلو لعبت به أيدي المحرّفين بالزيادة أو النقصان لعيّرنا الكفار لمنافاة ذلك، لما ذكرناه من كونه معجزاً ومصدقاً للنبي صلى الله عليه وآله إلى يوم القيامة...

اللهم إلا أن يقال: إنّ ما يرد على المسلمين من جهة وقوع التحريف في القرآن ليس بأعظم ممّا ورد عليهم من جهة طبع عثمان بن عفّان للمصاحف بالماء على النار، سوى مُصْحَف علي عليه السلام وابن مسعود كما تقدّم في بعض الحواشي السابقة. ولو بلغت عنايتهم في حفظه وحراسته إلى ما ذكرته لم يقع منه مثل هذا الأمر المنكر الشنيع الذي أوجب كفره، وعالج متابعه في رفع شناعته بالتزام كون كلام الله نفسياً قائماً بالذات الأزليّة، وأنّ المكتوب في الصُحُف نقوش وخطوط حاكية عنه لا أنّه نفس كلامه سبحانه. ويؤيد عدم عنايتهم بأمر القرآن عراء المصاحف القديمة عن النقط والإعراب، وتُقل أنّ أبا الأسود الدؤليّ قد أعرب مُصحفاً في زمان معاوية. وكيف كان ففيما قدّمناه من الأدلة الساطعة

كفاية لمن له دراية.

وحينئذٍ لابدّ من تأويل مادّل بظاهره على وقوع التّحريف في القرآن وهو من وجوه: أحدها - أن يكون المراد بالتّقص، التّقص في أصل نزول القرآن، بأن كان الله تعالى قد أظهر في لوح المحو والإنبات إنزال ما هو أزيد ممّا تحقّق نزوله، ثمّ أنزل ما هو أنقص من ذلك لمصلحة اقتضته.

ثانيها - أن يكون المقصود، أن الله تعالى قد أنزل على البيت المعمور ما كان أزيد ممّا أنزله على الأرض، فأطلق عليه التّقص بهذا الاعتبار.

ثالثها - أن تكون المحذوفات من قبيل التّفسير والبيان لبطون القرآن ولم يكن جزء منه، كما حكي عن المحدث الكاشاني في مقدّمات تفسيره. (ص: ٩١ - ٩٢)

الفصل التاسع والخمسون

نصّ الشهرستانيّ (م: ١٣١٥) في

«رسالة حفظ الكتاب عن شبهة القول بالتّحريف»

اختلفوا في وقوع نقص في الكتاب العزيز وعدمه على قولين، فالمحقّقون من أساطين المذهب على العدم كالصدوق والمرتضى والشّيخ والمفيد. وجعله الأوّل من عقائد الإماميّة، وادّعى كاشف الغطاء فيه البداهة. وذهب جمع إلى الوقوع ونسبه بعضهم إلى الكلينيّ وجمع من المشايخ، نظرًا إلى ذكرهم لبعض الأخبار الدالّة على ذلك.

وهو كما ترى، لأنّ نقل الخبر لا يدلّ على ذهابه إلى ما يفهم منه ظاهرًا، لأنّه فرع اعتباره أوّلًا، وظهوره عنده في ذلك ثانيًا، وخلوّه عن المعارض ثالثًا، وحجّيته في مثل هذه المسألة رابعًا، وتحقّق ذلك عند التّاقل غير واضح.

وأعجب من ذلك نسبة هذا القول إلى جماعة من جهة أنّه نقل عنهم أنّ لهم كتاب التّحريف، وذلك لأنّه أعمّ من اختيار المؤلّف الوقوع وعدمه، ولو فرض ظهوره في

اختياره الوقوع وجب صرفه عن ذلك بقريضة نسبة الصدوق عليه السلام عدمه إلى اعتقاد الشيعة، فإنه إذا ذهب مثل الكليني وماعده من المشايخ إلى القول بالوقوع لم يكن يخفى على مثل الصدوق عليه السلام...

مقتضى التحدي بالسورة الواحدة من القرآن كما هو صريح بعض الآيات بمثل سورة قصيرة ك (الكوثر) فضلاً عن السور الطوال، وظاهر أن المماثلة صادقة إذا فرض سورة في مرتبة من الفصاحة بحيث يشتهه على أهل الخبرة أنها من القرآن أولاً.

ففي المثل يقتضي نفي ذلك، فلا يمكن أن يوجد سورة يشتهه الأمر فيها على أرباب البلاغة ويترددون في أنها منه أولاً، بل يجب أن يحكموا جزماً بكونها من القرآن أو بعدم كونها منه، لأن الاشتباه والتردد لا يعقل إلا بين الشيء وأمثاله وأشباهه، وحيث لا مثل للشيء فلا يمكن الاشتباه، ولهذا الوجه ترى أن كلما ركب كلام على نسق الكلام الكريم يكون ضحكة للصييان كترهات مسيلمة من الأوائل ومن تبعه من الأواخر.

فالعجب ممن ذكر سورة الولاية، وقال لعلها هي التي أسقطوها من القرآن، مع أنها من البرودة وعدم الارتباط بمراحل من أدنى درجة الفصاحة والبلاغة، مع أنك قد عرفت أن التردد والتشكيك من مثل ذلك موجب لتجوز المثل، وهو ينجر إلى هدم الإعجاز وإبطال النبوة لولا الحمل على الغفلة عن الملازمة، فافهم.

إلى أن قال: الداعي إلى وضع الأحاديث الدالة على تنقيص الكتاب بوقوع السقط والتحريف فيه موجود في الزنادقة واليهود والنصارى، أما الزنادقة فلأن فيه الوهن على الإسلام. وقد نقل عن بعضهم أنه قال عند قتله: إني قد دسست في كتبكم ثلاثة آلاف حديث، فأين ذهبت تلك الأحاديث. وأما اليهود والنصارى فليدفعوا به الطعن الوارد عليهم في تحريف كتبهم، ولا ريب أنهم إنما يضعون الحديث على وجه يمكن قبوله، ولو نسب النقص والتحريف إلى علي عليه السلام وشيعته لم يقبله أحد. وأما النسبة إلى سائر الناس فمما ترتضيه العقول، فلا غرو أن يكونوا قد وضعوا ذلك ودسوه في أحاديثنا، ولا بد لدفع هذا الاحتمال من برهان - إلى أن قال -: ومما يضحك التلكلي مأثقل من الخبر على أن عمر كان يقرأ: (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضالين).

وكذا جمع من الصحابة مع دعواهم، أن هذا الجمع الموجود من تأليفات زيد في أيام أبي بكر، وقد بقي حتى استنسخه عثمان سبع نسخ، وبعث بها إلى البلاد، وأحرق ما عداها من المصاحف المخالفة لذلك كمصحف ابن مسعود وأبي بن كعب وغيرهما. ويقولون: إن القرآن كان متفرقاً في القرايطيس والمصحف والحريير خلف فراش الرسول ﷺ، فجمعها علي عليه السلام في ثوب ومضى بها إلى بيته، ثم ألفها وأتى بها إليهم فلم يقبلوها، فردّها ولم يظهرها بعد ذلك لأحد...

ثم إنهم نادوا إن كل من عنده آية أو سورة من كتاب الله فليأت بها مع الشاهدين، فمن أقام الشاهدين كتبوا عنه، ومن لم يكن عنده شاهدان لم يقبلوا قوله. ونتيجة ذلك: إن هذا القرآن الموجود مستند إلى شهادة الشاهدين، وأنت خير بما في هذه الكلمات من التهاوت ومخالفة السيرة المعلومة من الرسول ﷺ في مداراة الأصحاب حتى المنافقين وعدم هتك أستارهم. ثم إنّه عليه السلام لم يكن له فراش حتى يكون أوراق القرآن مطروحة خلفه، وهل كانت بخط أمير المؤمنين عليه السلام أو غيره من كتّاب الوحي أو الجميع؟ وإذا أخرجها أمير المؤمنين عليه السلام بالتسامح من خلف الفراش فأين كان مصحف أبي وابن مسعود وغيرهما؟

وهل كانت مجموعة أو متفرقة، وهل اشتملت هي أيضاً على تلك الأسماء أولاً؟ وهل كان عليه السلام يقرأها كذلك على الصحابة أو يسترها عنهم ويطحها خلف فراشه، وكيف يثبت عمر في المصحف ما شهد به غيره، ولا يثبت ما كان يقرؤه هو في صلواته، أعني (صراط من أنعمت عليهم... وغير الضالين) وقد روي أنّ عائشة وحفصة قالتا: إن هذه الآية: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ - صلاة العصر - وتوُمُوا لِلَّهِ قَاتِنِينَ^١.

هكذا نزلت، ولم يقبل عمر منهما، مع أنّ هذا الخطاب بلفظه للرجال، فكيف يختص بسماعه من النبي ﷺ امرأتان ولا يشاركما أحد من الصحابة! هذا مع أنّه إذا لم يقبل عمر قولهما فكيف تقبله أنت أيها الفاضل وتجعله دليلاً على

تحريف الكتاب الشَّريف ، وهذا أيضًا من كرامات الكتاب الشَّريف الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^١. هذا مع شدة التعارض بينها كما سنشير إليه ، ولا يخفى على متتبع الآثار والسير أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ كان في شدة الخوف من المنافقين والمداراة معهم وتأليف قلوبهم ، حتَّى أَنَّهُ ﷺ أخفى أمر تبليغ الولاية يوم الغدير حتَّى ورد العصمة له من الله سبحانه في سورة المائدة في حجة الوداع ، ولو كان اسم عليٍّ ﷺ بالولاية مذكورًا في سائر السُّور المتقدمة صريحًا لما كان لخوفه وإخفائه وجه ...

بعد تفصيل وأجوبة عن استدالات صاحب «فصل الخطاب»: إذا تقرّرت هذه الأمور فنقول: لاشبهة في أَنَّ هذا القرآن الموجود بين الدَّقَّتَيْنِ مُنْزَلٌ عَلَى الرَّسُولِ ﷺ للإعجاز للتَّسالم على نفي زيادة الآية والسُّورة فيها ، والشَّكُّ إِنَّمَا هو في نزول ماعدها إعجازًا ، والأصل عدمه ، وهذا الأصل حاكم على عدم وجود حالة اجتماع تمام القرآن ، وأصالة عدم وصول التَّمام إليهم وأصالة عدم ظفرهم بتمامه وغير ذلك ، وهو ظاهر . ومن يدَّعي السَّقُوط أو الإسقاط فعليه البَيِّنة كمن يدَّعي السَّقُوط أو الإسقاط من دواوين الشعراء المجتمعة بعد الشَّتات ، والله المثل الأعلى إلخ .

(عنه: «البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٣٩ - ١٤٢)

الفصل السَّتون

نصَّ الاشتياني (م: ١٣١٩) في «بحر الفوائد في شرح الفرائد»

المشهور بين المجتهدين والأصوليين بل أكثر المحدثين عدم وقوع التَّحريف في القرآن مطلقًا ، بل ادَّعى غير واحد ، الإجماع على ذلك ، وهو القول المختار . (ص: ٩٩)

الفصل الحادي والستون

نص المامقاني (م: ١٣٥١) في «تنقيح المقال»

قال في ترجمة ربيع بن خُثَيْم وذيل كلام المحدث الثوري: «فتحصل من ذلك كله أنَّ ماصدر من المحدث الثوري (ره) من رمي الرجل بضعف الإيمان ونقص العقل جرأة عظيمة كجراته على الإصرار على تحريف كتاب الله المجيد وسائر ما يقف عليه المتتبع، عصمنا الله وإياك من التّفوّه بما لا ينبغي». (١: ٤٢٦)

الفصل الثاني والستون

نص البلاغي (م: ١٣٥٢) في تفسيره: «آلاء الرحمن...»

قول الإمامية بعدم النقيصة في القرآن

[ذكر بعد هذا العنوان قول الشيخ الصدوق والشيخ الشريف المرتضى والشيخ الطوسي الشيخ الطبرسي والقاضي التستري والشيخ البهائي والمقدس البغدادي في عدم تحريف القرآن، كما تقدّم عنهم ثم قال في ردّ الروايات التي نقلها المحدث الثوري:]

هذا وإنّ المحدث المعاصر جَهِدَ في كتاب «فصل الخطاب» في جمع الروايات التي استدُلَّ بها على النقيصة، وكثّر أعداد مسانيدَها بأعداد المراسيل عن الأئمة عليهم السلام في الكتب، كمراسيل «العيّاشي» و«فرات» وغيرهما، مع أنّ المتتبع المحقّق يجزّم بأنّ هذه المراسيل مأخوذة من تلك المسانيد.

وفي جملة ما أورده من الروايات ما لا يتيسّر احتمال صدقها، ومنها ما هو مختلف باختلاف يؤول به إلى التّنافي والتّعارض، وهذا المختصر لا يسع بيان التّحوين الأخيرين.

هذا مع أن القسم الوافر من الروايات ترجع أسانيده إلى بضعة أنفار، وقد وصف علماء الرجال كلاً منهم؛ إما بأنه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، وإما بأنه مضطرب الحديث والمذهب، يُعرف حديثه ويُنكر، ويروي عن الضعفاء. وإما بأنه كذاب متهم، لأستحل أن أروي من تفسيره حديثاً واحداً، وأنه معروف بالوقف، وأشدّ الناس عدواةً للرضا عليه السلام وإما بأنه كان غالباً كذاباً. وإما بأنه ضعيف لا يلتفت إليه ولا يُعول عليه، ومن الكذابين. وإما بأنه فاسد الرواية يُرمى بالغلو^١.

ومن الواضح أن أمثال هؤلاء لأتجدي كثرتهم شيئاً، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير، لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على أن مضامينها تفسير للآيات أو تأويل، أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له، لأنه أظهر الأفراد وأحقّها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه وبالنصّ عليه في ضمن العموم عند التنزيل، أو ما كان هو المورد للنزول، أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثلاثة الأخيرة يُحمل ماورد فيها أنه تنزيل، وأنه نزل به جبرئيل، كما يشهد به

١ - ومَن اعتمد عليهم صاحب (فصل الخطاب) فيما أخرجه من الروايات:

الف - أحمد بن محمد بن سيار: قال التجاشي والطوسي: يعرف بالسّياري، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل (رجال التجاشي: ٨٠/١٩٢، فهرست الطوسي: ٦٠/٢٣).

ب - محمد بن سنان: قال الكشي: قال حمدويه: كتبت أحاديث محمد بن سنان، عن أيوب بن نوح، وقال: لأستحل أن أروي أحاديث محمد بن سنان (رجال الكشي: ٧٢٩/٣٨٩).

ج - علي بن أبي حمزة البطائني: قال العلامة الحلّي: قال الشيخ الطوسي عليه السلام في عدة مواضع: إنه واقفي، وقال أبو الحسين علي بن الحسن بن فضال: علي بن أبي حمزة كذاب واقفي مُتهم ملمون - إلى أن قال - إنّي لأستحل أن أروي عنه حديثاً واحداً، وقال ابن الفضايري: علي بن أبي حمزة (لعنه الله) أصل الوقف، وأشدّ الخلق عدواةً للولي من بعد أبي إبراهيم عليه السلام (الخلاصة: ١/٢٣١).

د - محمد بن جمهور القمي: قال التجاشي: أبو عبد الله العمي، ضعيف في الحديث، فاسد المذهب، وقيل فيه أشياء، الله أعلم بها من عظمها. (رجال التجاشي: ٩٠١/٣٣٧).

هـ - عمرو بن شمر: قال العلامة الحلّي: ضعيف جداً - إلى أن قال - فلا اعتمد على شيء مما يروي «رجال العلامة الحلّي: ٦/٢٤١».

نفس الجمع بين الروايات.

كما يُحتمل التحريف فيها على تحريف المعنى، ويشهد لذلك مكاتبة أبي جعفر عليه السلام لسعد الخير، كما في (روضة الكافي) ففيها: وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه، وحرفوا حدوده^١.

وكما يُحتمل ما فيها من أنه كان في مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام أو ابن مسعود^٢، ويُنزّل على أنه كان فيه بعنوان التفسير والتأويل: ومما يشهد لذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام للزنديق كما في نهج البلاغة وغيره: «ولقد جئتهم بالكتاب كَمَلًا مُشتملاً على التّنزيل والتأويل»^٣.

ومما أشرنا إليه من الروايات أن المحدث المعاصر أورد في روايات سورة المعارج أربع روايات، ذكرت أن كلمة «بولاية علي» مثبتة في مُصحف فاطمة، وهكذا هي في مُصحف فاطمة عليه السلام^٤، ولا يخفى أن مُصحفها عليه السلام إنما هو كتاب تحديث بأسرار العلم، كما يُعرف ذلك من عدة روايات في (أصول الكافي) في باب الصحيفة والمُصحف والجامعة، وفيها قول الصادق عليه السلام: ما فيه من قرآنكم حرف واحد^٥. وما أزعم أن فيه قرآنًا، كما في الصحيح والحسن:

ومنها: ما في «الكافي» في باب أن الأئمة عليهم السلام شهداء على الناس: في صحيحة بُريد، عن أبي جعفر عليه السلام، وروايته عن أبي عبد الله عليه السلام من قولهما عليه السلام في قوله تعالى: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^٦: نحن الأمة الوسطى^٧.

١ - الكافي ٨: ١٦/٥٣.

٢ - فصل الخطاب: ١١٢.

٣ - الاحتجاج: ٢٥٧.

٤ - فصل الخطاب: ٣٣٦.

٥ - الكافي ١: ١٨٦.

٦ - البقرة/١٤٣.

٧ - الكافي: ١: ١٤٧/٤.

وفي شرحه عن أمير المؤمنين عليه السلام: ونحن الذين قال الله: ﴿جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا﴾^١. إذن فما روي مرسلًا في تفسيره (التعماني) و(سعد) من أن الآية «أئمة وسطًا»^٢ لا بد من حملها على التفسير، وإن التحريف إنما هو للمعنى.

ومنها: كما رواه في «الكافي» في باب أن الأئمة هم الهداة، عن الفضيل: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾^٣، فقال: كل إمام هو هادي للقرن الذي هو فيه.^٤

ورواية بريد عن أبي جعفر عليه السلام في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنْذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ فقال: رسول الله صلى الله عليه وآله المُنْذِر، ولكل زمان مَنَّا هادي يهديهم إلى ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله والهداة من بعده: علي عليه السلام ثم الأوصياء واحدًا بعد واحد.^٥

ونحوها رواية أبي بصير، عن أبي عبد الله عليه السلام^٦ ورواية عبد الرحيم القصير عن أبي جعفر عليه السلام: أن رسول الله صلى الله عليه وآله المُنْذِر، وعلي الهادي.^٧

وبعضونها جاءت روايات الجمهور مسندة عن طريق أبي هريرة، وأبي بَرَزَةَ، وابن عباس، وطريق أمير المؤمنين عليه السلام وصححه الحاكم في (مستدرکه)^٨.

وإذا أحطت خبرًا بهذا، فهل يروق لك التجاء (فصل الخطاب) في تليفقه وتكثيره إلى النقل عن بعض التفاسير المتأخرة، وعن الداماد في «حاشية القَبَسَات» من قوله: إنَّ

١ - مرآة العقول ٢: ٣٣٩.

٢ - المحكم والمتشابه: ٢٧، البحار ٩٢: ٩١ عن سعد بن عبد الله الأشعري.

٣ - الزَّعد/٧.

٤ - الكافي ١: ١٤٧.

٥ - نفس المصدر ١: ١٤٨/٢.

٦ - الكافي ١: ١٤٨/٣.

٧ - نفس المصدر ١: ١٤٨/٤.

٨ - تفسير الطبري ١٣: ٧٢، مستدرک الحاكم ٣: ١٢٩، التفسير الكبير ١٩: ١٤، الدر المنثور ٤: ٦٠٨، كنز

المُتَال ١١: ٦٣٠/١٢-٣٣، نور الأبصار: ١٥٩.

الأحاديث من طُرُقنا وطُرُقهم متضاربة بأنه كان التنزيل: «إنما أنت منذر لعبادٍ، وعليّ لكلّ قوم هادٍ». انتهى.

هذا الشعر الذي ينشده المداحون ولا يرضى العارف باللغة العربية أن ينسب إليه نظمه، ولا أظنّك تجد من طرقنا وطرق أهل السُنّة غير ماسمعه أولاً، وهو غير مانقله، فاعتبر.

ومنها: رواية «الكافي» عن أبي حمزة، عن أبي جعفر عليه السلام قال: قوله عزّ وجلّ: ﴿رَبَّنَا مَآكُنَّا مُشْرِكِينَ﴾^١ يعنون بولاية عليّ عليه السلام^٢. وهذا صريح في كونه تفسيراً، فهي حاكمة ببيانها على ضعيفتي أبي بصير^٣ في ظهورهما بأن لفظ «بولاية عليّ» محذوف من الآية، ويسري البيان من رواية أبي حمزة إلى أمثال ذلك.

ومنها: رواية عمر بن حنظلة، عن أبي عبد الله عليه السلام في قوله تعالى في سورة البقرة: ﴿مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ غَيْرِ إِخْرَاجٍ﴾^٤ مخرجات. ولا أظنّ إلا أنّك تقول: إنّ إلحاق الإمام عليه السلام لكلمة مخرجات إنّما هو تفسير للمراد من كلمة «إخراج»، لبيان للنقيصة من القرآن الكريم، ولكنّ (فصل الخطاب) أورده بعنوان البيان للنقيصة، فاعتبر.

ومنها: صحيحة محمد بن مسلم، عن أبي عبد الله عليه السلام كما في «الكافي» في أوّل باب منع الزّكاة، وفيها: ثمّ قال عليه السلام: هو قول الله عزّ وجلّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^٥ يعني ما بخلوا به من الزّكاة^٦. فالرواية كالصّريحة بأنّ لفظ «من الزّكاة» إنّما هو تفسير من الإمام، لا من القرآن، فهي حاكمة ببيانها على مُرسلة ابن أبي عمير، عمّن ذكره، عن أبي

١ - الأنعام/٢٣.

٢ - الكافي ٨: ٢٨٧/٤٣٢.

٣ - تفسير القمّي ١: ١٩٩.

٤ - فصل الخطاب: ٢٥٨، الآية: ٢٤٠.

٥ - آل عمران/١٨٠.

٦ - الكافي ٣: ١٠٢/١.

عبد الله ﷺ في قول الله عزَّ وجلَّ: ﴿سَيُطَوَّقُونَ مَا بَخِلُوا بِهِ - مِنَ الزَّكَاةِ - يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^١ وصارفة لها عن كونها بياناً للتقيصة.

ومنها: صحيحة أبي بصير، عن أبي عبد الله ﷺ كما في «الكافي» في باب نصَّ الله ورسوله على الأئمة واحداً بعد واحد، وفيها: فقلت له: إنَّ النَّاسَ يقولون: فما له لم يُسمَّ علياً ﷺ وأهل بيته في كتاب الله؟ قال: فقولوا لهم: إنَّ رسول الله نزلت عليه الصلاة ولم يُسمَّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً، حتَّى كان رسول الله ﷺ هو الَّذي فسرَّ لهم ذلك. وكذا قال ﷺ في الزَّكاة والحجَّ^٢.

ومقتضى الرواية تصديق الإمام ﷺ لقول النَّاس: إنَّ الله لم يسمَّ عليّاً في القرآن، وإنَّ التَّسمية كانت من تفسير رسول الله ﷺ في حديث: مَنْ كنت مولاه، وحديث الثَّقَلَيْنِ. ويشهد لذلك ما رواه في «الكافي» أيضاً في هذا الباب بعد ذلك بيسير في صحيحة الفضلاء، عن أبي جعفر ﷺ^٣.

ورواية أبي الجارود عنه ﷺ أيضاً. ورواية أبي الدَّيْلَم، عن أبي عبد الله ﷺ: ^٥ أَنَّهُمَا تَلَّوْا فِي مَقَامِ الْاِحْتِجَاجِ وَعَدَمِ التَّقِيَّةِ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^٦، ولم يذكر في تلاوة الآية كلمة «في عليٍّ». وهذا يدلُّ على أنَّ ما روي في ذكر اسم عليٍّ ﷺ في هذا المقام - بل وفي غيره - إنَّما هو تفسير وبيان للمراد في وحي القرآن، بكون التفسير والبيان جاء به جبرئيل من عند الله بعنوان الوحي المطلق لا القرآن ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٧.

١ - فصل الخطاب: ٢٦٧.

٢ - الكافي ١: ٢٢٦/١.

٣ - نفس المصدر ١: ٢٢٩/٤.

٤ - الكافي ١: ٢٢٩/٦.

٥ - نفس المصدر ١: ٢٣٢/٣.

٦ - المائدة/٦٧.

٧ - النجم/٣ - ٤.

ومنها : رواية الفضيل ، عن أبي الحسن الماضي عليه السلام في باب النكت من التنزيل في الولاية من «الكافي» قال : قلت : ﴿ هَذَا الَّذِي كُنْتُمْ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾^١ قال : يعني أمير المؤمنين عليه السلام قلت : تنزيل ؟ قال عليه السلام : نعم فإنه عليه السلام ذكر أمير المؤمنين عليه السلام بقوله : «يعني» بعنوان التفسير ، وبيان المراد والمشار إليه في قوله تعالى هذا ، فقوله في الجواب : «نعم» دليل على أن ما كان مراداً بعينه في وحي القرآن يسمونه عليه السلام تنزيلاً.

فتكون هذه الرواية وأمثالها قاطعة لتشبهات (فصل الخطاب) بما حشده من الروايات التي عرفت حالها إجمالاً ، وإلى ما ذكرناه وغيره . يشير مانقلناه من كلمات العلماء الأعلام (قُدِّست أسرارهم).

فإن قيل : إن هذه الرواية ضعيفة ، وكذا جملة من الروايات المتقدمة .

قلنا : إنَّ جلَّ ما حشده (فصل الخطاب) من الروايات هو مثل هذه الرواية وأشدَّ منها ضَعْفًا ، كما أشرنا إليه في وصف رُواتها ، على أن ما ذكرناه من الصحاح فيه كفاية لأولي الألباب . (١ : ٦٣ - ٧١)

بعض ما ألصق بكرامة القرآن الكريم

الأمر الأول - في الجزء الخامس من مسند أحمد عن أبي بن كعب قال : إنَّ رسول الله ﷺ قال : إنَّ الله أمرني أن أقرأ عليك القرآن ، قال : فقرأ : ﴿ لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ ﴾^٢ ، فقرأ فيها : «لو أن ابن آدم سأل وادياً من مال فأعطيه لسأل ثانيًا ، فلو سأل ثانيًا فأعطيه لسأل ثالثًا ، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب ، ويتوب الله على من تاب ، وأن ذلك الدين القيم عند الله الحنيفية غير المشركة ولا اليهودية ولا النصرانية ، ومن يعمل خيراً فلن يكفره»^٣.

١ - المطففين / ١٧.

٢ - البينة / ١.

٣ - مسند أحمد ٥ : ١٣١.

وفي رواية الحاكم في «المستدرک» ورواية غيره أيضاً: «إنّ ذات الدّین عند الله الحنیفیة لا المشرکة»، وفي رواية: «غير المشرکة» إلى آخره^١.
وعن جامع الأصول لابن الأثیر الجَزَرِيّ «إنّ الدّین عند الله الحنیفیة المسلمة لا اليهودیة ولا النّصرانیة ولا المجوسیة»^٢.

وذكر في المسند أيضاً بعد هذه الرواية عن أبيّ قال: قال لي رسول الله ﷺ أمرني أن أقرأ عليك، فقرأ عليّ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ وَالْمُشْرِكِينَ مُنْفَكِينَ حَتَّى تَأْتِيَهُمُ الْبَيِّنَةُ﴾ رسول من الله يتلوا صحفاً مطهرة ﴿فِيهَا كُتِبَ قِيمَةٌ﴾ وَمَاتَفَرَّقَ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِتَابَ إِلَّا مِنْ بَعْدِ مَا جَاءَتْهُمْ الْبَيِّنَةُ...^٣ إنّ الدّین عند الله الحنیفیة لا المشرکة ولا اليهودیة ولا النّصرانیة ومن يفعل خيراً فلن یکفره». قال شعبة: ثمّ قرأ آیات بعدها، ثمّ قرأ: «لو أنّ لابن آدم واديين من مال لسأل واديّاً ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب». قال: ثمّ ختمها بما بقي منها^٤، انتهى.

وهذه الروايات رواها أيضاً أبوداود الطيالسيّ وسعيد بن منصور في «سننه» والحاكم في «مستدرک» كما في «كنز العمال»^٥.

وذكر في «المسند» أيضاً عن أبي واقد الليثي قال: كنّا نأتي النّبي ﷺ إذا أنزل عليه فيحدثنا، فقال لنا ذات يوم: إنّ الله عزّ وجلّ قال: «إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة وإيتاء الزّكاة ولو كان لابن آدم وادٍ لأحبّ أن يكون له ثاني، ولو كان له واديان لأحبّ أن يكون لهما ثالث، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ثمّ يتوب الله على من تاب»^٦، انتهى.

هَبْ أَنْ المعرفة والصدق لا يطالبان المحدثين - ولانقول القصاص - ولا يسألانهم

١ - سنن الترمذی ٥: ٣٨٩٨/٧١١، مستدرک الحاکم ٢: ٢٢٤، كنز العمال ٢: ٥٦٧/٥٧٤٢.

٢ - جامع الأصول ٣: ٩٧٢/٥٢.

٣ - البيّنة ١ - ٤.

٤ - مسند أحمد ٥: ١٣٢.

٥ - كنز العمال ٢: ٥٦٧/٥٧٤٢.

٦ - مسند أحمد ٥: ٢١٩.

عن هذا الاضطراب الفاحش فيم يزعمون أنه من القرآن، ولايسألانهم عن التمييز بين بلاغة القرآن وعلو شأنه فيها وبين انحطاط هذه الفقرات. ولكن أليس للمعرفة أن تسألهم عن الغلط في قولهم: «لا المشركة»؟ فهل يوصف الدين بأنه مشركة؟ وفي قولهم: «الحنيفية المسلمة»! وقولهم: «إن ذات الدين»! وفي قولهم: «إنا أنزلنا المال لإقام الصلاة»! ما معنى إنزال المال؟! وما معنى كونه لإقام الصلاة؟!

هذا واستمع لما يأتي، ففي الجزء السادس من «مسند أحمد» مسنداً عن مسروق قال: قلت لعائشة: هل كان رسول الله يقول شيئاً إذا دخل البيت؟ قالت: كان إذا دخل البيت تمثل: «لو كان لابن آدم واديان من مال لا بتغى وادياً ثالثاً، ولا يملأ قَمَهُ إِلَّا التراب، وما جعلنا المال إِلَّا لإقام الصلاة وإيتاء الزكاة، ويتوب الله على من تاب!»^١.

وفي الجزء السادس في إسناده عن جابر قال: قال رسول الله ﷺ: «لو أن لابن آدم وادياً من مال لتمنى واديين، ولو أن له واديين لتمنى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إِلَّا التراب»^٢.

وبإسناده أيضاً قال: سُئِلَ جابر هل قال رسول الله: لو كان لابن آدم وادٍ تمنى آخر؟ فقال جابر: سمعت رسول الله ﷺ يقول: «لو كان لابن آدم واد من نخل تمنى مثله حتى يتمنى أودية، ولا يملأ جوف ابن آدم إِلَّا التراب»^٣.

وهل تجد من الغريب أو الممتع في العادة أن يكون لابن آدم واد من مال أو من نخل؟! أوليس في بني آدم في كل زمن من ملك وادياً من ذلك بل أودية؟ إذن فكيف يصح في الكلام المستقيم أن يقال: لو كان لابن آدم، لو أن لابن آدم؟ أو ليست لو للاستتاع؟ ياللعجب من الرواة لهذه الروايات! ألم يكونوا عرب، أو لهم إمام باللغة العربية؟ نعم، يرتفع هذا الاعتراض بما رواه أحمد في مسند ابن عباس: لو كان لابن آدم

١ - نفس المصدر ٦: ٥٥.

٢ - مسند أحمد ٣: ٣٤٠.

٣ - نفس المصدر ٣: ٣٤١.

واديان من ذهب، وكذا ما يأتي من رواية الترمذي عن أنس^١.
 وأيضاً إنَّ تمَّيَّ الوادي والوايين والثلاث ليس بذنب يحتاج إلى التوبة إذن فما هو
 وجه المناسبة بتعقيب ذلك بجملة «ويتوب الله على من تاب»؟ وإن شئت أن تستزيد ممَّا
 في هذه الرواية من التدافع والاضطراب، فاستمع إلى مارواه الحاكم في «المستدرک»: أنَّ
 أبا موسى الأشعري قال: كنَّا نقرأ سورة نشبِّهها بالطول والشدة ببراءة فأنسيتها، غير أنَّني
 حفظت منها: لو كان لابن آدم واديان من مال لابتغى ثالثاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلَّا
 التراب. وذكر في «الدَّر المنثور» أنَّه أخرجه جماعة عن أبي موسى^٢.
 وأضف إلى ذلك في التدافع والتناقض ما أسنده في «الإتقان» عن أبي موسى أيضاً
 قال: نزلت سورة نحو براءة ثم رفعت، وحفظ منها: «إنَّ الله سيؤدِّ هذا الدين بأقوام
 لا خلاق^٣ لهم، ولو أنَّ لابن آدم واديان لتمنَّى» إلى آخره^٤.
 وأسند الترمذي عن أنس بن مالك قال: قال رسول الله ﷺ: «لو كان لابن آدم واد من
 ذهبٍ لأحبَّ أن يكون له ثاني، ولا يملأ فاه إلَّا التراب، ويتوب الله على من تاب»^٥.
 وهأنث ترى روايات عائشة وجابر وأنس وابن عباس تجعل حديث الوادي
 والوايين من قول رسول الله ﷺ وتمثله. فهي بسوقها تنفي كونه من القرآن الكريم. ومع
 ذلك فقد نسبت إلى كلام الرسول ﷺ ما يأتي فيه بعض من الاعتراضات المتقدِّمة ممَّا
 يجب أن ينزَّه عنه، ودع عنك الاضطراب الذي يدع الرواية مهزلة.
 الأمر الثاني - وممَّا ألصقوه بكرامة القرآن المجيد قولهم في الرواية عن زيد بن ثابت:
 كنَّا نقرأ آية الرِّجَم «الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتَّة»^٦، وفي الرواية عن زرٍّ، عن
 أبي: أن سورة الأحزاب كانت تضاهي سورة البقرة أو هي أطول منها، وإن قُبِها أو في

١ - نفس المصدر ٥: ١١٧، سنن الترمذي ٤: ٥٦٩/٢٣٣٧.

٢ - الدَّر المنثور ١: ٢٥٦.

٣ - الخَلْق: النَّصيب «الصَّحاح - خلق - ٤: ١٤٧١». ٤ - الإِتْقَان ٣: ٨٣.

٥ - سنن الترمذي ٤: ٥٦٩/٢٣٣٧.

٦ - مستدرک الحاكم ٤: ٣٦٠.

وأخرها آية الرّجم، وهي: «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهَا الْبَتَّةَ نَكَالاً مِنْ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ»^١.

وفي رواية السَّيَّارِيِّ مِنَ الشَّيْخَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ بِزِيَادَةِ قَوْلِهِ: «بِمَا قَضَى مِنَ الشَّهْوَةِ»^٢.
وفي رواية «الموطأ» و«المستدرک» و«مسند» وابن سعد عن عمر كما سيأتي «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهَا الْبَتَّةَ»^٣.

وفي رواية أَبِي أَمَامَةَ بْنِ سَهْلٍ: أَنَّ خَالَتَهُ قَالَتْ: لَقَدْ أَقْرَأْنَا رَسُولَ اللَّهِ ﷺ آيَةَ الرّجْمِ «الشَّيْخُ وَالشَّيْخَةُ فَارْجُمُوهَا الْبَتَّةَ بِمَا قَضَى مِنَ اللَّذَّةِ»^٤، ونحو ذلك رواية سعد بن عبد الله وسليمان بن خالد من الشَّيْخَةِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ^٥.

وياللعجب كيف رضي هؤلاء المحدثون لمجد القرآن وكرامته أن يلقي هذا الحكم الشَّدِيدَ عَلَى الشَّيْخِ وَالشَّيْخَةِ بِدُونِ أَنْ يَذْكَرَ السَّبَبُ وَهُوَ زَنَاهُمَا؟! أَقْلًا فَضْلًا عَنْ شَرْطِ الْإِحْصَانِ. وَإِنْ قَضَاءُ الشَّهْوَةِ أَعَمُّ مِنَ الْجَمَاعِ، وَالْجَمَاعُ أَعَمُّ مِنَ الزَّانِي، وَالزَّانِي يَكُونُ كَثِيرًا مَعَ عَدَمِ الْإِحْصَانِ. سَامَحْنَا مِنْ يَزْعُمُ أَنَّ قَضَاءَ الشَّهْوَةِ كُنَايَةٌ عَنِ الزَّانِي، بَلْ زِدْ عَلَيْهِ كَوْنَهُ مَعَ الْإِحْصَانِ، وَلَكِنَّا نَقُولُ: مَا وَجَّهَ دُخُولَ الْفَاءِ فِي قَوْلِهِ: «فَارْجُمُوهَا»، وَلَيْسَ هُنَاكَ مَا يَصَحُّحُ دُخُولَهَا مِنْ شَرْطٍ أَوْ نَحْوِهِ، لَا ظَاهِرٌ وَلَا عَلِيٌّ وَجْهٌ يَصَحُّ تَقْدِيرُهُ، وَإِنَّمَا دَخَلَتْ الْفَاءُ عَلَى الْخَبَرِ فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾^٦ لِأَنَّ كَلِمَةَ: «اجْلِدُوا» بِمَنْزِلَةِ الْجَزَاءِ لَصِفَةِ الزَّانِي فِي الْمَبْتَدَأِ، وَالزَّانِي بِمَنْزِلَةِ الشَّرْطِ، وَلَيْسَ الرّجْمُ جَزَاءً لِلشَّيْخُوخَةِ وَلَا الشَّيْخُوخَةِ سَبَبًا لَهُ. نَعَمْ الْوَجْهُ فِي دُخُولِ الْفَاءِ هُوَ الدَّلَالَةُ عَلَى كَذِبِ الرِّوَايَةِ.

ولعلّ في رواية سُلَيْمَانَ بْنِ خَالِدٍ سَقَطًا بِأَنْ تَكُونَ صُورَةُ سُؤَالِهِ: هَلْ يَقُولُونَ فِي

١ - مستدرک الحاكم: ٤: ٣٥٩، الإتيان ٣: ٨٢، كنز العمال ٢: ٥٦٧/٤٧٤٣.

٢ - فصل الخطاب: ٨٦ عن القراءات للسَّيَّارِيِّ.

٣ - الموطأ ٢: ١٠٠/٨٢٤، كنز العمال ٥: ٤٣٢/١٣٥٢٣.

٤ - مستدرک الحاكم: ٤: ٣٥٩.

٥ - علل الشرائع: ١٣/٥٤٠، من لا يحضره الفقيه ٤: ٣٢/١٧.

٦ - التّور/٢.

القرآن رجم؟ وكيف يرضى لمجده وكرامته في هذا الحكم الشديد أن يقيّد الأمر بالشيخ والشيخة مع إجماع الأمة على عمومه لكلّ زان محصن بالغ الرّشد من ذكر أو أنثى؟! وأن يطلق الحكم بالرّجم مع إجماع الأمة على اشتراط الإحصان فيه! وفوق ذلك يؤكّد الإطلاق ويجعله كالنّصّ على العموم بواسطة التعليل بقضاء اللذة والشهوة الذي يشترك فيه المحصن وغير المحصن! فتبصّر بما سمعته من التدافع والتّهاؤف والخلل في رواية هذه المَهْزَلَة.

وأضف إلى ذلك ما رواه في «الموطّأ» و«المستدرک» و«مسدّد» و«ابن سعد»: من أن عمر قال قبل موته بأقلّ من عشرين يومًا فيما يزعمونه من آية الرّجم: لولا أن يقول الناس: زاد عمر بن الخطّاب في كتاب الله، لكتبته «الشيخ والشيخة» فارجموهما البتّة^١. وأخرج الحاكم وابن جرير وصحّحه أيضًا، أن عمر قال: لما نزلت أتيت رسول الله ﷺ فقلت: اكتبها، «وفي نسخة كنز العمال»: اكتبنها، فكأنه كره ذلك. وقال عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جُلِدَ، وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رُجِمَ؟^٢ فالمحدثون يروون أن عمر يذكر أن رسول الله كره أن تكتب آية منزلة وعمر يذكر وجوه الخلل فيها، فياللعجب منهم!

وفي «الإتقان»: أخرج النسائي أن مروان قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها في المصحف؟ قال: ألا ترى أن الشّائين الثّيبين يرجمان، وقد ذكرنا ذلك لعمر فقال: أنا أكفيكم، فقال: يارسول الله اكتب لي آية بالرّجم، قال: لا تستطيع^٣، انتهى.

فزيد بن ثابت يعترض عليها، ولما رأوا التدافع بين قول عمر: اكتبها لي، وبين قول الثّبيّ: لا يستطيع، قالوا: أراد عمر بقوله ذلك إئذني لي بكتابتها، وكأنهم لا يعلمون أن عمر عربيّ لا يعبر عن قوله: إئذني لي بكتابتها قوله: اكتبها لي، ومع ذلك لم يستطيعوا أن يذكروا وجهًا مقبولاً لقوله ﷺ: «لا يستطيع».

١- الموطّأ ٢: ٨٢٤/١٠، طبقات ابن سعد ٣: ٣٣٤، كنز العمال ٥: ٤٣٠/١٣٥١٦ و٤٣٢/١٣٥٢٣.

٢- تهذيب الآباء ٢: ٨٧٠، مستدرک الحاكم ٤: ٣٦٠، كنز العمال ٥: ٤١٨/١٣٤٨٢.

٣- الإتقان ٣: ٨٧.

وفي رواية في «كنز العمال» عن ابن الصُّرَيْس عن عمر قلت لرسول الله: اكتبها يارسول الله، قال: «لا أستطيع»^١.

وأخرج ابن الصُّرَيْس عن زيد بن أسلم أن عمر خطب النَّاس فقال: لا تشكُّوا في الرَّجْم فإنه حقٌّ، ولقد هممت أن أكتبه في المصحف، فسألت أبي بن كعب، فقال: أليس أتيتني وأنا أستقرئها رسول الله، فدفعت في صدري وقلت: كيف تستقرئه آية الرَّجْم وهم يتسافدون تسافد الحُمُر؟^٢ انتهى.

فهذه الرواية تقول: إنَّ عمر لم يرض بإزالة شيء في الرَّجْم. ولبت المحدثين يفسرون حاصل الجواب من أبي لعمر، وحاصل منع عمر لأبي عن استقرئها.

وأخرج الترمذي عن سعيد بن المسيب عن عمر قال: رجم رسول الله ﷺ ورجم أبوبكر، ورجمت، ولولا أنني أكره أن أزيد في كتاب الله لكتبته في المصحف! فعمر يقول: أن كتابة الرَّجْم في المصحف زيادة في كتاب الله وهو يكرهها.

فقابل هذه الروايات الأربع احداهن بالآخرى واعرف ماجناه المولعون بكثرة الرواية من المحدثين. وإذا نظرت إلى الجزء الثالث من «كنز العمال، الصفحة ٩٠ - ٩١» فإنك تزداد بصيرة في الاضطراب والخلل^٣.

هذا ومما يصادم هذه الروايات ويكافحها ما روي من أن علياً عليه السلام لما جلد شراحة الهمدانية يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة، قال: أجلدها بكتاب الله، وأرجمها بسنة رسوله، كما رواه أحمد والبخاري والتسائي وعبد الرزاق في «الجامع» والطحاوي والحاكم في «مستدركه» وغيرهم. ورواه الشيعة عن علي عليه السلام مرسلاً، فعلي عليه السلام يشهد بأن الرَّجْم من السنة لامن الكتاب.

الأمر الثالث: مما ألصقوه بكرامة القرآن المجيد، مارواه في «الإتقان» و«الدرر

١- كنز العمال ٥: ٤٣١/١٣٥١٩.

٢- الإتقان ٣: ٨٧، التسافد: نزو الذكر على الأنتى، انظر: الصحاح - سَفَدَ ٢: ٤٨٩.

٣- يقابله الجزء الخامس من طبعة مؤسسة الرسالة - بيروت - باب الحدود فصل الرَّجْم ص ٤٢٨ - ٤٤٥.

الأحاديث ١٣٥١٢ - ١٣٥٦١.

المنثور»: أَنَّهُ أَخْرَجَ الطَّبْرَانِيُّ وَابْنُ الضَّرِيرِ: أَنَّ مِنَ الْقُرْآنِ سَوْرَتَيْنِ - وَقَدْ سَمَّاهَا الرَّاعِبُ فِي «الْمَحَاضِرَاتِ» سَوْرَتَيِ الْقُنُوتِ - وَنَسَبَهُمَا إِلَى تَعْلِيمِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَقُنُوتِ عَمْرِ، وَمُصْحَفَيِّ ابْنِ عَبَّاسٍ وَزَيْدِ بْنِ ثَابِتٍ، وَقِرَاءَةِ أَبِي وَابْنِ مُوسَى.

وَالأُولَى مِنْهُمَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَسْتَغْفِرُكَ وَنَسْتَغْفِرُكَ، وَنُثْنِي عَلَيْكَ الْخَيْرَ وَلَا نَكْفُرُكَ، وَنَخْلَعُ وَنَتْرُكُ مِنْ يَفْجُرُكَ»^١. انتهى.

لَا نَقُولُ لِهَذَا الرَّاوي: إِنَّ هَذَا الْكَلَامَ لَا يَشْبَهُ بِبَلَاغَةِ الْقُرْآنِ وَلَا سَوْقِهِ، فَإِنَّا نَسَامَحُهُ فِي مَعْرِفَةِ ذَلِكَ، وَلَكِنَّا نَقُولُ لَهُ: كَيْفَ يَصِحُّ قَوْلُهُ: «يَفْجُرُكَ» وَكَيْفَ تَتَعَدَّى كَلِمَةُ يَفْجُرُ؟ وَأَيْضًا إِنَّ الْخَلْعَ يَنَاسِبُ الْأَوْتَانَ، إِذِنْ فَمَاذَا يَكُونُ الْمَعْنَى، وَبِمَاذَا يَرْتَفِعُ الْغَلْطُ؟

وَالثَّانِيَةُ مِنْهُمَا: «بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ، اللَّهُمَّ إِنَّا نَعْبُدُكَ وَلَكَ نُصَلِّي وَنَسْجُدُ، وَإِلَيْكَ نَسْعَى وَنَحْفِدُ، نَرْجُو رَحْمَتَكَ وَنَخْشَى عَذَابَكَ الْجَدِّ، إِنَّ عَذَابَكَ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ»^٢. انتهى.

وَلِنَسَامَحَ الرَّاوي أَيْضًا فِيمَا سَامَحْنَاهُ فِيهِ فِي الرَّوَايَةِ الْأُولَى، وَكُنَّا نَقُولُ لَهُ: مَا مَعْنَى الْجَدِّ هُنَا، أَهْوِ الْعَظْمَةِ، أَوِ الْغِنَى، أَوْ ضِدَّ الْهَزْلِ، أَوْ هُوَ حَاجَةُ السَّجْعِ؟ نَعَمْ، فِي رَوَايَةِ عُيَيْدٍ: «نَخْشَى نَقْمَتَكَ» وَفِي رَوَايَةِ عَبْدِ اللَّهِ: «نَخْشَى عَذَابَكَ»^٣، وَمَاهِي التَّكْتَةُ فِي التَّعْبِيرِ بِقَوْلِهِ: مُلْحَقٌ؟ وَمَاهُو وَجْهُ الْمُنَاسَبَةِ وَصَحَّةِ التَّعْلِيلِ لَخَوْفِ الْمُؤْمِنِ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، بِأَنَّ عَذَابَ اللَّهِ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ، بَلْ إِنَّ هَذِهِ الْعِبَارَةَ تَنَاسِبُ التَّعْلِيلَ لثَلَاثًا يَخَافُ الْمُؤْمِنُ مِنْ عَذَابِ اللَّهِ، لِأَنَّ عَذَابَهُ بِالْكَافِرِينَ مُلْحَقٌ.

الْأَمْرُ الرَّاعِبُ: وَمِمَّا أَلْصَقُوهُ بِالْقُرْآنِ الْمَجِيدِ مَا نَقَلَهُ فِي «فَصْلِ الْخُطَابِ»^٤ عَنْ كِتَابِ

١ - الْإِتْقَانُ ١: ٢٢٧، الذَّرُّ الْمُنْثَوْرُ ٨: ٦٩٥.

٢ - نَفْسُ الْمَصْدَرِ.

٣ - الْإِتْقَانُ ١: ٢٢٦ - ٢٢٧.

٤ - «فَصْلِ الْخُطَابِ فِي تَحْرِيفِ الْكِتَابِ»: لِلشَّيْخِ الْمَحْدَّثِ مِيرْزَا حَسَنِ التَّوْرِيِّ الْمُتَوَفَّى سَنَةَ (١٣٢٠هـ) رَدَّ عَلَيْهِ الشَّيْخُ الْمُعَرَّبُ فِي كِتَابِ (كَشْفِ الْإِرْتِيَابِ فِي عَدَمِ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ) وَلَمَّا عُرِضَ عَلَيْهِ كَتَبَ رِسَالَةً

«ديستان المذاهب» أنه نسب إلى الشيعة أنهم يقولون: إن إحراق المصاحف سبب إتلاف سور من القرآن، نزلت في فضل علي وأهل بيته عليهم السلام.

منها: هذه السورة، وذكر كلاماً يضاهاى خمسا وعشرين آية في الفواصل، قد لُفّق من فقرات القرآن الكريم على أسلوب آياته، فاسمع مافي ذلك من الغلط، فضلاً عن ركافة أسلوبه المُلَفّق.

فمن الغلط: «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه» ماذا اصطفى من الملائكة؟ وماذا جعل من المؤمنين؟ وما معنى أولئك في خلقه؟ ومنه: «مثل الذين يوفون بعهدك إنّي جزيتهم جنّات النعيم» ليت شعري ماهو مثلهم؟

ومنه: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف فبغوا هارون فصبر جميل» مامعنى هذه الدّمدة؟ وما معنى بما استخلف؟ وما معنى فبغوا هارون؟ ولمن يعود الضمير في بغوا؟ ولمن الأمر بالصبر الجميل؟

ومن ذلك: «ولقد آتينا بك الحكم كالذي من قبلك من المرسلين، وجعلنا لك منهم وصياً لعلهم يرجعون» مامعنى آتينا بك الحكم؟ ولمن يرجع الضمير الذي في منهم ولعلهم، هل المرجع للضمير هو في قلب الشاعر؟ وما هو وجه المناسبة في لعلهم يرجعون؟ ومن ذلك: «وإنّ عليّاً قانت في الليل، ساجد يحذر الآخرة، ويرجو ثواب ربّه، قل

→ أوصى كلّ مَنْ عنده (فصل الخطاب) أن يضمّ إليه هذه الرسالة التي هي في دفع الشبهات التي أوردها الشيخ المعرّب عليه، قال فيها ما حاصله: إنّ المراد بالتحريف الواقع في الكتاب هو غير التغير والتبدل والزّيادة والتقصيص وغيرها، المُحقّق والثابت جميعاً في كتب اليهود وغيرهم. بل المراد من التحريف خصوص التقصيص إجمالاً، في غير آيات الأحكام جزئاً، وأمّا الزّيادة فالإجماع المُحقّق الثابت من جميع فرق المسلمين والاتفاق العامّ من كلّ مُتّحلي للإسلام على عدم زيادة كلام واحد في القرآن فيما بين الدّفتين، ولو بمقدار أقصر آية، يصدق عليه كلام فصيح، بل بالإجماع والاتفاق من جميع أهل القبلّة على عدم زيادة كلمة واحدة في جميع القرآن بحيث لانعرف مكانها، فأين التقصيص الإجمالي المراد لنا عن تهمّة وقوع التحريف في الكتاب العزيز! وهل هذا إلّا مغالطة لفظيّة. انظر «الدّريعة ١٠: ٢٢٠، ١٦، ٢٣١، ١٨،

هل يستوي الذين ظلموا وهم بعدابى يعلمون»^١.

قل ماحلّ قوله: «هل يستوي الذين ظلموا؟ وماهى المناسبة له في قوله: «وهم بعدابى يعلمون»؟

ولعلّ هذا المُلَفَّق تختلج في ذهنه الآيتان الحادية عشرة والثانية عشرة من سورة الزُّمَر وفي آخرها: «هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ»^٢ فأراد المُلَفَّق أن يُلَفِّقَ منهما شيئاً بعدم معرفته، فقال في آخر مالفّق: هل يستوي الذين ظلموا. ولم يفهم أنّه جيء بالاستفهام الإنكاريّ في الآيتين، لأنّه ذكر فيهما الذي جعل الله أنداداً ليضلّ عن سبيله، والقائت أناء الليل يرجو رحمة ربّه، فهما لا يستويان، ولا يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون! هذا بعض الكلام في هذه المهزلة.

وإنّ صاحب «فصل الخطاب» من المحدثين المُكثرين المجدّين في التّبّع للشّواذ، وإنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دبستان المذاهب» ضالّته المنشودة، ومع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثر في كتب الشيعة، فياللعجب من صاحب «دبستان المذاهب» من أين جاء بنسبة هذه الدّعوى إلى الشيعة، وفي أيّ كتاب لهم وجدها؟! أفهكذا يكون الثقل في الكتب؟! ولكن لاعجب «شَيْشِنَةُ أَعْرِفُهَا مِنْ أَخْزَم»^٣. فكم نقلوا عن الشيعة مثل هذا الثقل الكاذب، كما في كتاب: «الملل للشهرستاني»^٤ و«مقدمة ابن خلدون»^٥، وغير ذلك ممّا كتبه بعض النّاس في هذه السنين. والله المستعان. (١: ٦٠ - ٦٣)

١ - فصل الخطاب: ١٧٧.

٢ - الزُّمَر / ٩.

٣ - مثل يُضرب في قُرب الشَّبه. والشَّيْشِنَةُ: الطَّيْبَةُ والعادة، وأخْزَم: من أجداد حاتم الطّائِيّ وكان من أكرم النّاس، فلمّا نشأ حاتم وعُرف بالكرم قيل المثل. وقيل فيه غير ذلك، أنظر «جمهرة الأمثال ١: ٩٩٥/٥٤١، المستقصى ٢: ٤٦٣/١٣٤، مجمع الأمثال ١: ١٩٣٣/٣٦١».

٤ - الملل والنحل ١: ١٣١ باب: ٦.

٥ - المقدّمة: ١٩٦ فصل: ٢٧.

الفصل الثالث والستون

نص الإيرواني (م: ١٣٥٥) في «بُشرى المحققين»

[قال في بحث ظواهر الكتاب...] الرَّابِع - المنع في وقوع التَّحْرِيف في القرآن، وإلَّا كان سبيله سبيل الإنجيل والتَّوراة وخرج القرآن الفعلي عن كونه إعجازاً، وأمّا مادلاً في الأخبار على وقوع التَّحْرِيف فيه، فلا يبعد أن يكون المراد منها حمل ألفاظه على خلاف معانيه ولعلّ منه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١ وقوله تعالى: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَغْدٍ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَغْلُثُونَ﴾^٢.
(عنه: في البرهان على عدم تحريف القرآن» ص: ١٢٥)

الفصل الرابع والستون

نص الحائري (م: ١٣٥٥) في «ذَرَرُ الفوائد»

[قال رحمه الله في بقاء القرآن والعتره إلى يوم القيامة:...] التَّشْبِثُ بِذِيلِ خَيْرِ الثَّقَلَيْنِ بتقريب: أنّه على وجه الإخبار بالغيب دالّ على أنّهما - القرآن والعتره - مرجعان، باقيان بين الأُمّة إلى يوم القيامة... وهذا ملازم مع عدم التَّحْرِيف رأساً كما عليه جم غفير من الأعاضم. (١: ٣٦٦)

١ - النساء/٤٦.

٢ - البقرة/٧٥.

الفصل الخامس والستون

نصّ الأمين العامليّ (م : ١٣٧١) في «نقض الشيعة...»

عدم تحريف القرآن

قال [موسى جار الله في «الوشية»] صفحة ٢٣: القول بتحريف القرآن الكريم بإسقاط كلمات وآيات وتغيير ترتيب الكلمات أجمع عليه كتب الشيعة، وأخفّ ما رأيت للشيعة في القرآن الكريم أنّ جميع ما بين الدفتين في المصحف كلام الله، إلّا أنّه بعض ما نزل، والباقي ممّا نزل عند المستحفظ لم يضع منه شيء، وإذا قام القائم يقرأه للناس كما أنزله الله على ما جمعه أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وأخبار التحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عند الشيعة، من ردّ أخبار التحريف أو أولها يلزم عليه ردّ أخبار الإمامة والولاية.

ونسب في صفحة: ٦٢ - ٦٣ إلى المجلسيّ وصاحب الوافي: أنّ أخبار التحريف متواترة مثل أخبار الولاية وأخبار الرجعة، ثمّ تعرّض في صفحة: ٤٤ لذكر تحريف القرآن، وأساء القول وجاء بأخشن الكلام على عادته، وأساء الأدب إلى الغاية في حقّ أمير المؤمنين عليّ عليه السلام، وإنّ أبرزه بصورة التعليق مثل قوله: إنّ صحّ كذا فعليّ هو الزنديق، أو أذلّ منافق، إلى غير ذلك من أمثال هذه العبارات التي اعتادها بحسن أدبه، والتي لا يليق ذكرها ولو معلّقة على فرض غير صحيح.

ونقول: دعوى إجماع كتب الشيعة على ذلك، زور وهتان، بل كتب المحقّقين ومن يعتني بقولهم من علماء الشيعة مجمعة على عدم وقوع تحريف في القرآن لا بزيادة ولا نقصان، وتفصيل الكلام في ذلك: أنّه اتّفق المسلمون كافّة على عدم الزيادة في القرآن، واتّفق المحقّقون وأهل النّظر ومن يعتدّ بقوله من الشيعة والسنيّة على عدم وقوع النقص، ووردت روايات شاذّة من طريق السنيّة ومن بعض طرق الشيعة تدلّ على وقوع النقص، ردّها المحقّقون من الفريقين واعترفوا بطلان ما فيها، وسبقها

الإجماع على عدم النَّقص، ولحقها فلم يبق لها قيمة، وإليك ما قاله رؤساء علماء الشيعة ومحققوهم في هذا الشأن... [ثم ذكر قول الشيخ الصدوق، كما تقدّم عنه، فقال:]

فهو ينفي وقوع النَّقصان، وينسب عدم وقوعه إلى اعتقاد جميع الإمامية، ويكذب من ينسبه إليهم تكذيباً باتاً، وإنما لم يَقُلْ ولا أَقُلْ، لأنَّ الزيادة مقطوع بعدمها وليست محلّ كلام. وصاحب «الوشيعه» قد رأى رسالة الاعتقادات هذه وقرأها، ونقل عنها في آخر صفحة من كتابه ص: ١٣٢ فقال: يقول الصدوق محمّد بن بابويه في «رسالة العقائد»: اعتقادنا في الغلاة والمفوضة أنهم كُفّار بالله أضلّ من جميع أهل الأهواء المضلّة، وأتّه ماصغر الله أحد تصغيرهم بشيء، والأئمة بريئة كلّ البراءة من أباطيلهم اه. ومع ذلك يقول: أجمعت كتب الشيعة على تحريف القرآن، فكيف لنا أن نطمئنّ إلى شيء من إنقاله بعد هذا؟... [ثم ذكر قول الشيخ الطوسي، كما تقدّم عنه، فقال:]

فهذا شيخ الطائفة يقول: إنّ الكلام في ذلك ممّا لا يليق، وأن أخبار التّحريف رويت من جهة الشيعة وأهل السنّة، وأنها أخبارٌ أحادٌ لا توجب علماً وعملاً، وصاحب «الوشيعه» يفترى ويقول: إنّها متواترة عند الشيعة، فهل يبقى لنقله قيمة بعد هذا؟... [ثم ذكر قول السيّد الشريف المرتضى، كما تقدّم عنه، فقال:]

فهو قد احتجّ لذلك وبينه في البيان الشافي الذي مابده بيان، والذي لا يمكن لأحد الزيادة عليه بل ولا الإتيان بمثله، ومكانته بين علماء الشيعة لا يصل إليها أحد. ومع ذلك يزعم صاحب «الوشيعه» إجماع كتب الشيعة على تحريف القرآن، أف يكون بُهتان فوق هذا؟ [ثم ذكر قول الشيخ الطبرسي وأقوال بعض العلماء المتأخرين، كما تقدّم عنهم، فقال:]

وهؤلاء من المتأخرين فهاهم محققوا علماء الشيعة وأئمة مذهبهم وقادتهم ومن يعوّل على قوله منهم من المتقدمين والمتأخرين متفقون في كلّ عصر وزمان على عدم الزيادة وعدم النَّقصان، ولا شك أنّ غيرهم من لم يتعرّضوا للمسألة على مثل هذا الرأي، وهو مع ذلك يقول: أجمعت كتب الشيعة على تحريف القرآن بالنقصان، وأن أخبار التّحريف مثل أخبار الإمامة متواترة عندهم، أف يبقى بعد هذا وثوق بشيء من إنقاله ودعاواه، أو يبقى لكلامه أقلّ قيمة؟

ومما يدلّ دلالة قطعيّة على إجماع الشيعة على أنّ القرآن الكريم لا نقصان فيه بعد إجماعهم القطعيّ على نفي الزيادة، اتّفاق فقهاءهم ورواياتهم على كفاية قراءة أيّ سورة كانت من القرآن في الصلّة، عدا سورتي «الضحى» وألم نشرح» فهما سورة واحدة، و«الفيل ولايلاف» فهما أيضاً سورة واحدة، أمّا سوى هذه فيجزى قراءة أيّ سورة كانت، مع اتّفاقهم على لزوم قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الرّكعتين الأولى من الفريضة وعدم جواز التّبويض، بناء على وجوب القراءة في الفريضة بعد الحمد، وهذا ينادي بإجماعهم على عدم النقصان، أفيسوغ بعد هذا كلّه أن تلتصق بهم هذه التّهمة الباطلة لولا العصبيّة وقلة الإنصاف. (١٥٩-١٦٨)

[ثمّ ذكر الروايات المتضمّنة بتحريف القرآن من طريق أهل الشّنة، ولا جدوى لذكرها هنا، وإن شئت فراجع]

نصّه أيضاً في «أعيان الشيعة»

لا يقول من الإماميّة لا قديماً ولا حديثاً: إنّ القرآن مزيد فيه قليل أو كثير فضلاً عن كلّهم، بل كلّهم متّفقون على عدم الزّيادة. ومن يعتدّ بقوله من محقّقينهم متّفقون على أنّه لم ينقص... ومن نسب إليهم خلاف ذلك فهو كاذبٌ مفترٍ، مُجترئٌ على الله ورسوله. (١: ٤١)

الفصل السادس والسّتون

نصّ النّهاونديّ (م: ١٣٧١) في «نفحات الرّحمان...»

في أنّ الكتاب الذي بأيدينا هو الكتاب المنزل المجموع بأمر النّبيّ ﷺ
بلا تحريف وتغيير وزيادة ونقصان

الحقّ أنّ الكتاب العزيز الذي بأيدينا هو ذلك الكتاب المنزل المجموع المرتّب بأمر

النَّبِيِّ ﷺ في عصره، بلاتحريفٍ وتغييرٍ وزيادةٍ ونقصانٍ، لتواتره بين المسلمين كلاً وأبعاضاً وترتيباً وقراءةً، ونهاية اهتمام المسلمين كافة خصوصاً علمائهم وقُرَّانهم في حفظه وتلاوته والبحث عنه، لأنه أساس الإسلام وأعظم معجزات سيد الأنام عليه وعلى آله الصَّلاة والسَّلام، ومأخذ الأحكام ومنشور الله إلى خلقه، ونوره المبين في أرضه... [ثم ذكر قول السيّد المرتضى كما تقدّم عنه، فقال:]

ولعمري أنّه رضوان الله عليه أبان الحقّ وأجاد وأتى بما فوق المراد... [ثم ذكر قول الفيض الكاشاني، كما تقدّم عنه، فقال:]

أقول: نعم، ولكن كان توقّر دواعيهم على التّغيير كتوقّر دواعيهم على إطفاء نور النَّبِيِّ ﷺ وإبطال أمره، فكما لم ينالوا بمقصودهم في أمر التّبوّة لحفظ الله وتأييده وقوّة المسلمين وكثرتهم، بحيث صار المنافقون بينهم كالشّامة السوداء في الثّور الأبيض، لم ينالوا من القرآن ما كان في قلوبهم من الغرض، بل كان دون نيلهم إليه خَرط القتاد... [ثم ذكر قول الفيض الكاشاني، كما تقدّم عنه، فقال:]

أقول: قد ثبت أنّ القرآن كان مجموعاً في زمان النَّبِيِّ ﷺ، وكان من شدّة اهتمام المسلمين في حفظ ذلك المجموع بعد النَّبِيِّ ﷺ وفي زمان احتمل بعض وقوع التّحريف فيه، كاهتمامهم في حفظ أنفسهم وأعراضهم...

مع شيوع قوّة الحافظة في أهل ذلك العصر بحيث كان كثير منهم يحفظون الخطب الطُّوال بسماعها مرّةً واحدةً، ولذا كانت العادة مقتضية لأن يكون كلّ آية وسورة في حفظ جمع كثير كان عددهم فوق حدّ التّواتر، مع أنّه كان حفظ القرآن وتلاوته من أعظم عبادات المسلمين. فالعادة تقتضي أن يكون جمع كثير منهم حافظين لجميع القرآن.

ومن الواضح: أنّه كان اهتمامهم بحفظ القرآن من التّغيير وصيانته لهم من التّحريف، كاهتمامهم بحفظ الإسلام وحفظ النَّبِيِّ ﷺ من أن يصيبه آفة وجراحة، حيث إنهم كانوا يقدون أنفسهم وأولادهم وأعراضهم وأموالهم دون نفسه الشّريفة.

ومن الغرائب قول الفيض رحمة الله عليه: بل لقائل أن يقول: إنّه أتما لا يتغيّر في

نفسه... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

فإنّ هذا الاحتمال مبنيّ على فرض كون القرآن الموجود في عصر النبيّ ﷺ وبعده نسخة واحدة أو نسختين عند واحد من الصحابة أو اثنين، ثمّ استنسخه جماعة من المنافقين مع عدم اطلاع أكثر المسلمين به وبآياته، ثمّ خفي الأصل عن الأنظار وانتشر المحرّف في الأقطار. وهذا الاحتمال ممّا لا ينبغي انتقاده في ذهن أحد، حيث إنّ القرآن كان بآياته وسوره أظهر من الشّمس عند المسلمين، ولم يكن بينهم علم غير علم القرآن، فكيف يمكن عدم اطلاع أغلبهم بآياته وسوره ومحلّ آياته وكيفية قراءته... [ثمّ ذكر قول الشّيخ الطّوسي والصّدوق، كما تقدّم عنهما، فقال:]

والعجب مع هذا الكلام من الصّدوق أنّه نسب إلى الكلينيّ رضوان الله تعالى عليه الذي هو من مجدّدي المصاحف الجعفريّ القول بتحريف القرآن، مستنداً إلى نقله بعض الروايات التي وردت في هذا المعنى، وعدم تعرّضه للقدح فيها، مع ذكره في أوّل الكافي أنّه كان يثق بما رواه فيه، فإنّه لادلالة لنقل الروايات والوثوق بصدورها على اعتقاد الناقل بمضمونها أو افتئانه به، لإمكان حملها على محامل كالتيقّة أو غيرها، أو ردّ الناقل علمها إلى الرّاسخين في العلم، مع أنّ الصّدوق رحمه الله كان أعرف بمذهب الكلينيّ رحمه الله من غيره. وكيف يمكن تكذيبه نسبة التّحريف إلى الإماميّة مع قول شيخه به. والظاهر أنّ الصّدوق رحمه الله لعلمه بإجماع الإماميّة ودلالة روايات كثيرة بل الكتاب المجيد على عدم تحريفه، وملاحظة لزوم الوهن من القول به في أساس الإسلام وتواتر الكتاب أعرّض عن الروايات الكثيرة الدّالة على وقوع التّحريف فيه، مع أنّه لغاية التّعبد بظواهر الأخبار ذهب إلى القول بجواز السّهو على النّبيّ ﷺ.

نعم: نسب السيّد المرتضى رحمه الله الخلاف في ذلك إلى قوم من أصحاب الحديث من الإماميّة مع تخطئة لهم قال: إنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشويّة لا يتعبّد بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث، نقلوا أخباراً ضعيفة ظلّوا صحّتها لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع على صحّته.

ولعلّ في قوله: «مضاف إلى قوم» دلالة على عدم ثبوت النسبة عنده، والمراد من أصحاب الحديث عليّ بن إبراهيم رحمه الله ومن حذى حذوه... [ثم ذكر روايات حول التحريف، لاداعي لذكرها هنا، ثم قال:]

أقول: إلى هذه الأخبار الضعاف، أشار الشيخ [الطوسي] قدس سرّه بقوله: إنّه وردت أخبار كثيرة من جهة الخاصة والعامة بنقصان كثير... [كما تقدّم عنه، ثم قال:]
أقول: أخبار العرض على الكتاب متظافرة بل متواترة معنًى أو إجمالاً، وأخبار وقوع التحريف والتغيير مخالفة للكتاب العزيز فيشمّلها قولهم ﷺ: «ماخلف كتاب الله فهو زُخْرُفٌ، أو باطل أو فاضربه على الجدار، أو لم نقله».

فإنّ قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ دالٌّ على تشريف القرآن وتفضيله على سائر الكتب السماويّة بضمائه تعالى، بحفظه من الانداس والانطماس، وتعهّده على صيانته من التحريف والتغيير إلى يوم القيامة، فكما أنّ ذهاب جميع القرآن ومحوه من بين الناس كتاب آخر، فيهم ينافي ضمائه تعالى لحفظه، كذلك إسقاط آية أو سورة، أو تغيير كلمة منه، أو هيئته المنزلة ينافي ضمائه تعالى لحفظه، لأنّ كلّ آية منه قرآن ومحو شيء منه ماذةٌ، أو كيفيّة محو للقرآن. وتقريبه ببيان أوضح، إنّ الله تعالى فضّل دين الإسلام على سائر الأديان بوعده بظهوره على الدّين كلّّه، ومن الواضح أنّ ظهور هذا الدّين المبين بظهور القرآن المبين، وهو ببقائه بين الناس محفوظاً من التغيير والتحريف والانداس والانطماس، فلذا تعهّد سبحانه وتعالى من جميع ذلك، وفضّله على سائر الكتب السماويّة بضمّان صيانته من كيد المعاندين ودسّ الملحدين. ولم يكن منه تعالى هذا التّعهد والضّمان في سائر الكتب، ولذا وقع فيها التحريف والتغيير، وسقطت عن الحجّيّة والاعتبار كسائر الأديان...

إن قيل: حفظه تعالى النسخة التي جمعها وكتبها أمير المؤمنين ﷺ، وأودعها عند أوصيائه المعصومين ﷺ وبقائها عند خاتمتهم إلى الآن وإلى آخر الزّمان كاف في الوفاء بالعهد وأداء الضّمان؟

قلنا : ليست هذه الدرجة من الحفظ مزيّة وفضيلة له ، لكونها مشتركة بين القرآن وسائر الكتب السماويّة حيث إنّ من المقطوع أنّه كانت نسخة واحدة غير محرّفة من سائر الكتب ، محفوظة عند الأنبياء والأوصياء ، ولعلّها من مواريتهم الموجودة الآن عند خاتم الوصيّين ووارث علوم الأنبياء والمرسلين عجل الله فرجه ، فلا يكون وجود هذه النسخة الصحيحة غير المحرّفة منها الذي يكون كوجودها في اللوح المحفوظ مزيّة وفضيلة للكتاب الكريم ... (١ : ١٤ - ١٧)

الفصل السابع والسّتون

نص الرّشتيّ (م : ١٣٧٣) في « كشف الاشتباه في مسائل جار الله »

[بعد نقل كلام موسى جار الله وطعنه على الشيعة في وقوع التحريف في القرآن قال:]
الجواب : أنّ اختصاصك هذا التعبير والتّوييح بل الخروج عن ربة الإسلام بالشيعة دون سائر الفرق ممّا يقضي منه العجب.

أليست الحشويّة من أهل السنّة والجماعة - يعني أصحاب أبي الحسن البصريّ الذي أمرهم بالتّحّي عنه - مذهبهم وقوع التحريف في القرآن تغييراً أو نقصاناً؟ أو ماسمعت أنّ الصحيح من مذهب الشيعة خلافه؟ أو ما لاحظت كلام السيّد المرتضى في جواب « المسائل الطّرابلسيّات » حيث صرّح في مواضع : أنّ العلم بصحّة نقل القرآن كالعلم بالبلدان والحوادث الكبار ... [وذكر كما تقدّم عنه ، ثم قال:]

فإشكال الخبر الجليل لو تمّ فإنّما يرد على جماعة من الشيعة القائلين بوقوع التحريف كما أنّه وارد على الحشويّة من أهل السنّة.

وشيء آخر هو أنّ الشيعة متّفقون على عدم الزّيادة ، ولكن بعض أهل السنّة قائل بالزيادة أيضاً. قال الجاحظ في كتاب « الفُتيا » في ذكر مثالب عبد الله بن مسعود ، قال

إبراهيم: وكإقدام عبدالله على حذف سورتين من كتاب الله عَزَّ وَجَلَّ يعني المعوذتين، ثم رده إبراهيم بقوله: فَهَبْهُ لِمِ يَشْهَدُ قِرَاءَةَ النَّبِيِّ لَهَا، أما علم تعجيب تأليفهما وأنهما على نظم سائر القرآن، المعجز للبلغاء أن يَنْظِمُوا نَظْمَهُ وَأَنْ يَحْسِنُوا تَأْلِيفَهُ؟ عَلَى أَنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَأَحْسِبُهُ جَهْلَ ذَلِكَ كُلِّهِ، كَيْفَ لَمْ يَصَدِّقْ جَمَاعَةُ الْأُمَّةِ أَنَّهُمَا مِنَ الْقُرْآنِ؟

وكيف كان فما أدري بأيّ طريق يدفع هذا الحَبْرَ الجليل الإشكالات الأربعة الَّتِي أَحْدِيهَا إِحْدَى الْكِبَرِ، وَأَمَّا فِرْقَةُ مِنَ الشَّيْعَةِ الْقَانِلِينَ بِوُقُوعِ التَّحْرِيفِ كَمَا حَكَى عَنْ الْكَلْبِيِّ وَشَيْخِهِ عَلِيِّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ هَاشِمِ الْقُمِّيِّ وَأَحْمَدُ بْنُ أَبِي طَالِبِ الطَّبْرَسِيِّ، فَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِالْأَخْبَارِ الْمُسْتَفِيزَةِ، وَأُجِيبَ عَنْ قَبْلِهِمْ عَمَّا جَعَلَهُ السَّيِّدُ الْمَرْتَضَى صَارِفًا - مِنْ كَوْنِ الْقُرْآنِ مَجْمُوعًا عَنْدهُمْ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ، وَكَانُوا يَحْفَظُونَهُ وَيَدْرُسُونَهُ، وَكَانَتْ الْأَصْحَابُ مُهْتَمِّينَ بِحِفْظِهِ عَنِ التَّغْيِيرِ وَالتَّبْدِيلِ، حَتَّى أَنَّهُمْ ضَبَطُوا قِرَاءَاتِ السُّقَرَاءِ وَكَيْفِيَّاتِ قِرَاءَتِهِمْ - بِأَنَّهُ كَوْنُهُ مَجْمُوعًا غَيْرَ مُسَلَّمٍ، فَإِنَّ الْقُرْآنَ نَزَلَ فِي مَدَّةٍ رَسَالَتِهِ إِلَى آخِرِ عَمْرِهِ نَجُومًا، وَقَدْ اسْتَفَاضَتْ الْأَخْبَارُ بِنَزُولِ بَعْضِ السُّورِ وَبَعْضِ الْآيَاتِ فِي الْعَامِ الْآخِرِ، وَمَا وَرَدَ مِنْ أَنَّهُمْ جَمَعُوهُ بَعْدَ رَحْلَتِهِ، وَأَنَّ آيَتَيْنِ مِنْ سُورَةِ الْأَحْزَابِ لَمْ تَكُونَا إِلَّا عِنْدَ خَزِيمَةٍ، وَإِنَّ عَلِيًّا جَلَسَ فِي بَيْتِهِ مُشْتَغَلًا بِجَمْعِ الْقُرْآنِ، أَكْثَرَ مِنْ أَنْ يُمْكِنَ إِنْكَارُهُ، وَكَوْنُهُمْ يَحْفَظُونَهُ وَيَدْرُسُونَهُ مُسَلَّمٍ، لَكِنَّ الْحِفْظَ وَالدَّرْسَ فِيمَا كَانَ بِأَيْدِيهِمْ، وَرَبَّمَا يَجْعَلُونَ تَعْلِيمَ مَا بِأَيْدِيهِمْ صَدَاقًا لِأَزْوَاجِهِمْ، وَالْإِهْتِمَامَ بِحِفْظِ كُلِّهِ وَحِفْظَ الْقِرَاءَاتِ وَكَيْفِيَّةِ قِرَاءَتِهِمْ كَانَ بَعْدَ جَمْعِهِ وَتَرْتِيبِهِ، وَكَمَا كَانَ الدَّوَاعِي مُتَوَاتِرَةً فِي حِفْظِهِ كَذَلِكَ كَانَتْ مُتَوَقِّفَةً مِنْ الْمُنَافِقِينَ فِي تَغْيِيرِهِ، وَمَاقِيلَ: إِنَّهُ لَمْ يَبْقَ لَنَا حِينَئِذٍ اعْتِمَادُ عَلَيْهِ، وَيَبْطُلُ الدِّينُ، وَالْحَالُ أَنَّا مَأْمُورُونَ بِاتِّبَاعِهِ وَالْإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي أَحْكَامِهِ، وَالتَّدَبُّرِ فِي آيَاتِهِ وَامْتِثَالِ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ، وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ وَعَرْضِ الْأَخْبَارِ عَلَيْهِ؛ لِإِعْتِمَادِ عَلَيْهِ فِي صَرْفِ مِثْلِ هَذِهِ الْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى التَّغْيِيرِ وَالتَّحْرِيفِ عَنْ ظَوَاهِرِهَا، لِأَنَّ الْإِعْتِمَادَ عَلَى هَذَا الْمَكْتُوبِ وَوُجُوبَ اتِّبَاعِهِ وَامْتِثَالِ أَوَامِرِهِ وَنَوَاهِيهِ وَإِقَامَةِ حُدُودِهِ إِنَّمَا هِيَ لِلْأَخْبَارِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى مَا ذَكَرَ، لِالْقَطْعِ بِأَنَّهُ مَا فِي الدَّقَّتَيْنِ هُوَ الْكِتَابُ الْمَنْزَلُ عَلَى مُحَمَّدٍ مِنْ غَيْرِ نَقِيصَةٍ

وزيادة تحريف فيه.

نعم، يستكشف من هذه الأخبار الآمرة بالاتباع أن التغيير والتحريف إن وقعت في القرآن لم يكن مخللاً بالمقصود من الباقي منه، والاعتبار يساعد على التحريف والتغيير، فإنه ليس بأعظم مما فعله عثمان، فإنه جمع ما عند الناس من صُحف القرآن، فلم يترك عند أحد صحيفة فيها شيء من القرآن إلا أخذها منه، سوى عليّ بن أبي طالب وابن مسعود، وأنه طالب ابن مسعود بدفعها لكنه امتنع وأبى، فضربه حتى كسر ضلعين من أضلاعه، فبقى أليماً فمات، ثم عمداً إلى الصُحف فألف منها هذا المصحف الذي في أيدي الناس، وأمر مروان بن الحكم وزياد بن سمية وكانا كاتبيه يومئذ أن يكتبوا هذا المصحف مما انتلفه من تلك الصُحف، ودعا زيد بن ثابت وأمره أن يجعل له قراءة يحمل الناس عليها، ففعل ذلك، ثم طبع تلك المصاحف بالماء على الثار ثم غسلها، ورمى بها على ما اعترف به السيوطي، أو أحرقها على ما قاله غيره، وهذا مما يدل على أنه قد كان في تلك الصُحف زيادات كره عثمان مضمونها واطّلاع الناس عليها.

في تفسير الثعلبي في تفسير قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِزْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ﴾^١. بإسناده عن الأعمش عن أبي وائل، قال: قرأت في مصحف عبد الله بن مسعود: (وآل إبراهيم وآل محمد على العالمين).

قال المصنف محسن الكشميري: الذي هو من علماء أهل السنة في رسالة: «نجاة المؤمنين» في ذكر مطاعن عثمان، منها: أنه وقع منه أمور منكرة في حق الصحابة، فضرب ابن مسعود حتى كسر ضلعين من أضلاعه، وأحرق مصحفه، وضرب عمّاراً حتى أصابه فتق، وضرب أبا ذرّ ونفاه إلى الرّبذة.

والجواب: أن ضرب ابن مسعود كان لأنه طلب عثمان مصحفه حين أراد أن يجمع الناس على مصحف واحد بترتيب واحد بين السور، لئلا يختلف فيه كاختلاف اليهود والنصارى في كتابهم، فأبى ولم يتفق مع أجلّة الصحابة، فأدّبه عثمان لينقاد على هذا

الأمر الجليل الشأن العظيم البرهان، الكثير النفع لأهل الإيمان، فهل فيه إلا كمال عثمان رضي الله عنه وجزاه الله عنا على ذلك الإحسان؛ إذ لا يليق بكتاب الله تعالى ما لا يليق بكتاب سبويه وأمثاله من الاختلاف، فإن مفسده أكثر من أن تُحصى ولم يُنصب الإمام إلا لأمثال هذه الأمور. انتهى.

ويظهر من هذا الكلام أن الذي بدأ بالعمل بمضمون رواية الباقر والصادق هو عثمان، فلا بدّ من توجّه هذه المذمّة إليه لا إلى الشيعة وأئمتهم، ولهذا قال السيّد المرتضى في كتاب «الشافي»: ٢٧٦: فأما اختلاف الناس في القراءة والأحرف فليس بموجب لما صنعه عثمان، لأنهم يروون عن النبي صلى الله عليه وآله أنه قال: «نزل القرآن على سبعة أحرف كلّها شافٍ وكافٍ» فهذا الاختلاف في القرآن عندهم مباح مستند عن رسول الله، فكيف يحظر عليهم عثمان من التوسّع في الحروف ما هو مباح - يعني في زمن النبي صلى الله عليه وآله والشيخين - فلو كان في القراءة الواحدة تحصيل القرآن كما ادّعى لما أباح النبي صلى الله عليه وآله في الأصل إلا القراءة الواحدة، لأنّه أعلم بوجوه المصالح من جميع أئمته، حيث كان مؤيداً بالوحي، موقفاً في كلّ ما يأتي ويذر، وليس له - يعني للمدّعي - أن يقول حدث من الاختلاف في أيّامه ما لم يكن في أيّام الرّسول، ولا من جملة ما أباحه، وذلك أن الأمر لو كان على هذا لوجب أن ينهي عن القراءة الحادثة والأمر المبتدع، ولا يحمل ما حدث من القراءة على تحريم المتقدّم المباح بلاشبهة. (٢٩ - ٣٣)

الفصل الثامن والستون

نصّ آل كاشف الغطاء (م: ١٣٧٣) في «أصل الشيعة وأصولها»

...وأنّ الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه للإعجاز والتّحدّي ولتعليم الأحكام وتمييز الحلال من الحرام، وأنّه لانقص فيه ولا تحريف

ولازيادة، وعلى هذا إجماعهم، ومن ذهب منهم أو من غيرهم من فَرَّقَ المسلمين إلى وجود نقص فيه أو تحريف فهو مخطئ يردّه نصّ الكتاب العظيم: ﴿إِنَّا نَحْنُ الذَّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

والأخبار الواردة من طرقنا أو طرقهم الظاهرة في نقصه أو تحريفه، ضعيفة شاذّة، وأخبار آحاد لا تفيد علمًا ولا عملًا، فإمّا أن تأوّل بنحو من الاعتبار، أو يضرب بها الجدار. (ص: ٣٣)

الفصل التاسع والستون

نصّ آية الله البروجرديّ (م: ١٣٨٠) في بحث «أصوله» (١)

تقرير الأستاذ محمّد واعظ زاده الخراسانيّ والتعليق عليه

إبطال القول بتحريف الكتاب

ربّما يتوهّم عدم حجّية الكتاب لوقوع التّحريف فيه، معتمداً على الأخبار الواردة في ذلك، أو دالة على تبديل فيها أو حذف كلمة منها...

نقول: تحريف الكتاب بعيد بحسب الاعتبار في الغاية، لأنّ ما نزل منه بمكّة كان شائعاً بين المسلمين وكانوا يقرأونه ويعلمون مقداره، فلو كان تحريف فإنّما هو في السّور المدنيّة وهي أيضاً كانت مضبوطة عند الكتّاب، فإنّ جماعة كثيرة من المسلمين كانوا حافظين للآيات، وكان أهمّ الأمور عندهم حفظه والعمل به.

وقد روي عن النّبي ﷺ أخبار في ثواب تلاوة كلّ أو تلاوة بعض سورّه وخواصّها،

ومع ذلك كيف يمكن أن يقع فيها تحريف ولم يفهم المسلمون، والقراء مع كثرتهم. نعم، لو كان القرآن منزلاً في أوراق، وانحصرت نسخه في واحد ولا يعرفه المسلمون، فوقع بأيدي غير أهله لكان لدعوى وقوع التَّحْرِيف فيه وجه (٢).

هذا مع أن ماورد في الروايات والخُطَب، لاسيما خُطَب «نهج البلاغة» من الحث على العمل بالقرآن وحفظه وتعظيمه، وبيان شأنه من بين الكتب وغير ذلك، مما يرتبط به كثير، بحيث لو جمعت كلها في نسخة لتشكّل كتاباً، فلو كان محرّفاً كيف صدرت عن أهل البيت (عليه السلام) هذه الأخبار في شأنه؟

وأما الأخبار المروية عن طرق الفريقين في كيفية جمعه التي هي أيضاً من مدارك قائل التَّحْرِيف، فكلها مجعولة للفريقين كما يظهر بالتأمل فيها. فالعامة (٣) لما أرادوا تعظيم الشَّيخين وبيان مناقبهما وتكثير فضائلهما وضعوا من عندهم، أن عمرًا أتى أبابكر وقال: إنَّ سبعمائة نفر من قراء القرآن وحُفَاطَه قد قُتِلوا في وقعة أهل الرِّدَّة، وإنِّي أخاف على القرآن أن يُرْفَع من بين المسلمين بموت حُفَاطَه، فأمر أن يُجَمَعَ جميعه في نسخة واحدة لتكون محفوظة عن أيدي الحوادث، فقال أبوبكر: إنِّي لأقدم على عمل لم يعمله رسول الله ﷺ، فألحَّ عمر وأصرَّ حتَّى شرح الله صدر أبي بكر لذلك، كما شرح صدر عمر فحوّل جمعه إلى زيد بن ثابت، أحد كتّاب الوحي، وهو أيضاً أبى منه أولاً، ثمَّ شرح الله صدره أيضاً، فأقدم على جمعه.

وأيضاً لما راموا أن يبرموا الإجماع على خلافة أبي بكر، وأن يذكروا عذراً لعدم حضور علي (عليه السلام) في المسجد للبيعة له، رَوَوْا أنَّ عليّاً لم يخرج إلى أبي بكر للبيعة، فأرسل إليه أبوبكر وسأله هل تكره بيعتي فلا تحضرني؟ فأجاب علي (عليه السلام): أنِّي لا أكره بيعتك بل أنا راضٍ بها، ولكنَّ رسول الله ﷺ أوصى إليَّ أن لا أرثدي، أو لأخرج من البيت حتَّى أجمع القرآن كلّهُ بين الدَّفَتَيْن، ثمَّ إنَّ العامة رَوَوْا هذا المقدار لحصول الغرض به.

ثمَّ الشيعة لما راموا إثبات عدم رضی علي (عليه السلام) بخلافة أبي بكر، وبيان مُثَلِّبَةٍ له ولمن بعده من الخلفاء، رَوَوْا بعد هذه القطعة: أنَّ عليّاً (عليه السلام) اشتغل بجمع القرآن، فلمَّا فرغ منه أتى

المسجد ونادى النَّاسَ: «أَنْ هَذَا هُوَ الْقُرْآنُ أَمَرَنِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ بِجَمْعِهِ فَجَمَعْتُهُ، فَقَالُوا لَهُ: لَا حَاجَةَ لَنَا فِيهِ كَفَانَا مَا عَدَدْنَا مِنَ الْقُرْآنِ، فَقَالَ: إِنِّي عَرَضْتُهُ لَكُمْ إِيْتَامًا لِلْحَجَّةِ، فَلَا تَرُونَهُ بَعْدَ هَذَا إِلَّا بَيِّدٌ وَلَدِي الثَّانِي عَشَرَ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، فَرَجَعَ إِلَى مَنْزِلِهِ، وَلَمْ يَرَ أَحَدًا قَرَأَهُ بَعْدَ ذَلِكَ، بَلْ كَانَ عِنْدَ الْأُمَمَةِ، وَالْآنَ عِنْدَ الْمَهْدِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ. (٤) فَالْفَرِيقَانِ أَرَادُوا تَنْزِيهِه أُنْتَمَتَهُمْ عَنِ الْخَطَا وَبَيَانِ مَنَاقِبِهِمْ، وَلَمْ يَدْرُوا مَا صَنَعُوا بِكِتَابِ اللَّهِ تَعَالَى.

وَأَمَّا الْأَخْبَارُ الْوَارِدَةُ فِي خُصُوصِ الْآيَاتِ الدَّالَّةِ عَلَى تَبْدِيلِهَا أَوْ تَغْيِيرِهَا وَتَقْصُفِهَا، فَأَغْلِبُهَا الْبَالِغُ ثَلَاثِينَ مِنْهَا مَرْوِيٌّ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ السَّيَّارِيِّ الَّذِي كَانَ مِنْ كُتَّابِ آلِ طَاهِرٍ، مُعَاَصِرًا لِأَبِي مُحَمَّدٍ الْعَسْكَرِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ، وَقَدْ ضَعَفَهُ الْأَصْحَابُ فَقَالُوا: إِنَّهُ فَاسِدُ الْمَذْهَبِ وَمَشْكُوكُ الرِّوَايَةِ، مَعَ أَنَّ أَكْثَرَ رَوَايَاتِهِ مَحْذُوفَةٌ الْوَاسِطَةُ أَوْ أُبْهِمَ عَنْهَا وَكُنِيَ بِهَا. وَمَقْدَارُ رُبْعِهَا مَرْوِيٌّ عَنْ فِرَاتِ بْنِ إِبْرَاهِيمَ الْكُوفِيِّ صَاحِبِ التَّفْسِيرِ الْمَعْرُوفِ، وَهُوَ أَيْضًا مَقْدُوحٌ وَمَطْعُونٌ فِي مَذْهَبِهِ وَفِي حَدِيثِهِ، وَلَا يَثْبُتُ شَيْءٌ بِكِتَابِهِ لَوْ انْحَصَرَ بِهِ.

هَذَا مَعَ أَنَّ بَعْضَ تِلْكَ الْأَخْبَارِ مَقْطُوعُ الْكَذْبِ بِحَسَبِ مَضْمُونِهَا، (٥) مِثْلُ مَا رَوَى أَنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ كُنْتُ تَرَابًا﴾ ٤٠، كَانَ (يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ) كُنْتُ تَرَابِيًّا، وَمِثْلُ مَا رَوَى فِي قَوْلِهِ تَعَالَى: (بَلِّغْ مَا نَزَّلَ إِلَيْكَ فِي عَلِيٍّ)، فَإِنَّهُ لَوْ كَانَ لَفْظُ «عَلِيٍّ» فِي هَذِهِ الْآيَةِ وَغَيْرِهِ مِمَّا نَطَقَ تِلْكَ الْأَخْبَارُ بِإِسْقَاطِهِ عَنْهَا، لَاسْتَدَلَّ عَلَيَّ عَلَيْهِ السَّلَامُ بِهِ مَعَ مَا لَهُ مِنَ الْاِحْتِجَاجَاتِ الْكَثِيرَةِ لِلْخِلَافَةِ، وَلَمْ يَحْتَجْ بِذَلِكَ أَصْلًا.

ثُمَّ إِنَّ بَعْضَ الْمُتَعَشِّقِينَ لِإِثْبَاتِ تَحْرِيفِ الْكِتَابِ اعْتَرَضُوا عَلَى التَّمَسُّكِ بِعَدَمِ التَّحْرِيفِ بِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَنَٰحَافُظُونَ﴾ الْحَجَرِ ٩ بِأُمُورٍ رَكِيكَةٍ، مَعَ أَنَّ دَلَالَתَ هَذِهِ الْآيَةِ عَلَى الْمَطْلُوبِ لَا تَكَادُ تَخْفَى عَلَى أُولِي الدَّرَايَةِ، بَلْ عَلَى كُلِّ مَنْ لَهُ مَعْرِفَةٌ بِأَسَالِيبِ كَلَامِ الْعَرَبِ، فَإِنَّ ضَمِيرَ الْمُتَكَلِّمِ مَعَ الْغَيْرِ الَّذِي جُمِعَ تَعْظِيمًا - لِاحْقِيقَةِ لَوْحِدَةِ مَعْنَاهُ وَهُوَ اللَّهُ تَعَالَى - قَدْ كُرِّرَ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ فِي الْفَقْرَةِ الْأُولَى، وَمَرَّتَيْنِ فِي الثَّانِيَةِ، وَهَذَا يَدُلُّ عَلَى أَهْمِيَّةِ الْمَوْضُوعِ وَعَلَى شِدَّةِ اهْتِمَامِ اللَّهِ تَعَالَى بِبَيَانِهِ وَإِبْرَامِهِ، وَمَفَادِهَا: إِنَّا مَعَ مَا لَنَا مِنَ الْقُدْرَةِ وَالسَّلْطَنَةِ وَالْعِظْمَةِ نَزَّلْنَا الْقُرْآنَ. تَنْبَهْ أَيُّهَا الْقَارِئُ: نَحْنُ نَزَّلْنَا وَإِنَّا لَهُ

لحافظون. (٦) والتنزيل هو إنزاله نجومًا ، بخلاف سائر الكتب السماوية حيث أنزلها دفعةً في ألواح وصُحف ، كما قال تعالى في أول سورة آل عمران : ﴿الَمْ * الله لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ الْحَيُّ الْقَيُّومُ * نَزَّلَ عَلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ * مِنْ قَبْلُ هُدًى لِلنَّاسِ...﴾ فقال في القرآن : «نزل» وفي التوراة والإنجيل «أنزل».

فمن الأمور التي اعترضوا به على التمسك بهذه الآية لنفي التحريف : أن ضمير «له» في قوله : ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ يرجع إلى النبي ﷺ لا إلى الذكر.

وفيه : أنه إن أُريد بالذكر رسول الله ﷺ ورجع الضمير إليه بهذا المعنى ، فيبعد أن التنزيل لا يناسب ذلك ، إذ لا معنى لأن يقال : «إِنَّا نَزَّلْنَا النَّبِيَّ» . وإن أُريد به القرآن ومع ذلك رجع الضمير إلى النبي ﷺ ففساده مما لا يخفى على أحد.

ومنها : أن المراد حفظ الكتاب عن شبه المعاندين فيصرفهم الله تعالى عن إيراد الشبهات عليه.

وفيه : أنه كيف هذا مع مانرى من تهاجم الزنادقة وأهل الأديان عليه في كل زمان من زمن نزوله إلى الآن ، مع أنه لو تطرق التحريف إليه فلا يبقى قرآن حتى تلحقه الشبهات أو يحفظه الله تعالى عنها ، وأي شبهة فيها أعظم من شبهة تحريفه التي تلوك بها ألسن بعض المسلمين المنتحلين أنفسهم إلى أهل البيت ﷺ ، فكيف بغيرهم من الكفار.

ومنها : أن المراد حفظه في الجملة لا مطلقاً بتمام أفراده ونسخه ، ولذا نجد في التاريخ أن الوليد مَرَّقَه على ما اشتهر منه ، فيكفي حفظ نسخة منه في العالم ، وقريب من هذا ما يقال : من أن المراد حفظه عند أهله يعني الأئمة ﷺ .

وفيه : أن هذا ليس فيه هذا المقدار من الأهمية التي تظهر من الآية ، بل المراد حفظه بين الناس ليستضيئوا من أنواره ويهتدوا بهداه ، وهذا هو الذي يناسب تلك التأكيدات ، ولهذا عبّر عنه بالذكر لأنه مُذَكَّر للناس وهاديهم .

هذا مع أنه أحد الثقلين اللذين تركهما النبي ﷺ للناس ، وخلفهما فيهما ، فقال قُبِيل موته : «كَأَنِّي قَدْ نُعِيتَ إِلَى نَفْسِي ، وَإِنِّي تَارِكٌ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ كِتَابَ اللَّهِ وَعِترتي ، وَقَدْ

أخبرني جبرئيل: أنهما لا يفترقان حتّى يردا عليّ الحوض». فيجب بقاؤهما بين الناس إلى يوم القيامة حتّى يردا عليه ﷺ عند الحوض.

ثمّ إنّه ربّما يُشَبَّه على أنّ المراد بالذكر في هذه الآية رسول الله ﷺ بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ مَبِينَاتٍ لِيُخْرِجَ الَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ مِنَ الظَّلَامِ: ١٠﴾، حيث أتى (رَسُولًا) عطف بيان لـ (ذِكْرًا)، فأطلق «الذكر» على «الرسول».

ويضعّف أنّ من له معرفة بأسلوب القرآن، يعلم أنّه كثيرًا ما يحذف بعض الكلام لجهة من الجهات، وهذه الآية من هذا القبيل، فكأنّه قال: «أنزلنا إليكم ذكرًا وأرسلنا إليكم رسولًا»، فهي من قبيل جعل جملة بدلًا من جملة، كما قال ابن مالك:

مطابقًا أو بعض أو ما يشتمل عليه يُلفى أو كمعطوف لـ (بل)

وعليه فالمراد بالذكر في هذه الآية القرآن لا النبي ﷺ. (٧) (مخطوطة: ٣٢-٣٥)

التعليقات

(١) أقول: لما بلغ بحثه رحمه الله في درس الأصول إلى حجّية ظواهر الكتاب وتعرّض لشبهة الجماعة الأخباريّة فيها استنادًا إلى ما ورد من الأخبار الكثيرة. أنّ القرآن لا يفهم إلّا من قِبَل العترة الطاهرة، وتصدّى لدفعها كما هو المتداول، ختم هذا البحث وأراد الانصراف إلى بحث آخر، فطلب منه بعض الحُضَّار أن يبحث في شبهة أخرى للأخباريّة وهي مسألة تحريف الكتاب الذي قال به بعضهم أو أكثرهم، وصارت مثلبةً للشّيعَة الإماميّة عند غيرهم فيتّهمونهم بالقول بالتحريف، وهم لا يقولون به، سوى جماعة قليلة من الأخباريّة منهم.

فقال الأستاذ: هل هناك شبهة في صيانة القرآن من التحريف حتّى نبحث فيه؟ فأصروا عليه، فجاء في جلسة بعد تلك الجلسة، وبدأ البحث كما في المتن. وكان رحمه الله تعالى صريحًا في نقد الأخبار الضّعاف من أيّ طريق وصلت إلينا سواء من طريق

الشَّيْعَةُ أو السُّنَّةُ، وكما ترون نَقَدَ روايات الجمع، واعتبر بعضها مجعولاً من قِبَلِ السُّنَّةِ وبعضها من قِبَلِ الشَّيْعَةِ، وكَمَ كان له من الآراء الصَّريحة في نقد الأخبار ممَّا لم نكن نسمعها من غيره، ولانجدها في كتب الفريقين. وإذا عَرَضَتْ آرائه على آراء الآخرين في مسألة تحريف القرآن لرأيت البون بينهما بعيداً.

(٢) وهذا كما اتَّفَق بشأن التَّوراة والإنجيل، حيث انحصرت نسختها في بداية نزولها ويؤيِّده القرآن.

(٣) المراد بكلمة «العامة» التي يعبِّرُ بها الشَّيْعَةُ عن «أهل السُّنَّة» وهم الأكثر «والجمهور» قبال كلمة «الخاصة»، ويعنون بها الشَّيْعَةُ وهم الأقلُّ قبال الأكثر، ولكنَّ أهل السُّنَّة أنفسهم لا يطلقون كلمة «العامة» على أنفسهم، بل اعترض بعضهم - كما سَمِعْتُ منه - على الشَّيْعَةِ زَعَمًا منه، أَنَّهُم يريدون بها العوامَّ، فقال: تجعلوننا عوامًّا؟ فالأحسن أن نطلق عليهم «الجمهور» أو «أهل السُّنَّة» الشَّاع عندهم دفعًا للاتِّهام.

(٤) أقول: هذا الكلام على تقدير صدقه لا يدلُّ على التَّحريف أيضًا بمعنى نقص شيء منه، لأنَّه جاء في روايات: أَنَّ عَلِيًّا عليه السلام كتب وجمع القرآن كغيره من الصحابة، لكنَّه رتبَه بحسب ترتيب النُّزول، فكان أوَّلُه: (اقرأ باسم ربِّك) وهكذا، فإنَّ صحَّ هذا الخبر كان فهم القرآن بذلك أيسر.

ثمَّ إنَّ بعض علماء الشَّيْعَةِ احتملوا أَنَّ قرآن عليٍّ عليه السلام كان مشتملاً على التفسير والتأويل بدون زيادة على شيء ممَّا بيدنا، كما هو الصَّواب في آيات مثل النساء/٢٤: ﴿فَمَا اسْتَفْتَيْتُم بِهِ مِنْهُنَّ فَآتَوْهُنَّ أُولُوهُنَّ﴾ حيث روي أَنَّها كانت: (فما استمتمت به منهنَّ إلى أجلٍ مسمًى)، وكذلك في سورة المائدة/٦٧: ﴿بَلِّغْ مَا نُنَزِّلُ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ في عليٍّ، ونحوهما.

وعلى العموم فاستاذنا كان يرى أَنَّ القرآن كان مجموعاً في عصر الرِّسول كما قال به جماعة ممَّا مثل السيِّد المرتضى علَّم الهدى رحمه الله. ومعلوم أنَّ جمعه في عصر عثمان عند ظهور الاختلاف في قراءة القرآن ممَّا لا ريب فيه، كما أنَّه لا اختلاف في أَنَّ النَّبِيَّ صلى الله عليه وآله

كان يأمر كُتّاب الوحي بكتابة ما كان يُنزل عليه في حياته ، لكنّه لم يجمعها في مُصحف ، فلم يترك مُصحفًا مرتبًا بين الدفّتين ، بل ترك مكتوبات متفرقة كانت مجموعةً مرتبةً عند حُفاظ القرآن.

(٥) ومن جملة ما يُعلم كذبه بالبداهة ما جاء في بعض الأخبار في تفسير قوله تعالى : ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ النساء/٣. أنّه قد سقط بين الشرط والجزاء مقدار ثلث القرآن ، وذلك لزعمهم أنّه لا ارتباط بينهما ، مع أنّ الآيات قبلها وبعدها تتحدث عن أحكام اليتامى . ومنه يُعلم أنّ وضع مثل هذه الروايات كان في زمن متأخر عن عصر الصحابة والتابعين بين عوام الشيعة - دون علمائهم - لإقناع أتباعهم بتحريف القرآن وجعله مثبته للخلفاء.

(٦) أقول : جملة ما يشتمل عليه هذه الآية من التأكيد أمور :

الف - تكرار الضمير خمس مرات كما قال الأستاذ مدّ ظلّه العالی.

ب - الإتيان بضمير الجمع مع وحدة المتكلم.

ج - تأكيد (نا) اسم (إنّ) بلفظ (نحن) الدالة على التعظيم بدلاً منه وهو من جملة الضمائر.

د - تشديد (نزل) إذ لعلّه للتأكيد ، وهو أحد معاني باب التفعيل ، إذ ليس النظر هنا إلى كيفية نزوله ليراد به ما ذكره الأستاذ من نزوله نجومًا . فتأمل.

هـ - الإتيان بالجملة الاسمية في الجملتين مع تصديرهما بـ (إنّ) وإصاق اللام بخبر الأخيرة.

و - الإتيان بـ (لام التقوية) «له» في خبر الأخيرة مع تقديمها عليه.

(٧) أقول : كيف يجوز إنكاره مع أنّ الإمام أبا الحسن الرضا عليه السلام لما سأله الخليفة المأمون : من أين تدعون أنّكم معاشر الأئمة أهل الذكر؟ استدلّ بالآية ، فقال لقوله تعالى : ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ...﴾ فالذكر رسول الله ونحن أهله ، وأظنّ أنّي وقفت على رواية أخرى نظيرها عن الإمام الصادق عليه السلام ، بل إطلاق الذكر على النبي في

القرآن لا يختص بها، فقد روي في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ مِنْ بَعْدِ الذِّكْرِ﴾ الأنبياء/١٠٥، أن المراد ﴿كَتَبْنَا فِي الزَّبُورِ﴾ بعد وصف النبي محمد أنه كذا. ومع ذلك كله فالذي يفرض النزاع ويقطع به، أن المراد بالذكر في آية الحجر/٩: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ هو القرآن، أنه جاء قبلها في الآية/٦: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْنَا الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ فقلوه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ جواب تلك الآية المشعرة بأن القرآن مُخْتَلَقٌ من قِبَل رجل مجنون!!

الفصل السبعون

نص الشيرازي (م: ١٣٨٠) نقلًا عن

«البرهان على عدم تحريف القرآن»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

لم يزل القرآن الكريم منذ بدء نزوله في أعلى مرتبة الاشتهار وأسمى درجة العز والجلال، وكان المسلمون يحتفلون به بكمال الرغبة وفرط الاشتياق، فكلما نزل منه شيء تلقّوه بوجوه بسيمة وصدور واسعة، وأخذوا يرتلونه آناء الليل وأطراف النهار في أفئنتهم في ممساحهم ومصبحهم، هتافًا وصراخًا وتلاوةً وألحانًا. وقد كان فيهم كُتّاب الوحي يكتبون ما نزل منه سورة أو آية أو أقلّ أو أكثر.

وقد روي أنه إذا نزلت آية أمر النبي ﷺ بوضعها في آية سورة، وإذا نزلت سورة أمر النبي ﷺ بوضعها في أي موضع من القرآن. وقد طفق المسلمون منذ ابتداء نزوله يحفظونه ويعملون بما فيه، يبتغون فضلًا من ربهم ورضوانًا. وكان هو الشعار الوحيد للمسلمين، واستمرّوا على هذا الاحتفال بكتابهم المقدّس، وعلى منهجهم سلك التابعون لهم بإحسان. فقد كان فيهم القراء والحفاظ والأمناء والعلماء، وكان مدوّناً مجموعاً من عهد

النَّبِيِّ ﷺ كما هو ظاهر ما روي في «البحار عن الأمالي» مسنداً، من أنه نهى النَّبِيَّ ﷺ أن يسافر بالقرآن إلى أرض العدوّ مخافةً أن يناله العدوّ، ومن المستبعد جداً بل المحال عادةً أن تنال مثل هذا الكتاب الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه يد التحريف، ويحوم حول جميّ عِزّه المنيع ومكانته الرّفيعة رين الزّيادة والنّقصان. وهو المهيمن على ماتقدّمه من الكتب المُنزّلة حيطة على سياج الحقّ وأساس الدّيانة، وأما ماورد من الأخبار التي ظاهرها وقوع التحريف في بعض الآي فلا يثبت بها ذلك لوجوه:

الأوّل - أنّها شاذّة ضعيفة الأسانيد، فإن كثيراً منها من السيّاريّ الذي ضعفه علماء الرّجال كما في «الفهرست» لشيخ الطّائفة، و«الخلاصة» للعلامة، و«الرجال» للنجاشيّ، و«الكُنَى» للمحدّث القمّيّ، أنّه ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرّواية، كثير المراسيل، انتهى. ونحو هذه العبارات ذكروا في حال غالب رُواة هذه الأخبار.

الثاني - ضعف الدّلالة من حيث ظهور كثير، منها في بيان المراد وذكر التّفسير والمورد كما يظهر للمراجع.

الثالث - معارضة بعضها مع البعض من وجهين:

أحدهما - تعارضها من حيث تعيين السّاقط، مثلاً في آية التّبليغ ذكر في بعض الأحاديث أنّ السّاقط كلمة: (إنّ عليّاً مولى المؤمنين)، وفي جملة منها: (بلغ ما أنزل إليك في عليّ ﷺ).

ثانيهما - ماورد في روايات من سقوط اسم (عليّ ﷺ) في مواضع كثيرة عن الآيات، مع أنّ بعض الروايات تدلّ على أنّ الله تعالى لم يسمّ (عليّاً) في القرآن كما في صحيحة أبي بصير المروية في الكافي، قال: «قلت له: إنّ النّاس يقولون: فما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله؟ قال: قولوا لهم أنّ رسول الله ﷺ نزلت عليه الصّلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً ولا أربعاً» الحديث.

الرّابع - وضوح اختلاف نظم بعضها مع نظم القرآن بحيث لا يقبل الطّبع كون

المجموع كلامًا واحدًا.

الخامس - حكومة بعض الأخبار الواردة الدالة على كون الساقط من قبيل التفسير وبيان المراد على تلك الأخبار، ففي رواية الفضيل المروية في الكافي عن أبي الحسن الثاني عليه السلام (قال: قلت له: هذا الذي كنتم به تكذبون) قال: يعني أمير المؤمنين عليه السلام، قلت: تنزيل؟ قال: نعم.

فإنها ظاهرة في كون المراد من التنزيل بيان الله التازل على النبي صلى الله عليه وآله وسلم بطريق جبرئيل، وإن لم يكن من القرآن، حيث إن القرآن هو التازل على وجه التحدي لا كل ما نزل به جبرئيل من عند الله تعالى، وإن صح التعبير عنه بالتنزيل. فكيف تركن النفس إلى مثل هذه الأخبار في إثبات مثل هذا الأمر العظيم المستبعد غاية الاستبعاد، المخالف لظاهر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وقوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ وقوله: ﴿مُهَيِّئًا عَلَيْهِ﴾.

وأما ما اشتهر من جمع عثمان وخرقه المصاحف فيقرب أنه كان ليخلص القرآن عما كتب معه من التفاسير والبيانات النازلة عن الله تعالى، أو الواردة عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم في شأن أهل البيت، لا التحريف في نفس القرآن، كيف وهو لم يغيّر قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجَّانٌ﴾ مع زعمه أنه لحن كما ذكره العلامة الحلي والرازي^١.

وأما ردّهم لمُصْحَفِ علي عليه السلام حين جمعه وأتى به إليهم في المسجد، فمن القريب جداً أنه كان مشتملاً على التفسير والتأويل الوارد عن الله تعالى عن النبي صلى الله عليه وآله وسلم، مما كان لا يمكنهم إنكاره، فأراد عليه السلام إلزامهم به على الحق، ويدل على ذلك قول أمير المؤمنين عليه السلام كما في «نهج البلاغة» وغيرها: «ولقد جئتهم بالكتاب كملاً مشتملاً على التنزيل

١ - قال العلامة المجلسي (ره) في «البحار» المجلد الثامن في ضمن منال عثمان ما لفظه: (الطعن الخامس عشر) أنه زعم أن في المصحف لحنًا فقد حكى العلامة (ره) في الكتاب المذكور «كشف الحق» عن تفسير الثعلبي في قوله تعالى: ﴿إِنْ هَذَا لَسَاحِرٌ أَوْ نَجَّانٌ﴾ قال: قال عثمان: إن في المصحف لحنًا فقبل له. ألا تغیره؟ فقال دعوه فلا يحل حرامًا ولا يحرم حلالًا ورواه الرازي أيضًا في تفسيره. انتهى.

والتأويل» الحديث. وكذا ما حكاه في «البحار» عن سلمان «فلما جمعه كله وكتبه بيده تنزيله وتأويله» الحديث، ونحوهما غيرهما.

ويشهد لذلك كله مضافاً، إلى ما تقدم ذهب رؤساء المذهب قديماً وحديثاً إلى الإنكار... [ثم ذكر قول كاشف الغطاء كما تقدم عنه فقال:]

ثم ما الفرق بين هذه الأخبار والأخبار الواردة في سهو النبي ﷺ والأئمة عليهم السلام؛ بل أخبار التحريف أبعد عن الصواب، فإن شيخ المحدثين الأقدم ابن بابويه الصدوق ذهب إلى السهو دون النقصان، وقال: من نسب إلينا إننا نقول: إنه أكثر من ذلك فهو كاذب إلخ. مع معلومية حال الصدوق قدس سره وشدة تورّعه وتقواه وكثرة اعتنائه بالأخبار، حتى أنه يعتمد على المرسل المحفوف بالقرينة، وكونه (رحمه الله) في مركز أخبار الأئمة عليهم السلام، ومحطّ رجال الشيعة ومخيم أرباب الفضل من العلماء والمحدثين، والله تعالى الموفق وهو المستعان. (١٤٥ - ١٤٨)

الفصل الحادي والسبعون

نصّ شرف الدين (م: ١٣٨١) في «أجوبة مسائل جار الله»

[كلّ من نسب قول التحريف إلينا جاهلٌ بمذهبنَا]

قال رحمه الله تعالى في نقض قول موسى جار الله:

فأقول: نعوذ بالله من هذا القول، ونبرأ إلى الله تعالى من هذا الجهل، وكلّ من نسب هذا الرأي إلينا جاهل بمذهبنَا أو مفتري علينا، فإن القرآن العظيم، والذكر الحكيم متواتر من طرُقنا بجميع آياته وكلماته، وسائر حروفه وحركاته وسكناته، تواتراً قطعياً عن أئمة الهدى من أهل البيت عليهم السلام، لا يرتاب في ذلك إلّا معتوه، وأئمة أهل البيت كلّهم أجمعون رفعوه إلى جدّهم رسول الله ﷺ عن الله تعالى، وهذا أيضاً ممّا لا ريب فيه، وظواهر القرآن

الحكيم - فضلاً عن نصوصه - أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلة أهل الحق بحكم الضرورة الأولى من مذهب الإمامية، وصحاحهم في ذلك متواترة من طريق العترة الطاهرة، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الصحاح المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولا يابيهون بها عملاً بأوامر أنتمهم ﷺ.

وكان القرآن مجموعاً أيام النبي ﷺ على ما هو عليه الآن من الترتيب والتنسيق في آياته وسوره وسائر كلماته وحروفه بلا زيادة ولا نقصان، ولا تقديم ولا تأخير، ولا تبديل ولا تغيير، وصلاة الإمامية بمجرد هذا دليل على ذلك، لأنهم يوجبون بعد فاتحة الكتاب - في كل من الركعة الأولى والركعة الثانية من الفرائض الخمس - سورة واحدة تامة غير الفاتحة من سائر السور^١، ولا يجوز عندهم التبعض فيها، فلو لأن سور القرآن بأجمعها كانت زمن النبي ﷺ على ما هي الآن عليه من الكيفية والكمية ما تنسّى لهم هذا القول، ولا يمكن أن يقوم لهم عليه دليل.

أجل؛ إن القرآن عندنا كان مجموعاً على عهد الوحي والنبوة، مؤلفاً على ما هو عليه الآن، وقد عرضه الصحابة على النبي ﷺ وتلوه عليه من أوله إلى آخره، وكان جبرائيل عليه السلام يعارضه ﷺ بالقرآن في كل عام مرة، وقد عارضه به عام وفاته مرتين، وهذا كله من الأمور الضرورية لدى المحققين من علماء الإمامية، ولا عبرة ببعض الجامدين منهم، كما لا عبرة بالحشوية من أهل السنة القائلين بتحريف القرآن - والعياذ بالله - فإنهم لا يفقهون.

نعم لا تخلو كتب الشيعة وكتب السنة من أحاديث ظاهرة بنقص القرآن، غير أنها مما لا وزن لها عند الأعلام من علمائنا أجمع، لضعف سندها ومعارضتها بما هو أقوى منها سنداً، وأكثر عدداً، وأوضح دلالة، على أنها من أخبار الآحاد، وخبر الواحد إنما يكون

١ - ولا يجوز في ضيق الوقت قراءة ما يفوت الوقت بقراءته من السور الطوال، كما لا يجوز قراءة إحدى سور العزائم الأربع لاستزائها زيادة سجدة في الصلاة أو المخالفة بترك سجود التلاوة، والأقوى اتحاد سورتي «الصحي وألم تشرح» وكذا «الفيل وقريش» عندنا.

حجة إذا اقتضى عملاً، وهذه لا تقتضي ذلك، فلا يرجع إليها عن المعلوم المقطوع به، فليضرب بظواهرها، عرض الحائط، ولا سيما بعد معارضتها لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١، ومن عرف النبي ﷺ في حكمته البالغة ونبوته الخاتمة، ونصحه لله ولكتابه ولعباده، وعرف مبلغ نظره في العواقب، واحتياطه على أمته في مستقبلها، يَرَأَى أن من المحال عليه أن يترك القرآن منثوراً ماثلاً، حاشا همهمة وعزائمه، وحكمه المعجزة من ذلك، وقد كان القرآن زمن النبي ﷺ يطلق عليه الكتاب، قال الله تعالى: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^٢.

وهذا يشعر بأنه كان مجموعاً ومكتوباً، فإن ألفاظ القرآن إذا كانت محفوظة ولم تكن مكتوبة لا تسمى كتاباً، وإنما تسمى بذلك بعد الكتابة كما لا يخفى.

وكيف كان فإن رأي المحققين من علمائنا أن القرآن العظيم إنما هو ما بين الدفتين الموجود في أيدي الناس، والباحثون من أهل السنة يعلمون من ذلك، والمنصفون منهم يصرحون به، وحسبك ممن صرح بهذا إمام أهل البحث والتتبع الشيخ رحمة الله الهندي، فإنه نقل كلام كثير من عظماء علماء الإمامية في هذا الموضوع بعين ألفاظهم، فراجع ص: ٨٩ من النصف الثاني من سفره الجليل «إظهار الحق» فإن هناك كلام المعروفين من متقدمي علماء الإمامية ومتأخريهم منقولاً عن كتبهم المشهورة المنشورة التي يمكنكم بعد مراجعة إظهار الحق أن تراجعوها أيضاً بأنفسكم، لتزدادوا بصيرة فيما نقول، وسترون هذا الشيخ الجليل بعد نقله كلام علماء الشيعة حول هذا الموضوع، قد علّق عليه كلمة تبين كنه مذهبهم فيه، حيث قال ما هذا لفظه: «فظهر أن المذهب المحقق عند علماء الفرقة الإمامية الاثني عشرية... [وذكر كما تقدّم عنه ثم قال:]

ونحن تعرّضنا للبحث عن هذا الموضوع في الفصل ١١ من «فصولنا المهمة» وفاتنا ثمة الثقل عن كتاب «كشف الغطاء» وهو من أجل الكتب الفقهية المشهورة المنشورة

لمؤلفه إمام المتبحرين وعيّل علوم المتقدمين والمتأخرين شيخنا الأكبر الشيخ جعفر عليه السلام، فراجع منه كتاب القرآن تجده يقول في المبحث السابع من مباحثه: لازيادة في القرآن من سورة ولا آية من بسملة وغيرها ولا كلمة ولا حرف، وجميع ما بين الدفتين مما يتلى كلام الله بالضرورة من المذهب بل الدين وإجماع المسلمين وأخبار النبي صلى الله عليه وآله والأئمة الطاهرين عليهم السلام. وقال في المبحث الثامن: لا ريب في أن القرآن محفوظ... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

هذا رأي علماء الشيعة في القرآن، من الصدر الأول إلى الآن، أخذوه - وهو عين الصواب - عن أئمتهم - وعن أعدال الكتاب - وقد شدّ بعض الجامدين من الشيعة فقالوا بنقصان القرآن، محتجّين بظواهر بعض الأحاديث التي لم يفقهوا معناها، وهي بين ضعيف ومُرسل ومأول، كما شدّ من قال بهذا القول من أهل السنة. (٣٤ - ٤٠)

[ثم ذكر روايات التحريف من مصادرهم، ونقل عن بعضهم أشياء تمسّ كرامة القرآن وإن شئت فراجع، نفس المصدر]

نصّه أيضًا في «الفصول المهمة في تأليف الأمة»

[ردّ تهمة الوحيد الرافعي للشيعة]

وهناك أفاضل نحملهم على الصّحة في سوء ظنّهم بالشيعة، ونبزههم إياه بالرّفص، ونسبتهم الأباطيل إليه، حيث أنسوا بناحية من تقدّمهم ممّن رأوه ينبز الشيعة ويلمزهم فنحوا نحوه، وتلوا في ذلك تلوه إخلاّدًا إليه بثقتهم، واعتمادًا عليه في كلّ ما يقول، فلا تثريب إذن على «الوحيد الرافعي»^١ إذا قال: «إن الرافضة شكّوا في نصّ القرآن؛ وقالوا: إنّه وقع نقص وزيادة وتغيير وتبديل». ولا جناح علينا إذا سألناه فقلنا له: من تعني هنا

بالرافضة؟ أتعني الإمامية أم غيرهم؟ فإن عنيتهم فقد كذبك من أغراك بهم، وكل من نسب إليهم تحريف القرآن فإنه مفتر عليهم ظالم لهم، لأن قداسة القرآن الحكيم من ضروريات دينهم الإسلامي ومذهبهم الإمامي، ومن شك فيها من المسلمين فهو مرتد بإجماع الإمامية، فإذا ثبت عليه ذلك، قيل ثم لا يُعَسَّل ولا يُكَفَّن ولا يُصَلَّى عليه ولا يُدفن في مقابر المسلمين. وظواهر القرآن فضلاً عن نصوصه من أبلغ حجج الله تعالى، وأقوى أدلة أهل الحق بحكم البداة الأولى من مذهب الإمامية، ولذلك تراهم يضربون بظواهر الأحاديث المخالفة للقرآن عرض الجدار، ولا يأبهون بها وإن كانت صحيحة، وتلك كتبهم في الحديث والفقه والأصول صريحة بما نقول.

والقرآن الحكيم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه إنما هو ما بين الدفتين، وهو ما في أيدي الناس لا يزيد حرفاً ولا ينقص حرفاً، ولا تبديل فيه لكلمة بكلمة ولا حرف بحرف، وكل حرف من حروفه متواتر في كل جيل تواتراً قطعياً إلى عهد الوحي والتبوة، وكان مجموعاً على ذلك العهد الأقدس مؤلفاً على ما هو عليه الآن، وكان جبرائيل عليه السلام يعارض رسول الله ﷺ بالقرآن في كل عام مرة وقد عارضه عام وفاته مرتين. والصحابة كانوا يعرضونه ويتلونه على النبي حتى ختموه عليه ﷺ مراراً عديدة، وهذا كله من الأمور المعلومة الضرورية لدى المحققين من علماء الإمامية، ولا عبرة بالحشوية فإنهم لا يققهون.

وبالباحثون من أهل السنة يعلمون أن شأن القرآن العزيز عند الإمامية ليس إلا ما ذكرناه، والمنصفون منهم يُصرِّحون بذلك.

قال الإمام الهمام الباحث المتتبع رحمة الله الهندي رحمه الله في صفحة: ٨٩ من التصف الثاني من كتابه التقيس: «إظهار الحق» ما هذا لفظه... [ثم ذكر قوله، كما تقدّم عنه، فقال:] هذا كلام الإمام الهندي عينا، وإنما اكتفينا بما نقله من كلام أعلام الشيعة الإمامية المسطور في كتبهم المعتبرة، لأن الاستقصاء يوجب الخروج عما أخذناه على أنفسنا من اجتناب الإطناب الممل.

ومن أراد الثقل عن الطوائف والأُمم فليقتف أثر هذا الإمام في الاستناد إلى الكتب المعتمدة عند تلك الأمة أو الطائفة، ولا يعول في الثقل عنها على المرجفين من خصمائها والألداء من أعدائها.

وأنا أكبر السُّفر الجليل، «تحت راية القرآن» وأقدّر قدر مؤلفه: «المصطفى الصادق» واعلم أنه بعيد الغاية رزين الحصة، وكنت أربأ به وبسفره الثمين المؤلف لعموم المسلمين عن جرح عواطف الشيعة وهم ركن الدين وشر المسلمين، وفيهم الملوك والأمراء والعلماء والأدباء والكتبة والشعراء والساسة المفكرون والدعاة المدبرون، وأهل الحمية الإسلامية والنفوس العبقريّة والشمم والكرم والعزائم والهمم، وقد انبثوا في الأنحاء، وانتشروا في الأرض انتشار الكواكب في السماء، فليس من الحكمة ولا من العقل أن يستهان بهم، وهم أهل حول وقوة وغنى وثروة، وأموال مبدولة في سبيل الدين، وأنفس تتمنى أن تكون فداء المسلمين.

وليس من الثبّت أن يعتمد في مقام الثقل عنهم على إرجاف المرجفين وإجحاف المجحفين ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^١. (١٧٤ - ١٧٦)

الفصل الثاني والسبعون

نص المظفر (م: ١٣٨٤) في «عقائد الإمامية»

نعتقد أن القرآن هو الوحي الإلهي المنزل من الله تعالى على لسان نبيّه الأكرم ﷺ... لا يعتريه التبديل والتغيير والتحريف، وهو الذي بين أيدينا نتلوه هو نفس القرآن المنزل على النبي، ومن ادّعى فيه غير ذلك فهو مُخْرِق أو مغالط أو مشتبّه، وكلّهم على غير هدى، فإنّه كلام الله تعالى الذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. (٤١)

الفصل الثالث والسبعون

نص الشهرستاني (م: ١٣٨٦) كما نقل عنه في «البرهان على عدم تحريف القرآن»

وأذكر استدلالي لأقراني بآية: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾... وحاش لله أن يخالف وعده وينقض عهده. أضف إلى ذلك؛ اتخاذ القرآن معجزةً خالدةً، ونهجَ شريعةٍ تامةٍ عامةٍ باقيةٍ، فوق تواتر النصوص والآثار. وتَمَسَّكُ أُلُوفٌ مِنَ السَّلَفِ الصَّالِحِ بِالْمَحْفُوظِ فِي الصَّدُورِ وَالسُّطُورِ، حَاسِبِينَ أَعْدَادَ سُورِهِ وَأَيَاتِهِ وَحُرُوفِهِ وَحَرَكَاتِهِ وَأَلْحَانَهُ وَقِرَاءَاتِهِ. وإليك المزيد في الأدلة والحجج والتوسُّع في النقد والردِّ من كتابي: «تنزيه التنزيل» وكتابي: «القرآن إمام الكلّ» وكتابي: «الدلائل والمسائل» في بضعة عشر مجلِّد... بحيث لا تبقى لأحدٍ بعد مراجعتها ومطالعتها أدنى تردُّدٍ أو ارتيابٍ في نزاهة ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه هدىً للمتقين. (ص: ١٤٤)

الفصل الرابع والسبعون

نص الشيخ آغا بزرك الطهراني (م: ١٣٨٩) في «الذريعة...»

[عدم تحريف القرآن بإجماع الأمة]

وقد فصلنا ذلك البحث في كتابنا الموسوم «النقد اللطيف في نفي التحريف عن القرآن الشريف» وذكرنا أن كتاب الإسلام المشهور في الآفاق هو الموسوم بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وليس هو إلا هذا الموجود بين الدفتين،

الواصل إلينا بالتأثر عن النَّبِيِّ ﷺ، وأثبتنا أنه بجميع سُورِهِ وآيَاتِهِ وجملاته وحي إلهي، أنزله روح القدس إلى نبيّه، وليس فيما بين الدَّقَتَيْن شيء غير الوحي الإلهي، ولو جملة واحدة ذات إعجاز. فهو منزّه عن كلّ ما يشينه من التَّغْيِير والتَّبْدِيل والتَّصْحِيف والتَّحْرِيف وغيرها باتِّفاق جميع المسلمين، وليس لأحد منهم خلاف أو شبهة أو اعتراض فيه، واختلاف القراءات إنّما هو اختلاف في لهجات الطوائف.

نعم، بينهم خلاف مشهور في موضوع آخر غير هذا الكتاب الكريم؛ وهو أنه هل أوحى إلى نبيّنا وحي قرآنيّ آخر غير هذا الموجود بين الدَّقَتَيْن أم لا؟ فمنهم من يدّعي القطع واليقين بأنّ جميع ما أنزل قرآنًا من لدن البعثة إلى الرّحلة هو في هذا الموجود بين الدَّقَتَيْن.

ومنهم من يدّعي نزول وحي آخر من غير نسخ الأحكام على نحو الإجمال، بمعنى أنّه ليس ذلك الوحي معلومًا عندهم بعينه وشخصه، بل دلّهم على نزوله القرائن القطعية، وهؤلاء يعتذرون عن المدّعين للقطع بعدم حصول القطع لهم لمكان الاحتمالات التي لا يسدّ بابها شيء ممّا يذكر، ومع تلك الاحتمالات لا يبقى مجال للقطع بعدم نزول وحي آخر، وهذا هو تحرير محلّ البحث في المسألة المعروفة بالتَّحْرِيف، فنحيل المحاكمة بين الطرفين إلى نظر الباحث في تواريخ صدر الإسلام من جميع الجهات. (١٠: ٧٨ - ٧٩)

[كلّ ما في الدَّقَتَيْن وحي إلهي عند الشيعة]

إنّ من الضّروريّات عند الأمم كافّة أنّ الكتاب المقدّس في الإسلام هو المسمّى بالقرآن الشّريف. وأنّه ليس للمسلمين كتاب مقدّس إلهيّ سواه وهو هذا الموجود بين الدَّقَتَيْن المنتشر مطبوعه في الآفاق، كما أنّ من الضّروريّات الدّينيّة عند المعتنقين للإسلام أنّ جميع ما يوجد فيما بين هاتين الدَّقَتَيْن من السُّور والآيات وأجزائها كلّها وحي إلهي، نزل به الرّوح الأمين من عند ربّ العالمين على قلب سيّد المرسلين ﷺ، وقد بلغ بالتأثر عنه إلى أفراد المسلمين، وأنّه ليس بين هاتين الدَّقَتَيْن شيء غير الوحي الإلهيّ لاسورة ولا آية ولا جملة ذات إعجاز، وبذلك صار مقدّسًا محترمًا بجميع أجزائه

وموضوعاته...

نعم، قد كانت فرقة في الصدر الأوّل يُعَبَّر عنهم بالحشويّة وأصحاب الحديث كانوا يعملون بمضامين تلك الأحاديث، ويلصقون جميع مآذيرها بكرامة القرآن، وقد ردّ عليهم هذا الشّريف العلويّ والشّيوخ الصّدوق والسّيد الشّريف المرتضى وشيخ الطّائفة الطّوسيّ وأمين الإسلام الطّبرسيّ وغيرهم في تصانيفهم. وهم مصرّحون بأنّ هذه كلّها أخبار آحاد لا اعتناء بها لأنّها لا تورث علماً ولا توجب عملاً. ولم تطل المدّة حتّى انقرضت هذه الفرقة بحمد الله تعالى وبانقراضهم ارتفع الخلاف، وانفقت الكلمة على محض الحقّ وصراح الواقع في تعيين حدود القرآن أنّه ما بين الدّفتين، الّذي وصل بأيدينا بالتّواتر إلى اليوم، بلا شكّ لأحد من المسلمين ولا ريباب.

وقد كتبنا في إثبات تنزيه القرآن الكريم عمّا ألصّفته الحشويّة بكرامته واعتقدت فيه من التّحريف مؤلّفاً سَمّيناه بـ«التّقّد اللّطيف في نفي التّحريف عن القرآن الشّريف»، وأثبتنا فيه أنّ هذا القرآن المجيد الّذي هو بأيدينا ليس موضوعاً لأيّ خلاف يذكر، ولا سيّما البحث المشهور المُعَنّون مسامحة بالتّحريف، فإنّ موضوع هذا البحث شيء آخر غير هذا القرآن، وإنّما حدث البحث في ذلك الموضوع بعد تعيين القرآن وتشخيصه، والتّسالم والفراغ عن كونه هذا الموجود بين الدّفتين والاتّفاق على عدم قرآنيّة ما هو مذكور في الأخبار الآحاد ومُلصّق بكرامته.

[رأيه ودفاعه عن المحدث التّوريّ وكتاباه]

«فصل الخطّاب في تحريف الكتاب» لشيخنا الحاج ميرزا حسين التّوريّ الطّبرستانيّ ابن المولى محمّد تقّي بن الميرزا عليّ محمّد التّوريّ المولود في «يالو» من قرى «نور» طبرستان في ١٢٥٤، المتوفّى ١٣٢٠ هـ...

أثبت فيه عدم التّحريف بالزيادة والتّغيير والتّبديل وغيرها، ممّا تحقّق ووقع في غير القرآن، ولو بكلمة واحدة لانعلم مكانها، واختار في خصوص ماعدى آيات الأحكام وقوع تنقيص عن الجامعين، بحيث لانعلم عين المنقوص المذكور عند أهله، بل يعلم

إجمالاً من الأخبار التي ذكرها في الكتاب مفصلاً، ثبوت التّقص فقط.

وردّ عليه الشّيخ محمود الطّهرانيّ الشّهير بـ «المعرّب»، برسالة سمّاها «كشف الارتياب عن تحريف الكتاب» فلمّا بلغ ذلك الشّيخ التّوريّ كتب رسالة فارسيّة مفردة في الجواب عن شبهات «كشف الارتياب» كما مرّ في ١٠ : ٢٢٠ وكان ذلك بعد طبع «فصل الخطاب» ونشره، فكان شيخنا يقول: لأرضي عنّ يطالع «فصل الخطاب» ويترك النّظر إلى تلك الرّسالة. ذكر في أوّل الرّسالة الجوابيّة مامعناه: إنّ الاعتراض مبنيّ على المغالطة في لفظ التّحريف، فإنّه ليس مرادي من التّحريف التّغيير والتّبديل، بل خصوص الإسقاط لبعض المُنزّل المحفوظ عند أهله، وليس مرادي من الكتاب القرآن الموجود بين الدّفتين، فإنّه باقٍ على الحالة الّتي وضع بين الدّفتين في عصر عُثمان، لم يلحقه زيادة ولا نقصان، بل المراد الكتاب الإلهيّ المُنزّل. وسمعت عنه شفاهاً يقول: إنّّي أثبتّ في هذا الكتاب أنّ هذا الموجود المجموع بين الدّفتين كذلك باقٍ على ما كان عليه في أوّل جمعه كذلك في عصر عُثمان، ولم يطرء عليه تغيير وتبديل كما وقع على سائر الكتب السّماويّة، فكان حريّاً بأن يسمّى «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب»، فتسميته بهذا الاسم الّذي يحمله النّاس على خلاف مرادي خطأ في التّسمية، لكنّي لم أرد ما يحملوه عليه، بل مرادي إسقاط بعض الوحي المُنزّل الإلهيّ، وإن شئت قلت اسمه «القول الفاصل في إسقاط بعض الوحي النّازل». (١٦ : ٢٣١ - ٢٣٢)

ونصّه أيضاً في «طبقات أعلام الشيعة ونقباء البشر»

[اعتراف التّوريّ بخطئه في تسمية كتابه وغفلته عن ذكر قول الصّواب]

ذكرنا في حرف الفاء من «الدّريّة» - عند ذكرنا لهذا الكتاب - مرام شيخنا التّوريّ في تأليفه لـ «فصل الخطاب» وذلك حسبما شافهنا به، وسمعناه من لسانه في أواخر أيّامه، فإنّه كان يقول: أخطأت في تسمية الكتاب، وكان الأجدر أن يسمّى بـ «فصل الخطاب في عدم تحريف الكتاب» لأنّي أثبتّ فيه أنّ كتاب الإسلام - القرآن الشّريف

الموجود بين الدفتين المنتشر في أقطار العالم - وحي إلهي بجميع سورته وآياته وجمله، لم يطرأ عليه تغيير أو تبدل ولا زيادة ولا نقصان، من لدن جمعه حتى اليوم، وقد وصل إلينا المجموع الأولي بالتواتر القطعي، ولا شك لأحد من الإمامية فيه.

فبعد ذا أمن الإنصاف أن يقاس الموصوف بهذه الأوصاف بالعهدين أو الأناجيل المعلومه أحوالها لدى كل خبير؟ كما أنني أهملت التصريح برممي في مواضع متعددة من الكتاب، حتى لا تسدّد نحوي سهام العتاب والملامة، بل صرّحت غفلة بخلافه، وإنما اكتفيت بالتلميح إلى مرامي في ص: ٢٢، إذ المهم حصول اليقين بعدم وجود بقية للمجموع بين الدفتين، كما نقلنا هذا العنوان عن الشيخ المفيد في ص: ٢٦، واليقين بعدم البقية موقوف على دفع الاحتمالات العقلية الستة المستلزم بقاء أحدها في الذهن، لارتفاع اليقين بعدم البقية، وقد أوكلت المحاكمة في بقاء أحد الاحتمالات أو انتفائه إلى من يعمن النظر فيما أدرجته في الكتاب من القرائن والمؤيدات، فإن انقذح في ذهنه احتمال البقية فلا يدّعي جزأاً القطع واليقين بعدمها، وإن لم ينقذح فهو على يقين، و(ليس وراء عبّادان قرية) كما يقول المثل السائر، ولا يترتب على حصول هذا اليقين ولا على عدمه حكم شرعي، فلا اعتراض لإحدى الطائفتين على الأخرى.

هذا ما سمعناه من قول شيخنا نفسه، وأما عمله فقد رأيناه، وهو لا يقيم لما ورد في مضامين أخبار [التحريف] وزناً، بل يراها أخبار آحاد لا تثبت بها شيئاً، بل يضرب بخصوصياتها عرض الجدار سيرة السلف الصالح من أكابر الإمامية كالسيد المرتضى، والشيخ الطوسي، وأمين الإسلام الطبرسي وغيرهم، ولم يكن - العياذ بالله - يلصق شيئاً منها بكرامة القرآن، وإن ألصق ذلك بكرامة شيخنا قدّس سرّه من لم يطّلع على مرامه، وقد كان باعتراف جميع معاصريه رجالي عصره، والوحيد في فنّه، ولم يكن جاهلاً بأحوال تلك الأحاديث - كما ادّعاه بعض المعاصرين - حتى يعترض عليه بأن كثيراً من رُواة هذه الأحاديث ممن لا يعمل بروايته، فإن شيخنا لم يورد هذه الأخبار للعمل بمضامينها، بل للقصد الذي أشرنا إليه. (٢: ٥٥ - ٥٥١)

الفصل الخامس والسبعون

نص الأميني (م: ١٣٩٠) في «الغدير»

قال ردًا على افتراءات ابن خُزم: «فهؤلاء أعلام الإمامية وحملة علومهم الكائنين لنواميسهم وعقائدهم قديمًا وحديثًا يوقفونك على مَن الرجل فيما يقول، وهذه فِرَق الشيعة وفي مقدّمتهم الإمامية مُجمعة على أنّ ما بين الدّقتين هو ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه، وهو المحكوم بأحكامه ليس إلّا.

وإن دارت بين شذقي أحد من الشيعة كلمة التحريف فهو يريد التّأويل بالباطل بتحريف الكلم عن مواضعه، لا الزّيادة والتّقصية، ولا تبديل حرفٍ بحرفٍ كما يقول التحريف بهذا المعنى هو وقومه ويرمون به الشيعة» (٣: ١٠١).

الفصل السادس والسبعون

نص آية الله الحكيم (م: ١٣٩٠)

كما نُقِلَ عنه في «البرهان على عدم تحريف القرآن»^١

إنّ رأي كبار المحقّقين وعقيدة علماء الفريقين، ونوع المسلمين من صدر الإسلام إلى اليوم على أنّ القرآن بترتيب الآيات والسُّور والجمع كما هو المتداول بالأيدي، لم يقولوا الكبار بتحريفه من قبل ولا من بعد. (٢٥٢ - ٢٥٣)

١ - تأليف: السيّد مرتضى الرضويّ ط: الإرشاد، بيروت ١٤١١ق.

الفصل السابع والسبعون

نص سلطان الواعظين (م: ١٢٩٢) في «صدّ مقاله»^١

القرآن الكريم معجزة خاتم الأنبياء ﷺ

لقد بعث الله تعالى كلَّ نبيٍّ من أنبياء أولي العزم برسالة ذات قوّة تفوق جميع قوى البشر في ذلك الزّمان، ومنها أنّها تستطيع الاستحواذ على الموجودات في العالم بأمر الله تعالى وإذنه، فمتى شاء الأنبياء أن يشبّثوا حقّاً للأُمم الماضية، توسّلوا بمعجزاتهم.

بيد أنّه كان لكلّ واحد منهم معجزة خاصّة، لم تكن عند غيره مثلها فيما سبق، فيتحدّى بها قومه، ويظهر الحقّ بواسطتها. فاختصّ النبيّ صالح ﷺ مثلاً بخروج النّاقة من الصّخرة الصّماء، ولم تصدر اليد البيضاء والثّعبان إلّا عن النبيّ موسى ﷺ دون الأنبياء الماضين، أو أنّ إحياء الموتى معجزة اختصّت بالنبيّ عيسى ﷺ فحسب.

ووفق هذه القاعدة المسلّم بها، فإنّه قد صدرت عن خاتم الأنبياء ﷺ معجزات كثيرة كما صدرت عن الأنبياء المتقدّمين. وكان يختصّ فضلاً عن ذلك بمعجزة أيضاً، ألا وهي القرآن الكريم والكتاب السّماويّ الحكيم.

ومهما ذكرنا أنّنا أنّ معجزات كهذه، أي الاستحواذ على الجمادات والتّنبّاتات والحيوانات وملكوت العالم العلويّ، حتّى أنّه قد وردت في الأخبار أربعة آلاف معجزة، غير أنّ رسول الله ﷺ لم يتحدّ بأيّ منها، ولم يعدّها دليلاً على صدق نبوّته؛ لأنّها غير باقية، فتموت بموت النبيّ ﷺ.

بيد أنّ النبيّ محمداً ﷺ حينما مات ما ماتت معجزته كمعجزات الأنبياء الماضين؛ إذ وعده الله بأن لا يموت تراثه بموته؛ لأنّ شرائع الأنبياء كانت مؤقتة، وشريعته باقية وثابتة

١ - أي مائة مقالة. (وقد ترجم هذا النّص من الفارسيّة). (م)

إلى قيام الساعة. ولذا يلزم الناس معجزة خالدة، تهديهم في كل آن وزمان، فالقرآن الكريم معجزة النبي الخالدة.

إذا أراد إنسان عاقل وعالم ومنصف ومجرد من جميع القيود أن يعتنق اليوم ديناً مدعوماً بالحجة والبرهان، ويشاهدهما بالحس والعيان، فلا يختار غير دين الإسلام. فلو ذهب رجل عند خاخام وقال له: ما البرهان الذي كان يدل على صدق نبوة النبي موسى عليه السلام؟ لقال له: اليد البيضاء والتعبان. ولو قال له: أرنيها، لسكت الخاخام لامحالة؛ إذ ليس لها دليل وبرهان.

ولو ذهب عند البابا والقس وطالبهما بالدليل على صدق نبوة النبي عيسى عليه السلام، لذكر له إحياء الموتى وإنطاق الأبكم وصنع الخفّاش من الطين وجعل الحياة فيه. ولو طلب منه رؤية هذه البراهين لسكت؛ لأن هذه المعجزات ماتت بموت عيسى عليه السلام.

ولو ذهب عند عالم ومبلغ إسلامي وقال له: ماهو الدليل على صدق نبوة النبي محمد صلى الله عليه وسلم؟ لما قال له: شق القمر وردّ الشمس، أو عروجه بجسمه إلى السماء، أو مجيء الشجرة إليه، أو تكلم الحصى في كفّه المبارك، وأمثال ذلك، بل تمسك بمعجزة النبي الخالدة، وعرض عليه كلام الله العظيم والقرآن الكريم؛ إذ دليل صدق العاشق في كفه.

إن أدل دليل على إثبات نبوة النبي وخاتميته هو القرآن الكريم؛ إذ حير عقول العقلاء منذ ألف وأربعمائة عام تقريباً. وأنّ المجد والشرف الذي نحظى به معاصر المسلمين دون أرباب الملل والتحل قاطبة هو هذا الكتاب السماوي المقدس؛ إذ بلغ إلينا دون نقص أو تحريف. هذا من جهة ومن جهة أخرى أنّ في هذا الكتاب العظيم دلائل إعجاز كثيرة، فيقنع كل عالم وعارف وعاميّ وجاهل منصف ويجذبهم إليه.

(المقالة السابعة والأربعون ص: ٢٤٣ - ٢٤٥)

البرهنة على تواتر وجود القرآن منذ زمان رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الآن

إن القرآن الكريم كتاب مسند ومحكم يختلف عن سائر الكتب، نُقل متواتراً من زمان بعثة خاتم الأنبياء صلى الله عليه وسلم حتى زماننا، ولم ينقطع السند المتصل به أبداً. يعني أنّه صلى الله عليه وسلم

ما احتكر القرآن وما أخفاه منذ اليوم الأوّل لبعثته إلى اليوم، بل كان يأمر من يحضر عنده من كتاب الوحي، مثل: الإمام أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود، ومُعَاذ بن جَبَل، وعُثْمَان بن عَفَّان، بأن يكتبوا كلّ آية تنزل عليه على الفور. ثمّ يقرأها على عامّة الأصحاب والأفراد، ويوصي بتأكيد بالغ بحفظها، ويجعل ثواباً عظيماً لتلاوتها وكتابتها ونشرها وتعليمها وتعلّمها.

وفي العام العاشر للهجرة الذي توفّي النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله أسلم جميع سكّان شبه جزيرة العرب، إضافة إلى اليمن وبقعة من الحبشة وفلسطين وسوريا، وكان جميعهم حماة للقرآن، وكثير منهم حُفَظاً له بوجد وشغف تامّ.

وعلاوة على ذلك أنّ القرآن الكريم أساس علمهم ومعرفتهم، ومركز ومصدر ومدرّك الأحكام الشرعيّة والمبادئ الدّينيّة والسياسيّة والاجتماعيّة، والمعجزة الثّابتة الخالدة لخاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله.

وكان عامّة النّاس يهتمّون بقراءة القرآن اهتماماً عظيماً ليل الثّواب، وقد عزم بعضهم على ختمه كلّ ليلة، ولما سمع النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله بذلك أمرهم بختمه كلّ شهر، كما روى الحافظ أبو عبد الرّحمان أحمد بن عليّ النَّسَائِيّ - الذي كان أفقه مشايخ مصر في أواخر القرن الثّالث الهجريّ ومن أكابر علماء الجمهور وأصحاب الصّحاح السّنة - في «سنّنه» عن عبد الله بن عمر؛ قال: جمعت القرآن فقرأت به كلّ ليلة، فبلغ النَّبِيُّ صلى الله عليه وآله، فقال: «اقرأه في شهر».

فكان في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله جمٌّ غفير من المسلمين حُرّاس وحُفَظ وقُرّاء للقرآن؛ إذ قال مراراً وبصراحة بألفاظ مختلفة حسب ما تّفق عليه المسلمون شيعة وسنة: «إني تارك فيكم الثّقلين: كتاب الله وعترتي، إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً». وقد أمر المسلمين بذلك لأنّ القرآن كان في متناول أيديهم؛ إذ كان في عهده خلق كثير من نقلة القرآن وقُرّائه وحُفَظاه.

ولم تقع حوادث بعد وفاة النَّبِيِّ صلى الله عليه وآله كما وقعت لليهود والنّصارى بعد النَّبِيِّ موسى والنّبيّ عيسى على نبينا وآله وعليهما السّلام؛ لأنّ الإسلام كان في سموّ وعلوّ وانتشار

على الدوام عند بعثة رسول الله ﷺ وبعد وفاته، ولم تقع أي حادثة للمسلمين كحوادث البابليين والروم واليهود، وترد فترة، ولم يرفع القرآن، كما رفعت التوراة ألف عام والإنجيل نحو ثلاثمائة عام من بني إسرائيل، كما نقل علماء ومفسري اليهود والنصارى، مثل: «آدم كلارك» و«نوتين» وغيرهما من محققهم.

بيد أنه ما يقرب من ألف وأربعمائة عام كان الآلاف المؤلفة حُرَّاسًا للقرآن الكريم وحُفَظًا وناقلين على الدوام في كلِّ عهد وزمان. فليس هناك كتاب مقدس ثابت إلا القرآن الكريم منذ نزوله على رسول الله إلى زماننا هذا بنحو التواتر. ولذا يمكن الاعتماد على هذا الكتاب المقدس وفق قواعد العلم والعقل والنقل، ولا شك أن العمل بكتاب كهذا عزّة وفخر لأهل العلم والعقل والمنطق. (المقالة الخمسون ص: ٢٥٠ - ٢٥٢)

الفصل الثامن والسبعون

نص الشَّعراني (م: ١٣٩٣) في «نثر طوبى»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾

قضى الله تعالى بحفظ القرآن من التحريف والتصحيف، ومع أنه حفظ فيه التواتر، فإن المسلمين منذ ظهور الإسلام حتى يومنا هذا يتلون القرآن بخصائصه اللفظية تقرّباً إلى الله، لأنهم يحفظون معناه مجملاً في بالهم. وفي كلِّ زمان يتلو كلام الله ويكتبه جمٌّ غفير بهذا القيد وهذه القربة، فلو أخطأ قارئ في قراءته، لانتبه إليه السامع بأنه قرأ مثلاً كسرة الواو فتحة، أو قرأ فتحة النون ضمة، خلافاً للأحاديث والأشعار والخطب؛ إذ لا يلزم ذلك في حروفها وحركاتها. كما أن الناس قاطبة يقرأون القرآن، ولا يقرأون الخطب والأحاديث إلا قليلاً.

ولهذا لا يتخالجنا شك، ولا يعترضنا ريب أن ألفاظ القرآن التي نقرأها هي عين

قراءتها في عهد النَّبِيِّ ﷺ، وهكذا حفظت. خلافاً للأحاديث والأشعار والكتب الأخرى، فإننا على يقين أنه قد تبادر إليها التغيير والتبديل، كما شاهدنا ذلك فيها كثيراً. وإذا اعتمدنا على خبر، ماسرى ذلك إلى جميع ألفاظه كالقرآن، بل نحفظ معناه على وجه الإجمال.

وإن صحَّت القراءات في القرآن، فهي كما كانت في عهد النَّبِيِّ ﷺ، وجوزنا على اختلافها. وإن قيل: لم يكن كلُّ حُفَاطِ القرآن صادقين وأمناء، قلنا: ليس هذا شرطاً للتواتر، بأن يكون كلُّ الرواة عدولاً، بل ينبغي أن يكونوا على قدر في الكثرة، بحيث لا يحتمل تواطؤهم على الكذب.

وكما نعلم فإن كتب «أفلاطون وأرسطو» قد رويت عنهما، رغم أن رواتها كفر، وليسوا بكثرة عدد رواة القرآن، وقد تناولنا هذا المعنى في مواضع أخرى أيضاً، ولا سيّما في مقدّمة «تفسير المنهج» وفي حاشية كتاب «الوافي». (١: ١٨٠ - ١٨٢)

نصّه أيضاً في مقدّمة «منهج الصادقين»^١

عدم نقص القرآن وتحريفه

أثيرت شبهة نقص القرآن وتحريفه حينما أراد عثمان إتيان خلافته أن يجمع الناس قاطبة على قراءة واحدة، ولما أحرق سائر المصاحف، توهم أناس أن قسماً من القرآن أحرق أثناء ذلك. غير أن نُسَخَ القراءات المحترقة لازال باقياً، ونحن نعلم مدى اختلاف المصاحف في القراءة قبل ذلك.

إن احتمال النقص والتحريف في القرآن لرأي سخيّف جدّاً، ومن قال به فهو سفيه وطائش. وقد أبطله السيّد المرتضى بالحجّة والبرهان، ودحضه العلماء في «مجمع البيان» و«التبيان» وفي سائر الكتب، بل لم يتناوله أحد في الطبقة الوسطى من العلماء

أبدًا، كالعلامة والشهيد والمحقق.

وقال الشيخ الصدوق: «ومن نسب إلينا أنا نقول: إنه أكثر من ذلك فهو كاذب^١».

وقال العلامة عليه السلام في «التذكرة»: «يجب أن يقرأ بالمتواتر من الآيات، وهي ماتضمنه مُصَحَّف علي عليه السلام؛ لأن أكثر الصحابة اتفقوا عليه^٢».

وتُقل في «مجمع البيان» في تفسير سورة التحريم عن أبي بكر بن عياش؛ إذ اختار التخفيف في قوله تعالى: ﴿عَرَفَ بَعْضُهُ﴾^٣، فقال: «إني أدخلتها في قراءة عاصم، من قراءة علي بن أبي طالب عليه السلام، حتى استخلصت قراءته^٤»، يعني قراءة علي عليه السلام.

وقال ابن التديم في «الفهرست» حول قراءة حفص: «وكانت القراءة التي أخذها عن عاصم مرتفعة إلى علي بن أبي طالب عليه السلام، من رواية أبي عبد الرحمن السلمي^٥». وقراءة حفص هي القراءة المتداولة والمشهورة اليوم، وتكتب المصاحف وفقها.

والقول الصحيح عندنا هي القراءة المعروفة، قراءة أمير المؤمنين عليه السلام المنقولة عن عاصم. ومن محاسن هذه القراءة أن ليس فيها الإدغام الكبير والتكسر والإمالة وسائر التمحلات الأخرى، كما أن تعليمها سهل.

ونكتفي هنا بذكر بعض النكات باختصار:

الأولى - لقد جمعت الآيات في السور في عهد النبي صلى الله عليه وآله وبأمره، وكذلك ترتيب الآيات، وسورة كذا كبيرة، وسورة كذا صغيرة، وفي مستهل سورة حروف مقطعة، وليس هي في سورة، وما هي الحروف في التي تضمها، وأسماء السور، وكل سورة تبتدئ بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ إلا براءة، كل ذلك كان بأمر النبي صلى الله عليه وآله. وقد كتبت كل سورة أو

١ - الاعتقادات: ٦٣.

٢ - تذكرة الفقهاء ١: ١١٥.

٣ - التحريم/٣.

٤ - مجمع البيان ٥: ٣١٢.

٥ - الفهرست: ٤٣.

حملت باسم جماعات كثيرة من المسلمين في جزيرة العرب. وما روي أن أمير المؤمنين عليه السلام أراد أن يجمع القرآن، فالمراد جمع السُّور في مجلّد، وليس جمع الآيات المتفرقة وتكوين السُّورة، كما فعل زيد بن ثابت وآخرون؛ إذ كان ترتيب السُّور وتكوينها في عهد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، مثل ما ورد في القرآن: ﴿فَاتَّوَا بِسُورَةٍ مِنْ مِثْلِهِ﴾^١ وقوله: ﴿فَاتَّوَا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ﴾^٢ وقوله أيضاً: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا﴾^٣. وقد جاءت أسماء سُور كثيرة في أخبار رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وذكر فضائلها، كسورة يس وسورة البقرة وغير ذلك.

الثانية - كان عدد حُفَاط القرآن في عهد النَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ يفوق التّواتر، ورغم أنهم جميعاً لم يحفظوا كلَّ السُّور إلّا أنّه كان لكلِّ سورة جمٌّ غفير من الحُفَاط.

الثالثة - كان الاختلاف بين القُراء قبل إحراق المصاحف ضئيلاً جداً، ويتّضح من الأمثلة المنقولة من قراءة عبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب أنّها لا تتجاوز الكلمتين والثلاث زيادةً ونقصاً، أو اختلاف كلمة أو كلمتين في التّرادف. وإن كان الإحراق هتْكاً لحرمة القرآن، إلّا أنّ السّبب شدّة عناية المسلمين بكلِّ حرف وكلمة؛ إذ ثارت حفيظتهم لما رأوا بعض النَّاس يقرأون بضعة ألفاظ مسموعة بالآحاد من الأخبار. وألزمهم بالقراءة المتواترة للمُصحف الأمّ، ولعلّه اختفت بعض القراءات المتواترة حينذاك.

وليس هذا ينمّ عن أنّ مصاحف الصّحابة قد أتلفت جملة بعد أن أحرق عُثمان المصاحف بل أبعدت رسمياً، وكانت بين أيدي المسلمين نُسخ منها قبل بضعة قرون، وقد رأى ابن التّديم بعضها في القرن الرّابع. واختلاف القراءة الّتي تُروى في التّفاسير عن ابن مسعود وأبيّ وآخرين هي من هذه النُّسخ إلّا أنّها سقطت من التّواتر ولم تصل إلينا لعدم رسميتها وقلة عددها.

١ - البقرة/٢٣.

٢ - هود/١٣.

٣ - التّور/١.

الرابعة - أن اختلاف القراءة شيء، وتحريف القرآن شيء آخر؛ لأن أحداً من علماء المسلمين لم ينكر اختلاف القراءة، سواء في حياة النبي ﷺ أم بعده. وهذا الاختلاف عندهم كما أن مصنفًا جوّز وجهين في عبارة من كتابه، فمثلاً أن الحاج الملاً هادي السبزواري قدّس سرّه جوّز في شرح هذا البيت:

سميت هذا غرر الفرائد
أودعت فيها عقد العقائد

أن تقرأ كلمة «غرر» بضمّ الغين وفتحها، وكذلك النبيّ، فإنّه جوّز عدّة قراءات بأمر الله.

أما التحريف فينكره الجميع، عدا جماعة من الحشويّة، فهم لم يفقهوا معنى بعض الروايات، أو أنّهم استندوا إلى روايات ضعيفة. وقيل: أخرجوا بعض الآيات بوجه من الوجوه بعد رحلة النبيّ ﷺ بعدد أو غير عمد، خلافاً لرضاه؛ إذ لم يتفوّه بها بهذا الشكل في حياته، أو أنّهم حذفوا بعض الآيات.

ولا ينبغي لنا أن نخوض في هذا الكلام أكثر من ذلك؛ لأنّه ليس صحيحاً في مطلق المتواترات، وما ذكرناه يوضّح علّة اشتباه صاحب «فصل الخطاب» لأنّه نقل اختلاف القراءات، وخصوصاً الشواذ منها، واعتبرها دليلاً على تحريف القرآن.

الخامسة - أن مانسخ بالتلاوة - وهو من القرآن - قد تلي مدّة في عهد النبيّ ﷺ، ثمّ نسخ بأمر الله تعالى، كما يفعل مؤلف كتاب، فيهدّبه بعد التّأليف، فيمحو بعض سطوره ومطالبه. والنسخ غير التحريف؛ إذ إن أكثر العلماء يعدّون نسخ التلاوة جائزاً والتحريف باطلاً، والتحريف أن يغيّر فيه آخرون دون رضا المؤلّف.

وزعم بعض العلماء المعاصرين في مقدّمة تفسيره الموسوم بـ«البيان» أن نسخ التلاوة يوجب تحريف القرآن، فأنكره وقال: لم يعدّ علماء الشيعة قاطبة هذا الأمر ممكناً. ولكنّ ذلك غير صحيح؛ لأنّ نسخ التلاوة على فرض وقوعه يصدر عن الله، ولا صلة له بتحريف الناس، ويعتبره علماء الشيعة أيضاً ممكناً على الأغلب، حيث لا يشبّه وقوعه.

كما أن العلامة قال في «نهاية الأصول»: «ونقل عن شاذ من المعتزلة المنع...»^١، ويستفاد من كلامه أنه يقول بوقوع نسخ التلاوة، ويتضح من كلام المحقق في «المعارج» أنه كان مردداً في وقوعه. والآيات المنسوخة التي تُروى لا تشبه القرآن، كآية الرّجم: «إذا زنى الشيخ والشيخة فارجموهما البتة نكالا من الله والله عزيز حكيم»، وقد رُويت بعبارة أخرى أيضاً. وقال بعض أصحاب النبي ﷺ على ما روي: «لقد علمنا أن سورة الأحزاب تعادل سورة البقرة في عهد النبي ﷺ». ولا بد أن هذا الرجل كان على عجلة من أمره عند سماعه هذه السورة، فظنّها طويلة. ولا يمكن أن نثبت وجود منسوخ التلاوة بأمثال هذه الأوهام.

وقد أنكر صاحب التفسير المذكور وقوع النسخ في القرآن جملة، إلا ما أشير في التأسخ إلى المنسوخ، كما أنكر السيّد أحمد خان الهندي في تفسيره وقوع النسخ مبدئياً في الشريعة الإسلامية.

وكلاهما غير صائب؛ لأنّه تعالى عيّن في الآية / ٢٤٠ من سورة البقرة عدّة الوفاة عامّاً واحداً للنساء، وناسخها الآية (٢٣٤) من هذه السورة، فقلّل العدّة إلى أربعة أشهر وعشرة أيام، وعلة ذلك وتوجيهه مفصّل في كتب الأصول.

وحسبنا أن نذكر مورداً واحداً لردّ من يذهب إلى ذلك... [ثم ذكر النكتة السادسة في ترتيب سور القرآن، كما تقدّم عنه في الباب الرابع من المجلد الثاني]. (١: ١٤ - ١٧)

١ - نهاية الوصول إلى علم الأصول، المقصد الثامن في النسخ، البحث الرابع «في جواز نسخ التلاوة دون الحكم» المخطوطة.

الفصل التاسع والسبعون

نصّ أبي زهرة (م: ١٣٩٣) في «زهرة التّفسير»

﴿إِنَّا نَحْنُ نُزِّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العجبر/٩

قد ذكرنا في مواضع كثيرة أنّ معجزة القرآن من نوع الكلام؛ لأنّه ليس حادثة تنتهي بانتهاء زمانها، بل هو كتاب محفوظ قائم تقرأه الأجيال، ويتحدّثها جميعاً، ولقد روينا من قبل قول النّبي ﷺ: «ما من نبيّ إلّا أوتي ما مثله آمن عليه البشر، وكان الذي أوتيته وحياً، وإني لأرجو أن أكون أكثرهم تابِعاً يوم القيامة».

وقد تعهّد الله العليّ الكبير بحفظه ليخاطب الأجيال إلى يوم القيامة، فقال: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ أضاف الحفظ إليه سبحانه، فكان ذلك تمكيناً وتوكيداً.

وقد حفظه الله تعالى كما وعد من التّغيير والتّبديل والتّحريف والتّصحيف فأوجب حفظه مرثلاً، كما قال تعالى: ﴿...وَرَتَّلْنَاهُ تَرْتِيلاً﴾^١. وقال تعالى: ﴿...وَرَتَّلِ الْقُرْآنَ تَرْتِيلاً﴾^٢ وقد علّم النّبي ﷺ صحابته ترتيله، وعلموه من بعدهم، واقتضى ذلك أن يعتمد في حفظ القرآن على الصّدور، ولا يكون الاعتماد على السّطور وحدها؛ لأنّه يمكن فيها التّغيير والتّبديل، والصّدور تمنع ذلك، ولا تزال تطّلع على طائفة من اليهود تريد أن تجعله كغيره من الكتب، فبيّنت حفظه القرآن الكريم إفساد فعلهم الدّنيء.

وحفظت شريعته من التّغيير والتّبديل، فهي قائمة وإن حاول بعض المنافقين الذين يدهنون للحكّام تحريفها عن مواضعها بتحليل ماحرم الله، والله من ورائهم محيط.

(٨: ٤٤٧١)

١ - الفرقان/٣٢.

٢ - المزمل/٤.

نصّه أيضاً في «المعجزة الكبرى»

المعجزة الخالدة

تلك المعجزة الخالدة هي القرآن الذي يتحدّى الأجيال كلّها أن يأتوا بمثله، ولو اجتمعت الجنّ والإنس على أن يأتوا بمثله لا يأتون بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيراً، كما ذكر الله سبحانه وتعالى في محكم التنزيل: ﴿الَّذِي لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^١ هو حجة الله على خلقه، وحجة النبي في رسالته، وسجل الشريعة المحكم في بيانه، وهو المرجع عند الاختلاف والحكم العدل عند الافتراق، وهو الطريق المستقيم المرشد عند الاعوجاج، من سلكه وصل، ومن لجأ إليه اهتدى.

روى الترمذي بسنده عن عليّ بن أبي طالب رضي الله عنه، وكرّم وجهه في الجنة أنّه قال: «سَمِعْتُ رَسُولَ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: سَتَكُونُ فِتْنٌ كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ، قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ وَمَا الْمَخْرُجُ مِنْهَا؟ قَالَ: كِتَابُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى، فِيهِ نَبَأٌ مِنْ قَبْلِكُمْ، وَخَبَرٌ مَا بَعْدَكُمْ، وَحُكْمٌ مَا بَيْنَكُمْ، وَهُوَ الْفَصْلُ لَيْسَ بِالْهَزْلِ، مَنْ تَرَكَهُ مِنْ جَبَّارٍ قَصَمَهُ اللَّهُ، وَمَنْ ابْتَغَى الْهُدَى فِي غَيْرِهِ أَضَلَّهُ اللَّهُ، وَهُوَ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ، وَنُورُهُ الْمُبِينِ، وَالذِّكْرُ الْحَكِيمِ، وَالصِّرَاطُ الْمُسْتَقِيمِ، وَهُوَ الَّذِي لَا تُزِيغُ بِهِ الْأَهْوَاءُ، وَلَا تَلْتَبِسُ بِهِ الْأَلْسِنَةُ، وَلَا تَشْتَعِبُ مَعَهُ الْآرَاءُ، وَلَا يَشْتَبِعُ مِنْهُ الْعُلَمَاءُ، وَلَا يَمْلِكُهُ الْأَتَقِيَاءُ، وَلَا يَخْلُقُ عَلَى كَثْرَةِ الرَّدِّ، وَلَا تَنْقُضِي عَجَائِيهِ، وَهُوَ الَّذِي لَمْ تَنْتَهِ الْجَنُّ إِذْ سَمِعْتُهُ حَتَّى قَالُوا: ﴿إِنَّا سَمِعْنَا قُرْآنًا عَجَبًا يَهْدِي إِلَى الرُّشْدِ...﴾^٢ مَنْ عَلِمَ عِلْمَهُ سَبَقَ، وَمَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ حَكَمَ بِهِ عَدَلَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ أُجِرَ، وَمَنْ دَعَا إِلَيْهِ هُدِيَ إِلَى صِرَاطٍ مُسْتَقِيمٍ، خُذْهَا إِلَيْكَ يَا أَعُورُ»^٣ ... (ص: ١٥)

١- فصلت/ ٤٢.

٢- الجنّ/ ٢.

٣- فيه اختلاف يسير مع طبعة دار الكتب العلميّة في بيروت ١٤٢١ق (ج ٤: ١٩).

نصّه أيضاً في «الإمام زيد بن علي» دفاعاً عن الشيعة

... ولكن خالفهم في ذلك [أي في تحريف القرآن] الكثيرون من الإمامية وعلى رأسهم المرتضى والطوسي وغيرهما ... (ص: ٣٥)

الفصل الثمانون

نصّ الميلانيّ (م: ١٣٩٥) في «مائة وعشرة أسئلة»

أقول بضرر قاطع: «إنّ القرآن الكريم لم يقع فيه أيّ تحريفٍ لزيادة ولا نقصان، ولا بتغيير بعض الألفاظ، وإن وردت بعض الروايات في التحريف فالمقصود منها تغيير المعنى بآراء وتوجيهات وتأويلات باطلة، لا في تغيير الألفاظ والعبارات...». (ص: ٥)

الفصل الحادي والثمانون

نصّ الشهيد المطهريّ (م: ١٣٩٩) في «التعرّف على القرآن»

أقسام معرفة القرآن

الآن وقد اتّضحت ضرورة معرفة القرآن، يجب أن نعرف ماهو طريق معرفة هذا الكتاب؟ بصورةٍ عامّةٍ فإنّ دراسة ومطالعة كلّ كتاب تستلزم ثلاثة أنماط من المعرفة:

الأولى - المعرفة السّندية أو الانتسابية

في هذه المرحلة نريد أن نعرف مامدى حتميّة نسبة الكتاب إلى كاتبه؟ على سبيل

المثال أفرضوا أننا نريد أن نعرف ديوان حافظ أو الخيام^١، وأول ما نقوم به هو أن نعرف هل إن كل ماشتهر باسم ديوان حافظ يعود كله لحافظ، أم إن أجزاء منه تتعلّق بحافظ بينما البقية منسوبة إليه؟ وكذلك الحال بالنسبة لخيام والآخرين. وهنا تطرح النسخ الخطيّة نفسها، وبالطبع تكون أقدم النسخ أكثرها اعتباراً، ومن هذا المنطلق نرى أن جميع الكتب دون استثناء بحاجة لهذا النوع من المعرفة، فكتاب حافظ الذي طبعه المرحوم القزويني المتضمن للنسخ المعتمدة، يتبين كلياً مع كتب هذا الشاعر التي كانت تطبع في إيران وبومباي والمتوفرة لدى أكثر العائلات. تشكل الكتب التي طبعت باسم حافظ قبل ٣٠-٤٠ سنة ماضية ضعف الكتب التي يعتبرها الإحصائيون اليوم نسخاً معتبرة، بينما يتم في بعض الأحيان الحصول من بين الأشعار التي يعتبرها الإحصائيون منسوبة ومزيفة على أشعار بمستوى أشعار حافظ الجيدة، أو عندما تلقون نظرة على الرباعيّات المنسوبة إلى الخيام، فيحتمل أن تشاهدوا ما يقارب ٢٠٠ رباعيّة هي بمستوى واحد. وإذا كان هناك تباين فإنه يكون ضمن تلك الحدود الموجودة بين كل الشعراء، وكلّما رجعتم إلى الوراثة من الناحية التاريخية واقتربت من عصر «الخيام» فإنكم ترون بأن الرباعيّات المنسوبة إليه من بين هذه المجموعة يمكن أن تكون أقلّ من عشرين. بينما البقية إمّا مشكوك فيها أو تتعلّق بالآخرين.

وعلى هذا الأساس تتوقّف المرحلة الأولى لمعرفة كتاب ما على مدى حجة نسبة الكتاب إلى قائله أو جامعهم؟ وهل إن نسبة جميع الكتاب صحيح أم إن قسماً منه صحيح والباقي غير صحيح؟ وفي هذه الحالة ما النسبة المئويّة من المواضيع التي نستطيع أن نؤيدها من ناحية الانتساب؟ إضافة إلى ذلك ما الدليل الذي نستطيع على ضوءه أن نرفض جزءاً منه ونؤيد جزءاً آخر، ونشكّ في جزء آخر؟

القرآن ليس بحاجة إلى هذا النوع من المعرفة، وعلى هذا الأساس فإن الكتاب يتعلّق بالعالم القديم، ولا يمكن الحصول من بين الكتب القديمة على كتاب آخر مرّت

عليه قرون، وظلّ إلى هذا الحد بعيداً عن الشبهات. إنّ مثل هذه المسائل وهي أنّ السّورة الفلانيّة مشكوكة، والآية الفلانيّة توجد في النسخة الفلانيّة ولا توجد في النسخة الفلانيّة، و... إلخ ليست مطروحة أساساً حول القرآن، بيد أنّ القرآن تقدّم على النسخ وإحصائيّ النسخ. وممّا لا شكّ فيه أنّ الذي جاء بهذه الآيات هو محمّد بن عبد الله بمثابة معجزات وكلام الله، وليس بإمكان أيّ كان أن يدّعي وجود قرآن آخر غير هذا، ولم يظهر إلى اليوم أيّ مستشرق في العالم يريد دراسة القرآن، ويقول - يجب أن نبحت عن النسخ القديمة من القرآن، لنرى ماذا يوجد وماذا لا يوجد فيها. وإذا كان هناك مثل هذه الحاجة بالنسبة لـ «التّوراة والإنجيل» وكتاب «أوستا» أو «شاهنامة» فردوسي أو «روضة» سعدي أو أيّ كتاب آخر، فإنّ القرآن في غنى عنه.

عدم الحاجة هذه تنشأ مثل ما ذكرنا من تقدّم القرآن على النسخ وإحصائيّ النسخ، فالقرآن علاوة على كونه كتاباً سماوياً مقدّساً، وينظر إليه مؤيدوه من هذه الزّاوية، كان يعتبر أكبر دليل وبرهان لصدق ادّعاء الرّسول الأكرم، ومن أكبر معجزاته. ثمّ إنّ القرآن لم يكن مثل التّوراة لينزل مرّة واحدة ويتمّ التّساؤل عن النسخ الرئيسيّة، بل إنّ آيات القرآن نزلت بالتّدريج خلال ٢٣ عاماً. ومنذ اليوم الأوّل كان المسلمون يقرأون القرآن ويتعلّمونه - مثل الإنسان الكثير العطش الذي يشاهد أمامه ماءً عذباً - وكانوا يحفظونه ويسجّلونه عندهم، خاصّة وإنّ مجتمع المسلمين في تلك الأيّام كان بسيطاً، ولم يكن هناك كتاب آخر لكي يضطرّ المسلمون إلى حفظه من جهة وتسجيله من جهة أخرى، مع العلم أنّ الدّهن الخالي وتوفرّ حافظة قويّة وتفشي الأميّة، أدّى بالمسلمين أن يتلقّوا معلوماتهم من ما كانوا يرونه أو يسمعون، لذلك فإنّ رسالة القرآن التي كانت تتجاوب مع أحاسيسهم وعاطفتهم استقرّت في قلوبهم، بالضبط مثل النقوش التي تُحكّ على الأحجار. وبما أنّهم كانوا يعتبرونه كلام الله وليس كلام البشر فكانوا يقدّسونه، ولا يسمحون لأنفسهم أن يتلاعبوا بكلمة أو حرف منه أو يقدّموا ويؤخّروا فيه، وكانوا يسعون على الدّوام للتّقرب إلى الله بتلاوة هذه الآيات. إضافة إلى كلّ ذلك فإنّ الرّسول الأكرم انتخب منذ اليوم الأوّل

عددًا من الكُتّاب لتدوين القرآن ويسمّون بـ«كُتّاب الوحي». ويعتبر هذا امتيازًا للقرآن بحيث لم يتمتّع به أيّ كتابٍ آخر من الكتب القديمة. وكان تدوين كلام الله منذ الأيام الأولى من جملة الأسباب الحتميّة لحفظ وصيانة القرآن.

ومن الأسباب الأخرى التي دفعت الناس لقبول القرآن، الجانب الأدبيّ والفنّي المنقطع النظير لهذا الكتاب، الذي يتمّ من خلاله التّعبير بفصاحة وبلاغة، فالجاذبيّة الأدبيّة الكبيرة للقرآن كانت تحرّك النّاس للاهتمام بالقرآن وتعلّمه بسرعة. وخلافًا لسائر الكتب الأخرى مثل ديوان حافظ وأشعار مولويّ و... إلخ، التي يتلاعب بها القراء ليكملوه حسب اعتقادهم، فإنّ أحدًا كان لا يتجرّأ للتلاعب بالقرآن ذلك أنّ الآية التّالية: ﴿وَقُلْ نَقُولُ عَلَىٰ غُلَبَةٍ بَعْضَ الْأَقَاوِيلِ * لَا خَازِنًا مِنْهُ بِالْيَمِينِ * ثُمَّ لَقَطْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ﴾^١.

والآيات الأخرى التي كانت تكشف عن نسبة الأقاويل إلى الله، كانت تتجسّم في ذهن ذلك الشّخص وتحثّه للانصراف عن هذا العمل.

وقبل أن يجد التّحريف منفذًا لدخول هذا الكتاب السّماويّ فإنّ آيات القرآن وصلت إلى مرحلة بحيث أصبح من غير الممكن إنكار القرآن، أو إضافة حتّى حرفٍ واحدٍ عليه، أو حذف حرفٍ منه، لذلك فنحن لسنا بحاجة إلى دراسة القرآن من هذه الزّاوية، بالضبط مثلما لا يجد علم القرآن نفسه بحاجة إلى مثل هذه الدّراسة. لكن يجب الإشارة إلى المسألة التّالية وهي استنادًا إلى اتّساع رُقعة الإسلام بسرعة كبيرة، والاهتمام الكبير الذي أبداه النّاس في العالم إزاء القرآن، وأيضًا بسبب تواجد أكثر المسلمين في خارج المدينة التي كانت مركزًا للصّحابة وحافظي القرآن، فإنّ خطر تغيير القرآن بشكل متعمّد أو غير متعمّد كان موجودًا في المناطق البعيدة، غير أنّ يقظة ومحاولات المسلمين وقفت أمام هذا الأمر ومنعته. المسلمون أحسّوا بهذا الخطر منذ منتصف القرن الأوّل، ولهذا استفادوا من الصّحابة وحافظي القرآن، ووزّعوا نُسَخًا مصدّقة في خارج المدينة للحدّ من التّغييرات التي قد تطرأ على القرآن بصورة متعمّدة أو غير متعمّدة في المناطق البعيدة عن

المدينة، ومنعوا إلى الأبد حصول أيّ تغيير في القرآن خاصّة وإنّ اليهود كانوا من أكثر المصمّين على هذا الأمر... [ثمّ ذكر المراحل الأخرى من المعرفة وإن شئت فراجع] (١٣ - ١٧)

الفصل الثّاني والثّمانون

نصّ مغنية (م : ١٤٠٠) في تفسيره : «الكاشف»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

المراد بالذّكر: القرآن. وقيل: إنّ ضمير «له» يعود إلى محمّد ﷺ، وإنّ الله يحفظه من أعدائه، وهذا خلاف ظاهر الآية، فيتعيّن إعادة الضّمير إلى القرآن. وتساءل: من أيّ شيء يحفظ الله القرآن؟ فإن كان المراد إنّ الله يحفظه من التّحريف كما قال أكثر المفسّرين، فبالأمس القريب طبعت إسرائيل ألوف النّسخ من القرآن، وحرّفت مااشتتهت من الآيات، منها الآية ٨٥ من سورة آل عمران التي صارت في قرآن إسرائيل: (ومن يبتغ غير الإسلام دينًا يقبل منه). وإن كان المراد بالحفظ أنّه لأحد يستطيع الطّعن فيه فهذا خلاف الواقع.

وذكر الرّازي والطّبرسيّ: عددًا من الأجوبة، ولكنّها غير مقنعة. والذي نراه أنّ المراد بحفظ القرآن إنّ كلّ ما فيه هو حقّ ثابت وراسخ مدى الأزمان، لا يمكن ردّه والطّعن فيه بالحجّة، بل كلّما تقدّمت العقول والعلوم ظهرت أدلّة جديدة على صدق القرآن وعظمته، وهذا المعنى الذي فسّرنا فيه حفظ القرآن تدلّ عليه أو تشعر به الآية ٤١ - ٤٢ من فصلت ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

(٤٦٨ - ٤٦٩)

إسرائيل والقرآن

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت/٤١ - ٤٢
وصف سبحانه القرآن بأنّه عزيز وأنّه لا يأتيه الباطل، ومعنى عزيز أنّه القاهر الغالب

بحججه الواضحة وبراهينه القاطعة، أمّا حفظه من الباطل فقد ذكر له المفسّرون خمسة معاني، وأقرّها إن كلّ ما فيه من عقيدة وشريعة وأنباءٍ وغيرها فهو حقٌّ لا ريب فيه. وتقدّم الكلام عن ذلك مفصّلاً عند تفسير الآية ٩ من سورة الحجر، وذكرنا هناك أنّ إسرائيل طبعت ألوف النسخ من القرآن، وشوّهت بعض الآيات، منها الآية ٨٥ من سورة آل عمران التي صارت في قرآن إسرائيل (ومن يبتغ غير الإسلام ديناً يقبل منه) وقد حدث هذا سنة ١٩٦٨. فجمع الأزهر هذه النسخ ومنعها من الانتشار، ولكنّ إسرائيل عادت ثانية وزوّرت سنة ١٩٦٩ آيات أخرى منها: «وَقَالَتِ الْيَهُودُ يَدُ اللَّهِ مَغْلُولَةٌ غُلَّتْ أَيْدِيهِمْ وَلُعِنُوا بِمَا قَالُوا»^١، فغيّرت إسرائيل كلمة «لُعِنُوا» إلى كلمة «آمنوا» وغمّرت بهذه النسخ أسواق لبنان ومُعظم البلاد العربيّة وماليزيا وباكستان والهند وأندونيسيا وغينيا وساحل العاج وإيران.. وفي هذا اليوم بالذات ٢٥ - ٢ - ٧٠ نشرت جريدة «النهار» البيروتية أنّ المحامي فاروق سعد أقام بوكالته عن مكتبة ومطبعة المشهد الحسينيّ بالقاهرة دعوى على مجهول بجرم تزوير طبعة القرآن الكريم وتقليدها وتحريفها وتعديلها، وإنّ النسخ المُحرّفة طبعت في ألمانيا الغربيّة في مطبعة «كولونيا - دويتس».

ولم تقف إسرائيل في حربها للإسلام والمسلمين عند هذا الحدّ... فأذاعت القرآن من إذاعتها محرّفاً، وقد ظلّت إذاعة القاهرة شهراً كاملاً تسجّل القرآن من إذاعة إسرائيل.. وأيضاً صمّمت إسرائيل «راديوها» لاتلتقط إلّا إذاعتها التي تحرّف القرآن وباعتها بأبخس الأثمان... ففعلت إسرائيل هذا وأكثر من هذا تطبيقاً للمبدأ الصهيونيّ الذي أعلنه أحد زعماء الصّهاينة بقوله: «يجب أن نتخذ القرآن سلاحاً مشهوراً ضدّ الإسلام لنقضي عليه».

نذكر هذا كمثّل للحرب التي تشنّها إسرائيل على الإسلام.. عسى أن يعتبر به بعض الملوك والرؤساء بل وبعض الشيوخ أيضاً الذين يتسمّون باسم الإسلام، ويعملون في الخفاء لصالح إسرائيل ومن يساندها.. وطريف قول بعض الشيوخ المزيّفين: إنّ إسرائيل أحسن من غيرها لأنّها تذيب القرآن من إذاعتها.. أجل، يا شيخ إنّها تذيبه بل وتطبعه

وتشره أيضاً، ولكن مزيّفاً ومحرفاً لتقضي على الإسلام تماماً كبعض المعتمين المزيّفين. (٦: ٤٩٧ - ٤٩٨)

نصّه أيضاً في تفسيره الآخر: «التفسير المبين»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحجر/٩

المراد بالذكر هنا القرآن الكريم وضمير «له» يعود عليه، والمعنى أنّ هذا القرآن الموجود فعلاً بين الدفتين المألوف المعروف لدى كلّ الناس هو بالذات الذي نزل على محمد ﷺ بلا تقليل وتطعيم، على العكس من الكتاب المعروف الآن بالتّوراة فإنّه غير الذي جاء به موسى عليه السلام، وكذلك الكتاب المعروف بالإنجيل فهو غير الذي نزل على عيسى عليه السلام^١. (ص: ٣٣٨)

نصّه أيضاً في «الشّيعه في الميزان»

[القرآن عند الشّيعه]

إنّ الإماميّة أشدّ الناس تمسّكاً بالقرآن، ومحافظة عليه، وتعظيمًا له، ومنه يستقون عقيدتهم وأحكامهم، وبه يدفعون شبهات المبطلين، وأقوال المتحدّلين، فهو عندهم المعجزة الكبرى، والمقياس الصحيح للحقّ والهداية، فقد روي أنّ أئمتهم أمروهم أن يعرضوا ما ينقل عنهم على القرآن، فإن خالفه فهو كذب واقتراء وزُخرف وباطل يجب ضربه في عرض الجدار.

لاتحريف في القرآن

ويستحيل أن تناله يد التحريف بالزيادة أو النقصان للآية ٩/ الحجر ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا

الذِّكْرُ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» والآية ٤٢/ فصلت ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾.

ونسب إلى الإمامية افتراء وتنكيلاً نقصان آيات من آي القرآن، مع أن علماءهم المتقدمين والمتأخرين الذين هم الحجة والعمدة قد صرحوا بأن القرآن هو ما في أيدي الناس لا غيره، فمن المتقدمين الشيخ الصدوق في كتاب «اعتقاد الشيعة الإمامية»، والسيد المرتضى في كتاب «المسائل الطرابلسيات»، والشيخ الطوسي في كتاب «التيبان»، ومن المتأخرين الشيخ جعفر النجفي في كتاب «كشف الغطاء»، والسيد محسن البغدادي في «شرح الوافية»، والشيخ علي الكركي ألف رسالة خاصة في نفي الزيادة، والسيد محسن الأمين في الجزء الأول من «أعيان الشيعة»، والشيخ جواد البلاغي في الجزء الأول من «آلاء الرحمن». ونقل الأمين والبلاغي في هذين الكتابين أن القائلين بالنقصان هم أفراد من شاذ الشيعة، والحشوية من السنة لا يعتدّ بقولهم. إذن نسبة التحريف إلى الشيعة كسبته إلى السنة، كلتاها لم تبين على أساس من الصحة.

(٣١٤-٣١٥)

الفصل الثالث والثمانون

نص الشهيد البهشتي (م: ١٤٠٠)

في مقالة عنوانها: «التحريف في الإسلام»^١

[معنى التحريف]

إن التحريف والانحراف والحرف من جذر واحد، فالحرف: الجانب والطرف، وحرف المنصدة: طرفه؛ يقال: المنصدة أربعة أحرف، أي له أربعة أطراف، وكل جسم

١ - تُرجم هذا النص من الفارسية. (م)

على الأرض ذو بضعة أحرف، أي بضعة جوانب وأطراف. ولوضع جسم موزون على الأرض، يجب أن يكون موزوناً بالنسبة إلى جميع أطرافه وجوانبه، وإن مال إلى حرف، أي إلى طرف وجانب من أطرافه وجوانبه، اختلّ توازنه وسقط، فنقول في هذه الحال: إنَّ الجسم أصيب بالانحراف، والتَّحريف: التَّحويل والصَّرف.

تحريف الدِّين

من الحقائق المسلّم بها في تاريخ البشر أنَّ كلَّ دين وطريقة فلسفيّة أو أخلاقيّة أو اجتماعيّة، تُعصّف بها رياح التَّغيير على مدى الزَّمان، ولا تبقى على حالتها الأولى؛ إذ لا تجد نهجاً بقي على حاله ووصفه الَّذي انتهجه مؤسسه الأصليّ، ولم تناله يد التَّغيير والتَّبديل أبداً.

ويكون هذا التَّغيير والتَّبديل في طريق التَّكامل أحياناً، أي يسير الدِّين أو الطَّريقة في نفس الطَّريق الأصليّ ويكمّله، وهذا ما يطلق عليه «التَّكميل». ولا يكون في طريق التَّكامل أحياناً، بل يحرف الدِّين أو التَّهج عن طريقه، ويخرجه عن طريقه الأصليّ، وهذا ما يطلق عليه «التَّحريف».

عوامل التَّحريف

إنَّ عوامل تحريف دين ومذهب أو فكر ونهج مختلفة، ويمكن إيجازها فيما يلي:
أ - الزَّراعات والعادات الَّتِي اعتادها النَّاس سنين طويلة، ولا يستطيعون أن يقلعوا عنها بسهولة. وإن اعتنقوا ديناً أو اتَّبَعُوا طريقة، نزَعُوا إلى استغلال التَّأويل والتَّفسير، أو نقص أو زيادة قسم منها، حتَّى يجعلوها مطابقة لشهواتهم قدر الإمكان، ويحافظوا على عاداتهم ونزعاتهم الَّتِي يأنسون بها، بدل أن ينقادوا لتعليمات وسنن وقوانين دينهم ونهجهم الَّذي انتخبوه.

ب - تَطَلُّ ونفوذ ذوي القوَّة والثَّروة، فهم يبغيون استغلال جميع الوسائل حتَّى الدِّين والمذهب، للاحتفاظ بقوَّتهم وثروتهم أو اتِّساعهما. ولا يحول دون وصولهم إلى غايتهم

حائل أبداً، وإذا اقتضى الأمر تذرّعوا بوسائل، كي يفسّروا الحقائق الدنيّة ويأوّلوها، أو ينقصوها ويزيدوها، حتّى يخفّفوا من وطأة قدرتها الخلاقة التي هي عادة سدّ في طريق مطامعهم. ويستخدمونها عند الضّرورة وسيلة لإخضاع أتباعهم، للتّماذي في جناياهم غير المشروعة.

ج - تصادم الآراء والعقائد، فكلّ دين ومسلّك لا بدّ أن يصطدم في ميدان نفوذه بالأديان والمسلّك والآراء والعقائد الأخرى. وفي أثناء هذا الصّدام تلتصق بعض من هذه الآراء بذلك الدّين، شاء أم أبى، أي أنّها تنفّذ فيه، حتّى في الموارد التي يتغلّب فيها الدّين والمسلّك الجديد في هذه المواجهة على الأديان والمسلّك الأخرى، فإنّه لا يبقى مصوناً تماماً من نفوذ العقائد الخارجيّة فيه.

د - مواجهة الموضوعات والمسائل المستحدثة التي لم يبيّن حكمها بصراحة في الدّين أو المسلّك.

وبعد أن يستقرّ الدّين أو المسلّك فإنّ أتباعه يواجهون مسائل جديدة، لم تكن عند نشوئه، فتظهر فيما بعد.

وليس هناك دين ومسلّك قد بيّن جميع قضايا وموضوعات الزّمان الحاضر والمستقبل واحدة واحدة، وشرح حكمها بصراحة. وينبغي أن يستنبط حكم موضوعات كهذه من القوانين العامّة لدين ما أو مسلّك، وهنا تعدّ أرضيّة مناسبة لتأثير الأدواق الفرديّة أو الجماعيّة، ناهيك من ظهور رأي ينزع إلى التّحريف في الدّين أو المسلّك. (٤٢ - ٤٥)

[أعظم مزيّة للإسلام]

إذ بلغ التّحريف في الدّين حدّاً، بحيث يعجز النّاس عن كشف حقائق دين الله، ويوصد الطّريق تماماً دون الجميع، فلا بدّ أن يبعث نبيّ من قِبَل الله، ويضع الحقائق في متناول التّائهين والضّالّين عن طريق الوحي، وليس عن طريق التّحقيق النّظريّ والعلميّ. ولكن ليس الأمر كذلك في الإسلام؛ إذ فيه مزيّة لا يتّممّع بها دين آخر أبداً، وهذه

المزية العظمى التي هي الوثيقة والمرجع الأصلي للدين في الإسلام هو القرآن الكريم، وهو كامل وبكر في تناول الناس منذ زمان النبي ﷺ حتى يومنا هذا.

إن ما امتدّت إليه يد الوضع والتحرّيف الروايات، وقد صدر في صدها إيعاز جامع عن النبي وأئمة الدين، يكشف عن الوضع ويعرّيه تمامًا، ألا وهو وجوب عرض الروايات على القرآن، فما خالفته منها يجب ضربها عرض الجدار. ويؤخذ بالأشهر ممّا لا يخالف القرآن، وإن كانت سواء في هذا المضمار، فيقدّم منها ما اشتهر روايتها بالصدق. وإن كانت سواء أيضًا، ولا تخالف القرآن أدنى مخالفة، فكفى العمل بكلّ منها. ويستطيع مُسلمان في مورد كهذا أن يعمل أحدهما بحديث، ويعمل الآخر بحديث آخر، ولا يستطيع أن يورد أحدهما على الآخر بقوله: لم ما انتخبت الذي انتخبته أنا؟ (ص: ٥٣)

الفصل الرابع والثمانون

نص الكردي (م: ١٤٠٠) في «تاريخ القرآن و غرائب رسمه ...»

في ضبط وتصحيح المصحف الكريم

قد يتوهّم بعض قاصري العقول أنّ القرآن ربّما سقط منه شيء حين نسخهم وجمعهم له، أو حصل فيه تغيير أو تحريف كما زعم ذلك بعض المستشرقين من الإفرنج، وكما زعمت الشيعة أنّ الصحابة حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيرًا من آياته وسوره، وكنتموا منازل في إمامة عليّ عليه السلام واستخلافه.

فنقول: إنّ الله تعالى قد تكفّل بحفظ القرآن الكريم وضمن صيانتة من عبث العابثين

١ - كما قلنا سابقًا: إنّ هذا القول هو قول الفلاة وبعض الأخباريين المنقرضين، فالكلام على هذا النحو من الإطلاق غير صحيح ولا حقيقة له، وليس هو إلّا تهمة لأدلة هذه النصوص الكثيرة لعلماء الشيعة في هذا الجزء. (م)

بصريح قوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^٢ وأي دليل أعظم على ذلك من مرور أربعة عشر قرناً، والقرآن هو هو، مامسه أيدي الخلائق بالتحريف ولا بالتزوير؟ وهكذا يكون محفوظاً إلى أن يرفعه الله من الصدور والمصاحف، فلا تبقى في الأرض منه آية، ويكون هذا في آخر الزمان قبل يوم القيامة كما جاء في كثير من الأخبار... [إلى أن قال:]

هذا ولو جَوَّزنا في نسخ القرآن وكتابه وجمعه السهو والنسيان على الصحابة الذين قاموا بجمعه، أو قلنا بعدم معرفتهم لأصول الكتابة وقواعد الإملاء، لأدَّى ذلك فيه إلى التغيير والتبديل والتقص والزيادة، وهذا محال حيث تكفل الله سبحانه وتعالى بحفظه كما في صريح القرآن الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ...﴾ وفي الآية: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ...﴾.

فالقرآن سليم من اللحن والغلط، ليس فيه حرف زائد ولا حرف ناقص، ولا تبديل في كلمة ولا تحريف في أخرى، وكيف لا يكون كذلك، والذين جمعوه هم كبار الصحابة وأشرف العرب الذين عنهم أخذت الفصاحة وفيهم ظهر البيان، وقد تلقَّوه غصّاً طريّاً من رسول الله ﷺ.

وأما ماورد أن عثمان رضي الله عنه قال: «إن في القرآن لحناً ستقيمه العرب بالسنتها» فغير صحيح، ولا يعقل أن عثمان يقول ذلك لاقبل جمعه القرآن ولا بعده، نعم، إنه قال قبل جمعه لما بلغه اختلاف الناس في القرآن حتى اقتتل الغلمان والمعلمون: «عندي تكذبون به وتلحنون فيه، فمن نأى عني من الأمصار كان أشدّ تكذيباً وأكثر لحناً، يا أصحاب محمد اجتمعوا فاكتبوا للناس إماماً»، ولا يخفى الفرق بين القولين.

وقد رد القول الأول العلامة الآلوسي في أول تفسيره «روح المعاني» بقوله: فالحق أن ذلك لا يصح من عثمان، والخبر ضعيف مضطرب منقطع، إذ كيف يظن بالصحابة أولاً اللحن في الكلام فضلاً عن القرآن وهم هم: ثم كيف يظن بهم ثانياً اجتماعهم على الخطأ

١ - الجِخْر/٩.

٢ - فَصَّلَتْ/٤١-٤٢.

وكتابه؟ ثم كيف يظنّ بهم ثالثاً عدم التنبّه والرجوع؟ ثم كيف يظنّ عُثمان عدم تغييره؟ وكيف يتركه لتقييمه العرب؟ وإذا كان الذين تولّوا جمعه لم يقيموه - وهم الخيار - فكيف يقيم غيرهم؟ فلعمري إنّ هذا ممّا يستحيل عقلاً وشرعاً وعادةً منه.

ومن المشاهد أنّه لو أمر أحد الملوك أو الأمراء بنسخ مُصحف أو كتاب لا يقدّمه الكاتب إليه إلّا بعد العناية بتصحيحه والتّثبت من عدم وجود أيّ غلط فيه، فكيف بهؤلاء الصّحابة الذين بذلوا أنفسهم لله لا يتحرّون في كتابة وضبط المُصحف الكريم الذي هو أساس الدّين الإسلاميّ الحنيف؟

هذا، ولقد وصلت عدّة مصاحف من جمع عُثمان إلى البلدان الإسلاميّة، فلو وجدوا فيها خطأ أو غلطاً لما سكّت أحد من المسلمين عليه، ولكنهم أجمعوا على صحتّها وقبولها وقد قال عليه الصّلاة والسّلام: «إنّ أُمّتي لن تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم اختلافاً فعليكم بالسّواد الأعظم» رواه ابن ماجه عن أنس بن مالك وهو حديث صحيح... [إلى أن قال:]

على أنّك لن تجد من المسلمين عناية بشيء كعنايتهم بكتاب الله تعالى الذي... ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ سواء في نسخه أو تصحيحه أو حفظه أو حرّمته، وهذا لا يحتاج إلى دليل.

وانظر كم من المصاحف التي لاتعدّ ولا تحصى قد كتبت منذ بدء الإسلام إلى يومنا هذا «أي أربعة عشر قرناً» فهل رأيت فيه تبديلاً أو تغييراً مع كثرة أعداء الدّين من مختلف الأجناس والعقول... [إلى أن قال:]

[حكاية:] ولنختم هذا الفصل بما رواه البيهقيّ عن يحيى بن أكثم قال: دخل يهوديّ على المأمون فأحسن الكلام، فدعاه إلى الإسلام فأبى، ثم بعد سنة جاء مسلماً، فتكلّم في الفقه فأحسن الكلام، فسأله المأمون ماسبب إسلامه؟ قال: انصرفت من عندك فامتحنْتُ هذه الأديان، فعمدت إلى التّوراة فكتبت ثلاث نُسخ فزِدْتُ فيها ونقصت،

وأدخلتها البيعة^١ فاشترت مني، وعمدت إلى الإنجيل فكتبت ثلاث نُسَخ فزِدْتُ فيها ونَقَصْتُ، وأدخلتها البيعة فاشترت مني، وعمدت إلى القرآن فكتبت ثلاث نُسَخ فزِدْتُ فيها ونقصت، وأدخلتها إلى الوراقين^٢ فتصفحوها فوجدوا فيها الزيادة والنقصان فرموا بها فلم يشتروها، فعلمت أن هذا الكتاب محفوظ، فكان سبب إسلامي، ذكره الزرقاني على المواهب في الجزء الخامس (٦٣ - ٦٦)

الفصل الخامس والثمانون

نص عِزَّة دَرَوَزَة (م: ١٤٠٠) في «التفسير الحديث»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الجبر ٩

في الآية تأكيد رباني بأن الله تعالى هو الذي ينزل القرآن على النبي ﷺ وبأنه سيحفظه، ويؤيده مهما كان موقف الكفار منه.
والآية متصلة بسابقاتها وبسبيل الرد على الكفار الذين نعتوا النبي ﷺ بالجنون وتحدوه بالإتيان بالملائكة، حينما كان يقول: إن القرآن منزل عليه من الله تعالى.

تعليق على ما في آية «الحفظ»

ومع صلة الآية بسياق المناظرة بين النبي ﷺ والكفار، فإنها صارت عنوان معجزة ربانية عظيمة في حفظ الله تعالى قرآنه المجيد من كل تبديد وتغيير وتحريف وزيادة ونقص، مجعماً عليه في رسم واحد ومصحف واحد وترتيب واحد في مشارق الأرض ومغاربها، محتفظاً بكل إشراقه وسنائه وروحانيته ونفس ألفاظه وحروفه وأسلوب ترتيبه

١ - قال في المنجد: البيعة بكسر الباء: معبد التصارى واليهود.

٢ - هم الذين يبيعون الكتب والورق.

وتلاوته التي تلاها رسول الله ﷺ وبترتيبه الذي رتبّه: آيات في سُور، وسُور في مُصْحَف^١، ممّا لم يتيسّر لأيّ كتاب سماوي ولا لأيّ نبي...

ولقد حُفِظَت بركة هذه المعجزة الرّبّانيّة اللّغة العربيّة - التي نزل بها - قوّة مشرقة بكلّ ما وصلت إليه من سعةٍ وبلاغٍ ودقّةٍ ونفوذٍ وعمقٍ ونصاعةٍ وضوابطٍ، لتظلّ لغة الأُمّة العربيّة الفُصحى في كلّ صقعٍ ووادٍ، وفي كلّ دورٍ وزمانٍ، وهو ما لم يتيسّر للغة أُمّة من أُمم الأرض، ولتكون إلى ذلك لغة عبادة الله لجميع الأُمم الإسلاميّة المنتشرة في أنحاء الأرض خلال ثلاثة عشر قرناً، ثمّ خلال القرون الآتية، بل ولتترشّح لتكون لغة العالم الإسلاميّ، بل لغة الإنسانيّة حينما يأذن الله بتحقيق وعده، وإظهار الإسلام على الدّين كلّهُ كما جاء في آيات عديدة، منها آية سورة الفتح هذه: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾^٢.

وحُفِظَت ببركتها الأُمّة العربيّة قوّة الحيويّة، صامدة أمام ما وقع عليها من نكبات وتسلّل فيها من عناصر غريبة، محتفظة بمواهبها العظيمة وخصائصها القوميّة التي كان من مظاهرها أن اصطفّي خاتم الأنبياء منها، وأن نزل آخر كتاب سماويّ بها مصدّقاً لما قبله ومُهِمّناً عليه، وأن حملت عبء الدّعوة إلى الله، ونشر رسالته المتّمة لما سبقها، والتي بقيت نقيّة صافية كما هي في منبعها الأوّل الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، تنزيل من حكيم حميدٍ، وأن ترشّحت بذلك لتكون خير أُمّة أُخرجت للنّاس إن هي قامت بما حمّلها إيّاه القرآن من ذلك العبء، ودعت إلى الخير، وأمرت بالمعروف ونهت عن المنكر.

نقول: هذا ونحن نعرف أنّ هناك بعض روايات تروى عن بعض آياتٍ وكلماتٍ وحروفٍ مختلف عليها في القرآن. وأنّ بعض المستشرقين تقولوا بعض الأقوال في صدد

١ - اقرأ: كتابنا «القرآن المجيد»: ٥٢ - ١١٥، ففي هذا الفصل دلائل من القرآن والحديث على أنّ القرآن كان يدوّن بصورة منتظمة بأمر النبي ﷺ، وأنّه هو الذي رتبّ آياته في السُّور وسُوْرهُ في المُصْحَف.

ذلك، غير أنّ هذا وذاك لا يمسّ جوهرًا، وليس من شأنه أن ينقض المعجزة الرّبّانيّة العظمى. وهو من الضّالة والقلّة إلى درجة لا تكاد تكون شيئًا بالنسبة للمجموع، كما أنّه لا يثبت على التّقّد والتّحيص، وهناك مستشرقون منصفون زيفوا بقوة الأقوال الصّادرة عن الهوى والغرض والحقد والتّعصب^١. (٤: ١٢٦ - ١٢٨)

نصّه أيضًا في كتابه: «القرآن المجيد»

[هل قام الحجاج بجمع المصاحف المتداولة وإبادتها]

وإذا كان من المحتمل أن لا تكون إحدى نُسخ مصاحف عُثمان الأصلية موجودة اليوم - مع ما يقال عن وجود بعضها قولاً غير مؤيّد بشاهد ووصف عيانيّ موثوقين - فإنّ هذا لا ينقض ما نقوله من التّواتر الفعليّ. ولقد ذكر علماء قديمون أنّهم شاهدوا بعض هذه النّسخ، وقرّروا أنّ المصاحف المتداولة هي صورة تامّة عنها رسمًا وترتيبًا.

ومن أقدم من ذكر ذلك أبو القاسم عبّيد الله بن سلام من علماء القرن الهجريّ الثّاني الموثوقين ومحدّثيهم. وتقرير هذا العالم يهدم كلّ قول حول التّشكيك في مُصحف عُثمان، وكون المُصحف المتداول هو صورة تامّة صحيحة عنه، وحول رواية أنّ المُصحف المتداول إنّما مُصحف الحجاج وجمعه وترتيبه، إذا كان يراد لذلك جمعًا وترتيبًا جديدين، وأنّ الحجاج قد جمع المصاحف المتداولة ومصاحف عُثمان وأبادها. ولعلّ الرواية محرّفة عن حادثة عناية الحجاج بإعجام القرآن أو نقطه، ممّا صار نُسخ المصاحف بعدها يأخذون به. فقد انتشر المسلمون في عهد الحجاج أكثر من ذي قبل في أنحاء الأرض، وانتشرت نُسخ القرآن العُثمانيّة كذلك، فلم يكن في إمكان الحجاج جمع المصاحف المتداولة وإبادتها البتّة، ولم يقل أحد أنّه رأى مُصحفًا للحجاج فيه تغاير مامع المُصحف العُثمانيّ في نصّه وترتيبه، ولو كان وقع شيء من هذا لاهتمّ له أعداء الأمويّين

١ - أقرأ: الفصل المذكور أنّفاً من كتابنا «القرآن المجيد» وأقرأ: كتاب «حياة محمّد» لمحمّد حسين هيكّل طبعة

وَالْحَجَّاجَ الَّذِينَ بذلوا كلَّ جهد في تشويه سيرتهم وتسويء سمعتهم بالحقِّ وبالباطل، وتعقَّب كلَّ عمل أو بادرة منهم، ولرايئاه في رأس المطاعن التي يطعنونهم بها. وقد قال أحد أعلام علماء الشيعة ومشهورهم وكبار مفسريهم الإمام الشيخ محمد بن الحسن الطوسي صاحب «تفسير التبيان» ومن رجال القرنين الرابع والخامس الهجريين في مقدِّمة تفسيره... [وذكر كما تقدَّم عنه، ثم قال:]

ولو صحَّت لما كان ذلك طعنًا على ما هو موجود بين الدفتين، إذ كان ذلك معلومًا صحَّته، لا يعترضه أحد من الأمة ولا يدفعه.

ومع كلِّ هذا فمما رُوي أنَّ الحجاج إنَّما صحَّح اثنتي عشرة كلمة في مُصحَّف عُثمان هي هذه: «لم يتسنَّ» حيث جعلها ﴿لَمْ يَتَسَنَّ﴾^١، و«شريعة» حيث جعلها ﴿شُرْعَةً﴾^٢ و«يُنشركم» حيث جعلها ﴿يُسَيِّرُكُمْ﴾^٣، و«آتيكم» حيث جعلها ﴿أَتَيْكُمْ﴾^٤، و«معايشهم» حيث جعلها ﴿مَعِيشَتَهُمْ﴾^٥، و«غير ياسن» حيث جعلها ﴿غَيْرَ أَسِنٍ﴾^٦، و«اتَّقُوا» حيث جعلها ﴿وَأَتَّقُوا﴾^٧، و«سَيَقُولُونَ لِلَّهِ» حيث جعلها ﴿سَيَقُولُونَ اللَّهُ﴾^٨، و«بظنَّين» حيث جعلها ﴿بِظَنِّينٍ﴾^٩، ونقل كلمتي: «المرجومين» و«المُخرجين» في آيتي الشعراء ١١٦ و١٦٧، كلاً منهما مكان الأخرى، فصارت «المرجومين» في قصَّة نوح و«المُخرجين» في قصَّة لوط، وأنَّه لم يصنع ما صنعه إلَّا بعد اجتهد وبحث مع القراء والفقهاء المعاصرين له، وبعد إجماعهم على أنَّ جميع ذلك من تحريف الكتاب

١ - البقرة/٢٥٩.

٢ - المائدة/٤٨.

٣ - يونس/٢٢.

٤ - يوسف/٤٥.

٥ - الزَّخْرَف/٣٢.

٦ - محمَّد/١٥.

٧ - الحديد/٧.

٨ - المؤمنون/٨٧-٨٩.

٩ - التَّكْوِير/٢٤.

والتاسخين الذين لم يريدوا تغييراً أو تبديلاً، وإنما حدث بعض ما حدث لجهلهم بأصول الكتابة وقواعد الإملاء، والبعض الآخر لخطأ الكاتب في سماع ما يملأ عليه أو التباسه في ما ينلى عليه^١.

هذا في حين أن هناك رواية^٢ تفيد: أن بعض ماصححه الحجاج إنما صححه عثمان نفسه مثل «لم يتسن» حيث جعلها «لم يتسنه».

وبكلمة أخرى أن الحجاج لم يكتب مُصحِّفاً جديداً ولم يضع ترتيباً جديداً، وإن تسمية «مُصحَّف الحجاج» ليست في محلها، حتى لو صحت رواية تصحيحه لبعض كلمات وحروف رأى فيها مع القراء والعلماء تحريفاً من النسخ؛ هذا بقطع النظر عن ضعف رواية مُصحَّف الحجاج وعدم تناقلها، وعدم تعليق الشيعة عليها تعليقاً جالباً للنظر على طريقتهم في التعليقات، وخاصة إذا ما كان الأمر متصلاً بالأمويين ورجالهم، وفيه مجال لقول أو غمز أو تعليق.

وعلى هذا كله فكل ما يتعارض مع النتائج التي قررناها من الروايات هو موضع نظر وتوقف أو محمل تخريج. وفي الحق إننا إذا نظرنا في الروايات المناقضة لهذه النتائج نجدناها كلها أو جلها غير وارد في كتب الحديث الصحيحة. وكثير منها لم يذكر له أسناد متسلسلة معدلة، وفيها من التناقض والتغاير ما يحمل على الشك في صحة روايتها أو متونها. فحديث زيد عن تأليف القرآن من الرقاع أقوى سنداً وأكثر اتساقاً مع المنطق من حديثه الذي جاء فيه أن النبي قبض ولم يكن القرآن قد جمع في شيء، حتى إذا صحَّ فيجب حمله على جمع القرآن في مُصحَّف واحد كما علق على ذلك الخطابي على ما ذكرناه سابقاً. وهذا المعنى هو ما يجب تخريج ما جاء في حديث جمع القرآن في عهد أبي بكر به، من المراجعة بين أبي بكر وعمر، ثم بين أبي بكر وزيد...

وقد قال بعض علماء أعلام أقوالاً وجيهة في هذا الباب :

فقال التَّوَوِّي: إنَّ المسلمين أجمعوا على أنَّ المعوَّذتين والقاتحة من القرآن، وأنَّ من

١ - الفرقان لابن الخطيب: ٥٠ - ٥٢.

٢ - نفس المصدر: ٤٠.

جحد منها شيئاً كفر، وماتل عن ابن مسعود باطل ليس بصحيح.
وقال الرّازي: الأغلب إنّ نقل هذا عن ابن مسعود باطل، لأنّ الثّقل المتواتر حاصل في عصر الصحابة أنّها من القرآن، فإنكار ذلك يوجب الكفر. وإن قلنا: ليس التّواتر حاصلًا في ذلك الزّمن فلزم أنّ القرآن ليس بتواتر في الأصل، وهذا خلاف الإجماع.
وقال ابن حزم: هذا كذب على ابن مسعود وموضوع، وإنّما صحّ عنه قراءة عاصم عن ذرّ عنه وفيها المعوذتان والفاتحة.

والسّورتان المسّماتان بـ«الحفّد والخَلْع» هما دعاء القنوت، ورواية عمر لهما صريحة بأنّه إنّما قنت بهما بعد قيامه من الرّكوع. فمن المحتمل حتّى في حالة صحّة القول بهما من أبيّ - وهو مانسكّ فيه - أن يكون أبيّ قد وهم ثمّ رجع عن ذلك حينما ثبت عند الملاء أنّهما ليستا قرآنًا، فظلّ أثر القول قائمًا متداولًا. [إلى أن قال:]

ورواية مُصَحَّف عليّ ومخالفته لترتيب المُصَحَّف المتداول، موضع شكّ كبير أيضًا. فإنّه لم يرد أيّ رواية صحيحة تفيد أنّ أحدًا اطّلع على هذا المُصَحَّف أو رآه متداولًا.
وقد روي عن ابن سيرين وهو تابعيّ أنّه تحرّى هذا المُصَحَّف في كلّ طرف في المدينة فلم يقع عليه، ولو كان صحيحًا لعضّ عليه الشيعة بالتّواجد كما عضّوا على أوهى ماورد في صدد مخالفة أبي بكر، وعمر وعثمان، ولم يرو عنهم شيء من هذا. وفي المجموعتين الأولى والثّانية روايات عن ثناء عليّ على أبي بكر وعثمان على ماقاما به من عمل عظيم في صدد جمع القرآن وتحريره ونسخ مصاحفه. فليس والحالة هذه أيّ مسوِّغ للشكّ في كون المُصَحَّف المتداول قد احتوى جميع القرآن الّذي مات النّبّيّ عنه، وهو قرآن ثابت نصًّا وترتيبًا بسبب أيّ رواية من الرّوايات المماثلة ممّا قد لانكون أطلّعنا عليها، ونعتقد أنّ أيّ رواية من مثل ذلك لن تكون إلّا مخترعة أو مدسوسة بقصد سيّئ، أو ناتجة عن لبس وخطأ على أقلّ تقدير... (٥٢ - ٩١)

الفصل السادس والثمانون

نص العلامة الطباطبائي (م: ١٤٠٢هـ) في «تفسير الميزان»

كلام في أن القرآن مصون عن التحريف في فصول:

الفصل الأول [التحريف في القرآن يخالف تحديده]

من ضروريات التاريخ أن النبي محمدًا ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرنًا - تقريبًا - وادّعى النبوة وانتهز للدعوة، وآمن به أمة من العرب وغيرهم، وأنه جاء بكتاب يسميه القرآن وينسبه إلى ربه، متضمن لجمل المعارف وكلّيات الشريعة التي كان يدعو إليها، وكان يتحدّى به ويعدّه آية لنبوّته، وأنّ القرآن الموجود اليوم بأيدينا هو القرآن الذي جاء به وقرأه على الناس المعاصرين له في الجملة، بمعنى أنه لم يضع من أصله بأن يفقد كله، ثم يوضع كتاب آخر يشابهه في نظمه أو لا يشابهه وينسب إليه، ويشتهر بين الناس بأنّه القرآن النازل على النبي ﷺ.

ثم إننا نجد القرآن يتحدّى بأوصاف ترجع إلى عامّة آياته، ونجد ما بأيدينا من القرآن أعني ما بين الدفتين واجدًا لما وصف به من أوصاف تحدّى بها من غير أن يتغيّر في شيء منها أو يفوته ويفقد.

فجده يتحدّى بالبلاغة والفصاحة، ونجد ما بأيدينا مشتتملاً على ذلك النظم العجيب البديع، لا يعده ولا يشابهه شيء من كلام البلغاء والفصحاء المحفوظ منهم والمروي عنهم من شعر أو نثر أو خطبة أو رسالة أو محاوراة أو غير ذلك، وهذا النظم موجود في جميع الآيات سواء كتاباً متشابهاً تقشعر منه الجلود والقلوب.

ونجده يتحدّى بقوله: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا

كثيراً^١ بعدم وجود اختلاف فيه، ونجد مابأيدينا من القرآن يفى بذلك أحسن الوفاء وأوفاه، فما من إيهام أو خلل يتراءى في آية إلا ويرفعه آية أخرى، ومامن خلاف أو مناقضة يتوهم بادئ الرأى من شطر إلا وهناك يدفعه ويفسره.

ونجده يتحدّى بغير ذلك ممّا لا يختصّ فهمه بأهل اللغة العربية، كما في قوله: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^٢، وقوله: ﴿إِنَّهُ لَقَوْلُ فَضْلٍ * وَمَا هُوَ بِالْهَزْلِ﴾^٣. ثم نجد مابأيدينا من القرآن يستوفي البيان في صريح الحق الذي لامرية فيه، ويهدي إلى آخر ما يهتدي إليه العقل من أصول المعارف الحقيقية وكليات الشرائع الفطرية وتفاصيل الفضائل الخلقية، من غير أن نعر فيها على شيء من التقيصة والخلل، أو نحصل على شيء من التناقض والزلل، بل نجد جميع المعارف على سعتها وكثرتها حيّة ب حياة واحدة مدبرة بروح واحد هو مبدأ جميع المعارف القرآنية. والأصل الذي إليه ينتهي الجميع ويرجع وهو التوحيد، فالإله ينتهي الجميع بالتحليل، وهو يعود إلى كلّ منها بالتركيب.

ونجده يصف نفسه بأوصاف زاكية جميلة كما يصف نفسه بأنه نور وأنه هادٍ يهدي إلى صراط مستقيم وإلى الملة التي هي أقوم، ونجد مابأيدينا من القرآن لا يفقد شيئاً من ذلك، ولا يهمل من أمر الهداية والدلالة ولا دققة... [إلى أن قال:]

ولكون الذكر من أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن عبّر عنه بالذكر في الآيات التي أخبر فيها عن حفظه القرآن عن البطلان والتغيير والتحريف، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا [إِلَى أَنْ قَالَ] لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٤. فذكر تعالى أنّ القرآن من حيث هو ذكر لا يغلبه باطل،

١ - النساء/ ٨٢.

٢ - الإسراء/ ٨٨.

٣ - الطارق/ ١٣ - ١٤.

٤ - فصلت/ ٤٠ - ٤٢.

ولا يدخل فيه حالاً ولا في مستقبل الزمان لا بإبطالٍ ولا بنسخٍ ولا بتغييرٍ أو تحريفٍ يوجب زوال ذكريته عنه.

وكفوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ فقد أطلق الذكر وأطلق الحفظ، فالقرآن محفوظ بحفظ الله عن كل زيادة ونقصية وتغيير في اللفظ أو في الترتيب، يزيله الذكرية ويبطل كونه ذكراً لله سبحانه وبوجه.

ومن سخيّف القول إرجاع ضمير «لَهُ» إلى النبي ﷺ فإنه مدفوع بالسياق، وإِنَّمَا كان المشركون يستهزئون بالنبي لأجل القرآن الذي كان يدّعي نزوله عليه، كما يشير إليه بقوله سابقاً: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^٢...

فقد تبين ممّا فصلناه أنّ القرآن الذي أنزله الله على نبيه ﷺ ووصفه بأنه ذكر محفوظ على ما أنزل، مصون بصيانة إلهية عن الزيادة والنقصية والتغيير كما وعد الله نبيه فيه.

وخلاصة الحجة: أنّ القرآن أنزله الله على نبيه، ووصفه في آيات كثيرة بأوصاف خاصة لو كان تغير في شيء من هذه الأوصاف بزيادة أو نقصية أو تغيير في لفظ أو ترتيب مؤثر فقد آثار تلك الصفة قطعاً، لكننا نجد القرآن الذي بأيدينا واجداً لآثار تلك الصفات المعدودة على أنّهم ما يمكن وأحسن ما يكون، فلم يقع فيه تحريف يسلبه شيئاً من صفاته. فالذي بأيدينا منه هو القرآن المنزل على النبي ﷺ بعينه، فلو فرض سقوط شيء منه أو تغير في إعراب أو حرف أو ترتيب وجب أن يكون في أمر لا يؤثر في شيء من أوصافه كالإعجاز وارتفاع الاختلاف والهداية والثورية والذكرية، والهيمنة على سائر الكتب السماوية إلى غير ذلك، وذلك كآية مكررة ساقطة أو اختلاف في نقطة أو إعراب ونحوها.

١ - الحجر/٩.

٢ - الحجر/٦.

الفصل الثاني [كثرة الأخبار الدالة على عدم تحريفه]

ويدل على عدم وقوع التحريف الأخبار الكثيرة المروية عن النبي ﷺ من طرق الفريقين، الآمرة بالرجوع إلى القرآن عند الفتن وفي حل عقد المشكلات.

١- وكذا حديث الثقلين المتواتر من طرق الفريقين: «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتهم بهما لن تضلوا بعدي أبداً» الحديث، فلامعنى للأمر بالتمسك بكتاب مُحَرَّف، ونفي الضلال أبداً ممن تمسك به.

٢- وكذا الأخبار الكثيرة الواردة عن النبي ﷺ وأئمة أهل البيت عليهم السلام الآمرة بعرض الأخبار على الكتاب، وما ذكره بعضهم أن ذلك في الأخبار الفقهية، ومن الجائز أن نلتزم بعدم وقوع التحريف في خصوص آيات الأحكام، ولا ينفذ ذلك سائر الآيات مدفوع بأن أخبار العرض مطلقة فتخصيصها بذلك تخصيص من غير مخصص.

على أن لسان أخبار العرض كالصريح أو هو صريح في أن الأمر بالعرض إنما هو لتمييز الصدق من الكذب، والحق من الباطل، ومن المعلوم أن الدس والوضع غير مقصورين في أخبار الفقه بل الدواعي إلى الدس والوضع في المعارف الاعتقادية وقصص الأنبياء والأئم الماضين وأوصاف المبدأ والمعاد أكثر وأوفر، ويؤيد ذلك ما بأيدينا من الإسرائيليات وما يحذو حذوها مما أمر الجعل فيها أوضح وأبين.

٣- وكذا الأخبار التي تتضمن تمسك أئمة أهل البيت عليهم السلام بمختلف الآيات القرآنية في كل باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا حتى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف، وهذا أحسن شاهد على أن المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم عليهم السلام: كذا نزل هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل.

٤- وكذا الروايات الواردة عن أمير المؤمنين وسائر الأئمة من ذريته عليهم السلام: في أن ما بأيدي الناس قرآن نازل من عند الله سبحانه، وإن كان غير ما ألفه علي عليه السلام من المصحف، ولم يشركوه ﷺ في التأليف في زمن أبي بكر ولا في زمن عثمان، ومن هذا الباب قولهم عليهم السلام: «اقرأوا كما قرأ الناس».

ومقتضى هذه الروايات أن لو كان القرآن الدائر بين الناس مخالفاً لما ألفه عليٌّ عليه السلام في شيء، فإنما يخالفه في ترتيب السور أو في ترتيب بعض الآيات التي لا يؤثر اختلاف ترتيبها في مدلولها شيئاً، ولا في الأوصاف التي وصف الله سبحانه بها القرآن النازل من عنده ما يختل به آثارها.

فمجموع هذه الروايات على اختلاف أصنافها يدلّ دلالة قاطعة على أن الذي بأيدينا من القرآن النازل على النبي ﷺ من غير أن يفقد شيئاً من أوصافه الكريمة وأثارها وبركاتها.

الفصل الثالث [أدلة القائلين بالتحريف وردّها]

ذهب جماعة من محدثي الشيعة والحشوية وجماعة من محدثي أهل السنة إلى وقوع التحريف بمعنى النقص والتغيير في اللفظ أو الترتيب دون الزيادة فلم يذهب إليها أحد من المسلمين كما قيل.

واحتجوا على نفي الزيادة بالإجماع، وعلى وقوع النقص والتغيير بوجوه كثيرة:

الوجه الأول - الأخبار الكثيرة المروية من طرق الشيعة وأهل السنة الدالة على سقوط بعض السور والآيات وكذا الجمل وأجزاء الجمل والكلمات والحروف في الجمع الأول الذي ألف فيه القرآن في زمن أبي بكر، وكذا في الجمع الثاني الذي كان في زمن عثمان وكذا التغيير، وهذه روايات كثيرة روتها الشيعة في جوامعها المعتمدة وغيرها، وقد ادّعى بعضهم أنها تبلغ ألفي حديث، وروتها أهل السنة في صحاحهم كصحيح البخاري ومسلم وسنن أبي داود والنسائي وأحمد وسائر الجوامع وكتب التفسير وغيرها، وقد ذكر الآلوسي في تفسيره أنها فوق حد الإحصاء.

وهذا غير ما يخالف فيه مصحف عبد الله بن مسعود المصحف المعروف مما ينيّف على ستنين موضعاً، وما يخالف فيه مصحف أبي بن كعب المصحف العثماني وهو في بضع وثلاثين موضعاً، وما يختلف فيه المصاحف العثمانية التي اكتتبتها وأرسلها إلى الآفاق وهي خمسة أو سبعة أرسلها إلى مكة وإلى الشام وإلى البصرة وإلى الكوفة وإلى اليمن

وإلى البحرين وحبس واحداً بالمدينة، والاختلاف الذي فيما بينها يبلغ خمسة وأربعين حرفاً، وقيل: بضع وخمسين حرفاً^١.

وغير الاختلاف في الترتيب بين المصاحف العثمانية والجمع الأول في زمن أبي بكر، فقد كانت سورة الأنفال في التأليف الأول في المثاني، وسورة براءة في المئين، وهما في الجمع الثاني موضوعتان في الطوال على ما مستجىء روايته.

وغير الاختلاف في ترتيب السور الموجود بين مصحفي عبد الله بن مسعود وأبي بن كعب على ماوردت به الرواية وبين المصاحف العثمانية، وغير الاختلافات القرآنية الشاذة التي رويت عن الصحابة والتابعين، فربما بلغ عدد المجموع الألف أو زاد عليه.

الوجه الثاني - أن العقل يحكم بأنه إذا كان القرآن متفرقاً متشتتاً منتشرًا عند الناس وتصدى لجمعه غير المعصوم يتمتع عادة أن يكون جمعه كاملاً موافقاً للواقع.

الوجه الثالث - ما روته العامة والخاصة أن علياً عليه السلام اعتزل الناس بعد رحلة النبي صلى الله عليه وآله وسلم ولم يرتد إلا للصلاة حتى جمع القرآن، ثم حمله إلى الناس وأعلمهم أنه القرآن الذي أنزله الله على نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وقد جمعه، فردوه واستغنوا عنه بما جمعه لهم زيد بن ثابت، ولو لم يكن بعض ما فيه مخالفاً لبعض ما في مصحف زيد لم يكن لحمله إليهم وإعلامهم ودعوتهم إليه وجه، وقد كان عليه السلام أعلم الناس بكتاب الله بعد نبيه صلى الله عليه وآله وسلم، وقد أرجع الناس إليه في حديث الثقلين المتواتر، وقال في الحديث المتفق عليه: «علي مع الحق والحق مع علي».

الوجه الرابع: ماورد من الروايات أنه يقع في هذه الأمة ما وقع في بني إسرائيل حذو النعل بالنعل والقذة بالقذة، وقد حرّفت بنو إسرائيل كتاب نبيهم على ما يصرح به القرآن الكريم والروايات المأثورة، فلا بد أن يقع نظيره في هذه الأمة فيحرّفوا كتاب ربهم وهو القرآن الكريم.

ففي صحيح البخاري عن أبي سعيد الخدري: أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم قال: لتبعن سنن من

كان قبلكم شبراً بشيرٍ وذراعاً بذراعٍ حتى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَتَبَعْتُمُوهُ، قلنا يارسول الله بآبائنا وأُمَّهاتنا اليهود والنصارى؟ قال: فمن؟

والرواية مستفيضة مروية في جوامع الحديث عن عدة من الصحابة كأبي سعيد الخدري - كما مر - وأبي هريرة وعبد الله بن عمر، وابن عباس وحذيفة وعبد الله بن مسعود وسهل بن سعد وعمر بن عوف وعمر بن العاص وشذاد بن أوس والمُستورد بن شذاد في ألفاظ متقاربة.

وهي مروية مستفيضة من طرق الشيعة عن عدة من أئمة أهل البيت عليهم السلام عن النبي صلى الله عليه وآله كما في تفسير القمي عنه عليه السلام: لتركبن سبيل من كان قبلكم حذوا النعل بالنعل والقذة بالقذة لاتخطئون طريقهم ولا تخطئ شبر بشيرٍ وذراع بذراعٍ وباعٍ يباع حتى أن لو كان من قبلكم دخل جُحْرَ ضَبٍّ لدخلتموه، قالوا: اليهود والنصارى تعني يارسول الله؟ قال: فمن أعني؟ لتنقضن عرى الإسلام عُروةً عُروةً، فيكون أول ماتنقضون من دينكم الأمانة وآخره الصلاة.

والجواب عن استدلالهم بإجماع الأمة على نفي تحريف القرآن بالزيادة بأنها حجة مدخولة لكونها دورية.

بيان ذلك: أن الإجماع ليس في نفسه حجة عقلية يقينية بل هو عند القائلين باعتباره حجة شرعية لو أفاد شيئاً من الاعتقاد، فإنما يفيد الظن سواء في ذلك محصله ومنقوله، على خلاف ما يزعمه كثير منهم أن الإجماع المحصل مفيد للقطع، وذلك أن الذي يفيد الإجماع من الاعتقاد لا يزيد على مجموع الاعتقادات التي تفيدها آحاد الأقوال، والواحد من الأقوال المتوافقة لا يفيد إلا الظن بإصابة الواقع، وانضمام القول الثاني الذي يوافقه إليه إنما يفيد قوة الظن دون القطع، لأن القطع اعتقاد خاص بسيط مغاير للظن وليس بالمركب من عدة ظنون.

وهكذا كلما انضم قول إلى قول وتراكت الأقوال المتوافقة زاد الظن قوة، وتراكت الظنون واقتربت من القطع من غير أن تتقلب إليه كما تقدم، هذا في المحصل من الإجماع

وهو الذي نحصله بتتبع جميع الأقوال والحصول على كل قول قول، وأما المنقول منه الذي ينقله الواحد والاثنتان من أهل العلم والبحث فالأمر فيه أوضح، فهو كآحاد الروايات لا يفيد إلا الظن إن أفاد شيئاً من الاعتقاد.

فالإجماع حجة ظنية شرعية دليل اعتبارها عند أهل السنة مثلاً قوله ﷺ: «لا تجتمع أمتي على خطأ أو ضلال» وعند الشيعة دخول قول المعصوم في أقوال المجمعين أو كشف أقوالهم عن قوله بوجه.

فحجية الإجماع بالجملة متوقفة على صحة النبوة وذلك ظاهر، وصحة النبوة اليوم متوقفة على سلامة القرآن من التحريف المستوجب لزوال صفات القرآن الكريمة عنه كالهداية وفصل القول وخاصة الإعجاز، فإنه لا دليل حياً خالداً على خصوص نبوة النبي ﷺ غير القرآن الكريم بكونه آية معجزة، ومع احتمال التحريف بزيادة أو نقص أو أي تغيير آخر لا وثوق بشيء من آياته ومحتوياته أنه كلام الله محضاً، وبذلك تسقط الحجة وتفسد الآية، ومع سقوط كتاب الله عن الحجية يسقط الإجماع عن الحجية.

ولا ينفع في المقام ما قدمناه في أول الكلام أن وجود القرآن المنزل على النبي ﷺ فيما بأيدينا من القرآن في الجملة من ضروريات التاريخ.

وذلك لأن مجرد اشتغال مابأيدينا منه على القرآن الواقعي، لا يدفع احتمال زيادة أو نقص أو أي تغيير آخر في كل آية أو جملة أريد التمسك بها لإثبات مطلوب.

والجواب عن الوجه الأول الذي أقيم لوقوع التحريف بالنقص والتغيير وهو الذي تمسك فيه بالأخبار:

أما أولاً - فبأن التمسك بالأخبار بما أنها حجة شرعية يشتمل من الدور على ما يشتمل عليه التمسك بالإجماع بنظر البيان الذي تقدم أنفاً.

فلايبقى للمستدل بها إلا أن يتمسك بها بما أنها أسناد ومصادر تاريخية، وليس فيها حديث متواتر ولا محفوظ بقرائن قطعية تضطر العقل إلى قبوله، بل هي آحاد متفرقة مشتتة مختلفة، منها صحاح ومنها ضعاف في أسنادها ومنها قاصرة في دلالتها، فما أشد

منها ما هو صحيح في سنده تامّ في دلالته.

وهذا النوع على شذوذه وندرته غير مأمون فيه الوضع والدّسّ، فإنّ انسراب الإسرائيليات وما يلحق بها من الموضوعات والمُدسّسات بين رواياتنا لاسبيل إلى إنكاره، ولا حجيّة في خبر لا يؤمن فيه الدّسّ والوضع.

ومع الغضّ عن ذلك فهي تذكر من الآيات والسّور ما لا يشبه النّظم القرآنيّ بوجه، ومع الغضّ عن جميع ذلك فإنّها مخالفة للكتاب مردودة.

أما ما ذكرنا أنّ أكثرها ضعيفة الأسناد فيعلم ذلك بالرجوع إلى أسانيدنا فهي مراسيل أو مقطوعة الأسناد أو ضعيفتها، والسّالم منها من هذه العلل أقلّ القليل.

وأما ما ذكرنا أنّ منها ما هو قاصر في دلالتها، فإنّ كثيرًا ممّا وقع فيها من الآيات المحكيّة من قبيل التّفسير وذكر معنى الآيات لامن حكاية متن الآية المحرّفة... [ثمّ ذكر ثلاث روايات لهذا الباب، وإن شئت فراجع، ثمّ قال:]

ويلحق بها أيضًا ما أتبع فيه القراءة بشيء من الذّكر والدّعاء فتوهّم أنّه من سقط القرآن كما في الكافي، عن عبد العزيز بن المهدي قال: سألت الرّضا عليه السلام عن التّوحيد فقال: كلّ من قرأ: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ وآمن بها فقد عرف التّوحيد، قال: كيف نقرأها؟ قال: كما يقرأها النّاس، وزاد فيه كذلك الله ربّي كذلك الله ربّي.

ومن قبيل قصور الدّلالة مانجد في كثير من الآيات المعدودة من المحرّفة اختلاف الرّوايات في لفظ الآية كالتي وردت في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ أَذِلَّةٌ﴾^١، ففي بعضها أنّ الآية هكذا: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ ضَعَفَاءُ»، وفي بعضها: «وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ وَأَنْتُمْ قَلِيلٌ».

وهذا الاختلاف ربّما كان قرينة على أنّ المراد هو التّفسير بالمعنى كما في الآية المذكورة، ويؤيّد ما ورد في بعضها من قوله عليه السلام: لا يجوز وصفهم بأنهم أذلة وفيهم رسول الله ﷺ.

وربما لم يكن إلا من التعارض والتنافي بين الروايات القاضي بسقوطها كآية الرّجم على ماورد في روايات الخاصّة والجمهور، وهي في بعضها: «إذا زنى الشّيخ والشّيخة فارجموهما البتّة فإنهما قضيا الشّهوة»، وفي بعضها: «الشّيخ والشّيخة إذا زنيا فارجموهما البتّة فإنهما قضيا الشّهوة»، وفي بعضها: «بما قضيا من اللدّة»، وفي بعضها آخرها: «نكالا من الله والله عليم حكيم»، وفي بعضها: «نكالا من الله والله عزيز حكيم».

وكآية الكرسيّ على التّنزيل التي وردت فيها روايات، فهي في بعضها هكذا: (الله لا إله إلا هو الحيّ القيّوم لا تأخذه سنة ولا نوم له مافي السّماوات ومافي الأرض وما بينهما وماتحت الثرى عالم الغيب والشّهادة فلا يظهر على غيبه أحداً من ذا الذي يشفع عنده - إلى قوله - وهو العليّ العظيم والحمد لله ربّ العالمين)، وفي بعضها: إلى قوله: - «هم فيها خالدون والحمد لله ربّ العالمين»، وفي بعضها هكذا: «له مافي السّماوات ومافي الأرض وما بينهما وماتحت الثرى عالم الغيب والشّهادة الرّحمان الرّحيم» إلخ، وفي بعضها: «عالم الغيب والشّهادة الرّحمان الرّحيم بديع السّماوات والأرض ذو الجلال والإكرام ربّ العرش العظيم، وفي بعضها: «عالم الغيب والشّهادة العزيز الحكيم».

وما ذكره بعض المحدثين أنّ اختلاف هذه الروايات في الآيات المنقولة غير ضائر لاتّفاقها في أصل التّحريف، مردود بأنّ ذلك لا يصلح ضعف الدّلالة ودفع بعضها لبعض.

وأما ما ذكرنا من شيوع الدّسّ والوضع في الروايات فلا يرتاب فيه من راجع الروايات المنقولة في الصّنع والإيجاد وقصص الأنبياء والأئم، والأخبار الواردة في تفاسير الآيات والحوادث الواقعة في صدر الإسلام، وأعظم ما يهّم أمره لأعداء الدّين ولا يألون جهداً في إطفاء نوره وإخماد ناره وإعفاء أثره هو القرآن الكريم الذي هو الكهف المنيع والركن الشّديد الذي يأوي إليه ويتحصّن به المعارف الدّينيّة، والسند الحيّ الخالد لمنشور التّبوة ومواد الدّعوة، لعلهم بأنّه لو بطلت حجّة القرآن لفسد بذلك أمر التّبوة واختلّ نظام الدّين، ولم يستقرّ من بنيته حَجَر على حَجَر.

والعجب من هؤلاء المحتجّين بروايات منسوبة إلى الصّحابة أو إلى أئمّة أهل

البيت ﷺ على تحريف كتاب الله سبحانه وإبطال حجّيته، وببطلان حجة القرآن تذهب النّبوة سُدى والمعارف الدّينية لَقَى لأثر لها، وماذا يغني قولنا: إنّ رجلاً في تاريخ كذا ادّعى النّبوة وأتى بالقرآن معجزة، أمّا هو فقد مات وأمّا قرآنه فقد حرّف، ولم يبق بأيدينا ممّا يؤيد أمره إلا أنّ المؤمنين به أجمعوا على صدقه في دعواه، وأنّ القرآن الذي جاء به كان معجزاً دالّاً على نبوته، والإجماع حجة لأنّ النّبى المذكور اعتبر حجّيته، أو لأنّه يكشف مثلاً عن قول أئمّة أهل بيته؟

وبالجملة احتمال الدّسّ - وهو قريب جداً مؤيّد بالشواهد والقرائن - يدفع حجّية هذه الروايات ويفسد اعتبارها، فلا يبقى معه لها حجّية شرعية ولا حجّية عقلانية حتّى ما كان منها صحيح الأسناد، فإنّ صحّة السّند وعدالة رجال الطّريق إنّما يدفع تعدمهم الكذب دون دسّ غيرهم في أصولهم وجوامعهم مالم يرووه.

وأما ما ذكرناه أنّ روايات التحريف تذكر آيات وسُوراً لا يشهها نظمها النّظم القرآني بوجه، فهو ظاهر لمن راجعها فإنّه يعثر فيها بشيء كثير من ذلك كسورتي الخلع والحقد اللّتين روينا بعدّة من طرق أهل السّنة... [وذكر كما تقدّم عن البلاغي، ثم قال:]

وكذا ما أورده بعض الروايات من سورة الولاية وغيرها أقاويل مختلفة، رام واضعها أن يقلّد النّظم القرآني فخرج الكلام عن الأسلوب العربي المألوف، ولم يبلغ النّظم الإلهي المعجز، فعاد يستبشعه الطّبع وينكره الذّوق، ولك أن تراجعها حتّى تشاهد صدق ما دعيناه، وتقضي أنّ أكثر المعتمدين بهذه السّور والآيات المختلفة المجعولة إنّما دعاهم إلى ذلك التّعبد الشّديد بالروايات والإهمال في عرضها على الكتاب، ولولا ذلك، لكفّتهم للحكم بأنّها ليست بكلام إلهي نظرة.

وأما ما ذكرناه أنّ روايات التحريف على تقدير صحّة أسنادها مخالفة للكتاب، فليس المراد به مجرّد مخالفتها لظاهر قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١،

وقوله: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^١ الآيتان، حتى تكون مخالفة ظنيّة لكون ظهور الألفاظ من الأدلة الظنيّة، بل المراد مخالفتها للدلالة القطعيّة من مجموع القرآن الذي بأيدينا حسب ماقرّناه في الحجّة الأولى التي أقمناها لنفي التحريف.

كيف لا؟ والقرآن الذي بأيدينا متشابه الأجزاء في نظمه البديع المعجز، كافٍ في رفع الاختلافات المتراءاة بين آياته وأبعاضه، غير ناقص ولا قاصر في إعطاء معارفه الحقيقيّة وعلومه الإلهيّة الكلّيّة والجزئيّة المرتبطة بعضها ببعض، المترتبة فروعها على أصولها المنعطفة أطرافها على أوساطها، إلى غير ذلك من خواصّ النظم القرآنيّ الذي وصفه الله بها. والجواب عن الوجه الثّاني: أنّ دعوى الامتناع العادي مجازفة بيّنة، نعم يجوز العقل عدم موافقة التّأليف في نفسه للواقع، إلّا أن تقوم قرائن تدلّ على ذلك وهي قائمة كما قدّمنا، وأمّا أن يحكم العقل بوجوب مخالفتها للواقع كما هو مقتضى الامتناع العادي فلا. والجواب عن الوجه الثّالث: أنّ جمعه ﷺ القرآن وحمله إليهم وعرضه عليهم لا يدلّ على مخالفة ماجمعه لما جمعه في شيء، من الحقائق الدّينيّة الأصليّة أو الفرعيّة، إلّا أن يكون في شيء من ترتيب السّور أو الآيات من السّور التي نزلت نجوماً بحيث لا يرجع إلى مخالفة في بعض الحقائق الدّينيّة.

ولو كان كذلك لعارضهم بالاحتجاج ودافع فيه، ولم يقنع بمجرد إعراضهم عمّا جمعه واستغنّاهم عنه كما روي عنه ﷺ في موارد شتى، ولم ينقل عنه ﷺ فيما روي من احتجاجاته أنّه قرأ في أمر ولايته ولا غيرها آية أو سورة تدلّ على ذلك، وجبّهم على إسقاطها أو تحريفها.

وهل كان ذلك حفظاً لوحدة المسلمين وتحريزاً عن شقّ العصا؟ فإنّما كان يتصور ذلك بعد استقرار الأمر، واجتماع النّاس على ماجمع لهم لآحين الجمع وقبل أن يقع في الأيدي ويسير في البلاد.

وليت شعري هل يسعنا أن ندّعي أن ذاك الجَمّ الغفير من الآيات التي يرون سقوطها وربما ادّعوا أنها تبلغ الألوف كانت جميعاً في الولاية أو كانت خفية مستورة عن عامة المسلمين ولا يعرفها إلا التّزّر القليل منهم مع توقّر دواعيهم وكثرة رغباتهم على أخذ القرآن كلّما نزل وتعلّمه، وبلوغ اجتهاد النّبي ﷺ في تبليغه وإرساله إلى الآفاق وتعليمه وبيانه، وقد نصّ على ذلك القرآن قال تعالى: ﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾^١، وقال: ﴿لِّيَبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ﴾^٢ فكيف ضاع؟ وأين ذهب؟ ما يشير إليه بعض المراسيل أنه سقط في آية من أوّل سورة النساء بين قوله: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَنْ لَا تُفْسِدُوا فِي السِّيَامِ﴾ وقوله: ﴿فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^٣ أكثر من ثلث القرآن، أي أكثر من ألفي آية، وما ورد من طرق أهل السنّة أن سورة براءة كانت مُبسّطة تعدل سورة البقرة، وأنّ الأحزاب كانت أعظم من البقرة وقد سقطت منه مائتا آية إلى غير ذلك!

أو أنّ هذه الآيات - وقد دلّت هذه الروايات على بلوغها في الكثرة - كانت منسوخة التلاوة كما ذكره جمع من المفسّرين من أهل السنّة، حفظاً لما ورد في بعض رواياتهم أنّ من القرآن ما أنساه الله ونسخ تلاوته.

فما معنى إنساء الآية ونسخ تلاوتها؟ أكان ذلك لنسخ العمل بها؟ فما هي هذه الآيات المنسوخة الواقعة في القرآن كآية الصدقة، وآية نكاح الزّانية والزّاني، وآية العدة وغيرها؟ وهم مع ذلك يسمّون منسوخ التلاوة إلى منسوخ التلاوة والعمل معاً، ومنسوخ التلاوة دون العمل كآية الرّجم.

أم كان ذلك لكونها غير واجدة لبعض صفات كلام الله حتّى أبطلها الله بإمحاء ذكرها وإذهاب أثرها، فلم يكن من الكتاب العزيز الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا منزهاً من الاختلاف، ولا قولاً فصلاً ولا هادياً إلى الحقّ وإلى طريق مستقيم،

١ - الجمعة/٢.

٢ - التحل/٤٤.

٣ - النساء/٣.

ولامعجزاً يتحدث به ولا، ولا، فما معنى الآيات الكثيرة التي تصف القرآن بأنه في لوح محفوظ، وأنه كتاب عزيز لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، وأنه قول فصل، وأنه هدى، وأنه نور، وأنه فرقان بين الحق والباطل، وأنه آية معجزة، وأنه، وأنه؟

فهل يسعنا أن نقول: إن هذه الآيات على كثرتها وإياء سياقها عن التقييد مقيدة بالفعل، فبعض الكتاب فقط وهو غير المنسي ومنسوخ التلاوة، لا يأتيه الباطل، وقول فصل، وهدى ونور، وفرقان، ومعجزة خالدة؟

وهل جعل الكلام منسوخ التلاوة ونسيًا منسيًا غير إبطاله وإماتته؟ وهل صيرورة القول التافع بحيث لا ينفع للأبد ولا يصلح شأنًا مما فسد غير إلفائه وطرحه وإهماله؟ وكيف يجامع ذلك كون القرآن ذكرًا؟

فالحق: إن روايات التحريف المروية من طرق الفريقين، وكذا الروايات المروية في نسخ تلاوة بعض الآيات القرآنية مخالفة للكتاب مخالفة قطعية.

والجواب عن الوجه الرابع: أن أصل الأخبار القاضية بمماثلة الحوادث الواقعة في هذه الأمة لما وقع في بني إسرائيل مما لا ريب فيه، وهي متظافرة أو متواترة، لكن هذه الروايات لا تدل على المماثلة من جميع الجهات، وهو ظاهر بل الضرورة تدفعه.

فالمراد بالمماثلة هي المماثلة في الجملة من حيث النتائج والآثار، وحينئذ فمن الجائز أن تكون مماثلة هذه الأمة لبني إسرائيل في مسألة تحريف الكتاب؛ إنما هي في حدوث الاختلاف والتفرق بين الأمة بانشعابها إلى مذاهب شتى يكفر بعضهم بعضاً، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة كما افترقت النصارى إلى اثنتين وسبعين، واليهود إلى واحدة وسبعين، وقد ورد هذا المعنى في كثير من هذه الروايات حتى ادعى بعضهم كونها متواترة.

ومن المعلوم أن الجميع مستندون فيما اختاروه إلى كتاب الله، وليس ذلك إلا من جهة تحريف الكلم عن مواضعه، وتفسير القرآن الكريم بالرأي، والاعتماد على الأخبار الواردة في تفسير الآيات من غير العرض على الكتاب وتمييز الصحيح منها من السقيم.

وبالجملة أصل الروايات الدالة على المماثلة بين الأمتين لا يدلّ على شيء من التحريف الذي يدّعونه، نعم، وقع في بعضها ذكر التحريف بالتغيير والإسقاط، وهذه الطائفة على ما بها من السُّقم مخالفة للكتاب كما تقدّم... (١٢: ١٠٤-١١٨)

[ثم ذكر الفصل الرابع حول جمع القرآن، كما تقدّم عنه في باب جمع القرآن].

﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا﴾ الكهف/ ١-٢

وقد افتتح تعالى الكلام في السورة بالثناء على نفسه بما نزل على عبده قرآنًا لا انحراف فيه عن الحقّ بوجه، وهو قيّم على مصالح عباده في حياتهم الدُّنيا والآخرة، فله كلّ الحمد فيما يترتّب على نزوله من الخيرات والبركات من يوم نزل إلى يوم القيامة، فلا ينبغي أن يرتاب الباحث الناقد، أنّ ما في المجتمع البشريّ من الصّلاح والسّداد من بركات مابّته الأنبياء الكرام من الدّعوة إلى القول الحقّ والخلق الحسن والعمل الصّالح، وأنّ ما يمتاز به عصر القرآن في قرونه الأربعة عشر عمّا تقدّمه من الأعصار من رقيّ المجتمع البشريّ وتقدّمه في علم نافع أو عمل صالح للقرآن فيه أثره الخاصّ وللدّعوة النبويّة فيه أيادها الجميلة، فله في ذلك الحمد كلّ.

ومن هنا يظهر أنّ قول بعضهم في تفسير الآية: يعني قولوا: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ...﴾ ليس على ما ينبغي.

وقوله: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الضمير للكتاب، والجملة حال عن الكتاب، وقوله: ﴿قَيِّمًا﴾ حال بعد حال على ما يفيد السياق، فإنّه تعالى في مقام حمد نفسه من جهة تنزيله كتابًا موصوفًا بأنّه لا عوج له، وأنّه: قيّم على مصالح المجتمع البشريّ، فالعناية متعلّقة بالوصفين موزعة بينهما على السّواء، وهو مفاد كونهما حالين من الكتاب.

وقيل: إنّ جملة ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ معطوفة على الصّلة، و﴿قَيِّمًا﴾ حال من ضمير ﴿لَهُ﴾ والمعنى: والذي لم يجعل للكتاب حال كونه قيّمًا عوجًا، أو أنّ ﴿قَيِّمًا﴾ منصوب بمقدّر، والمعنى: والذي لم يجعل له عوجًا وجعله قيّمًا، ولازم الوجهين انقسام العناية بين أصل التّزول وبين كون الكتاب قيّمًا لا عوج له، وقد عرفت أنّه خلاف

مايستفاد من السياق.

وقيل: إن في الآية تقديرًا وتأخيرًا، والتقدير: نزل الكتاب قيّمًا ولم يجعل له عوجًا وهو أردأ الوجوه.

وقد قدّم نفي العوج على إثبات القيمومة، لأنّ الأوّل كمال الكتاب في نفسه والثاني تكميله لغيره، والكمال مقدّم طبعًا على التّكميل.

ووقوع ﴿عَوْجًا﴾ وهو نكرة في سياق النفي يفيد العموم، فالقرآن مستقيم في جميع جهاته، فصيح في لفظه، بلغ في معناه، مصيب في هدايته، حيّ في حُجّجه وبراهينه، ناصح في أمره ونهيه، صادق فيما يقصّه من قصصه وأخباره، فاضل فيما يقضي به، محفوظ من مخالطة الشّياطين، لا اختلاف فيه، ولا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه.

والقيّم هو الذي يقوم بمصلحة الشّيء وتدير أمره كقيّم الدّار وهو القائم بمصالحها ويرجع إليه في أمورها، والكتاب إنّما يكون قيّمًا بما يشتمل عليه من المعاني، والذي يتضمّنه القرآن هو الاعتقاد الحقّ والعمل الصّالح كما قال تعالى: ﴿يَهْدِي إِلَى الْحَقِّ وَإِلَى طَرِيقٍ مُسْتَقِيمٍ﴾^١. وهذا هو الدّين. وقد وصف تعالى دينه في مواضع من كتابه بأنّه قيّم، قال: ﴿فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾^٢. وعلى هذا فتوصيف الكتاب بالقيّم لما يتضمّنه من الدّين القيّم على مصالح العالم الإنسانيّ في دنياهم وأُخراهم.

وربّما عكس الأمر فأخذ القيمومة وصفًا للكتاب ثمّ للدّين من جهته كما في قوله تعالى: ﴿وَذَلِكَ دِينُ الْقَيِّمَةِ﴾^٣، فالظاهر أنّ معناه دين الكتب القيّمة، وهو نوع تجوّز.

وقيل: المراد بالقيّم المستقيم المعتدل الذي لا إفراط فيه ولا تفريط، وقيل: القيّم: المدبّر لسائر الكتب السماويّة يصدّقها ويحفظها وينسخ شرائعها، وتعقيب الكلمة بقوله:

١ - الأحقاف/ ٣٠.

٢ - الزّوم/ ٤٣.

٣ - البينة/ ٥.

﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾^١ أي لينذر الكافرين عذابًا شديدًا صادرًا من عند الله، كذا قيل. والظاهر بقرينة تقييد المؤمنين المبشرين بقوله: ﴿الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ﴾ أنَّ التقدير لينذر الذين لا يعملون الصالحات أعمَّ ممَّن لا يؤمن أصلًا أو يؤمن ويفسق في عمله.

والجملة على أي حال بيان لتنزيله الكتاب على عبده مستقيمًا قيّمًا، إذ لولا استقامته في نفسه وقيمومته على غيره لم يستقم إنذار ولا تبشير، وهو ظاهر.

(٢٣٨- ٢٣٧: ١٥)

نصّه أيضًا في كتابه: «القرآن في الإسلام»

القرآن مصون من التحريف

تاريخ القرآن واضح بيّن من حين نزوله حتّى هذا اليوم، كانت الآيات والسُور دائرة على ألسنة المسلمين يتداولونها بينهم. وكلّنا نعلم أنَّ هذا القرآن الذي بأيدينا اليوم هو القرآن الذي نُزِّلَ تدريجًا على الرّسول قبل أربعة عشر قرنًا.

فإدّا لا يحتاج القرآن في ثبوته واعتباره إلى التاريخ مع وضوح تاريخه، لأنّ الكتاب الذي يدّعي أنّه كلام الله تعالى ويستدلّ على دعواه بآياته، ويتحدّى الجنّ والإنس على أن يأتوا بمثله، لا يمكن لإثباته ونفي التغيير والتحريف عنه التّثبت بالأدلة والشّواهد أو تأييد شخص أو فئة لإثبات مدّعاء.

نعم، أوضح دليل على أنّ القرآن الذي هو بأيدينا اليوم هو القرآن الذي نُزِّلَ على النّبيّ الكريم، ولم يطرأ عليه أيّ تحريف أو تغيير، إنّ الأوصاف التي ذكرها القرآن لنفسه موجودة فيه اليوم كما كان في السّابق.

يقول القرآن: إني نور وهداية، وأرشد النّاس إلى الحقّ والحقيقة.

ويقول: إِنِّي أُبَيِّن ما يحتاج إليه الإنسان ويتَّفَق مع فطرته السَّليمة.

ويقول: إِنِّي كلام الله تعالى، ولو لم تصدَّقوا فليجتمع الإنس والجنَّ للإتيان بمثله، أو ليأتوا بمثل ما أتى به مُحَمَّد الأُمِّي الَّذي لم يدرس طيلة حياته ولم يقل لهم مثل ما نطق به مُحَمَّد، أو انظروا في هل تجدون اختلافًا في أُسلوبِي أو معارفي أو أحكامي.

إنَّ هذه الأوصاف والمميّزات باقية في القرآن الكريم.

أمَّا الإرشاد إلى الحقِّ والحقيقة، ففي القرآن الَّذي بأيدينا بيان تامٌّ للأسرار الكونيّة بأدقِّ البراهين العقليّة، وهو الملجأ الوحيد لدستور الحياة السَّعيدة الهائلة، ويدعو الإنسان بمنتهى الدقّة إلى الإيمان طالبًا خيره وحسن مآله.

وأما بيان ما يحتاج إليه الإنسان في حياته، فإنَّ القرآن بنظراته الصَّائبة جعل التَّوحيد الأساس الأصليَّ له، واستنتج بقيّة المعارف الاعتقاديّة منه، ولم يغفل في هذا عن أصغر نكتة، ثمَّ استنتج منه الأخلاق الفاضلة وبيّنها بطرق واضحة جليّة، ثمَّ بيّن أعمال الإنسان وأفعاله الفرديّة والاجتماعيّة، وذكر وظائفه حسب ما تدلُّ عليه الفطرة الإنسانيّة، محيلاً التفصيل إلى السُّنّة النبويّة.

ومن مجموع الكتاب والسُّنّة نستحصل على الدِّين الإسلاميّ بأبعاده البعيدة، الدِّين الَّذي حسب لكلِّ الجهات الفرديّة والاجتماعيّة في كلّ الأزمان والعصور حسابها الدَّقيق المتقن، وأعطى حكمها خاليًا عن التَّضادِّ والتَّدافع في أجزائه ومواده. الإسلام الدِّين الَّذي يعجز عن تصوّر فهرس مسائله أكبر حقوق في العالم طيلة حياته.

وأما إعجاز القرآن في أُسلوبه البيانيّ، فإنَّ أُسلوب القرآن البيانيّ كان من سنخ اللّغة العربيّة في عصرها الذّهبي الَّذي كانت الأُمّة العربيّة تتمتّع فيه بالفصاحة والبلاغة، وأُسلوب القرآن كان شعلة وهّاجة تسطع في ذلك العصر. والعرب فقدت الفصاحة والبلاغة في القرن الأوّل الهجريّ على أثر الفتوحات الإسلاميّة وخلط العرب بغيرهم من الأعاجم والبعيدين عن اللّغة، وأصبحت لغة التَّخاطب العربيّة كبقية اللّغات فاقدة ذلك الإشراف البلاغيّ وتلك اللّمة المضيئة. ولكن إعجاز القرآن ليس في أُسلوبه الخطابيّ

اللفظي فقط ، فإنه يتحدثى الناس في أسلوبه اللفظي والمعنوي.

ومع ذلك فإن الذين لهم إلمام باللغة العربية شعرها ونثرها لا يمكنهم الشك في أن لغة القرآن لغة في منتهى العذوبة والفصاحة ، تتحير فيها الأفهام ولا يمكن وصفها بالألسن . ليس القرآن بشعر ولا نثر ، بل أسلوب خاص يجذب جذب الشعر الرفيع وهو سلس سلاسة النثر العالي ، لو وضعت آية من آياته أو جملة من جملة في خطبة من خطب البلغاء أو صفحة من كتابة الفُصحاء لأشرق كإشراق المصباح في الأرض المظلمة .

ومن الجهات المعنوية غير اللفظية احتفظ القرآن على إعجازه ، فإن البرامج الإسلامية الواسعة الشاملة للمعارف الاعتقادية والأخلاقية والقوانين العملية الفردية والاجتماعية ، والتي نجد أسسها وأصولها في القرآن الكريم خارجة عن نطاق قدرة الإنسان وخاصة في إنسان عاش حياة النبي محمد ﷺ وبيئته وأُمَّته .

ومُحال نزول كتاب كالقرآن على وتيرة واحدة ومتشابهة الأجزاء في مدة ثلاث وعشرين سنة في ظروف مختلفة وأحوال متفاوتة ، في الخوف والاضطراب والأمن والسلامة ، في الحرب والسلم ، في الخلوة والوحدة والازدحام والاجتماع ، في السفر والحضر... تنزل سورة سورة وآية آية ، ولا يوجد بينها اختلاف وتناقض وتهافت .

والخلاصة أن الأوصاف التي كانت متوفرة في قرآن محمد كلها موجودة في هذا القرآن بلا تغيير ولا تحريف ولا تبديل ، بالإضافة إلى أن الله تعالى أخبر أن القرآن مصون عن كل تغيير فقال : ﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾^١ . وقال : ﴿ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ﴾^٢ .

بمقتضى هذه الآيات ، فإن القرآن مصون عن كل ما يخدش بكرامته والله تعالى هو الحافظ له ، وخاصة إنه الهادي إلى المعارف الحقّة فيجب أن يكون مصوناً كذلك... ولأن الله تعالى وعد بحفظه نجده محفوظاً عن كل عيب ونقص بالرغم من مرور أربعة عشر قرناً

١ - الحجر/٩.

٢ - فصلت/٤١ - ٤٢.

من نزوله، وترصد ملايين الأعداء للألداء للخط من كرامته، وهو الكتاب السماوي الوحيد الذي دام هذا الزمن الطويل ولم يطرأ عليه التغيير والتبديل. (١٧٥ - ١٧٩)

نصّه أيضاً في «مهر تابان»^١

[دليل عدم التحريف في جمع زيد بن ثابت]

وأما القرآن الذي جمعه زيد بن ثابت في عهد عثمان، فكان يضم بين دفتيه كل ما جاء في القرآن دون نقص أو زيادة، والقول في تحريفه لاعتبار له؛ لأنّ حجية الخبر الواحد الوارد في التحريف يتوقف على حجية قول الإمام عليه السلام الذي بين هذه الأخبار، وحجية قول الإمام يتوقف على حجية قول رسول الله ﷺ الذي عرفه معصوماً وإماماً ونبياً وولياً.

فالقرآن حجة بالإجماع. وقد استشهد الأئمة عليهم السلام بالآيات واستدلوا بها في مناسبات متعددة، وقالوا بحجتيه دون أدنى شك أو تردد، وكانوا يقرأون القرآن كما هو الآن، وتبعهم شيعتهم بعدهم على هذا المنوال.

وإن قال قائل بنقص أو زيادة في القرآن، فإنّه يسقطه كله من الحجية، وسقوط هذه الحجية يستلزم سقوط حجية الأخبار وتحريفها، وأخبار التحريف تسقط حجية القرآن، والعمل بها يستلزم سقوطها هي أيضاً، أي يلزم من ثبوتها عدمها، فالعمل بهذه الأخبار إذاً مُحال. (ص: ٢٠٦)

١ - راجع وصف هذا الكتاب لجزء ٢ في الفصل ٤٦ لهذا الكتاب. (م)

الفصل السابع والثمانون

نص معروف الحسنّي (م: ١٤٠٣هـ) في «دراسات في الحديث...»

[مرويات الكليني حول القرآن والدفاع عنه]

وقد رأيت أن أختتم كتابي هذا ببعض المرويات التي تشعر بتحريف القرآن، وعليها قد اعتمد من نسب القول بالتحريف إلى الشيعة وأئمتهم وإسقاط بعض الآيات منه.

فمن ذلك ما رواه في باب النوادر عن الأصغ بن نباتة: «أن أمير المؤمنين عليه السلام كان يقول: «نزل القرآن أثلاثاً؛ ثلث فينا وفي عدونا، وثلث سنن وأمثال، وثلث فرائض وأحكام».

وقد استنتج من نسب القول بالتحريف إلى الشيعة من هذه الرواية أن الثلث الذي هو في أهل البيت وأعدائهم قد أسقط من القرآن بنظر الشيعة، لأن الموجود بين أيدي المسلمين لم يشتمل على هذا النوع من الثلث صراحة وقد فاتهم أن الذي يعنيه الإمام بهذه الرواية من الثلث الأول على صحتها، هم ومن كان من نسخهم من المؤمنين والطيبين الذين طبقوا مبادئهم وعملوا بما جاء به الأنبياء والمرسلون، ويعني بعدوهم كل منحرف عن الحق لا يؤمن بيوم الحساب، ولا يعمل بما أمر الله ورسوله، فالآيات التي تعرضت للطيبين والمسارعين إلى الخيرات والأعمال الصالحات نزلت فيهم، لأن من كان بهذه الصفات فهو منهم بعمله وروحه وإيمانه بمبادئهم التي دعا إليها الإسلام وجميع الأديان ونص عليها القرآن لا فرق في ذلك بين الأبيض والأسود والعربي وغيره، ولذلك وحده كان سلمان من أهل البيت وتأكيذاً لهذا المبدأ قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «سلمان مثا أهل البيت».

والآيات التي تعرضت للأشرار والفجار والمنافقين في أي عصر كانوا هي في عدوهم ولو سبقهم بعشرات القرون، لأنهم لا يعادون إلا في الله، ولا يحبون إلا في الله. ويؤيد ذلك ما رواه محمد بن مسلم عن أبي جعفر الباقر عليه السلام أنه قال: «يا محمد إذا سمعت الله ذكر أحداً من هذه الأمة بخير فنحن هم، وإذا سمعت الله ذكر قومًا بسوءٍ ممن مضى

فهو عدونا» .

وجاء عنه عليه السلام أنه قال : « نزل القرآن أثلاثاً؛ ثلث فينا وفي محبيننا ، وثلث في أعدائنا وأعداء من كان قبلنا ، وثلث سُنَن وأمثال ، ولو أن الآية إذا نزلت في قوم ثم مات أولئك القوم ماتت الآية لما بقي من القرآن شيء ، ولكن القرآن يجري أوله على آخره ما دامت السماوات والأرض ، ولكل قوم آية يتلونها هم منها في خير أو شر »^١ .

هذا بالإضافة إلى أن الرواية من حيث سندها ليست مستوفية للشروط المطلوبة ، لأن الراوي لهذه الرواية عن الأصبغ بن نباتة كان من المعاصرين للإمام الصادق عليه السلام كما يظهر من كتب الرجال وبينه وبين الأصبغ أكثر من سبعين عاماً ، وقد رواه عنه بدون واسطة ، وهذا من نوع التدليس في الرواية الموجب لضعفها ، وفوق ذلك فهو من المتهمين بالوضع عند المؤلفين في الرجال .

وقد روى داود بن فرقد عن أبي عبد الله الصادق عليه السلام بسند أقرب إلى الصحة من الحديث السابق : « أن القرآن نزل أربعة أرباع ؛ ربع حلال ، وربع حرام ، وربع سُنَن وأحكام ، وربع خبر ما كان قبلكم ونبا ما يكون بعدكم ، وفصل ما بينكم » .

وهذه تنافي الرواية السابقة التي قسّمته أثلاثاً ، ونصّت على أن الثلث الأول نزل في أهل البيت وأعدائهم... [إلى أن قال :]

ومن هذه المرويات التي أوردها الكليني وغيره من المحدثين في مجاميعهم تعرّض الشيعة وبخاصة الكليني لأعنف الهجمات من السنة وبالغوا في التشنيع عليهم إلى حدّ الغلو والإفراط الذي لا مبرر له ، وزعموا أن الشيعة قرآناً غير القرآن الموجود بين أيدي المسلمين ، ووصف الشيخ أبو زهرة ، الكليني بالتفاق والخروج عن الدين ، ودعا إلى التشكيك بجميع مرويات الكافي ، لأنه دون فيه هذا النوع من الأحاديث مع العلم بأن محدثي السنة دونوا في صحاحهم وغيرها أحاديث من هذا النوع لا تقبل التأويل

١ - والمراد من ذلك أن الآية قد يكون موردها خاصاً أحياناً ، ولكن حكمها يسري على من كان سنخ موردها ولو بعد نزولها بعشرات السنين .

والتوجيه كما يبدو من المرويات التالية التي دونها البخاري في صحيحه ... [ثم ذكر روايات كثيرة من ذلك النوع، وإن شئت فراجع].

إلى غير ذلك من المرويات عند السنة في صحاحهم وغيرها، ومع ذلك فقد تجاهلوا جميع هذه المرويات ونسبوا القول بالتحريف إلى الشيعة وحدهم، مع العلم بأن علماء الشيعة تمسكاً مع المخطوط الذي وضعه أئمتهم لا يزالون منذ أقدم العصور الإسلامية ينكرون هذه النسبة في كتبهم ومناظراتهم، ويجادلون أصحاب هذه المقالة بالحجج والبراهين، ويشتون بالأدلة التي لا تقبل الريب أن القرآن الموجود بين المسلمين هو المنزل على محمد ﷺ من غير زيادة أو نقصان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا ينكرون وجود بعض المرويات في «الكافي» وغيره حول هذا الموضوع، ولكنهم يرون أن أكثر تلك المرويات مكذوبة على الأئمة عليهم السلام لأن رواتها من الغلاة والباطنية كما أشرنا إلى ذلك في المباحث السابقة والصحيح منها ليس صريحاً في التحريف بمعنى النقصان، لإمكان أن يكون المراد منه تحريف المعاني مع الاحتفاظ بالصيغة والألفاظ.

ويؤيد هذا المعنى ما جاء في رواية سعد الخير التي رواها في «الكافي» عنه ... [وذكر كما تقدم عن الخوئي وغيره، ثم قال:].

وهذه الرواية تفسر التحريف الوارد في بعض مرويات «الكافي» وغيره من كتب الحديث والتفسير...

ومهما كان الحال، فروايات التحريف رواها بعض محدثي الشيعة الكليليين وغيره، ورواها أهل السنة في صحاحهم كالبخاري ومسلم وغيرهما وهي عند السنة أكثر منها عند الشيعة وبشكل أبشع وأسوأ أثراً مما رواه محدثوا الشيعة، والذين آمنوا بها من السنة لا يقلون عن آمن بها من الشيعة، وإن كانوا لا يمثلون رأي الجمهور في ذلك، لأن أكثرهم من المنكرين لها، كما هو الحال بالنسبة إلى الشيعة أيضاً.

ولو أن الذين كتبوا من السنة وقفوا عند عرض وجهة نظر الفريقين واقتصروا على

تفنيد هذا الرأي أيًا كان قائله ، لكان ذلك أقرب إلى منطق الدّين والعقل ، وأبعد عن التّحيّز والتّعصّب الّذي يثير الشّحناء والبغضاء ولا يخدم إلاّ العدوّ الّذي يستغلّ هذه المهارات لأغراضه ومصالحه .

ولكنّهم بدلاً من ذلك ، ومع وجود تلك المرويّات في صحاحهم ومجاميعهم وقفوا موقف المهاجم العنيد والخصم الحاقّد على الشيعة ليقذفوا بحفرياتهم تلك الحصون المنيعّة الّتي بُيّت بتعاليم عليّ وأهل بيته الطيّبين (عليه السلام) المستوحاة من الرّسول الأعظم والكتاب الكريم ونسي هؤلاء أنّ حصونهم وبيوتهم من الرّجاج الّذي لا يصمد لهبات النّسيم فضلاً عن العواصف والأحجار... [ثم ذكر تهمة أبي زهرة للكليني في كتابه : « الإمام الصادق » و « الإمام زيد بن علي » و ردّها ، وإن شئت فراجع ، فقال :

ونحن لا ننكر عليه أنّ وجود بعض المرويّات المكذوبة في أيّ كتاب كان لا يوجب الطّعن والتّفسيق لصاحب الكتاب ، ولا سقوط جميع مرويّاته ، والّذي أنكرناه أنّه كان من المفروض عليه وهو يدّعي التّجرّد والإخلاص للحقّ أن لا يفرق بين الكلينيّ والبخاريّ ، وأنّ يحكم عليهما بحكم واحد ، لأنّ كلا منهما قد روى أحاديث النّقص والتّحريف . وأخذت عليه أحاديث لا يمكن الالتزام بها والاطمئنان إليها ، فلماذا وهو الباحث المجرّد على حدّ زعمه كانت تلك المرويّات المكذوبة في « الكافي » موجبة للطّعن في دينه والتّشكيك بجميع مرويّاته ، والمرويّات المكذوبة في البخاريّ لا توجب شيئاً من ذلك .

(٣٤٥ - ٣٥٥)

الفصل الثامن والثمانون

نص الخطيب (م : ١٤٠٦) في «التفسير القرآني للقرآن»

﴿ إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ . الحجر / ٩

هو ردّ على المشركين الّذين سخروا من النّبيّ بقولهم : ﴿ يَأْتِيهَا الذّٰى نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ ﴾ ،

فجاء قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ كَبَتًا لهؤلاء المشركين، وردعًا لهم، وإعلانًا بما يملأ صدورهم حسدًا وحسرة. فقد أبوا إلا أن يجهلوا الجهة التي يقول النبي إنه تلقى الذكر منها، فقالوا: «نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ» ولم يقولوا - ولو على سبيل الاستهزاء -: نزل الله عليه الذكر، فجاءهم قول الحق جلّ وعلا: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ بهذا التوكيد القاطع، ثم جاء قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ مؤكّدًا لهذا التوكيد، إذ إنه سبحانه هو الذي يتولّى حفظه من كلّ عبث، وصيانته من كلّ سوء، وهذا هو الدليل القاطع على أنّه مُنَزَّل من عند الله، فليحاولوا أن يبدّلوا من صورته، أو يدسّوا عليه ما ليس منه، فإنّهم لو فعلوا، لكان لهم من ذلك حجة على أنّه ليس من عند الله.

وقد حفظ الله القرآن الكريم هذا الحفظ الربّانيّ، الذي أبعد كلّ ريبة أو شكّ في هذا الكتاب، فلم تَمَسَّه يد بسوءٍ على كثرة الأيدي التي حاولت التحريف والتعديل، فردّها الله وأبطل كيدها وتدبيرها، وهكذا ظلّ القرآن الكريم وسيظلّ إلى يوم البعث، حتّى الله الذي تحرسه عنايته وتحفظه قدرته، فلم تنخرم منه كلمة أو يتبدّل منه حرف، وتلك حقيقة يعلمها أوّلو العلم من خصوم الإسلام، كما يؤكّدها تاريخ القرآن الكريم، الذي تولّى النبي الأميّ كتابته في الصّحف، كما تولّى غرّسه في صدور المؤمنين كلمةً كلمةً، وآيةً آيةً.

سئل بعض العلماء: لِمَ جاز التحريف والتبديل على الكتب السماويّة السابقة، ولم يَجْزُ هذا على القرآن الكريم؟ فقال: «إنّ الكتب السماويّة السابقة قد وكلّ الله حفظها إلى أهلها، كما يقول الله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتُحْفِظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءً﴾^١. فأهل الكتاب هم الذين «استُحْفِظُوا» أي وُكِّلوا بحفظ كتبهم، ومن هنا جاز أن يفرطوا في هذه الأمانة التي في أيديهم، وأن يدخل عليها مداخل من تبديل وتحريف، أمّا القرآن الكريم فقد تولّى الله سبحانه وتعالى حفظه، ولم يَكِلْهُ إلى أهله، فقال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾. ومن ثمّ كان من المستحيل أن يدخل على القرآن الكريم - وهو في

حراسة الله - تغيير كلمة، أو تبديل حرف!!.

والسؤال هنا: لِمَ وَكَلَّ الله سبحانه وتعالى حفظ الكتب السماوية السابقة إلى أهلها، ولم يتولَّ سبحانه وتعالى حِفْظَهَا وهي من كلماته، كما تولَّى ذلك سبحانه بالنسبة للقرآن الكريم؟

والجواب على هذا، والله أعلم :

أولاً - أن الكتب السماوية السابقة مرادة لغاية محدودة ولوقت محدود، وذلك إلى أن يأتي القرآن الكريم، الذي هو مجمع هذه الكتب والمهيمن عليها، وهو بهذا التقدير الرسالة السماوية إلى الإنسانية كلها في جميع أوطانها وأزمانها.

فلو أن الكتب السماوية السابقة، كان لها هذا الحفظ من الله سبحانه، لما دخلها هذا التحريف والتبديل، ومن ثم لم يكن للقرآن الكريم هيمنة عليها، ولم يكن ناسخاً لها... الأمر الذي أراد الله سبحانه وتعالى للقرآن الكريم أن يجيء له.

وثانياً - هذا التبديل والتحريف الذي أدخله أهل الكتب السابقة على كتبهم، لا يدخل منه شيء على آيات الله وكلماته. كما لم يدخل شيء من ذلك على آياته الكونية التي يغوى بها الغاؤون وينحرف بها المنحرفون. وكما لا يدخل شيء من النقص على ذاته الكريمة أو صفاته وكمالاته، إذا جُدِّفَ المجدِّفون على الله، ونظروا إلى ذاته وصفاته بعيون مريضة، وقلوب فاسدة، وعقول سقيمة. (٧: ٢١٨ - ٢٢٠)

الفصل التاسع والثمانون

نص الشريعة (م: ١٤٠٧) في «تفسير نوين»

بقاء مصحف عثمان

إن ملايين النسخ من القرآن الكريم متوفرة اليوم في أرجاء العالم بطبعات وخطوط مختلفة، وتستأولها الشعوب المختلفة، وتُتلى في كل مكان، وتبث من إذاعات البلدان

غير الإسلامية أيضًا، وليس بينها أدنى اختلاف، إلا في رسم الخط. ولا يشك أحد أن القرآن الموجود اليوم هو نفس القرآن الذي أمر عثمان بنسخه، وقد بقي أربعة عشر قرناً محفوظاً من التغيير والتحريف والتبديل، لم يصف ولم ينقص منه شيء. وهذا ما أجمعت عليه جميع الفرق والمذاهب الإسلامية، واتفق عليه العلماء الأجانب أيضًا، ولم يشك فيه أحد منهم أو خالف هذا الرأي أبداً، رغم أن الخط المتداول في عهد عثمان هو الخط الكوفي^١ الذي نسخ به القرآن؛ إذ لم يكن فيه حركات ولا نقاط. وبعد مرور سنوات أمر الحجاج بن يوسف الثقفي حينما كان والياً على واسط من قبل عبد الملك بوضع النقاط والحركات على الحروف. ونسب المبرد هذا العمل إلى أبي الأسود الدؤلي، ونسبه الجاحظ إلى نصر بن عاصم^٢.

وخلاصة الكلام أن تحريك الحروف وتنقيطها قد اخترع بعد عثمان بسنين، وكتب القرآن في أرجاء العالم بخطوط مختلفة، ثم اخترعت طباعة الكتاب من قبل «غوتامبورغ» المولود عام ١٤٠٠م، والمتوفي عام ١٤٦٨م، أي بعد ثمانية قرون، فطبعت المصاحف بعد مدة، وأضحى طبع القرآن أفضل وأتم بفضل تطور هذه الصناعة. وقال الدكتور «صبحي الصالح»: «ظهر القرآن مطبوعاً للمرة الأولى في «البندقية» في حدود سنة ١٥٣٠م... ثم طبع في مدينة «هانبورغ» سنة ١٦٩٤م. ثم ظهرت أول طباعة إسلامية خالصة للقرآن في «سانت بطرسبورغ» بروسيا سنة ١٧٨٧م... وإذا بإيران تقدم طبعيتين حجريّتين، إحداهما في «طهران» سنة ١٢٤٨هـ، والأخرى في «تبريز» سنة ١٢٤٨هـ^٣. وينبغي الالتفات إلى القوة الخفية والقدرة الخارقة التي صانت هذا الكتاب السماوي بهذه الشاكلة طول هذه المدة، إذ ما تداعى الشك في تلفظ كلمات أو حركات في نسخة

١- ظهر الخط الكوفي بعد إنشاء الكوفة، وبحسب المستشرقون أنه أخذ من أحد أنواع الخط السرياني، انظر: تاريخ القرآن للزنجاني: ٢٣.

٢- مقدمة ابن عطية: ٢٧٦، واكمل التنقيط والحركات بالتدريج، إلا أن مبتكر هذا العمل هو «يحيى بن يعمر الشيعي» و«أبو الأسود» تلميذ الإمام علي، راجع كتاب «مباحث في علوم القرآن، للدكتور صبحي الصالح.

٣- مباحث في علوم القرآن: ٩٩.

من نُسخه القديمة والجديدة التي تتجاوز الملايين، رغم التَّطَوُّرات التي طرأت على الخطّ، وكتبه أو طبعه غير العرب من الفُرس والتُّرك والهنود، وهم لا يجيدون العربية بجودة وإتقان... [ثم ذكر جملة من مثالب خلفاء بني أميّة على القرآن، فقال: مع ذلك فإنهم لم يتمكنوا من تحريف القرآن].

وهل يعقل أن كتاباً يبقى محفوظاً نحو أربعة عشر قرناً، رغم الأعاصير والأزمان، وطيش الأعداء وجسارتهم، وأزمة الكُتُب والتَّضييق والإرهاب؟ وهل يحرف بعد وفاة النَّبِيِّ في مدّة تقدّر باثنتي عشرة سنة أو أكثر - حسب الاختلاف في تاريخ نَسْخ «عُثمان» - برأى وسماع من الصّحابة والحُفَاط وکُتّاب الوحي ووجود الحرّية التَّسبيّة، ثم يبقى هذا التَّحريف أيضاً؟ ويتلقّى المسلمون - ومنهم أهل البيت - في جميع الأمصار والأعصار هذا القرآن النّاقص والعياذ بالله بالقبول والرّضى؟

جمع القرآن وتدوينه في عهد النَّبِيِّ وبقاؤه... إلى يومنا هذا

ذكرنا آنفاً أنّ المسلمين كانوا يهتمّون بالقرآن اهتماماً شديداً لأسباب كثيرة، ويستسخونه ويحفظونه، وعلاوة على ذلك؛ أنّ النّساء المسلمات قد ساهمن في هذا الأمر أيضاً؛ إذ جعلت بعض النّساء مهرها تعليم سورة من سور القرآن، وجعلت بعضهن مهرها كتابته أو حفظه بتمامه.



وتقل آية الله الخوئيّ في «تفسير البيان»^١ عن «طبقات ابن سعد» أنّ «أمّ ورقة» جمعت القرآن، وأنّ رسول الله ﷺ كان يزورها ويسمّيها الشّهيدة، وأنها قالت له في غزوة بدر: «أتأذن لي فأخرج معك، أدأوي جرحاكم، وأمّرض مرضاكم، لعلّ الله يهدي لي شهادة؟ قال: إنّ الله مهّد لك شهادة»... [ثم ذكر قول الخوئيّ كما تقدّم عنه فقال:]

وأضاف السيّد الخوئيّ معقّباً هذه الرواية، فقال: «وإذا كان هذا حال النّساء في جمع القرآن، فكيف يكون حال الرّجال، وقد عدّ من حُفَاط القرآن على عهد رسول الله ﷺ

جمّ غفير؟ قال القرطبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القراء، وقتل في عهد النبي ﷺ بيئر معونة^١ مثل هذا العدد.

وقد تقدّم في الرواية أنّه قتل من القراء يوم اليمامة أربعمائة رجل^٢.

على أنّ شدة اهتمام النبي ﷺ بالقرآن، وقد كان له كتاب عديدون، ولاسيما أنّ القرآن نزل نجومًا في مدة ثلاث وعشرين سنة، كلّ هذا يورث لنا القطع بأنّ النبي ﷺ كان قد أمر بكتابة القرآن على عهده؛ روى زيد بن ثابت، قال: «كنا عند رسول الله ﷺ نوّف القرآن من الرّقاع».

وقد روى خبر زيد عامّة أهل السنّة، ومنهم صاحب «مقدّمه المباني»، حيث نقلها مسندة، وصاحب الإتيقان أيضًا ص: ٩٩... [واستمرّ على نقل كلام السيّد الخوئي، ثمّ قال:] وعلاوة على الاهتمام البالغ للنبي ﷺ بالقرآن، إمّا بحرصه وولعه الشديد بحفظه، وإمّا بحث المسلمين على تعلّمه واستنساخه، ووعد قارئه وناسخه وحافظه ثوابًا كثيرًا، وأجرًا جزيلاً، فقد أمر بقراءة ما كتب وحفظ عليه، فيصحّحه ويصلّحه.

وعلاوة على عشق المسلمين للقرآن وسعيهم البليغ وجدهم الوافر في حفظه ونسخه، ضبطوا حروفه، وعدّوا سورته وآياته. كما أحصوا حروفه، كعدد ألفاته وباءاته وتاءاته وسائر حروف الهجاء^٣. وانتهجوا أيضًا دقّة عجيبة في الحركات والوقف والمدّ والتشديد والإشمام والروم والإمالة وغيرها، وأمعنوا في ضبط الكلمات لفظًا وخطًا.

فمن المحال بعد هذا الاهتمام والدقّة والاحتراز أن تعتري القرآن الزيادة أو النقصان ولا يطلع عليه أحد أو يعترض. وفضلاً عن ذلك أنّ الله تعالى تولّى بنفسه حفظه، وبيّن

١- بر قرب المدينة كانت لقبيلة هذيل أو سليم.

٢- ذكر السيّد الخوئي في الهامش نقلاً عن تفسير القرطبي، فقال: قتل منهم «القراء» في ذلك اليوم «يوم اليمامة» فيما قيل: سبعمائة، ونقل صادق الرافعي في «إعجاز القرآن» على قول: أنّ شهداء اليمامة سبعمائة رجل.

٣- آخر مقدّمه المباني.

ذلك بتأكيد شديد، فقال: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١. ويشمل لفظ الحفظ هنا، حفظه من كلّ تغيير في ألفاظه، بزيادة أو نقصان، وبتقديم أو تأخير. فهل يصدّق العقل أمراً كهذا، وذلك بأن يحزّف هذا الكتاب وهذه المعجزة الخالدة بعد وفاة النبي ﷺ بمدة وجيزة، وقد تولى الله حفظه إلى يوم القيامة؟

دليل آخر من القرآن

وقال تعالى أيضاً: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٢. نفى في هذه الآية إتيان الباطل بجميع أنواعه (سواء كانت الألف واللام فيه للاستغراق أم للجنس) للقرآن أو الورود عليه. ولاريب أن التحريف يصدر عن أهل الباطل، ولا ينبغي أن يرد على القرآن. ويبدو أن انتخاب «الذكر» اسماً للقرآن دون سائر أسمائه في آيتين تختصّان بحفظه، هو أن الله يريد من المسلمين أن يعلموا أن جميع العقائد والأحكام والواجبات الدينية تذكر بواسطة القرآن، وأن واجب النبيّ الذي هو مذكّر فحسب: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُذَكِّرٌ﴾^٣، لا يحصل إلا بواسطة القرآن. فيجب في هذه الصورة أن لا ينسى من القرآن حتّى آية واحدة، فإنّ ذلك لا يرضى به منزل القرآن فيحفظه ويصونه، ولا يأتيه الباطل أبداً.

جمع القرآن بأمر النبيّ كما هو عليه الآن وليس بترتيب النزول

تحدّثنا آنفاً - بحسب ما يقتضي المقام - حول اهتمام النبيّ والمسلمين البالغ بالقرآن، ومن المسلم به أن هذا الاهتمام يستلزم بلاشكّ الاهتمام بنظم هذا الكتاب السماويّ وترتيبه، فهل يمكن لمن يهتمّ بالكتاب اهتماماً بالغاً، ويعده عظيمًا ونافعًا - بل أعظم وأنفع من كلّ كتاب آخر - أن لا يعير أهميّة لنظمه وترتيبه وتأليفه؟ وإن كان ليس في

١- الجبر ٩.

٢- فصلت ٤١-٤٢.

٣- الفاشية ٢١.

أيدينا دليل نقليّ أو برهان تاريخيّ، فينبغي علينا أن نقنع حسب حكم العقل وقرائن الأوضاع والأحوال بأنّ القرآن نظّم ورَتّب بأمر النّبّيّ. ناهيك من أنّ علماء الفريقين رَوّوا بكثرة أنّ النّبّيّ كان يأمر كُتّاب الوحي حينما تنزل آية أو سورة بأن يضعوها في سورة كذا، بعد آية كذا، وأن يضعوا سورة كذا بعد سورة كذا، ولهذا نرى من بين السُور المكيّة آية أو آيات مدنيّة وبالعكس.

ومن المحال أن يقوم المسلمون بعمل كهذا حسب هواهم ورأيهم، أو دون أمر النّبّيّ؛ إذ كانوا يحتاطون في أمور يسيرة حول القرآن، كتوقّهم مدّة عند تنقيطه وإعرابه. وليس هناك اختلاف بين المسلمين حول آيات وترتيب ونظم كلّ سورة بأمر النّبّيّ، وإنّما يظنّ بعض أنّه قام أناس بالتأخير والتّقديم في السُور وفي النّظم الكلّي للقرآن فقط. ولكن هناك براهين كثيرة تدحض هذا الرّأي، وتدلّ على أنّ نظم وترتيب الآيات والسُور كان بأمر النّبّيّ، ومنها:

أولاً - إن كان ذلك برأي المسلمين واختيارهم، فلا بدّ أن تختلف نُسخ القرآن مع بعضها بعضاً، ويكتب كلّ منهم السُور وفق ذوقه وهواه وما يرضيه. ولو أصدر هذا النّظم خليفة أو من بيده الحلّ والشّدّ، فلا يتبعه المسلمون في هذا الأمر ولا يطاعونه. كما نرى ذلك في جمع أحاديث النّبّيّ، فهو أمر مسلّم به وطبيعيّ، ولا يتبادر إليه الشكّ. ولا ريب أنّ طاعة المسلمين في جميع العهود دليل على وضوح هذه الحقيقة، وهي أنّ هذا النّظم والترتيب كان بأمر النّبّيّ، كما أجمعت عليه الأئمة الإسلاميّة قاطبة، ولم يحتمل أحد خلافاً في ذلك.

ثانياً - هناك روايات كثيرة ونصوص وفيرة في هذا الموضوع، ومنها: رواية ابن عبّاس^١ جبر الأئمة وتلميذ الإمام عليّ عليه السلام في التفسير والحديث، وبجلّه الشيعة والسنة أيضاً؛ قال: «أنزل الله القرآن كلّ بالترتيب الذي بين أيدي المسلمين الآن إلى سماء الدنيا

في ليلة القدر^١، ثم أنزله إلى النبي بالتدريج حسب الحاجة، ومن اعتقد أنه سقط منه شيء عند جمعه، أو رتبت السور بمشورة أحد أو رأيه، فقد افترى على الله كذباً عظيماً».

ثالثاً - أثرت عن النبي أحاديث حول القرآن، وقد ورد في بعضها أسماء السور بالترتيب الحالي، ومنها: مارواه الطبرسي بأن رسول الله ﷺ ذكر السور بترتيب المصحف الذي يتداوله المسلمون اليوم، وهي السبع الطوال، والمثاني، والمئين، والمفصل، وهي السور التي يفصل بعضها عن بعض بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾^٢ والأصح من ذلك كله مارواه أبي بن كعب بأن النبي سَمَّى جميع سور القرآن من أوله إلى آخره، بما يوافق المصحف المتداول، وأخبر بثواب كل منها، ويستند جميع المفسرين من شيعة وسنة إلى هذه الرواية في بيان قراءة السور، وإن لم تحرز رتبة الصحة والاعتبار لدى المحققين بصورة عامة.

رابعاً - أن بين آيات السورة الواحدة ارتباطاً وثيقاً، وكأن كل سورة كائن حي ذو روح متناسق الأعضاء، رغم أن بين آياتها فترات طويلة عند نزولها، كآيات الخمس الأول من سورة العلق مع الآيات الأخرى من هذه السورة، كما جاء في تفسيرها. كما أن هناك ارتباطاً وتناسباً تاماً بين السور أيضاً، وهذا ما يحتاج إلى دقة بالغة، وقد التفت إلى ذلك كثير من المفسرين المتقدمين والمتأخرين، نحو: أبي بكر التيسابوري والفخر الرازي والشيخ الطبرسي والشيخ محمد عبده وسيد قطب، فاكتشفوا من وراء ذلك رموزاً وأسراراً. وتناولنا في هذا الكتاب شيئاً يسيراً حول الارتباط بين السور، وقد ألف كثير من المحققين كتباً مستقلة في هذا المجال^٣، مثل: برهان الدين البقاعي وجلال الدين السيوطي^٤. وعدوا ذلك - بعد كشف أسرار من ارتباط الآيات والسور - من وجوه إعجاز

١- ورد في أصول الكافي: ٢: ٦٢٩، هذا المعنى عن الإمام الصادق عليه السلام: قال: «نزل القرآن جملة واحدة في شهر رمضان إلى البيت المعمور، ثم نزل في طول عشرين سنة».

٢- مقدمة مجمع البيان: الفن الرابع.

٣- هامش الصفحة: ٢٥٨ (من كتاب إعجاز القرآن للرافعي).

٤- نفس المصدر: ٢٥٨.

القرآن، وستكشف حقائق جديدة حول الارتباط المذكور على مرّ الأيام، وهذا خير دليل على أنّ ترتيب الآيات والسُور ونظمها كان بأمر من رسول الله ﷺ، وما كان أحد يقدر على أداء عمل مهمّ كهذا، ولا سيما أنّ القرآن - كما نعلم - ما نزل بهذا الترتيب.

خامساً - أنّ في المكتبات العالمية الكبيرة مصاحف مخطوطة من القرآن، عدّها خُبراء الخطّ من تراث القرون الأولى للإسلام، وخصوصاً المصاحف المكتوبة بخطّ الإمام عليّ عليه السلام وسائر الأئمة عليهم السلام، وهي موجودة الآن في مكتبتيّ «مشهد» و«التّجف»، وقد أيد الخُبراء صحّة انتسابها إلى هؤلاء العظام. كما صرّح بعض العلماء المشهورين والثّقات، كابن النّديم في «الفهرست» والمقريزيّ في «الخطّط»، بأنّهما رأيا القرآن المكتوب بخطّ الإمام عليّ عليه السلام، وكان بترتيب القرآن الحاليّ، وليس بترتيب التّزول. ورؤي أنّ مُصحّفاً مكتوباً بترتيب التّزول كان بخطّ الإمام أمير المؤمنين عليه السلام حسب. وذكر ابن النّديم في «الفهرست» أنّه رأى مُصحّفاً بترتيب التّزول منسوباً إلى الإمام عليّ عليه السلام في دار «أبي يعلى حمزة الحسنيّ».

بيد أنّه لا أثر ولا عين لمُصحّف كهذا، وهب أنّه موجود، فهذا لا يصلح دليلاً على أنّ الإمام عليه السلام كان ينوي أن يجعله بدلاً للمُصحّف الحاليّ، بل يمكن القول بأنّه كان يرمي من ذلك إلى الإلمام بتاريخ نزول الآيات والسُور. وقد روى كثير من العلماء ترتيب نزول السُور بعدّة طرق، نحو: السيوطيّ في «الإتقان» وآية الله الزّنجانيّ في «تاريخ القرآن» والمؤلّف المحقّق في «مقدّمة المباني»، وألّف بعض كتباً مستقلّة في هذا الميدان.

سادساً - أنّ من وجوه إعجاز القرآن أسلوبه المدهش، وتناول عامّة الكتاب إعجاز القرآن، وقد أجاد «الرّافعي» وبذّهم جميعاً في هذا المضمار. ويمزج القرآن المطالب المتنوّعة بعضها ببعض، فيجذب القارئ ويفتنه. ولو كان القرآن مكتوباً بترتيب التّزول، لظهر على شكل جملات متفرّقة غير منسّقة. ولو اجتمع نوايغ البلاغة والبيان، وكتبوه بترتيب آخر، لزال مزيّته وإعجازه الذي يسود أسلوبه حالياً. فمثلاً أنّ أفضل طريقة تعنّ فكر إنسان عالم في تنظيم آيات القرآن وسُوره، هي ما انتخبه «جول لابوم» الفرنسيّ،

وصّفه وفق الموضوعات، وسماه «تفصيل القرآن»، ونلمس اختلافه مع القرآن الحالي. ويحتاج بيان وتوضيح أسلوب إعجاز القرآن، وكذا بحث نظم القرآن الحالي وترتيبه إلى مجال واسع، ولا يتأتى لنا ذلك في هذه المقدمة، فنقتنع بما ذكرناه. وفي ختام هذا البحث نود أن نضيف هذه التكتة، وهي أنه كما أن ألفاظ القرآن وآياته وسوره كلها كلام الله وأوامره، فكذلك أسلوبه ونظمه وترتيبه بأمر من الله، قد أوحى إلى النبي؛ إذ تبدو فيه آثار اليد الإلهية وكما أن النبي لا يستطيع أن يأتي بكلام مثل القرآن، فكذلك لا يستطيع أن يأتي بترتيبه وتنظيمه دون أن يستمدّ الوحي.

وقد استند المؤلف الفاضل لمقدمة المباني (ولا يزال مجهولاً مع الأسف) في هذا الموضوع إلى الآيات ١٦ - ١٩ من سورة القيامة: ﴿لَا تُحَرِّكُ بِهِ لِسَانَكَ لِتُجَاجِلَ بِهِ﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ ﴿فَقَالَ: «أَمَّا الدَّلِيلُ عَلَى أَنَّ الْقُرْآنَ كَانَ فِي اللَّوْحِ الْمَحْفُوظِ بِالتَّرْتِيبِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا، وَأَنْزَلَهُ اللَّهُ دَفْعَةً إِلَى سَمَاءِ الدُّنْيَا فِي لَيْلَةِ الْقَدَرِ، ثُمَّ أَنْزَلَهُ عَلَى النَّبِيِّ تَدْرِيجًا حَسَبَ الْحَاجَةِ، هُوَ هَذِهِ الْآيَاتُ، وَهَذَا خَيْرُ دَلِيلٍ عَلَى أَنَّ اللَّهَ أَنْزَلَهُ، وَتَوَلَّى جَمْعَهُ وَنَظْمَهُ بِنَفْسِهِ، فَأَنْزَلَهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ ﷺ بِوَسْاطَةِ جِبْرِيلَ، وَحَفَظَهُ مِنَ السَّهْوِ وَالتَّحْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ».

إنّ هذا الاستدلال في رأينا لسديد، ولا سيما إذا أضفنا إليه الملاحظتين التاليتين: الأولى - أن لفظ القرآن يعني الضمّ والجمع، كما ذهب إلى ذلك الشيخ الطبرسي في بحثه اللغوي عند تفسير هذه الآيات وفي مقدمة الكتاب عند بيان أسماء القرآن^١، ولا يحتاج في هذه الحال إلى الحذف والتقدير في الآية^٢. ويكون معنى الآيات: «كما جمعنا القرآن وألقنا أجزاءه (النظم والترتيب)، فعليك أن تتبع هذا الضمّ والجمع».

١- نقل صاحب كتاب «مباحث في علوم القرآن» في الصفحة: ١٨ أقوالاً كثيرة توافق رأي الطبرسي القائل بأن القرآن يعني الجمع، سواء كان من (ق ر ن) أم من (ق ر أ).

٢- إذ لو اعتبرنا القرآن في الآية بمعنى القراءة، لكان علينا أولاً أن نقدر لفظ «بواسطة جبرئيل» بعد ﴿فَإِذَا قُرْآنُهُ﴾، ونرجع الضمير في ﴿فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ إليه ثانياً.

الثانية - ذكر المفسرون في شأن نزول الآيات أن النبي ﷺ كان يخاف أن ينسى شيئاً من القرآن، فكان يكرّر ما يقرأ عليه جبرئيل بسرعة، ولا يصبر على أن يتمّها عليه، فمنعه الله من ذلك بهذه الآيات، وطمأنه بالألّا يضيع من القرآن شيئاً. ومن المسلم أن النسيان يحتمل الوقوع في بداية الأمر بصورتين؛ الأولى - نسيان كلمة أو جملة.

الثانية - اختلال نظم الجملة أو الجملات، وتقديمها وتأخيرها. وقد أشار الله إلى هاتين الصّورتين من النسيان، وطمأن النبي ﷺ بأنّه يجمع القرآن، ولا يدع شيئاً منه ينسى ويضيع، وأنّه أيضاً يصل بعضه ببعض، ويحول دون تأخير الآيات والسّور وتقديمها.

وعليه كان جمع القرآن واتّصال آياته وسُوره مناطاً بالله تعالى، ولا يستطيع أحد أن يقوم بذلك سواه. ولكن والحال هذه لم نسخ عثمان القرآن؟ وماهي الحاجة إلى ذلك؟

تهافت الأقوال

ومن العجب أن عالماً كمصنّف «مقدّمة المباني» يذكر موضوعات كهذه بإسهاب وتطويل، ويتحدّث في الصّفحات التّالية بتفصيل حول جمع القرآن في حياة النبي ﷺ، ينقل روايات مسندة حول ذلك، ويذكر اسم وترتيب من كتب القرآن كلّ، ثمّ قرأه على النبي، ومنهم زيد بن ثابت، ناسخ القرآن في عهدي أبي بكر وعثمان.

والأعجب من ذلك: أن هؤلاء المحقّقين «المنصفين» رأوا بعد إثبات هذه الفضيلة المنقطعة التّظهير للخليفة الأوّل والثّالث، أن الخليفة الثّاني قد حرم منها، فأشركوه بها؛ إذ قالوا أوّل الأمر: إنّ أبابكر لم يكن قادراً في البداية على إنجاز عمل عظيم كهذا، فكان إصرار عمر على ذلك ومتابعته قد ثبت قلب الخليفة وجعله يُقدّم عليه. ثمّ رأوا أنّ ذلك لا يفي بمنزلة عمر، فقالوا: إنّ كتب القرآن أيضاً، وأطنبوا في كراماته حتّى غفلوا عن أبي بكر، فادّعوا أنّ أوّل من كتب القرآن بعد النبي هو عمر^١.

إن ادّعاءاتهم هذه تزري بالمقام السامخ للنبي ﷺ؛ لأنّه اهتمّ بالقرآن اهتمامًا بالغًا، وحضّ المسلمين على كتابته ورغبهم في ذلك، وحملهم على كتابته عند انعدام آلة الكتابة على سعف التّخيل والأكتاف والصّخر ونحوها، وأوصاهم بالتّمسك بالقرآن وعثرته الطّاهرة بعد وفاته.

وبعد هذا كلّه أتظلّ هذه المعجزة الخالدة رهينة الرّقع والحجارة وماشيهما خلال تقدّم النّاس في القراءة والكتابة، وبعد أن انضوت أرجاء الجزيرة العربيّة قاطبة تحت لواء الإسلام، وكان ذلك بالطّبع عند توفّر وسائل الكتابة؟!

ومن المسلّم أنّ المسلمين بادروا إلى كتابة القرآن بشكل كتاب كامل وبورق فاخر بأمر النّبيّ أو من تلقاء أنفسهم. وقد نقلنا آنفًا قول زيد بأنّ ذلك كان في عهد النّبيّ، وأنّ جعًا غفيرًا من الصّحابة، لا يعلم عددهم إلّا الله، بادروا إلى ذلك، كما جاء في رواية هشام ابن عروة^١: أنّ جماعة من شهداء اليّمامة جمعوا القرآن أيضًا، وقد أجمع الجمهور على خمسة، منهم كما قال صادق الرّافعي^٢، وهم: عليّ بن أبي طالب، ومُعاذ بن جَبَل، وأبيّ بن كعب، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن مسعود.

فلماذا - إذًا - يكتب أبوبكر وعُثمان القرآن من أفواه الرّجال والحجارة والأكتاف وجريد سعف التّخيل وغيرها؟... [إلى أن قال:]

أدلة عدم تحريف القرآن

١- في عهد الشّيخين

لو فرضنا وقوع التّحريف في القرآن، لكان ذلك في الجمع الأوّل إبان عهد الشّيخين، أو في الجمع الثّاني إبان عهد عُثمان، كما يذهب إلى ذلك من يقول بالتّحريف، ولكن هناك أدلة كثيرة تثبت عدم وقوع التّحريف في عهد الشّيخين، ومنها:

١- البيان: ١٥٨.

٢- إعجاز القرآن: ١٥.

أ- حُسيم أمر الخلافة، ولم يكن حينذاك كلام حول كتابة القرآن؛ إذ تسلّم أبو بكر زمام الأمور ولما يكفّن بدن النَّبيّ أو يدفن، فكان المسلمون في غنى ومثأى عن تحريف القرآن.

ب- لم يذكر أحد من المسلمين شيئاً عن تحريف القرآن، أو لم يقرأ آية من هذا القليل، كما لم يستند أحد إلى الآيات المتعلقة بالخلافة في يوم السّقيفة، ولم يتعرّض لقدح من تصدّى للخلافة، رغم أنّ القرآن كان محفوظاً في الصدور.

ج- لم يستدلّ أمير المؤمنين وفاطمة الزّهراء (عليهما السلام) بالقرآن لإثبات حق آل البيت، كما استدلت فاطمة (عليها السلام) بقوله تعالى: ﴿وَوَرِثَ سُلَيْمَانُ دَاوُدَ﴾^١ في قضية إرثها عن النَّبيّ (صلى الله عليه وآله وسلم) وقصة فذك. ولم يستشهد سائر خصوم الشّيخين من الصّحابة - كسعد بن عبادة - وبنو هاشم بآية من القرآن في دحض حجة أبي بكر أيضاً.

د- إن كان موضوع الخلافة مذكوراً في القرآن، فلا حاجة إلى قصة الغدير، ولو كان كذلك، لما طلب النَّبيّ عند احتضاره قلماً ودواة؛ ليكتب للمسلمين ما لا يضلّون به من بعده أبداً. هـ- إنّ أبا بكر كتب نسخة واحدة من القرآن تسمّى «الإمام»، ولم يتلف سائر النسخ، غير أنّ من كتب القرآن أو حفظه في صدره ما عترض عليه، وما سجل التاريخ شيئاً يسيراً من هذا الأمر الهامّ.

و- إذا أغضينا الطّرف عن جميع الوثائق الثّقليّة، فهل يصدّق العقل أمراً كهذا، وهو أنّ جماعة يعدّون من كبار صحابة النَّبيّ، وكانوا يعاشرونه في السّفر والحضر، وزوّجهم بعض بناته طلباً لمودّتهم ومساعدتهم ورعاية لمصلحة الإسلام، وتزوّج منهم أيضاً، فتتزل آيات بانتظام تصرّيحاً أو تلميحاً في ذمّهم وتقبيح أفعالهم، ثمّ إنهم مافارقوا الرّسول (صلى الله عليه وآله وسلم) حتّى آخر حياته، ولا هو أبعدهم عنه؟

ولما نزلت سورة «تبتّ» على النَّبيّ، ازداد عداً أبي لهب وامرأته له؛ إذ عزمتم «حمالة الحطب» على قتله. وبعد أن نزلت سورة «الكافرون» عليه، توسّل الكفّار بأنواع

الأذى في محاربته، كما سنذكر ذلك في تفسير هذه السورة. فكيف نزلت آيات كثيرة في الشيخين أو في عثمان، كما ذهب إليه من قال بالتحريف، ولا أغضوا على القذى وتركوا الثبتي، ولا الثبتي وأصحابه هجروهم، ومألم أحد منهم آنذاك بهذا الأمر إلا القائلون بالتحريف بعد قرون؟!

ز - إن نهج القرآن هو تحسين نفس العمل أو تقبيحه، وبيّن الموضوعات بشكل عام دائماً^١، ولا يذكر أسماء الأشخاص، إلا أن يكونوا أمثلة للصّلاح والهداية أو الفساد والغواية أحياناً.

وقد نزلت آيات في شأن جماعة من المجاهدين والصّحابة، أو في شأن المنافقين والكفار، وصرّح المفسّرون بشأن نزولها، نحو قوله تعالى: ﴿مَنْ كَفَرَ بِاللّهِ مِنْ بَعْدِ إِيْمانِهِ إِلَّا مَنْ أَكْرَهَ وَقَلْبُهُ مُطْمَئِنٌّ بِالْإِيْمانِ﴾^٢ نزل في عَمّار، وقوله: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاتِ اللَّهِ﴾^٣، في الإمام عليّ عليه السلام، وقوله: ﴿يَاءَ يَثْبُغُ النَّفْسِ الْمُطْمَئِنَّةِ﴾^٤ في حمزة عمّ الثبتي، وقوله: ﴿دَازِبِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَجِيداً﴾^٥ في الوليد، وآخر سورة العلق في أبي جهل، وسورة الكوثر في ردّ العاص بن وائل، وأوّل سورة الماعون في أبي سفيان وأبي جهل. فلم تصرّح هذه الآيات باسم عليّ عليه السلام وحمزة وعَمّار، أو باسم الوليد وأبي جهل وأبي سفيان.

كما لا يصدّق عاقل أنّ آيات نزلت في الخلفاء الثلاثة فقط غير القائلين بالتحريف، ثم كيف يؤيّد جمهور المسلمين - ومنهم حفاظ القرآن وكتاب الوحي ومن عنده مصحف

١ - ومن الشّواهد الواضحة لعموم نهج القرآن قول أمير المؤمنين عليه السلام لابن عباس، حينما بعثه إلى الخوارج للاحتجاج عليهم: «لاتخاصهم بالقرآن، فإنّ القرآن حمّال ذو وجه؛ تقول ويقولون، ولكن حاجتهم بالسّنة، فإنهم لن يجدوا عنها محيصاً» نهج البلاغة - الرّسائل - الوصيّة: ٧٧.

٢ - النحل/١٠٦.

٣ - البقرة/٢٠٧.

٤ - الفجر/٢٧.

٥ - المدثر/١١.

كامل، مثل زيد بن ثابت - خلافة هؤلاء، ولا يتفوهون بكلمة في هذا الأمر؟ وقد صرح الأئمة عليهم السلام بهذا الموضوع (عدم تصريح القرآن بأسماء الأشخاص) في أحاديث كثيرة، ومنها صحيحة أبي بصير، كما ذكرها الكليني في الكافي... [وذكر كما سيجيء عن الخوئي].

٢- في عهد عثمان

من المسلم به أنه ما دام التحريف لم يقع في عهد الخليفة الأول والثاني، فبطريق أولى لم يقع في عهد عثمان أيضاً، ولا سيما أن بلداناً كبيرة قد فتحت حينذاك، وانتشر الإسلام في شرق الدنيا وغربها، واستنسخ القرآن في كل مكان، ولم يكن باستطاعة أحد أن ينقص كلمة واحدة من القرآن، لا عثمان ولا غير عثمان. وحينما واجه الخليفة المذكور موجة من الاعتراض من قبل أخص مقربيه ومن زوج أخته عبد الرحمن بن عوف؛ لتركه سنة الشيخين، واعترض عليه المسلمون عامة وكبار الصحابة خاصة، مثل أبي ذر وعمار؛ لمخالفته بعض أوامر الإسلام، فأدى ذلك إلى قتله، فكيف حرّف القرآن في العام الأول^١ من خلافته وماتكم بذلك أحد؟!

إنّ التاريخ سجّل اعتراضات مناوئي عثمان في حياته وأثناء حصاره الذي انتهى بقتله، وكذا الرّسائل التي بعثها إليه عمار وغيره، وكلام الإمام عليّ عليه السلام معه، واحتجاجات الناس عليه، وبيان مثالبه وأخطائه، والنقد الذي وجّه إليه بعد موته. بيد أنه لم يتعرّض أحد لتحريف القرآن أبداً، رغم إيرادهم عليه موضوع استنساخ القرآن، كاعتراض ابن مسعود على هذا الأمر بشدة، وامتناعه من إعطائه مُصحّفه له، وقوله: بأنّا كنّا نقرأ القرآن عند رسول الله صلى الله عليه وآله وزيد بن ثابت صبيّ ذو ذؤابة يلعب مع الصّبيان، وغير ذلك من الأقوال، كما طعن عليه جماعة بحرقه المصاحف، وقبّحوا عمله، وسّمّوه بـ«حراق المصاحف». ولكن لم يتكلّم أحد أبداً حول موضوع التحريف، ولم يسمّوه باسم «حرّاف المصاحف».

١- قال عثمان وهو على المنبر: لم يمض من وفاة نبيكم إلّا ثلاثة عشر عاماً، فجعلتم الاختلاف في القراءة أربعة للتنافر فيما بينكم! (مقدّمة المباني: ٥١).

عمل علي عليه السلام حجة قاطعة

تسئم أمير المؤمنين علي عليه السلام عرش الخلافة بعد عثمان مباشرة، ونقد من تقدمه من الخلفاء على المنبر بأدب وحصافة، ولكنه لم يتعرض لتحريف القرآن وتغييره تلميحاً أو تصريحاً أبداً، كما لم ينطق بكلمة حول ذلك لأحد مادام حيّاً، ولم يذكر شيئاً في هذا الموضوع، رغم أنهم كانوا يستشيرونه في أغلب الأوقات، فيشير عليهم بالصواب، ويسددهم ويردّ قضاءهم، ويبين لهم حكم الله والصواب منه.

وعلاوة على ذلك، كان يلهج بذكر القرآن كثيراً، ويبين فضائله، ويحث الناس عليه أن ينهلوا من نيره، كما جاء ذلك مراراً وتكراراً في «نهج البلاغة»، وما قال قطّ بأنّه لديّ قرآن تامّ وكامل، وأنّ الخلفاء أسقطوا منه آيات عند جمعه واستنساخه، كما نسب إليه ذلك بعض الناس بعد قرون.

إنّهُ عليه السلام تكلم حول الخلافة والحكومة، ووضّح شروط الولاية المسلمين وحقّ الرعيّة على الرّاعي، والرّاعي على الرعيّة، كما بيّن ذلك كثيراً في «نهج البلاغة». ومن المعلوم أنّهُ يعدّ نفسه وأهل بيته أحقّ بالإمارة والخلافة من غيره، ويعتبر من تبوأ هذا المنصب غاصباً له، واحتجّ على ذلك بكفاءته وبأحاديث ووصايا النبي عليه السلام، بيد أنّه لا يمكن العثور على مورد واحد - كمثال - أنّه استشهد بآية تصرّح بهذا الأمر.

وقد اعترض في الخطبة الشّقيقيّة^١ على من غصب حقّه وقبض على زمام الخلافة، وأنكر على من عارضه في هذا الأمر، وأدّى ذلك إلى وقوع حرب الجمل وصفين والتهروان، فقال فيها: «كأنّهم لم يسمعوا الله سبحانه يقول: ﴿تِلْكَ الدَّارُ الْآخِرَةُ نَجْعَلُهَا لِلَّذِينَ لَا يُرِيدُونَ عُلُوًّا فِي الْأَرْضِ وَلَا فَسَادًا وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ﴾^٢. فلم يقل: ألم يسمعوا آية كذا وكذا التي ورد فيها اسمي، أو تصرّح بخلافتي، بل ذكر آية تذمّ المتكبرين والمفسدين. واستند - في كتاب بعثه إلى معاوية جواباً عن كتاب منه إليه، ويبين فيه فضل «بني

١- نهج البلاغة، الخطبة: ٣.

٢- القصص / ٨٣.

هاشم» على «آل حَرْب» في الجاهلية والإسلام وحَقَّهم على غيرهم في أمر الخلافة - إلى قوله تعالى: ﴿وَأُولُوا الْأَرْحَامِ بَعْضُهُمْ أَوْلَىٰ بِبَعْضٍ﴾^١، وقوله: ﴿إِنَّ أَوْلَى النَّاسِ بِإِبْرَاهِيمَ لَلَّذِينَ اتَّبَعُوهُ﴾^٢، فقال: «فنحن مرة أولى بالقرابة، وتارة أولى بالطاعة»^٣. فلو كانت هناك آية صريحة في القرآن حول أمر خلافته وخلافة أولاده، لكان حريّ به أن يستدلّ بها، ولا يستدلّ بآيات تبيّن فضله بواسطة القرابة والطاعة بشكل عام.

إنّ من يقول بالتحريف وهو يعدّ نفسه من شيعة أمير المؤمنين وأبنائه عليهم السلام، يتجاسر في الحقيقة على الإمام من حيث يعلم أو لا يعلم؛ إذ يوصمه بالعجز والضعف، أو المداورة والإغضاء على الشّيء، أو التّواني والمسامحة في أمور الدّين، بل في أصل الدّين وأساسه!

كيف يعقل أنّ الإمام عليه السلام يرى القرآن يحرف ولا ينسب بينت شفة، وهو لا يطبق النظر إلى الانحراف عن صراط الحقّ والتّجاوز عن أوامر الدّين وسنن القرآن قيد أنملة، ويسعى جاهداً إلى الوقوف أمام ذلك ولو كلّفه حياته؟ ثمّ لما استتبّ الأمر له، لم يتكلّم حول هذا الأمر، ولم يقدم على ما يخصّ ذلك... [إلى أن قال:]

إجماع علماء الشيعة على عدم التحريف

اتّفق علماء الشيعة الإماميّة المتقدّمون منهم والمتأخّرون على عدم وقوع التحريف في القرآن، وصرّحوا بصورة عامّة بأنّ القرآن الذي بين أيدينا هو نفس القرآن الذي أنزل على النّبّي صلى الله عليه وآله، لم ينقص منه شيء، ولم يضاف إليه شيء. ومنهم الشّيخ الصدوق، شيخ المحدثين، فقد عدّ عدم التحريف من معتقدات الشيعة الإماميّة، وكذلك شيخ الطّائفة أبو جعفر محمّد الطّوسي في مقدّمة تفسيره: «التّبيان» والشّيخ الطّبرسي في مقدّمة تفسيره: «مجمع البيان» ونقل رأي واستدلال علّم الهدى السيّد المرتضى أيضاً حول عدم

١- الأنفال/٧٥.

٢- آل عمران/٦٨.

٣- نهج البلاغة، الكتاب: ٢٨.

التحريف. ومنهم شيخ الفقهاء، الشيخ جعفر كاشف الغطاء في كتابه: «كشف الغطاء»، وادّعى الإجماع على هذا الأمر أيضاً، والعلامة الجليل الشّهستاني في «العروة الوثقى»، ونسب القول بعدم التحريف إلى جمهور المجتهدين، والمحدث الشّهير الملاّ محسن الكاشاني في كتابه: «الوافي» و«علم اليقين»، والرّجل المجاهد الشّيخ جواد البلاغي في مقدّمة تفسيره: «آلاء الرّحمان».

وقال السيّد الخوئي بعد ذكر العلماء المذكورين: «وقد نسب جماعة القول بعدم التحريف إلى كثير من الأعاظم، منهم شيخ المشايخ المفيد والمتبحّر الجامع الشّيخ البهائيّ، والمحقّق القاضي نور الله وأضربهم. وممن يظهر منه القول بعدم التحريف كلّ من كتب في الإماميّة من علماء الشيعة وذكر فيه المثالب، ولم يتعرّض للتحريف، فلو كان هؤلاء قائلين بالتحريف، لكان ذلك أولى بالذّكر من إحراق المصحّف وغيره»^١.

ومّا ينلج الصّدر أنّ علماء الشيعة المعاصرين أجمعوا على عدم التحريف أيضاً، غير أنّ بعض علماء السّنة نسبوا القول بالتحريف إلى علماء الشيعة، دون تثبّت وتتبع كافٍ في أقوالهم وآرائهم، فاستندوا إلى حديث ضعيف وجدوه في بعض كتبهم، أو إلى رأي فرد ليس معتبراً وذا بال عند الشيعة.

ولكن لو ناقشنا هؤلاء لا تضح لنا: أنّ أهل السّنة أنسب من الشيعة في نسبة هذا الأمر إليهم؛ لأنّ هناك كلاماً حول أنمتهم كعمر وعائشة ونحوهما، ترويه أهمّ كتبهم، مثل: صحيح البخاريّ وصحيح مسلم ومسند أحمد وإتقان السيوطي وغيرها؛ إذ تفيد أنّ آيات قد حذفت من القرآن! بل سمّوا سورتين ممّا حذف، وهما سورتا «الخلع» و«الحقد»^٢.

بيد أنّ علماء الفريقين اتّفقوا على أنّ عامّة الروايات المتعلّقة بالتحريف والنقص إمّا موضوعة، أو محمولة على الوجه الصّحيح، أو مطروحة لا يعتني بها. فإنّ المسلمين يعيشون في عصر يحتاجون فيه إلى مزيد من التّقارب والاتّحاد، فما يجدي البحث في هذا الصّدّد، والتّقيّب عن هذه الروايات المذكورة في كتب الفريقين، ومعرفة الرّواة

١- البيان: ٢١٩.

٢- المصدر السابق: ٢٢٣.

الَّذِينَ قَامُوا بِنَقْلِهَا.

ومن العلماء المطلعين والمحققين في عصرنا الأستاذ محمد أبو زهرة، صاحب المؤلفات القيّمة والمفيدة، والجديرة بالتقدير والاحترام، ومنها أربعة حول أئمة أهل السنة والجماعة، وكتاب باسم الإمام جعفر بن محمد عليه السلام، رئيس مذهب الشيعة الإمامية، وكتاب باسم زيد إمام الشيعة الزيدية^١.

ولكنه نسب في الكتاب الأخير عند البحث حول القرآن موضوع نقص آيات من القرآن إلى بعض علماء الشيعة، رغم أنه صرح بأن كثيرًا من علماء الشيعة، وعلى رأسهم السيّد المرتضى والشيخ الطوسي وغيرهما يخالفون هذا الرأي؛ إذ فرط في حق الشيخ الكليني حين نسب إليه هذا الموضوع، فقال: والعجيب أن من ادّعى أمرًا كهذا هو حجة في الرواية عند الشيعة، وهو الكليني! وكيف تقبل رواية من يقيم على ضلال، بل على كفر كهذا؟

ومن حسن الحظ أن الأستاذ العراقي «توفيق الفكيكي» قد ردّ أبا زهرة في العدد الأوّل للسنة الثانية عشرة من مجلة «رسالة الإسلام» الغراء، عند إطرانه، بيد أنه ما قدح فيه أو تنقّصه. وأنقل هنا نبذة من كتابه: «الإمام زيد»^٢؛ ليطلع القارئ على مدى الأخطاء وسوء الفهم الحاصل من بعد الفرق الإسلامية عن بعضها بعضًا، وعدم إمام كل منها بعقائد وآراء واصطلاحات بعضها بعضًا، كما حصل لعالم كأبي زهرة، وهو رجل منصف ينشد الحق ولا يبغي من وراء ذلك شيئًا، فنسب إلى الشيعة بعض المثالب والعيوب.

وقد جعل «الفكيكي» عنوان مقاله «في سبيل التفاهم»، وقال فيه عند الإشارة إلى أخطاء أبي زهرة المتكررة نتيجة لعدم اطلاعه على آراء الشيعة وأفكارهم: هناك فرق بين الرأي والرواية، وروى الكليني هذا الموضوع بعنوان رواية، كما روى روايات كثيرة أخرى أيضًا في فضيلة القرآن وثواب قراءته وغير ذلك من الأمور المتعلقة به، وهي تدلّ

١- اطّلت - لحسن الحظ - على كتابين آخرين لهذا المؤلف، وهما ابن تيمية، وابن حزم، علاوة على الكتب الستة المذكورة.

٢- الصفحة: ٣٥٠ - ٣٥١.

على عدم نقص القرآن، كالرواية المنقولة عن الإمام الباقر عليه السلام: «أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»، ولا تخلو كتب الحديث الشيعية والسنية من الروايات المتناقضة والأخبار الضعيفة التي لا توجب علماً ولا عملاً، وقد أجمع الشيعة الإمامية على بطلان هذه الأخبار وخطأ القائلين بها.

وذكر «الفكيكي» أسماء كثير من علماء الشيعة المتقدمين والمتأخرين والمعاصرين كشاهد لإثبات عقيدة الشيعة، ومن العلماء المتأخرين والمعاصرين العلامة الشهير الشيخ جواد البلاغي والسيد عبد الحسين شرف الدين والسيد هبة الدين الشهرستاني والأستاذ الأكبر والحجة الأعظم الشيخ محمد حسين كاشف الغطاء... [ثم ذكر قول كاشف الغطاء والخوئي والميلاني كما تقدّم عنهم]. (المقدمة: ١٤ - ٣٧)

الفصل التسعون

نص الإمام الخميني (م: ١٤٠٩) في «تهذيب الأصول»

إنّ الواقف على عناية المسلمين بجمع الكتاب وحفظه وضبطه قراءةً وكتابةً، يقف على بطلان تلك المزعومة. وما ورد فيه من أخبار - حسبما تمسّكوا - إما ضعيف لا يصلح للاستدلال به، أو مجعول تلوح عليه أمارات الجعل، أو غريب يقضي بالعجب. أمّا الصحيح منها فيرمي إلى مسألة التأويل والتفسير، وأنّ التحريف إنّما حصل في ذلك لافي لفظه وعباراته. (٢: ١٦٥)

نصّه أيضاً في «صحيفة نور»^١

إنّ القرآن سند الإسلام وحجّته، وهو محفوظ ولم يتغيّر منه شيء ولو بقدر كلمة واحدة. (٢: ٢٣٦)

١ - قد تُرجم هذا النص من الفارسية. (م)

ما تغيّر القرآن قطّ

لقد اكتمل كتابا التَّيَّيْنِ موسى وعيسى عليهما السلام في زمانهما، إلّا أنّهما اندرسا فيما بعد، وأنّ ما بين أيدي اليهود والنصارى الآن من كتابي «التّوراة والإنجيل» يدلّ متنتهما على أنّهما ليس أصليان، ولكن كتابنا القرآن بقي محفوظاً، والحمد لله على مرّ السنين والأيام، كما كان عند نزوله، وهناك مُصَحِّف بخط الإمام أمير المؤمنين عليه السلام، أو بخط الإمام السّجاد عليه السلام [يدلّ على أن] لا قرآن غير هذا القرآن، وإنّه ما بُدِّل وما غُيِّر قطّ (١٨: ١٦ - ١٧)

الفصل الحادي والتسعون

نصّ المرعشي (م: ١٤١١) نقلاً عن

«البرهان على عدم تحريف القرآن»

ولا ينقضي عجبي من بعض الأعلام، كيف ذهب إلى التحريف وألّف في هذا الشأن والمسألة مهمّة هامة؟! وبالله عليك أيّها القارئ الكريم، هل يجوز القول بالتحريف استناداً إلى رواية أنّ ما وقع في الأمم السّالفة يقع مثلها في هذه الأمّة، مع أنّها خبر واحد وسنده لا يخلو من خدشة؟ أو هل تسوّغ القول به استناداً إلى كلام «دبستان المذاهب» ومؤلفه مجوسيّ متظاهر بالإسلام ينقل عن رجل إسماعيليّ باطنيّ نزاريّ؟

أو الاستناد إلى روايات بعضها - وهي عمدتها - دالّة على النّقص لا التّنقيص، وكم فرق بينهما؟ وبعضها - وهي أكثرها - ضعاف الأسانيد، اشتملت طرُقها على الغلاة والمجاهيل والوضّاعين والمدلّسين، كأمثال ابن أخته وأبي بكر السّجستانيّ صاحب كتاب «المصاحف» والسّياريّ، وصاحب تفسير فرات ومن يحذو حذوهم، وبعض تلك الروايات - على تقدير صحّة سندها وصراحة دلالتها - معارضة بأخبار صحيحة صريحة. والقول الحقّ: - الذي لا ريب فيه - إنّ القرآن الشّريف المنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله هو هذا الموجود الذي تلقّاه الخلف من السّلف، لم تزد ولم تنقص عليه ومنه آية ولا كلمة، شدّة، ولا مدّة ضمّة، ولا فتحة وكسرة، وهمزة حرف، ولا نقطة، وأنّه كان مجموعاً في

زمانه ﷺ، وكفاك في ذلك التزام المهاجرين والأنصار وأصحاب الصُّفَّة بختمه، سيّما في شهر رمضان.

والأخبار الصحيحة الواردة عنه ﷺ في ثواب ختمه وتلاوة سُورِهِ، ومادلّ على عرض الأخبار المتعارضة على كتاب الله تعالى، وماورد في ملاك صحّة الشُّروط في المعاملات. وماورد من طرق الفريقين، ومن ينتحل إلى العلم من أنّ القرآن هو هذا الذي بأيدي المسلمين، وماورد في الكتاب والسُنّة من حفظه تعالى ذكره الحكيم، وماورد في كتب المسلمين من عدم افتراق الكتاب والعتره، ودعوى الإجماع والضرورة في كلمات سيّدنا المرتضى وشيخ الطائفة وشيخنا المفيد وأضرابهم من نحارير العلم ومهرة الفهم، وغير ذلك ممّا يطول الكلام بذكرها.

وظنّي الجدير بالقبول؛ أنّ القول بالتّحريف ألقى من طرف أعداء الإسلام بين المسلمين لإذهاب بهاء الكتاب وإطفاء نوره ﴿وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^١ أقسم بالله ربّ الرّاقصات وداحي المدحُوات أنّ القول بالتّحريف ممّا يقصم الظّهر، ويهدم بنيان الدّين، وأنّه المصيبة الواردة على الإسلام، فيا لها من مصيبة وردت من العدو واغتربها المحبّ! إنّ الجواد قد يكبو والسيف قد ينبو، عصمنا الله من الزّلل والخطل في القول والعمل... (١٤٨ - ١٥٠)

شهاب الدّين الحسينيّ المرعشيّ النّجفيّ، محرّم الحرام قم المقدّسة ١٣٧٣ق

الفصل الثّاني والتّسعون

نصّ الخوئيّ (م: ١٤١٣) في «البيان في تفسير القرآن»

صيانة القرآن من التّحريف

يحسن بنا - قبل الخوض في صميم الموضوع - أن تقدّم أمام البحث أموراً لها صلة

بالمقصود، لا يستغنى عنها في تحقيق الحال وتوضيحها.

١- معنى التحريف

يطلق لفظ التحريف ويراد منه عدة معان على سبيل الاشتراك، فبعض منها واقع في القرآن باتفاق من المسلمين، وبعض منها لم يقع فيه باتفاق منهم أيضاً، وبعض منها وقع الخلاف بينهم. وإليك تفصيل ذلك:^١

الأول - «نقل الشيء عن موضعه وتحويله إلى غيره» ومنه قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^٢.

ولاخلاف بين المسلمين في وقوع مثل هذا التحريف في كتاب الله، فإن كل من فسّر القرآن بغير حقيقته، وحمله على غير معناه فقد حرّفه. وترى كثيراً من أهل البدع والمذاهب الفاسدة قد حرّفوا القرآن بتأويلهم آياته على آرائهم وأهوائهم.

وقد ورد المنع عن التحريف بهذا المعنى، وذمّ فاعله في عدة من الروايات. منها: رواية الكافي بإسناده عن الباقر عليه السلام: «أنّه كتب في رسالته إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرعونه، والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...»^٣.

الثاني - «التقص أو الزيادة في الحروف أو في الحركات، مع حفظ القرآن وعدم ضياعه، وإن لم يكن متميّزاً في الخارج عن غيره».

والتحريف بهذا المعنى واقع في القرآن قطعاً، فقد أثبتنا لك فيما تقدّم عدم تواتر القراءات، ومعنى هذا أنّ القرآن المنزل إنّما هو مطابق لإحدى القراءات، وأمّا غيرها فهو إمّا زيادة في القرآن وإمّا نقص فيه.

الثالث - «التقص أو الزيادة بكلمة أو كلمتين، مع التحفّظ على نفس القرآن المنزل».

١ - انظر التعليقة رقم: ٦ تقديم دار التقريب لهذا البحث في قسم التعليقات.

٢ - النساء/٤٦.

٣ - الوافي آخر كتاب الصلاة ٥: ٢٧٤.

والتحريف بهذا المعنى قد وقع في صدر الإسلام، وفي زمان الصحابة قطعاً، ويدلنا على ذلك إجماع المسلمين على أن عثمان أحرق جملة من المصاحف، وأمر ولاته بحرق كل مُصحف غير ما جمعه، وهذا يدل على أن هذه المصاحف كانت مخالفة لما جمعه، وإلا لم يكن هناك سبب موجب لإحراقها، وقد ضبط جماعة من العلماء موارد الاختلاف بين المصاحف، منهم عبد الله بن أبي داود السجستاني، وقد سَمَّى كتابه هذا بكتاب «المصاحف».

وعلى ذلك فالتحريف واقع لامحالة، إما من عثمان أو من كُتاب تلك المصاحف، ولكننا سنبين بعد هذا - إن شاء الله تعالى - أن ما جمعه عثمان كان هو القرآن المعروف بين المسلمين، الذي تداولوه عن النبي ﷺ يدأ بيد. فالتحريف بالزيادة والتقصية إنما وقع في تلك المصاحف التي انقطعت بعد عهد عثمان، وأما القرآن الموجود فليس فيه زيادة ولا نقصية.

وجملة القول: إن من يقول بعدم تواتر تلك المصاحف - كما هو الصحيح - فالتحريف بهذا المعنى وإن كان قد وقع عنده في الصدر الأول إلا أنه قد انقطع في زمان عثمان، وانحصر المصحف بما ثبت تواتره من النبي ﷺ. وأما القائل بتواتر المصاحف بأجمعها، فلا بد له من الالتزام بوقوع التحريف بالمعنى المتنازع فيه في القرآن المنزل، وبضياع شيء منه. وقد مر عليك تصريح الطبري، وجماعة آخرين بإلغاء عثمان للحروف الستة التي نزل بها القرآن، واقتصاره على حرف واحد.^١

الرابع - «التحريف بالزيادة والتقصية في الآية والسورة مع التحفظ على القرآن المنزل، والتسالم على قراءة النبي ﷺ إياها».

والتحريف بهذا المعنى أيضاً واقع في القرآن قطعاً. فالبسمة - مثلاً - مما تسالم المسلمون على أن النبي ﷺ قرأها قبل كل سورة غير سورة التوبة. وقد وقع الخلاف في كونها من القرآن بين علماء السنة. فاختار جمع منهم أنها ليست من القرآن، بل ذهب

١ - في موضوع نزول القرآن على سبعة أحرف: ١٩٦ من هذا الكتاب.

المالكية إلى كراهة الإتيان بها قبل قراءة الفاتحة في الصلاة المفروضة، إلا إذا نوى به المصلي الخروج من الخلاف، وذهب جماعة أخرى إلى أن البسمة من القرآن. وأما الشيعة فهم متسالمون على جزئية البسمة من كل سورة غير سورة التوبة، واختار هذا القول جماعة من علماء السنة أيضاً.^١

وإذن فالقرآن المنزل من السماء قد وقع فيه التحريف يقيناً، بالزيادة أو بالنقص. الخامس - «التحريف بالزيادة بمعنى أن بعض المصحف الذي بأيدينا ليس من الكلام المنزل». والتحريف بهذا المعنى باطل بإجماع المسلمين، بل هو مما علم بطلانه بالضرورة.

السادس - «التحريف بالنقص، بمعنى أن المصحف الذي بأيدينا لا يشتمل على جميع القرآن الذي نزل من السماء، فقد ضاع بعضه على الناس». والتحريف بهذا المعنى هو الذي وقع فيه الخلاف فأثبتته قوم ونفاه آخرون.

٢- رأي المسلمين في التحريف

المعروف بين المسلمين عدم وقوع التحريف في القرآن، وأن الموجود بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على النبي الأعظم ﷺ، وقد صرح بذلك كثير من الأعلام... [ثم ذكر أسماء الكثير من أعلام الشيعة الذين كانوا يعتقدون عدم تحريف القرآن، فقال:]

وممن يظهر منه القول بعدم التحريف: كل من كتب في الإمامة من علماء الشيعة وذكر فيه المثالب، ولم يتعرض للتحريف، فلو كان هؤلاء قائلين بالتحريف لكان ذلك أولى بالذكر من إحراق المصحف وغيره.

وجملة القول: إن المشهور بين علماء الشيعة ومحققهم، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف. نعم، ذهب جماعة من المحدثين من الشيعة، وجمع من علماء أهل السنة إلى وقوع التحريف. قال الزايعي: فذهب جماعة من أهل الكلام ممن لصناعة لهم

١ - راجع تفصيل ذلك عند تفسيره لسورة الفاتحة في هذا الكتاب. (م)

إِلَّا الظَّنَّ والتَّأْوِيلَ، واستخراج الأساليب الجدلية من كلِّ حكم وكلِّ قول إلى جواز أن يكون قد سقط عنهم من القرآن شيء، حملاً على ما وصفوا من كيفية جمعه.^١
وقد نسب الطبرسي في «مجمع البيان» هذا القول إلى الحشوية من العامة.
أقول - سيظهر لك - بعيد هذا - أن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف، وعليه فاشتهار القول بوقوع النسخ في التلاوة - عند علماء أهل السنة - يستلزم اشتهاار القول بالتحريف.

٣- نسخ التلاوة

ذكر أكثر علماء أهل السنة: أن بعض القرآن قد نسخت تلاوته، وحملوا على ذلك ماورد في الروايات أنه كان قرآنًا على عهد رسول الله ﷺ فيحسن بنا أن نذكر جملة من هذه الروايات، ليتبين أن الالتزام بصحة هذه الروايات التزام بوقوع التحريف في القرآن [ثم ذكر اثنتا عشرة رواية من كتب أهل السنة في هذا الموضوع، وإن شئت فراجع، ثم قال:]
وغير خفي أن القول بنسخ التلاوة هو بعينه القول بالتحريف والإسقاط.
وبيان ذلك: أن نسخ التلاوة هذا إما أن يكون قد وقع من رسول الله ﷺ وإما أن يكون ممن تصدّى للرئاسة بعده.

فإن أراد القائلون بالنسخ وقوعه من رسول الله ﷺ فهو أمر يحتاج إلى الإثبات، وقد اتفق العلماء أجمع على عدم جواز نسخ الكتاب بخبر الواحد، وقد صرح بذلك جماعة في كتب الأصول وغيرها^٢، بل قطع الشافعي وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظاهر بامتناع نسخ الكتاب بالسنة المتواترة، وإليه ذهب أحمد بن حنبل في إحدى الروايتين عنه، بل إن جماعة ممن قال بإمكان نسخ الكتاب بالسنة المتواترة منع وقوعه^٣، وعلى ذلك فكيف تصح نسبة النسخ إلى النبي ﷺ بأخبار هؤلاء الرواة؟ مع أن نسبة النسخ إلى النبي ﷺ

١ - اعجاز القرآن: ٤١.

٢ - الموافقات لأبي إسحاق الشاطبي ٣: ١٠٦ المطبعة الرحمانية بمصر.

٣ - الإحكام في أصول الأحكام للأمامي ٣: ٢١٧.

تنافي جملة من الروايات التي تضمنت أنّ الإسقاط قد وقع بعده.

وإن أرادوا أنّ النسخ قد وقع من الذين تصدّوا للرعاية بعد النّبي ﷺ فهو عين القول بالتحريف. وعلى ذلك فيمكن أن يدعى أنّ القول بالتحريف هو مذهب أكثر علماء أهل السنّة، لأنّهم يقولون بجواز نسخ التلاوة، سواء أنسخ الحكم أم لم ينسخ، بل تردّد الأصوليون منهم في جواز تلاوة الجنب مانسخت تلاوته، وفي جواز أن يمسه المحدث. واختار بعضهم عدم الجواز. نعم، ذهب طائفة من المعتزلة إلى عدم جواز نسخ التلاوة.^١ ومن العجيب! أنّ جماعة من علماء أهل السنّة أنكروا نسبة القول بالتحريف إلى أحد من علمائهم، حتّى أنّ الألوسيّ كذب الطبرسيّ في نسبة القول بالتحريف إلى الحشوية، وقال: «إنّ أحدًا من علماء السنّة لم يذهب إلى ذلك»، وأعجب من ذلك أنّه ذكر: أنّ قول الطبرسيّ بعدم التحريف نشأ من ظهور فساد قول أصحابه بالتحريف، فالتجأ هو إلى إنكاره^٢، مع أنّك قد عرفت أنّ القول بعدم التحريف هو المشهور، بل المتسالم عليه بين علماء الشيعة ومحقّقيهم، حتّى أنّ الطبرسيّ قد نقل كلام السيّد المرتضى بطوله واستدلّاله على بطلان القول بالتحريف بأنّه بيان وأقوى حجة.^٣

التحريف والكتاب

والحقّ، بعد هذا كلّه أنّ التحريف «بالمعنى الذي وقع النزاع فيه» غير واقع في القرآن أصلاً بالأدلة التالية:

الدليل الأوّل - قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٤.

فإنّ في هذه الآية دلالة على حفظ القرآن من التحريف، وأنّ الأيدي الجائرة

١ - نفس المصدر ٣: ٢٠١ - ٢٠٣.

٢ - روح المعاني ١: ٢٤.

٣ - مجمع البيان ١ مقدّمة الكتاب: ١٥.

٤ - الجبر ٩/.

لن تتمكن من التلاعب فيه.

والقائلون بالتحريف قد أولوا هذه الآية الشريفة، وذكروا في تأويلها وجوهاً:
الأول - «أن الذكر هو الرسول» فقد ورد استعمال الذكر فيه في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ
اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رُسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ^١.

وهذا الوجه يبين الفساد: لأن المراد بالذكر هو القرآن في كلتا الآيتين بقرينة التعبير
«بالتنزيل والإنزال». ولو كان المراد هو الرسول لكان المناسب أن يأتي بلفظ «الإرسال»
أو بما يقاربه في المعنى، على أن هذا الاحتمال إذا تم في الآية الثانية فلا يتم في آية
الحفظ، فإنها مسبوقه بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَاءَیُّهَا الَّذِي نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرَ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^٢.
ولاشبهة في أن المراد بالذكر في هذه الآية هو القرآن، فتكون قرينة على أن المراد
من الذكر في آية الحفظ هو القرآن أيضاً.

الثاني - «أن يراد من حفظ القرآن صيافته عن القدح فيه، وعن إبطال ما يتضمنه من
المعاني العالیه، والتعالیم الجلیلة».

وهذا الاحتمال أبين فساداً من الأول، لأن صيافته عن القدح إن أُريد بها حفظه من
قدح الكفار والمعاندين فلا ريب في بطلان ذلك، لأن قدح هؤلاء في القرآن فوق حدّ
الإحصاء. وإن أُريد أن القرآن رصين المعاني، قوي الاستدلال، مستقيم الطريقة، وأنه
لهذه الجهات ونحوها أرفع مقاماً من أن يصل إليه قدح القادحين وريب المرتابين، فهو
صحيح ولكن هذا ليس من الحفظ بعد التنزيل كما تقوله الآية، لأن القرآن بما له من
الميزات حافظ لنفسه وليس محتاجاً إلى حافظ آخر، وهو غير مفاد الآية الكريمة، لأنها
تضمنت حفظه بعد التنزيل.

الثالث - «أن الآية دلّت على حفظ القرآن في الجملة، ولم تدلّ على حفظ كل فرد
من أفراد القرآن، فإن هذا غير مراد من الآية بالضرورة. وإذا كان المراد حفظه في الجملة

كفى في ذلك حفظه عند الإمام الغائب عليه السلام.

وهذا الاحتمال أو هن الاحتمالات؛ لأن حفظ القرآن يجب أن يكون عند من أنزل إليهم وهم عامة البشر، أما حفظه عند الإمام عليه السلام فهو نظير حفظه في اللوح المحفوظ، أو عند ملك من الملائكة، وهو معنى تافه يشبه قول القائل: إني أرسلت إليك بهديّة وأنا حافظ لها عندي، أو عند بعض خاصّتي.

ومن الغريب قول هذا القائل: إن المراد في الآية حفظ القرآن في الجملة، لاحفظ كلّ فرد من أفرادها، فكأنّه توهم أنّ المراد بالذّكر هو القرآن المكتوب، أو الملفوظ لتكون له أفراد كثيرة، ومن الواضح أنّ المراد ليس ذلك، لأنّ القرآن المكتوب أو الملفوظ، لادوام له خارجاً، فلا يمكن أن يراد من آية الحفظ وإنّما المراد بالذّكر هو المحكيّ بهذا القرآن الملفوظ أو المكتوب، وهو المنزل على رسول الله صلى الله عليه وآله. والمراد بحفظه صيانتَه عن التلاعب وعن الضياع، فيمكن للبشر عامة أن يصلوا إليه. وهو نظير قولنا: القصيدة الفلانية محفوظة، فإنّا نريد من حفظها صيانتها، وعدم ضياعها بحيث يمكن الحصول عليها.

نعم؛ هنا شبهة أخرى ترد على الاستدلال بالآية الكريمة على عدم التحريف. وحاصل هذه الشبهة أنّ مدّعي التحريف في القرآن يحتمل وجود التحريف في هذه الآية نفسها، لأنّها بعض آيات القرآن، فلا يكون الاستدلال بها صحيحاً حتّى يثبت عدم التحريف، فلو أردنا أن نثبت عدم التحريف بها، كان ذلك من الدّور الباطل.

وهذه شبهة ترد على من عزل العترة الطاهرة عن الخلافة الإلهية، ولم يعتمد على أقوالهم وأفعالهم، فإنّه لا يسعه دفع هذه الشبهة، وأمّا من يرى أنّهم حجج الله على خلقه، وأنهم قرناء الكتاب في وجوب التمسك، فلا ترد عليه هذه الشبهة، لأنّ استدلال العترة بالكتاب، وتقرير أصحابهم عليه يكشف عن حجّية الكتاب الموجود، وإن قيل بتحريفه، غاية الأمر أنّ حجّية الكتاب على القول بالتحريف تكون متوقّفة على إضنائهم.

الدليل الثاني - قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾^١.

فقد دلّت هذه الآية الكريمة على نفي الباطل بجميع أقسامه عن الكتاب، فإنّ النفي إذا ورد على الطّبيعة أفاد العموم، ولا شبهة في أنّ التحريف من أفراد الباطل، فيجب أن لا ينطرق إلى الكتاب العزيز.

وقد أُجيب عن هذا الدّليل:

بأنّ المراد من الآية صيانة الكتاب من التناقض في أحكامه، ونفي الكذب عن أخباره، واستشهد لذلك برواية عليّ بن إبراهيم القميّ، في «تفسيره» عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «لا يأتيه الباطل من قبل التّوراة، ولا من قبل الإنجيل والزبور، ولا من خلفه، أي لا يأتيه من بعده كتاب يطله». ورواية «مجمع البيان» عن الصادق عليه السلام أنّه: «ليس في إخباره عمّا مضى باطل، ولا في إخباره عمّا يكون في المستقبل باطل».

ويردّ هذا الجواب:

أنّ الرواية لا تدلّ على حصر الباطل في ذلك، لتكون منافية لدلالة الآية على العموم، وخصوصاً إذا لاحظنا الروايات التي دلّت على أنّ معاني القرآن لا تختصّ بموارد خاصّة، وقد تقدّم بعض هذه الروايات في مبحث «فضل القرآن». فالآية دالّة على تنزيه القرآن في جميع الأعصار عن الباطل بجميع أقسامه، والتحريف من أظهر أفراد الباطل، فيجب أن يكون مصوناً عنه. ويشهد لدخول التحريف في الباطل الذي نفته الآية عن الكتاب: أنّ الآية وصفت الكتاب بالعزّة، وعزّة الشيء تقتضي المحافظة عليه من التّغيير والضياع. أمّا إرادة خصوص التناقض والكذب من لفظ الباطل في الآية الكريمة، فلا يناسبها توصيف الكتاب بالعزّة.

الدّليل الثالث: التحريف والسّنة:

أخبار الثّقليين اللّذين خلفهما النّبي ﷺ في أمّته، وأخبر أنّهما لن يفترقا حتّى يردا عليه الحوض، وأمر الأُمّة بالتّمسك بهما، وهما الكتاب والعترة. وهذه الأخبار متظافرة من طرق الفريقين، والاستدلال بها على عدم التحريف في الكتاب يكون من ناحيتين:

النّاحية الأولى - أنّ القول بالتحريف يستلزم عدم وجوب التّمسك بالكتاب المنزل

لضياعه على الأمة بسبب وقوع التحريف، ولكن وجوب التمسك بالكتاب باقٍ إلى يوم القيامة لصريح أخبار الثقلين، فيكون القول بالتحريف باطلاً جزءاً.

وتوضيح ذلك: أن هذه الروايات دلّت على اقتران العترة بالكتاب، وعلى أنهما باقيان في الناس إلى يوم القيامة، فلا بدّ من وجود شخص يكون قريباً للكتاب، ولا بدّ من وجود الكتاب ليكون قريباً للعترة، حتّى يراد على النبيّ الحوض، وليكون التمسك بهما حافظاً للأمة عن الضلال، كما يقول النبيّ ﷺ في هذا الحديث. ومن الضروري أن التمسك بالعترة إنّما يكون بموالاتهم، وأتباع أوامرهم ونواهيهم، والسير على هداهم. وهذا شيء لا يتوقّف على الاتصال بالإمام والمخاطبة معه شفاهاً، فإنّ الوصول إلى الإمام والمخاطبة معه لا يتيسّر لجميع المكلفين في زمان الحضور، فضلاً عن أزمة الغيبة. واشتراط إمكان الوصول إلى الإمام عليه السلام لبعض الناس دعوى بلا برهان ولا سبب يوجب ذلك، فالشيعة في أيام الغيبة متمسكون بإمامهم، يوالونه ويتبعون أوامره، ومن هذه الأوامر الرجوع إلى رُواة أحاديثهم في الحوادث الواقعة. أمّا التمسك بالقرآن فهو أمر لا يمكن إلّا بالوصول إليه، فلا بدّ من كونه موجوداً بين الأمة، ليتمكن أن تتمسك به لتلاّ تقع في الضلال، وهذا البيان يرشدنا إلى فساد المناقشة: بأنّ القرآن محفوظ وموجود عند الإمام الغائب، فإنّ وجوده الواقعي لا يكفي لتمسك الأمة به.

وقد أشكل على هذا الدليل: بأنّ أخبار الثقلين إنّما تدلّ على نفي التحريف في آيات الأحكام من القرآن، لأنّها هي التي أمر الناس بالتمسك بها، فلا تنفي وقوع التحريف الآيات الأخرى منه.

وجوابه: أن القرآن بجميع آياته ممّا أنزله الله لهداية البشر، وإرشادهم إلى كمالهم الممكن من جميع الجهات، ولا فرق في ذلك بين آيات الأحكام وغيرها، وقد قدّمنا في بيان فضل القرآن أنّ ظاهر القرآن قصّة وباطنه عظة. على أنّ عمدة القائلين بالتحريف يدعون وقوع التحريف في الآيات التي ترجع إلى الولاية وما يشبهها. ومن البين أنّها لو ثبت كونها من القرآن، لوجب التمسك بها على الأمة.

الثَّانِيَةُ - أنَّ القول بالتحريف يقتضي سقوط الكتاب عن الحجَّة فلا يتمسك بظواهره، فلا بدَّ للقائلين بالتحريف من الرجوع إلى إمضاء الأئمة الطَّاهرين لهذا الكتاب الموجود بأيدينا. وإقرار النَّاس على الرجوع إليه بعد ثبوت تحريفه. ومعنى هذا أنَّ حَجَّة الكتاب الموجود متوقِّفة على إمضاء الأئمة للاستدلال به، وظاهر تلك الأخبار المتواترة أنَّ القرآن أحد المرجعين للأئمة، وأولى الحجَّتَيْن المستقلَّتَيْن اللَّتَيْن يجب التَّمسك بهما بل هو الثَّقَل الأكبر، فلا تكون حَجَّتُهُ فرعاً على حَجَّة الثَّقَل الأصغر. والوجه في سقوط الكتاب عن الحجَّة - على القول بالتحريف - هو احتمال اقتران ظواهره بما يكون قرينة على خلافها.

أمَّا الاعتماد في ذلك على أصالة عدم القرينة فهو ساقط، فإنَّ الدَّلِيل على هذا الأصل هو بناء العقلاء على اتِّباع الظَّهور، وعدم اعتنائهم باحتمال القرينة على خلافه. وقد أوضحنا في مباحث الأصول أنَّ القدر الثَّابت من البناء العقلائي هو عدم اعتناء العقلاء باحتمال وجود القرينة المنفصلة، ولا باحتمال القرينة المتَّصلة إذا كان سببه احتمال غفلة المتكلِّم عن البيان، أو غفلة السَّامع عن الاستفادة.

أمَّا احتمال وجود القرينة المتَّصلة من غير هذين السَّببين، فإنَّ العقلاء يتوقَّفون عن اتِّباع الظَّهور معه، ومثال ذلك: ما إذا ورد على إنسان كتاب ممَّن يجب عليه طاعته يأمره فيه بشراء دار، ووجد بعض الكتاب تالفاً، واحتمل أن يكون في هذا البعض التَّألف بيان لخصوصيات في الدَّار الَّتِي أُمر بشرائها من حيث السَّعة والضِّيق، أو من حيث القيمة أو المحلّ، فإنَّ العقلاء لا يتمسكون بإطلاق الكلام الموجود، اعتماداً على أصالة عدم القرينة المتَّصلة، ولا يشترطون أية دار امتثالاً لأمر هذا الأمر، ولا يعدّون من يعمل مثل ذلك ممثلاً لأمر سيِّده.

ولعلَّ القارئ يذهب به وهمه بعيداً، فيقول: إنَّ هذا التَّقريب يهدم أساس الفقه، واستنباط الأحكام الشرعيّة. لأنَّ العمدة في أدلّتها هي الأخبار المروية عن المعصومين (عليهم السلام) ومن المحتمل أن تكون كلماتهم مقرونة بقرائن متَّصلة ولم تُنقل إلينا،

ولو تأمل قليلاً لم يستقرّ في ذهنه هذا التّوهم، فإنّ المنع في مقام الإخبار، هو ظهور كلام الرّاوي في عدم وجود القرينة المتّصلة، فإنّ اللّازم عليه البيان لو كان كلام المعصوم متّصلاً بقرينة، واحتمال غفلته عنها مدفوع بالأصل.

نعم، إنّ القول بالتحريف يلزمه عدم جواز التّمسك بظواهر القرآن، ولا يحتاج في إثبات هذه النتيجة إلى دعوى العلم الإجمالي باختلال الطّواهر في بعض الآيات، حتّى يجاب عنه بأنّ وقوع التّحريف في القرآن لا يلزمه العلم الإجمالي المذكور، وبأنّ هذا العلم الإجمالي لا ينجز، لأنّ بعض أطرافه ليس من آيات الأحكام، فلا يكون له أثر في العمل. والعلم الإجمالي إنّما ينجز إذا كان له أثر عمليّ في كلّ طرف من أطرافه. وقد يدّعي القائل بالتحريف: أنّ إرشاد الأئمة المعصومين عليهم السلام إلى الاستدلال بظواهر الكتاب، وتقرير أصحابهم عليه قد أثبت الحجّية للطّواهر، وإن سقطت قبل ذلك بسبب التّحريف.

ولكن هذه الدّعوى فاسدة، فإنّ هذا الإرشاد من الأئمة المعصومين عليهم السلام، وهذا التّقرير منهم لأصحابهم على التّمسك بظواهر القرآن، إنّما هو من جهة كون القرآن في نفسه حجّة مستقلة، لأنّهم يريدون إثبات الحجّية له بذلك ابتداءً.

الدّليل الرّابع - ترخيص قراءة السّور في الصّلاة

أنّه قد أمر الأئمة من أهل البيت عليهم السلام بقراءة سورة تامة بعد الفاتحة في الرّكعتين الأوّلين من الفريضة، وحكموا بجواز تقسيم سورة تامة أو أكثر في صلاة الآيات، على تفصيل مذكور في موضعه.

ومن البين أنّ هذه الأحكام إنّما ثبتت في أصل الشريعة بتشريع الصّلاة وليس للتّقيّة فيها أثر، وعلى ذلك فاللّازم على القائلين بالتحريف أن لا يأتوا بما يحتمل فيه التّحريف من السّور، لأنّ الاشتغال اليقيني يقتضي البراءة اليقينية. وقد يدّعي القائل بالتحريف أنّه غير متمكّن من إحراز السّورة التّامة، فلا تجب عليه، لأنّ الأحكام إنّما تتوجّه إلى المتمكّنين. وهذه الدّعوى إنّما تكون مسلمة إذا احتمل وقوع التّحريف في جميع السّور.

أما إذا كان هناك سورة . لا يحتمل فيها ذلك كسورة التَّوْحِيدِ ، فاللَّازِمُ عليه أن لا يقرأ غيرها . ولا يمكن للخصم أن يجعل ترخيص الأئمة عليهم السلام للمصلّي بقراءة آية سورة شاء دليلاً على الاكتفاء بما يختاره من السُّورِ ، وإن لم يجز الاكتفاء بها قبل هذا الترخيص بسبب التحريف ، فإنّ هذا الترخيص من الأئمة عليهم السلام بنفسه دليل على عدم وقوع التحريف في القرآن وإلا لكان مستلزماً لتفويت الصّلاة الواجبة على المكلف بدون سبب موجب . فإنّ من البين أنّ الإلزام بقراءة السُّورِ ، التي لم يقع فيها تحريف ليس فيه مخالفة للتّقْيَةِ ، ونرى أنّهم عليهم السلام أمرونا بقراءة سورة «القدر والتَّوْحِيدِ» في كلّ صلاة استحباباً ، فأيّ مانع من الإلزام بهما ، أو بغيرهما ممّا لا يحتمل وقوع التحريف فيه .

اللّهمّ إلّا أن يدعى نسخ وجوب قراءة السُّورة الثّامّة إلى وجوب قراءة السُّورة تامّة من القرآن الموجود ، ولاظنّ القائل بالتحريف يلتزم بذلك ، لأنّ النّسخ لم يقع بعد النّبِيِّ صلى الله عليه وآله قطعاً ، وإن كان في إمكانه وامتناعه كلام بين العلماء ، وهذا خارج عمّا نحن بصدده .

وجملة القول: إنّّه لا ريب في أمر أهل البيت عليهم السلام بقراءة سورة من القرآن الذي بين أيدينا في الصّلاة ، وهذا الحكم الثّابت من دون ريب ولاشائبة تقْيَةٍ ؛ إمّا أن يكون هو نفس الحكم الثّابت في زمان رسول الله صلى الله عليه وآله ، وإمّا أن يكون غيره ، وهذا الأخير باطل ، لأنّه من النّسخ الذي لا ريب في عدم وقوعه بعد النّبِيِّ صلى الله عليه وآله ، وإن كان أمراً ممكناً في نفسه ، فلا بدّ وأن يكون ذلك هو الحكم الثّابت على عهد رسول الله صلى الله عليه وآله ومعنى ذلك عدم التحريف . وهذا الاستدلال يجري في كلّ حكم شرعيّ ربّه أهل البيت عليهم السلام على قراءة سورة كاملة ، أو آية تامّة .

الدّليل الخامس - دعوى وقوع التحريف من الخلفاء

أنّ القائل بالتحريف إمّا أن يدعى وقوعه من الشّيخين بعد وفاة النّبِيِّ صلى الله عليه وآله وإمّا من عثمان بعد انتهاء الأمر إليه ، وإمّا من شخص آخر بعد انتهاء الدّور الأوّل من الخلافة ، وجميع هذه الدّعاوي باطلة .

[أما دعوى وقوع التحريف من الشيخين]

أما دعوى وقوع التحريف من أبي بكر وعمر، فيبطلها أنهما في هذا التحريف إما أن يكونا غير عامدين، وإما صدر عنهما من جهة عدم وصول القرآن إليهما بتمامه، لأنه لم يكن مجموعاً قبل ذلك، وإما أن يكونا متعمدين في هذا التحريف، وإذا كانا عامدين فإما أن يكون التحريف الذي وقع منهما في آيات تمس بزعامتهما، وإما أن يكون في آيات ليس لها تعلق بذلك، فالاحتمالات المتصورة ثلاثة:

[١] أما احتمال عدم وصول القرآن إليهما بتمامه فهو ساقط قطعاً، فإن اهتمام النبي ﷺ بأمر القرآن بحفظه وقراءته، وترتيل آياته، واهتمام الصحابة بذلك في عهد رسول الله ﷺ وبعد وفاته يورث القطع بكون القرآن محفوظاً عندهم، جمعاً أو متفرقاً، حفظاً في الصدور أو تدويناً في القراطيس. وقد اهتموا بحفظ أشعار الجاهلية وخطبها، فكيف لا يهتمون بأمر الكتاب العزيز الذي عرّضوا أنفسهم للقتل في دعوته، وإعلان أحكامه، وهجروا في سبيله أوطانهم، وبذلوا أموالهم، وأعرضوا عن نساءهم وأطفالهم، ووقفوا المواقف التي يبّضونها بها وجه التاريخ. وهل يحتمل عاقل مع ذلك كله عدم اعتنائهم بالقرآن؟ حتى يضع بين الناس، وحتى يحتاج في إثباته إلى شهادة شاهدين، وهل هذا إلا كاحتمال الزيادة في القرآن، بل كاحتمال عدم بقاء شيء من القرآن المنزل؟ على أن روايات الثقلين المتظافرة «المتقدمة» دالة على بطلان هذا الاحتمال، فإن قوله ﷺ «إني تارك فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي» لا يصح إذا كان بعض القرآن ضائعاً في عصره، فإن المتروك حينئذ يكون بعض الكتاب لاجميعه، بل وفي هذه الروايات دلالة صريحة على تدوين القرآن وجمعه في زمان النبي ﷺ، لأن الكتاب لا يصدق على مجموع المتفرقات، ولا على المحفوظ في الصدور. «وسنتعرض للكلام فيمن جمع القرآن على عهد رسول الله ﷺ».

وإذا سلم عدم اهتمام المسلمين بجمع القرآن على عهده ﷺ، فلماذا لم يهتم بذلك النبي ﷺ بنفسه مع اهتمامه الشديد بأمر القرآن، فهل كان غافلاً عن نتائج هذا الإغفال، أو كان غير متمكّن من الجمع لعدم تهَيُّ الوسائل عنده؟! ومن الواضح بطلان جميع ذلك.

[٢] وأما احتمال تحريف الشيخين للقرآن - عمداً - في الآيات التي لاتمس بزعامتهما وزعامة أصحابهما فهو بعيد في نفسه، إذ لاغرض لهما في ذلك على أن ذلك مقطوع بعدمه، وكيف يمكن وقوع التحريف منهما مع أن الخلافة كانت مبنتية على السياسة وإظهار الاهتمام بأمر الدين، وهلاً احتجّ بذلك أحد الممتنعين عن بيعتهما، والمعترضين على أبي بكر في أمر الخلافة كسعد بن عباد وأصحابه، وهلاً ذكر ذلك أمير المؤمنين عليه السلام في خطبته «الشَّقِيقِيَّة» المعروفة، أو في غيرها من كلماته التي اعترض بها على من تقدّمه. ولا يمكن دعوى اعتراض المسلمين عليهما بذلك واختفاء ذلك عنّا، فإنّ هذه الدّعى واضحة البطلان.

[٣] وأما احتمال وقوع التحريف من الشيخين عمداً في آيات تمسّ بزعامتهما، فهو أيضاً مقطوع بعدمه، فإنّ أمير المؤمنين عليه السلام وزوجته الصّديقة الطّاهرة عليها السلام وجماعة من أصحابه قد عارضوا الشيخين في أمر الخلافة، واحتجّوا عليهما بما سمعوا من النّبي عليه السلام، واستشهدوا على ذلك من شهد من المهاجرين والأنصار، واحتجّوا عليه بحديث الغدير وغيره. وقد ذكر في كتاب «الاحتجاج»: احتجاج اثني عشر رجلاً على أبي بكر في الخلافة، وذكروا له النّص فيها. وقد عقد العلّامة المجلسي باباً لاحتجاج أمير المؤمنين عليه السلام في أمر الخلافة^١، ولو كان في القرآن شيء يمسّ زعامتهم لكان أحقّ بالذّكر في مقام الاحتجاج، وأحرى بالاستشهاد عليه من جميع المسلمين، ولاسيّما أن أمر الخلافة كان قبل جمع القرآن على زعمهم بكثير، ففي ترك الصّحابة ذكر ذلك في أوّل أمر الخلافة وبعد انتهائها إلى علي عليه السلام دلالة قطعية على عدم التّحريف المذكور.

[وأما احتمال وقوع التّحريف من عثمان]

وأما احتمال وقوع التّحريف من عثمان فهو أبعد من الدّعى الأولى:

١- لأنّ الإسلام قد انتشر في زمان عثمان على نحو ليس في إمكان عثمان أن ينقص

من القرآن شيئاً، ولا في إمكان من هو أكبر شأناً من عثمان.

٢- ولأنَّ تحريفه إن كان للآيات التي لا ترجع إلى الولاية، ولا تمسَّ زعامة سلفه بشيء، فهو بغير سبب موجب، وإن كان للآيات التي ترجع إلى شيء من ذلك فهو مقطوع بعدمه، لأنَّ القرآن لو اشتمل على شيء من ذلك وانتشر بين الناس لما وصلت الخلافة إلى عثمان.

٣- ولأنَّه لو كان محرِّقاً للقرآن، لكان في ذلك أوضح حجّة، وأكبر عذر لقتلة عثمان في قتله علناً، ولما احتاجوا في الاحتجاج على ذلك إلى مخالفته لسيرة الشّيوخ في بيت مال المسلمين، وإلى ماسوى ذلك من الحجج.

٤- ولكان من الواجب على عليّ عليه السلام بعد عثمان أن يردّ القرآن إلى أصله الذي كان يُقرأ به في زمان النّبي ﷺ وزمان الشّيوخ، ولم يكن عليه في ذلك شيء يُنتقد به، بل ولكان ذلك أبلغ أثراً في مقصوده، وأظهر لحجّته على الثّائرين بدم عثمان، ولاسيّما أنّه عليه السلام قد أمر بإرجاع القطائع التي أقطعها عثمان. وقال في خطبة له: «وَاللّٰهُ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تَزَوَّجَ بِهٖ النِّسَاءَ وَمِلَكَ بِهٖ الْاِمَاءَ لَرَدَدْتُهُ، فَاِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً. وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ اَضْيَقُ»^١.

هذا أمر عليّ عليه السلام في الأموال، فكيف يكون أمره في القرآن لو كان مُحَرِّقاً، فيكون إمضاءه عليه السلام للقرآن الموجود في عصره دليلاً على عدم وقوع التّحريف فيه.

[وأما احتمال وقوع التّحريف بعد زمان الخلفاء]

وأما دعوى وقوع التّحريف بعد زمان الخلفاء فلم يدّعها أحد فيما نعلم، غير أنّها نسبت إلى بعض القائلين بالتّحريف، فادّعى أنّ الحجاج لما قام بنصرة بني أميّة، أسقط من القرآن آيات كثيرة كانت قد نزلت فيهم، وزاد فيه ما لم يكن منه، وكتب مصاحف وبعثها إلى مصر والشّام والحرمين والبصرة والكوفة، وإنّ القرآن الموجود اليوم مطابق لتلك

١ - نهج البلاغة: فيما رده على المسلمين من قطائع عثمان، الخطبة ١٥.

المصاحف. وأما المصاحف الأخرى فقد جمعها ولم يبق منها شيئاً ولا نسخة واحدة^١. وهذه الدَّعوى تشبه هذيان المحمومين وخرافات المجانين والأطفال، فإنَّ الحَجَّاجَ واحد من وُلاة بني أُمَيَّة، وهو أقصر باعاً وأصغر قدراً من أن ينال القرآن بشيء، بل وهو أعجز من أن يغيِّر شيئاً من الفروع الإسلاميَّة، فكيف يغيِّر ما هو أساس الدِّين وقوام الشَّريعة، ومن أين له القدرة والتَّفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها مع انتشار القرآن فيها؟ وكيف لم يذكر هذا الخطب العظيم مؤرِّخ في تاريخه ولا ناقد في نقده، مع ما فيه من الأهميَّة وكثرة الدَّواعي إلى نقله، وكيف لم يتعرَّض لنقله واحد من المسلمين في وقته، وكيف أغضى المسلمون عن هذا العمل بعد انقضاء عهد الحَجَّاج وانتهاء سلطته.

وهَبَ أَنَّهُ تَمَكَّنَ من جمع نُسخ المصاحف جميعها ولم تُشَدَّ عن قدرته نسخة واحدة من أقطار المسلمين المتباعدة، فهل تَمَكَّنَ من إزالته عن صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن؟ وعدد هم في ذلك الوقت لا يحصىه إلا الله، على أن القرآن لو كان في بعض آياته شيء يمس بني أُمَيَّة، لاهتمَّ معاوية بإسقاطه قبل زمان الحَجَّاج، وهو أشدُّ منه قدرة وأعظم نفوذاً، ولا استدللَّ به أصحاب عليٍّ عليه السلام على معاوية، كما احتجَّوا عليه بما حفظه التاريخ وكتب الحديث والكلام. وبما قدَّمناه للقارئ يتَّضح له أنَّ من يدَّعي التَّحريف يخالف بداهة العقل. وقد قيل في المثل: حدِّث الرِّجل بما لا يليق فإنَّ صدقَ فهو ليس بعاقل.

شبهات القائلين بالتَّحريف

وهنا شبهات يتشَبَّث بها القائلون بالتَّحريف لابدِّ لنا من التَّعرُّض لها ودفعها واحدة واحدة.

الشَّبهة الأولى

أنَّ التَّحريف قد وقع في التَّوراة والإنجيل، وقد ورد في الروايات المتواترة من

طريقي الشيعة والسنة: أن كل ما وقع في الأمم السابقة لابد وأن يقع مثله في هذه الأمة، فمنها ما رواه الصدوق في «الإكمال» عن غياث بن إبراهيم، عن الصادق، عن آبائه عليهم السلام قال: قال رسول الله ﷺ: «كل ما كان في الأمم السالفة، فإنه يكون في هذه الأمة مثله حدو النعل بالنعل، والقذة بالقذة»^١.

ونتيجة ذلك: أن التحريف لابد من وقوعه في القرآن، وإلا لم يصح معنى هذه الأحاديث.

والجواب عن ذلك:

أولاً - أن الروايات المشار إليها أخبار آحاد لا تقيد علماً ولا عملاً، ودعوى التواتر فيها جزافية لا دليل عليها، ولم يذكر من هذه الروايات شيء في الكتب الأربعة، ولذلك فلاملزمة بين وقوع التحريف في التوراة ووقوعه في القرآن.

ثانياً - أن هذا الدليل لو تم لكان دالاً على وقوع الزيادة في القرآن أيضاً، كما وقعت في التوراة والإنجيل. ومن الواضح بطلان ذلك.

ثالثاً - أن كثيراً من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمة، كعبادة العجل وتيه بني إسرائيل أربعين سنة، وغرق فرعون وأصحابه، وملك سليمان للإنس والجن، ورفع عيسى إلى السماء وموت هارون وهو وصي موسى قبل موت موسى نفسه، وإتيان موسى بتسع آيات بيّنات، وولادة عيسى من غير أب، ومسح كثير من السابقين قردة وخنازير، وغير ذلك مما لا يسعنا إحصاؤه. وهذا أدل دليل على عدم إرادة الظاهر من تلك الروايات، فلا بد من إرادة المشابهة في بعض الوجوه.

وعلى ذلك فيكفي في وقوع التحريف في هذه الأمة عدم اتباعهم لحدود القرآن، وإن أقاموا حروفه كما في الرواية التي تقدّمت في صدر البحث. ويؤكد ذلك ما رواه أبو واقد الليثي: «أن رسول الله ﷺ لما خرج إلى خيبر مرّ بشجرة للمشركين يقال لها: ذات

١ - البحار باب افتراق الأمة بعد النبي ﷺ على ثلاث وسبعين فرقة ٨: ٤. وقد تقدّم بعض مصادر هذا الحديث من طرق أهل السنة في ص: ١١ من هذا الكتاب.

أنواط ، يعلّقون عليها أسلحتهم ، فقالوا: يا رسول الله اجعل لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، فقال النبي ﷺ: سبحان الله ، هذا كما قال قوم موسى : اجعل لنا إلهًا كما لهم آلهة . والذي نفسي بيده لتركبن سنّة من كان قبلكم»^١ . فإنّ هذه الرواية صريحة في أنّ الذي يقع في هذه الأُمّة ، شبيه بما وقع في تلك الأُمم من بعض الوجوه .

رابعًا - لو سلّم تواتر هذه الروايات في السند ، وصحّتها في الدلالة ، لما ثبت بها أنّ التحريف قد وقع فيما مضى من الزمن ، فلعلّه يقع في المستقبل زيادة ونقيصة ، والذي يظهر من رواية البخاريّ تحديده بقيام الساعة ، فكيف يستدلّ بذلك على وقوع التحريف في صدر الإسلام وفي زمان الخلفاء .

الشبهة الثّانية

أنّ عليّاً عليه السلام كان له مُصحف غير المُصحف الموجود ، وقد أتى به إلى القوم فلم يقبلوا منه ، وأنّ مُصحفه عليه السلام كان مشتملاً على أبعاض ليست موجودة في القرآن الذي بأيدينا . ويدرّب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام ، وهذا هو التحريف الذي وقع الكلام فيه ، والروايات الدّالة على ذلك كثيرة :

منها : مافي رواية احتجاج علي عليه السلام على جماعة من المهاجرين والأنصار أنّه قال : «ياطلحة إنّ كلّ آية أنزلها الله تعالى على محمّد ﷺ عندي بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي ، وتأويل كلّ آية أنزلها الله تعالى على محمّد ﷺ وكلّ حلال ، أو حرام ، أو حدّ ، أو حكم ، أو شيء تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة ، فهو عندي مكتوب بإملاء رسول الله ﷺ وخطّ يدي ، حتّى أُرش الخدش ...»^٢ .

ومنها : مافي احتجاجه عليه السلام على الزّنديق من أنّه : «أتى بالكتاب كمالاً مشتملاً على التّأويل والتّنزيل ، والمحكم والمتشابه ، والتّناسخ والمنسوخ ، لم يسقط منه حرف ألف ولا

١ - صحيح التّرمذي ، باب : «ما جاء لتركبن سنن من قبلكم» ٩ : ٢٦ .

٢ - مقدّمة تفسير البرهان : ٢٧ . وفي هذه الرواية تصريح بأنّ مافي القرآن الموجود كلّهُ قرآن .

لام فلم يقبلوا ذلك»^١.

ومنها: مارواه في «الكافي»، بإسناده عن جابر، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «ما يستطيع أحد أن يدعي أن عنده جميع القرآن كله، ظاهره وباطنه غير الأوصياء»^٢.
وبإسناده عن جابر. قال: سمعت أبا جعفر عليه السلام يقول: ما دعى أحد من الناس أنه جمع القرآن كله كما أنزل إلا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزله الله تعالى إلا علي بن أبي طالب والأئمة من بعده عليهم السلام.

والجواب عن ذلك:

أن وجود مُصَحَّفٍ لأمير المؤمنين عليه السلام يغاير القرآن الموجود في ترتيب السُّور مما لا ينبغي الشك فيه، وتسالم العلماء الأعلام على وجوده أغنانا عن التكلف لإثباته، كما أن اشتغال قرآنه عليه السلام على زيادات ليست في القرآن الموجود، وإن كان صحيحاً إلا أنه لا دلالة في ذلك على أن هذه الزيادات كانت من القرآن، وقد اسقطت منه بالتحريف، بل الصحيح أن تلك الزيادات كانت تفسيراً بعنوان التأويل، وما يؤول إليه الكلام، أو بعنوان التنزيل من الله شرحاً للمراد.

وأن هذه الشبهة مبتنية على أن يراد من لفظي التأويل والتنزيل ما اصطلاح عليه المتأخرون: من إطلاق لفظ التنزيل على ما نزل قرآنًا، وإطلاق لفظ التأويل على بيان المراد من اللفظ، حملاً له على خلاف ظاهره، إلا أن هذين الإطلاحين من الاصطلاحات المحدثه، وليس لهما في اللغة عين ولا أثر، ليحمل عليهما هذان اللفظان «التنزيل والتأويل» متى وردا في الروايات المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام.

وإنما التأويل في اللغة مصدر مزيد فيه، وأصله «الأول - بمعنى الرجوع». ومنه قولهم: «أول الحكم إلى أهله أي رده إليهم». وقد يستعمل التأويل ويراد منه العاقبة،

١ - تفسير الصافي المقدمة السادسة: ١١.

٢ - الوافي ٢: ١٢٠، كتاب الحجّة باب ٧٦.

وما يؤول إليه الأمر، وعلى ذلك جرت الآيات الكريمة ﴿وَيُعَلِّمُكَ مِنْ تَأْوِيلِ الْآحَادِيثِ﴾^١، ﴿نَسَبْنَا بِتَأْوِيلِهِ﴾^٢، ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَايَ﴾^٣، ﴿ذَلِكَ تَأْوِيلُ مَا لَمْ تَسْطِعْ عَلَيْهِ صَبْرًا﴾^٤.

وغير ذلك من موارد استعمال هذا اللفظ في القرآن الكريم. وعلى ذلك فالمراد بتأويل القرآن ما يرجع إليه الكلام، وما هو عاقبته، سواء أكان ذلك ظاهرًا يفهمه العارف باللغة العربية، أم كان خفيًا لا يعرفه إلا الراسخون في العلم.

وأما التنزيل فهو أيضًا مصدر مزيد فيه، وأصله النزول، وقد يستعمل ويراد به منازل. ومن هذا القبيل إطلاقه على القرآن في آيات كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ* فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ* لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ* تَنْزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾^٥.

وعلى ما ذكرناه فليس كل منزل من الله وحياً يلزم أن يكون من القرآن، فالذي يستفاد من الروايات في هذا المقام أن مُصْحَفَ عَلِيٍّ (ع) كان مشتملاً على زيادات تنزيلاً أو تأويلاً، ولادلالة في شيء من هذه الروايات على أن تلك الزيادات هي من القرآن، وعلى ذلك يُحمل ماورد من ذكر أسماء المنافقين في مُصْحَفِ أمير المؤمنين (ع)، فإن ذكر أسمائهم لا بد وأن يكون بعنوان التفسير.

ويدل على ذلك ما تقدّم من الأدلة القاطعة على عدم سقوط شيء من القرآن، أضيف إلى ذلك أن سيرة النبي (ص) مع المنافقين تأبى ذلك، فإن دأبه تأليف قلوبهم، والأسرار بما يعلمه من نفاقهم، وهذا واضح لمن له أدنى اطلاع على سيرة النبي (ص) وحسن أخلاقه، فكيف يمكن أن يذكر أسماءهم في القرآن، ويأمرهم بلعن أنفسهم، ويأمر سائر المسلمين بذلك ويحثهم عليه ليلاً ونهاراً، وهل يحتمل ذلك حتى ينظر في صحته وفساده، أو يتمسك في إثباته بما في بعض الروايات من وجود أسماء جملة من المنافقين في مُصْحَفِ

١ - يوسف / ٦.

٢ - يوسف / ٣٦.

٣ - يوسف / ١٠٠.

٤ - الكهف / ٨٢.

٥ - الواقعة / ٧٧ - ٨٠.

عليه السلام، وهل يقاس ذلك بذكر أبي لهب المعلن بشركه، ومعاداته للنبي ﷺ، مع علم النبي بأنه يموت على شركه. نعم، لا يبعد في ذكر النبي ﷺ أسماء المنافقين لبعض خواصه كأمير المؤمنين عليه السلام وغيره في مجالسه الخاصة.

وحاصل ما تقدم: أن وجود الزيادات في مصحف علي عليه السلام وإن كان صحيحاً، إلا أن هذه الزيادات ليست من القرآن، ومما أمر رسول الله ﷺ بتبليغه إلى الأمة، فإن الالتزام بزيادة مصحفه بهذا النوع من الزيادة قول بلا دليل، مضافاً إلى أنه باطل قطعاً، ويدل على بطلانه جميع ما تقدم من الأدلة القاطعة على عدم التحريف في القرآن.

الشبهة الثالثة

أن الروايات المتواترة عن أهل البيت عليهم السلام قد دلت على تحريف القرآن، فلا بد من القول به:

والجواب: أن هذه الروايات لادلالة فيها على وقوع التحريف في القرآن بالمعنى المتنازع فيه، وتوضيح ذلك: أن كثيراً من الروايات، وإن كانت ضعيفة السند، فإن جملة منها نقلت من كتاب «أحمد بن محمد السَّيَّارِي». الذي اتفق علماء الرجال على فساد مذهبه، وأنه يقول بالتناسخ، ومن علي بن أحمد الكوفي الذي ذكر علماء الرجال أنه كذاب، وأنه فاسد المذهب، إلا أن كثرة الروايات تورث القطع بصدور بعضها عن المعصومين عليهم السلام ولا أقل من الاطمئنان بذلك، وفيها ما روي بطريق معتبر فلا حاجة بنا إلى التكلّم في سند كل رواية بخصوصها.

عرض روايات التحريف

علينا أن نبحث عن مداليل هذه الروايات، وإيضاح أنها ليست متّحدة في المفاد، وأنها على طوائف. فلا بد لنا من شرح ذلك والكلام على كل طائفة بخصوصها.

الطائفة الأولى - هي الروايات التي دلت على التحريف بعنوانه، وإنها تبلغ عشرين رواية. نذكر جملة منها ونترك ما هو بمضمونها. وهي:

١- عن علي بن إبراهيم القمي، بإسناده عن أبي ذر. قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^١ قال رسول الله ﷺ: «ترد أمتي علي يوم القيامة على خمس رايات، ثم ذكر أن رسول الله ﷺ يسأل الرايات عما فعلوا بالثقلين. فتقول الراية الأولى: أما الأكبر فحرفناه، ونبذناه وراء ظهورنا، وأما الأصغر فعادينا، وأبغضناه، وظلمناه، وتقول الراية الثانية: أما الأكبر فحرفناه، ومزقناه، وخالفناه، وأما الأصغر فعادينا، وقتلناه...».

٢- ماعن ابن طاووس، والسيد المحدث الجزائري، بإسنادهما عن الحسن بن الحسن السامري في حديث طويل أن رسول الله ﷺ قال لحذيفة فيما قاله في من يهلك الحرم: «إنه يضل الناس عن سبيل الله، ويحرف كتابه، ويغير سنتي».

٣- ماعن سعد بن عبد الله القمي، بإسناده عن جابر الجعفي، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «دعا رسول الله ﷺ بمنى، فقال: أيها الناس إني تارك فيكم الثقلين، ما إن تمسكنم بهما لن تضلوا: كتاب الله وعترتي والكعبة البيت الحرام» ثم قال أبو جعفر عليه السلام: «أما كتاب الله فحرفوا، وأما الكعبة فهدموا، وأما العترة فقتلوا، وكلّ ودائع الله قد نبذوا، ومنها قد تبرأوا».

٤- ماعن الصدوق في «الخصال» بإسناده عن جابر، عن النبي قال: «يجيء يوم القيامة ثلاثة يشكون: المصحف، والمسجد، والعترة. يقول المصحف: يارب حرقوني ومزقوني، ويقول المسجد: يارب عطّلوني وضيعوني، وتقول العترة: يارب قتلونا، وطرّدونا، وشرّدونا».

٥ - ماعن الكافي والصدوق، بإسنادهما عن علي بن سويد. قال: كتبت إلى أبي الحسن موسى عليه السلام وهو في الحبس كتاباً إلى أن ذكر جوابه عليه السلام بتمامه، وفيه قوله عليه السلام: «أؤتمنوا على كتاب الله فحرفوه وبدّلوه».

٦- ماعن ابن شهر آشوب، بإسناده عن عبد الله في خطبة أبي عبد الله الحسين عليه السلام في يوم عاشوراء، وفيها: «إنما أنتم من طواغيت الأمة، وشذاذ الأحزاب، وتبدّ الكُتّاب،

وَنَفَثَ الشَّيْطَانُ ، وَعُصْبَةُ الْآثَامِ ، وَمُحَرِّفِي الْكِتَابِ ، وَمُطْفِئِي السُّنَنِ ...».

٧- ماعن «كامل الزيارات»، بإسناده عن الحسن بن عطية، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «إذا دخلت الحائر فقل: «اللهم العن الذين كذبوا رسلك، وهدموا كعبتك، وحرّفوا كتابك...».

٨- ماعن الحجال عن قطبة بن ميمون، عن عبد الأعلى قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أصحاب العربية يحرفون كلام الله عزّ وجلّ عن مواضعه».

المفهوم الحقيقي للزوايات

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة: أنّ الظاهر من الرواية الأخيرة تفسير التحريف باختلاف القراء، وإعمال اجتهاداتهم في القراءات، ومرجع ذلك إلى الاختلاف في كيفية القراءة مع التحفظ على جوهر القرآن وأصله، وقد أوضحنا للقارئ في صدر المبحث أنّ التحريف بهذا المعنى ممّا لا ريب في وقوعه، بناءً على ما هو الحق من عدم تواتر القراءات السبع، بل ولا ريب في وقوع هذا التحريف، بناءً على تواتر القراءات السبع أيضاً. فإنّ القراءات كثيرة، وهي مبتنية على اجتهادات ظنيّة توجب تغيير كيفية القراءة. فهذه الرواية لا مساس لها بمراد المستدلّ.

وأما بقيّة الروايات، فهي ظاهرة في الدلالة على أنّ المراد بالتحريف حمل الآيات على غير معانيها، الذي يلازم إنكار فضل أهل البيت عليه السلام ونصب العداوة لهم وقتالهم، ويشهد لذلك - صريحاً - نسبة التحريف إلى مقاتلي أبي عبد الله عليه السلام في الخطبة المتقدمة. ورواية الكافي التي تقدّمت في صدر البحث، فإنّ الإمام الباقر عليه السلام يقول فيها: «وكان من نبذهم الكتاب أنّهم أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده».

وقد ذكرنا أنّ التحريف بهذا المعنى واقع قطعاً، وهو خارج عن محلّ النزاع، ولولا هذا التحريف لم تزل حقوق العترة محفوظة، وحرمة النّبّي فيهم مرعية، ولما انتهى الأمر إلى ما انتهى إليه من اهتضام حقوقهم وإيذاء النّبّي ﷺ فيهم.

الطائفة الثانية - هي الروايات التي دلّت على أنّ بعض الآيات المنزلة من القرآن قد

ذكرت فيها أسماء الأئمة عليهم السلام وهي كثيرة:

منها: ماورد من ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في القرآن، كرواية عن محمد بن الفضل، عن أبي الحسن عليه السلام قال: «ولاية علي بن أبي طالب مكتوب في جميع صُحف الأنبياء، ولن يبعث الله رسولا إلا بنبوة محمد و«ولاية» وصيه، صلى الله عليهما وآلهما».

ومنها: رواية العياشي، بإسناده عن الصادق عليه السلام: «لو قرئ القرآن - كما أنزل - لألفينا مسمين».

ومنها: رواية الكافي، وتفسير العياشي، عن أبي جعفر عليه السلام، «وكنز الفوائد» بأسانيد عديدة عن ابن عباس، و«تفسير فرات بن إبراهيم الكوفي» بأسانيد متعددة أيضاً، عن الأصغ بن نباتة: قالوا: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «القرآن نزل على أربعة أرباع، ربع فينا، وربع في عدونا، وربع سنن وأمثال، وربع فرائض وأحكام، ولنا كرائم القرآن».

ومنها: رواية الكافي أيضاً، بإسناده عن أبي جعفر عليه السلام قال: «نزل جبرئيل بهذه الآية على محمد صلى الله عليه وآله هكذا: ﴿وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا - فِي عَلِيٍّ - فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِّنْ مِّثْلِهِ﴾».

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطائفة: إننا قد أوضحنا فيما تقدّم أن بعض التنزيل كان من قبيل التفسير للقرآن وليس من القرآن نفسه، فلا بدّ من حمل هذه الروايات على أن ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام في التنزيل من هذا القبيل، وإذا لم يتمّ هذا الحمل فلا بدّ من طرح هذه الروايات لمخالفتها للكتاب والسنة والأدلة المتقدمة على نفي التحريف. وقد دلّت الأخبار المتواترة على وجوب عرض الروايات على الكتاب والسنة، وأن ماخالف الكتاب منها يجب طرحه وضربه على الجدار.

ومما يدلّ على أن اسم أمير المؤمنين عليه السلام لم يذكر صريحاً في القرآن «حديث الغدير»، فإنّه صريح في أن النبي صلى الله عليه وآله إنما نصب عليّاً بأمر الله، وبعد أن ورد عليه التأكيد في ذلك، وبعد أن وعده الله بالعصمة من الناس، ولو كان اسم «علي» مذكوراً في القرآن لم يحتاج إلى ذلك النصب، ولا إلى تهيتة ذلك الاجتماع الحافل بالمسلمين، ولما خشي رسول الله صلى الله عليه وآله

من إظهار ذلك، لاحتاج إلى التأكيد في أمر التبليغ.

وعلى الجملة: فصحة «حديث الغدير» توجب الحكم بكذب هذه الروايات التي تقول: إن أسماء الأئمة المذكورة في القرآن، ولاسيما أن «حديث الغدير» كان في حجة الوداع التي وقعت في أواخر حياة النبي ﷺ ونزول عامة القرآن، وشيوعه بين المسلمين، على أن الرواية الأخيرة المروية في «الكافي» مما لا يحتمل صدقه في نفسه، فإن ذكر اسم علي عليه السلام في مقام إثبات النبوة والتحدّي على الإتيان بمثل القرآن لا يناسب مقتضى الحال. ويعارض جميع هذه الروايات صحيحة أبي بصير، المروية في «الكافي». قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قول الله تعالى: ﴿وَاطِيعُوا اللَّهَ وَاطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^١. «قال: فقال نزلت في علي بن أبي طالب والحسن والحسين عليه السلام فقلت له: إن الناس يقولون فما له لم يسمّ عليّاً وأهل بيته في كتاب الله؟ قال عليه السلام: فقولوا لهم: إن رسول الله ﷺ نزلت عليه الصلاة ولم يسمّ الله لهم ثلاثاً، ولأربعاً، حتّى كان رسول الله ﷺ هو الذي فسّر لهم ذلك...»^٢.

فتكون هذه الصحيحة حاکمة على جميع تلك الروايات وموضحة للمراد منها، وأن ذكر اسم أمير المؤمنين عليه السلام في تلك الروايات قد كان بعنوان التفسير، أو بعنوان التنزيل مع عدم الأمر بالتبليغ. ويضاف إلى ذلك أن المتخلفين عن بيعة أبي بكر لم يحتجوا بذكر اسم علي في القرآن، ولو كان له ذكر في الكتاب لكان ذلك أبلغ في الحجة، ولاسيما أن جمع القرآن - بزعم المستدل - كان بعد تمامية أمر الخلافة بزمان غير يسير، فهذا من الأدلة الواضحة على عدم ذكره في الآيات.

الطائفة الثالثة - هي الروايات التي دلت على وقوع التحريف في القرآن بالزيادة والنقصان، وأن الأئمة بعد النبي ﷺ غيّرت بعض الكلمات وجعلت مكانها كلمات أخرى. فمنها: ما رواه علي بن إبراهيم القمي، بإسناده عن حُرَيز، عن أبي عبد الله عليه السلام

١ - النساء/٥٩.

٢ - الوافي ٢: ٦٣، باب: ٣٠.

«صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضَّالِّين».

ومنها: ماعن العياشي، عن هشام بن سالم. قال: سألت أبا عبد الله عليه السلام عن قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اضْطَفَىٰ ذِمَّةً وَتَوْحَاً وَالْإِزْهِيمَ وَالْغِرَانَ﴾^١ قال: هو آل إيراھيم وآل محمد على العالمين، فوضعوا اسمًا مكان اسم، أي أنهم غيروا فجعلوا مكان آل محمد، آل عمران.

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطائفة - بعد الإغضاء عمًا في سندها من الضعف - أنها مخالفة للكتاب والسنة، ولإجماع المسلمين على عدم الزيادة في القرآن ولا حرفًا واحدًا حتّى من القائلين بالتحريف. وقد ادّعى الإجماع جماعة كثيرون على عدم الزيادة في القرآن، وأنّ مجموع ما بين الدّفتين كلّ من القرآن. وممن ادّعى الإجماع الشّيخ المفيد، والشّيخ الطّوسي، والشّيخ البهائي، وغيرهم من الأعاظم (قدّس الله أسرارهم). وقد تقدّمت رواية الاحتجاج الدّالة على عدم الزيادة في القرآن.

الطائفة الرابعة - هي الروايات التي دلّت على التحريف في القرآن بالتيقّص فقط.

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطائفة. أنّه لا بدّ من حملها على ما تقدّم في معنى الزّیادات في مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وإن لم يمكن ذلك الحمل في جملة منها، فلا بدّ من طرحها لأنّها مخالفة للكتاب والسنة، وقد ذكرنا لها في مجلس بحثنا توجيهًا آخر أعرضنا عن ذكره هنا حذرًا من الإطالة، ولعلّه أقرب المحامل، ونشير إليه في محلّ آخر إن شاء الله تعالى.

على أنّ أكثر هذه الروايات بل كثيرها ضعيفة السند، وبعضها لا يحتمل صدقه في نفسه. وقد صرح جماعة من الأعلام بلزوم تأويل هذه الروايات أو لزوم طرحها.

وممن صرح بذلك المحقّق الكلباسي حيث قال على ما حكى عنه: «أنّ الروايات الدّالة على التحريف مخالفة لإجماع الأئمة، إلّا من لا اعتداد به... وقال: إنّ نقصان الكتاب ممّا لأصل له وإلّا لاشتهر وتواتر، نظرًا إلى العادة في الحوادث العظيمة، وهذا منها بل أعظمها».

وعن المحقق البغدادي شارح «الوافية» التصريح بذلك، ونقله عن المحقق الكرّكي الذي صنّف في ذلك رسالة مستقلة، وذكر فيها... [وذكر كما تقدّم عنه]
أقول: أشار المحقق الكرّكي بكلامه هذا إلى ما أشرنا إليه - سابقاً - من أنّ الروايات المتواترة قد دلّت على أنّ الروايات إذا خالفت القرآن لابدّ من طرحها، فمن تلك الروايات؛

مارواه الشيخ الصدوق محمد بن عليّ بن الحسين، بسنده الصحيح عن الصادق عليه السلام: «الوقوف عند الشبهة خير من الاقتحام في الهلكة، إنّ على كلّ حقّ حقيقة، وعلى كلّ صواب نوراً، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه...»^١.
وما رواه الشيخ الجليل سعيد بن هبة الله «القطب الراوندي» بسنده الصحيح إلى الصادق عليه السلام: «إذا ورد عليكم حديثان مختلفان فاعرضوهما على كتاب الله، فما وافق كتاب الله فخذوه، وما خالف كتاب الله فردّوه...»^٢. [ثم ذكر الشبهة الرابعة في كيفية جمع القرآن، كما تقدّم عنه في الجزء الثالث]. [١: ٢١٥ - ٢٥٤]

الفصل الثالث والتسعون

نصّ الكلبيائي (م: ١٤١٤)

نقلاً عن «البرهان على عدم تحريف القرآن»^٣

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب وجعله تذكرة ونوراً لأوليّ الالباب، وصانه

١ و ٢ - الوسائل كتاب القضاء. باب وجوه الجمع بين الأحاديث المختلفة، وكيفية العمل ٣: ٣٨٠.

٣ - تأليف: ميرزا مهدي البروجردي. [ط: مصطفوي، قم ١٣٧٤ ق].

عَمَّا يَظُنُّ نُورَهُ إِلَى يَوْمِ الْحِسَابِ، فَقَالَ عَزَّ مِنْ قَائِلٍ: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^١ وتعهّد سبحانه وتعالى بحفظه من التّغيير والتّحريف والزيادة والنّقصان والاندراس والانطماس، فبشّر نبيّه ﷺ والأمة، ومنّ عليه وعليهم بقوله الكريم: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَعَافُظُونَ﴾^٢ والصّلاة والسّلام على من أرسله به على العباد: ليكون لهم حجّة باقية إلى يوم المعاد وأخذ منه الميثاق لتعليمه وتبليغه وضبطه ونشره في البوادي والبلاد، فقال تعالى شأنه: ﴿وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَاقَ ابْنِ مَرْيَمَ وَأَخَذْنَا مِنْهُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾^٣.

وقال عَزَّ وَجَلَّ: ﴿هُوَ الَّذِي بَعَثَ فِي الْأُمِّيِّينَ رَسُولًا مِنْهُمْ يَتْلُو عَلَيْهِمْ آيَاتِهِ وَيُزَكِّيهِمْ وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَإِنْ كَانُوا مِنْ قَبْلُ لَفِي ضَلَالٍ مُبِينٍ﴾^٤ وعلى آله وعترته المعصومين الذين قرنهم بالكتاب إلى يوم الدّين، فقال ﷺ: «إِنِّي تَارَكُ فَيْكُمْ الشَّقَلَيْنِ: كِتَابَ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ، وَعَتْرَتِي أَهْلَ بَيْتِي، أَلَا وَهُمَا الْخَلِيفَتَانِ مِنْ بَعْدِي لَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ» واللّعن على أعدائهم أجمعين.

وبعد، فالصّحيح من مذهبنّا: أنّ كتاب الله الكريم الّذي بأيدينا وبين الدّفتين هو ذلك الكتاب الّذي لا ريب فيه من لدن عزيز حكيم، المجموع المرتّب في زمانه وعصره وبأمره بلا تحريف وتغيير وزيادة ونقصان.

والدّليل على ذلك تواتره بين المسلمين كلّاً وبعضاً وترتيباً وقراءةً، مع توفّر الدّواعي لهم في حفظه وإيقانه ونقله بلا زيادة ونقص، حيث كان أساس الدّين، وأعظم معجزات سيّد المرسلين ﷺ أجمعين، وحجّة باقية على الأعداء بما هو منزل من ربّ العالمين، ولقد أجاد السيّد علم الهدى قدّس سرّه، فيما أفاد في جواب «المسائل الطّرابلسيّات» على ما حكى عنه الطّبرسيّ قدّس سرّه في «مجمع البيان» قال في مواضع

١- فضّلّت ٤١/ - ٤٢.

٢- الحجر/ ٩.

٣- الأحزاب/ ٧.

٤- الجُمُعة/ ٢.

ولله درّه... [ثم ذكر قوله كما تقدّم عنه].

ولقد أجاد فيما أفاد، وأتى بما فوق المراد، وها أنا أذكر تأييداً لمرامه، وتبييناً لكلامه أن هؤلاء الثفلة لهذه الأخبار الدالة على التغيير والتحريف لو انضموا إلى دعواهم أن المرسل على الناس والمنزل عليه الكتاب كان عليّ بن أبي طالب عليه السلام، وإنما خفي ذلك على الناس لظلم أعدائه، وبغي حساده، فهل يجوز لأحد تصديق ذلك في قبال ما هو المشهور المعروف ممّا أخذ كلّ طبقة عن سابقه إلى أن ينتهي إلى زمانه عليه السلام، وكذلك لو انضموا إلى دعواهم أن الكعبة كان في زمانه عليه السلام في المدينة، وإنما غيروها الخلفاء وجعلوها في مكة، فهل ترى من وجدانك قبول قولهم، أو ينقدح في الأذهان احتمال صحة قولهم؟ وليس دعوى تغيير القرآن بأهون من دعوى تغيير المرسل عليه أو الكعبة، فإنّ القرآن ما أتى به الرسول بعنوان التّحدّي والإعجاز، وبه قوام الرسالة، كما أن به يستقبل الكعبة ويشرف ويحرم ويحجّ، فلو أمكن التغيير فيه لأمكن التّغيير فيهما.

فكما أن العقل يحكم بامتناع تغييرهما عادة، يحكم بامتناع تغييره أيضاً، سيّما مع شدة اهتمامه عليه السلام بتعليمه الناس وتحريضهم على حفظه، حتّى اكتفى في صداق النساء بتعليم شيء من القرآن ولو سورة من السّور القصار، وصار الشرف في زمانه عليه السلام للقراء والحافظين، بل كان الفضل منحصراً به، لأنّه منبع علوم المسلمين، ومنشأ إعلاء كلمة خاتم النّبیین عليه السلام، مع أنّ فصاحته وبلاغته كانتا مشوّقتين للناس بحفظه، سيّما مع كثرة الحفّاظ في زمانه عليه السلام، بحيث كانوا يحفظون قصائد الشعراء والفصحاء كأمثال امرئ القيس بطولها بمجرّد السّماع مرّة واحدة، مع أنّ القرآن بخصوصيّاته ومزايه كان فوق كلماتهم، فالعادة تقتضي اهتمامهم بحفظه وإن لم يكونوا مؤمنين ولا مسلمين، فالأخبار التي نقلها بعض أهل الحديث في موضوع التحريف إمّا مؤوّل، وإمّا مطروح، مع أنّ جُلّها غير معتمد عليها وبعضها مقطوع الفساد، ولا يرفع بها اليد عمّا هو معلوم مقطوع.

والله الموقّق وعليه التّكلان والحمد لله أولاً وآخراً

حرّره: محمّد رضا الموسويّ الكلبيكانيّ ٢٨ شوال ١٣٧٢ ق

الفصل الرابع والتسعون

نص الغزالي (م ١٤١٦) في «دفاع عن العقيدة والشرعية...»

[دفاعه عن الشيعة في قول عدم تحريف القرآن]

إن من أنكر الأمور افتعال الأسباب لتفريق الكلمة و تمزيق الأمة .

ربما اختلفت وجهات النظر في قضية ما، و انشعب الناس حولها مذاهب...

لكن حيث لا تختلف الأفهام و لا تعدد الأنظار، كيف يستبجح بعض الناس لأنفسهم أن يخلقوا الفرقة خلقاً، و أن يقحموها على الواقع إقحاماً، لا شيء إلا لرؤية الناس أحزاباً متناحرة و طوائف متدابرةً.

إنني أسف لأن بعض من يرسلون الكلام على عواهنه^١ لا... بل بعض من يسوقون التهم جزافاً غير مباليين بعواقبها دخلوا في ميدان الفكر الإسلامي بهذه الأخلاق المعلومة فأسأءوا إلى الإسلام و أمته شراً إساءة .

سمعت واحداً من هؤلاء يقول في مجلس علم: إن للشيعة قرآناً آخر يزيد و ينقص عن قرآننا المعروف . فقلت له : أين هذا القرآن ؟

إن العالم الإسلامي الذي امتدت رقعته في ثلاث قارات ظل من بعثة محمد ﷺ إلى يومنا هذا بعد أن سلخ من عمر الزمن أربعة عشر قرناً لا يعرف إلا مُصحفاً واحداً مضبوط البداية و النهاية معدود السور و الآيات و الألفاظ، فأين هذا القرآن الآخر؟! و لماذا لم يطالع الإنس و الجن على نسخة منه خلال هذا الدهر الطويل؟ لماذا يساق هذا الافتراء؟! و لحساب من تفتعل هذه الإشاعات و تلقى بين الأغرار ليسوء ظنهم بإخوانهم و قد يسوء ظنهم بكتابتهم .

إن المصحف واحد يطبع في القاهرة فيقدسه الشيعة في التجف أو في طهران،

١- في القاموس : رمى الكلام على عواهنه : لم يبال أصاب أم أخطأ.

ويتداولون نُسَخه بين أيديهم وفي بيوتهم دون أن يخطر ببالهم شيء بَنَّةِ التوقيير الكتاب ومنزله جلّ شأنه ومُبْلَغَه ﷺ، فَلِمَ الكَذِب على النَّاس وعلى الوحي؟
ومن هؤلاء الأَقَاكِين من رَوَّج أنَّ الشَّيعة أتباع عليّ، وأنَّ السَّنِّيَّين أتباع محمّد، وأنَّ الشَّيعة يرون عليًّا أحقَّ بالرسالة، أو أنَّها أخطأت إلى غيره! وهذا لغو قبيح وتزوير شائن .
ولكن تصديق هذا اللغو كان الباعث على تلك المجزرة المُخزية التي وقعت بين أبناء الإسلام من سنّة وشيعة. فجعلتهم - وهم الإخوة في الدِّين - يأكل بعضهم بعضًا على هذا النّحو المهين .

إنَّ الشَّيعة يؤمنون برسالة محمّد ﷺ و يرون شرف عليّ في انتمائهم إلى هذا الرّسول وفي استمسكاه بسنّته . وهم كسائر المسلمين لا يرون بشرًا في الأوّلين والآخرين أعظم من الصّادق الأمين ولا أحقّ منه بالاتباع، فكيف ينسب لهم هذا الهذَر؟^١
الواقع أنَّ الذين يرغبون في تقسيم الأمّة طوائف متعادية لمّا لم يجدوا لهذا التّقسيم سببًا معقولًا لجأوا إلى افتعال أسباب الفرقة، فأتسع لهم ميدان الكذب حين ضاق ميدان الصّدق .

لست أنفى أنَّ هناك خلافات فقهية ونظرية بين الشَّيعة والسنّة، بعضها قريب الغور وبعضها بعيد الغور، بيد أنَّ هذه الخلافات لا تستلزم معشار الجفاء الذي وقع بين الفريقين، وقد نشب خلاف فقهيّ ونظريّ بين مذاهب السنّة نفسها بل بين أتباع المذهب الواحد منها، ومع ذلك فقد حال العقلاء دون تحوّل هذا الخلاف إلى خصام بارد أو ساخن .
وكان خيرًا للشَّيعة أن يفهموا أنَّ أهل السنّة يضررون أعرق الودّ لأهل البيت وينفرون أشدَّ النّفرة ممّا يسوءهم . وكان خيرًا للسَّنِّيَّين أن يفهموا أنَّ الشَّيعة يلزمون أنفسهم سنن صاحب هذه الرّسالة، ويعدّون الانحراف عنه زيغًا.

أمّا ما وقع من اختلاف فقهيّ أو نظريّ فلا يعدو أن يكون وجهات نظر لها مصادرها العلمية ونبّة أصحابها إلى الله وهم - أصابوا أم أخطأوا - مثابون مأجورون .
وقد يتشدّد فريق من النَّاس فيقول عن الفريق الآخر: إنّه مُخطيء يقينًا! ليكن، فما

صلة هذا الخطأ بالقلوب و ما أودعت من إيمان .
هَبْ خطيئاً أخطأ في إعراب كلمة، أو كاتباً أخطأ في إملائها أو حاسباً أخطأ في إثبات رقم، أو مؤرخاً أخطأ في ضبط واقعة . هَبْ ذلك كله وقع، فما صلة هذا الخطأ بحقيقة الدين، ونظم عباد الله طوراً بين المؤمنين و طوراً بين الكافرين ؟
إذا كان الرجل يؤمن معي بكتاب الله و سنة رسول الله ﷺ، و يصلي الخمس كل يوم، و يصوم رمضان كل عام، و يحج البيت إن استطاع إليه سبيلاً فكيف أستبيح تكفيره لأنه أخطأ الفهم في بعض القضايا أو أخطأ الوزن لبعض الرجال ؟
ليكن هناك خطأ حقيقي وقع فيه هذا أو ذاك، خطأ لا أقبل الاعتراف به، فلماذا لا يترك البت في هذه الأمور للزمان المتطاوّل يحلّ المشكلات الفقهية و النظرية بدل أن تحلّ في معارك الجدل الذي يفقد فيه المجادلون ضمائرهم و صفاءها، أو تحلّ في معارك القتال الذي تتحلّ فيه عروة الإيمان و يزأر فيه صوت الشيطان .
إن الخلاف الفقهي أو النظري في كثير من الأمور ليس خبراً نتناوله كل يوم، و القضايا التي دار فيها هذا النزاع يمكن للمسلمين أطراحها جانباً و نسيانها أمداً، يشتغلون خلالها بالبناء لا بالهدم، بالعمل لله في المحاريب المخبئة^١ أو في الميادين المنتجة .
أما شغل الناس حتمًا بخلافات لها أصل - و ما أقلها - أو بخلافات مفتعلة - و ما أكثرها - فليس من الدين في قليل و لا كثير . والذين يحرصون على ذلك ليسوا من الله في شيء. (٢١٩ - ٢٢١)

الفصل الخامس والتسعون

نصّ الوحيديّ (م: ١٤٢١) في «إحقاق عقائد الشيعة»^٢

[بعد ذكر تهمة عبد الستار التونسي للشيعة في تحريف القرآن، قال ردّاً عليه:]

١ - المخبئة: أي الخاشعة، أسند الإخبارات إلى المحاريب، و المراد أصحابها .

٢ - هو ردّ على كتاب « بطلان عقائد الشيعة » لمحمد عبد الستار التونسي رئيس منظمة أهل السنة بباكستان. (م)

أما الوجه الأول والثاني: فنقول إنَّ قوله إنَّ الشَّيعة يعتقدون كذب الأئمة والصَّحابة، فهو كذب واضح واقتراء بيِّن على الشَّيعة ونحن (الشَّيعة) نتبرأ من هذه الفرية، ونوكل الأمر إلى الله القادر القهار ليحكم بين الشَّيعة وهذا المفتري الكذاب.

وأما الوجه الثالث: فإنَّ الكاتب المعاند لشدة عناده، خلط بين عقائد الشَّيعة في أصولهم وفروعهم، وبين مضمون الأخبار، التي فيها صحيح وسقيم، وأوردها المحدثون في كتبهم إيراداً لا اعتقاداً، كما أنَّ كتب أهل السُّنَّة مملوئة بروايات تخالف عقيدة أهل السُّنَّة، فجميعها في كتبهم، لا يدلُّ على الاعتقاد المخالفة للأصول أو العقائد الحقَّة، ولا يستلزم كون مضمونها من معتقداتنا، على أنَّ لنا في العمل بالأخبار، ولو كان بحدِّ التواتر أصولاً وقواعداً، نأخذ بها ونعمل عليها، إذا كانت الأخبار موافقة لهذه القواعد، ففي صورة عدم الوفاق إنَّ وجدنا لها تأويلاً، صرفناه إليه، وإلَّا ضربناها عرض الجدار.

فعلى هذا ظاهر القرآن، بل صريحه عدم وقوع التحريف في القرآن كقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ وقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^٢. وغيرهما من الآيات الصَّريحة، في أنَّ القرآن الموجود بين أيدينا، هو القرآن المنزل على رسول الله ﷺ، فالأخبار الواردة ولو كانت صحيحة صريحة، فمن حيث مخالفتها لصريح الكتاب العزيز، لا يوجب علماً ولا عملاً، فالعقل والنقل يوجب طرحها، لو لم نجد لها محملاً صحيحاً، وقد سمعت أنَّ اعتقاد الشَّيعة هو كون القرآن الموجود هو القرآن المنزل من الله بلا زيادة ولا نقصان، وأصحاب الحلِّ والعقد من الشَّيعة، كالسيد الشَّريف المرتضى والشيخ الطوسي وأبو علي الطبرسي والصَّدوق (رضي الله عنهم) وكافة علماء الشَّيعة الذين يدور على أقوالهم وكتبهم رعى الشَّريعة، قائلون بعدم التحريف لا أنَّهم محصورون في أربعة والذين نقل الكاتب المعاند عنهم من القول بالتحريف، كالقزويني، والكاشاني، والمجلسي (أعلى الله مقامهم)، لم يتأمل في

كلامهم ، و لم يطلع على مغزى مرامهم ، افترى عليهم و كذب فيما قال في حقهم . فمن جملة كذبه و افترائه ما نقل عن الفيض الكاشاني إنه قال : المستفاد من مجموع هذه الأخبار و غيرها من الروايات : إن القرآن الذي بين أظهرنا ليس بتمامه كما أنزل على محمد عليه السلام ، بل منه ما هو خلاف ما أنزل الله ، و منه ما هو مغير و محرف ، و قد حذف منه أشياء كثيرة منها اسم علي عليه السلام ، في كثير من المواضع ، و منها لفظة آل محمد غير مرة ، و منها أسماء المنافقين ، و منها غير ذلك ، و إنه ليس على الترتيب المرضي ، عند الله و رسوله ، انتهى .

الجواب : فكأن الكاتب المعاند ليس من أهل العلم و ليس من العارفين بمشرب العلماء في بيان المطالب و التّقص و الإبرام فيها ، فما قال الفيض : « اعتقادنا كذا ، بل قال و المستفاد من الأخبار كذا » ، ثم أن المعاند خان في نقل العبارة فأخذ منه الموضع الذي ينفعه و ترك الموضع الآخر الذي يضره فنقل ملخص كلامه في آخر بيانه قال ... إنم ذكر قوله كما تقدّم عنه ، فقال : [

و مثله أقوال فحول علماء الشيعة لا يخالف في هذا الأمر أحد منهم و ليس القائل بعدم التحريف من علماء الشيعة الأربعة المذكورة فقط ، بل أهل الحلّ و العقد العلماء كلّهم يعتقدون بعدم التحريف مع أن الأربعة المذكورين من وجوه الطائفة ، و ليسوا مساكين كما ادّعى ، و الأئمة المعصومين أيضاً ليسوا بقائلين بالتحريف و ما في كلماتهم ممّا يشعر بالتحريف ، يدور مدار تنزيل القرآن .

كما ورد في رواية سالم بن سلمة : « اقرأ كما يقرأ الناس فإذا ظهر القائم قرأ القرآن على حدّه (والمراد من حدّه) هو بيان تنزيلات القرآن ، و الرواية الدّالة على قرآن مخصوص لعلي عليه السلام هو القرآن الذي ذكر فيه شأن نزول الآيات ، لا أنه قرآن آخر غير هذا القرآن ، و ظهر ممّا ذكرنا معنى رواية سالم أنه ناظر إلى تنزيل القرآن ، لا إلى نفسه و أن التحريف وقع في تنزيله لا في أصله و أساسه .

و أمّا الرواية الدّالة أن القرآن الذي جاء به جبرئيل «سبعة عشر ألف آية» يخالفه

إجماع من العامة والخاصة على أن القرآن ستة آلاف وستمائة وست وستون آية، فلا بدّ من طرحه لمخالفته الإجماع.

و اعتقادي أن الشّبح من الفرقة الصّهيويّة بوسائط كثيرة حتّى أظهر هذا الرّأي الضّعيف، وأبرز هذا السّفَر العنيف إلى ملاء الشّيعَة من غير التفات إلى عظم الدّلة وكبر المحنة، وابتلاء الشّيعَة وكونهم غرض أهداف أهل السّنّة فيأخذون هذا القليل و يضعون الكثير عفى الله عنه وخلصنا من تهمة أهل العناد والرّيبة وقد عدّ أكابر علماء الشّيعَة هذا الكتاب من الكتب المضلّة ونبذوه وراء ظهورهم وكم له من نظائر في كتب العامة المخالفة لما يعتقدون، فالناس معادن كمعادن الذهب والفضّة ولا تزر وازرة وزر أخرى. (ص: ٥١-٥٨)

الفصل السادس والتّسعون

نص السيّد الحكيم (م: ١٤٢٤) في «علوم القرآن»

كيف يقع التّحريف؟

ولابدّ لنا من أجل إيضاح سلامة النصّ القرآنيّ من التّحريف أن نذكر الحالات التي يمكن أن تتصوّر وقوع التّحريف فيها مع مناقشة كلّ واحدة منها.

١- أن يقع التّحريف في عهد الشّيوخين بصورة عفويّة دون أن يقصدا حذف شيء من القرآن، وذلك بسبب الغفلة عن بعض الآيات أو عدم وصولها إلى أيديهم.

٢- أن يقع التّحريف في عهد الشّيوخين مع فرض الإصرار منهما عليه بشكل مُسبق ومُدروس.

٣- أن يقع التّحريف في فترة عهد الخليفة عثمان.

٤- أن يقع التّحريف في غير عهد الخلفاء كما نسب ذلك إلى الحجاج بن يوسف الثّقفي. وهناك حالة خامسة لا مجال أن تتصوّر وقوع التّحريف فيها؛ وهي أن نفرض

وقوعه من قِبَل بعض أفراد الرّعيّة من النّاس، لأنّ هؤلاء لاقدرة لهم على مثل هذا العمل مع وجود السّلطة الدّيّنيّة الّتي تعرف القرآن الكريم وتحميه من التّلاعب، والّتي هي المرجع الرّسميّ لتعيين آياته وكلماته لدى النّاس.

أما الحالة الأولى فيمكن أن تناقش من ناحيتين

أ- النّتيجة السّابقة الّتي توصّلنا إليها في دراستنا لتاريخ جمع القرآن، حيث إنّ القرآن الّذي تمّ جمعه في عهد الرّسول الأعظم لايمكن أن يكون إلّا دقيقًا ومتقنًا لرعاية الرّسول لجمعه، ومع وجود هذا القرآن لامجال لأنّ نتصوّر وقوع الغفلة أو الاشتباه من الشّيخين أو من غيرهما، كما لايمكن أن نحتمل عدم وصول بعض الآيات إليهم.

ب- إنّ هناك عوامل عديدة لوجود القرآن الكريم بأكمله لدى جماعة كبيرة من المسلمين، وهذا يشكل ضمانّة حقيقيّة لوصول القرآن الكريم بكامله إلى الدّولة في عهد الشّيخين دون نقيصه. وهذه العوامل يمكن أن نلخصها بالأسباب التّالية:

١- إنّ القرآن الكريم يعتبر من أروع النّصوص الأدبيّة وأبلغها تعبيرًا ومضمونًا، وقد كان العرب ذوي اهتمام بالغ بهذه لأنّها تكون ثقافتهم الخاصّة، سواء في النّاحية التّعبيريّة أو في النّاحية الفكريّة والاجتماعيّة. ونجد آثار هذا الاهتمام ينعكس على حياتهم الخاصّة والعامة فيحفظون الشّعر العربيّ والنّصوص الأدبيّة الأخرى ويستظفرونها، ويعقدون النّدوات والأسواق للمباراة والتّنافس في هذه المجالات، وقد يصل بهم الاهتمام إلى درجة الاحتفاظ ببعض النّصوص في أماكن مقدّسة تعبيرًا عن التّقدير والإعجاب بهذا النّصّ، كما يذكر ذلك بالنّسبة إلى المعلّقات في الكعبة الشّريفة.

وقد دفعت هذه العادة الشّائعة بين المسلمين حينذاك كثيرًا منهم إلى حفظ القرآن الكريم واستظهاره.

٢- إنّ القرآن الكريم كان يشكل بالنّسبة إلى المسلمين حجر الزّاوية الرّئيسيّة في ثقافتهم وأفكارهم وعقيدتهم، وقد تعرّفنا على ذلك في النّقطة الأولى من طبيعة الأشياء الّتي سقناها لإبراز مدى اهتمام المسلمين بالقرآن.

وكما أنَّ هذا الأمر دفع النَّبِيَّ ﷺ لتدوين القرآن الكريم لحفظه من الضياع، كذلك دفع المسلمين إلى استظهار القرآن الكريم وحفظه بدافع الاحتفاظ بأفكاره وثقافته ومفاهيمه، والتَّعرُّف على التَّشريعات الإسلاميَّة التي تضمَّنها.

٣- إنَّ القرآن الكريم على أساس ما يحتويه من ثقافة، كان يعطي الجامع له امتيازاً اجتماعياً بين النَّاس يشبه الامتياز الذي يحصل عليه العلماء من النَّاس في عصرنا الحاضر.

وتعتبر هذه الميزة الاجتماعيَّة إحدى العوامل المهمَّة لتدارس العلوم وتحصيلها في جميع العصور الإنسانيَّة. فمن الطَّبيعي أن تكون إحدى العناصر المؤثِّرة في استظهار القرآن الكريم وحفظه.

وقد حدَّثنا التَّاريخ عن الدَّور الذي كان يتمتَّع به القُرَّاء في المجتمع الإسلاميِّ بشكل عامٍّ، وعين القداسة التي كان ينظر إليهم بها المسلمون.

لقد كان النَّبِيُّ ﷺ كرائدٍ للأُمَّة الإسلاميَّة وموجِّه لها يحرِّض المسلمين ويحثُّهم على حفظ القرآن واستظهاره.

ونحن نعرف ما كان يتمتَّع به النَّبِيُّ ﷺ من حبٍّ عظيم في نفوس كثير من المسلمين، وما كان يملكه من قدرة على التَّأثير في حياتهم وسلوكهم، الأمر الذي كان يدفع المسلمين إلى الاستجابة له في كثير من التَّوجيهات، دون الالتفات إلى مدى لزومها الشرعيِّ.

٤- الثَّواب الجزيل الذي وضعه الله سبحانه لقُرَّاء القرآن وحفظته، ورغبة الكثيرين من المسلمين حينذاك من الاستزادة من هذا الثَّواب، خصوصاً أنَّهم كانوا جديدي عهد بالإسلام، فهم يحاولون أن ينعكس الإسلام على جميع تصرُّفاتهم.

وقد كان لبعض هذه العوامل أو جميعها تأثير بالغ الأهميَّة في حياة المسلمين، حيث حدَّثنا التَّاريخ الإسلامي عن وجود جماعات كثيرة من المسلمين عرفوا بالقُرَّاء من ذوي العقيدة الصَّلبة، كان لهم دورهم في الحياة الاجتماعيَّة وميَّزتهم في ترجيح جانب على

آخر عند الخلافات السياسية التي عاشها المسلمون.

٥- وبالإضافة إلى ذلك تفرض طبيعة الأشياء أن يكون قد دَوّن القرآن الكريم، وكتبه كلّ مسلم عنده القدرة على التدوين والكتابة، لأنّ أيّ جماعة أو أمة تهتمّ بشيء وترى فيه معبراً عن جانب كبير من جوانب حياتها، فهي تعمل على حفظه بشتّى الوسائل، ولا شكّ أنّ الكتابة - عند من يتقنها - من أيسر هذه الوسائل وأسهلها.

ولذلك نجد بعض النصوص تشير إلى وجود عدد من المصاحف أو قطعات مختلفة منه عند كثير من الصحابة.

ولابدّ لنا أن ننتهي إلى أنّ القرآن الكريم بسبب هذه العوامل كان موجوداً في متناول الصحابة، ولم يكن من المعقول فرض التّحريف نتيجة الغفلة أو الاشتباه، أو عدم وصول بعض الآيات القرآنية.

وأما الحالة الثانية

فهي فرضية غير صادقة إطلاقاً، لأنّ دراسة عهد الشّيوخين والظّروف المحيطة بهما تجعلنا ننتهي إلى هذا الحكم وتكذيب هذه الفرضية. ذلك لأنّ التّحريف المعتمد يمكن أن يكون لأحد السّببين التّالين:

أولاً - أن يكون بسبب رغبة شخصيّة في التّحريف.

ثانياً - أن يكون بدافع تحقيق أهداف سياسيّة، كأن يفرض وجود آيات قرآنيّة تنصّ على موضوعات ومفاهيم خاصّة تتنافى مع وجودهما السياسيّ.

أما بالنّسبة إلى السّبب الأوّل فنلاحظ عدّة أمور:

١- إنّ قيام الشّيوخين بذلك يعني في الحقيقة نفس القاعدة التي يقوم عليها الحكم حينذاك، حيث إنّّه يقوم على أساس الخلافة لرسول الله القيمومة على الأُمّة الإسلاميّة وليس من المعقول أن يقدموا على تحريف القرآن ويعملوا على معاداة الإسلام دون تحقيق أيّ مكسب دينيّ أو دنيويّ. وهل يعني ذلك إلّا فتح الطّريق أمام المعارضة لتشنّ هجوماً مركزاً يملك أقوى الأسلحة التي يمكن استخدامها حينذاك.

٢- إنَّ الأُمَّةَ الإسلاميَّةَ كانت تشكّل حينذاك ضماناً اجتماعيَّةً من قيام أحد من النَّاسِ مهما كان يملك من قدرة وقوَّة بمثل هذا العمل المضادَّ للإسلام، دون أن يكون له ردّ فعل هائل في صفوفها، لأنَّ المسلمين كانوا ينظرون إلى القرآن الكريم على أنَّه شيء مقدّس غاية التّقديس، وأنَّه كلام الله سبحانه الَّذي لا يقبل أيّ تغيير أو تبديل. أمّا أنَّهم ناضلوا وجاهدوا في سبيل مفاهيم القرآن وأحكامه، وضخّوا بأنفسهم من أجل هذا الدِّين الجديد الَّذي كان يشكّل التّصرّف في القرآن - في نظرهم - خروجاً عنه، وارتداداً عن الالتزام به.

٣- إنَّ الحكم في عهد الشّيخين لم يسلم من وجود المعارضة الّتي كانت ترتفع أصواتها أحياناً من أجل خطأ يقع فيه الخليفة في تطبيق بعض الأحكام... ومع هذا لانجد في التّاريخ أيّ إشارة إلى الاحتجاج أو ما يشبه الاحتجاج، ممّا يشير إلى وقوع هذه الفرضية، فكيف يمكن أن تسكت المعارضة في كلامها وأقوالها زمن الشّيخين أو بعدهم عن كلّ ذلك.

ومن هنا يتّضح موقفنا من السّبب الثّاني :

أولاً - إنَّ وعي الأُمَّة ونظرتها المقدّسة للكتاب وصلته بالله بشكل لا يقبل التّغيير والتّبديل لا يسمح بوقوع مثل هذا العمل مطلقاً.

ثانياً - إنَّ المعارضة لا يمكن أن تترك هذه الفرصة تمرّ دون أن تستغلّها في صراعها مع العهد والخليفة، مع أنّنا لانجد إشارةً إلى ذلك في كلامهم.

ثالثاً - إنَّ المناقشة السّياسيّة الّتي شتّتها الزّهراء (سلام الله عليها)، ومن بعدها أمير المؤمنين وجماعته المؤمنون بإمامته لم تتناول أيّ نصّ قرآنيّ غير مدوّن في القرآن الكريم الموجود بين أيدينا، ولو كان مثل هذا النّصّ موجوداً في القرآن لكان من الطّبيعيّ أن يستعملوه أداة لكسب المعركة إلى جانبهم، وإظهار الحقّ الَّذي ناضلوا من أجله.

وأما الحالة الثّالثة

فهي تبدو أكثر استحالة وبعداً عن الحقيقة التّاريخيّة من سابقتها، وذلك للأسباب

التالية:

أولاً - إن الإسلام - وإلى جنبه القرآن الكريم - قد أصبح منتشرًا بشكل كبير بين الناس وفي آفاق مختلفة، وقد مرّ على المسلمين زمن كبير يتداولونه أو يتدارسونه، فلم يكن في ميسور عثمان - لو أراد أن يفعل ذلك - أن ينقص منه شيئًا، بل ولم يكن ذلك في ميسور من هو أعظم شأنًا من عثمان.

ثانيًا - إن النقص إما أن يكون في آيات لامساس فيها بخلافة عثمان، وحينئذٍ فلا يوجد أي داعٍ لعثمان أن يفتح ثغرة كبيرة في كيانه السياسي. وإما أن يكون في آيات تمسّ خلافة عثمان وإمامته السياسية، فقد كان من المفروض أن تؤثر مثل هذه الآيات في خلافة عثمان نفسه فتقطع الطريق عليه في الوصول إلى الخلافة.

ثالثًا - إن الخليفة عثمان لو كان قد حرّف القرآن الكريم لاتّخذ المسلمون ذلك أفضل وسيلة للثورة عليه وأقصائه عن الحكم أو قتله، ولما كانوا في حاجة للتذرع في سبيل ذلك إلى وسائل وحجج أخرى، ليست من الواضح بهذا المقدار.

رابعًا - إن الخليفة عثمان لو كان قد ارتكب مثل هذا العمل لكان موقف الإمام عليّ عليه السلام تجاهه واضحًا، ولأصرّ على إرجاع الحقّ إلى نصابه في هذا الشأن، فنحن حين نجد الإمام عليًّا عليه السلام يأبى إلا أن يرجع الأموال التي أعطاهها عثمان إلى بعض أقربائه وخاصّته، ويقول بشأن ذلك «وَاللّٰهُ لَوْ وَجَدْتُهُ قَدْ تَزَوَّجَ بِهِ النِّسَاءَ وَمَلَكَ بِهِ الْإِمَاءَ لَرَدَدْتُهُ، فَإِنَّ فِي الْعَدْلِ سَعَةً، وَمَنْ ضَاقَ عَلَيْهِ الْعَدْلُ فَالْجَوْرُ عَلَيْهِ أَضْيَقُ»^١. لا بدّ أن نجزم باستحالة سكوته عن مثل هذا الأمر العظيم على فرض وقوعه.

ومن هذه المناقشة التفصيلية للحالات الثلاثة السابقة يتّضح موقفنا من الحالة الرابعة، فإنّ الحجاج بن يوسف الثقفيّ أو غيره من الولاة لا يمكن أن نتصوّر فيهم القدرة على تحريف القرآن الكريم، بعد أن عمّ شرق الأرض وغربها.

كما لانجد المبرّر الذي يدعو الحجاج إلى مثل هذا العمل الذي يحصل في طياته الخطر العظيم على مصالحهم ويقضي على آمالهم. (١٤ - ٢١)

[شُبّهات]

وهناك بعض الشّبّهات الأخرى تثار حول فرضيّة الجمع في عهد الشّيخين أيضًا نذكر منهما الشّبّهتين التّاليتين. ولعلّ من الجدير بالذّكر أنّ هاتين الشّبّهتين قد أثّرت في الأبحاث الإسلاميّة فضلًا عن أبحاث المستشرقين ومقلّد بهم من الباحثين.

الشّبّهة الأولى

إنّ بعض النّصوص التّاريخيّة المرويّة عن أهل البيت عليهم السلام وغيرهم تذكر وجود مُصنّف خاصّ لعلّي بن أبي طالب عليه السلام يختلف عن المُصنّف الموجود المتداول بين المسلمين في الوقت الحاضر. ويشتمل هذا المُصنّف على زيادات وموضوعات ليست موجودة في المُصنّف المعروف.

وتتحدّث هذه النّصوص عن مجيء عليّ بن أبي طالب عليه السلام بهذا المُصنّف إلى الخليفة الأوّل أبي بكر يقصد أن يأخذ المُصنّف المذكور مكانه من التّنفيذ بين المسلمين. ولكن أبا بكر لم يقبل بذلك ورفض هذا المُصنّف.

ولمّا كان عليّ بن أبي طالب أفضل الصّحابة علمًا ودينًا والتزامًا بالإسلام وحفاظًا عليه.. فمن الواضح حينئذٍ أن يكون المُصنّف الموجود فعلاً قد دخل عليه التّحريف والتّفصان نتيجة للطريقة الخاطئة التي اتّبع في جمعه والتي عرفنا بعض تفاصيلها.

ومن أجل إيضاح هذه الشّبّهة يورد أنصارها بعض هذه النّصوص التّاريخيّة وهي:

١- النّص الذي جاء في احتجاج عليّ على جماعة من المهاجرين والأنصار: فقال له عليّ عليه السلام: يا طلحة إن كلّ آية أنزلها الله جلّ وعلا على محمّد عندي بإملاء رسول الله وخطّ يدي. وتأويل كلّ آية أنزلها الله على محمّد وكلّ حرام وحلال أو حدّ أو حكم أو شيء تحتاج إليه الأُمّة إلى يوم القيامة مكتوب بإملاء رسول الله صلى الله عليه وآله وخطّ يدي حتّى أُرش

الخدش^١.

٢- النَّصُّ الَّذِي يَتَحَدَّثُ عَنْ احْتِجَاجِ عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ عَلَى الزَّنْدِيقِ وَالَّذِي جَاءَ فِيهِ: أَنَّهُ أُتِيَ بِالْكِتَابِ عَلَى الْمَلَأِ مُشْتَمَلًا عَلَى التَّأْوِيلِ وَالتَّنْزِيلِ وَالْمَحْكَمِ وَالْمُتَشَابِهِ وَالتَّاسِخِ وَالْمَنْسُوخِ لَمْ يَسْقُطْ مِنْهُ حَرْفٌ أَلْفٌ وَلَا لَامٌ فَلَنْ يَقْبَلُوا مِنْهُ^٢.

٣- النَّصُّ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ فِي «الْكَافِي» عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ أَنَّهُ قَالَ: مَا يَسْتَطِيعُ أَحَدٌ أَنْ يَدَّعِيَ أَنَّ عِنْدَهُ جَمِيعَ الْقُرْآنِ كُلِّهِ ظَاهِرُهُ وَبَاطِنُهُ غَيْرِ الْأَوْصِيَاءِ^٣.

٤- النَّصُّ الَّذِي رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ يَعْقُوبَ الْكَلِينِيُّ أَيْضًا فِي «الْكَافِي» عَنِ الْبَاقِرِ عَلَيْهِ السَّلَامُ: مَا دَّعَى أَحَدٌ مِنَ النَّاسِ أَنَّهُ جَمَعَ الْقُرْآنَ كُلَّهُ كَمَا أُنْزِلَ إِلَّا كَذَابٌ وَمَاجِغَةٌ وَحَفْظُهُ كَمَا نُزِّلَهُ اللَّهُ تَعَالَى إِلَّا عَلِيُّ بْنُ أَبِي طَالِبٍ عَلَيْهِ السَّلَامُ وَالْأَثَمَةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَيْهِ السَّلَامُ.

وَتَنَاقُشُ هَذِهِ الشَّبَهَةُ: أَنَّهُ لَا نَشْكُ فِي وَجُودِ مُصْحَفٍ لِعَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ يَخْتَلِفُ مَعَ الْمُصْحَفِ الْمَوْجُودِ فَعَلًّا مِنْ حَيْثُ التَّرْتِيبُ بَلْ قَدْ يَخْتَلِفُ عَنْهُ أَيْضًا لَوْجُودِ إِضَافَاتٍ أُخْرَى فِيهِ. وَلَكِنْ الشَّكُّ فِي حَقِيقَةِ هَذِهِ الزِّيَادَةِ. إِذْ لَا دَلِيلَ عَلَى أَنَّهَا زِيَادَاتٌ قَرَأْنِيَّةٌ وَإِنَّمَا تَفْسِيرُ هَذِهِ الزِّيَادَاتِ عَلَى أَنَّهَا تَأْوِيلَاتٌ لِلنَّصِّ الْقُرْآنِيِّ بِمَعْنَى مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ أَوْ أَنَّهَا تَنْزِيلَاتٌ مِنَ الْوَحْيِ الْإِلَهِيِّ نَزَلَتْ عَلَى صَدْرِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ فِي تَفْسِيرِ وَشَرْحِ الْقُرْآنِ وَعَلَّمَهَا أَخَاهُ عَلِيَّ بْنَ أَبِي طَالِبٍ.

وَلَيْسَتْ كَلِمَتَا التَّأْوِيلِ وَالتَّنْزِيلِ تَعْنِيَانِ فِي ذَلِكَ الْوَقْتُ مَا يُرَادُ مِنْهُمَا فِي اصْطِلَاحِ عُلَمَاءِ الْقُرْآنِ، حَيْثُ يَقْصَدُ مِنَ التَّأْوِيلِ حَمْلُ اللَّفْظِ عَلَى غَيْرِ ظَاهِرِهِ وَالتَّنْزِيلِ خُصُوصُ النَّصِّ الْقُرْآنِيِّ وَإِنَّمَا يُرَادُ مِنْهُمَا الْمَعْنَى اللَّغَوِيَّةُ الَّذِي هُوَ فِي الْكَلِمَةِ الْأُولَى مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الشَّيْءُ وَمُصَدِّقُهُ الْخَارِجِيُّ. وَفِي الثَّانِيَةِ مَا نُزِّلَهُ اللَّهُ وَحِيًّا عَلَى نَبِيِّهِ سِوَاهُ كَانَ قُرْآنًا أَوْ شَيْئًا

١ - احتجاج الطبرسي ١: ٢٢٣.

٢ - تفسير الصافي المقدمة السادسة: ١١.

٣ - أصول الكافي ١: ٢٢٨.

آخر.

وعلى أساس هذا التفسير العام للموقف تتضح كثير من الجوانب الأخرى حيث يمكن أن تحمل الروايات التي أشارت لها الشبهة على معنى ينسجم مع هذا الموقف أيضاً كما فعل العلامة الطباطبائي ذلك في بعض هذه الروايات^١.
وبالإضافة إلى ذلك نجد بعض هذه الروايات ضعيفة السند لا يصح الاحتجاج أو الاعتماد عليها في قبال ثبوت النص القرآني.

الشبهة الثانية

إن مجموعة كبيرة من الروايات الواردة من طريق أهل البيت عليهم السلام دلّت على وقوع التحريف في القرآن الكريم الأمر الذي يجعلنا نعتقد أن ذلك كان نتيجة للطريقة التي تم بها جمع القرآن الكريم أو لأسباب طارئة أخرى أدت إلى هذا التحريف.
وتناقش هذه الشبهة: بأن الموقف تجاه هذه الروايات المتعددة يتخذ أسلوبين رئيسين:

الأول - مناقشة أسانيد وطرق هذه الروايات فإن الكثير منها قد تم أخذه من كتاب أحمد بن محمد السيارى الذي تم الاتفاق بين علماء الرجال في فساد مذهبه وانحرافه^٢ وكتاب علي بن أحمد الكوفي الذي رماه علماء الرجال بالكذب^٣.
وبعض هذه الروايات، وإن كان صحيح السند، إلا أنه لا يشكل قيمة كبيرة، وإن كان مجموع هذه الروايات قد يوجب حصول الاطمئنان كما يقول السيّد الخوئي: بصدور بعضها عن الإمام عليه السلام.

الثاني - مناقشة دلالتها على وقوع التحريف في القرآن بمعنى وقوع الزيادة أو النقص فيه.

١ - ن.م. ١: ١١٨.

٢ - جامع الرواة ١: ٦٧.

٣ - ن.م. ١: ٥٥٣.

ومن أجل أن يتّضح الأسلوب الثّاني من المناقشة يجدر بنا أن نقسّم هذه النّصوص إلى أقسام أربعة تبعاً لاختلافها في المضمون وماتطرّحه من دعاوي وأحكام.

القسم الأوّل

النّصوص الّتي جاء التّصريح فيها بوقوع التّحريف في القرآن الكريم عن طريق استعمال كلمة التّحريف فيها ووصف القرآن بها. ومن هذه النّصوص الرّوايات الثّالية... [وذكر هذه الرّوايات كما تقدّم سابقاً في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:]

ولادلالة في هذه الرّوايات جميعها على وقوع التّحريف في القرآن بمعنى الزّيادة والثّقيسة وإنّما تدلّ على وقوع التّحريف فيه بمعنى حمل بعض ألفاظه على غير معانيها المقصودة لله سبحانه.

ونحن في الوقت الّذي لانشكّ بوقوع مثل هذا التّحريف في القرآن الكريم نظراً لاختلاف التّفاسير وتباينها.. لانرى فيه ما يضرّ عظمة القرآن ويفيد في تأييد هذه الشّبهة. وقد يدلّ بعضها على تحريف بعض الكلمات القرآنيّة بمعنى قراءتها بشكل يختلف عن القراءة الّتي أنزلت على صدر رسول الله. وهذا ينسجم مع الرّأي الّذي ينكر تواتر القراءات السّبعة ويرى أنّها نتيجة لاختلاف الرّواية أو الاجتهاد.

القسم الثّاني

الرّوايات الّتي تدلّ على أنّ القرآن الكريم قد صرّح بذكر بعض أسماء أنسمة أهل البيت (عليهم السلام) أو تحدّث عن خلافتهم بشكل واضح ومنها النّصوص الثّالية... [وذكر كما تقدّم نحوه سابقاً في مواضع متعدّدة، ثمّ قال:]

والموقف اتّجاه هذا القسم من النّصوص يتّخذ أشكالاً ثلاثة:

الأوّل - إنّنا قد ذكرنا سابقاً أنّ بعض التّنزيل ليس من القرآن الكريم وإنّما هو ممّا أوحى على النّبي (صلى الله عليه وآله) ولعلّ هذا هو المقصود من هذه الرّوايات حيث جاء ذكرهم في التّنزيل تفسيراً لبعض الآيات القرآنيّة لاجزاء من القرآن الكريم نفسه.

الثّاني - إنّنا نكون مضطّرين لرفض هذه الرّوايات إن لم نوفق لتفسيرها بطريقة

تسجم مع القول بصيانة القرآن الكريم من التحريف للمسببين التاليين:

أ- مخالفة هذه الروايات للكتاب الكريم. وقد وردت نصوص عديدة من طريق أهل البيت تدلّ على ضرورة عرض أخبار أهل البيت على القرآن الكريم قبل الأخذ بمضمونها.

ب - مخالفة هذه الروايات للأدلة المتعددة التي تحدّثنا عنها في بحث ثبوت النصّ القرآني.

الثالث - إنّ هناك نصوص وقرائن تاريخيّة تدلّ على عدم ورود أسماء الأئمة في القرآن الكريم بشكل صريح.

ومن هذه القرائن «حديث الغدير» حيث نعرف منه أنّ الظروف التي أحاطت بقضية الغدير تنفي أن يكون هناك تصريح من القرآن باسم عليّ عليه السلام وإلا فلماذا يحتاج النبيّ إلى التأكيد على بيعة عليّ، وحشد هذا الجمع الكبير من المسلمين من أجل ذلك بل لماذا يخشى الرسول الناس في إظهار هذه البيعة بعد أن صرّح القرآن بتسميته ومدحه الأمر الذي أدّى إلى أن يؤكّد القرآن الكريم عصمة الله له من الناس؟.

ومن هذه القرائن أيضاً: أنّ التاريخ لم يحدّثنا أنّ عليّاً أو أحداً من أصحابه احتجّ لإمامته بذكر القرآن لاسمه.. مع أنّهم احتجّوا على ذلك بأدلة مختلفة. ولا يمكن أن نتصوّر إهمال هذا الدليل لو كان موجوداً... [ثم ذكر رواية أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام، كما تقدّم عن الخوئي، فقال:]

وهذا الحديث يكون موضحاً للمعنى المراد من الأحاديث التي ساقها الشبهة لأنّه يقف منها موقف المفسّر وينظر إلى موضوعها ويوضّح عدم ذكر القرآن لأسماء الأئمة صريحاً.

القسم الثالث

الروايات التي تدلّ على وقوع الزيادة والنقصان معاً في القرآن الكريم وإنّ طريقة جمع القرآن أدّت إلى وضع بعض الكلمات الغريبة من القرآن مكان بعض الكلمات القرآنيّة الأخرى بالنصّين التاليين:

١- عن حُرَيْزٍ عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (صراط من أنعمت عليهم غير المغضوب عليهم وغير الضَّالِّين).

٢- عن هِشَامِ بْنِ سَالِمٍ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (ع) عَنْ قَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا وَآلَ إِبْرَاهِيمَ وَآلَ عِمْرَانَ﴾^١. قَالَ: هُوَ آلُ إِبْرَاهِيمَ وَآلُ مُحَمَّدٍ عَلَى الْعَالَمِينَ فَوْضَعُوا اسْمًا مَكَانَ اسْمٍ.

ويناقش هذا القسم من الروايات بالمناقشتين التاليتين:

الأولى - إِنَّ الْأُمَّةَ الْإِسْلَامِيَّةَ بِمَذَاهِبِهَا الْمُخْتَلِفَةِ أَجْمَعَتْ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ بِالزِّيَادَةِ. بِالْإِضَافَةِ إِلَى وَجُودِ النَّصُوصِ الْكَثِيرَةِ الدَّالَّةِ عَلَى عَدَمِ وَجُودِ مِثْلِ هَذَا التَّحْرِيفِ.

الثَّانِيَّةُ - إِنَّ هَذَا الْقِسْمَ يَتَنَافَى مَعَ الْكِتَابِ نَفْسِهِ. وَقَدْ أَمَرَ الْأُئِمَّةُ مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ (ع) بِلُزُومِ عَرْضِ أَحَادِيثِهِمْ عَلَى الْكِتَابِ الْكَرِيمِ وَإِنْ مَخَالَفَ الْكِتَابَ فَيُضْرَبُ عَرْضُ الْجِدَارِ.

القسم الرابع

الروايات التي دلَّت على أَنَّ الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ قَدْ تَعَرَّضَ لِلنَّقْصَانِ فَقَطْ. مِثْلُ مَا رَوَاهُ الْكَلِينِيُّ فِي الْكَافِي عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ أَبِي نَصْرٍ: (قَالَ: دَفَعَ إِلَيَّ أَبِي الْحَسَنِ (ع) مُصْحَفًا وَقَالَ: لَا تَنْتَظِرْ فِيهِ، فَفَتَحْتَهُ وَقَرَأْتُ فِيهِ: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا...﴾ فَوَجَدْتُ فِيهَا اسْمَ سَبْعِينَ رَجُلًا مِنْ قُرَيْشٍ بِأَسْمَائِهِمْ وَأَسْمَاءِ آبَائِهِمْ. قَالَ: فَبَعَثْتُ إِلَيْهِ: ابْعَثْ إِلَيَّ بِالْمُصْحَفِ^٢).

ويناقش هذا القسم بأنَّ الزِّيَادَةَ الْمَوْجُودَةَ فِي مُصْحَفِ أَبِي الْحَسَنِ (ع) أَوْ غَيْرِهِ تَحْمِلُ عَلَى مَا سَبَقَتْ الْإِشَارَةُ إِلَيْهِ مِنْ أَنَّهَا فِي مَقَامِ تَغْيِيرِ بَعْضِ الْآيَاتِ. وَفِي الْمَوْرَدِ الَّذِي لَا يُمْكِنُ أَنْ يَتِمَّ فِيهِ مِثْلُ هَذَا الْحَمْلِ وَالتَّفْسِيرِ لَا بَدَّ مِنْ طَرَحِ الرِّوَايَةِ تَمَسُّكًا بِالْكِتَابِ الْكَرِيمِ الَّذِي أَمَرْنَا أَهْلَ الْبَيْتِ بِعَرْضِ أَحَادِيثِهِمْ عَلَيْهِ قَبْلَ الْاِخْتِزَاعِ بِمَضْمُونِهَا. (٢٢ - ٣١)

١ - آل عمران/٣٣.

٢ - الكافي/٢: ٦٣١.

الفصل السابع والتسعون

نصّ الشيخ الوائليّ (م : ١٤٢٤) في مقاله الذي جاء في

«القرآن نظرة عصريّة جديدة»^١

ادّعاء وقوع التحريف في القرآن وموقف الشيعة منه

هذا موضوع من أدقّ المواضيع ومن أكثرها أهميّةً، وسوف أتناوله باختصار ووضوح وبقدر مايسمح لي توقّر المصادر عندي هنا فأقول:

كلّ بحث يدور حول القرآن الكريم لابدّ من إعطائه أقصى حدود العناية المستطاعة، وذلك لمكانة القرآن الكريم من الإنسانيّة عامّة ومن نفوس المسلمين بصورة خاصّة بصفته منبع عقائدهم ومصدر أحكامهم، تطمأنّ بما فيه من الذّكر نفوسهم، ويتفتّتون ظلال بركته ويهيمنون في أجوائه الرّوحية.

وبالنّظر لمكانته هذه فكلّ بحث يدور حوله لابدّ أن يكون بمستوى المسؤوليّة في هذا الموضوع، ونحن إذ نتحدّث اليوم بموضوع هو من أشدّ المواضيع حسّاسيّة فيما له علاقة بالقرآن: وهو موضوع - دعوة وقوع التحريف بالقرآن - يجب أن تتلمّس طريقنا في حذر شديد، وأقسم وأنا أكتب هذه الكلمات: أنّ قلبي لا يطاوعني على مجرّد سطر هذا العنوان المذكور، وفيما اعتقد أنّ ذلك شعور كلّ مسلم يؤمن بالله ورسوله وكتابه. إنّ مجرّد افتراض وقوع هذا المعنى في القرآن الكريم يعتدي على أعلى صورة قُدسيّة في صميم وجدان المسلم، ولكن وبرغم ذلك كلّ دار الحديث والكلام حول وقوع التحريف وعدمه. وقد راق هذا الحديث لكثير من أعداء الإسلام، فاغتموا الفرصة عند حدوث مثل هذا التّساؤل، ووسّعوا الحديث في ذلك وأطالوا الوقوف لا للتّحقيق، بل لِّلْفَت نظر أكبر

١ - طُبِعَ هذا الكتاب في القاهرة (بقلم بعض الأعلام المعاصرين).

عدد من الناس إلى وجود هذا الاحتمال ولحاجة في نفوسهم.

وقد استغلّوا جهل وعصبية بعض المسلمين فحرّكوا أقاليمهم ودفعوها إلى الجموح في معارك على مختلف أبعاد العقيدة، ومنها هذا البعد، فراحت تشتم وتكيل السباب من دون تثبت وبغير أن تتبين مصدر هذا الدّفع، فسارت في طريقها تحقّق لأعداء الإسلام في عملها هذا: أهدافهم، ولعلّ من أبرز أهداف أعداء الإسلام ما يلي:

أ- إِمَاطة الحسّاسيّة المقدّسة في نفوس المسلمين إزاء كلّ اعتداء على القرآن الكريم، وذلك أنّه إذا تكرّرت أمثال هذه الدّعاوي من وقوع التّحريف والشّبه الأخرى وكثر الخوض فيها؛ فإنّ وقعها على النفوس يخفّ، وبالتالي يفتح الباب إلى ما هو أوسع مدى، وتصبح أمثال هذه الأمور مألوفة الافتراض لا تسبّب أيّ تشنّج عند المسلم.

ب - وعند حصول هذه الشّبه لا بدّ من حصول جدل حولها يعملون على توسيعه ودفعه إلى أكثر من مجرد جدل، فيسفك فيه الدّماء ويعتدي فيه على المقدّمات. وليس بعيد عنّا مشكلة خلق القرآن وعدم خلقه التي أثّرت أيام المأمون وحدثت بسببها الرّزايا والمصائب، وأدّت إلى فجائع دامية لا تزال في قلب كلّ مسلم.

ج - طرح الشّكّ على معطيات الآيات الكريمة، ومتى حدث ذلك فقد القرآن حجّيته، لأنّنا نتمسك بحجّية ظواهر القرآن اعتماداً على أنّه تامّ وأنّ الموجود بين أيدينا هو كلّ القرآن الكريم، فإذا قيل: إنّ بعض القرآن مفقود فمعنى ذلك انفتاح باب الاحتمال في أنّ بعض ما فقد قد يكون مخالفاً لظهور القرآن الكريم في معانيه الحاليّة وأحكامه، وينهار تبعاً لذلك كلّ البناء، لأنّ الإسلام هو القرآن الكريم بكلّ ما نزل به من أحكام وإرشاد توجيه.

د - إنّ طرح أمثال هذه الأمور وخصوصاً على المستويات العامّة يخلق تيارات مختلفة في الأخذ والرّدّ يليه الناس، ويصرفهم عن التّفكير في قضاياهم العامّة، وعندما يتسنّى للجهات المشبوهة أن تصطاد في الماء العكر، وتتسلّل من الجهات الخلفيّة لتحقيق مصالحها، وتغرز خراطينها في أجسام الشّعوب تمتصّ من دمائها، وهي لاهية تتقاتل

فيما بينها من أجل شبه مخلوقة لأجل هذا الغرض، وإلى أن تفتح أعينها على مصدر هذه الحركات يكون الأوان قد فات، وأقدام المستعمرين قد رسخت رسوخاً تتعذر إزالته بسهولة، بل لا بدّ من توضيحات كبيرة. وفيما مرّ بنا من أحداث قبيل وأثناء معاركنا الكبرى ما يلقي الضوء على ما ذكرت. كلّ ذلك بعض أهداف أعداء الإسلام من وراء هذه المعارك العقائدية، والذي كان بإمكاننا أن نعالجها بروح موضوعيّة هادئة ونحصرها بالعلماء فقط، لأنّ لهم من ورعهم وشعورهم بالمسؤوليّة ما يبعدهم عن المستويات التهريجية، وبالتالي حصر أمثال هذه المتفجّرات في نطاق ضيق لئلاّ تنتشر، وحتى يتمّ القضاء على أسبابها وبواعثها.

وقد يقول قائل: إذا ما هو الداعي لإثارة أمثال هذا البحث في هذا الوقت بالذات؟ وهو على حقّ بذلك!

والجواب: إنّنا مع شديد الأسف نسمع أصواتاً ترتفع هذه الأيام لنبس أمثال هذه المواضع، وهي بين أمرين:

إمّا أن تكون منبعثة بحسن نيّة وعلى ترسّل وإن وصل إلى حدّ البلاهة. وإمّا أن يكون لها حتّى وراء ذلك غرض ليس بالنّظيف. وعلى كلا الحالين إن استعرضنا لهذا الموضوع سيكون إلقاء الضّوء على ما في قلب هذا الظّلام الذي يصرّ بشكل مهول، بينما هو لا يتعدّى في واقعه (في كثير من الحالات) الحرص على سلامة العقيدة من تسرّب التشكيك إليها وإن اقترن بشيء من العاطفة أحياناً، إنّنا نريد أن نوصد الأبواب بوجه كلّ مهول مشبوه، ونطرح أمام جيلنا المسلم مشاكلنا الفكرية بالروح الموضوعيّة الهادئة والواعية، والتي مهمّتنا الكشف عن نبل وسلامة مقاصد العلماء عند تعرّضهم لمعالجة أمثال هذه القضايا، فقد يكون كلّ طرف منهم استند في رأيه إلى شبهة لم يلتفت إليها، أو إلى راوٍ أحسن الظّنّ به، أو إلى مقدّمات ظنّها منتجة وهي ليست كذلك، وهكذا. وسأعرض للموضوع بتركيز وإيضاح نظراً لطوله وغموضه محاولاً الوصول إلى النتيجة بسهولة.

معنى التحريف

للتحريف معانٍ متعدّدة: اعتاد المفسّرون أن يقسموها لما هو آتٍ:

١- قد تستعمل لفظة التحريف في الثقل من مكان إلى مكان آخر كما في قوله تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، ومن هذا القليل كلّ من فسر القرآن برأيه فقد نقل معناه الصحيح عن لفظه وبالعكس، وأنت واجد هذا المعنى بكثرة في تفاسير المجسّمة والمشبّهة وأهل البدع والتناسخية، وقد اتّبع هذا المعنى في كتب أُسميت (نحو تفسير علمي للقرآن).

٢- وقد يطلق لفظ التحريف على زيادة حرف أو نقصه، وزيادة حركة ونقيصها، والتحريف بالمعنى الأوّل موجود بالقرآن قطعاً وأدّله موجوده بكثرة في كلّ أبعاد التفسير، سواءً كان ذلك بقصد أو غير قصد.

وأما بالمعنى الثاني وهو زيادة ونقيصة حرف أو حركة فهو موجود أيضاً، بناء على عدم تواتر القراءات للقرآن الكريم كما هو الواقع على رأي المحقّقين، وذلك: لأنّ القراءات قسمان: قسم هو من اجتهاد القراء، وقسم منقول إلينا بأخبار الآحاد وليس بالتواتر، فهو على هذا غير متواتر، وبتعبير آخر نقول:

أولاً - إنّ المسلمين أجمعوا على أنّ ثبوت القرآن ينحصر طريقه بالتواتر، وذلك لتوفر الدواعي إلى نقله باعتباره أساس الدّين كلّ ومصدر الأحكام للمسلمين. فإذا نقل إلينا بطريقة الآحاد فلا يمكن اعتباره قرآنًا، أو لاعتباره قرآنًا، لأنّه لو كان قرآنًا لتواتر نقله ولم يقتصر على آحاد.

ثانيًا - إنّ القراءات السّبع أو العشر نقلت إلينا بطريق الآحاد كما أثبت ذلك المحقّقون، ومن أظهر الأدّلة على كون القراءات منقولة بطريقة الآحاد:

أ- إنّ كلّ قارئ من القراء العشرة يذهب هو وأصحابه إلى صحّة قراءته ويعرض عن قراءة غيره، ويستدلّ على صحّة قراءته بترك القراءات الأخرى، وذلك دليل على أنّ القراءات اجتهاديّة، ولو كانت متواترة عن النبي ﷺ لما احتاجت إلى الاستدلال على

صحتها، كما أنه لا يبقى وجه لاختيار إحداها دون الأخريات.

ب - إن جملة من المحققين نفوا كون القراءات متواترة وأنكروا عليها، ولو كانت القراءات متواترة لما صح إنكارهم عليها. ومن هؤلاء ابن جرير الطبري فقد أنكر قراءة ابن عامر، وطعن في كثير من القراءات غيرها.

وقد أنكر قراءة ابن حمزة كل من الإمام أحمد بن حنبل، وعبد الرحمن بن مهدي الذي يقول الشافعي فيه: لأعرف له نظيراً في الدنيا، إلخ.

ج - إن كثيراً من العلماء أنكروا تواتر القراءات التي لا يظهر لها وجه في اللغة العربية، ضرورة أن القرآن نزل بلغة العرب، فإذا لم يوجد له وجه في لغة العرب فلا بد أن لا يكون قرأناً. وفي ذلك يقول ابن الجزي: «كل قراءة وافقت العربية ولو بوجه، ووافقت أحد المصاحف الثمانية ولو احتمالاً، وصحّ سندها، فهي القراءة الصحيحة التي لا يجوز ردّها، ولا يحل إنكارها، بل هي من الأحرف السبعة التي نزل بها القرآن، ووجب على الناس قبولها، سواء كانت عن الأئمة السبعة أم عن العشرة أم عن غيرهم من الأئمة المقبولين، ومتى اختلّ ركن من هذه الأركان الثلاثة أطلق عليها ضعيفة أو شاذة أو باطلة، سواء كانت عن السبعة أو عن أكبر منهم. هذا هو الصحيح عند أئمة التحقيق من السلف والخلف إلخ»^١.

ومن الجدير بالذكر أنه لا ملازمة بين عدم تواتر القراءات وعدم تواتر القرآن، فإن القرآن متواتر والقراءات غير متواترة كما ذكرنا ذلك، مثل ذلك مثل الخلاف في النطق بكلمة مع تواتر نقلها، وإلى عدم هذا التلازم ذهب كل من الرقاني في «مناهل العرفان»، والسيوطي في «الإتقان» ذهب إلى تواترها عن القراء لاعن النبي ﷺ، ومعنى ذلك أنها اجتهادية منهم.

كما أن القراءات السبع ليست هي الأحرف السبعة، ومن تصوّر ذلك فهو واهم كما

نصّوا على ذلك^١، يقول السيوطي في «الإنقان»: «إنّ القراءات السبع هي لهجات سبع وليست الحروف السبعة»^٢، وعلى كلّ حال فقد انتهينا من جميع ما ذكرناه إلى أنّ عدم تواتر القراءات معناه وجود زيادة أو نقص في حرف أو حركة القرآن من جهة اختلاف القراءات، أمّا أصل القرآن كما أنزل فهو محفوظ من التحريف، لأنّه يطابق إحدى القراءات المذكورة والجامعة لشروط الصّحّة.

٣- وقد يراد من التحريف زيادة أو نقص كلمة، وذلك يتصوّر في الفترة التي سبقت إحراق المصاحف، إذ أحرقتها الخليفة الثالث وجمع الناس على مُصحّف واحد، ولولا وجود ما يخالف مُصحّفه لما كان لإحراقها وجه، ولذلك ضبط عبد الله بن أبي داود السجستانيّ موارد الاختلاف بين تلك المصاحف في كتاب سَمَاء «كتاب المصاحف». هذه الأقسام التي افترض وجودها بالمصاحف ونصّ عليها المسلمون باختلاف مذاهبهم.

٤- زيادة بعض ما بالصُحُف الذي بأيدينا وأنّه ليس من القرآن المنزل، وهذا المعنى من التحريف أجمع المسلمون على عدمه.

٥- التحريف بمعنى النقيصة أو أنّ المُصحّف الذي بأيدي المسلمين لا يشمل على جميع القرآن، لأنّ بعضه قد ضاع، وهذا القسم يذهب جمهور المسلمين إلى عدمه، وأنّ من ادّعاه فهو على خطأ، وسيأتي برهانهم على خطأ هذا القول، إلّا أنّه ذهب بعض المسلمين إلى وجود هذا القسم الخامس، كما سنذكر فيما يلي:

١- الشيعة الإمامية

إنّ من المتسالم عليه عند الشيعة، والذي عليه جمهور مجتهديه هو عدم وقوع التحريف بالقرآن، وأنّ القرآن الموجود بأيدي المسلمين فعلاً هو جميع القرآن الذي نزل به جبريل على النبيّ ﷺ، وقد صرّح بذلك فطاحل علماء الإمامية ومنهم من ذكرهم

١ - انظر: تفسير القرطبي ١: ٤٦.

٢ - الإنقان ١: ١٣٨.

السَّيِّدُ الْخُوَيْيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْبَيَان» وَهُمْ... [ثُمَّ أَشَارَ أَقْوَالُ عُلَمَاءِ الشَّيْعَةِ، كَمَا تَقَدَّمَ عَنْهُمْ]

٢- جماعة من الشَّيْعَةِ وأعلام السَّنَّة

ذهب هؤلاء إلى وقوع التحريف بالمعنى الخامس بالقرآن الكريم. أمَّا الشَّيْعَةُ مِنْهُمْ فَقَدْ اسْتَدَلُّوا بِأَدَلَّةٍ فَنَّدَهَا الْمُحَقِّقُونَ فِي الشَّيْعَةِ، وَسَيَأْتِي ذِكْرُ بَعْضِهَا. أمَّا السَّنَّةُ فَسَأَذْكُرُ لَكُمْ رَوَايَاتِهِمْ فِيمَا يَلِي بَعْدَ الْإِسْتِشْهَادِ بِمَنْطِقَةِ الرَّافِعِيِّ فِي كِتَابِهِ «إِعْجَازُ الْقُرْآنِ» قَالَ: «ذَهَبَ جَمَاعَةٌ مِنْ أَهْلِ الْكَلَامِ - مِمَّنْ لِاصْنَاعَةِ لَهُمْ إِلَّا الظَّنَّ وَالتَّأْوِيلَ وَاسْتِخْرَاجَ الْأَسَالِيبِ الْجَدَلِيَّةِ فِي كُلِّ حَكْمٍ وَكُلِّ قَوْلٍ - إِلَى جَوَازِ أَنْ يَكُونَ قَدْ سَقَطَ عَنْهُمْ فِي الْقُرْآنِ شَيْءٌ حَمَلًا عَلَى مَا وَصَفُوا عَنْ كَيْفِيَّةِ جَمْعِهِ»، وَلَنَسْتَمِعَ إِلَى بَعْضِ الرِّوَايَاتِ فِي ذَلِكَ... [ثُمَّ ذَكَرَ رَوَايَاتٍ دَالَّةً عَلَى وَقُوعِ التَّحْرِيفِ، إِنْ شِئْتَ فَرَاغِمْ]

وهذا جزء من عشرات الروايات الواردة عن أعلام السَّنَّةِ فِي وَقُوعِ التَّحْرِيفِ بِالْقُرْآنِ بِهَذَا الْمَعْنَى، وَقَدْ حَمَلُوا هَذِهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي تَنْصُّ عَلَى سَقُوطِ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ عَلَى مَا نَسَخَتْ تِلَاوَتَهُ. وَهُوَ أَمْرٌ لَمْ يَثْبُتْ، وَذَلِكَ لِأَنَّ هَذَا النَّسْخَ مَتَى كَانَ وَقُوعُهُ، هَلْ كَانَ وَقُوعُهُ فِي زَمَنِ النَّبِيِّ ﷺ وَهُوَ أَمْرٌ يَحْتَاجُ إِلَى إِثْبَاتٍ، وَقَدْ اتَّفَقَ الْعُلَمَاءُ عَلَى عَدَمِ نَسْخِ الْكِتَابِ بِخَبَرِ الْوَاحِدِ، بَلْ ذَهَبَ الشَّافِعِيُّ وَأَصْحَابُهُ وَأَكْثَرُ أَهْلِ الظَّاهِرِ إِلَى امْتِنَاعِ نَسْخِ الْكِتَابِ حَتَّى بِالسَّنَّةِ الْمُتَوَاتِرَةِ، كَمَا يَذْهَبُ إِلَى عَدَمِ نَسْخِهِ الْمُتَوَاتِرُ الْإِمَامُ أَحْمَدُ بْنُ حَنْبَلٍ فِي إِحْدَى الرِّوَايَتَيْنِ عَنْهُ، فَكَيْفَ يَصِحُّ نَسْخُ الْكِتَابِ بِهَذِهِ الرِّوَايَاتِ الَّتِي ذَكَرْنَا قِسْمًا مِنْهَا وَهِيَ أَخْبَارُ أَحَادٍ وَغَيْرِ مُتَوَاتِرَةٍ؟

أَمَّا إِذَا قُلْنَا: إِنَّ نَسْخَ التَّلَاوَةِ وَقَعَ بَعْدَ النَّبِيِّ ﷺ فَهَذَا هُوَ عَيْنُ الْقَوْلِ بِوَقُوعِ التَّحْرِيفِ، فَنَخْلُصُ مِنْ ذَلِكَ: أَنَّ الَّذِينَ يَذْهَبُونَ إِلَى الْقَوْلِ بِنَسْخِ تِلَاوَةِ بَعْضِ آيَاتِ الْقُرْآنِ هُمُ الْقَائِلُونَ بِالتَّحْرِيفِ كَمَا ذَكَرْنَا ذَلِكَ.

أَمَّا الشَّيْعَةُ فَكَلَّمَا أَسْلَفْتُ أَنَّ بَعْضَهُمْ اسْتَدَّ فِي ذَلِكَ إِلَى رَوَايَاتٍ ضَعِيفَةٍ فِي سَنَدِهَا وَدَلَالَتِهَا، وَمَعَارَضَتِهِ بِمَا هُوَ أَقْوَى سَنَدًا وَدَلَالَةً، وَبَعْضُهَا سَاقِطٌ عَلَى شَرْطٍ مِنْ رَوَايَاتِهَا، كَمَا هُوَ الْحَالُ فِي رَوَايَاتِ الْكُلَيْنِيِّ فِي «الْكَافِي» وَالَّتِي تُؤْهِمُ أَنَّهُ يَتَبَيَّنُ هَذَا الرَّأْيَ (الْقَوْلُ

بالتحريف)، مع أنه اشترط في كتابه المذكور أن الرواية إذا خالفت كتاب الله وسنة نبيه فهي مطروحة، وهذه الروايات مخالفة للكتاب والسنة كما سيأتينا، فهي مطروحة بناء على منهجه ولا يؤخذ بها، فكيف يصح مع هذا نسبة القول بالتحريف إلى الكليني، وإليك أدلة الشيعة بعدم وقوع التحريف بالقرآن:

الدليل الأول

قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ دلّت هذه الآية على حفظ القرآن من التحريف ومن وقوع التلاعب فيه. وقد ادّعى بعضهم: أن معنى ذلك حفظ القرآن بالجملة دون الإقرار والجزئيات وهي دعوة باطلة، لأنه لو كان ذلك كذلك لكفى أن يكون القرآن محفوظاً في اللوح المحفوظ، وإنما المراد حفظ القرآن بين الناس، لأن في عدم حفظه هدم الدين من أساسه كما ذكرت في المقدمة.

الدليل الثاني

قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٢ دلّت هذه الآية على نفي كل باطل عن القرآن الكريم، وذلك أن التقي إذا وقع على الطبعة أفاد العموم، ولما كان التحريف من الباطل فهو نفي بالقرآن الكريم.

الدليل الثالث

قوله ﷺ: «إني مخلف فيكم الثقلين كتاب الله وعترتي أهل بيتي وإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض» وهذا الحديث من الأحاديث التي تظافر الفريقان على روايتها، وقد دلّ على وجوب التمسك بالكتاب والسنة، ولو كان شيء من الكتاب ضائعاً لما أمكن التمسك به، لاحتمال أن يكون بعض هذا الضائع فيه قرينة على خلاف ظواهر القرآن فلا يكون القرآن حجة، ولكن وجوب التمسك باقٍ إلى يوم القيامة، فدلّ هذا على أن القرآن كامل لم يسقط منه شيء ولم يضع منه شيء.

١ - الحجر/٩.

٢ - فصلت/٤١ - ٤٢.

أقتصر من أدلتهم على هذه الثلاثة، ومن أراد التوسع فبإمكانه الرجوع إلى المصادر التي سأذكرها في نهاية البحث.

بقي هناك شيء، وهو وجود الروايات التي يُفهم منها التحريف عن الشيعة، ومن ذلك:

أ- الروايات التي تذهب إلى أن علياً عليه السلام عنده مُصْحَفٌ غير المُصْحَفِ المتداول بأيدي المسلمين، لأنه مشتمل على ما ليس في هذا المُصْحَفِ الموجود بين أيدينا.

والجواب: أن الزيادة المذكورة في مُصْحَفِ علي عليه السلام؛ الشروح والتفاسير التي كان يسمعها من النبي صلى الله عليه وآله وسلم، فثبتها عقب الآيات التي يسمعها والتي يلخصها الشيخ المذكور، أما القول بأن فيه زيادة قرآنية فهو باطل قطعاً، كما مرّ عليك في آرائهم وأدلتهم.

ب- روايات أخرى كثيرة وردت عن أهل البيت تذهب إلى التحريف.

والجواب عنها: أن التحريف المقصود من قبيل حرف بعض معاني الآيات وتحويلها من مكانها إلى مكان آخر، وحتى الأدلة على ذلك مارواه الكليني في «الكافي» بسنده عن ابن أبي بصير قال: سألت الإمام الصادق عن قوله تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِيَ الْأَمْرِ مِنْكُمْ﴾^١... [وذكر كما تقدّم عن الخوئي ثم قال:]

ومثل محاولة بعض المفسرين حرف مفاد الآية الكريمة وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا وَلِيُّكُمُ اللَّهُ وَرَسُولُهُ وَالَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ يُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَهُمْ رَاكِعُونَ﴾^٢.

عن علي عليه السلام: وذلك لأنّ لسان الآية لسان عموم، مع أن القرآن الكريم يستعمل ميم الجمع للمفرد جرياً على عادة العرب للتعظيم، هذا بالإضافة إلى أن الروايات التي تبحث عن أسباب النزول تنصّ على أن المقصود به علي بن أبي طالب عليه السلام كما ذكر ذلك جمهور المفسرين.

وعلى كلّ هذه الروايات في التحريف تُحمل على هذا المعنى، وهو حرف بعض معاني الآيات إلى غير موضعها.

وأكرر مرةً ثانية، إنّ المتسالم عليه عند الشيعة أنّ القرآن الكريم الموجود بأيدي المسلمين اليوم هو كلّ ما نزل على النبي ﷺ، وكلّ قول عدا ذلك نقيصته وزيادته كما صوّرناه باطل عندهم. (١٣٥ - ١٤٦)

الفصل الثامن والتسعون

نصّ البهّساويّ (معاصر) في «السنة المفترى عليها»

إنّ الشيعة الجعفرية الإثني عشرية، تعتقد بكفر من يقول بتحريف القرآن، وإنّ المصحف الموجود بين أهل السنة، هو نفسه الموجود في مساجد وبيوت الشيعة. (ص: ٦٠)

الفصل التاسع والتسعون

نصّ الدكتور الدّرّاز (معاصر) في «النبأ العظيم»

[بعد ذكر معنى القرآن والكتاب كما سيجي في باب أسماء القرآن، فقال:]

وفي تسمية بهذين الاسمين إشارة إلى أنّ من حقّه العناية بحفظه في موضعين لا في موضع واحد، أعني أنّه يجب حفظه في الصدور و السطور جميعاً، أن تضلّ إحداها فتذكر إحداها الأخرى. فلا ثقة لنا بحفظ حافظ حتّى يوافق الرّسم المجمع عليه من الأصحاب، المنقول إلينا جيلاً بعد جيل على هيئته التي وضع عليها أوّل مرّة. ولا ثقة لنا بكتابة كاتب حتّى يوافق ما هو عند الحفاظ بالإسناد الصحيح المتواتر.

وبهذه العناية المزوجة التي بعثها الله في نفوس الأمة المحمّدية اقتداءً بنبيّها بقي القرآن محفوظاً في حرز حريز، إنجازاً لوعده الله الذي تكفل بحفظه حيث يقول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ ولم يصبه ما أصاب الكتب الماضية من التحريف والتبدّل

و انقطاع السند، حيث لم يتكفل الله بحفظها، و بل وكلها إلى حفظ الناس فقال تعالى: ﴿وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتَحَقُّوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ﴾^١ أي بما طلب إليهم حفظه - والسّر في هذه التفرقة أنّ سائر الكتب السماوية جِي بها على التّوقيت لا التّأييد، وأنّ هذا القرآن جيّ به مصدّقاً لما بين يديه من الكتب و مهيمناً عليها، فكان جامعاً لما فيها من الحقائق الثّابتة، زائداً عليها بما شاء الله زيادته، و كان ساداً مسدّها و لم يكن شيء منها ليسدّ مسدّه، فقضى الله أن يبقى حجة إلى قيام الساعة و إذا قضى الله أمراً يسّر له أسبابه، و هو الحكيم العليم. (١٣ - ١٤)

نصّه أيضاً في «مدخل إلى القرآن الكريم»

[الشّيعية و صيانة القرآن من التّحريف]

و مهما يكن من أمر فإنّ هذا المُصَحّف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلاميّ - بما فيه فرق الشّيعية - منذ ثلاثة عشر قرناً من الزّمان. و نذكر هنا رأي الشّيعية الإمامية (أهمّ فرق الشّيعية) كما ورد بكتاب أبي جعفر (الصدوق)... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:] وبناءً على ذلك أكّد «لوبلو» أنّ القرآن هو اليوم الكتاب الرّبّانيّ الذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر... وكان «و. موير» قد أعلن ذلك قبله... فلم يوجد إلّا قرآن واحد لجميع الفرق الإسلامية المتنازعة.

و نقل عن مقال لميرزا إسكندر كاظم: إنّ سورة التّورين موضوعة بلا شكّ، وأنّ هذا العالم الجليل قد أثبت أنّ هذه السّورة المزعومة لا يوجد لها أثر في مُصَحّف الشّيعية، فضلاً عن أنّه لم يرد ذكرها في مؤلّفاتهم الخاصّة بمجاداتهم التّقليدية... وتكفي قراءة هذه المقطوعة التي لاتعدو أن تكون تراكمًا ركيكًا من العبارات والكلمات المسروقة من القرآن، لتنبّئ التعارض الشّديد بينها و بين أناقة الأسلوب القرآنيّ و تناسقه. (٣٩ - ٤٠)

الفصل المائة

نص حسن زادة الآملي (معاصر) في «هشت رساله عربي»^١

[لماذا نقول: إن القرآن غير مُحَرَّف؟]

واعلم أن الحقَّ المحقِّق البرهان بالبراهين القطعية من العقلية الثقلية؛ أن ما في أيدي الناس من القرآن الكريم هو جميع ما أنزل الله تعالى على رسوله خاتم النبيين محمد بن عبد الله ﷺ، وما تطرَّق إليه زيادة ونقصان أصلاً.

١- وأن مبلغ سورته مائة وأربع عشرة سورة من لدن رسول الله ﷺ إلى الآن بلا ريب.
٢- وأن ترتيب الآيات في السور توقيفي إنما كان بأمر النبي ﷺ كما أخبر به الأمين جبرائيل عن أمر ربه.

٣- وأن الناس كانوا في عهد رسول الله ﷺ قبل رحلته يعرفون السور بأسمائها.
٤- وأن رسم الخط في القرآن المجيد هو الرسم المكتوب من كتاب الوحي في زمن الرسول ﷺ.

٥- وأن آية: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ لن تكتب في أول البراءة، لأنها لم تنزل معها كما نزلت مع غيرها من السور ١١٣ مرة. وأنها جزء كل سورة كما أنها جزء آية النمل، بل إنها آيتان فيه.

٦- وأن ما جاء من الأخبار والآثار في جمع جم غفير من الصحابة القرآن في عهد الرسول ﷺ أو بعد رحلته كما ورد أن جمع القرآن وقع على عهد أبي بكر، فليس المراد أنهم رتبوا الآيات في السور، وسيأتي الكلام في تحقيق ترتيب السور أيضاً.
وكل ما ذكرنا هو مذهب المحققين من علمائنا الإمامية (رضوان الله عليهم) وغيره

من علماء الجمهور أيضاً، ومن ذهب إلى خلاف ذلك فقد خَبِطَ خَبِطَ عَشْواءَ وسلك طريقة عَمِيَاءَ . (٢٣٩ - ٢٤٠)

البرهان على أن عثمان مانقص من القرآن شيئاً ومازاد فيه شيئاً،

بل إنّما جمع الناس على قراءة واحدة

اعلم أن عناية الصحابة وغيرهم من المسلمين كانت شديدة في حفظ القرآن وحراسته الغاية، وتوفرت الدواعي على نقله وحمايته التّهاية، وتوجّه آلاف من النفوس إليه، ودُرِيت أن عدّة من أصحاب الرّسول ﷺ كانوا حُفَاط القرآن على ظهر القلب كُمَلًا وأما من حفظ بعضه فلا يُعَدُّ ولا يُحصى، فمن تأمّل أدنى تأمّل في سيرة الصحابة مع القرآن، وشدّة عنايتهم في ضبطه وأخذه، علم أن احتمال تطرّق الزيادة والتّقصان فيه وإِ جدًّا، ولم يدع أحد أن عثمان زاد في القرآن شيئاً أو نقص عنه شيئاً، لعدم تجويز العقل ذلك مع تلك العناية من المسلمين في حفظه، وكان النَّاس في أقطار الأرض عارفين بالقرآن وعدد سُورِهِ وآياته، فأَتَى كان لعثمان مجال ذلك، بل إنّ جمع النَّاس على قراءة واحدة ولفظ بسائر القراءات، ظنًّا منه أن القرآن يصون بذلك من الزيادة والتّقصان، وأن كثرة القراءات توجب إدخال ما ليس من القرآن في القرآن، ودونك الأقوال والآراء من جم غفير من المشايخ في ذلك... [إلى أن قال:]

وقال في «مناهل العرفان»: أخرج البخاري عن ابن الزُّبَيْر قال: قلت لعثمان بن عفّان «وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا» نسختها الآية الأخرى فلم تكتبها أو تدعها، والمعنى لماذا تكتبها؟ أو قال: لماذا تتركها مكتوبة مع أنّها منسوخة؟ قال: يا ابن أخي لا أُغَيِّر شيئاً من مكانه.

وغيرها من الأقوال وإنّما نقلناها تأييداً، فإنّ الأمر أوضح من ذلك ولا حاجة فيه إلى نقلها، وإنّما طعنوا عثمان في عمله لوجهين:

الأوّل - أن إحراقه المصاحف كان استخفافاً بالدين .

الثاني - أن ذلك ليس تحصيئاً للقرآن، ولو كان تحصيئاً لما كان رسول الله ﷺ يبيع القراءات المختلفة - فقد مضى الكلام عليه مستقصى - وأراد عثمان أن يجمع الناس على قراءة واحدة، ومع ذلك تكثر حتى بلغ متواترها إلى السبع.

الكلام في رسم خط القرآن

ومن شدة عناية المسلمين واهتمامهم بضبط القرآن المبين، حفظهم كتابة القرآن ورسمه على الهجاء الذي كتبه كُتَّاب الوحي على الكتابة الأولى على عهد النبي ﷺ، وإن كان بعض المواضع من الرّسم مخالفاً لأدب الرّسم، فلا يجوز لأحد أن يكتب القرآن إلا على ذلك الرّسم المضبوط من السلف بالتواتر، إبقاء للقرآن على ما كان، وحذراً من تطرّق التحريف فيه وإن كان من الرّسم.

بل نقول: مخالفة رسم القرآن حرام بين، لأنّ رسم القرآن من شعائر الدين، ويجب حفظ الشّعائر لتبقى مصونة عن الشبهات وتحريف المعاندين إلى القيامة، وتكون حجة على الناس يحتجّوا به مطمئنين إلى آخر الدهر. كما يجب حفظ حدود منى ومشعر البيت والروضة النبوية وغيرها. ونأتي بعدة مواضع من القرآن حتى يتبين لك أشدّ تبين، أنّ القرآن صين من جميع الوجوه عن التّغيير والتّبديل والتحريف والتّصحيف والزّيادة والنّقصان... [ثمّ ذكر نماذج في رسم القرآن تفصيلاً كما سيجيء في بابها، إن شاء الله]

يقرأ القرآن على القراءات السبع المتواترة دون الشّواذ

مما ينادي بأعلى صوته عناية المسلمين بحفظ القرآن الكريم، وحراسته عن كلّ مايتوهم فيه التحريف قراءتهم القرآن بالقراءات المتواترة السبع دون الشّواذ، ولو كانت الرواية الشاذّة مروية عن النبي ﷺ، لأنّ اعتمادهم في القراءات ورسم الخطّ وترتيب السّور والآيات كلّها كان على السّماع دون الاجتهاد... [ثمّ ذكر بحث قراءات السبع تفصيلاً كما سيجيء في بابها، إن شاء الله تعالى].

عدد آي القرآن وحروفه

ومما يعلن بشدة عناية المسلمين بضبط القرآن وحفظه عن التحريف، عدّهم كلماته وآيه وحروفه حتّى فتحاته وكسراته وضمّاته وتشديداته ومدّاته، وأفرد السيوطي في الإتيان فصلاً في ذلك... [ثم ذكر بحث عدد الآي وحروفه تفصيلاً كما سيجيء في بابها].

رسم النّحو في القرآن

ومما يصفّح عن شدة عناية المسلمين بضبط القرآن ويؤيّد رسم النّحو فيه... [ثم ذكر إقدام أبي الأسود الدؤلي في رسم النّحو في القرآن إن شئت فراجع].

الله حافظ كتابه ومتمّ نوره

ومما تطمئنّ به القلوب ويزيدها إيماناً في عدم تحريف القرآن، هو أنّ الله تعالى ضمن حفاظة كتابه، وتعهّد إعلاء ذكره، ووعد إتمام نوره، ومن أصدق من الله حديثاً ووعداً، ودونك الآي القرآنيّة في ذلك:

قال تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١ ففي الآية تأكيدات عديدة من الجملة الاسميّة والضّمائر الأربعة الرّاجعة إليه تعالى، وتكرار أنّ المؤكّدة ولام التّأكيد في خبر إنّ الثانية واسميّة خبرهما، وتقديم المجرور على متعلّقه.

والمراد بالذّكر هو القرآن الكريم، لأنّه تعالى قال: ﴿وَقَالُوا يَاءَ أَيُّهَا الذِّي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَسَجْنُونَ﴾ * لَوْ مَاتَ آتِنَا بِالْمَلِكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصّٰدِقِينَ * مَا نُنَزِّلُ الْمَلِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ * إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٢ فلا يكون المراد من الذّكر إلّا القرآن، فكيف لم يحفظ القرآن من التحريف زيادة ونقصاً. وقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا

بِالَّذِ كُرِّ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّ لِكِتَابِ عَزِيزُ* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^١. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^٢. وقال تعالى: ﴿يُرِيدُونَ أَنْ يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُتِمَّ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^٣.

والمراد من النور القرآن الكريم كما قال تعالى: ﴿يَاءِ يُّهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِنْ رَبِّكُمْ وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُبِينًا﴾^٤، وكما قال: ﴿فَالَّذِينَ آمَنُوا بِهِ وَعَزَّرُوهُ وَنَصَرُوهُ وَاتَّبَعُوا النُّورَ الَّذِي أُنْزِلَ مَعَهُ أُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ﴾^٥، وقال تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ* فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ* ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^٦.

ثم إن القرآن هو المعجزة الباقية من رسول الله ﷺ، بل في الحقيقة كل سورة منه معجزة على حيالها، فهو مائة وأربعة عشر معجزة، وأنزله الله تعالى هداية لكافة العباد إلى يوم التئاد، فكيف لا يصونه من تحريف أهل العناد، قال تعالى: ﴿وَأَوْحَى إِلَيَّ هَذَا الْقُرْآنُ لِأُنْذِرَكُمْ بِهِ وَمَنْ بَلَغَ﴾^٧، وقال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ لِيَكُونَ لِلْعَالَمِينَ نَذِيرًا﴾^٨، وقال تعالى: ﴿وَهَذَا كِتَابُ مُبَارَكٍ مُصَدِّقُ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ وَلِتُنْذِرَ أُمَّ الْقُرَى وَمَنْ حَوْلَهَا﴾^٩، وغيرها.

١ - قُضِلَتْ/ ٤١- ٤٢.

٢ - الصَّف/ ٨.

٣ - التَّوْبَة/ ٣٢.

٤ - النَّسَاء/ ١٧٤.

٥ - الْأَعْرَاف/ ١٥٧.

٦ - الْقِيَامَة/ ١٧- ١٩.

٧ - الْأَنْعَام/ ١٩.

٨ - الْفُرْقَان/ ١.

٩ - الْأَنْعَام/ ٩٢.

من نسب إلى الإمامية القول بتحريف القرآن، أنه كان أكثر أو أقل مما بين الدفتين، فهو كاذب

ومن تتبّع أسفار المحققين من العلماء الإمامية يعلم أنّ من عَزَى إليهم القول بتعبير القرآن زيادةً ونقصاً فقد افترى عليهم... [ثم ذكر أقوال بعض علماء الشيعة كما تقدّم عنهم].

فذلكة البحث

فحصل من جميع ماقدّمناه:

أنّ تركيب السُّور من الآيات وترتيب السُّور أيضاً كان بأمر النبي ﷺ. وأنّ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ نزلت مع كلّ سورة ماعدا التوبة، وأنها جزء من كلّ سورة وآية من آيها، كما أنها جزء من سورة النمل.

وأنّ القرآن المكتوب بين الدفتين هو الذي نزلّه الله على رسوله الخاتم ﷺ، ما زيد فيه حرف ولا نُقص منه شيء.

وأنّ عثمان ماحرّف القرآن ولاأخذ منه ولازاد فيه شيئاً، بل غرضه من ذلك جمع النَّاس على قراءة واحدة، وإيّاك أن تظنّ أنّه أحرّق المصحف الصحيح وأبقى الباطل والمحرف والمغيّر، نعوذ بالله.

وأنّ اعتراض علّم الهدى وغيره عليه ليس إلّا من جهة منعه القراءات الأخر لإحراقه المصحف الصحيح وتبديله كلام الله المجيد.

وأنّ القراءات السبع متواترة لا يقرأ القرآن بغيرها من الشواذ. وأنّ رسم خطّ القرآن سماعي لا يقاس بالنحو ورسم الخطّ المتداول، فيجب إسقاء رسمه على ما كتبت على الكتبة الأولى. وأنّ من عَزَى إلى الإمامية تحريفه فهو كاذب. وأنّ الله حافظ كتابه وامتّم نوره.

وماأجاد وأحسن وأحلى نظم العارف الرومي في المقام، قال في المجلد الثالث من كتابه: «المنثوي»... [وذكر كما تقدّم عن البرزوسوي].

رجم الأوهام والأباطيل

وإن قيل: قد توجد عدّة من السُّور في بعض الكتاب وما ذكرت في القرآن كسورة التّورين، نقلها صاحب كتاب «دبستان المذاهب» وأتى بها المحدث التّوريّ في «فصل الخطاب» والآشتياني في «بحر الفوائد في شرح الفرائد»، وسورة الحَفْد، وسورة الخَلْع، وسورة الحِفْظ، أتى بها المحدث التّوريّ في «فصل الخطاب» أيضاً، ونقل الأوّلين السيوطيّ في أوّل النوع التّاسع عشر من الإِتقان، وسورة الولاية المنقولة في كتاب «داوري للكسروي». فلمَ قُلْتُ، إنّ القرآن ١١٤ سورة ومانقص منه شيء؟

قلت: أوّلاً - عدم كونها في القرآن دليل على عدم كونها من القرآن.

وثانيّاً - لو كانت أمثال هذه الكلمات التي تضحك بها الثّكلى وتبكي بها العروس، ممّا تحدّى الله تعالى عباده بقوله: ﴿فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ^١﴾ وقوله: ﴿فَأْتُوا بِعَشْرِ سُورٍ مِثْلِهِ^٢﴾، وقوله تعالى: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ...^٣﴾ لكان أعراب البادية وأصاغر الطّلبة جميعاً أنبياء يوحى إليهم فضلاً عن أكابر العلماء، وقياس هذه السُّور المجعولة بـ«المقامات للحريري» مثلاً كقياس الثّبن بالتّبر، فضلاً عن القرآن الكريم الذي أعجز الحريريّ ومن فوقه عن أن يتفوّهوا بالإتيان بسورة منه، ولو كانت نحو «الكوثر» أربع آيات.

وهذا هو «أبو العلاء المعريّ» الخريّيت في فنون الأدب وشؤون الكلام، والمشار إليه بالبنان في جودة الشّعر وعذوبة النثر، يُضرب به المثل في العلوم العربيّة، وكفى في فضله شاهداً كتابه: «لزوم مالا يلزم» و«سقط الزّند» و«شرح الحماسة» وغيرها، تصدّى للمعارضة بالقرآن على ما نقل ياقوت الحمويّ في «معجم الأدباء» في ترجمته، فنأتي بما قال للمعارضة، ثمّ انظر فيها بعين العلم والمعرفة حتّى يتبيّن لك أنّ نسبته إلى القرآن

١ - البقرة/٢٣ ويونس/٣٨.

٢ - هود/١٣.

٣ - الإسراء/٨٨.

كيراعة إلى الشمس.

قال ياقوت: قرأت بخط عبد الله بن محمد بن سعيد بن سنان الخفاجي في كتاب له ألفه في «الصرفة»، زعم فيه أن القرآن لم يخرق العادة بالفصاحة حتى صار معجزة للنبي ﷺ، وأن كل فصيح بليغ قادر على الإتيان بمثله إلا أنهم صرفوا عن ذلك لأن يكون القرآن في نفسه معجز الفصاحة، وهو مذهب لجماعة من المتكلمين والزائفة منهم: بشر المريسي، والمرتضى أبو القاسم قال في تضاعيفه: وقد حمل جماعة من الأدباء قول أصحاب هذا الرأي على أنه لا يمكن أحد من المعارضة بعد زمان التحدّي على أن ينظّموا على أسلوب القرآن، وأظهر ذلك قوم، وأخفاه آخرون؛ ومما ظهر منه قول أبي العلاء في بعض كلامه:

«أقسم بخالق الخيل، والريح الهابّة بليل، ما بين الأشرار ومطالع سهيل، إن الكافر لطويل الذّيل، وإنّ العمر لمكفوف الذّيل، اتّق مدارج السّيل، وطالع التّوبة من قبيل، تنج وما أخالك بناج». وقوله: «أذلت العائذة أباها، وأصاب الوحدة ورباها، والله بكرمه اجتباها أولاها، أولاها الشّرف بما حباها، أرسل الشّمال وصباها، ولا يخاف عقباها».

بيان

قوله: ألفه في «الصرفة»: زعم قوم أن الله تعالى صرف القوى البشرية عن المعارضة، ولذلك عجزوا عن الإتيان بمثل القرآن، ولولا صرفه تعالى لهم لاستطاعوا أن يأتوا بمثله. وذهب الآخرون إلى أنه تعالى لم يصرفهم عنها، ولكنهم ليسوا بقادرين على الإتيان بمثله.

ونتيجة كلا القولين واحدة، لا تقاهما على عجز البشر إلى يوم القيامة عن الإتيان بمثله ولو بسورة، سواء كان بصرف القوى أو لم يكن...

ولا يخفى على أولي الفضل والذّراية أن أمثال هذه الكلمات الملققة من الرّطب واليابس لو تعارض القرآن الكريم لما تحدّى الله عباده به، فإنّ النّاس يستطيعون أن يأتوا بما هو أفضل منها لفظاً ومعنى.

ثم إنَّ السُّورَ المنقولة من «دبستان المذاهب» و«فصل الخطاب» المذكورة آنفًا كلمات لا يناسب ذيلها صدرها، بل ليست جملها على أسلوب النَّحو ولا تفيد معنى، فننقل شِرْذمة من سورة «التَّورين» حتَّى يظهر لك سخافة ألفاظها وركاكة تأليفها، فمن آي تلك السُّورة المشوَّهة:

«إِنَّ اللَّهَ الَّذِي نور السَّمَاوَاتِ والأَرْضِ بما شاء واصطفى من الملائكة، وجعلَ من المؤمنين أولئك في خلقه، يفعل الله ما يشاء لا إله إلاَّ هو الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ».

ومنها: «ولقد أرسلنا موسى وهارون بما استخلف، فبغوا هارون فصبر جميل، فجعلنا منهم القردة والخنازير ولعناهم إلى يوم يبعثون».

ومنها: «ولقد أتينا بك الحكم كالَّذين من قبلك من المرسلين، وجعلنا لك منهم وصيًا لعلَّهم يرجعون».

فانظر: أنَّ اللَّصَّ المعاند الوضَّاع كيف لَفَّق بعض الجمل القرآنيَّة بترَّهاته تلييسًا على الضَّعفاء، وخلط الحقَّ بالباطل تفتينًا بين المسلمين، ولما رأى ضُعفاء العقول كلمات شتَّى فيها نحو صبر جميل، ونور السَّمَاوَاتِ، وإلى يوم يبعثون، ولعلَّهم يرجعون، المتَّخذة من القرآن، تلقَّوها بالقبول حتَّى رأيت مُصَحَّفًا مطبوعًا كتبت هذه السُّور في هامشه، وليس هذا إلاَّ عمل الجُهَّال من النَّسَّاك والصَّبيان، من القُرَّاء الَّذين علموا مخارج حروف الحلق، وأيقنوا أن ليس وراء ما علموا علم أصلاً، وكأنَّما العارف شمس الدِّين محمَّد الحافظ أخبر عنهم حيث قال:

آه آه از دست صرَّافان گوهر ناشناس هر زمان خرْمُهره را با دُرِّ برابر می‌کنند^١
في تفسير «آلاء الرَّحْمَن» للبلاغي طاب ثراه: ومما ألصَّقه بالقرآن المجيد مانقله في «فصل الخطاب» من كتاب «دبستان المذاهب»... [وذكر كما تقدَّم عنه].

١ - ترجمة البيت: آه آه من أيدي الصَّرافين الَّذين لا يعرفون قيمة الجواهر، فيساوون دائماً قلادة الحمار بالدُرِّ.

[الرّدّ على الأخبار التي ذكرت في تحريف القرآن]

وإن قيل: قد وردت أخبار دالة على أنّ هذا القرآن المكتوب بين الدّفتين المتداول الآن أسقط منه آيات وكلمات، فكيف ادّعيّت أنّ ما أنزل على رسول الله ﷺ مانقص منه حرف؟ وما تطرّق إليه تحريف؟

أقول: ١- إنّ بعض تلك الروايات مجعول بلاكلام كرواية نقلها في «الاحتجاج»، وأتى بها الفيض في «تفسير الصّافي»: «إنّ المنافقين أسقطوا في الآية: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِهُوا مَاطَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^١، بين اليتامى وبين فانكحوا من الخطاب والقصص أكثر من ثلث القرآن.

٢- وبعضها يبيّن مصداقاً من مصاديق الآية كما في قوله تعالى: ﴿وَنَزَّلُ مِنَ الْقُرْآنِ مَا هُوَ شِفَاءٌ وَرَحْمَةٌ لِّلْمُؤْمِنِينَ وَلَا يَزِيدُ الظَّالِمِينَ إِلَّا خَسَارًا﴾^٢ وردت رواية: لا يزيد ظالمي آل محمّد حقهم إلا خساراً.

٣- وبعضها يشير إلى بعض التّأويلات كما في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ مَاذَا أُنْزِلَ رَبُّكُمْ قَالُوا أُسَاطِيرُ الْأَوَّلِينَ﴾^٣، وردت رواية «ماذا أنزل ربكم في عليّ عليه السلام؟»

٤- وبعضها يفسّر الآيات فجعل قوم هذه الأخبار دليلاً على تحريف القرآن، وحكموا بظاهرها أنّ القرآن نقص منه شيء. وجمعها المحدث التّوريّ في «فصل الخطاب» وجعلها أدلة على تحريف كتاب ربّ الأرباب، واتّبعه الآخرون، ولولا خوف الإطالة لنقلت كلّ واحد من أخبار «فصل الخطاب»، ويبيّن عدم دلالتها على تحريف الكتاب، فإنّ أخباره بعضها مجعول بلاريب، وبعضها مشوب بسنده بالعيب، وبعضها الآخر يبيّن التّأويل، وبعضها يفسّر التّنزيل، ويضادّ طائفة منها أخرى، وبعضها منقول من كتاب «دبستان المذاهب» لم ينقل في كتب الحديث أصلاً كما أنّ المحدث التّوريّ صرح به أيضاً.

١- النّساء/٣.

٢- الإسراء/٨٢.

٣- التّحل/٢٤.

وبالجملة؛ إنّ تلك الأخبار المنقولة في «فصل الخطاب» وغيره الواردة في ذلك الباب آحاد لا تعارض القرآن المتواتر المصون من عهد النبي ﷺ إلى الآن، فإن وجد لها وجه لا ينافي القرآن، وإلا فتضرب على الجدار.

جرى على المحدث النوري ماجرى على ابن شنبوذ

ثمّ إنه يقال: قد عدل هذا المحدث أعني به صاحب «مستدرک الوسائل» ومؤلف كثير من الرسائل الثقلية عن مذهب التحريف السخيف، وجرى عليه ماجرى على ابن شنبوذ. قال ابن التّديم في الفن الثالث من المقالة الأولى من «الفهرست»: «محمد بن أحمد بن أيوب بن شنبوذ كان ينادى أبابكر ولا يفسده، وقرأ: ﴿إِذَا نُودِيَ لِلصَّلَاةِ مِنْ يَوْمِ الْجُمُعَةِ فَامضُوا﴾^١ - إلى ذكر الله^٢.

وقرأ: ﴿وَكَانَ - أَمَامَهُمْ -^٣ مَلِكٌ يَأْخُذُ كُلَّ سَفِينَةٍ - صَالِحَةً - غَضَبًا﴾^٤.

وقرأ: ﴿قَالِ يَوْمَ تُنْجِيكَ - بِنْدَانِكَ^٥ - لَتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾^٦.

وقرأ: ﴿فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّنَتْ - النَّاسُ^٧ - أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لَبِثُوا - حَوْلًا^٨ - فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ﴾^٩.

إلى أن قال بعد نقل عدّة قراءاته: ويقال: إنه اعترف بذلك كلّ، ثمّ استتيب وأخذ خطّه بالتّوبة فكتب: يقول محمد بن أيوب: قد كنت أقرأ حروفاً تخالف عثمان المجمع

١ - موضع ﴿فَاسْعَوْا﴾.

٢ - الجمعة/٩.

٣ - موضع ﴿وَرَاءَهُمْ﴾.

٤ - الكهف/٧٩.

٥ - موضع ﴿يَبْدِيكَ﴾.

٦ - يونس/٩٢.

٧ - موضع ﴿الْجَنِّ﴾.

٨ - غير موجود في الآية.

٩ - سبأ/١٤.

عليه والذي اتفق أصحاب رسول الله ﷺ على قراءته، ثم بان لي أنّ ذلك خطأ وأنا منه تائب وعنه مُقْلَع، وإلى الله جلّ اسمه منه بريء، إذ كان مُصَحَّف عُثْمَان هو الحقّ الذي لا يجوز خلافه ولا يقرأ غيره. (٢٧٣-٢٧٩)

الفصل المائة والواحد

نصّ الجواديّ الآمليّ (معاصر)

في «عليّ بن موسى الرضا عليه السلام والقرآن الحكيم»

[القرآن لم يُجعل لزمان دون زمان]

وقد ثبت بالنصّ القطعيّ أنّه لانبئ بعد رسول الله ﷺ ولا كتاب بعد القرآن، وقد ارتحل الرسول العظيم ﷺ بشخصه حيث إنّه ميّت ونحن ميّتون، وما جعل الله لبشر من قبله الخلد بل جعل كلّ نفس ذائقة الموت، فلو جاز - والحال هذه - تطرّق البطلان إلى القرآن وتسرب الضلال إلى محتواه ونفوذ التحريف إلى شيء من معارفه لزم انقراض النبوة من رأس، وانقطاع الرسالة من أصل، مع أنّها ضرورية التّحقّق دائماً كما مرّ مسبقاً. وهذا هو البرهان العقليّ على صيانة القرآن الكريم عن التحريف، ويمكن استنباطه أيضاً من بيان مولانا الرضا عليه السلام في كلمته: «...لأنّه لم يُجعل لزمان دون زمان بل جُعل دليل البرهان والحجّة على كلّ إنسان، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه...».

فلو أمكن زواله بنفسه من ناحية فقدان المقتضي للبقاء؛ بأن لا يكون صالحاً له ورافعاً لمشاكل الحياة الإنسانيّة، ومجيباً للشبهات العلميّة، وهادياً إلى ما هو المقصد الأسنى الإلهيّ، أو أمكن زواله من ناحية وجود المانع عن البقاء بالدسّ والتّصحيف والتّحريف وما إلى ذلك، لما كان حبلاً متيناً وعروة وثقى حسبما أفاده عليه السلام، بل كان حبلاً موهوناً

وعُرِوة مفصومة لامتانة ولاوثاقة لها، إمّا لسبب في دخيلته هي فقد اقتضاء البقاء، أو سبب خارج هو وجود المانع عن التخليد. كما وأنه لو كان القرآن كذلك - أي لم يكن صالحاً للبقاء الأبدي، إمّا لفقد اقتضاء الخلود وإمّا لوجود المانع عن التأيد - لما كان نوراً ظاهراً على الأديان كلّها ولو كره المشركون، بل كان نوراً ضعيفاً منطمساً بنفسه أو مطموساً بعاصفة الشّرك، وزوبعة الكفر ولو كره المؤمنون، والتّلازم بيّن وبطلان التّالي كامتناع المقدّم واضح حسبما أفاده الله المتكلّم بهذا الكلام سبحانه، حيث قال - عزّ من قائل - في غير مورد: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾* هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ^١.

يعني تعالى أن النور الإلهي الذي من أجلى مصاديقه القرآن الكريم، كما قال سبحانه: ﴿يَاءِئَهَا النَّاسُ قَدْ جَاءَكُمْ بُرْهَانٌ مِّن رَّبِّكُمْ وَأَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ نُورًا مُّبِينًا﴾^٢. أبديّ البقاء بقاء الله، وذلك لوجود اقتضاء الخلود، لأنّ الله الذي أنزله يتمّه ويمدّه ويمسكه، ويفيض عليه فيض وجوده ويسلب المنع عنه، لأنّ أفواه الشّرك والتّفاق والكفر والعناد غير قادرة على إطفائه نهائياً لا بالبقاء الشّبهات وأطراح التشابهات، ولا باتيان المثل وإيجاد التّظير، لعجزهم عن كلّ ذلك بتاتاً كما قال سبحانه: ﴿قُلْ لِّمَنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيرًا﴾^٣.

فأية شبهة أو أيّ شبهة أطرحها المشركون أو أتى به كفّرة الإنس والجنّ يلقفه القرآن الكريم ويحطمه، ويبقى وحده لا شريك له. وبما أن العلة التامة لبقائه متحققة فإنّ بقاءه يكون ضرورياً وزواله ممتنعاً، كما قال سبحانه: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ

١ - التوبة/٣٢ - ٣٣.

٢ - النساء/١٧٤.

٣ - الإسراء/٨٨.

بَيْنَ يَدَيْهِ وَلَا مِّنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِّنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ^١.

وحيث إنّه موجود ممكن وكلّ ممكن فهو صلة وربط محض وفقر صرف إلى قيومه المستقلّ المحض الغنيّ - بأكمل معنى كلمته - إذاً فلا يكون خلوده بل شأن من شؤونه ذاتيّاً بل تبعيّاً، فيكون دوامه بإدامة متكلّمه المتجلّي للنّاس فيه، وبقائه بإبقاء الله الذي أنزله، فلذا قال سبحانه: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ^٢﴾.

أي يكون احتفاظه في عالم الطّبيعة بأيدي النّاس مسانداً إليه سبحانه بالذّات، كما أنّه محتفظ أيضاً في اللّوح المحفوظ عن أيّ تغيّر طبيعيّ بحفظ الله الذي هو الحفيظ بالذّات.

والسرّ فيه هو؛ أنّ مقتضى التّوحيد: أن يكون وجود أيّ شيء وظهوره مسانداً إلى الهويّة البحتة المطلقة بمعنى كلمتها حتّى عن قيد الإطلاق الذي يقابل التّقييد، ولذلك قال مولانا الرضائيّ في جواب سؤال ابن الصّلت عن رأيه في القرآن: «كلام الله لا تتجاوزوه...» أي لا تتجاوزوا عن حدّه الوجوديّ ولا تعدوا عنه، إذ الكلام قائم بمتكلّمه، باقي ببقائه، فالقرآن قائم بمتكلّمه ودائم بدوامه لا بذاته.

تنبيه

إنّ الذي أسلفناه لا يثبت أزيد من ضرورة بقاء القرآن وخلوده، وأمّا ازدياد غضاظته ومزيد نضارته في كلّ عصر وعند كلّ جيل بالنّشر والدراسة والمراس فهذا ممّا لا يدلّ به ماقدّمناه. والذي يدلّ عليه هو أنّ رُقّي العلم وحاجة النّاس إلى المعارف العميقة يوجب استعداداً خاصّاً راقياً لاقتراح مسائل غصّة لم تكن مسبوقة في الأعصار الغابرة، وبما أنّ السّؤال بلسان الاستعداد يلازم الجواب، ضرورة أنّ المبدأ الجواد «دائم الفضل على البريّة»، كما أفاد سبحانه: ﴿وَأَنَّا كُم مِّن كُلِّ مَسْأَلَةٍ مُّهِمَّةٍ^٣﴾.

١ - فضّلت ٤١ - ٤٢.

٢ - الحجر/٩.

٣ - إبراهيم/٣٤.

فلا بدّ وأن يكون القرآن الذي هو المرجع الفريد لكافة النَّاس أبدئاً دون غيره من الكتب، كافلاً لجميع ما يحوّج إليه الإنسان من المسائل والمشاكل. ولما كانت الأسئلة حادثة كانت الأجوبة - بطبيعتها - جديدة ناضرة طريّة. فالقرآن وإن شَبَّه في بعض النّصوص بالشمس والقمر إلّا أنّه من الجانب المبحوث عنه كالعين النّصّاحة، والكواثر الفوّار الذي ينبع منه كلّ يوم ماء طريّ يظهر بعد إبطائه. فكما أنّ أصل نظام الكون من السّماوات والأرض كذلك بالنّسبة إليه سبحانه، بمعنى أنّه يسأله كلّ موجود في كلّ لحظة وآونة ويحييه تعالى بإفاضة بعد إفاضة في كلّ حين، وقد جمع بين هذين الأمرين أي السّؤال المستمرّ والجواب المواصل الدائم قوله تعالى: ﴿يَسْأَلُهُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾^١.

هكذا - بالذّات - المجتمع البشريّ في ساحة القرآن الكريم، أي أنّ كلّ مدرسة وحوار فإنّها تواجه سؤالاً جديداً، ويستوجب - بطبيعته - جواباً طريّاً يأنّعا لم يُعهد من سابق فيسنع، ويثير من كواثر القرآن مطلب غضّ غير مستبق.

وهذا أصل عقليّ يؤيّد الثّقل في غير مورد كما نقرأه في مثل: «يامن لا تزيد كثرة العطاء إلّا جوداً وكرماً»^٢، «فإنّ فضلك لا يفيض وإنّ خزائنك لا تنقص بل تفيض»^٣.

لأنّه يعني ازدياد الجود بكلّ عطية وسخاء لأنّه ينفذ فقط، والفارق بين عدم النّفاد بالإعطاء وبين ازدياد الجود والكرم بكلّ عطاء وإفاضة جليّ بيّن، وهذا المعنى المعقول المؤيّد بالمنقول هو المستفاد ممّا نقله مولانا الرّضائيّ^٤ عن أبيه موسى بن جعفر^٥، والحديث كالآتي:

«إنّ رجلاً سأل أبا عبد الله^٦ ما بال القرآن لا يزداد عند النّشر والدراسة إلّا غضاضة؟ فقال: لأنّ الله لم ينزله لزمان دون زمان ولأنّ الناس دون ناس، فهو في كلّ زمان جديد،

١ - الرّحمن/ ٢٩.

٢ - دعاء الافتتاح.

٣ - الصّحيفة السّجّادية، دعاء وداع شهر رمضان.

وعند كلِّ قوم غَضٌّ إلى يوم القيامة»^١.

لدلالته على أنَّه غَضٌّ في كلِّ عصر لأنَّه باقٍ فحسب كالحجر المُتَكَثِّل المُتَرَكِّد، بل نابع كالكوثر النَّضَّاح، فهو كلُّ يومٍ في شأنٍ جديد ولا يشغله شأنٌ عن شأنٍ، لأنَّه مظهر تامٌّ للمتكلِّم الَّذي بصفته كذلك بالذَّات، فلا بدَّ وأن يكون مثلاً للظَّاهر فيه، وآية تامَّة له تعالى في هذه الجهة... (١١ - ١٥)

وأما سرُّ صيانة القرآن عن تطرُّق الباطل من الأمام والخلف، هو أنَّ الله تعالى سلك من بين يديه ومن خلفه رَصَدًا، ليعلم أنَّ قد أبلغوا رسالات ربِّهم كما تقدَّم في الرِّوضة، وسرٌّ يقين العترة الطَّاهرة بما في القرآن من تفصيل كلِّ شيء، هو المعية المطلقة المقتضية لأن لا ينفك القرآن عنهم في درجة من مدارجه، ولا ينفكوا عنه في منزل من منازلهم... لذلك فهم يعلمون جميع ما فيه علم عيان، ويخبرون عن ذلك خبرًا لا يُراب فيه، فلا بدَّ - إذاً - من الاعتماد عليهم في فقهه، والرَّكون إليهم في تفسيره، والثَّقة بهم في تأويله وسؤالهم عن باطنه. وقضية هذه المعية هو التَّعامل مع سنَّة العترة الطَّاهرة معاملة القرآن الكريم في جميع الشُّؤون، بأن يراجع في فقه مآثرهم إلى القرآن، وتعرض عليه حتَّى لا تكون مخالفة له مباينة إيَّاه، ولا تتعدَّى طور التَّبیین والتَّأويل والتفسير إلى المخالفة والبيونة؛ إذ المبائن للقرآن باطل محض لا يتفوَّه به ذلك الَّذي يدور مع الحقِّ حيث دار، لبداهة كون الباطل مضادًّا للحقِّ^٢.

وإلى بعض لوازم معية القرآن والعترة الطَّاهرة أشار مولانا الرضا عليه السلام حيث قال عليه السلام: «من ردَّ متشابه القرآن إلى محكمه هُدي إلى صراط مستقيم. ثم قال: إنَّ في أخبارنا متشابهًا كمتشابه القرآن ومحكمًا كمحكم القرآن فردَّوا متشابهها إلى محكمها، ولا تتبَّعوا متشابهها دون محكمها ففضلوا»^٣.

وحيث إنَّ اشتمال القرآن على المتشابه في ضوء المحكمات الَّتِي هي أمُّ الكتاب إنَّما

١ - مسند الإمام الرضا عليه السلام ١: ٣٠٩، عن عيون الأخبار ٢: ٨٧.

٢ - الفرر والدرر للأمدِّي ٧: ٣٥.

٣ - عيون الأخبار ١: ٢٩٠.

هو لحكمة خفيت على غير واحد، ومفترضنا إن العترة الطاهرة وسنتهم مع القرآن، فلا بد وأن تكون أخبارهم واجدة لتلك الحكمة أيضاً، وكما أن لفقه القرآن شرائط تصححه وموانع تردع عنه، كذلك لمعرفة السنة أسباب تقتضيه وقواطع تصد عنه، ويعبر عن تلك القواطع بأقوال القلب، وكما أن القرآن يفسر بعضه بعضاً وينطق بعضه ببعض، كذلك السنة يصدق بعضها بعضاً، وكما أن السنة تفسر القرآن وتبينه، كذلك القرآن يؤيدها ويسددها ويمضيها وذلك بعد عرضها عليه، لأنه الميزان القسط الذي سلك الله من بين يديه ومن خلفه رسداً، فلذا لا يتطرق إليه الجهل والافتراء والتحريف، لأنه لم يكن حديثاً يُفترى من دون الله بخلاف السنة التي يتطرق إليها ذلك، كما أوعز إليه الرسول الأعظم ﷺ في خطبته بمنى حيث قال: «أيها الناس ما جاءكم عني يوافق كتاب الله فأنأ قلتة، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»^١.

لأن ظاهره إمكان الجعل والتحريف في السنة دون القرآن، والدليل على أن المخالف للقرآن المبين له ليس مقولاً له ﷺ، ولا لأحد من العترة الطاهرة؛ هو أنه يوجب ويلزم افتراقهم عن القرآن، وافتراقه عنهم مع أنهما - أي العترة والقرآن - لن يفترقا أبداً، إذ المبين للحق باطل لامحالة، كما قال سبحانه: ﴿فَمَاذَا بَدَأَ الْحَقُّ إِلَّا الضَّلَالَةَ﴾^٢. ومن البين أن القرآن حق من مبدأ نزوله إلى منتهاه كما أكد به تعالى: ﴿وَالْحَقُّ أَنزَلْنَاهُ وَبِالْحَقِّ نَزَلَ﴾^٣.

والباطل مفترق عن الحق بالضرورة، فالحصيلة: أنه لو صدر من العترة ما يباين القرآن فإنه يعني لزوم افتراقهم عنه، وبطلان اللازم واضح كضرورة أصل التلازم، وبطلانه مستلزم لبطلان المقدم، فلذا قال مولانا الرضا ﷺ: «إذا كانت الروايات مخالفة للقرآن كذبها»^٤، حين قال له ﷺ أبوقرّة في حوار مع حول امتناع رؤية الله، فتكذب بالروايات

١ - الكافي ١: باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب.

٢ - يونس/ ٣٢.

٣ - الكافي ١: باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب. (الإسراء/ ١٠٥).

٤ - مسند الإمام الرضا ﷺ ١: ١٧، عن الكافي ١: ٩٥ والتوحيد: ١١٠.

بلا علم له ولا من هو مثله، إنّ عدل القرآن وزميله هو الإنسان الكامل المعصوم عليه السلام، أي العترة الطاهرة لا الرواية حيث إنّها ليست معصومة كالقرآن حتّى تصلح لأن تكون عديلة له، لأنّ غير المعصوم لا يكون مع المعصوم، إذ المعية لا بدّ وأن تكون بملك يصحّحها وجامع يجمع المعين فيه، فإذا لم تكن الرواية مصونة عن الدّس والتحريف فكيف يمكن مصابرتها مع القرآن المصون عن ذلك كلّ.

وأما العترة الطاهرة فلعصمتهم عن الجهل والزّيف والطّغيان والسّهو والنسيان وما إلى ذلك من أنحاء الرّجس وأقسام الرّجز، وطهارتهم عنها بعناية من الله سبحانه، فهم الأخرى بأن يكونوا كفو القرآن، كما أنّ القرآن عدل لهم ولا يصدر عنهم ما يباهه أصلاً، لأنّ المعصوم عليه السلام لا ينطق في بيان الأحكام الإلهية بالهوى ولا يميل إليه، فلذا صرّح مولانا الرضا عليه السلام بتكذيب الروايات المخالفة للقرآن بكونها مدسوسة وموضوعة.

وكما أنّ الدّس والوضع لا يتطرّقان إلى القرآن العلميّ، كذلك لا ينفذان إلى القرآن العينيّ - وهو الإمام المعصوم عليه السلام إذ المباين للقرآن مباين للعترة الطاهرة جزمياً، لأنّ ضدّ أحد المعين مضادّ للمع الآخر، وذلك لوحدة الملاك في المعية والتضادّ: ولا مجال لأن يكون شيء مضادّاً لأحد الأمرين المندرجين تحت جامع واحد حقيقيّ، ولا يكون ضدّاً للمندرج الآخر مع حفظ وحدة الملاك. (٩١ - ٩٣)

الفصل المائة والثاني

نصّ الفاني (معاصر) في «آراء حول القرآن»

هل اعتصم القرآن من التّغيير؟

لنا أن نحقّق في المقام بالجواب عن أسئلة سبعة:

السؤال الأول: [مأمعنى التّحرّيف]

قد وردت لفظة - التّحرّيف - في القرآن، فقال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١، وقال سبحانه: ﴿وَقَدْ كَانَ قَرِيْقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٢.

ولسائل أن يسأل عن معنى التّحرّيف، فنقول: إنّ التّحرّيف في اللغة تغيير القول، يقال: حرّف القول، أي غيّره عن مواضعه. وحرّف الشيء عن وجهه، أي صرفه وأماله، وفي العرف يطلق على أمور ثلاثة:

الأول - قلب مضمون الجملة وتطبيقه على مصداق جعلي على خلاف ماأراده المتكلّم، فهو نوع من الكذب والافتراء مستمسكاً بكلام المكذوب عليه، وهذا كان شأن اليهود إذ كانوا يحرفون تارة ماأنزل على موسى ﷺ، وأخرى كانوا يحرفون البشائر الواردة في حقّ نبينا محمد ﷺ، وثالثة كانوا يحرفون كلام نبينا ﷺ، وقد ورد في الأخبار أنّ الآيتين قد نزلتا في شأن اليهود المحرّفين لما ذكر، فراجع ولا حظ.

الثاني - تطبيق مجمل أو مشترك لفظي أو معنوي على مصداق جعلي بعنوان أنّه المراد الجدّي للمتكلّم، وهذا القسم من التّحرّيف داخل في التأويل.

الثالث - تغيير الكلام لفظاً بالزيادة والتّقصية وتغيير المواضع ترتيباً، والبحث في المقام هو عن وقوع مثل هذا التّحرّيف، أي التّغيير اللفظي في القرآن وعدمه.

السؤال الثاني: هل هذا البحث مثمر أم لا؟

ولابدّ من الإشارة قبل الجواب عن هذا السؤال إلى أنّ التّحرّيف المبحوث عنه في القرآن غير التّحرّيف الموجود في العهدين، إذ التّحرّيف الأخير عبارة عن اختراع القصص والآيات والأحكام واختلاق التّهّم والأكاذيب، كاتّهام الأنبياء بشرب الخمر

١ - النساء/٤٦.

٢ - البقرة/٧٥.

وصنعه وسقيه للمريدين، وغسل أرجلهم، والزنى بالبت، وإيجاد النسل من أولاد البنت المتحققين من الزنى. وكذا نسبة التجسيم إلى الله، ونسبة عدم علم الله بمكان آدم في الجنة حين فرار آدم منه، والقول: بأن الله صارع يعقوب فألقاه مَرَّات على الأرض، وألقاه يعقوب مرّة على الأرض وجلس على صدره، وطلب منه البركة فأعطاه البركة في النسل وجعل الأنبياء من صلبه، وأنه تعالى - كما في الآية السادسة من الفصل السادس من سفر التكوين في التوراة - لما خلق الدنيا ندم على ذلك وتغيّرت إرادته، إلى غير ذلك مما هو كثير، فراجع العهدين إن شئت الزيادة.

وأما التحريف الذي يقول به شِرْذِمَةٌ في القرآن، فهو عبارة عن حذف بعض ما يتعلق بمناقب أئمتنا الاثني عشر عليهم السلام، أو ما يتعلق بالمنافقين وأسمائهم، أو ما يكون تفسيراً لبعض الآيات، فتوهم أنه من القرآن كجملة - حقّ آل محمد - بعد قوله تعالى: ﴿وَيَسْغَلُمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا﴾^١، ومن البديهي أن مثل هذا التحريف لا يضرّ بما هو موجود بين الدفتين، ولا يجوب إفحام المخالفين لنا وإلزامهم علينا.

وإذن فالجواب عن هذا السؤال: أنه ليست له ثمرة عملية إلا دراسة الأخبار المذكورة في هذا المقام سنداً ومفاداً... [ثم ذكر قول الشيخ الطوسي، كما تقدّم عنه، فقال:] ويظهر من هذه العبارة أمور:

الأول - الاختلاف في التحريف كان من القديم.

الثاني - لم يكن أحد قائلًا بالزيادة.

الثالث - كان بعض الخاصة قائلًا بالتقصية.

الرابع - ورود الأخبار الظاهرة في التحريف.

الخامس - إن ما بين الدفتين - اللّوحيين على حدّ بعض التعابير - قرآن كلّ، وهو

الذي لا ينبغي الارتياح فيه بتاتاً، إذ القول بالتقصية لا يدعم ببرهان، وعلى فرض تسليم التقصية فليست مانعة عن صحّة الاحتجاج بالموجود الفعلّي، وكونه معجزاً ومستنداً

للأحكام الشرعية، بل لا قائل بوقوع النقص في آيات الأحكام، لأنَّ القائل به من الشيعة يقول بالنسبة إلى فضائل أهل البيت عليهم السلام ومثالب أعدائهم دون غيرهما، أضف إلى ذلك بأننا نقول إنَّ سَدَنَةَ الوحي الإلهي وخزنة علوم الله قد بيَّنوا الأحكام، ووصلت إلينا بحمد الله ومنه بواسطة أصحابهم الأئمَّة رضي الله عنهم، فهذا البحث لاثمرة فيه أبداً. نعم، لا بدَّ من النظر في الأخبار الظاهرة في التحريف سنداً ودلالةً حفظاً للأذهان من شوب الانحراف.

السؤال الثالث: هل يترتب على القول بالتحريف مفسدة أم لا؟

والجواب عنه: لا، لأنَّ الزيادة وهي الموجبة لسدِّ باب التحدِّي غير معقولة ولا مأثورة، والقائل بها لا يعتنى بقوله، لضعفه ووهنه، والتقيصة على فرض التسليم بها لا تضُرُّ بالموجود، وهو الحجَّة الإلهية الفعلية مضاعفاً إلى فساد القول بها. نعم، نفس هذا النزاع ربَّما يجزئ الخصم بأن يقول: إذا كان العهدان محرَّفين فالقرآن كذلك، ولكنَّه باطل، إذ إنَّ العاقل التَّبيِّه يرى الفوارق الشَّاسعة بين كلام معجز أسلوبيه - وإن قيل بأنَّه كان أزيد ممَّا يكون - وبين كتابين اجتمعت فيهما أوهام بالية وقصص خيالية، وافتراءات فاضحة على أنبياء الله ورسله من شرب الخمر والزَّنى بالبنات ومشاكل ذلك، فما أشبه مطالها المدسوسة وأكاذيبها المجعولة بحكايات تُنسج لترويح خاطر وإتحاف السَّامر وإيناس السَّاهر، فالإنصاف أنَّ الخصم لا يمكنه التَّمسُّك بذيل هذا النزاع تغطية لتحريفات عَهْدِيهِ المحرَّفين.

السؤال الرابع: أنَّه هل الاعتقاد بالتحريف مخلٌّ بالمذهب أم لا؟

والجواب: أنَّه لا يضرُّ القول بالتحريف بمذهب القائل به، لأنَّ الإسلام يطلق تارةً على الإسلام الصَّوريِّ النَّظاميِّ؛ وهو يتحقَّق بأداء كلمتي الشَّهادتين، بشرط أن لا ينقضهما في مرحلة الظَّاهر بإظهار ما يخالفهما، وأخرى على أدائهما مع الاعتقاد القلبيِّ بمضمونهما وما جاء به النَّبي صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مع العمل بالوظائف الدِّينية، والقول بالتحريف لا يخلُّ

بالأول قطعاً، لادلالة له بالمطابقة أو بالالتزام على إبطال الشهادتين، ولا يخلّ بالثاني أيضاً، لأنه لا دليل على لزوم الاعتقاد بعدم وقوع التحريف في القرآن، فالقول بالتحريف أو القول بعدمه لا ربط لهما بالإسلام بالمعنى الثاني، ولذا نقول: بأن جملة من الاختلافات العقائدية لا توجب الكفر أصلاً كنفى بعض المناقب - علم الغيب مثلاً - عن الأئمة عليهم السلام، أو الاعتقاد بعدم مقام الشفاعة لهم يوم القيامة، أو عدم رجوعهم إلى الدنيا حين ظهور قائمهم عليه السلام، كما أن إثبات بعض المناقب لهم لا يوجب الكفر، فلا يجوز رمي القائل به بالغلو وطرح خبره لذلك.

فيجب علينا أن لا نبادر بالتجاسر على القائل بالتحريف، بل القائل به إنما ترجّح بنظره التحريف لأجل الروايات الآتية الناطرة بنظره إليه من دون نظر ثاقب إلى أسانيدھا ومداليلھا، تورّعاً في الدين وحذراً من التشكيك في الأخبار الواردة عن أهل البيت عليهم السلام وإن ضعفت أسانيدھا، وحفظاً لظواهرها وإن خالفت العقل، فتجد في كلام القائلين بالتحريف أنه لو لم نأخذ بتلك الأخبار فبأي شيء ثبت الإمامة والأحكام الشرعية الخ. نعم، علينا - نحن - إيضاح الحق بما يقتضيه المنطق الصحيح والبرهان الصريح.

فقد نشأ القول بالتحريف استناداً إلى الأخبار واستظهاراً منها، فالقول بأن هذا الرأي خرافة إفراط في التعبير، إذ إن الخرافة عبارة عن الخيالات الفاسدة التي لأساس لها أبداً، والقول بالتحريف وإن كان اشتباهاً إلا أن له منشأ وهو الأخبار، فاللّزم تحليلها سنداً ودلالة لارمي القائل به بالخرافة.

السؤال الخامس: من هم القائلون بالتحريف وما هي أدلّتهم؟

والجواب: أن جماعة من المحدثين وحفظة الأخبار استظهروا التحريف بالتقيصة من الأخبار، ولذلك ذهبوا إلى التحريف بالتقصان... [إلى أن قال:] فنقول: لنا أن نقسم الأخبار التي استدّلوا بها على التحريف إلى أنواع خمسة: الأولى - ما يدلّ على أن عليّاً عليه السلام جمع القرآن. الثانية - ما يدلّ على أن القرآن الموجود هو كلّ قرآن.

الثالثة - ما يدلّ على التحريف بالتقيصة أو التغيير.

الرابعة - ما يدلّ على إحراق عثمان للمصاحف.

الخامسة - ما يدلّ على أن المراد من التعبير بنزول القرآن هكذا، التأويل الصحيح والتطبيق الواقعي... [ثم ذكر أنواع هذه الأخبار تفصيلاً ونقدها نقداً لطيفاً، وإن شئت فراجع].
وملخص ما ذكرنا أمان:

الأول - أنه لا يوجد في هذه الطوائف الخمس دليل له سند صحيح قابل للاعتماد ينصّ على التحريف بالتقيصة فكيف بالزيادة.

الثاني - أن القائلين بالتحريف أوقعهم في شبهة التحريف كمال ورعهم وجمودهم على الأخبار وعدم دقّتهم في أسانيدها ودلالاتها، وإلا فليس القول بالتحريف خرافة، إذ هي ما لأساس لها كالقصص الخيالية والأوهام المنسوجة والأحاديث المفتعلة الكاذبة، وليس القول بالتحريف بهذه المثابة من الضعف والسقوط، لما قلنا من نشوئه عن أخبار كثيرة.

وقد يستدلّ على التحريف بما ورد في القرآن في سورتي النساء والمائدة من آيات ناظرة إلى التحريف، ففي سورة النساء: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١، وفي سورة المائدة: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾^٢، و: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَغْدٍ مَوَاضِعِهِ يَقُولُونَ إِنْ أُوتِيتُمْ هَذَا فَخُذُوهُ﴾^٣، وهذا النحو من الاستدلال ضعيف جداً، لأن الآيات المذكورة وردت في شأن اليهود، والمراد من التحريف فيها التأويل الباطل، أي المعنوي، فراجع التفاسير.

السؤال السادس - من هم التافون للتحريف وماهي أدلتهم؟

الجواب: المجتهدون وعظماء العلماء كالصّدوق والشيخ الطوسي والسيد المرتضى

١ - النساء/٤٦.

٢ - المائدة/١٣.

٣ - المائدة/٤١.

والطَّبْرَسِيّ، ذهبوا إلى عدم تحريف القرآن... [ثم ذكر أقوالهم كما تقدّم عنهم، فقال:]
ويظهر من هذه الكلمات من هؤلاء الأعظم أدلة ثلاث لنفي التحريف:
الأول - توفر الدواعي على ضبط القرآن وحفظه عن وقوع التحريف فيه، ولاسيما
بالزيادة.

الثاني - أن القرآن كان مؤلفاً ومجموعاً لامبوثناً ومتفرقاً.
الثالث - أن الأخبار الواردة في التحريف ضعيفة وآحاد ولا يمكن الاعتماد على
مثل تلك الأخبار في مثل تلك المسألة المهمة غاية الأهمية، وهناك نكتة في كلام هؤلاء،
وهي: أن ماورد ممّا يشبه كونه قرآنًا أو قيل: إنه قرآن، فهو وحي لأنه قرآن نزل تحديًا
وإعجازًا.

السؤال السابع - ماهو التحقيق في المقام؟

الجواب : لنا أن نستدلّ على نفي التحريف بأمرين:
الأول - عدم الدليل على التحريف وهذا يكفي للنافي، إذ قد أسمعناك أن إسناد
الأخبار المستدلّ بها على التحريف ضعيفة جدًا، وماصحّ منها سندًا لا دلالة له على
التحريف مطلقًا.

وتوهم بعض المحدثين أن تلك الأخبار لا تقلّ عن الأخبار الواردة في الإمامة، أو
أنّها متواترة يعاضد بعضها بعضًا، أو أن المنكرين يستدلّون بأضعف منها أو مثلها، أو أن
القوم ربّما ينكرون وجود الخبر على مطلب مع أنّه موجود ولكنهم لم يظفروا به، وأمثال
تلك الدعاوي الفارغة، ولكنّه مدفوع بأنّ العاقل بنظره العقلانيّة لا يعتني بأيّ خبر صادر
عن أيّ مخبر مذكور في أيّ كتاب من أيّ مؤلف، إذ كيف نأخذ بما يرويه الحسن البطائنيّ
من أن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش، وأنّها كانت أطول من سورة البقرة، والحسن
ممن لم يوثقه أحد من أهل الرجال وطعنوا فيه، وما معنى فضيحة نساء قريش؟ وكيف
يمكن حذف مقدار كثير من سورة تُقرأ ليلاً ونهارًا وتحفظها صدور المسلمين؟

وبالجملة؛ الشرط الأساسي لحجّية الخبر هو الوثوق بالصدور، غير الحاصل من

الأخبار التي ينقلها رجال لانعرفهم بالوثاقة، لأنهم إما مهملون في كتب الرجال، وإما مذكورون مع توصيفهم بالجهل، وإما مذمومون بأمور تخرجهم عن الوثاقة. ونحن لانتعني بالكثر إلا إذا بلغت حداً يوجب الوثوق بالصدور، أو اقترنت بقرائن مفيدة للصدور، فنأخذ حينئذ بالجامع بينها، وأتى لنا بذلك في مقامنا هذا. نعم، ما قاله الشيخ المفيد أو ابن الحاجب: بأن تلك الأخبار آحاد فلا يثبت القرآن بها غير مرضي لدينا، لأن الأخبار إذا كان الذين جاؤوا بها عدولاً نأخذ بها وإن كانت آحاداً، غير أنه إذا كان الراوي البطائي أو مثله تركنا أخباره، ولكن لالكونها من الآحاد بل لكونها ضعافاً، ولم يكن المخبر موثقاً به.

الثاني - لامجال لأي تشكيك بأن الجيل الجاهلي من العرب كان ناشئاً في قلب الصحراء، ولم يكن عنده من العلوم والفنون شيء هام يذكر في التاريخ، وانحصرت ثقافتهم في ذلك العصر - في الأدب البدوي الأصيل التابع من صميم العاطفة، صريحاً صارماً خالياً عن التكلف بعيداً عن الخيال - نظماً ونثراً - فترى فيهم امرؤ القيس وحسان بن ثابت الذي كان يحسب من المخضرمين. نعم، يضاف إلى الأدب العربي أمور أخرى عدّها أهل التاريخ من الثقافة العربية وهي الكهانة والقبافة والعرافة، فالعربي الجاهلي كان استعداده القويّ وزنه الوقاد وقريحته الصافية مصروفاً في الأدب شعراً وخطابةً، ممّا يتعلّق بشؤون الأدب لغةً ونحواً. وبلغ اهتمام الأدباء بالشعر إلى حدّ علّقوا المعلقات السبع على الكعبة، وكانت ندواتهم مختصة في الأغلب بذلك. وكان سوق عكاظ مؤتمراً عالمياً أدبياً يحضره الأدباء من كلّ مكان، وكان من الممكن أن يثير بيتاً واحداً من الشعر حرباً بين قبيلتين في الحين الذي كان يمكن أن يصير سبباً للصّحاح بينهما، وإن طالّت مدة عداوتهما وخصومتهم. ولما لم يكن لهم علم بالكتابة في العصر الجاهلي، كانت صدورهم خزانة علومهم من اللغة والصرف والنحو والشعر والخطابة، وكان لكلّ شاعر ديوان شعر ناطق، وهو شخص يحفظ أشعاره ويقال له: الراوية.

نعم، إنّما علّمهم الموالي الكتابة بعد الفتوحات الإسلامية، ونتيجة لانحصار علومهم

بما تجوّد به القريحة، وانحصار الضّابط لتلك العلوم بالحفظ على ظهر القلب. مع تلك الحافظة الصّحراوية القويّة كثر فيهم الحُفّاظ حتّى أن النّاظر في تاريخ الأدب العربيّ يتحير من الأرقام والكميّات الكثيرة التي ينسبونها إلى حُفّاظ الأشعار من الأشعار التي حفظوها، وإن كان العجب في غير محلّه بعد ملاحظة أن ذلك كان مسبباً عن أمور كثيرة أوجب للعرب حفظ كمّيّة كثيرة من الأشعار، وقد رأينا نحن في العجم أيضاً حُفّاظاً كثيرين، فكان لنا صديق نقل لنا حفظه مائة ألف من أشعار الخاقانيّ والقائيّ وأضرابهما، ممّن ينظم القصائد الطّوال المشتعلة على اللّغات الصّعبة والغريبة، وكان لنا صديق آخر قال: أنا أحفظ ستّين ألف بيتاً من الشعر.

وقد ذكر السيّد الجزائريّ عليه الرّحمة في «الأنوار التّعانيّة» نماذج من قضايا الحفظ العربيّ، ثمّ إنّ الحافظة الصّحراوية القويّة التي قلنا: إنّها كانت بمنزلة كتاب أو ديوان أو خزانة للعلوم، لم تكن منحصرة بفرد أو فردين، بل الذّهن الوقّاد والحافظة القويّة كانا من مزايا العرب في مستواه العامّ، وقد نزل القرآن في مثل هذا الوسط الأدبيّ والمجتمع العارف باللسان وأسلوبه والصّاعد إلى أعلى مدارج الكلام، وكان القرآن مع كونه كتاباً للقانون والشرع معجزة خالدة للنبيّ ﷺ في فصاحته وبلاغته، مضافاً إلى اشتماله على الحكم والمواعظ والعبر والقصص والأحكام والأخلاق، وحينما سمع العرب هذا الكلام المعجز الذي تفوّق على كلّ كلام أدبيّ موزون كانوا يسمعون من ذي قَبْل من لدن الشّعراء والخطباء اندهشوا، ونظروا إليه نظر إعجاب وحيرة، إذ إنّ القرآن ليس بمنظوم ولا منثور وليس خارجاً عنهما أيضاً، ولذا أخذوه برغبة تامّة وحفظ شامل وبوعي كامل.

ثمّ إنّ القرآن تحدّى المرتابين في كونه كلام ربّ العالمين بالإتيان بمثله أو بسورة من مثله، فلم يقدر أحد على مباراته ومعارضته، بل قد نُقل بأنّ جمعاً من المكابرين والمخالفين حاولوا ذلك، فرجعوا بخُفي حُنين حينما وصلوا إلى قوله تعالى: ﴿أَنِ اقْذِفِيهِ فِي التَّابُوتِ...﴾^١ الآية، أو إلى قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلُغِي مَاءَكِ...﴾^٢ الآية، وندموا

على هذه المحاولة الفاشلة، وقد يقال: إنهم عارضوا قوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ يَا أُولِي الْأَلْبَابِ﴾^٢، بقولهم القتل أنفى للقتل، وقوله تعالى: ﴿إِفْتَرَبَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^٣ بقولهم: دنت الساعة وانشق القمر، فكان ذلك الكلام المعجز والأسلوب الخارج عن نطاق قدرة اللسان البشري، سبباً لحفظ القرآن، وانتقاشه في الصدور وكثرة الحفظ له والمعتنين بقراءته وتجويده.

وأما القُرَاءُ السَّبْعَةُ أو الأربعة عشر فهم الَّذِينَ تَفَوَّقُوا عَلَى الْجَمِيعِ فِي شُؤْنِ الْقُرْآنِ، فجمع كل واحد منهم القرآن بجمع استحسنة من دون رعاية الترتيب وعلى اختلاف في كَيْفِيَّةِ الضُّبِّ وربما في القراءة في مثل: ملك أو مالك، أو مسكنهم ومسكنهم، أو كفواً أو كفواً، أو الصُّرَاطِ والسرَّاط، ممَّا لا يعدُّ اختلافاً في عدد الآية ومادتها. ولما وصلت السُّلْطَةُ إِلَى عُثْمَانَ جَمَعَ الْمُصَاحِفَ وَرَوَّجَ مُصَحِّفَهُ مِنْ دُونِ دَلَالَةِ هَذَا الْعَمَلِ عَلَى الْاِخْتِلَافِ فِي الْآيَاتِ، وَعَلَى ضَوْءِ الْحَافِظَةِ الْعُمُومِيَّةِ مِنَ الْعَرَبِ - مُشْرِكِينَ كَانُوا أَمْ مُسْلِمِينَ - وَعَلَى حَسَبِ رَغْبَتِهِمْ فِي الْكَلَامِ الْمَوْزُونِ وَاقْتِضَاءِ حَصْرِ ثِقَافَتِهِمْ فِي الْفَنِّ الْأَدَبِيِّ حَفَظُوا الْقُرْآنَ بِأَجْمَعِهِمْ، بَحِثَ لَمْ يُمْكِنَ لِأَحَدٍ إِنْكَارَ بَعْضٍ مِنْهُ، فَضْلاً عَنْ دَعْوَى سَقُوطِ عَشْرَةِ آلَافٍ مِنَ الْآيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ، إِذْ كَيْفَ تُسْمَعُ هَذِهِ الدَّعْوَى مَعَ أَنَّ هَذَا الْمَقْدَارَ مِنَ الْإِسْقَاطِ - بِمَرَأَى وَمَسْمَعٍ مِنْهُمْ - مُسْتَحِيلٌ عَادَةً، وَنَرَى هَذَا الْكَلَامَ مِنْ أَيِّ شَخْصٍ كَانَ كَلَامًا بَاطِلًا غَيْرَ مَعْقُولٍ التَّحَقُّقُ فِي الْخَارِجِ، إِذْ كَيْفَ تَسْكُتُ حَافِظَةُ النَّاسِ بِأَجْمَعِهِمْ عَنْ بَيَانِ تِلْكَ الْكَثْرَةِ الْهَائِلَةِ مِنَ الْآيَاتِ الَّتِي زَعَمُوا حَذْفَهَا، وَلَا أَقْلٌ مِنْ أَنْ يَبَيِّنَ أَحَدٌ مِنْهُمْ عَشْرَ هَذَا الْمَقْدَارِ أَوْ أَلْفَ آيَةٍ مِنْهُ.

وهب أنَّهُمْ كَانُوا فِي زَمَنِ عُثْمَانَ خَائِفِينَ مِنَ الْإِظْهَارِ، فَهَلَّا سَكَنُوا فِي زَمَنِ مَوْلَانَا عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ عليه السلام، وَلَمْ لَمْ يَطَالِبُوهُ حَتَّى يَقْرَأَهُ لَوْ كَانَ جَامِعَهُ قَرَأَنًا أَزِيدَ مِنْ حَيْثُ

٢ - هود/٤٤.

٣ - البقرة/١٧٩.

٤ - القمر/١.

الكُمَيَّة من القرآن الموجود بين المسلمين - قرآن عثمان - ، وأي مانع منع عليًّا عليه السلام من إظهاره أو من إعطائهم الحرِّية في إظهاره واحفظوه، وإيراز ما في خزانة حافظتهم إلى الملاء؟!

والظاهر أنَّ المراد من توقُّر الدَّواعي على نقل القرآن وحفظه مطلق الدَّواعي، حتَّى الشَّاملة لما يرجع إلى حبِّ الفنِّ والرَّغبة في الاعتناء بالكلام الموزون، من قوم برعوا في الأدب وامتازوا بالفصاحة والبلاغة وإنشاء الخطب والأشعار، والقدرة على البيان والعلم بمحسنات الكلام وبدائعه ومزايده، مضافاً إلى كون القرآن كتاباً دينيًّا للمسلمين وقانوناً إلهيًّا لهم، فقياس تحريف القرآن بغسل الرُّجل بدلاً عن مسحها، أو بإنكار خلافة عليٍّ عليه السلام، أو القول بأنَّ الدَّواعي كانت متوقِّرة على حذف مناقب عليٍّ عليه السلام وأولاده، وكذا إسقاط أسماء مخالفيه من القرآن، قياس باطل، لأنَّ القرآن ليس فقط كتاب عقيدة وأحكام، بل هو كلام معجز في أسلوبه، حكيم في مبادئه، جدير بالحفظ والقراءة والاستشهاد بمحكماته، ودليل على النِّظام العائليِّ والاجتماعيِّ والسِّياسيِّ وماشابه ذلك. فكان من المستحيل عادة حذف آيات كثيرة منه على غفلة من النَّاس الحافظين للقرآن الكريم، أو سكوت منهم وعدم إيرازهم لها ولو بعد حين، وإن كان عند أخالص أصدقائهم سرًّا.

وهب أنَّ الجامعة كانت غافلة أو خائفة، فأين كان القراء تلامذة النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم وتلامذة تلامذته؟ وكيف سكتوا عن سورة الأحزاب التي كانت أطول من سورة البقرة، حتَّى أسقط المسقطون هذا المقدار الكثير منها، ولم ينبس أبي بن كعب وابن مسعود وزيد بن ثابت وغيرهم ببنت شفة.

الثَّالث - قد تواتر في كتب الفريقين قول النَّبيِّ صلى الله عليه وآله وسلم: «إني تارك فيكم الثَّقَلَيْنِ كتاب الله وعترتي»^١، إلخ. وهذا كلام يدلُّ بالوجدان على أنَّ القرآن الكريم في زمانه كان مجموعاً مؤلَّفاً، إذ كيف يعبرُ صلى الله عليه وآله وسلم عن أوراق مبلوثة وآيات مبتورة غير موصولة بالكتاب،

علاوة على ماورد في الأخبار من التّوابع على حفظ القرآن وختمه، وقراءة كلّ سورة من سور القرآن، الدّالّ كلّ ذلك على أنّ القرآن كان مؤلّفًا مجموعًا كما أشار إلى ذلك الشّيخ الصّدوق رحمه الله، وقد قلنا: بأنّ المصاحف وإن كانت متعدّدة وكثيرة إلّا أنّها كانت متّفقة من حيث الآيات عددًا وموادًّا. والاختلافات التي كانت فيها إنّما هي محصورة في جملة من الموارد المحدودة في الإعراب أو الحروف، نظير: مسكنهم ومسكنهم، وظنين، وكفؤًا وكفؤًا، والصّراط والسرّاط، وهذه الاختلافات لا تضرّ بوحدة القرآن من النّاحية المجموعيّة الموافقة للحافظة العموميّة التي يعاضد بعضها بعضًا، فلقد أجاد السيّد المرتضى رحمه الله حيث تمسّك على عدم التّحريف بوحدة القرآن تأليفًا وجمعًا، وأنّه لم يكن مبيّثًا ومبيّثًا في العديد من الأوراق، وزاد الشّيخ الصّدوق رحمه الله على مقالة ماأشرنا إليه أنّما من التّمسّك بالأخبار الواردة في ثواب ختم القرآن أو قراءة سورّه، وظنّي أنّ القارئ في غنى عن الإطناب حول هذه المسألة، إلّا أنّ عدم اعتناء بعض المتورّعين بأقوال العلماء جمودًا على كلّ مايسمّى خبرًا وإن لم يكن موثوقًا به، أو مايتوهّم كونه دالًّا مع عدم دلّالته على مدّعى القائل بالتّحريف الزمّنيّ الإطناب. واعلم أنّ القائل بالزيادة في السّنة والشّعبة نادر جدًّا، والقول بها منافٍ لكون القرآن معجزًا في أسلوبه، ووقوع الزّيادة خارجًا مستحيل حسب محتوى القرآن العظيم.

(٨٣ - ١٤٤)

الفصل المائة والثالث

نصّ لبيب السّعيد (معاصر) في «المُصْحَف المَرْتَل»

[قوله دفاعًا عن الشّعبة في عدم تحريف القرآن]

وعندي أنّ نسبة هذه المزاعم إلى الشّعبة - بعامة - هو قول تُنْقِصُهُ الدّقة، فضلًا عن الصّحة، فهذه طائفة من علماء الشّعبة يبرأون من هذه المزاعم، ويشاركون إخوانهم أهل

السنة، الاعتقاد بأن القرآن الذي بين أيدي المسلمين، هو القرآن الذي أنزل الله تعالى على محمد ﷺ لم يزد عن هذا شيئاً، ولم ينقص شيئاً ولم يعثره أي تغيير. (ص: ٤٤٩)

دَرْءُ التَّحْرِيفِ

يقرر القرآن أن اليهود تقضوا ميثاقهم، فطردهم الله من رحمته ﴿فَبِمَا نَفْسِهِمْ مِيثَاقَهُمْ لَعَنَّاهُمْ﴾^١.

ومن وجوه هذا النقض: كتمانهم صفة النبي محمد^٢، ونبذهم الكتاب، وتضييعهم الحدود والفرائض^٣.

ويقرر القرآن أيضاً أن اليهود حرّفوا ما أوحى به الله: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^٤، ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَنَسُوا حَظًّا مِمَّا ذُكِّرُوا بِهِ﴾^٥.

ويحتمل هذا التحريف - فيما يقرر المفسرون - تحريف الألفاظ بالتقديم، والتأخير، والحذف، والزيادة، والتقصان، ومصادق ذلك قول القرآن حكاية عنهم: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٦.

كما يحتمل تحريف المعاني بسوء التأويل، وحمل الألفاظ على غير ما وضعت له، والتحيّل لتبديل المعاني من جهة اشتباه الألفاظ واشتراكها، ومثال ذلك - كما يقول ابن عطية - قولهم: ﴿وَاسْمَعْ غَيْرَ مُسْمَعٍ وَرَاعِنَا﴾^٧، ونحو ذلك^٨.

ويروي المفسرون أن التحريف وقع بالكتاب، أي بألفاظه ومعانيه معاً، والمعاني هي

١ - المائدة/١٣.

٢ - انظر: الفخر الرازي: التفسير الكبير ١١: ١٨٦ - ١٨٨.

٣ - انظر: الطبرسي: مجمع البيان ٢: ٥١ - ٥٤.

٤ - النساء/٤٦.

٥ - المائدة/١٣.

٦ - آل عمران/٧٨.

٧ - النساء/٤٦.

٨ - ابن حبان الأندلسي: البحر المحيط ٢: ٥٠٢ - ٥٠٣، وانظر: الفخر الرازي: التفسير الكبير ١٠: ١١٨.

تبع للألفاظ^١.

وقد روي^٢ أَنَّ النَّبِيَّ - حين دخل المدينة - دعا اليهود إلى القرآن فكذبوه، فنزلت الآية: ﴿اتَّبِعُوا مَن يَدْعُوا لَكُمْ وَكَانَ قَرِيبٌ مِّنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِن بَعْدِ مَا عَقَلُوا وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٣.

فهكذا - فيما يقرر القرآن - كان تحريف اليهود لكُتُبهم تحريفاً مبكراً عنيداً متعمداً سيئ القصد، حتَّى صار سبباً لذلك الاستفهام الَّذي توجهه الآية إلى المسلمين - على سبيل الإنكار والاستبعاد - عن كيف يرجون من اليهود الإيمان والرَّشد.

والقرآن يقول: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيحًا مِّنَ الْكِتَابِ يَشْتُرُونَ الصَّلَاةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَضِلُّوا السَّبِيلَ﴾^٤. ويقول المفسرون في هذا: إِنَّ اليهود كانت تعطي أبحارها بعض أموالها، على ما كانوا يضعونه لهم ممَّا ينصرون به اليهودية. ويقال: إِنَّ هؤلاء الأبحار كانوا يؤثرون تكذيب النَّبِيِّ ليأخذوا الرِّشا على ذلك، ولتحصل لهم الرِّياسة^٥. [إلى أن قال:]

والتَّوْرَةُ الحاضرة خالية من ذكر الآخرة والبعث، والحشر والنَّشر، والعذاب والتَّعِيم الأخرويَّين، والنَّبشِير بالرسول مُحَمَّد. فأين هذا من التَّوْرَةِ الَّتِي يُؤْمِن بها المسلمون، وَاَلَّتِي فِيهَا - بَنَصَّ الْقُرْآن - ﴿هُدًى وَنُورٌ﴾^٦.

وكما يقول أبو حَيَّان المفسِّر: «وَأَيْنَ هذا من قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ يَأْمُرُهُمْ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنْكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ وَيَضَعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ

١ - انظر: الطَّبْرَسِي: مجمع البيان ٢: ٥١ - ٥٤ ومحمَّد عبده: تفسير المنار ١: ٣٥٥ - ٣٦٦.

٢ - انظر: الفخر الرَّازِي: التفسير الكبير ٤: ١٤٨.

٣ - البقرة/٧٠.

٤ - النساء/٤٤.

٥ - انظر: الطَّبْرَسِي: مجمع البيان ٥: ١١٦ والفخر الرَّازِي: التفسير الكبير ١٠: ١١٥.

٦ - المائدة/٤٤.

عَلَيْهِمْ^١، وقوله تعالى، وقد ذكر رسوله وصحابته: ﴿ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْرَةِ﴾^٢ و^٣. واعتور في رأي المسلمين التحريف والتبديل أسفار الديانة المسيحية الحاضرة أيضاً: أ - فهي تقرّر شرّكاً لا يمكن - عند المسلمين - أن تقولوا السماء: تقرّر أن عيسى بن مريم إله وابن إله. وتذكر أن الإله مركّب من ثلاثة أقانيم هي: الأب، والابن، وروح القدس. وقد جنحت المجامع المسكونية إلى تقرير الحرمان - وهو عقوبة بالغة الشدّة - لكلّ من يتمسك بما ورد في بعض الأسفار عن تنزّه الله عن أن تكون له صاحبة، أو ولد، أو شريك.

ب - وهي تختلف في نسب المسيح، وفي أخبار القبض عليه^٤. هذا فضلاً عن الاختلاف في مسائل العقيدة والعبادات^٥.

ج - ومن المسيحيين الممتازين الثقافة والمتخصّصين في الدّراسات الدّينية المسيحية من يرون أن هذه الأسفار بشكلها الحاضر، ليست ممّا نزل على عيسى، وإنّما هي من كتابة بعض حواريين وأتباعه، كتبوها بعد رفعه بسنين كثيرة. [ثمّ ذكر تاريخ كتابة الأناجيل خلال قرون مختلفة وإن شئت فراجع نفس المصدر وغيره، فقال:]

د - وحتىّ الأسفار التي يعترف بها المسيحيون الآن، ظلّت عندهم هم أنفسهم حوالى أربعة قرون موضع شكّ في صحّة حقائقها، وصحّة نسبتها إلى أصحابها^٦...

وقد سلّم القرآن - كما رأينا - من كلّ شيء من هذا القبيل، ولن تنقطع أسانيده في أيّ وقتٍ. وربّما كانت أسباب التحريف في الكتب الأخرى هي التي أوردها المرحوم الدّكتور

١ - الأعراف/١٥٧.

٢ - الفتح/٢٩.

٣ - وانظر: البحر المحيط ٢: ٥٠٢ - ٥٠٣.

٤ - انظر مثلاً: إنجيل متى: الإصحاح: ٢٦.

٥ - انظر: الشّهستاني: الملل والنحل ١: ٢٢٢ (ط: مصطفى محدّد سنة ١٩٦١).

٦ - عليّ عبد الواحد وافي، الأسفار الدّينية: ٩٤ - ٩٦.

محمّد عبد الله درّاز^١. [ثمّ ذكر قوله ، كما تقدّم عنه ، فقال:]

غير أنّ أعداء القرآن ظلّوا على رغبتهم في محاولة دسّ التحريف فيه ، فكان لزاماً على المسلمين الحذر من هذه المحاولات ، ودروها ما استطاعوا إلى ذلك سبيلاً . وفي رأيي أنّ جمع القرآن صوتياً - فوق جمعه كتاباً - وسيلة أكيدة إلى القضاء تماماً على كلّ محاولة تحريفية .

وكأنّما جاء مشروع هذا في أنسب مناسبة ، فبعد أن رجوت وزارة الأوقاف تمويله^٢ ، وبعد أن مضيت في تسجيل رواية حفّص عن عاصم بأموال هذه الوزارة ، وقع ما كانت خشيته ضمن بواعث المشروع ، ذلك أنّ إسرائيل جدّت - فعلاً - في محاولة تحريف القرآن ، وتوزيع النسخ المحرّفة في المغرب ، غانا ، غينيا ، مالي ودول إفريقيا أخرى^٣ . وقد اكتشفت سفارتنا بالمغرب هذه المحاولة ، فأخطرت بها القاهرة ، وبعثت إليها ببعض النسخ المحرّفة^٤ .

وكان من الوسائل والمظاهر التحريفية التي اكتشفت:

١- إحداث أكثر من ألف خطأ مطبعي ولفظي في مائة ألف نسخة من القرآن ، وزّعت في البلاد الأفريقية والآسيوية^٥ .

٢- وحذف «لا» النافية من بعض المواضع ليكون المعنى عكس ما نزل به القرآن^٦ .

٣- وحذف كلمتي: «ليست» في الآية: ﴿وَقَالَتِ الْيَهُودُ لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ﴾^٧ .

١ - النّبأ العظيم : ٨ ، ٩ .

٢ - على عهد وزيرها السيّد أحمد عبد الله طيمعة .

٣ - مجلّة آخر ساعة ١١٤ يناير ١٩٦١ .

٤ - نفس المرجع .

٥ - جريدة الأهرام ع ٢٨ ديسمبر ١٩٦٠ .

٦ - انظر تصريح أحد المسؤولين في وزارة الأوقاف ، في جريدة الأخبار ع ٢٠ ديسمبر ١٩٦٠ .

٧ - البقرة / ١١٣ . وانظر : سليمان حسن عبد الوهاب : تحريف اليهود للقرآن قديماً وحديثاً ، مجلّة منبر

٤- وحذف كلمة «غير» في الآية: ﴿وَمَنْ يَتَّبِعْ غَيْرَ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَمْ يُقْبَلْ مِنْهُ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ﴾^١

٥- وإبدال هذه العبارة: «والله غفور رحيم» بعبارة «والله عزيز حكيم» في الآية: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا جَزَاءً بِمَا كَسَبَا نَكَالًا مِنَ اللَّهِ وَاللَّهُ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾^٢.

٦- وإسقاط الآيتين الآتيتين، ومنع تدريسهما في مدارس العرب والمسلمين في فلسطين المحتلة: «لَا يَنْهَيْكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ لَمْ يُقَاتِلُوكُمْ فِي الدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُمْ مِنْ دِيَارِكُمْ أَنْ تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوا إِلَيْهِمْ إِنَّ اللَّهَ يُحِبُّ الْمُقْسِطِينَ» إِنَّمَا يَنْهَيْكُمُ اللَّهُ عَنِ الَّذِينَ قَاتَلُوكُمْ...^٣.
والقصد من هذا الحذف - فيما قيل وقتها - صرد الأنظار عن جرائم إسرائيل التي ارتكبتها في حقّ العرب بإخراجهم من ديارهم^٤. واهتمّ المسلمون بهذا الحادث الخطير اهتماماً كبيراً:

أ- فبحث وزير الأوقاف مع شيخ الأزهر الإجراءات الواجب اتخاذها ضدّ هذا العدوان، ومنها تشكيل لجنة مشتركة لمراجعة المصحف المحرّف وإبراز أخطائه، وتحذير المسلمين من تداوله^٥.

ب - وأرسل شيخ الأزهر إلى رئيس الجمهورية برقية قال فيها: «...إِنَّ إِسْرَائِيلَ الَّتِي قَامَتْ عَلَى الْبَغْيِ وَالطَّغْيَانِ وَالْإِعْتِدَاءِ عَلَى الْمَقْدَرَاتِ وَالْمَقْدَسَاتِ مَا زَالَتْ تَعِيشُ فِي هَذَا الْعَبَثِ، وَتَحِيَا فِي إِطَارِ هَذَا الطَّغْيَانِ، وَإِنَّهَا - بِتَحْرِيفِهَا الْقُرْآنَ الْكَرِيمَ - تَرِيدُ الْقَضَاءَ عَلَى مَعْتَقَدَاتِنَا وَدِينِنَا، وَهِيَ - بِذَلِكَ - تَمَارِسُ مَا كَانَ عَلَيْهِ آبَاؤُهُمْ مِنْ تَحْرِيفِ الْكَلِمِ عَنْ مَوَاضِعِهِ، ابْتِغَاءً كَبَتِ الدَّعْوَةَ الْإِسْلَامِيَّةَ وَإِعَاقَتِهَا. وَإِنَّ الْمُسْلِمِينَ فِي أَنْحَاءِ الْأَرْضِ

→ الإسلام ٤ جمادى الآخرة ١٣٨٥ ص ٩٢ - ٩٥.

١ - آل عمران/ ٨٥، وانظر نفس المقال.

٢ - المائدة/ ٣٨، وانظر نفس المقال.

٣ - الممتحنة/ ٨ - ٩.

٤ - جريدة الجمهورية ع ١١ يناير ١٩٦٦.

٥ - جريدة الأهرام ع ٢٩ ديسمبر ١٩٦٠.

يُهرعون إليكم - وكلّهم أمل في قوّة إيمانكم، وغير تكم على دينكم - أن تعملوا على حفظ كتاب الله، فتقفوا في وجه هذا العدوان الأليم، إنّ الأُمّة الإسلاميّة كلّها من ورائكم... إلخ»^١.

ج - وأمر مفتي الديار السُودانيّة كلّ موظفي المحاكم الشرعيّة وأصحاب المكتبات العامّة بضرورة مراجعة المصاحف - قبل تداولها - للتأكّد من سلامتها من التّحريف. وأصدر شيخ العلماء في السّودان بياناً أهاب فيه بالمسلمين أن يتنبّهوا لهذا الخطر. وأن لا يقبلوا أيّ مُصحّف إلا إذا كان موافقاً عليه من الأزهر، أو إحدى الهيئات الدّينيّة الرّسميّة في البلاد الإسلاميّة^٢.

د - وأصدرت الحكومة الأردنيّة بياناً استنكرت فيه التّحريف، وذكرت ماتأدّى إليها من أن إسرائيل عرضت على الدّول الأفريقيّة التي وُزّعت فيها المصاحف المحرّفة أن ترسل إليها مدرّسين لتدريس اللّغة العربيّة، والنّسخة المشوّهة من القرآن، وطلبت الأردن إلى المسؤولين في البلاد العربيّة إحباط أعمال إسرائيل الشريرة^٣... (٤٦١ - ٤٧٦)

الفصل المائة والرّابع

نصّ الشّيخ المدنيّ (معاصر) في مقاله: من «مجلّة رسالة الإسلام»

[ليس في الشّيعيّة والسّنّة من يعتقد بتحريف القرآن]

...وأما أنّ الإماميّة يعتقدون نقص القرآن فمعاذ الله! وإنّما هي روايات رُويت في كتبهم، كما رُوي مثلها في كتبنا، وأهل التّحقيق من الفريقين قد زيّفوها وبيّنوا بطلانها،

١ - عدد الأهرام نفسه، وعدد الجمهوريّة بنفس التاريخ.

٢ - جريدة المساء ع ١٠ فبراير ١٩٦١.

٣ - جريدة الأخبار ع ٨ إبريل ١٩٦١.

وليس في الشيعة الإمامية أو الزيدية من يعتقد ذلك كما أنه ليس في السنة من يعتقد. ويستطيع من شاء أن يرجع إلى مثل كتاب «الإتقان» للسيوطي ليرى فيه أمثال هذه الروايات التي نضرب عنها صفحاً.

قال: وقد ألف أحد المصريين^١ في سنة ١٩٤٨م كتاباً اسمه «الفرقان» حشاه بكثير من أمثال هذه الروايات السقيمة المدخولة المرفوضة، ناقلاً لها عن الكتب والمصادر عند أهل السنة. وقد طلب الأزهر من الحكومة مصادرة هذا الكتاب بعد أن بين بالدليل والبحث العلمي أوجه البطلان والفساد فيه، فاستجابت الحكومة لهذا الطلب وصادرت الكتاب، فرغ صاحبه دعوى يطلب فيها تعويضاً، فحكم القضاء الإداري في مجلس الدولة برفضها. أفيقال: إن أهل السنة ينكرون قداسة القرآن؟ أو يعتقدون نقص القرآن لرواية رواها فلان؟ أو لكتاب ألفه فلان؟

فكذلك الشيعة الإمامية، إنما هي روايات في بعض كتبهم كالروايات التي في بعض كتبنا: وفي ذلك يقول الإمام العلامة السعيد أبو علي الفضل بن الحسن الطبرسي - من كبار علماء الإمامية في القرن السادس الهجري في كتابه: «مجمع البيان لعلوم القرآن»، وهو بصدد الكلام عن الروايات الضعيفة التي تزعم أن نقصاً مادخل القرآن - يقول هذا الإمام مانصه: روى جماعة من أصحابنا وقوم من حشوية العامة أن في القرآن تغييراً ونقصاً، والصحيح من مذهب أصحابنا خلافه، وهو الذي نصره المرتضى قدس الله روحه، واستوفى الكلام فيه غاية الاستيفاء... [وذكر كما تقدم عنه، ثم ذكر قول الطبرسي، كما تقدم عنه، فقال:]

فهذا كلام صريح واضح الدلالة على أن الإمامية كغيرهم في اعتقاد أن القرآن لم يضع منه حرف واحد، وإن قال بذلك فإنما يستند إلى روايات ظنّها صحيحة وهي باطلة. قال: وقد كتب فضيلة الأستاذ الشيخ محمد جواد مغنية - وهو من كبار علماء الشيعة الإمامية بלבnan، وقد ولي مناصب القضاء حتى وصل إلى رئاسة المحكمة الشرعية العليا -

كتب فضيلته يقول:

«أُلْفِتُ نظر من يحتجّ على الشيعة ببعض الأحاديث الموجودة في كتب بعض علمائهم، أُلْفِتُ نظره إلى أن الشيعة تعتقد أن كتب الحديث الموجودة في مكتباتهم - ومنها الكافي، والاستبصار، والتّهذيب، ومن لا يحضره الفقيه - فيها الصحيح والضّعيف، وأنّ كتب الفقه التي ألّفها علماؤهم فيها الخطأ والصواب، فليس عند الشيعة كتاب يؤمنون بأنّ كلّ ما فيه حقّ وصواب - من أوّله إلى آخره - غير القرآن الكريم، فالأحاديث الموجودة في كتب الشيعة لا تكون حجة على مذهبهم، ولا على أيّ شيعيّ بصفته المذهبيّة الشيعيّة، وإنّما يكون الحديث حجة على الشيعيّ الذي ثبت عنده الحديث بصفته الشخصيّة، وهذه نتيجة طبيعيّة لفتح باب الاجتهاد لكلّ من له الأهليّة، فإنّ الاجتهاد يكون في صحّة السند وضعفه، كما يكون في استخراج الحكم من آية أو رواية. ولا أغالي إذا قلت: إنّ الاعتقاد بوجود الكذب والدسّ بين الأحاديث ضرورة من ضرورات دين الإسلام، من غير فرق بين مذهب ومذهب، حيث اتّفقت على ذلك كلمة جميع المذاهب الإسلاميّة».

(العدد ٤٤ السّنة ١١ ص ٣٨٥ - ٣٨٥)

الفصل المائة والخامس

نصّ التّيجانيّ (معاصر) في «لأكون مع الصّادقين»

القول بتحريف القرآن

هذا القول في حدّ ذاته شنيع لا يتحمّله مسلم آمن برسالة محمد ﷺ، سواء كان شيعياً أم سنياً؛ لأنّ القرآن الكريم تكفّل ربّ العزّة والجلالة بحفظه، فقال عزّ من قائل: ﴿إِنَّا

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ^١ فلا يمكن لأحد أن يُنقص منه أو يزيد فيه حرفاً واحداً، وهو معجزة نبيِّنا ﷺ الخالدة، والذي «لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ».

والواقع العملي للمسلمين يرفض تحريف القرآن؛ لأنَّ كثيراً من الصحابة كانوا يحفظونه عن ظهر قلب، وكانوا يتسابقون في حفظه وتحفيظه إلى أولادهم على مرَّ الأزمنة حتَّى يومنا الحاضر، فلا يمكن لإنسان ولالجماعة ولالدولة أن يُحرّفوه أو يبدّلوه. ولو جُنبا بلاد المسلمين شرقاً وغرباً شمالاً وجنوباً وفي كلّ بقاع الدّنيا فسوف نجد نفس القرآن بدون زيادةٍ ولا نقصانٍ، وإن اختلف المسلمون إلى مذاهب وفِرَق ومِللٍ ونحل، فالقرآن هو الحافظ الوحيد الذي يجمعهم ولا يختلف فيه من الأُمَّة اثنان، إلّا ما كان من التفسير أو التأويل، فكلّ حزب بما لديهم فرحون.

وما يُنسب إلى الشيعة من القول بالتحريف هو مجرد تشنيع وتهويل، وليس له في معتقدات الشيعة وجود.

وإذا ما قرأنا عقيدة الشيعة في القرآن الكريم فسوف نجد إجماعهم على تنزيه كتاب الله من كلّ تحريف... [ثم ذكر قول المظفر كما تقدّم عنه، فقال:]
وبعد هذا فكلّ بلاد الشيعة معروفة وأحكامهم في الفقه معلومة لدى الجميع، فلو كان عندهم قرآن غير الَّذي عندنا لعلمه الناس.

وأذكر أنّي عندما زرتُ بلاد الشيعة للمرّة الأولى كان في ذهني بعض هذه الإشاعات، فكنْتُ كلّما رأيتُ مجلداً ضخماً تناولته علّني أعثر على هذا القرآن المزعوم، ولكن سرعان ما تبخّر هذا الوهم، وعرفتُ فيما بعد أنّها إحدى التشنيعات المكذوبة لينفّروا الناس من الشيعة.

ولكن يبقى هناك دائماً من يُشعّع ويحتجّ على الشيعة بكتاب اسمه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» ومؤلفه الميرزا حسين محمّد تقيّ التّوريّ

الطَّبْرَسِيِّ المتوفَّى سنة ١٣٢٠ هجرية وهو شيعي، ويريد هؤلاء المتحاملون أن يحملوا الشيعة مسؤولية هذا الكتاب! وهذا مخالف للإنصاف.

فكم من كُتِبَ كُتِبَتْ وهي لا تُعَبَّرُ في الحقيقة إلا عن رأي كاتبها ومؤلفها، ويكون فيها الغثُ والسمين، وفيها الحقُّ والباطل، وتحمل في طيِّها الخطأ والصواب، ونجد ذلك عند كلِّ الفِرَقِ الإسلاميَّة، ولا يختصُّ بالشيعة دون سواها، أفيجوز لنا أن نحملَ أهل السنَّة والجماعة مسؤولية ما كتبه وزير الثقافة المصري وعميد الأدب العربي الدكتور طه حسين بخصوص القرآن والشعر الجاهلي؟!

أو مارواه البخاريّ - وهو صحيح عندهم - من نقص في القرآن وزيادة، وكذلك صحيح مسلم وغيره^١.

ولكن لنضرب عن ذلك صفحاً ونقابل السيئة بالحسنة، ولننعمَ ماقاله في هذا الموضوع الأستاذ محمد المدني عميد كلية الشريعة بالجامعة الأزهرية إذ كتب يقول... [وذكر كما تقدّم عنه].

وحتّى يتبيّن لك أيُّها القارئ أنّ هذه التّهمة - نقص القرآن والزّيادة فيه - هي أقرب لأهل السنّة منها إلى الشيعة - وذلك من الدّواعي التي دعّنتي إلى أن أراجع كلّ معتقداتي؛ لأنّي كلّما حاولتُ انتقاد الشيعة في شيء والاستنكار عليهم أثبتوا براءتهم منه وإلصاقه بي، وعرفتُ أنّهم يقولون صدقاً، وعلى مرّ الأيام ومن خلال البحث اقتنعتُ والحمد لله فيها أنا مقدّم لك ما يثبت ذلك في هذا الموضوع... [ثمّ ذكر بعض الروايات في التعريف كما تقدّم سابقاً وإن شئت فراجع].

وأنت ترى أيُّها القارئ اللبيب أنّ السّورتين - المذكورتين في كتابي «الإتقان والدُّر المنور» للسيوطيّ واللّتين أخرجهما الطّبرانيّ والبَيْهَقِيّ، واللّتين تسميان بسورتي «الفُتُوت» لوجود لهما في كتاب الله تعالى.

١ - إذ إنّ كتاب «فصل الخطاب» لا يعدّ شيئاً عند الشيعة، بينما روايات نقص القرآن والزّيادة فيه أخرجهما صحاح أهل السنّة والجماعة أمثال البخاريّ ومسلم ومُسْنَدُ أحمد.

وهذا يعني أن القرآن الذي بين أيدينا ينقص هاتين السورتين الثابنتين في مُصحف ابن عباس ومُصحف زيد بن ثابت، كما يدلُّ أيضًا بأنَّ هناك مصاحف أخرى غير التي عندنا، وهو يذكرني أيضًا بالتشنيع على أن للشيعة مُصحف فاطمة، فافهم! وأنَّ أهل السنة والجماعة يقرأون هاتين السورتين في دعاء القنوت كلَّ صباح، وكنتُ شخصيًا أحفظهما وأقرأ بهما في قنوت الفجر.

أما الرواية الثانية التي أخرجها الإمام أحمد في «مسنده» فهي تقول بأنَّ سورة الأحزاب ناقصة ثلاثة أرباع؛ لأنَّ سورة البقرة فيها ٢٨٦ آية بينما لاتتعدى سورة الأحزاب ٧٣ آية، وإذا اعتبرنا عدَّ القرآن بالحزب فإنَّ سورة البقرة فيها أكثر من خمسة أحزاب، بينما لاتعدُّ سورة الأحزاب إلَّا حزبًا واحدًا.

وقول أبي بن كعب: «كنتُ أقرأها مع رسول الله ﷺ مثل البقرة أو أكثر» - وهو من أشهر القراء الذين كانوا يحفظون القرآن في عهد النبي ﷺ وهو الذي اختاره عمرؓ ليُصلي بالناس صلاة التراويح - فهو يبعث الشكَّ والحيرة كما لا يخفى.

وأترك لك أخي القارئ أن تُعلّق في هذه المرّة بنفسك على أمثال هذه الروايات التي ملأتُ كتب أهل السنة والجماعة، وهم غافلون عنها ويشنعون على الشيعة الذين لا يوجد عندهم عشر هذا.

ولكن لعلَّ بعض المعاندين من أهل السنة والجماعة ينفر من هذه الروايات، فيرفضها كعادته، وينكر على الإمام أحمد تخريجه مثل هذه الخرافات، فيضعفُ أسانيدُها، ويعتبر أن مُسند الإمام أحمد وسُنن أبي داود ليسا عند أهل السنة بمستوى صحيح البخاري ومسلم. ولكن مثل هذه الروايات موجودة في صحيح البخاري وصحيح مسلم أيضًا... [إلى أن قال:]

وهاتان السورتان المزعومتان - اللتان نسيهما أبو موسى الأشعري، إحداهما تُشبه براءة يعني ١٢٩ [آية]، والثانية تُشبه إحدى المسبّحات يعني ٢٠ آية؛ لا وجود لهما إلَّا في

خيال أبي موسى، فاقراً واعجبَ فإنِّي أترك لك الخيار أيها الباحث المنصف.
فإذا كانت كتب أهل السُنَّة والجماعة ومسانيدهم وصحاحهم مشحونة بمثل هذه
الروايات التي تدَّعي بأنَّ القرآن ناقص مرّة، وزائد أخرى، فلماذا هذا التشنيع على الشيعة
الذين أجمعوا على بطلان هذا الادّعاء؟!

وإذا كان الشيعة صاحب كتاب «فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب ربّ
الأرباب» وهو المتوفى سنة ١٣٢٠ هجرية كتب كتابه منذ ما يقرب مائة عام، فقد تبعه
السُّنِّي في عصر صاحب «الفرقان» كما أشار إلى ذلك الشيخ محمد المدني عميد كُليّة
الشريعة بالأزهر^١.

والمهم في كلّ هذا أنّ علماء السُنَّة وعلماء الشيعة من المحقّقين قد أبطلوا مثل هذه
الروايات واعتبروها شاذّة، وأثبتوا بالأدلة المقنعة بأنَّ القرآن الذي بين أيدينا هو نفس
القرآن الذي أنزل على نبيّنا محمد ﷺ، وليس فيه زيادة ولا نقصان ولا تبديل ولا تغيير.
فكيف يشنّع أهل السُنَّة والجماعة على الشيعة من أجل روايات ساقطة عندهم،
ويبرّئون أنفسهم، بينما صحاحهم تثبتُ صحّة تلك الروايات؟!

وإنِّي إذ أذكر مثل هذه الروايات بمرارة كبيرة وأسفٍ شديد، فما أغنانا اليوم عن
السكوت عنها وطبيها في سلّة المهملات، لولا الحملة الشعواء التي شنّها بعض الكُتّاب
والمؤلفين ممّن يدّعون التمسك بالسُنّة النبويّة، ومن ورائهم دوائر معروفة تموّلهم
وتشجّعهم على الطعن، وتكفير الشيعة، خصوصاً بعد انتصار الثورة الإسلاميّة في إيران،
فإلى هؤلاء أقول: اتّقوا الله في إخوانكم، واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا، واذكروا
نعمة الله عليكم إذ كنتم أعداء فألّف بين قلوبكم فأصبحتم بنعمته إخواناً. (٢٥٩ - ٢٧١)

الفصل المائة والسادس

نص العلامة العسكري (معاصر) في «معالم المدرستين»

كان رسول الله ﷺ يتلو على عامة من حضره من المسلمين كلما نزلت عليه آيات من القرآن الكريم، ويفسر لهم منها ما يحتاجون إلى تفسيرها، ويلقن ذلك خاصة الإمام علي عليه السلام ويأمره بكتابتها...

ولما هاجر إلى المدينة حث المسلمين على تعلم الكتابة فتبادروا إليها، وحثهم على كتابة القرآن وحفظه فتسابقوا إليهما، وكانوا يكتبون ما يتلقونه من آيات القرآن على ما حضرهم من جلود وغيرها، وكان رسول الله ﷺ يعلمهم أسماء السور ومكان الآيات في السور كما علمه الله، ولما أن توفاه الله كان في المدينة عشرات الصحابة ممن حفظ جميع القرآن، وأكثر منهم من كتب جميع القرآن، غير أن ما لديهم لم يكن كتاباً مدوناً كما هو عليه اليوم، وإنما كان أوزاعاً في قطع كتبوه عليها، ولما توفي الرسول ﷺ بادر الإمام علي عليه السلام إلى تدوين القرآن في كتاب واحد، كما أن عدداً من الصحابة غير الإمام أيضاً مثل ابن مسعود كانت لديهم نسخة من القرآن مدونة، لكن الخليفة أبابكر لم يقتن تلك النسخ، بل أمر جمعاً من الصحابة بتدوين القرآن ككتاب، ثم أودعها عند أم المؤمنين حفصة حتى إذا كان عصر الخليفة عثمان واتسعت الفتوح وانتشر المسلمون، أمر الخليفة باستنساخ عدة نسخ على النسخة المحفوظة لدى حفصة، ووزعها على بلاد المسلمين، وكتب المسلمون على تلك النسخ وتداولوها جيلاً بعد جيل إلى يومنا الحاضر، ولم يكن لدى أحد من المسلمين في يوم ما نسخة غيرها، ولم يكن في يوم من الأيام لدى أحد من المسلمين نسخة فيها زيادة كلمة أو نقصان كلمة على هذا المتداول اليوم بين المسلمين، سواء في ذلك جميع فرق المسلمين: سنيهم وشيعتهم، أشعريهم ومعتزليهم، حنفيهم وشافعيهم وحنبلهم ومالكهم وزيديهم وإماميهم ووهابيهم إلى الخوارج. لم تكن لدى

فرقة أو غيرها في يوم من الأيام نسخة فيها زيادة كلمة أو نقصان كلمة، أو يكون ترتيب السُّور والآيات فيها مخالفاً لهذا المتداول بين المسلمين اليوم.

أما ماورد في بعض كتب الحديث من نقص مزعوم في القرآن الكريم، فقد بقي في مكانه من كتب الحديث ولم ينتقل إلى نسخة واحدة من نُسَخ القرآن في يوم من الأيام، مثل ماورد في الصَّحاح السَّت: البخاريّ ومسلم وأبي داود والتِّرْمِذِي وابن ماجه والذَّارِمِي وغيرها... [ثم ذكر روايات حول هذا الموضوع، إن شئت فراجع، فقال:]

مع وجود هذه الأحاديث في صحاح مدرسة الخلفاء، لم يَرَمْ أحدٌ من أتباع مدرسة أهل البيت أتباع مدرسة الخلفاء، ويقول: إنَّ أتباع مدرسة الخلفاء يقولون بنقصان القرآن، أو أنهم يضيفون إلى القرآن سُورًا وَجُمَلًا من عند أنفسهم، وعلى العكس في ذلك لما وردت نظير هذه الأقوال في بعض كتب حديث أتباع مدرسة أهل البيت، أثار بعض الكُتَّاب بمدرسة الخلفاء، ضجَّةً كبيرةً على أتباع مدرسة أهل البيت، وقالوا: إنَّهم يقولون بنقصان القرآن ويضيفون إلى القرآن من عند أنفسهم عبارات وجملات، ويستدلُّون على قولهم بما ورد في بعض كتب الحديث؛ على أنَّ أتباع مدرسة أهل البيت لا يلتزمون بصحَّة كتاب ماعدا كتاب الله، وأتباع مدرسة الخلفاء يلتزمون بصحَّة جميع ماورد في صحيح البخاريّ ومسلم، ويعالجون هذه الأحاديث بقولهم: نسخت تلاوتها^١.

وأقام بعض الكُتَّاب أيضًا ضجَّةً مفتعلة أخرى على أصحاب مدرسة أهل البيت، وقالوا: بأنَّ لهم قرآنًا آخر اسمه: «مُصْحَفُ فَاطِمَةَ عليها السلام» وذلك لأنَّ كتاب فاطمة سَمِيَ بالمُصْحَف، والقرآن سَمِيَ من قِبَل بعض المسلمين بالمُصْحَف، مع أنَّ الأحاديث تصرِّح بأنَّ مُصْحَفَ فَاطِمَةَ ليس فيه شيء من القرآن، وإنَّما فيه ماسمعه من أخبار من يحكم الأُمَّة الإسلاميَّة، حتَّى أنَّ الإمام جعفر الصَّادق عليه السلام، لما ثار محمَّد وإبراهيم من أبناء الإمام الحسن عليه السلام على أبي جعفر المنصور قال: «ليس في كتاب أمَّهم فاطمة اسم هؤلاء من

١ - صحيح البخاريّ كتاب الحدود باب رجم الجبلي من الرِّزني ح ١، وصحيح مسلم كتاب الحدود باب رجم النِّيب في الرِّزني ح ١٥.

يملك هذه الأمة».

وفي مدرسة الخلفاء سموا كتاب سيبويه في النحو بالكتاب، أضف إلى ذلك أن لفظ «المُصحف» لم يرد في القرآن ولا الحديث النبوي الشريف.

وورد تسمية القرآن بالكتاب في القرآن في قوله تعالى:

﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ البقرة/٢.

﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ الْكِتَابِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ البقرة/٨٥.

﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ كِتَابٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ البقرة/٨٩.

﴿وَيُعَلِّمُهُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ﴾ البقرة/١٢٩.

﴿وَيُعَلِّمُكُمُ الْكِتَابَ وَالْحِكْمَةَ وَيُعَلِّمُكُم مَّا لَمْ تَكُونُوا تَعْلَمُونَ﴾ البقرة/١٥١.

إلى عشرات آيات أخرى، مع هذا لو قال أحد: إن كتاب سيبويه حجه ضئيف كتاب الله، لم يقصد أن كتاب سيبويه قرآن أكبر من كتاب الله، ولم يعترض على هذه التسمية من أتباع مدرسة أهل البيت أحد.

وأخيراً إن هذه الأقوال يستفيد منها خصوم الإسلام ويتخذون منها وسيلة للطعن في القرآن، بصر الله بعض الكتاب ليكشف عن هذا الهذيان.

إن القرآن الذي بأيدي المسلمين اليوم، هو الذي أكمل الله إنزاله على خاتم أنبيائه في أخريات حياته، وجمعه الصحابة بعد وفاته ودونوه واستنسخوه ووزعوه على المسلمين. أوله: ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ * أَلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وآخره: ﴿مِنَ الْجَنَّةِ وَالنَّاسِ﴾، لم يكن في يوم من الأيام منذ ذلك العصر إلى يومنا هذا قرآن بيد مسلم، يزيد على هذا المتداول كلمة أو ينقص كلمة، لاخلاف في ذلك بينهم، وإنما الخلاف في تفسير القرآن وتأويل متشابهه، وذلك لأنهما مأخوذان من الحديث، وقد اختلف المسلمون في شأن حديث رسول الله ﷺ. (٢: ٢٩ - ٣٠)

الفصل المائة والسابع

نصّ الشّيخ معرفة (معاصر) في «صيانة القرآن من التّحريف»

التّحريف في اللّغة والاصطلاح

التّحريف لغةً

التّحريف بالشيء: إمالته والعدول به عن موضعه إلى جانب، مأخوذ من حرف الشيء بمعنى طرفه وجانبه. قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ﴾^١.

قال الزّمخشريّ: أي على طَرَف من الدّين لافي وسطه وقلبه، وهذا ممثّل لكونهم على قَلْبٍ واضطرابٍ في دينهم، لاعلى سكون وطمأنينة، كالذي يكون على طَرَفِ العسكر، فإن أحسّ بظفر وغنيمه قرّ واطمأنّ، وإلّا فرّ وطار على وجهه^٢.

وتحريف الكلام: تفسيره على غير وجهه، أي تأويله بما لا يكون ظاهرًا فيه، تأويلًا من غير دليل. كأنّ لدلالة الكلام الدّاتيّة مجرّى طبيعيًا يجري فيه حسب طبعه الأوّل المتوافق مع قانون الوضع، لولا أنّ المحرّف يأخذ بعنان الكلام فيميل به إلى غير طريقه، ويجعله على جانب من مجراه الأصلي.

ومعلوم أنّ التّحريف بهذا المعنى إنّما هو تحوير بمدلول الكلام وتصريف في محتواه، ومن ثمّ فهو تغيير في معنى الكلم، كما قال تعالى: ﴿يَعْرِفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^٣ أي يفسّرونها على غير وجهها بما لادلالة للكلام فيه وضعًا. كأنّ المعنى الموضوع له موضع حقيقيّ للكلم، فإذا ماحوّل إلى غيره فقد أبعد عن محلّه وعن موضعه الأصلي. وهذا

١ - الحج/١١.

٢ - الكشاف ٢: ١٤٦.

٣ - النساء/٤٦ والمائدة/١٣.

تحريف معنوي لاغير.

قال في اللسان: وتحريف الكلم عن مواضعه: تغييره، والتحريف في القرآن والكلمة: تغيير الحرف عن معناه والكلمة عن معناها، وهي قرينة الشبه، كما كانت اليهود تغيّر معاني التّوراة بالأشباه، فوصفهم الله بفعلهم فقال تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾.

قوله: «وهي قرينة الشبه» أي تغيير معنى الكلم إلى معنى هو قريب الشبه إلى المعنى الحقيقي الأصل، وذلك تحقيقاً لمعنى الحرف الذي هو الجانب من الشيء الملاصق له في الوهم.

وهكذا قال الزّاغب: وتحريف الكلام: أن تجعله على حرف من الاحتمال، يمكن حمله على الوجهين، أي الكلام بحسب مادّة يحتمل الأمرين، فتجعله على أحدهما حسب المراد، وإن كان على خلاف إرادة قائله.

وقال الطبرسي: في تفسير قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾، أي يفسّرونه على غير مأنزل ويغيّرون صفة النبي ﷺ، فيكون التحريف بأمرين؛ أحدهما: سوء التأويل، والآخر: التّغيير والتّبديل، كقوله تعالى: ﴿وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ﴾^١.

قال الشعراي: المراد من المواضع هي المعاني والمقاصد، أي لا يحملون الألفاظ على معانيها الظاهرة منها، بل يؤولونها على وجوه بعيدة^٢.

وهكذا قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ مِنْ بَغْدِ مَوَاضِعِهِ﴾^٣، أي جاء التحريف ليزيل الكلمة عن موضعها الأصل الذي كان حقيقة بالاستقرار فيه.

قال الزّمخشري: فالمعنى أنّه كانت له مواضع هو قمن بأن يكون فيها، فحين حرّفوه

١ - مجمع البيان ٢: ١٧٣، والآية ٧٨ من سورة آل عمران.

٢ - بهامش المجمع ٣: ٥٥.

٣ - المائدة ٤١/٤١.

تركوه بالغريب الذي لا موضع له بعد مواضعه ومقارّه^١.

وهكذا جاء عن الإمام الباقر عليه السلام: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرفوا حدوده، فهم يروونه ولا يرونه. والجهال يعجبهم حفظهم للرواية، والعلماء يحزنهم تركهم للرعاية...»^٢، أي أنهم احتفظوا على الألفاظ والعبارات، لكن مع سوء التأويل في معاني الآيات، فكان ذلك نبذاً لكتاب الله حيث ترك العمل بمدايله الذاتية. وفي رواية أخرى عنه عليه السلام: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيّع حدوده وأقامه مقام القدح، فلاكثر الله هؤلاء من حَمَلَةِ القرآن...»^٣.

والقدح - بفتحيتين - إناء واسع الفم يستصحبه المسافر، فإذا ما أكل فيه أو شرب جعله في آخر رحله أو علّقه على ظهره. وفي الحديث: «لا تجعلوني كقدح الراكب، أي لا تأخروني في الذكر، كناية عن عدم الاهتمام بالشّيء، فإذا ما قضى حاجته منه تركه خلف ظهره...»

التحريف اصطلاحاً

وأما في الاصطلاح فجاء على سبعة وجوه:

أ- تحريف بمدلول الكلام: وهو تفسيره على غير وجهه، بمعنى تأويله وتحوير دلالته بما لا يكون اللفظ ظاهرًا فيه بذاته، لا بحسب الوضع ولا بحسب القرائن المعهودة، ومن ثم فهو تأويل باطل، المعبر عنه بالتفسير بالرأي، المنهي عنه في لسان الشريعة المقدسة.

قال عليه السلام: «من فسر القرآن برأيه فليتبوأ مقعده من النار»^٤، أي عمد إلى القرآن ليجعل من رأيه الخاص تفسيرًا له. وقد مرّ تعبير الطبرسي عن ذلك بسوء التأويل، وهو قريب من

١ - الكشاف ١: ٥١٧، والقَمَن يعني الجدير.

٢ - الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

٣ - الشافي - تلخيص الوافي - للفيض الكاشاني ٢: ٢٤.

٤ - عوالي اللآلئ ٤: ١٠٤ رقم ١٥٤.

المعنى اللغوي، ولم يستعمله القرآن إلا في هذا المعنى، حسبما يأتي.

ب - تحريف موضعي: ليكون ثبت الآية أو السورة على خلاف ترتيب نزولها، وهذا في الآيات قليل نادر، لكن السور كلها جاء ثبتها في المصحف على خلاف ترتيب النزول، وقد شرحنا ذلك في الجزء الأول من التمهيد.

ج - تحريف قرائي: فتقرأ الكلمة على خلاف قراءتها المعهودة لدى جمهور المسلمين، وهذا أكثر اجتهادات القراء في قراءتهم المبتدعة لاعتقادها في الصدر الأول، الأمر الذي لأتجزئه، بعد أن كان القرآن واحداً نزل من عند واحد، كما في الحديث الشريف^١. وقد ذكرنا ذلك في الجزء الثاني من التمهيد.

د - تحريف في لهجة التغيير: كما في لهجات القبائل تختلف عند النطق بالحرف أو الكلمة في الحركات وفي الأداء، الأمر الذي يجوز مادامت بنية الكلمة الأصلية محتفظة لا يختلف معناها. وقد نزلنا حديث الأحرف السبعة - على فرض صحة الإسناد - على إرادة اختلاف لهجات العرب في أداء الكلمات والحروف، بل وحتى إذا لم تكن اللهجة عريية، فإن الملائكة ترفعها عريية كما في الحديث^٢.

نعم، لا يجوز إذا كان لحنًا، أي خطأ، ومخالفاً لقواعد الإعراب، قال تعالى: ﴿قُرْآنًا عَرَبِيًّا غَيْرَ ذِي عِوَجٍ﴾^٣. وقد أمرنا بقراءة القرآن عريية صحيحة «تعلّموا القرآن بعربيته»^٤. وقد تكلمنا عن ذلك في الجزء الثاني من التمهيد بتفصيل.

وهكذا إذا كان التحريف اللهجي مغيراً لمعنى الكلمة فإنه لا يجوز، ولا سيما إذا كان عن عمد ولغرض خبيث، كما كانت تفعله اليهود عند اللّهج بلفظة «راعنا»، فكانت تميل بحركة العين إلى فوق، لتصبح معنى الكلمة «شريرنا» حسبما ذكره الحسين بن عليّ

١ - الكافي (الأصول) ٢: ٦٢٧.

٢ - وسائل الشيعة ٤: ٨٦٦ رقم ٤.

٣ - الزمر/٢٨.

٤ - وسائل الشيعة ٤: ٨٦٥ ب ٣٠ رقم ١.

المغربي^١، وذكره القرآن في سورة البقرة آية/١٠٢، وكذا في سورة النساء قال تعالى: ﴿مِنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ وَيَقُولُونَ سَمِعْنَا وَعَصَيْنَا وَاسْمِعْ غَيْرَ مُسْمِعٍ وَرَاعِنَا لَيْتَ بِالْحَسَنَةِ﴾^٢. قال البلاغي: بنحو من لحن التحريف ومناحي الألفاظ واللهجة.

٥- تحريف بتبديل الكلم: بأن تتبدل الكلمة إلى غيرها مرادفة لها أو غير مرادفة. الأمر الذي كان يجوزه ابن مسعود في المترادفات، نظرًا منه إلى حفظ المعنى المراد، ولا بأس باختلاف اللفظ. كان يقول: ليس من الخطأ أن يقرأ مكان «العليم» «الحكيم»، بل أن يضع آية الرحمة مكان آية العذاب. قال: لقد سمعت القراء ووجدت أنهم مستقاربون فقرأوا كما علمتم، فهو كقولكم: هلم وتعال.

وقد أسبقنا عدم جواز ذلك في نصّ الوحي، حيث الإعجاز قائم بلفظه كما هو قائم بمعناه^٣.

و- التحريف بزيادة: وقد نسب إلى ابن مسعود وغيره من السلف كانوا يزيّدون في نصّ الوحي لغرض الإيضاح ورفع الإيهام من لفظ الآية، لاعتقدها بأنها من النصّ القرآني. الأمر الذي لا بأس به مع التزام الشرط وعدم الالتباس. وهكذا نجد زيادات تفسيرية في المأثور عن الأئمة الصادقين عليهم السلام وسيأتي بعض الكلام عن ذلك.

ولم نجد من زعم زيادة في النصّ الموجود سوى ما يحكى عن العجاردة، (أصحاب عبد الكريم بن عجرّد من زعماء الخوارج)، أنهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، وكانوا يرون أنها قصّة عشق لا يجوز أن تكون من الوحي^٤ ولهم مقالات فاسدة

١ - راجع تفسير البلاغي (آلاء الرحمن) ٢: ١٣٤.

٢ - النساء/٤٦.

٣ - راجع التمهيد ١: ٢٥٧-٢٦٥.

٤ - الملل والنحل للتهرستاني ١: ١٢٨. لكن أبا الحسن الأشعري لم يتحقّق عنده صحّة هذه النسبة، قال:

غير ذلك^١.

نعم، كان ممّا اشتبه على ابن مسعود زعمه من المعوّذتين أنّهما تعويذان وليستا من سور القرآن، وكان يقول: لا تخطّوا بالقرآن ما ليس منه، وكان يحكّهما من المصحف^٢.

ز - التحريف بالتقصص: إمّا بقراءة التقصص، كما أثر عن ابن مسعود أنّه كان يقرأ: «والليل إذا يغشى والتّهار إذا تجلّى والذكر والأنثى» بإسقاط «ماخلق»^٣، وعن الأعمش أنّه كان يقرأ: «حم سق» بإسقاط «ع»، قيل: وهكذا قرأ ابن عباس^٤.

أو بزعم أنّ في النّصّ الحاضر سقطاً كان من القرآن فأسقط، إمّا عن عميد أو عن نسيان، وهذا إمّا في حرف واحد أو كلمة أو جملة كاملة أو آية أو سورة كما زعم.

وكلّ ذلك ورد مأثورًا في أمّهات الكتب الحديثيّة كالصّحاح السّتّ وغيرها حسبما أسلفنا إجمالاً^٥، وسنعرضها بتفصيل.

الأمر الذي ننكره أشدّ الإنكار، وهو الذي وقع الكلام حوله في مسألة تحريف الكتاب، ولا مجال لتغيير العبارة والقول: بأنّه من منسوخ التّلاوة أو منسيّها - كما التزم به بعض أئمة أهل السّنة - فإنّه من الالتواء في التّعبير، وتغيير العنوان لا يغيّر من الواقع المعنوي وهو موضع بحثنا في هذا الحق...

القرآن ولغة التّحريف

لم يستعمل القرآن لفظ التّحريف في سوى معناه اللّغويّ، أي التّصرّف في معنى

→ «وحكي لنا عنهم ما لم نتحقّقه: أنّهم يزعمون أنّ سورة يوسف ليست من القرآن»، (راجع مقالات الإسلاميين ١: ١٧٨).

١ - راجع المقالات ١: ١٧٨.

٢ - فتح الباري بشرح البخاري ٨: ٥٧١.

٣ - صحيح البخاري ٦: ٢١١، و ٥: ٣٥.

٤ - مجمع البيان ٩: ٢١.

٥ - في الجزء الأوّل من التّمهيد.

الكلمة وتفسيرها على غير وجهها، المعبر عنه بسوء التأويل أو التفسير بالرأي، وهو تحريف معنوي ليس سواه.

وقد أسبقنا الكلام عن قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١ قوله: ﴿عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي بعد أن كان الكلام مستعملاً في معناه الحقيقي الظاهر فيه بنفسه، أو المستقبل فيه بدلالة القرائن المعهودة، فجاء التحريف بعد ذلك خيانة في أمانة الأداء والبلاغ. وفي قوله تعالى: ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِ﴾^٢ تصريح بهذا المعنى، حيث التحريف: إزاحة اللفظ عن موضعه الذي هو معناه.

وفي سورة البقرة: ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ مِنْ بَعْدِ مَا عَقَلُوهُ﴾^٣ أي جاء تحريف المعنى إلى ما أرادوه، بعد علمهم بالمعنى الحقيقي المراد الذي كان على خلاف مصالحهم فيما زعموا.

ومن ثم فهو من سوء التأويل كما عبر عنه الطبرسي ومن قبله الشيخ في «التبيان». قال: فالتحريف يكون بأمرين: بسوء التأويل والتغيير والتبديل^٤، أي بتغيير لهجة الكلام بحيث يتغير المعنى بذلك، كما جاء في سورة آل عمران / ٧٨.

وقال الشيخ محمد عبده: من التحريف تأويل القول بحمله على غير معناه الذي وضع له، وهو المتبادر، لأنه هو الذي حملهم على مجاهدة النبي ﷺ وإنكار نبوته. ولا يزالون يؤولون البشارات إلى اليوم^٥، أي المتبادر من لفظ التحريف في هذه الآيات هو التحريف بالمعنى، وكانت جرأتهم على هذا التصرف في تفسير البشارات هي التي مكنتهم من مقابلة النبي ﷺ بالإنكار والجحود.

١ - النساء / ٤٦، المائدة / ١٣.

٢ - المائدة / ٤١.

٣ - البقرة / ٧٥.

٤ - التبيان ٣: ٤٧٠.

٥ - المنار ٥: ١٤٠.

وقال الزَّمَخْشَرِيُّ: ﴿يُعَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ أي يميلونه عنها^١، واللفظ إذا لم يفسر وفق ظاهره أو بحسب القرائن فقد أميل عن موضعه.

والخلاصة: كان تحريف العهدي الذي أشار إليه القرآن إمّا بسوء التأويل - أي التصرف في تفسيرهما بغير الحق، من غير أن يمسوا يداً إلى لفظ الكتاب - أو مع تغيير في لهجة التعبير عند النطق بالكتاب، كما قال تعالى: ﴿وَإِنَّ مِنْهُمْ لَفَرِيقًا يَلْوُونَ أَلْسِنَتَهُم بِالْكِتَابِ لِتَحْسَبُوهُ مِنَ الْكِتَابِ وَمَاهُوَ مِنَ الْكِتَابِ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَاهُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ﴾^٢.

لأنّ اللفظ إذا لهج به على غير لهجته الأولى لم يكن نفسه وإنّما هو غيره، وإنّما كانوا يعمدون إلى ذلك ذريعة لكتمان الحقيقة وإخفاء البشائر بمقدم نبي الإسلام ﷺ. أمّا التحريف بمعنى الزيادة أو النقصان أو تبديل الكلم إلى كلمات غيرها - الذي هو معنى اصطلاحياً - فلم يعهد استعماله في القرآن، حسبما عرفت.

ملخص دلالتنا على دحض شبهة التحريف

مانعرضه من مباحث في فصول قادمة هي الأهم من دلالتنا على إبطال مزعومة التحريف، فكان يجب أن نقدّم خلاصة من تلك الأبحاث ليكون القارئ على بصيرة من الأمر، ويعرف مدى صلة هذه المسائل مع مسألة التحريف حسب تسلسلها الفني، بلوغاً إلى النتيجة المتوخّاة في نهاية المطاف... وقد لخصناها في بنود:

١- بديهية العقل

إذ من بديهية العقل أنّ مثل القرآن الكريم يجب أن يسلم عن احتمال أيّ تغيير أو تبديل فيه، حيث إنّ كان الكتاب الذي وقع - من أول يومه - موضع عناية أمّة كبيرة

١ - الكشف ١: ٥١٦.

٢ - آل عمران / ٧٨.

واعية، كانت تقدّسه وتعظّمه في إجلال وإكبار وحفاوة حاشدة. ولا عجب فإنّه المرجع الأوّل لجميع شؤونهم في الحياة الدّينية والسياسيّة والاجتماعيّة، فكان أساس الدّين ومبنى الشريعة وركن الإسلام، وهو المنبع الأصيل لأُمّهات مسائل فروع الدّين وأصوله. ومن ثمّ كان الجميع في حراسته والمواظبة على سلامته وبقائه مع الخلود، فياترى كيف يمكن لأهل الرّيف والباطل التّناوش من هذا الكتاب العزيز الحميد؟! هكذا استدّل الشّريف المرتضى علّم الهدى، والشّيخ الكبير كاشف الغطاء... [وذكر كما تقدّم عنهما].

٢- ضرورة تواتر القرآن

من الدلائل ذوات الشّأن الدّاحضة لشبهة التّحريف هي مسألة «ضرورة كون القرآن متواتراً» في مجموعته وفي أبعاضه، في سورته وآياته، حتّى في جُمُله التّركيبية وفي كلماته وحروفه، بل وحتّى في قراءته وهجائه، على ما أسلفنا في بحث القراءات. وقلنا: إنّ الصّحيح من القراءات هي القراءة المشهورة التي عليها جمهور المسلمين، وقد انطبقت على قراءة عاصم برواية حفص.

وإذا كان من الصّورويّ لثبوت قرآنيّة كلّ حرف وكلمة ولفظ أن يثبت تواتره منذ عهد الرّسالة فالى مطاوي القرون وفي جميع الطّبقات، فإنّ هذا ممّا يرفض احتمال التّحريف نهائياً، لأنّ ما قبل بسقوطه وأنّه كان قرآنًا يتلى إنّما نقل إلينا بخبر الواحد، وهو غير حجة في هذا الباب حتّى ولو فرض صحّة إسناده.

إذن فكلّ ما ورد بهذا الشّأن - بما أنّه خبر واحد - مرفوض ومردود على قائله. وهكذا استدّل آية الله جمال الدّين أبو منصور الحسن بن يوسف بن المطهّر العلّامة الحلّي (٧٢٦) في كتابه: «نهاية الوصول إلى علم الأصول»: اتّفقوا على أنّ ما نقل إلينا متواتراً من القرآن فهو حجة... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

وعلى غراره سائر المحقّقين من علماء الأصول، كالسيّد المجاهد محمّد بن عليّ الطّباطبائيّ يقول في كتابه: «وسائل الأصول»: لا خلاف أنّ كلّما هو من القرآن يجب أن

يكون متواتراً في أصله وأجزائه، لأنَّ العادة تقضي بالتواتر في تفاصيل أمثاله. والقرآن هو المعجز العظيم الذي هو أصل الدين القويم، فالذواعي متوقّرة على نقل جملة وتفصيله. فما نقل أحاداً ولم يتواتر يقطع بأنّه ليس من القرآن حتمياً...^١

والفقيه المحقّق المولى أحمد الأردبيلي (٩٩٣) في «شرح الإرشاد» قال: بل يفهم من بعض كتب الأصول أنّ تجويز قراءة ما ليس بمعلوم كونه قرآناً فسق، بل كفر. فكلّ ما ليس بمعلوم أنّه يقيناً قرآن منفيّ كونه قرآناً يقيناً... فقال بوجوب العلم بما يُقرأ قرآناً أنّه قرآن، فينبغي لمن يجزم أن يقرأ قرآناً تحصيله من التواتر، فلا بدّ من العلم... [ثمّ ذكر قوله وقول الحسينيّ العامليّ كما تقدّم عنهما]

٣- مسألة الإعجاز

مما يتنافى واحتمال التّحريف في كتاب الله هي مسألة الإعجاز المتحدّى به. وقد اعتبره العلماء من أكبر الدلائل على نفي التّحريف.

أمّا احتمال الزيادة، كما احتمله أصحاب ابن العجّرد من الخوارج، قالوا بزيادة سورة يوسف في القرآن، لأنّها قصّة عشق ولا يجوز أن تكون وحياً^٢. وكما زعمه ابن مسعود بشأن سورتي الموعّذتين، كان يحكّهما من المصحّف ويقول: إنّهما عودتان وليستا من القرآن^٣.

فهذا كلّ احتمال باطل، إذ يستدعي ذلك أن يكون باستطاعته البشريّة أن تقوم بإنشاء سورة كاملة تماثل سور القرآن تماماً، وقد قال تعالى: ﴿قُلْ لَّيْنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^٤.

١ - بنقل صاحب الكشف (البرهان: ١٢٠ - ١٢١).

٢ - الملل والتّحلّ للشّهريستاني: ١: ١٢٨.

٣ - فتح الباري لابن حجر: ٨: ٥٧١.

٤ - الإسراء/ ٨٨.

وقال: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِعَشْرِ سُوْرٍ مِثْلِهِ مُفْتَرِيَاتٍ»^١.

وقال: «أَمْ يَقُولُونَ افْتَرَاهُ قُلْ فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ»^٢.

وقال: «وَإِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُوْرَةٍ مِثْلِهِ»^٣.

فهذا التّحدّي الصّارخ يطلّ دعوى كلّ زيادة في سُوْرِ القرآن وآياته الكريمة. وكذا احتمال التّبديل، فإنّ المتبدّل لا يكون من كلامه تعالى وإنّما هو من كلام مبدّله. والكلام إنّما يسند إلى قائله إذا كانت مجموع الكلمات مستندة إليه لا البعض دون البعض. إذن فاحتمال التّبديل ولو في بعض كلمات القرآن يطلّ إسناد مجموع الكتاب إليه سبحانه وتعالى.

ومن ذلك تعلم فساد مازعمه الشّيخ الثّوريّ ومن قبله السيّد الجزائريّ، ومن لفّ لفهما بشأن كثير من كلمات قرآنيّة، أنّها متبدّلات عمّا جاء في كلامه تعالى. زعموا من قوله تعالى: «كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ»^٤ أنّها متبدّلة من «كنتم خير أئمة...»^٥. وزعموا من قوله: «فَلَمَّا خَرَّ تَبَيَّتَ الْجَنُّ أَنْ لَوْ كَانُوا يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ»^٦. أنّها متبدّلة من «فلما خرّ تبَيّت الإنس أن لو كانت الجنّ يعلمون الغيب».

ومن قوله: «وَفِيهِ يَعْصِرُونَ...»^٧ - بفتح ياء المضارعة - أنّها متبدّلة من «يُعَصِرُونَ...» بضمّ الياء بمعنى الإمطار.

وقوله: «أُمَّةٌ وَسَطًا...»^٨ أنّها كانت «أئمة وسطًا...».

١ - هود/١٣.

٢ - يونس/٣٨.

٣ - البقرة/٢٣.

٤ - آل عمران/١١٠.

٥ - منبع الحياة للجزائريّ: ٦٧.

٦ - سبأ/١٤.

٧ - يوسف/٤٩.

٨ - البقرة/١٤٣.

وقوله: ﴿يَا لَيْتَنِي كُنْتُ تُرَابًا﴾^١ أنها كانت «كنت ترابياً».

قالوا: ومثل هذا كثير^٢. كل ذلك باطل، لأنه ورد بخبر واحد، وهو غير حجة في باب القطعيّات.

وهكذا التبديل الموضوعي يخلّ بنظم الكلام المبتنى عليه الإعجاز نظماً وأسلوباً. قالوا في قوله تعالى: ﴿أَفَمَنْ كَانَ عَلَىٰ بَيِّنَةٍ مِنْ رَبِّهِ وَيَتْلُوهُ شَاهِدٌ مِنْهُ وَمِنْ قَبْلِهِ كِتَابٌ مُوسَىٰ إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾^٣ أنها متغيرة من «ويتلوه شاهد منه إماماً ورحمة ومن قبله كتاب موسى» قالوا: تقدّم حرف على حرف فذهب معنى الآية^٤ حسب زعمهم.

ومثله النقص بإسقاط كلمة أو كلمات ضمن جملة واحدة، أنها إذا كانت منتظمة في أسلوب بلاغيّ بديع، فإن حذف كلمات منها سوف يؤدي إلى إخلال في نظمها ويذهب بروعتها الأولى، ولا يدع مجالاً للتحدّي بها.

الأمر الذي غفل عنه زاعمو التحريف فجنوا جنايتهم بشأن قداسة القرآن الكريم. زعموا إسقاط اسم الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) من مواضع من القرآن، ذهولاً عن أنه لو أثبتناه في تلك المواضع لذهب عنها تلك الروعة الرائعة، في حين عدم الحاجة إلى ذكر الاسم، وإنما هو بيان شأن النزول لا غير.

قالوا: في قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ﴾^٥ - إن اسم عليّ أسقط من قوله: «أنزل إليك في عليّ»^٦. وسنأتي على مزاعم من هذا القبيل في فصل قادم.

وأسخف مزعومة زعمها هؤلاء هي سقط أكثر من ثلث القرآن - أي ما يزيد على ألفي

١ - البأ/ ٤٠.

٢ - راجع فيما نسبوه إلى الثعماني، البحار ٩٠: ٢٦ - ٢٧ ط بيروت مؤسسة الوفاء.

٣ - هود/ ١٧.

٤ - البحار ٩٠: ٢٦ - ٢٧.

٥ - المائدة/ ٦٧.

٦ - منبع الحياة للسيد نعمة الله الجزائري: ٦٧.

آية - من خلال آية واحدة هي آية القسط في اليتامى^١، زعموا عدم تناسبها مع ذيلها في جواز نكاح النساء منى وثلاث ورباع، فهناك زعموا سقطاً كثيراً فيما بين الجملتين!^٢ هكذا - وبهذه العقلية الهزيلة - حاولوا توجيه نظم الآية الموجود! وخلاصة القول: إن زعم التحريف سواء بالزيادة أو النقص أم بالتبديل يتنافى وموضع القرآن البلاغي المعجز تنافياً بيئاً.

٤- آية الحفظ: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَعَافِظُونَ﴾^٣

هذه الآية الكريمة ضمنت بقاء القرآن وسلامته عن تطرّق الحدثان عبر الأجيال. وهو ضمان إلهي لا يختلف ولا يتخلف وعداً صادقاً ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُخْلِفُ الْمِيعَادَ﴾^٤. وهذا هو مقتضى قاعدة اللطف: «يجب على الله تعالى - وفق حكمته في التكليف - فعل ما يوجب تقريب العباد إلى الطاعة وبعدهم عن المعصية». ولا شك أن القرآن هو عماد الإسلام وسنده الباقي مع بقاء الإسلام، وهو خاتمة الأديان السماوية الباقية مع الخلود، الأمر الذي يستدعي بقاء أساسه ودعامته قويمة مستحكمة لاتترزعزع ولا تنثلم مع عواصف أحداث الزمان. وأجدر به أن لا يقع عرضة لتلاعب أهل البدع والأهواء، شأن كلّ سند وثيق يبقى، ليكون حجة ثابتة مع مرّ الأجيال.

وهذا الضمان الإلهي هو أحد جوانب إعجاز هذا الكتاب، حيث بقاءه سليماً على أيدي الناس وبين أظهرهم، وليس في السماء في البيت المعمور في حقائب مخبوءة وراء الستور، ليس هذا إعجازاً، إنما الإعجاز هو حفظه وحراسته في معرض عامّ وعلى ملاء الأُشهاد.

فمن سفه القول ماعساه يقول أهل التحريف: «إنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع

١ - النساء/٣.

٢ - منبع الحياة: ٦٦.

٣ - الحجر/٩.

٤ - الزعد/٣١.

الَّذِي أَنزَلَهُ فِيهِ، كما كان محفوظاً في المحلّ الأعلى قبل نزوله. والقرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين، فمحله الَّذِي أَنزَلَهُ تعالى فيه ووعد حفظه هو قلبه الشّريف، لا الصُّحُفَ والدَّفَاتِرَ ولا غير صدره ﷺ من الضّمان...^١. هذا وقد ذكر أهل التفسير - بشأن نزول الآية - أنّه ﷺ إنّما كان يخشى تلاعب أهل الأهواء بالقرآن من بعده، كما فعلوا بكتب الأنبياء السّالفين، فنزلت الآية تُطْمِئِنُّهُ عَلَى حَفْظِهِ وحراسته عن تناوش الأعداء خلوداً مع الأبد^٢، وقرينة السياق أيضاً شاهدة على هذا المعنى.

والخلاصة: إنّ هذه الآية ضمان للرّسول وعهد من الله على أن يبقى هذا القرآن سليماً ومحمّواً عن تناوش الأيدي، سلامةً دائمةً وبقاءً مع بقاء الإسلام. مضافاً إلى أنّ حكمة التّكليف تقضي أيضاً بهذا البقاء والسّلامة الأبدية. ونظير هذه الطّمانة كثير في آيات أخرى.

منها: قوله تعالى: ﴿فَاصْدَعْ بِمَا تُؤْمَرُ وَأَعْرِضْ عَنِ الْمُشْرِكِينَ﴾ إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ^٣.

كان ﷺ يخشى ممانعة أهل الكفر ومداخلتهم في الأمر، فيحولوا دون تأثير دعوته المباركة، فنزلت تأميناً على بثّ الدّعوة وانتشارها رغم أنوف المناوئين. ولم يكن ﷺ يخاف على نفسه، إنّما على دعوته إلى الإسلام من مناوشة جنود إبليس. ومنها: قوله: ﴿يَا أَيُّهَا الرّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغْتَ رِسَالَتَهُ وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٤.

لم يكن ﷺ يخشى على نفسه الجريمة إنّما على تأثير بلاغه، فربّما كان الإيلاخ

١ - راجع فصل الخطاب للشيخ التّوريّ: ٣٦٠.

٢ - وقد أشار إليه المحدث التّوريّ في فصل الخطاب: ٣٦١.

٣ - الجبر/ ٩٤-٩٥.

٤ - المائدة/ ٦٧.

بالوصاية وتعيين ابن عمه علي عليه السلام خليفة وأميراً للمؤمنين من بعده ربّما أثار ضغائن القوم فينقلبوا على أعقابهم مرتدين، فيهدر كلّ ماعمله لبناء الإسلام لحدّ ذلك. ومن ثم جاءت الآية تؤمّنه على كُتبت ذوي الأحقاد دون أن يستطيعوا من مقابلته بشيء، فالمراد: عصمة دينه وشريعته من الزّعة والزّوال.

ومنها: قوله: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ مِنْ رَسُولٍ وَلَا نَبِيٍّ إِلَّا إِذَا تَمَنَّى أَلْقَى الشَّيْطَانُ فِي أُمْنِيهِ فَيَنْسَخُ اللَّهُ مَا يُلْقِي الشَّيْطَانُ ثُمَّ يُحْكِمُ اللَّهُ آيَاتِهِ﴾^١.

لم يكن الأنبياء صلوات الله عليهم يتمنّون سوى ثبات شرائعهم وسيطرتها على الآفاق ودوام حكومتها عبر التاريخ، ولكن أتى ودسائس أبالسة الجن والإنس من الذين يسعون في آياته معاجزين، لكن الحق - دائماً - يعلو ولا يعلو عليه: ﴿بَلْ تَقْذِفُ بِالْحَقِّ عَلَى الْبَاطِلِ فَيَدْمَغُهُ فَإِذَا هُوَ زَاهِقٌ﴾^٢.

فينسخ الله - بلطفه الخفي - ما يلقي جنود إبليس، ثم يحكم مباني شريعته، والله عليم حكيم. وهذا تأمين عامّ لثبات الدّين ودوام تأثير شرائع الله في الأرض.

ومنها: قوله: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتُفْجِلَ بِهِ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأَهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ﴾^٣.

كان ﷺ إذا نزل عليه القرآن عجل بقراءته حرصاً منه على ضبطه وحفظه دون أن ينساه أو يضيع، وذلك كان قبل أن ينتهي الوحي ببقية الآية أو السّورة التي كانت تنزل تباعاً، فنهى ﷺ عن هذا الإسراع وضمن له الحفظ والبيان ﴿سَنُفِّرُكَ فَلَا تُنْسِي﴾ إلا ما شاء الله إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى^٤.

نقل القراء عن بعضهم احتمال عود الضمير في قوله تعالى: ﴿وَأَنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إلى

١ - الحج/٥٢.

٢ - الأنبياء/١٨.

٣ - القيامة/١٦-١٩.

٤ - الأعلى/٦-٧.

محمد ﷺ عوداً إلى معلوم الحال، فيكون المعنى: وإنا لمحمد لحافظون، نظير قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْصِلُكَ مِنَ النَّاسِ﴾.

كما يحتمل عوده إلى القرآن، لأنه الذكر المذكور قبله، والمعنى: وإنا للقرآن لحافظون أي راعون^١.

وقد أخذ المخالف من هذا الاحتمال والترديد ذريعة لنقض الاستدلال بالآية على صيانة القرآن من التغيير والتبديل^٢.

لكن احتمال عود الضمير إلى محمد ﷺ احتمال غريب لا مبرر له بعد صلاحية اللفظ لتعيين مرجع الضمير. والقرآن إنما نقله نقلاً، ولم يعتمد ولا وجه بتوجيه. وآية العصمة لاصلة لها بآية الحفظ، فضلاً عما ذكرنا من رجوعها أيضاً إلى عصمة الشريعة، وليس المقصود نفسه الكريمة بالذات.

نعم، احتمال المخالف أن يكون المراد من الذكر هو الرسول ﷺ كما في قوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رَسُولًا يَتْلُو عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ^٣، وإطلاق الذكر على النبي ﷺ لكونه مذكراً!!

غير أن المفسرين ذكروا في توجيه هذه الآية أنه من تقدير المحذوف، أي وأرسلنا رسولاً... إذ لو كان الرسول بياناً للذكر، لما تناسب مع التعبير بالإِنْزَال.

هذا فضلاً عن أن آية الحفظ مسبوقه بقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾^٤، وهي تصلح قرينة على تعيين مراده تعالى من الذكر في آية الحفظ

١ - وهذه لفظه في كتابه «معاني القرآن» ٢: ٨٥: «يقال: إنَّ الهاء التي في «له» يراد بها القرآن. حافظون أي راعون. ويقال: إنَّ الهاء لمحمد ﷺ وإنا لمحمد لحافظون». هذا كلامه على إجماله نقلناه هنا مع شيء من التوضيح.

٢ - فصل الخطاب: ٣٦٠.

٣ - الطلاق/ ١٠-١١.

٤ - الحجر/ ٦.

بعدها، ولادليل على إرادة خلاف هذا الظاهر^١.

هنا شبهة لابد من إيعازة إلى دفعها

قال الإمام الرّازي: احتج القاضي بآية الحفظ على فساد من يزعم أن القرآن قد دخله التّغيير، لأنّه لو كان الأمر كذلك لما بقي القرآن محفوظاً...

قال: وهذا الاستدلال ضعيف، لأنّه يجري مجرى إثبات الشّيء بنفسه، فالذين يقولون بأن القرآن قد دخله التّغيير لعلّهم يقولون: إنّ هذه الآية من جملة الرّوائد التي ألحقت بالقرآن...^٢.

قال سيّدنا الأستاذ دام ظلّه: وحاصل الشبهة أنّ مدّعي التّحريف يدّعي وجود التّحريف في نفس هذه الآية... [وذكر كما تقدّم عن الخوئي، ثم قال:]

قلت: وجه الكلام - في الاستدلال بهذه الآية - إلى أولئك الفئات الشاذّة المنتمية إلى الإسلام، ممّن يرى كتابه السماويّ الخالد، الذي نزل دستوراً للشريعة ومعجزة باقية دليلاً على صحّة النبوة.

وهم: الحشويّة سلفاً وخلفاً من الجمهور، والأخباريّة المتأخّرة من الخاصّة. وهؤلاء إنّما وضعوا اليد على مواضع التّحريف - فيما زعموا - كآية الرّجم، وآية الرّضعات، وآية لا يملأ جوف ابن آدم إلّا التّراب، فيما روته الحشويّة... وآية الذّر «ألست برّبكم ومحمّد نبيّكم وعليّ إمامكم...»، فيما زعمه الجزائريّ وأذناؤه...

أمّا الآيات المثبّطة في المصحّف الشّريف على ماتعارف عليه المسلمون عبر القرون، فهم معترفون بصحّتها وحيّاً سماويّاً، ليس فيها زيادة أو تبديل في نصّها الرّاهن. وعليه: فلا يضرّ مذهبهم في التّحريف، إمّا كان الاستدلال بالموجود من الآيات الكريمة، ومن ثمّ لم نرهم في ردّ الاستدلال بالآية ونحوها عرضوا مسألة احتمال التّحريف، وإنّما تشبّهوا بتأويلات بعيدة غير ذلك، وما ذاك إلّا لأجل إدّعائهم بسلامة

١ - راجع البيان لسيّدنا الأستاذ دام ظلّه: ٢٢٦.

٢ - التفسير الكبير ١٩: ١٦١.

النَّصَّ الموجود.

إذن فلاموضع لهذه الشبهة التي لم تعرض من قِبَل الخصم فضلاً عن غيره، وإنما هي شبهة أثارها ذهنية إمام المتشككين من غير أساس.

٥- نفي الباطل عنه: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^١.

هذه الآية أصرح دلالة من الآية الأولى، فقد وعد تعالى صيانتَه من الضياع وسلامته من حوادث الأزمان، مصوناً محفوظاً يشقّ طريقه إلى الأمام بسلام.

قوله: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، الباطل: الفساد الضائع، أي لا يعرضه فساد أو نقض لا في حاضره ولا في مستقبل الأيام، وذلك لأنّه تنزيل من لدن حكيم عليم، وأنّ حكمته تعالى لتبعث على ضمان حفظه وحراسته مع أبدية الإسلام. ﴿حَبِيدٌ﴾: من كان محموداً على فعّاله، فلا يخلف الميعاد.

ويسبق هذه الآية قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا يَنْزَغَنَّكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْغٌ فَاسْتَعِذْ بِاللهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ﴾^٢، قرينة على أنّه ﷺ كانت تتصوّر نفسه الكريمة تلهّفاً على إمكان إبطال شريعته على يد أهل الفساد، إمّا في حياته أو بعد وفاته ﴿أَفَأَنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَصُرَ اللهُ شَيْئاً﴾^٣، وفي هذه الآية أيضاً تلميح إلى بقاء هذا الدّين وضمان سلامته عن كيد الأعداء.

وقد اعترف الخصم بأنّ مطلق التّغيير في القرآن يعدّ باطلاً وتنافياً مع ظاهر الآية الكريمة، سوى أنّ المقصود غير هذا المعنى! قال: لأنّ المقصود هو البطلان الحاصل من تناقض أحكامه وتكاذب أخباره^٤.

قلت: لعلّه لم يتنبّه لموضع قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ والباطل الذي يمكن

١ - فصلت / ٤٢.

٢ - فصلت / ٣٦.

٣ - آل عمران / ١٤٤.

٤ - فصل الخطاب: ٣٦١.

إتيانه للكتاب هو تناول يد المحرّفين ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾^١.
 أما التناقض والتكاذب في أحكامه وإخباراته فهو من الباطل المنبعث من الداخل،
 وقد نفاه تعالى أيضاً بقوله: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا﴾^٢.
 ومن ثمّ أطبق المفسّرون على أنّ آية نفي الباطل هي من أصرح الآيات دلالةً على
 نفي احتمال التّحريف من الكتاب، فلاتناله يد مغيّرٍ أبداً.

٦- العرض على كتاب الله

وأيضاً من الدلائل على ردّ شبهة التّحريف هي مسألة عرض الأحاديث على كتاب
 الله، فما وافق فهو صادق وماخالف فهو كاذب. قال الصادق عليه السلام: قال رسول الله ﷺ: «إِنَّ
 عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةً وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نَوْرًا، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخُذُوهُ وَمَا خَالَفَ كِتَابَ
 اللَّهِ فَدَعُوهُ»^٣.

الأمر الذي يتنافى تماماً مع احتمال التّحريف في كتاب الله، وذلك من جهتين:
 الجهة الأولى - أنّ المعروض عليه يجب أن يكون مقطوعاً به، لأنّه المقياس الفارق
 بين الحقّ والباطل، ولا موضع للشكّ في نفس المقياس.

إذن فلو عرضت روايات التّحريف على نفس ما قيل بسقوطه لتكون موافقة له، فهذا
 عرض على المقياس المشكوك فيه، وهو دور باطل، وإن عرضت على غيره فهي تخالفه،
 حيث قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، وقوله: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ
 وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾.

الجهة الثانية - أنّ العرض لا بدّ أن يكون على هذا الموجود المتواتر لدى عامّة
 المسلمين، لما ذكرناه - في الجهة الأولى - من أنّ المقياس لا بدّ أن يكون متواتراً مقطوعاً
 به. وروايات التّحريف إذا عرضت على هذا الموجود بأيدينا كانت مخالفة له، لأنّها تنفي

١ - الجبر/ ٩١.

٢ - النساء/ ٨٢.

٣ - الكافي ١: ٦٩ باب الأخذ بالسنة وشواهد الكتاب.

سلامة هذا الموجود، وتدلّ على أنّه ليس ذلك الكتاب النازل على رسول الله ﷺ، وهذا تكذيب صريح للكتاب ومخالفة عارمة مع القرآن... [ثم ذكر قول المحقق الكرّكي وبحر العلوم، كما تقدّم عنهما، فقال:]

لكن زعم المحدث الثوريّ أن لامنافاة بين أخبار العرض ووقوع التحريف في القرآن! قال: لأنّ الأمر بالعرض على كتاب الله صدر من رسول الله ﷺ حال حياته، أمّا وقوع السقط والتبديل فإنّما حصل بعد وفاته.

قال: إنّ ماورد عنه ﷺ في ذلك لا ينافي ماورد في التغيير بعده. وقال أيضًا: إنّ ماجاء من ذلك عن النبيّ ﷺ فهو أقلّ قليل، ولا منافية بينه وبين ورود التحريف عليه بعده، وعدم التمكن من امتثال أمره ﷺ.^١ وهذا كلام غريب، إذ أحاديث العرض لا يختصّ صدورها عن الرسول، بل نطق بها - دستورًا عامًا - الأئمة المعصومون بعده أيضًا.

ثم إنّ النبيّ ﷺ إنّما قال ذلك خشية وفور الكذابة بعده، فبيّن للأئمة على طول الدهر معيارًا يقيسون عليه السليم من السقيم من أحاديثه المنسوبة إليه، وليس علاجًا مؤقتًا خاصًا بحال حياته صلوات الله عليه.

٧- نصوص أهل البيت عليه السلام

لدينا وفرة من أحاديث مأثورة عن أهل البيت عليه السلام تنصّ على صيانة القرآن من التحريف، إمّا تصريحًا أو تلويحًا، وأنّه مصون عن التغيير نصًّا، لم ينله من سوء أصلًا، وإن نالته الأيدي الأثيمة تأويلًا وتفسيرًا بغير حقّ. وإليك منها:

١- جاء في رسالة الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام إلى سعد الخير: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده...»^٢.

١ - فصل الخطاب: ٣٦٢-٣٦٣.

٢ - رواها ثقة الإسلام الكليني بإسناد صحيح في روضة الكافي ٨: ٥٣ رقم ١٦.

وهذا تصريح بأن الكتاب العزيز لم ينله تحريف في نصّه «أقاموا حروفه»، وإن كانوا قد غيروا من أحكامه «حرّفوا حدوده».

والمراد من «تحريف الحدود» هو تضييعها، كما ورد في الحديث: «ورجل قرأ القرآن فحفظ حروفه وضيع حدوده...»^١.

وعليه؛ فالمراد من إقامة الحروف هو حفظها عن التّغيير والتّبديل، كما في هذا الحديث أيضاً.

٢- صحّ عن أبي بصير قال: سألت الإمام الصادق عليه السلام عن قوله تعالى ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنْكُمْ...﴾^٢، وما يقوله الناس: ما باله لم يسمّ عليّاً وأهل بيته؟ قال: إن رسول الله صلى الله عليه وآله نزلت عليه الصّلاة ولم يسمّ لهم ثلاثاً ولا ربّعاً، حتّى كان رسول الله صلى الله عليه وآله هو الذي فسّر لهم ذلك...^٣

فقد قرّر عليه السلام أنّه لم يأت ذكرهم في الكتاب نصّاً، وإن كانوا مقصودين بالذّات من عمومات واردة في القرآن كثيراً. ففي القرآن كثير من الآيات تهدف التّنويه بشأن الأنمّة من أهل البيت عليه السلام، والقرائن الحاقّة شاهدة بذلك، وقد نبّه عليه الرسول في كثير من المواقف، أولها حديث يوم الإنذار وانتهت بحديث الغدير... والآيات في جميع هذه الموارد عدد كبير، جمع أكثرها الحاكم الحسكاني في «شواهد التّنزيل».

٣- أحاديث الفساطيط، تضرب بظهر الكوفة عندما يظهر الحجّة المنتظر، يعلمون الناس القرآن، يخالف القرآن الحاضر في تأليفه، لافي شيء آخر...

فقد روى الشيخ المفيد - برواية جابر - عن أبي جعفر الباقر عليه السلام قال: «إذا قام قائم آل محمد صلى الله عليه وآله ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن، على ما أنزل الله فأصعب ما يكون على

١- أصول الكافي ٢: ٦٢٧ رقم ١.

٢- النساء/ ٥٩.

٣- أصول الكافي ١: ٢٨٦.

من حفظه اليوم، لأنّه يخالف فيه التّأليف»^١. وبمعناه روايات أخر^٢.
وقد ذكرنا في وصف مُصَحِّفٍ عَلِيٍّ عَلَيْهِ السَّلَامُ: أنّه كان على أتمّ تاليف، وفق ما أنزل الله الأوّل فالأوّل، لم يشذّ عنه شيء من ذلك، وقد ورثه الأئمة يدًا بيد حتّى يظهره الله على يد وليّه صاحب الأمر، عجل الله تعالى فرجه الشّريف^٣.
فقد علّل عليه السّلام صعوبة حفظه ذلك اليوم بأنّه يخالف التّأليف (الترتيب) المعهود، فلو كانت هناك مخالفة أخرى لبيّنها أيضًا، الأمر الذي يدلّ على أنّه لا مخالفة في ماسوى التّأليف إطلاقًا.

٤- وروى ابن فضّيل عن الإمام موسى بن جعفر عليه السّلام في قوله تعالى: ﴿يُرِيدُونَ لِيُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَهِهِمْ وَاللَّهُ مَتَمُّ نُورِهِ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^٤: قال عليه السّلام: يريدون ليُطْفِئُوا ولاية أمير المؤمنين عليه السّلام بأفواههم! قلت: والله متمّ نوره؟ قال: متمّ الإمامة، لقوله عزّ وجلّ: ﴿قَامِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالنُّورِ الَّذِي أَنْزَلْنَا﴾^٥.

قلت: ﴿هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ﴾^٦. قال عليه السّلام: ليظهره على الأديان عند قيام القائم عجل الله فرجه، لقوله عزّ وجلّ: (والله متمّ نوره ولو كره الكافرون، بولاية عليّ عليه السّلام).

قلت: هذا تنزيل؟ قال: نعم، أمّا هذا الحرف فتنزيل، وأمّا غيره فتأويل^٧.
فقد فسّر الإمام عليه السّلام نور الله في الأرض بالولاية التي هي امتداد لولاية الله في الأرض، واستشهد بالآية من سورة التغابن، فإنّ في اتّباع الشريعة النّازلة من عند الله

١ - الإرشاد: ٣٦٥ (ط نجف)، والبحار ٥٢: ٣٣٩ رقم ٨٥.

٢ - بحار الأنوار ٥٢: ٣٦٤ رقم ١٣٩، ١٤٠، ١٤١.

٣ - الكافي ٢: ٦٣٣ رقم ٢٣، والزّوايات بهذا المعنى كثيرة.

٤ - الصّفّ / ٨.

٥ - التغابن / ٨.

٦ - الصّفّ / ٩.

٧ - الكافي ١: ٤٣٢ رقم ١٩.

دخولاً في ولاية الله الممتدة في ولاية الأئمة المعصومين خلفاء الرسول صلوات الله عليه وعليهم، حبل ممدود من السماء إلى الأرض.

فاستغرب الزاوي هذا التفسير العجيب للآية، ممّا لم يسمعه ولم يتحدّث به أحد. فقال: هل هذا هو شأن نزول الآية؟ وبهذا المعنى نزلت الآية؟ فأجابه الإمام: نعم، هذا هو تفسيرها الصحيح، وأمّا سائر التفسيرات فهي تأويلات لامستند لها.

والشاهد: أنّه رفض أن يكون ما بينه جزء من الآية - كما حسبه أهل القول بالتحريف^١ - وإنّما هو تفسير من النمط الأرقى الذي لا يعلمه سوى الراسخين في العلم من آل بيت الرسول صلوات الله عليهم، وأمّا غيره فتخصّص وتأويل من غير دليل.

٥ - وفي ذيل الحديث: قلت: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْقُرْآنَ تَنْزِيلًا﴾^٢، قال: بولاية عليّ عليه السلام تنزيلاً. قلت: هذا تنزيل؟ قال نعم، ذا تأويل...^٣.

وهذا صريح في إرادة التفسير من التنزيل، تفسيراً يشبه التأويل، ومن ثمّ فهذا الحديث كسابقه حاكم على كلّ مزعومات أهل القول بالتحريف. ويوضّحه أيضاً الحديث التالي:

٦ - روى عمّار الساباطي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: قال تعالى بشأن عليّ عليه السلام قال: ﴿أَمَّنْ هُوَ قَانِتٌ آنَاءَ اللَّيْلِ سَاجِدًا وَقَائِمًا يَحْذَرُ الْآخِرَةَ وَيَرْجُوا رَحْمَةَ رَبِّهِ قُلْ هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَغْلِبُونَ﴾^٤ أنّ محمّداً رسول الله، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَغْلِبُونَ﴾ أنّ محمّداً رسول الله، ويزعمون أنّه ساحر كذاب ﴿إِنَّمَا يَتَذَكَّرُ أُولُوا الْأَلْبَابِ﴾^٥. ثمّ قال عليه السلام: هذا تأويله ياعمّار. وهذا الحديث قد أوضح من تلك الزيادات التي كانت قد تذكر خلال قراءات

١ - راجع فصل الخطاب: ٣٣٤.

٢ - الدهر/ ٢٣.

٣ - الكافي ١: ٤٣٥.

٤ - الزمر/ ٩.

٥ - الزمر/ ٩.

٦ - الكافي ١: ٤٣٢ - ٤٣٣ رقم ٩١.

الأئمة عليهم السلام إنما هي زيادات تفسيرية لغرض تأويل الآية إلى أوجه دلالتها، وليس كما زعمه أهل التحريف!

٧- زاد الصدوق روايات دلت - دلالة التزامية - على كمال سؤ القرآن من غير نقص فيها، وكذا على كمال القرآن من غير نقص فيه.

ومنها - مادل على ثواب قراءة كل سورة، والنهي عن القرآن بين السورتين، وثواب ختم القرآن، والنهي عن ختم القرآن بأقل من ثلاثة أيام...

فلو كانت في السور نقص لما أمكن قراءتها، أو القرآن بين السورتين؛ إذ على ذلك الفرض كان المقروء بعض السورة، وكان القرآن بين أبعاض السورتين، والثواب على ختم القرآن دليل على إمكان ختمه، أي تلاوة آياته وسوره أجمع، وهكذا.

وهذه الروايات على كثرتها لو أضفناها إلى ماسبق من روايات العرض وما تقدّم من نصوص مأثورة بشأن الكتاب العزيز، فضلاً عن الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن والأخذ بما فيه، فإنّ ذلك قد ينوف على آلاف من الأحاديث المعتبرة الواردة بشأن صيانة القرآن من التحريف. (١٣ - ٥٧)

شهادات ضافية بنزاهة موقف أعلام الإمامية عن القول بالتحريف

هناك شهادات من أعلام التحقيق من أهل السنة بشأن نزاهة مواقف علماء الشيعة الإمامية تجاه مسألة التحريف. ومن درس بحوث أعلام الطائفة في مختلف شؤون الدين، ولاسيما فيما يمسّ جوانب كتاب الله العزيز الحميد، يجد نظرتهم المشرفة بشأن هذا الكتاب، كما يجدهم أحرص الناس على حفظه وحراسته والدفاع عن قدسيته طول عهد الإسلام، فأجدر بهم أن يتبرأوا من سخر القول بالتحريف الذي هو مسّ بكرامة القرآن، وحقّ من شأن أقدس شيء في حياة الأمة، وعلى رأسها علماء الطائفة الذين هم رهن إرشادات الأئمة المعصومين عليهم السلام.

وإليك نماذج من تلكم الشهادات الضافية :

هذا أبو الحسن عليّ بن إسماعيل الأشعريّ (رأس الأشاعرة) تراه يجعل من أبناء الشيعة (وقد سمّاهم الروافض) فريقين:

الفريق الأول - فريق هم أصحاب الظواهر، ممّن لاعمق لهم في تفكير ولا باع لهم في مجالات البحوث النظريّة^١، يزعمون أنّ القرآن قد نقص منه استناداً إلى لفيّف روايات يروونها بهذا الشأن، ممّا لا قيمة لها عند المحقّقين، وإنّما أخذها هؤلاء على علّاتها، نظير إخوانهم الحشويّة من أبناء السنّة...

والفريق الثّاني - وهم المحقّقون من أهل النّظر والاستنباط - ممّن بنوا أسس الشريعة على قواعد العقل والحكمة الرّشيدة، وأشادوا من مباني العدل، وقالوا بضرورة تحكيم الإمامة بعد انقضاء عهد النّبوة، هؤلاء يرفضون احتمال كلّ تغيير أو تبديل، لا ينقص ولا يزيّد ولا يتجوّز، رفضاً باتّاً، وأنّ القرآن باقٍ كما هو على ما أنزله الله على رسوله ﷺ، لم يغيّر ولم يبدّل ولا زال عمّا كان عليه... [ثمّ ذكر قول الأشعريّ كما تقدّم عنه] هذا كلام أكبر زعيم من زعماء الفكر الإسلاميّ في مطلع القرن الرّابع الهجريّ (توفيّ سنة ٣٣٠)، يشهد بوضوح أنّ الأعلام المحقّقين من علماء الشيعة الإماميّة يرفضون القول بالتحريف في جميع أشكاله، فمن ذا ياترى يمكنه نسبة هذا القول إليهم إلّا أن يكون تائهاً في ضلال؟! في ضلال!؟

وللسّيّد شرف الدّين العامليّ بحث لطيف في سلامة القرآن من احتمال التّحريف، يعاتب فيه أولئك الذين تسرّعوا في قذف التّهم الشّعواء إلى أمة أبرياء، وأخيراً يقول: والباحثون من أهل السنّة يعلمون... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ ذكر قول الهنديّ كما تقدّم

١ - هم فئة متشعّبة عن جماعة محدّثي الشيعة في عصر متأخّر، وسَمّوا أنفسهم بالأخباريّة، وسَمّهم بذلك علّهم الشّاخص الجزائريّ في رسالته (منع الحياة: ٣٢ ط بغداد). ومن أبرز سماتهم التّزمت والقشريّة، وحشد الحقائق بالتّقول والحكايات حشداً بلا هوادة، على غرار إخوانهم الحشويّة التّوابت من الحنابلة، على حدّ تعبير القاضي عبد الجبار في شرحه للأصول الخمسة: ٥٢٧.

عنه ، فقال:]

ومن الأساتذة المعاصرين «الدكتور محمد عبد الله دراز» أيضًا يشهد بنزاهة ساحة الشيعة الإمامية عن القول بالتحريف... [وذكر كما تقدّم عنه ، ثم ذكر قول المدني والتيجاني كما تقدّم عنهما ، فقال:]

هذا ما عرفت من شهادات ضافية بنزاهة موقف علماء الإمامية من مسألة التحريف ، وأنه لم يذهب إلى ذلك أحد من أعلامهم المحققين سوى الشّردمة القليلة ممن لا اعتداد بهم في الأوساط الشيعية المعروفة ، نظير الحشوية من نقلة الحديث الذين لا موضع لهم يذكر في أوساط أهل السنة المعروفين.

وهذا أمر معروف لا غبار عليه ، ولا تصحّ نسبة شيء إلى فريق مالم يعتقد أنه أعلامهم الشّاخصون . ومن ثمّ فعلل الأمر قد اشتبه على بعض المؤلفين في نسبة هذا القول إلى الشيعة رميًا بلا هدف.

هذا ابن حزم الظاهريّ تراه يرمي الشيعة بوجه عامّ بتهمة القول بالتحريف - حاشا الشريف المرتضى وصاحبيه - يقول فيما يقول: ومن قول الإمامية كلّها قديمًا وحديثًا: إنّ القرآن مبدّل زيد فيه ما ليس فيه ، ونقص منه كثير ، وبدّل منه كثير ، حاشا عليّ بن الحسين المرتضى علّم الهدى وكان إماميًا يظاهر بالاعتزال ، مع ذلك فإنّه كان ينكر هذا القول ويكفر من قاله ، وكذلك صاحبه أبو يعلى ميلاد الطوسيّ وأبو القاسم الرّازي^١.

وليّته سَمّى القائلين بالتحريف من الشيعة: إذ ليس مذهب الشيعة (القائلين بالإمامة والمعتقدين بأصل العدل) سوى الطريقة التي مشى عليها السيّد وشيخه المفيد وزميله الطوسيّ وأضرابهم من أعلام الطائفة ، فاستثناء هؤلاء الأمثال يعني استثناء رؤوس

١ - الفصل في الجلل والنحل ٤: ١٨٢. وأبو يعلى هو الشريف محمد بن الحسن بن حمزة الطالبيّ، توفي سنة

٤٦٣ ، وهو الذي تولّى غسل الشريف المرتضى. (طبقات أعلام القرن الخامس للطهراني: ١٢٧).

وأما أبو القاسم الرّازيّ ، فالظاهر أنّه عليّ بن محمد بن عليّ الخزّاز ، صاحب كتاب «كفاية الأثر في النصوص على الأئمة الاثني عشر» (الطبقات: ١٥٩ ، ومعالم العلماء: ٧١).

المذهب وأعيان الملة، لأن المذهب والملة إنما يتمثل فيهم لافي غيرهم من الشراذمة! وعلى غرارهِ مشى الخياط المعتزلي أبو الحسين عبد الرحيم بن محمد في كتابه: «الانتصار» الذي وضعه ردًّا على ابن الرّاونديّ، فيه مواضع رمى فيها الشيعة رميةً عشواء بتهمة القول بالتّحريف، ففي موضع من كتابه يزعم أنّ جماعة من الشيعة تنسب الأُمة إلى أنّها تصدّت إلى القرآن فنقصت منه وزادت فيه، ويتكرّر منه ذلك في كتابه^١.

ولم ندر من هم الجماعة المنتمية إلى الشيعة، إنّما ندري أنّه لم يذهب إلى القول بالزيادة في القرآن أحد من الشيعة من أيّ الفئات منهم، على ما عرفت من كلام الطّبرسي بالإجماع على عدم الزيادة إطلاقاً.

وليس هذا غريباً من مثله، إنّ الغريب ما صدر من القاضي عبد الجبار بن أحمد من رؤساء المعتزلة المروقيين.

قال - عند كلامه عن أنحاء الخلاف في القرآن الكريم - : منها خلاف جماعة من الإماميّة الرّوافض، الذين جوزوا في القرآن الزيادة والنقصان، وقالوا: إنّهُ كان على عهد رسول الله ﷺ أضعاف ما هو موجود فيما بيننا، حتّى قالوا: إنّ سورة الأحزاب كانت بحمل جمل، وإنّهُ قد زيد فيه ونقص وغير وحرف، وما أتوا في ذلك إلّا من جهة الملحدة الذين أخرجوهم من الدّين من حيث لا يعلمون^٢.

قلت: هذا الرّمي المفترى من مثل هذا العالم المحقّق غريب جدًّا، وقد صحّ المثل المعروف: الجواد قد يَكْبُو، والصّارم قد يَنْبُو!

على أنّ القول بزيادة سورة الأحزاب عمّا عليه الآن هو المعروف عن كبار أهل السّنة المعروفين، وقد عرفت نسبة ذلك من ابن حزم الظّاهريّ إلى أبيّ بن كعب، زاعماً صحّة

١ - الانتصار: ١٦٤، تحقيق د. نبيرج. ط: مصر ١٩٢٥ م - ١٣٤٤، وراجع الصفحات ٦، ١٠٦، ١٠٧، ١٥٩ منه.

٢ - شرح الأصول الخمسة: ٦٠١.

الإسناد إليه كالشمس لامغمر فيه^١. كيف ياترى خفي ذلك على القاضي ونسبه إلى الشيعة الأبرياء!... [ثم ذكر قول ابن طائوس ردًا على الجُبائي، كما تقدّم عنه، فقال:] تلك أمة قد خلّت لها ما كسبت وعليها ما اكتسبت، ولكن ما أبدل أقوام حاضرة ومتحضرة تتابع أقوامًا بائدة وبالية، يتابعون أسلافهم تقليدًا أعمى ومن غير هuadaة ﴿قَالَ مُرْتُوها إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّقْتَدُونَ﴾^٢، فيرمون أمة كبيرة إسلامية عريقة بما هم منه براء.

هذا (الأستاذ الرافعي) وهو كاتب قدير نراه قد لهج مالاكه سلفه المفتري (ابن حزم الظاهري) في رمي الشيعة الإمامية بالقول بالتحريف، افتراء عليهم ناشئًا من عصبية عمياء ﴿فَإِنَّهَا لَا تَعْمَى الْأَبْصَارُ وَلَكِنْ تَعْمَى الْقُلُوبُ الَّتِي فِي الصُّدُورِ﴾^٣.

أنظر إلى هذر هذا الأستاذ الناقد: أما الرافضة - أخزاهم الله - فكانوا يزعمون أن القرآن بدل وغير، وزيد فيه ونقص فيه، وحرّف عن مواضعه، وأن الأمة فعلت ذلك بالسنن أيضًا. وكلّ هذا من مزاعم شيخهم وعالمهم (هشام بن الحكم) لأسباب لا محلّ لشرحها هنا، وتابعوه عليها جهلاً وحماسة^٤.

وكلّ كلمة من تعابيره هذه كذب فطيع وفريضة شنيعة، وإن شئت فقل: كلّها مسبّات وشتائم لاذعة، لاتليق بقلم كاتب أديب له شأن في أمته وبلاده، اللهم إلا إذا استحوذ عليه الشيطان فأنساه ذكر الله، والعياذ بالله ولا حول ولا قوة إلا بالله العلي العظيم.

هذر المستشرقين الأجانب

لو كان المسلمون أخذوا بحرمة أنفسهم فلم يعملوا في تفريق كلمتهم وتمزيق وحدتهم الشاملة، لما استطاع عدوهم الغدور استغلال الفجوة الحاصلة فيما بينهم فيعمل

١ - راجع المقدّمة، عن كتابه المحلّى ١١: ٢٣.

٢ - الزّخرف/ ٢٣.

٣ - الحجّ/ ٤٦.

٤ - إعجاز القرآن: ١٤٢، هامش رقم ٢.

في توسيعها، وتغليظ التَّهَم التي وجَّهها بعضهم إلى بعض.

إنَّ سفاسف أمثال ابن حَزْم في غابر الأَيَّام، وشتائم أمثال الرَّافِعِي في العهد الحاضر، هي التي جرَّأت أولئك الأَباعد وأفسحت لهم المجال لقذف التَّهَم إلى طوائف المسلمين، ولاسيَّما بشأن أقدس شيء في حياة المسلمين القرآن العظيم، فيجعلوه عُرْضة لسهامهم السَّامة على حساب الجدل المسيحيّ العتيد.

هذا المستشرق العالمة الشَّهير «إجنْتَس جُولْد تِسِيَهْر» في كتابه: «مذاهب التَّفْسير الإسلاميّ» يحاول بكلِّ جهده الحطَّ من قيمة نصِّ الوحي الإلهيِّ المعجز القرآن الكريم، ويأخذ من ظاهرة اختلاف القراءات ذريعة لإثبات وجود الاختلاف في نصِّ الوحي النازل من السَّماء، بما يوجب سلب الثَّقة عن النصِّ الأصل، فيما زعم!

يقول في مفتتح كتابه: فلا يوجد كتاب تشريعيّ اعترفت به طائفة دينيَّة اعترافًا عَقْدِيًّا على أَنَّهُ نصٌّ منزل أو موحى به، يقدم نصّه في أقدم عصور تداوله، مثل هذه الصَّورة من الاضطراب وعدم الثَّبات، كما نجد في نصِّ القرآن^١.

ولم يدر المسكين أنَّ مسألة اختلاف القراءات لا تمسُّ مسألة تواتر نصِّ القرآن الموحد المحتفظ به لدى جمهور المسلمين، يتوارثونه جيلاً عن جيل من غير اختلاف. وقد أسبقنا - في مبحث القراءات - اتِّفاق كلمة الأئمَّة على أنَّ القرآن شيء والقراءات شيء آخر، لا يمسُّ أحدهما الآخر.

الأمر الَّذي ليس ينبغي لأهل التَّحقيق الذَّهول عنه، ولعلَّه تجاهل خبيث! ثمَّ نراه يعرِّج على مسألة أُخرى ذات خطورة بالغة في حياة المسلمين، هي: مسألة التَّحريف، ولعلَّه من وراء ذلك يحاول الغضُّ من شأن هذا الكتاب العزيز من جانب آخر. إنَّه يحاول إثبات القول به ناسباً له إلى أعظم طائفة عريقة في الإسلام، ذات قِدَم وقَدَم في تشييد أركانه ونشر أحكامه، ولاسيَّما العمل في خدمة القرآن وتفسيره وتبيينه، هم شيعة آل بيت الرُّسول ﷺ والسَّائرون في ضوء تعاليمهم.

فإذ كان أمكنه إثبات القول منهم - وهم أمسّ الناس بالقرآن والإسلام - فقد ساعده الحظّ في رمي هذا الكتاب بالوهن والخطّ من شأنه. هكذا حسب حسابه ولكن خاب ظنه، «أَمْ يُرِيدُونَ كَيْدًا فَالَّذِينَ كَفَرُوا هُمْ الْمَكِيدُونَ»^١.

يقول في افتراءاته المصطنعة: إنّه وإن كان الشيعة قد رفضوا الرأى الذي ذهبت إليه طائفة منطرفة منهم من أنّ القرآن المأثور لا يمكن الاعتراف به مصدرًا للدين^٢، فإنّهم قد تشكّكوا على وجه العموم منذ ظهورهم في صحّة صياغة النّص العثمانيّ، لأنّه يشتمل على زياداتٍ وتغييراتٍ هامّة بالنسبة إلى الذي جاء به محمد ﷺ، كما استوصلت فيه أيضًا من جانب آخر قطع هامّة من القرآن الصّحيح بالإبعاد والحذف.

قال: ويسود الميل عند الشيعة - على وجه العموم - إلى أنّ القرآن الكامل الذي أنزله الله كان أطول كثيرًا من القرآن المتداول في جميع الأيدي.

ويضيف قائلاً: إنهم يعتقدون من سورة الأحزاب وهي تشتمل على ٧٣ آية أنّها كانت تعدل سورة البقرة المشتملة على ٢٨٦ آية. وسورة النور تشتمل على ٦٤ آية كانت تحتوي على أكثر من ١٠٠ آية. وسورة الحجر ٩٩ آية، كانت ١٩٠ آية.

وزاد شناعة قوله: وحديثًا وجدت في مكتبة «بانكيبور» بالهند نسخة من القرآن تشتمل على سورٍ ساقطة من مصحف عثمان، منها: سورة نشرها «جارسان دي تاسي» وهي سورة التّورين (٤١ آية)، وسورة أخرى شيعيّة ذات سبع آيات، وهي سورة الولاية. وكلّ هذه الزيادات الشيعيّة نشرها «كليب تدا» باللغة الإنجليزيّة.

قال: وكلّ ذلك يدلّ على استمرار افتراض الشيعة حصول نقص غير قليل في نصّ

١ - الطّور/ ٤٢.

٢ - لعلّه يقصد مناسِب إلى الأخباريّة المتأخّرة من القول بعدم حجّية ظواهر الكتاب وعدم إمكان الاستناد إليها لهم أحكام الشريعة. ولكنّا أوعزنا - في مباحثنا عن التفسير والمفسرين - أنّ هذه النسبة مفتعلة، وليس من فقهاء الأئمة من يذهب إلى هذا الرأى الغريب إطلاقًا. لافي حشوية العامة ولا في الأخباريّة المتطرّفة، على حدّ تعبيرهم.

القرآن العُثماني بالنسبة إلى المُصحف الأصلي الصحيح^١.

هذا، وقد جعل من كتابين منسوبين إلى الشيعة، موضوعهما التفسير - أحدهما على نهج التأويل الصوفي، والآخر التفسير بالمأثور - موضع دراسته لآراء الشيعة - على وجه العموم - في التفسير. في حين أنهما لا يمسّان عقائد الطائفة، بل وساقطان - لديهم - عن درجة الاعتبار إلى حدٍّ ما.

أحدهما - كتاب «بيان السعادة في مقامات العبادة» من وضع قُطب من أقطاب الصوفيّة، هو: سلطان محمد بن حيدر البيدختي الكُناباديّ، زعيم فرقة «نعمة اللّهي» الملقّب - في الطّريقة - بـ «سلطان علي شاه»، كان من مواليد سنة (١٢٥١ - هـ ق)، وقد فرغ من تأليفه عام (١٣١١)، وطبع الكتاب لأوّل مرّة في طهران عام ١٣١٤، ونسخ الكتاب مبذولة يجدها الطّالب في عامّة المكتبات.

وهنا اشتبه الأمر على «جولد تسيهر» في موضعين :

أوّلًا - زعم أن تأليف الكتاب تمّ عام (٣١١ هـ = ٩٢٣ م)؛ ولعلّ رقم الألف كان مشوّهاً في نسخته فلم يحقّقه تمامًا!!

وثانيًا - حسب من اسم المؤلّف: سلطان محمد بن حَجَر البجختي، بدلاً من محمد بن حيدر البيدختي!!

الثاني - فهو التفسير الموسوم بتفسير القمّي عليّ بن إبراهيم بن هاشم. لكنّه - حسبما يأتي - من صنع أحد تلامذته المعروف بأبي الفضل العلويّ (من هو؟) وأكثره خليط من تفاسير غيره، ولا سيّما تفسير أبي الجارود المعروف بالسرّحوب، رأس الجاروديّة من غُلاة الرّيديّة، وكان موضع إنكار الإمام الصادق عليه السلام.

وعليه، فكيف ياترى يجعل مثل مستشرقنا العلّامة من مثل هذه الكتب الساقطة عند الشيعة وعند أئمّتها وعلمائها، موضع دراسته لفهم آرائهم في التفسير؟!

أترأه كان يجهل ذلك، أم كان يتجاهل؟ الله أعلم بسرائر القلوب! نعم ﴿وَمَنْ لَمْ يَجْعَلِ اللَّهُ لَهُ نُورًا فَمَا لَهُ مِنْ نُورٍ﴾^١ صدق الله العلي العظيم.

وهنا لابدّ من التنبيه على أمور:

أولاً - كيف نسب إلى الشيعة بالذات الاعتقاد بأنّ سورة الأحزاب كانت تعدل سورة البقرة؟ وكذا غيرها من السور التي عدّها في مزعومته؟

إنّ هذا الاعتقاد لم يوجد له أثر في كتب الشيعة ورسائلهم، ولا هو معروف عنهم في مستند وثيق. إنّما المعروف والثابت في كتب الصحاح، نقله عن عروة بن الزبير نسباً له إلى خالته عائشة، قالت: كانت سورة الأحزاب تقرأ زمن النبي ﷺ مائتي آية، فلما كتب عثمان المصاحف لم تقدر منها إلّا على ما هو الآن...^٢، وهكذا نسب إلى الصحابي أبي بن كعب^٣ وحاشاه. فيا ترى كيف زور علامتنا المستشرق ونسبه إلى الشيعة زوراً!!؟

ثانياً - لماذا اختار لدراسته كتاب «بيان السعادة» وحسبه من أقدم تفاسير الشيعة، وزعمه قيد تاريخ ٣١١هـ أي قبل عشرة قرون فيما حسب. ثمّ حرّف في اسم مؤلفه إلى ابن حَجَر البجختي، بما لا يمكن تعرفته في تراجم الرجال؟!

أترأه هل وقع ذلك من مثله ذهولاً وغفلةً، أم تجاهل الأمر قصداً إلى تلييسه على القراء؟!

أترى محققاً مثله يقتصر على أرقام مشوّهة على صفحات كتاب، أم يثبت الأمر في تراجم المؤلفين والكتب، وهي مبذولة لديه في أيّ مكان، فلم يراجعها واقتصر على أرقام غير مقروءة في الكتاب؟!

فلو كان راجع التّراجم، أو راجع النّسخ المطبوعة من الكتاب، لَوَجَد الأمر على

١ - التّور / ٤٠.

٢ - أخرجه أبو عبيد بإسناده إلى عروة... (الإتقان ٣: ٧٢)

٣ - أخرجه أحمد بن حنبل في المسند ٥: ١٣٢. وظنّه ابن حزم من أصحّ الأسانيد لا معتمّر فيه. (المحلّى ١١: ٢٣٥).

خلاف ما حسبه.

وكان الكتاب من مؤلفات القرن الرابع عشر للهجرة لالقرن الرابع، ولكن عند ذلك لم يكن يمكنه إثبات مقصوده الملتوي.

ثالثاً - هلاً يعلم مثله أن الذوق الصوفي يتنافى تماماً مع عقيدة الشيعة على وجه العموم، وأن علماء الشيعة - على مختلف آرائهم في الفروع - فإنهم متفقون جميعاً على رفض النظرات الصوفية المستوردة من يونان القديم؟! أفلا يعلم ذلك، أم كان تجهل الأمر لغرض لئيم؟!

إذن فكيف صح له أن يجعل كتاباً صوفياً، ألفه قطب معروف من أقطاب الصوفية، كيف يجعل مثل هذا الكتاب موضع دراسته، بصدد فهم عقائد الشيعة المتبرئين من الصوفية وعقائدهم إطلاقاً؟!

رابعاً - كيف لم يدر أن الكتاب الآخر الذي وضعه موضع دراسته، أي التفسير المنسوب إلى علي بن إبراهيم القمي، ليس من صنعه، وإنما هو من صنع أحد تلاميذه المجهول الشخصية لحد الآن. على أنه مزيج مئاسب إلى القمي ومن تفسير أبي الجارود الملعون على لسان الإمام الصادق عليه السلام وتفسير أخرى أيضاً.

ألم يعلم ذلك، وعساه راجع «الذريعة إلى معرفة تصانيف الشيعة»^١، ليعرف قيمة هذا الكتاب لدى علماء الشيعة الإمامية وسقوطه عن درجة الاعتبار وعن صلاحية الاستناد، حسبما يأتي.

وأخيراً، فهلاً تستغرب أن يأتي كاتب إسلامي فيلحس ما لعقه الأجنبى الكافر، متابعاً عمياء ومن غير دراية! هو الشيخ خالد عبد الرحمن العكي المدرس بإدارة الافتاء العام بدمشق. يقول: ولعل أنشط الطوائف في تفسير القرآن تفسيراً مذهبياً أو سياسياً هم الشيعة. وقد توسعوا في ذلك وصارت لهم تفاسير خاصة، وغالى البعض في هذا المجال

١ - تأليف المحقق الشيخ آغا برك الطهراني، وهو كتاب معروف ومبثوث في أقطار العالم الإسلامي وخارجه...

مغلاةً سيئة.

ثم يأتي مثلاً بما رواه أبو الجارود الآنف، ويذكر أن أقدم تفسير شيعي هو تفسير جابر الجعفي، المتوفى سنة ١٢٨، ثم يجيء تفسير «بيان السعادة في مقام العباد» للسلطان محمد بن حَجَر البجتي، وقد انتهى منه سنة ٣١١، وتفسير القمي في القرن الرابع، ثم تفسير أبي جعفر الطوسي في عشرين جزءاً...^١

أما الجعفي فقال عنه النجاشي: «روى عنه جماعة غمز فيهم وضعفوا... وكان في نفسه مختلطاً وقل ما يورد عنه شيء في الحلال والحرام، له كتب منها التفسير^٢ وكانت نسخة جمع فيها مازعه حديثاً عن الإمام أبي جعفر الباقر عليه السلام وليس تفسيراً شاملاً. وعلى أي تقدير فهي كسائر النسخ القديمة البائدة، وقد أكل عليها الزمان وشرب، ولا يصح أن يجعل موضع دراسة اليوم، ولا سيما مع هذا الوصف الذي وصفه النجاشي بشأنه!

وأما تفسير البجتي، فلا يعدو تقليدًا لما ذكر المستشرق الآنف بلارويّة، وقد عرفت قيمة التفسير المنسوب إلى القمي.

أما تفسير أبي جعفر الطوسي، وهو تفسير «التبيان»، وطبع في عشر مجلدات، فهو تفسير حافل وشامل، ويعدّ من جلائل الكتب التفسيرية، وهو الأصل لبنية التفسير الشهير «مجمع البيان» للطبرسي العظيم...

وهذان التفسيران (التبيان ومجمع البيان) يعدّان من أحسن كتب التفسير الجوامع، ولم يغلب عليهما أي نزعة سياسية أو غيرها من نزعات هي بعيدة عن روح الإسلام.

توجيه كلام بما لا يرضى صاحبه

تلك كانت مواقف علمائنا الأعلام المشرفة بشأن الدفاع عن قدسيّة القرآن الكريم،

١ - أصول التفسير وقواعده: ٢٤٩ - ٢٥٠ (ط بيروت).

٢ - رجال أبي العباس النجاشي: ٩٣ في ترجمة جابر.

وكانت مواقف حاسمة وكلمات صريحة في رفض احتمال التحريف. غير أن جماعة من أصحاب السلاطن المعوجة - حيث لم يرقهم ذلك الدفاع التزيه - حاولوا توجيه كلماتهم إلى غير وجهها في تأويلات بعيدة.

فقد حاول الشيخ التوري تأويل صمود أقطاب الإمامية في قولهم بعدم التحريف إلى أنها مماشاة مع الخصوم في ظاهر الأمر، أما العقيدة فعلى خلاف ظاهر المقال!! قال: إن لكلام هؤلاء الأجلاء تأويلاً غير ظاهر كلامهم، فإنه صادر مجاراةً مع المخالفين أو سدّاً لباب الطعن في الدين!

قال - تعقيباً على كلام الصدوق الآنف - : والأولى توجيهه بما نوجه كلام السيد والشيخ وغيرهما من سائر المحققين الأعظم^١. وقال - في توجيه كلامهما - : إن طريقتهما المماشاة والمداراة مع المخالفين^٢.

واستند - في هذا التوجيه غير الوجهي - إلى رواية رواها الصدوق في كتابه: «معاني الأخبار» أن عائشة قرأت: (حافظوا على الصلوات والصلاة الوسطى وصلاة العصر)^٣. وهكذا نقل عن الشيخ أنه ذكر في تفسيره: «التبيان» قراءة ابن مسعود: (فما استمتعتم به منهنّ إلى أجل مسمى)^٤. وعن السيد - في الشافي - أنه طعن على عثمان إحراقه للمصاحف وإبطاله سائر القراءات^٥. واستنتج أخيراً: إنهم ذهبوا في مسألة التحريف مذهب التقيّة!

وذكر أن هؤلاء المشايخ الأربعة (الصدوق والمفيد والمرتضى والطوسي) خالفوا المذهب، وقد شاعت هذه المخالفة حتى صارت مذهب الأصوليين من أصحابنا الإمامية، واشتهر بينهم حتى قال المحقق الكاظمي في شرح الوافية: إنه حكى عليه

١ - فصل الخطاب: ٣٢.

٢ - فصل الخطاب: ٣٤.

٣ - معاني الأخبار: ٣١٤ (ط نجف).

٤ - التبيان ٣: ١٦٦.

٥ - فصل الخطاب: ٣٢ - ٣٤.

الإجماع.

قال الثوري: وبعد ملاحظة ما ذكرنا تعرف أن دعوى الإجماع هنا جراءة عظيمة! قال: وكيف يمكن دعوى الإجماع بل الشهرة المطلقة على مسألة خالفها جمهور القدماء وجلّ المحدثين وأساطين المتأخرين، بل رأينا كثيرًا من كتب الأصول خالية عن ذكر هذه المسألة، ولعلّ المتتبع يجد صدق ما قلنا^١.

أنظر إلى هذا التهافت الباهت، كيف يجعل من المشايخ الأربعة مخالفين للمذهب، وهم أساطينه وعلى عواقبهم رست قواعدها. فإن كانت لمذهب الحقّ طريقة فإِنَّهم مهّدوها وعبّدوها وأسّسوا معالمها، ولا يعرف المذهب إلّا من قبلهم هم لاعن سواهم من أغيار!

والأغرب أنّه جعل جماعة الإماميّة أيضًا مخالفين للمذهب، ولاندرى ما هذا المذهب الذي اختصّ به هو وسائر الأخباريين المساكين؟! وقد خالفهم جماعة الشيعة الإماميّة من أصوليين والمتعهدة من قدامى المحدثين!

قوله: «جمهور القدماء» أراد بهم جماعة من أصحاب الحديث القدامى كالصّفّار (٢٩٠) والعيّاشي (٢٣٣) والنعمانّي (٣٦٠) وأضربهم من أصحاب الكتب، وفيها روايات حسبها دالّة على التحريف حسب فهمه. وسنبحث - في فصل قادم - إنّ رواية الحديث لا تكشف عن معتقد الرّاي إطلاقًا، وما ذلك إلّا تحميل في الرّأي يشبه الافتراء.

وكذا نسب إلى بني نوبخت^٢ من متكلّمي الشيعة قولهم بالتحريف في مثل الكلمة أو الكلمتين ممّا لا يضرّ بجانب الإعجاز، كقراءات ابن مسعود، وفي مثل قراءة بعضهم:

١ - نفس المصدر: ٣٤ - ٣٥.

٢ - بنو نوبخت بيت معروف من الشيعة منسوبون إلى نوبخت الفارسيّ المنجم: نبغ منهم كثير من أهل العلم والمعرفة بالكلام والفقه والأخبار والآداب، واشتهر منهم بعلم الكلام جماعة أشهرهم أبوسهل إسماعيل بن عليّ التوبختي وأبو محمد الحسن بن موسى التوبختي، وكان لهم إمام بالفلسفة وسائر علوم الأوائل. ومن هذه الجهة كانت لبعضهم مخالفات يسيرة في خصوص بعض المسائل مع سائر المتكلّمين من الإماميّة وأهل الفقه والحديث. (هامش أوائل المقالات: ٢).

«وسارعوا» وآخر: «سارعوا» بلاواو.

ومن الواضح أنّ ذلك يرجع إلى اختلاف القراءات ممّا لا يمسّ حديث التّحريف، ولكنّ الغريق يتشبّه بكلّ حشيش!

وهكذا نسب إلى ابن شاذان (٢٦٠) أيضًا ذهابه إلى التّحريف، بحجّة أنّه في كتاب «الإيضاح» انتقد على الجمهور رواياتهم بشأن ضياع كثير من القرآن، كحديث داجن البيت، وحديث رجم الشّيخ والشّيخة، وحديث جوف ابن آدم وماشاكل، المستلزم تحريفًا في الكتاب العزيز! فقد أنكر على أهل الحشو في روايتهم ما يتنافى وقديسيّة القرآن الكريم الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه^١. وهذا الإنكار اللاّذع إن دلّ فإنّما يدلّ على عقيدته الخلاف، ومع ذلك فقد زعم التّوريّ أنّه يعتقد الوفاق. قال: وممّن ذهب إلى القول بالتّحريف الفضل بن شاذان، لأنّه يظهر من كتابه: أنّ ضياع طائفة من القرآن كان من المسلّمات عند العامّة^٢! استنتاج غريب!!

نعم، هكذا تشبّهات غريبة تكشف عن وحشة العزلة التي أحسّ بها الشّيخ التّوريّ عند تأليف «فصل الخطاب»، فحاول اختلاق معاضدين له ولو في عالم الأوهام. الأمر الذي لمسّه المسكين من أوّل يومه، فجعل يتسلّى بنفسه بموافقة الدّليل فلا يستوحش الانفراد. قال: لانستوحش الانفراد مادام يوافقنا الدّليل^٣، ولكن أين الدّليل الذي زعمه مرافقًا له، سوى روايات عاميّة شاذّة ومخالفة لصريح القرآن ولإجماع الأئمة على الإطلاق.

وأما قوله: «جلّ المحدثين وأساطين المتأخّرين» فأراد بهم تلك الفئة الأخباريّة التي جعلت أساطينها المتزعزعة تتداعى تجاه صرخة الحقّ المدويّة، ولا كلام لنا معهم سوى إيداء خطئهم في هذا الاختيار.

١ - الإيضاح: ٢٠٩ فما بعد.

٢ - فصل الخطاب: ٢٨ وفي المقدّمة: ١٥.

٣ - في آخر المقدّمة من فصل الخطاب: ٣٥.

نقل الحديث لا ينم عن عقيدة ناقله

من سفه القول أن ينسب إلى جماعة مالم يقولوه وإنما نقلوه نقلًا. ومجرد نقل الحديث لا ينم عن عقيدة ناقله مالم يتعهد صحة ما يرويّه والتزامه به. وهكذا نسبوا إلى جماعة من أعظم أهل الحديث - كمحمد بن يعقوب الكليني وعلي بن إبراهيم القمي ومحمد بن مسعود العياشي - أنهم ذهبوا إلى القول بالتحريف، بحجة أنهم أوردوا في كتبهم أحاديث قد تستدعي - حسب زعم الناس - وقوع تغيير في الكتاب العزيز. وهي نسبة جاهلة لا تعتمد على أساس، وترفضه ضرورة فن التحقيق.

وللسيد الشهرستاني الكبير (الميرزا محمد حسين الحائري «١٣١٥هـ») كان من أجله علماء عصره (صاحب فنون) برهان لطيف في تزيف هكذا مزعومات باطلة، ذكره في رسالة وضعها دحضًا لشبهة القائل بالتحريف، نوره هنا مع شيء من تفصيل وتوضيح حسب المناسبة:

قال: إنما تستقيم نسبة عقيدة التحريف إلى هؤلاء الأجلاء إذا ما جمعت هناك مقدمات أربع ضرورية:

أولها - تعهد صاحب الكتاب بصحة ما يرويّه على الإطلاق تعهدًا صريحًا وشاملًا. ثانيتهما - ظهور تلكم الأحاديث في التحريف ظهورًا بيّنًا بحيث لا يحتمل تأويلًا أو محامل آخر معتمدة على شواهد من عقل أو نقل متواتر.

ثالثتها - عدم وجود معارض لها بحيث يترجّح عليها حسب نظر صاحب الكتاب. رابعتها - حجية خبر الواحد عند صاحب الكتاب، كما هو حجة عند الأخباريين، في مسائل الأصول والفروع على سواء.

فإذا ما توفرت المقدمات الأربعة صحّت نسبة التحريف إلى أرباب تلكم الكتب المشتملة على روايات التحريف كما زعموا! ولكن أتى لهم بإثبات ذلك، ودون إثباته خبط القناد.

ثم مع فرض التَّهْدِيدِ أيضًا فهو أمر تقريبي لا تحقيقي. هذا الصَّدُوقُ ﷺ قد التزم في مفتتح كتابه: «الْفقيه» بأن ما يرويه في هذا الكتاب مضمون الصَّحَّةِ ويعتقد حَجَّتِهِ فيما بينه وبين رَبِّهِ، ومع ذلك نراه قد يروي المراسيل أو شواذ الأخبار، وربما على خلاف فتواه صريحًا.

ومن ثمَّ فمن الجفاء نسبة القول بالتحريف إلى أرباب الكتب الأقدمين الأجلَاءِ، لمجرّد العثور على بعض ما يستدعي التحريف في كتبهم، حسب زعم النَّاسِبِ لا غير.

نسبة مفضوحة

هذا المحدث الثَّورِيّ ينسب إلى ثقة الإسلام الكلينيّ ذهابه إلى القول بالتحريف، استنادًا إلى إيراده في «الكافي» روايات تستدعي تحريف الكتاب دلالة تبعيّة لاذاتيّة. قال: وهو - أي القول بالتحريف - مذهب الكلينيّ، على مانسبه إليه جماعة، لنقله الأخبار الكثيرة الصَّريحة! في هذا المعنى، في كتاب «الحجّة»، خصوصًا في باب التَّكْتِ والتَّنْف من التَّنْزِيل، وفي «الرَّوضة» من غير تعرّض لردّها أو تأويلها، كما استظهر شارح «الوافية» من الباب الَّذِي عقده لبيان أنّه لم يجمع القرآن كلّهُ إِلَّا الْأَثَمَةَ عَلَيْهِ، فَإِنَّ الظَّاهِر من طريقتِهِ أَنَّهُ إِنَّمَا يَعْقِدُ الْبَابَ لِمَا يَرْتَضِيهِ^١.

قلت: غالبية الروايات الَّتِي أشار إليها، إِنَّمَا أوردَهَا الكلينيّ إيرادًا من غير التزام بصحّتها. وقد صرَّح العلامة المجلسي - في الشَّرح - بضعف إسنادهَا في الأكثر. هذا فضلًا عن عدم دلالتها على التحريف ولا إشارة إليه، بل لها معانٍ غيره، سنذكره بتفصيل عند التَّعرُّض لآحاد الروايات.

ولنذكر هنا أهمَّ ما تمسَّكوا به في هذا الشَّأن ونجعله مثلًا باقيًا في سائر الموارد، وتبيّن كيف غرَّ هؤلاء المساكين ظواهر العبارات من غير أن يتدبَّروا في حقيقة الأمر. وإليك شاهدًا من تلك الشَّواهد:

ليس في «الكافي» ما يريب

عقد الكليني في كتاب الحجّة من «أصول الكافي» باباً أسماه: (باب أنّه لم يجمع القرآن كلّهُ إلّا الأئمّة عليهم السلام) وأنّهم يعلمون علمه كلّهُ^١.

هذا عنوان الباب، ومقصوده من جمع القرآن كلّهُ هو ما ذكره في العبارة التالية له التي هي عطف تفسيريّ: أي العلم بجميع القرآن ظاهره وباطنه.

والدليل على ذلك هي نفس الروايات التي ذكرها تحت هذا العنوان، وهي ستّ روايات، كانت الثانية حتّى الخامسة ضعيفة الإسناد، والأولى مختلف فيها، والأخيرة حسنة كالصحيحة. صرح بذلك المجلسي في الشرح^٢.

جاء في الحديث الأول: «مادّعي أحد من الناس أنّه جمع القرآن كلّهُ كما أنزل إلّا كذاب، وما جمعه وحفظه كما نزلهُ الله تعالى إلّا عليّ بن أبي طالب والأئمّة من بعده صلوات الله عليهم».

قوله: «جمع القرآن كلّهُ كما أنزل» إشارة إلى مُصحف عليّ عليه السلام حيث كان على ترتيب النزول تماماً، مشتملاً على التنزيل والتأويل - حسبما شرحناه في التمهيد^٣ - وقد ورثه أولاده الأئمّة المعصومون عليهم السلام، ولو وجد لوجد فيه علم كثير، كما قال الكلبيّ: الأمر الذي لا يرتبط ومسألة الزيادة أو النقص في نصّ الكتاب.

ففي الحديث الثاني: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن كلّهُ، ظاهره وباطنه غير الأوصياء».

وفي الحديث الثالث: «أوتينا تفسير القرآن وأحكامه».

وفي الحديث الرابع: «إني لأعلم كتاب الله من أوّله إلى آخره كأنّه في كفيّ».

وفي الحديث الخامس: «وعندنا - والله - علم الكتاب كلّهُ».

١ - أصول الكافي ١: ٢٢٨.

٢ - مرآة العقول ٣: ٣٠ - ٣٤ (الطبعة الحديثة).

٣ - التمهيد ١: ٢٢٨ - ٢٣٣.

وفي الحديث السادس : عند تفسير قوله : ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾^١ : «إِيَّانا عنى». هذه هي الأحاديث التي ذكرها الكليني تحت العنوان المذكور . وهي لاتعدو دلالتها على أن علم الكتاب كله ظاهره وباطنه إنما هو عند أهل البيت الذين هم أدرى بما في البيت ، فإذا كان رسول الله ﷺ هو مدينة العلم ، فإنهم أبوابها المؤدية إليه بإجماع الأمة. هذا هو محتوى مجموع هذه الأحاديث الشريفة ، وقد أوردتها الكليني الخبير بمواضع كلمات الأئمة عليهم السلام ، مع علمه بظهورها في نفس المحتوى . الأمر الذي يطلعك على مراده من عقد ذلك العنوان الفخم الرهيب . ومن ثم كان من الجفاء نسبة الخلاف إليه ، إن هو إلا افتراء وقول زور ، لاسامح الله أصحاب التسامح في القول بلا علم . (٧٩-١٠٧)

سورة الولاية المفتعلة

ومن المختلقات العامية المرتذلة مانسبه صاحب «دستأن المذاهب» إلى فئة غير معروفة من الشيعة ، زعم أنها تقول بالتحريف . قال : وبعضهم يقول : إن عثمان أحرق المصاحف وأسقط سوراً كانت نازلة في فضل أهل البيت ، منها هذه السورة ... [ثم ذكر نص تلك السورة المفتعلة وإن شئت فراجع].

قال المحدث النوري : لم أجد أثرًا لها في كتب الشيعة سوى ما يحكى عن كتاب «المثالب» المنسوب إلى ابن شهر آشوب : أنهم أسقطوا تمام سورة الولاية ، فلعلها هذه السورة!^٢

وهكذا المحقق الآشتياني صاحب الحاشية^٣ (م : ١٣١٩) نقل السورة المزعومة ، وعقبها بقوله : ولم أفد عليها في غير هذا الكتاب ، سوى ما يقال عن كتاب «المثالب»

١ - الرعد/ ٤٣.

٢ - فصل الخطاب : ١٧٩ - ١٨٠ برقم (سح ٦٨) من الدليل الثامن.

٣ - بحر الفوائد في شرح الفرائد : ١ : ١٠١ وقد تم تأليفه ب طهران سنة (١٣٠٧هـ) وطبعه سنة (١٣١٤) المتأخر عن تأليف فصل الخطاب سنة (١٢٩٢) وعن طبعه ب طهران سنة (١٢٩٨).

لابن شهر آشوب. وأضاف: ولكنك خبير بأنها ليست تضاهي شيئاً من القرآن الحكيم المنزل إعجازاً على قلب سيد المرسلين؛ إذ من المقطوع به أن كل أحد يمكنه تلفيق هكذا ألفاظ وكلمات لارابط بينها ولا انسجام فضلاً عن المعنى الصحيح. وقد قال تعالى بشأن القرآن العزيز: ﴿قُلْ لِّئِنْ اجْتَمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَى أَنْ يَأْتُوا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُوا بِمِثْلِهِ وَلَوْ كَانَ بَعْضُهُمْ لِبَعْضٍ ظَهِيراً﴾^١.

أما كتاب «المثالب» الذي حكيت عنه تلك العبارة، فلم يره أحد إطلاقاً، ولا ذكره أصحاب التراجم، سوى ماجاء في عرض كلام ابن شهر آشوب نفسه، في كتابه: «معالم العلماء» عند ترجمة نفسه، فذكر كتاباً ضمن تأليفه بهذا الاسم، إلا أنه هل خرج إلى التبييض، وهل انتشرت نسخته؟ فهذا شيء لم يذكره أحد ولا شاهده ديار. وصاحب الذريعة - رغم تتبعه وإفراغ وسعه في الاطلاع على الكتب المصنفة - لم ير له أثرًا في المكاتب إطلاقاً، وإنما نقله بالواسطة، ولعله كتاب آخر يماثله في الاسم والعنوان.

أما العبارة المحكية، فلم نجد من ادعى مشاهدتها، سوى نقلها بلفظ «حكي» مجهولاً، كما وقع في عبارة الثوري والأشتياني...

أما السورة المزعومة ذاتها، فهي تنادي بأنها حديث مفترى، لاتعدو سوى تلفيقات ركيكة وتعبيرات هجينة لاتمت إلى أب صالح ولا أمّ صالحة. إنها خالفت قواعد الإعراب فضلاً عن الأدب الرفيع. الأمر الذي يؤكد غرابة نسبتها إلى أي فئة من فئات الشيعة، وهم على مختلف طبقاتهم كانوا ولا يزالون أئمة النقد والتمحيص، وأساتذة الأدب والبيان، والمضطلمين بالعلوم العربية على طول التاريخ.

ولاريب أنها سفاسف سخيفة حاكتها عقول غير ناضجة، يتحاشاها ذوو الأحلام الراجحة. نعم، سوى أحقاد جاهلية تبعث على هذا الافتراء الكاذب. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَفْتَرِي الْكَذِبَ الَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ﴾^٢، إنه سفه وحمق إلى جنب خُبث السريرة، الأمر

الذي يشكّل طابع أمثال «صاحب الدّيسّتان» الصّعلوك المسكين . وبعد [نقول :]
 فما معنى «التّورين النّازلين من السّماء يتلوان الآيات ويحدّران العذاب»؟!
 وما معنى «الذين يوفون بعهد الله ورسوله في آيات»؟!
 وما معنى «واصطفى من الملائكة وجعل من المؤمنين أولئك في خلقه»؟!
 وكيف لم ينتصب خبر «كانوا معرضون»؟!
 وما معنى «مانحن عن ظلمه بغافلين»؟!
 وكيف يكون في الآيات البيّنات من يتوفّى مؤمناً؟!
 وما معنى «فبغوا هارون»؟ فصبر جميل - على هذه التّرهات -!
 وما معنى «ولقد آتينا بك الحكم كالذين من قبلك»؟!
 وما معنى «جعلنا لك منهم وصيّاً»؟!
 ولماذا انتصب خبر «إِنْ» إِنْ عَلِيّاً قانئاً ساجداً؟!
 وبماذا يستوي الذين ظلّموا؟!

قال العلامة البلاغيّ: ولعلّ المعنى في بطن الشّاعر!!

قال: هذا بعض الكلام في هذه المهزلة، وأنّ صاحب «فصل الخطاب» من المحدّثين
 المكثّرين المجديّين في التّتبّع للشّواذّ، وأنّه ليعدّ أمثال هذا المنقول في «دِيسّتان المذاهب»
 ضالّته المنشودة، ومع ذلك قال: إنّه لم يجد لهذا المنقول أثرًا في كتب الشيعة، فياللعجب
 من «صاحب الدّيسّتان» من أين جاء بنسبة هذه الدّعوى إلى الشيعة، وفي أيّ كتاب لهم
 وجدها؟ أفهكذا يكون الثّقل في الكتب؟!

قال: ولكن لا عجب، ششنة أعرفها من أخزم!! فكم تقلّوا عن الشيعة مثل هذا الثّقل
 الكاذب!!^١

قال الأستاذ رحيم (محقّق الكتاب): ما أثبتّه المؤلّف في كتابه عن الأديان
 والمذاهب، أكثرها جوانب عاميّة مأخوذة من أفواه أناس، أو شاهدها في تصرّفات بعض

المعتنقين لتلك الأديان في الأسواق والمقاهي والأندية العامة، وربما على حواشي الطُّرُق والأسفار، فكان يجتمع مع أولئك العامِّين ويتناقل معهم الحديث، ثمَّ يسجِّلها قيد كتابه الَّذي تمَّ تأليفه بهذا التَّمَط خلال عشرين عامًا أو أكثر ما بين سنة ١٠٤٠ - ١٠٦٥. ومن ثمَّ كان لفيف من المشعوذين من أهل الاستهواء، حيث أحسَّوا منه الرِّغبة الملحة في جمع الغرائب والعجائب، جعلوا يتزلفون إليه، رغبة في أكلة دَسْمَة أو مِنْحَة أو صلة، فيَحْكُون له أكاذيب وأقاصيص مجعولة، وكان من سذاجته يسجِّلها في كتابه، وأحيانًا عن لسانهم مشفوعة بعناوين وألقاب فخيمة ترفيعًا من شأنها حسب زعمه. الأمر الَّذي نشاهده في كتابه كثيرًا من قضايا ومسائل منسوبة إلى مذاهب وأديان لأساس لها ذاتًا، وماهي إلاَّ مغبَّة أنَّ الرُّجل كان قد جعل نفسه موضع مهزلة المشعوذين ممَّن يروقههم الاستحواذ على سَدِّج العقول أمثال هذا المؤلِّف المسكين^١.

أما من هو المؤلِّف؟ فزعمه السَّيرجون مُلْكُم في كتابه: «تاريخ أدبيات إيران»^٢ أنَّه محسن الكشميري المتخلَّص بالفاني. وفي «إيضاح المكنون في الذَّيل على كشف الظُّنون»^٣ أنَّه الموبد^٤ شاه الهندي. وحسبه المَلَّا فيروز في هامش كتاب «الدَّساتير»^٥ أنَّه المير ذو الفقار علي.

وآخر نظريَّة وصل إليها المحقِّقون أنَّه الموبد كيخسرو اسفنديار من ولد آذر كيوان (مؤسِّس الفرقة الكيوانية) على عهد (أكبر شاه التَّيموري ٩٦٣ - ١٠١٤) في الهند. ولد المؤلِّف في بلدة (پتنه) من أعمال الهند في أواسط العقد الثَّالث من القرن الحادي عشر للهجرة، وكان عائشًا حتَّى مابعد العقد السَّابع، حسبما يبدو من التَّواريخ المسجَّلة قيد كتابه. وكان المؤلِّف داعية للمذهب الكيوانيِّ القائل بوحدة الوجود، ورفض المذاهب،

١ - دبستان المذاهب ٢: ١٢٦ و ١٢٩ قسم التَّعليقات.

٢ - ١: ٥٩.

٣ - ٣: ٤٤٢.

٤ - الموبد: عنوان يُطلق على الرُّعَماء الدِّينيِّين في مصطلح المَجوس.

٥ - ص: ٢٢١.

والاجتماع على كتاب «الدساتير» الذي زعم أنه أم الكتب ومجتمع الشرائع كلها، نسبة إلى نبيّ يقال عنه أنه «ساسان». ومن ثم فإن المؤلف في كتابه: «الدبستان» يحاول تضعيف عقائد أصحاب الملل، والترويج - في خفاء والتواء - من مذهب أبيه آذر كيوان الجديد التأسيس.

وأول من أشاد الكتاب هو «فرنسيس غلادوين» ترجمه إلى الإنجليز عام ١٧٨٩م. وفي عام ١٨٠٩م (ذو القعدة ١٢٢٤هـ) طبع الكتاب لأول مرة في (كلكتا) بأمر من مندوب الإنجليز «ويليام بيلي». وهكذا استمرت طباعته على يد عملاء الاستعمال في الهند وإيران، وكذا تراجمه في سائر البلاد... لماذا؟ لأمر ماجدع قصيرأنفه! (١٨٨ - ١٩٢)

الفصل المائة والثامن

نصّ مكارم الشيرازي (١٣٤٧-٠٠٠) في «الأمثل...»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ العنبر/٩

حفظ القرآن من التحريف

بعد أن استعرضت الآيات السابقة تحجج الكفار واستهزاءهم بالنبي ﷺ والقرآن، تأتي هذه الآية المباركة لتواسي قلب النبي ﷺ من جهة، ولتطمئن قلوب المؤمنين المخلصين من جهة أخرى، من خلال طرح مسألة حيوية ذات أهمية بالغة لحياة الرسالة، ألا وهي حفظ القرآن من أيادي التلاعب والتحريف ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فبناء هذا القرآن مستحكم، وشمس وجوده لا يغطيها غربال الضلال، ومصباح هديه أبدي الإنارة، ولو اتحد أعتى جبابرة التاريف وطغاته وحكامه الظلمة، محفوفين بعلماء السوء، ومزودين بأقوى الجيوش عدة وعتادا، على أن يخذلوا نور القرآن ومحاولة النيل من نقائه، فلن يستطيعوا لأن الحكيم الجبار سبحانه تعهد بحفظه

وصيانته، فكيف بهم وهم فئة قليلة ضعيفة!

وقد اختلف المفسرون في دلالة (حفظ القرآن) في هذه الآية المباركة:

١- قال بعضهم: الحفظ من التحريف والتغيير، والزيادة والنقصان.

٢- وقال البعض الآخر: حفظ القرآن من الضياع والفناء إلى يوم قيام الساعة.

٣- وقال غيرهم: حفظه أمام المعتقدات المضلّة المخالفة له.

بما أنه لا يوجد أيّ تضادّ بين هذه التّفسيرات، وسياقها ضمن المفهوم العامّ لعبارة ﴿إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، فلا داعي لحصر مصاديقها في بُعد واحد، خصوصاً وإنّ «لحافظون» ذكرت بصيغة مطلقة وليس هناك ما يخصّصها.

الحقّ وفقاً لظاهر الآية المذكورة فقد وعد الله تعالى بحفظ القرآن من جميع التّواحي: من التحريف، من التّلف والضياع، ومن سفسطات الأعداء المزاجيّة ووساوسهم الشّيطانيّة.

أمّا ما احتمله بعض قدماء المفسرين بأنّه الحفظ على شخص النّبيّ ﷺ باعتبار أنّ ضمير «له» في الآية يعود إلى النّبيّ ﷺ بدلالة إطلاق لفظة «الذكر» على شخص النّبيّ ﷺ في بعض الآيات^١، فهو احتمال يتعارض مع سياق الآيات السابقة التي عنت بـ«الذكر» «القرآن»، بالإضافة إلى إشارة الآية المقبلة لهذا المعنى.

بحث في عدم تحريف القرآن

المتفق عليه بين أوساط جلّ علماء المسلمين شيعة وسنة، أنّ القرآن لم يتعرّض لأيّ نوع من التّحريف، والذي بين أيدينا اليوم هو عين القرآن الذي نزل على صدر الحبيب محمّد ﷺ، ولم يعتريهم شكّ بزيادة أو نقصانٍ، حتّى ولو بكلمة واحدة، أو قل: بحرفٍ واحدٍ.

ومن جملة من صرّح بهذا من العلماء الأعلام الشيعة من المتقدمين والمتأخرين... [ثم ذكر بعض أسمائهم كما تقدّم ذكرهم وقولهم، فقال:] وقد نحى هذا المنحى علماء ومحققو أهل السنة كذلك.

وقد نُقِلَ عن بعض مُحَدِّثِي الشيعة وجمع يسير من أهل السنة، اعتقادهم بوقوع التحريف في القرآن، إلّا أنّ كبار علماء الفريقين بأدلتهم القاطعة قد أبطلوا زعم هؤلاء وأدخلوه في حيز النسيان.

وأفاد العلامة الشريف المرتضى في جواب (المسائل الطرابلسيات) أنّ صحّة نقل القرآن واضحة وبينة كمعرفتنا لعواصم العالم والحوادث المهمة في التاريخ والكتب الشهيرة، فهل هناك مَنْ يشكّ في وجود مُدُن كمْكة والمدينة أو لَنْدُن وباريس وإن لم يزرها؟! أو هل هناك مَنْ ينكر وقوع الهجوم المغولي على الشرق، الثورة الفرنسيّة، الحرب العالميّة الأولى أو الثانية؟!.

فإن لم يكن هناك مَنْ يشكّ أو ينكر بسبب تواتر ذكر وجودها، فكذلك آيات القرآن الكريم وهذا ما سيأتي بيانه إن شاء الله.

وإذا كان بعض المغرضين قد نسبوا للشيعة اعتقادهم بتحريف القرآن، فغايتهم إشعال فتيل التفرقة والفتنة بين الشيعة والسنة، وقد فنّدت كتب كبار علماء الشيعة هذه الأباطيل الفاقدة لأيّ دليل منطقيّ.

ولا نستغرب من الفخر الرّازيّ قوله في ذيل الآية مورد البحث: إِنَّ الْآيَةَ: ﴿وَإِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَعَافِظُونَ﴾ دليل على بطلان قول الشيعة في حصول التّغيير والزيادة والتّقصان في القرآن، «مّا نعلمه عن هذا الرّجل من حساسيّة وتعصّب تجاه الشيعة. وهنا لابدّ من كلمة: إن كان يقصد بالشيعة كبار علمائهم ومحقّقهم، فليس هناك مَنْ يعتقد بذلك.

وإن كان يقصد بوجود قول ضعيف بهذا الشّأن بين أوساط الشيعة، فإنّ نظيره موجود في أوساط السنة أيضًا، وهو ما لم يُعتن به من قِبَل الطّرفين... [ثمّ ذكر قول كاشف الغطاء كما

تقدّم عنه].

إنّ التّاريخ الإسلاميّ مزدحم بالتّهم الباطلة المتغلّبة من ثدي العصبيّة المقيتة، ومع علمنا القاطع بأنّ أعداء الإسلام وراء حياكة ونشر هذه التّهم لإيقاع البغض بين أبناء الدّين الواحد، وأنّ غاية ما يسمعون إليه أن يروا المسلمين أمةً مفكّكة غير قادرة على القيام بمهامّها الوجوديّة التّوحيدية.

ترى كاتباً معروفاً مثل عبدالله عليّ القصيميّ (من أهل الحجاز) في عرض ذمّه للشّيعة من خلال كتابه «الصّراع» يقول: (والشّيعة هم أبداً أعداء المساجد)^١.

والحال لو أجرينا إحصاءً لعدد المساجد في شوارع وأسواق وأزقة، أو قل: في أزقة المَدُن الشّيعيّة فقط لأخذ منّا الوقت الطّويل لكثرتها لدرجة أنّ بعضاً من الشّيعة بات يُشكّل على كثرة المساجد في المنطقة الواحدة، ويرى لو يلتفت المحسنون لدور الأيتام والمستشفيات الخيريّة وما شاكلها، بدلاً من بناية المساجد لكفاية ما فيها من عدد. ومع هذا ترى كاتباً معروفاً يسطر حروف كتابه بما يدعو الشّيعة أو كلّ من زار منهم (غير الشّيعة) إلى الضّحك، وعليه فلا ينبغي الاستغراب لما افتراه الفخر الرّازي.

أدلة عدم تحريف القرآن

١- أدلة عدم تحريف القرآن كثيرة منها: الآيات التي تأتي بعد الآية المبحوثة، إضافة إلى آيات قرآنيّة أُخر، وكذلك كيفيّة تعامل النّاس مع هذا الكتاب السّماويّ العظيم عبر التّاريخ. وقبل البدء ينبغي التّنويه بأنّ البعض الذي احتمل التّحريف في القرآن، إنّما أراد بذلك حصول النّقص فيه، ولم نرمز احتمل الزّيادة في القرآن.

ونظرة فاحصة إلى تاريخ حياة المسلمين نرى من خلالها أنّهم كانوا يعايشون القرآن في كافّة مرافق حياتهم، فهو القانون والدّستور الحاكم، ومنه تستمدّ أسس السّلوک في

١ - الصّراع: ٢: ٢٣ على ما نقل عنه العلامة الأمينيّ في «الغدير» ٣: ٣٠٠.

المجتمع والحكم به، وهو الكتاب المقدّس، وبقدر التعلّق به تقاس درجة الإنسان العابد السّالك إلى الله.

وبعد هذا كلّ هل يحتمل أن تطرأ عليه الزيادة أو النقصان؟!

يحدّثنا التّاريخ: بأنّ القرآن ما كان ليفارق الإنسان المسلم في: صلاته، المسجد، البيت، ميدان الحرب عند مواجهة الأعداء، بل إنّ المسلمين كانوا يجعلون تعليم القرآن مهوَرًا للنّساء. فكان للقرآن الحضور الفاعل في كلّ صغيرة وكبيرة من شؤون المسلمين، حتّى أنّ الطّفل لينمو على هديه.

ومرّة أخرى نقول: أو يعقل أن يصاب هذا الكتاب السّماويّ المقدّس بسهام التّحريف والتّغيير وهو محفوظ في قلوب وسلوك المسلمين على مرّ التّاريخ؟!

لقد تمّ جمع القرآن - كما ذكرنا في الجزء الأوّل من هذا التّفسير - في عهد رسول الله ﷺ، واهتمّ به المسلمون الأوائل أقصى درجات الاهتمام، في مجال تعلّم أحكامه وحفظه، لدرجة أصبحت فيها مكانة الفرد الاجتماعيّة تقاس بقدر حفظه من سور القرآن الكريم، حتّى أصبح عدد حُفاظ القرآن من الكثرة بحيث إنّهُ إحدى المعارك في زمن أبي بكر قتل فيها أربعة آلاف منهم^١.

وكذلك الحال في عهد رسول الله ﷺ حينما استشهد سبعون رجلاً من الصّحابة الذين حفظوا القرآن في معركة بئر معونة - وهي إحدى البلدان المجاورة للمدينة -.

من هذين المثلين (وأمثالهما كثير) يتّضح لنا أنّ حَفَظَةَ وُقُرَاءَ ومعلّمي القرآن الكريم من الكثرة بحيث يستشهد منهم في معركة واحدة ذلك العدد الضّخم.

وهذا طبيعيّ جدًّا إذا نظرنا إلى طريقة تعامل المسلمين مع القرآن، باعتباره القانون الحاكم التّأفّد، والكتاب المقدّس الذي لا يوجد سواه.

وهذا لم يكن القرآن الكريم كتابًا مهملاً في زوايا البيوت والمساجد يعلوه غبار النّسيان حتّى تسنح الفرصة لمن يريد أن يزيد أو ينقص، بل إنّ مسألة حفظه كانت وما

١ - منتخب كنز العمّال كما نقل عنه «البيان في تفسير القرآن»: ٢٦٠.

زالَت عبادة عظيمة وسنة متبعة تمتد جذورها في عمق التاريخ الإسلامي.

وها هو زماننا الحاضر يشهد بالزّرق القياسي للقرآن ككتاب من حيث الطبع والانتشار بين صفوف المسلمين في كافة بلدانهم، ولا تخلو مدينة إسلامية من حُفّاظ للقرآن، والأمثلة أكثر من أن تقال ففي البلدان الإسلامية هناك مدارس خاصة لقراءة وحفظ القرآن. وذكر أحد المطلّعين: أنّه يوجد في الباكستان ما يقرب من مليون ونصف المليون حافظ للقرآن.

وبناءً على ما ذكره فريد وَجْدِي في كتابه: «دائرة المعارف»: إنّ من شروط امتحان القبول في الكليّة الإسلاميّة بجامعة الأزهر في مصر، هو حفظ القرآن الكريم كاملاً ودرجة النّجاح في ذلك (٢٠) من (٤٠) كحدّ أدنى.

خلاصة القول: إنّ حفظ القرآن منذ عصر ظهور الإسلام أصبح سنة حيّة في حياة المسلمين، من خلال ما أمر وأكّد عليه النّبي ﷺ (وهو ما تعضده الروايات الكثيرة)، وإلى يومنا فهذه السّنة قائمة وتعيش حال الكفاية.

وإلى هنا نعاود طرح السّؤال مرّة ثالثة: هل هناك مجال لاحتمال وجود التّحريف في القرآن؟!

٢- بالإضافة إلى ما تقدّم تواجها مسألة (كُتّاب الوحي) وهم الأشخاص الذين أوكل إليهم النّبي ﷺ مهمّة تسجيل الآيات القرآنيّة بعد نزولها، ويذكر أنّ عددهم كان بين ١٤ - ٤٣ رجلاً.

يقول أبو عبد الله الرّنجاني في كتابه القيم: «تاريخ القرآن»: «كان للنّبي كُتّاب يكتبون الوحي وهم ثلاثة وأربعون، أشهرهم الخلفاء الأربعة، وكان الزّمهم للنّبي، زيد بن ثابت وعلي بن أبي طالب ﷺ».

فكيف لكتاب له كلّ هؤلاء الكُتّاب أن تمتدّ إليه يد التّحريف؟!

٣- دعوة الأئمة المعصومين ﷺ للعمل بالقرآن الموجود بين أيدينا. ولو تفحصنا كلامهم ﷺ لوجدنا أنّهم قد دعوا النّاس لتلاوة ودراسة القرآن والعمل على هديه منذ

صدر الإسلام وعلى امتداد وجودهم المبارك بين الناس، وهذا دليل على أن الأيادي المفسدة ما استطاعت التيل من هذا الكتاب السماوي.

وخطب الإمام علي عليه السلام في «نهج البلاغة» خير شاهد ينطق بهذا الادعاء: فنقرأ في الخطبة: ١٣٣ «وَكِتَابُ اللَّهِ بَيْنَ أَظْهُرِكُمْ، نَاطِقٌ لَا يَغِي لِسَانَهُ، وَبَيِّنٌ لَا تُهْدَمُ أَرْكَانُهُ، وَعِزٌّ لَا تُهْزَمُ أَعْوَانُهُ».

ويقول في الخطبة: ١٧٥ «وَأَعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لَا يُعْشُ، وَالْهَادِي الَّذِي لَا يُضِلُّ».

ونطالع قوله عليه السلام في نفس الخطبة المذكورة: «وَمَا جَالَسَ هَذَا الْقُرْآنَ أَحَدٌ إِلَّا قَامَ عَنْهُ بَزِيَادَةٌ أَوْ نُقْصَانٌ: زِيَادَةٌ فِي هُدًى، وَنُقْصَانٌ مِنْ عَمًى».

ونتابع ذات الخطبة: حتى نصل لقوله عليه السلام: «وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَعْظُ أَحَدًا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ، فَإِنَّهُ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينُ، وَسَبَبُهُ الْأَمِينُ».

ونقرأ في الخطبة: ١٨٩ «ثُمَّ أُنْزِلَ عَلَيْهِ الْكِتَابُ نُورًا لَا تُظْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لَا يَذْرُكُ قَعْرُهُ، وَمِنْهَاجًا لَا يُضِلُّ نَهْجُهُ، وَشُعَاعًا لَا يُظْلِمُ ضَوْؤُهُ، وَفَرْقَانًا لَا يَحْمَدُ بُرْهَانُهُ» وأمثال ذلك كثير في كلام علي والأئمة عليهم السلام.

ولو فرضنا (وفرض المحال ليس بمحال) أن يد التحريف قد طالَت كتاب السماء، فهل من الممكن أن يدعوا إليه الأئمة عليهم السلام إذا ما سلمنا أن دعوتهم حجة؟!.

بل كيف يصفونه بأنه: صراط هداية، وسيلة التفريق بين الحق والباطل، الثور الذي لا يطفأ أبداً، مصباح هداية لا يخبو، حبل الله المتين والعروة الوثقى، كيف يصفونه بذلك إن صحَّ الفرض؟!.

٤- وإذا ما سلمنا بـ (خاتمية) النبي صلى الله عليه وآله أن الدين الإسلامي هو خاتم الأديان الإلهية، وإن رسالة القرآن باقية إلى يوم القيامة. فهل يصدق أن الله سبحانه سوف لا يحفظ دليل دينه وحجة نبيه الخاتم صلى الله عليه وآله؟ وأي معنى يبقى لتحريف القرآن مع بقاء الإسلام عبر آلاف السنين ودوامه حتى نهاية العالم؟!.

٥- وهناك دليل آخر على أصالة القرآن وحفظه من أية شائبة نتلمّسه في روايات الثّقَلَيْنِ، المروية عن النَّبِيِّ ﷺ بطرق متعدّدة ومعتمدة. فقد روي عن رسول الله ﷺ أنّه قال: «إني تارك فيكم الثّقَلَيْنِ، كتاب الله وعترتي، ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا بعدي أبداً»^١.

فهل يصحّ هذا التعبير عن كتاب تطاله يد التحريف؟!

٦- بالإضافة إلى كلّ ذلك فالقرآن طُرِحَ على المسلمين باعتباره الحدّ الفاصل المأمون الجانب في تمييز الأحاديث الصادقة من الكاذبة، وتشير كثير من الروايات الواردة عن أهل البيت (عليهم السلام) إلى أنّ صدق أو كذب أيّ حديث يتبيّن من خلال عرضه على القرآن، فما وافق القرآن فهو حقّ وما خالفه فهو باطل. فلو افترضنا أنّ تحريفاً قد طرأ على القرآن (ولو بصورة نقصان) فهل يمكن اعتباره فاصلاً بين الحقّ والباطل، أو معياراً دقيقاً لتمييز الحديث الصّحيح من السّقيم؟!

روايات التحريف

يستند القائلون بتحريف القرآن مرّة على روايات قد أسيء فهمها نتيجة عدم الوصل لما كانت ترمز إليه من معنى، وأخرى على روايات ضعيفة السند، ويمكن تقسيم روايات التحريف إلى ثلاثة أقسام:

١- الروايات القائلة

إنّ عليّاً (عليه السلام) شرع بجمع القرآن بعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ، وعندما تمّ جمعه عرضه على جمع من الصّحابة ممّن تربّعوا في مقام الخلافة فلم يقبلوه منه، فقال عليّ (عليه السلام): إنكم لن تروه بعد الآن أبداً.

١- إنّ حديث الثّقَلَيْنِ من الأحاديث المتواترة، رواه عن النَّبِيِّ ﷺ جمع من الصّحابة مثل: أبوسعيد الخُدريّ، زيد بن أرقم، زيد بن ثابت، أبوهريرة، حذيفة بن أسيد، جابر بن عبد الله الأنصاريّ، عبد الله حنطب، عبد بن حميد، جبّير بن مُطهم، ضَمْرَةُ الأسلميّ، أبودرّ الغفاريّ، أوراغ، أمّ سلمة وغيرهم.

وبنظرة فاحصة إلى تلك الروايات نصل إلى أن القرآن الذي كان عند علي عليه السلام لا يختلف مع بقية النسخ من حيث المضمون، سوى اختلافه من حيث العرض والترتيب في ثلاثة أمور:

الأول - أن آياته وسوره كانت مرتبة حسب تاريخ النزول.

الثاني - تثبت سبب النزول لكل آية وسورة.

الثالث - تضمن تفسير النبي صلى الله عليه وآله للآيات بالإضافة إلى ذكر النسخ والمنسوخ. فالقرآن الذي جمعه أمير المؤمنين عليه السلام ليس إلا عين القرآن الموجود سوى أنه أضاف إليه: التفسير والتأويل وسبب النزول وتبيان النسخ والمنسوخ وماشابه ذلك، وبعبارة أخرى كان قرآنًا مع تفسيره الأصيل.

كما أنه ورد في كتاب سليم بن قيس: «إن أمير المؤمنين عليه السلام لما رأى غدر الصحابة وقلة وفائهم لزم بيته، وأقبل على القرآن. فلما جمعه كله، وكتابه بيده، وتأويله النسخ والمنسوخ، بعث إليه أن أخرج فبايع، فبعث إليه إنني مشغول فقد آليت على نفسي لأرتدي بردائي إلا لصلاة حتى أولف القرآن وأجمعه»^١.

٢- الروايات المشيرة إلى التحريف المعنوي للقرآن

إن التحريف - كما نعلم - على ثلاثة ضروب: لفظي، معنوي، وعملي.

فالتحريف اللفظي: هو تغيير ألفاظ وعبارات القرآن وحصول الزيادة والنقصان فيها. (وهذا ما نرفضه بشدة - وجميع محققى الإسلام - وننكره إنكارًا قاطعًا).
والتحريف المعنوي: هو تفسير الآية خلافًا لمفهومها ومعناها الحقيقي.
أما التحريف العملي: فهو العمل على خلاف المقتضى.

ففي تفسير علي بن إبراهيم عن أبي ذر رضي الله عنه قال: لما نزلت هذه الآية: ﴿يَوْمَ تَبْيَضُّ وُجُوهٌ وَتَسْوَدُّ وُجُوهٌ﴾^٢... [وذكر كما تقدم عن الخوئي].

١ - بحار الأنوار ٩٢: ٤١.

٢ - آل عمران ١٠٦.

وواضح أنّ التحريف هنا يقصد به تلوّث معاني القرآن ونبذه وراء الظهور.

٣- الروايات المختلفة

فقد سعى أعداء الدّين والمنحرفون عن الصّراط المستقيم، وتبعهم الجهلة، لمحاولات الحطّ من شرف القرآن وقديسيّته، ومن ذلك الروايات التي رواها أحمد بن محمّد بن السيّاريّ وبالبلغة (١٨٨) رواية^١، وقد استدللّ العلامة الشّيخ التّوريّ بكثير من هذه الروايات في كتابه «فصل الخطاب»

والسيّاريّ هذا مطعون عند كثير من علماء علم الرّجال ويقولون عليه: كان فاسد المذهب، لا يعتمد عليه، وضعيف الحديث.

وعلى قول بعضهم: إنّ من أهل الغلوّ، منحرف، معروف بالتّقول بالتّناسخ، وكذاب، ويقول عنه الكشيّ (صاحب كتاب الرّجال المعروف): إنّ الإمام الجواد عليه السلام وصف ادّعاءات السيّاريّ في رسالته بأنّها باطلة.

مع أنّ روايات التحريف غير مقتصرة على السيّاريّ، إلّا أنّ أكثرها وأهمّها تعود إليه. وبين هذه الروايات المزيّقة ما تضحك الثّكلى، وينكرها كلّ ذي لبّ لبيب، وعلى سبيل المثال ما جاء في إحداها بخصوص الآية الثّالثة من سورة النّساء: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَىٰ فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾^٢ أنّه: قد سقط بين شرطها وجزائها ثلث القرآن!!!

وقد ذكرنا في تفسير الآية المذكورة، أنّ الشرط والجزاء في الآية مرتبطان ارتباطاً تامّاً، ولم يسقط من بينهما ولو كلمة واحدة.

أضف إلى ذلك، أنّ ثلث القرآن ما يعادل أربعة عشر جزء منه تقريباً، فكيف يدّعي هذا المدّعي مع ما للقرآن من كُتّاب وحي وحُفاظ وقُرّاء منذ عهد النّبي ﷺ وهل يعقل أن يحصل ذلك دون أن يلتفت إليه أحد؟!

١ - أورد هذا الإحصاء مؤلّف كتاب «البرهان المبين».

٢ - النّساء/٣.

وكان هؤلاء لم يعيشوا ويعاشوا التاريخ بواقعيته وجلالته، ألم يثبت التاريخ بأن الشيء الأساسي في حياة المسلمين هو القرآن؟ أولم يكن القرآن يتلى في آناء الليل وأطراف النهار في جميع البيوت والمساجد؟ إذن فكيف يحتمل إسقاط كلمة واحدة دون أن يلتفت إليه أحد، فضلاً عن كون السقط ثلث القرآن؟!

لا يسعنا إلا أن نقول: إن كذبة بهذه المواصفات لدليل جلي على سذاجة واضعي مثل هذه الأحاديث.

اعتمد الكثير من المتذرعين في إثبات تحريف القرآن على كتاب «فصل الخطاب» المشار إليه آنفاً.

ولابد من الإشارة إلى غرض وغاية هذا الكتاب من خلال ما كتبه تلميذ المؤلف العلامة الشيخ آغا بزرك الطهراني في الجزء الأول من كتاب «مستدرك الوسائل»، حيث يذكر أنه سمع من أستاذه مراراً: إن ما في كتاب «فصل الخطاب» لا يمثل عقيدتي الشخصية، إنما ألفتها للبحث والمناقشة، وأشرت فيه إلى عقيدتي في عدم تحريف القرآن دون أن أصرح، وكان من الأفضل أن أسميه (فصل الخطاب في عدم تحريف القرآن).

ثم يقول المحدث الطهراني: هذا ماسمعه من قول شيخنا نفسه، وأما عمله فقد رأيناه لا يقيم وزناً لما ورد في مضامين الأخبار، ويراه أخبار آحاد لا تثبت بها القرآنية، بل ويضرب بخصوصياتها عرض الحائط، ولأحد يستطيع نسبة التحريف إلى أستاذنا إلا من هو غير عارف بعقيدته ومرامه.

وأخيراً فالأيادي المغلوله لا يسعها في هذا المجال إلا أن تبذل كل البذل من أجل إصابة أصالة وعظمة وقديسية كتاب السماء عند المسلمين عن طريق بث الخرافات والأباطيل.

وطالعنا الصحف من مدة ليست بالبعيدة بأن أيادٍ إسرائيلية صهيونية قامت بطبع نسخة جديدة للقرآن غيروا فيها كثيراً من الآيات القرآنية، وكما هو معهود فقد انتبه علماء المسلمين بسرعة لهذه الدسيسة الخبيثة وجمعوا تلك النسخ، فباعت محاولتهم بالفشل

والخذلان.

وفات هؤلاء الأعداء ذوو القلوب الداكنة، أن نقطة واحدة لو غُيِّرَتْ في القرآن فسيبعدها إلى نصابها المفسرون والحفاظ وقراء هذا الكتاب العظيم ﴿يُرِيدُونَ أَن يُطْفِئُوا نُورَ اللَّهِ بِأَفْوَاهِهِمْ وَيَأْبَى اللَّهُ إِلَّا أَن يُنِيرَ نُورَهُ وَلَوْ كَرِهَ الْكَافِرُونَ﴾^١. (٨: ٢٠ - ٣٠)

﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ فصلت/٤٢

إنه كتاب لا يستطيع أحد أن يأتي بمثله، أو أن يتغلب عليه، منطقته عظيم واستدلالة قوي، وتعبيره بليغ منسجم وعميق، تعليماته جذرية، وأحكامه متناسقة متوافقة مع الاحتياجات الواقعية للبشر في أبعاد الحياة المختلفة.

ثم تذكر الآية صفة أخرى مهمة حول عظمة القرآن وحَيَوِيَّتِهِ، فيقول تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، لأنه: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. إنه الخالق الذي هو دون غيره أهل للحمد، لأن كل أفعاله تتم بحكمة وبمنتهى الكمال.

لقد ذكر المفسرون عدّة احتمالات حول قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ إلا أن أشملها هو أن أي باطل لا يأتيه، من أي طريق كان، ومهما كان الأسلوب، وهذا يعني أنه ليس في مفاهيمه تناقض، ولا يُنقض بشيء من العلوم أو بحقائق الكتب السابقة، ولا يعارض كذلك بالاكشافات العلمية المستقبلية.

لا يستطيع أحد أن يبطل حقائقه، ولا يمكن أن يُنسخ في المستقبل. لا يوجد أي تعارض في معارفه وقوانينه ووصاياه وأخباره، ولا يمكن أن يتم ذلك في المستقبل أيضاً.

لم تصل إليه يد التحريف بزيادة أو نقص في آية أو كلمة، ولن يطاله ذلك مستقبلاً. إن هذه الآية تعبير آخر لمضمون الآية / ٩ من سورة «الحجر» حيث قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٢. ومن خلال ما قلناه نستنتج أن قوله تعالى: ﴿مِنْ بَيْنِ

١ - التوبة/٣٢.

٢ - لقد اختار هذا التفسير الزمخشري في كشافه، وللعلامة الطباطبائي حديث يشبه هذا في تفسير

يَدَّيْهِ وَلَا مِنْ خَلْقِهِ» كناية عن جميع الجوانب والجهات، بمعنى أَنَّهُ لَنْ يَصِيْبَهُ الْبَطْلَانُ أَوْ الْفَسَادُ مِنْ جَمِيعِ الْأَوْجِهَةِ وَالْجَوَانِبِ، وَلَكِنَّ الْبَعْضَ اعْتَبَرَ ذَلِكَ كِنَايَةً لِلْحَالِ وَالْمُسْتَقْبَلِ، وَقَوْلُهُمْ مُصَدِّقٌ لِلْمَفْهُومِ الْأَوَّلِ.

«الباطل» كما يقول الرَّاعِبُ في «مفرداته»: هو الجانب المقابل للحق، ولكن قد يفسَّرُ أو يراد به أحياناً أحد مصاديقه كالشُّرْكِ وَالشَّيْطَانِ وَالسَّاحِرِ.

ويطلق على الشُّجَاعِ بـ «البطل» لَأَنَّهُ يَبْطُلُ أَعْدَاءَهُ وَيَقْتُلُهُمْ أَوْ يَلْقِي بِهِمْ خَارِجًا.

لكن «باطل» في الآية تنطوي على مفهوم مطلق غير مُحدَّد بمصاديقٍ معيَّن.

والتَّعْبِيرُ الْأَخِيرُ فِي الْآيَةِ: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ هو في الحقيقة دليل واضح على عدم وصول الباطل بأيّ طريق من الطُّرُقِ إِلَى الْقُرْآنِ الْكَرِيمِ، فَالْبَاطِلُ يُصِيبُ الْكَلَامَ الَّذِي يَصْدُرُ مِنَ الْأَفْرَادِ ذَوِي الْعِلْمِ الْمَحْدُودِ وَالْقُدْرَاتِ النَّسِيبَةِ.

أَمَّا الَّذِي يَتَّصِفُ بِالْعِلْمِ الْمَطْلُوقِ وَالْحِكْمَةِ الْمَطْلُوقَةِ وَيَجْمَعُ كُلَّ الصِّفَاتِ الْكَمَالِيَّةِ الَّتِي تَجْعَلُهُ أَهْلًا لِلْحَمْدِ، فَلَا يَطْرَأُ عَلَى كَلَامِهِ التَّنَاقُضُ وَالْاِخْتِلَافُ وَلَا يُنْسَخُ أَوْ يُنْقَضُ، أَوْ تَمْتَدُّ إِلَيْهِ يَدُ التَّحْرِيفِ، وَلَا يَتَنَاقَضُ كَلَامُهُ مَعَ الْكُتُبِ السَّمَاوِيَّةِ وَالْحَقَائِقِ السَّابِقَةِ، وَلَا يَعَارِضُ بِالْمَكْتَشَفَاتِ الْعِلْمِيَّةِ الرَّاهِنَةِ، أَوْ تِلْكَ الَّتِي يَطْوِيهَا الْمُسْتَقْبَلُ ...

سؤال:

قَدْ يُقَالُ: إِذَا كَانَ الْبَاطِلُ هُوَ مَا أَشْرْنَا إِلَيْهِ، أَيْ كُلُّ مَا يَتَّصِفُ بِأَنَّهُ «ضِدُّ الْحَقِّ»، فَإِنَّا فِي تَفْسِيرِ الْآيَةِ (وَكَذَلِكَ الْمَفْسِّرِينَ الْآخَرِينَ) فَسَّرْنَاهُ بِمَعْنَى الْمَبْطُلِ وَالْإِطْطَالِ، فَكَيْفَ يَتَّسِقُ ذَلِكَ؟

إِنَّ الْإِجَابَةَ عَلَى هَذَا السُّؤَالِ تَمَكَّنَ فِي مِلَاحَظَةِ دَقِيقَةِ يَطْوِيهَا الْأُسْلُوبُ الْقُرْآنِيُّ،

→ «الميزان»، في حين حدّد بعض المفسّرين مصطلح الباطل بالشَّيْطَانِ أَوْ الْمَحْرُفِينَ، أَوْ الْكُذْبَ، وَمَا شَابَهُ. وَقَدْ وَرَدَ فِي حَدِيثٍ عَنِ الْبَاقِرِ وَالصَّادِقِ قَوْلُهُمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ: «إِنَّهُ لَيْسَ فِي أَخْبَارِهِ عَمَّا مَضَى بَاطِلٌ، وَلَا فِي أَخْبَارِهِ عَمَّا يَكُونُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بَاطِلٌ» كَمَا نَقَلَ عَنْهُمَا عَلَيْهِ السَّلَامُ صَاحِبُ مَجْمَعِ الْبَيَانِ. وَوَاضِحٌ أَنَّ مَا ذَكَرَهُ مُصَادِقٌ لِلْمَفْهُومِ الْآيَةِ.

فالقرآن لا يقول: سوف لا يأتي باطل بعد هذا الكتاب السماوي، بل يقول لا يأتي الباطل إلى هذا الكتاب (أي القرآن) [ينبغي الانتباه إلى ضمير جملة: يأتيه]. ومعنى الكلام أن لاشيء يستطيع أن يصل إليه ويُطله. (فدقق في ذلك). (١٥: ٣٨٥ - ٣٨٧)

﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾ الكهف/٢-١

البداية باسم الله والقرآن

تبدأ سورة الكهف - كما في بعض السور الأخرى - بحمد الله، وبما أن الحمد يكون لأجل عمل أو صفة معينة مهمة ومطلوبة، لذا فإن الحمد هنا لأجل نزول القرآن الخالي من كل اعوجاج فتقول الآية: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا﴾. هذا الكتاب هو كتاب ثابت ومحكم ومعتمد ومستقيم، وهو يحفظ المجتمع الإنساني ويحمي سائر الكتب السماوية، ويصفه أنه ﴿قَيِّمًا﴾ حيث يُنذِر الظَّالِمِينَ مِنْ عَذَابٍ شَدِيدٍ: ﴿لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ﴾. وفي نفس الوقت فهو: ﴿وَيُبَشِّرُ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾. وهؤلاء في نعيمهم ﴿مَا كُنْتُمْ فِيهِ أَبَدًا﴾.

الملاحظات

أولاً - افتتاح السورة بحمد الله سبحانه وتعالى

هناك خمس سور في القرآن الكريم تبدأ بحمد الله، ثم تعرج بعد الحمد والثناء على قضايا خلق السماوات والأرض (أو ملكية الله سبحانه وتعالى لها)، أو هداية العالمين، عدا هذه السورة التي تتناول بعد الحمد والثناء مسألة نزول القرآن على نبينا محمد ﷺ. وفي حقيقة الأمر إن السور الأربع [الأنعام - سبأ - فاطر - الحمد] تتناول القرآن التكويني، فيما تتطرق سورة الكهف إلى القرآن التدويني، وكما هو معلوم فإن الكتابين، أي (القرآن التدويني) وخلق الكون وما فيه (القرآن التكويني) كل منهما مكمل للآخر، وهذا يوضح أن للقرآن وزن يعادل الخلق.

ولا ريب أنه لا يمكن أن تتم هداية الخلق ما لم يُستفاد بصورةٍ تامةٍ من الكتاب السماوي العظيم، أي القرآن.

ثانياً - القرآن كتابٌ ثابت ومستقيم وحافظ

كلمة «قيّم» على وزن كلمة «سيد» ومُشتقة من الكلمة «قيام»، وهنا تأتي بمعنى الثبات والصمود)، إضافةً إلى أنها تعني المدبر والحافظ لبقية الكتب السماوية، كما تعني كلمة «قيّم» في نفس الوقت الاعتدال والاستقامة التي لا عوجاج فيها، وإضافةً إلى أن كلمة قيّم هي وصف للقرآن في عدم وجود أيّ اعوجاج في آياته، فإنّ في مضمونها تأكيد على استقامة واعتدال القرآن وخلوّه من أيّ شكل من أشكال التناقض، وإشارة إلى أبدية وخلود هذا الكتاب السماوي العظيم، وكونه أسوة لحفظ الأصالة وإصلاح الخلل وحفظ الأحكام الإلهية والعدل والفضائل البشرية.

وصفة (القيّم) مُشتقة من صفة (قيومة) الباري عزّ وجلّ التي تعني اهتمام الباري عزّ وجلّ وحفظه لكافة الأشياء الموجودة في الكون، والقرآن الذي هو كلام الله له نفس الصفة أيضاً.

كما وصف الله سبحانه وتعالى دينه في عدة آيات قرآنية بأنّه (القيّم)، حتّى أنّه أمر نبيه الأكرم محمد ﷺ بالعمل وفق ما يمليه القيّم والمستقيم، وذاك قوله تعالى في الآية ٤٣/ من سورة الروم: ﴿فَاقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ الْقَيِّمِ﴾.

ما ذكر أعلاه بشأن تفسير كلمة قيّم، قد أخذ من عدة تفاسير مختلفة، وهو خلاصة لما قاله المفسرون، إذ قال بعض المفسرين: إنّ كلمة قيّم تعني الكتاب الباقي الذي لا يُنسخ، أو الكتاب الحافظ للكتب السابقة، أو الكتاب القيّم على الدين، أو الخالي من الاختلافات والتناقضات، وإنّ كلّ هذه المعاني انصبت في المفهوم الذي ذكرناه.

واعتبر بعض المفسرين أنّ جملة: ﴿وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِزًّا﴾ تعني فصاحة ألفاظ القرآن، فيما اعتبروا البلاغة والاستقامة معنى لكلمة (قيّمًا) بالرغم من عدم امتلاكهم لأيّ دليل

واضح على هذا التباين^١، ومما يلفت النظر أنّ الكلمتين تؤكد كلّ منهما على الأخرى. وبهذا التباين أضحت لكلمة «قيّم» مفاهيم واسعة تعني إضافة إلى معنى الاستقامة المحافظ والمصلح للكتب السماوية الأخرى... (١٧٢: ٩ - ١٧٤)

الفصل المائة والتاسع

نصّ الفاضل اللنكراني (١٣٥٠ - ١٠٠٠) في «مدخل التفسير»

عدم تحريف الكتاب

... ولا بدّ قبل الورود في أدلّة محلّ البحث وموضع النزاع من تقديم أمرين :
الأمر الأوّل - فيما يستعمل فيه لفظ «التحريف» وبيان أنّ محلّ البحث ومورد النزاع ماذا؟ فنقول: قال بعض الأعلام في كتابه: «البيان في تفسير القرآن» ما لفظه... [وذكر كما تقدّم عنه، ثمّ قال:]

الأمر الثاني - في عقيدة المسلمين في هذا الباب فنقول: المعروف بينهم عدم وقوع التحريف في الكتاب، وأنّه كما لم يقع التحريف بالزيادة إجماعاً - كما عرفت - لم يقع التحريف بالتقصية، وإنّ ما بأيدينا هو جميع القرآن المنزل على الرّسول الأُمّيّ ﷺ، وقد صرح بعدم وقوع التحريف في الكتاب أعظم علماء الشيعة الإماميّة وأعلامهم من المتقدّمين والمتأخّرين، وإليك نقل بعض كلماتهم... [ثمّ ذكر أقوالهم كما تقدّم عنهم، فقال:]
وبالجملة: لا مجال للارتياب في أنّ المشهور بين علماء الشيعة الإماميّة، بل المتسالم عليه بينهم هو القول بعدم التحريف، وإنّما ذهب إليه منهم طائفة قليلة من الأخباريين، اغتراراً بظاهر الروايات الدّالة على ذلك، الّتي سيجيء الجواب عن الاستدلال بها، ومع ذلك فلا مساعٍ لنسبة هذا القول إلى الطائفة المحقّقة، وجعل ذلك من

مطاعن الفرقة الناجية، كما يظهر من بعض مفسري أهل السنة وغيرهم.
ولأأس بنقل عبارة بعضهم ليظهر ركوبهم مركب التعصب وهو عثور، وينقدح ابتلاء
الطائفة المحقة بمثل هذه الافتراءات الكاذبة، والنسب الباطلة غير الصادقة، فنقول... [ثم ذكر
طعن آلوسى على الشيعة، كما تقدّم عنه في باب الجمع، ثم ردّ على بعض الافتراءات وهي:]
وأنت خبير بما فيه :

أما أولاً - فلأنك عرفت أنّ المشهور عند أصحابنا الإمامية، بل المتسالم عليه بينهم
هو القول بعدم التحريف، بل قد عرفت أنّ الصدوق قدس سرّه جعله من عقائد الإمامية،
وادّعى كاشف الغطاء فيه الضرورة والبداهة، ومعه لوجه للافتراء عليهم، ونسبة هذا
القول السخيف إلى الطائفة المحقة - الظاهرة في الشهرة بينهم، وذهاب الكليني وبعض
آخر من المحدثين كشيخه علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير إلى القول بالتحريف -
لايسوغ النسبة إلى الجميع أو المشهور، مع أنّ منشأ النسبة إليه وإلى شيخه هو ذكر الأخبار
الظاهرة فيه. ومن الواضح أنّ نقل الخبر لايدلّ على اختيار الناقل لما يفهم منه ظاهراً،
لأنه فرع اعتباره أولاً، وظهوره عنده في ذلك ثانياً، وخلوّه عن المعارض ثالثاً، وحجّيته
في مثل هذه المسألة رابعاً، وتحقّق ذلك عند الناقل غير واضح.

وأما ثانياً - فلأنّ إنكار ذهاب الحشوية من العامة، وهم الفرقة القائلة بحجّية ظواهر
القرآن واعتبارها، ولو كان على خلاف العقل الصريح، ولذا التزموا بالتجسيم نظراً إلى
ذلك، ولعلّه لأجله سمّيت بالحشوية في غير محلّه، لشيوع هذا القول منهم من الأزمنة
المتقدمة.

وأما ثالثاً - فلأنه أنكر التحريف - غاية الإنكار - والتزم بما يرجع إليه من نسخ
التلاوة الذي هو في الحقيقة تحريف، حيث قال في عبارته المتقدمة: «نعم أسقط زمن
الصدّيق ما لم تتواتر، وما نسخت تلاوته، وكان يقرأه من لم يبلغه النسخ».

والعجب أنّه لا يختصّ هذا الإيراد بالرجل بل هو شائع بين الجمهور حيث إنّهم قد
صرّحوا بنفي التحريف، وإثبات نسخ التلاوة، وعليه حملوا الروايات الكثيرة المروية

بطرقهم، الدالة على اشتمال القرآن الأولي على أزيد من ذلك، وقد نسخت تلاوة الزائد، وقد نقل بعضها الآلوسي في عبارته المتقدمة، ولا بأس بذكر البعض الآخر أيضاً مثل... ثم ذكر تلك الروايات وإن شئت فراجع، ثم ذكر عقيبها رواية ابن الأنباري والمُسَوَّر بن مَخْزُمة وعُزُوة ابن الرُّبَيْر وابن عباس عن عمر، كما تقدّم في الجزء الثالث عن السَّجِسْتَانِي رقم ٣٩ وعن عَزَّة دُرُوزَة ص: ٤٣١].

وآية الرِّجْم التي ادّعى عمر - على طبق الرواية - أنها من القرآن رويت بوجوه: منها: «إذا زنى الشَّيْخ والشَّيْخَة فارجمهما البتَّة، نكلاً من الله والله عزيز حكيم». ومنها: «الشَّيْخ والشَّيْخَة فارجمهما البتَّة بما قضيا من اللدَّة».

ومنها: «إنَّ الشَّيْخ والشَّيْخَة إذا زنيا فارجمهما البتَّة»، وغير ذلك من الموارد التي التزموا فيها بنسخ التلاوة، مع أنه لا يعلم مرادهم من نسخ التلاوة هل أنه كان نسخها بأمر رسول الله ﷺ، أو بأيدي من تصدَّى للرِّعَاة والخلافة بعده؟.

فإن كان الأوَّل - فما الدليل على النَّسخ بعد ثبوت كون المنسوخ من القرآن بنحو التَّوَاتُر على اعتقادهم، ولذا يقولون: بأنه «كان يقرأه من لم يبلغه النَّسخ»، وصرَّح بذلك الآلوسي في عبارته المتقدمة. فإن كان المثبت له هو خبر الواحد؛ فقد قرَّر في محلِّه من علم الأصول وغيره أنه لا يجوز نسخ الكتاب بخبر الواحد، والظاهر الاتفاق عليه، وإن كان وقع الاختلاف في جواز تخصيص عموم الكتاب بخبر الواحد. وإن كان هو السُّنَّة المتواترة فمع عدم ثبوت التَّوَاتُر - كما هو واضح - نقول: إنه حُكي عن الشَّافِعِي وأكثر أصحابه، وأكثر أهل الظَّاهر: القطع بعدم جواز نسخ الكتاب بالسُّنَّة المتواترة. وحُكي عن أحمد أيضاً - في إحدى الروايتين - بل أنكر جماعة من القائلين بالجواز وقوعه وتحقيقه. وإن كان الثَّاني - فهو عين القول بالتحريف، وكأنَّ الآلوسي ومن يحذو حذوه توهموا أنَّ النزاع في باب التحريف نزاع لفظي، وإلا فأَيَّ فرق بينه وبين نسخ التلاوة بهذا المعنى، وعلى ذلك يصحَّ أن يقال: إنَّ جمهور علماء السُّنَّة قائلون بالتحريف، لتصريحهم بنسخ التلاوة الذي يرجع إليه، بل هو عينه، كما أنه ينكشف أنَّ من لم يجعل الله له نوراً

فما له من نور.

وأما رابعاً - فلائّه كيف يصحّ الالتزام بأنّ سورتي الخَلْع والحَفْد - اللّتين سمّاهما الرّاعب في «المحاضرات» سورتي القنوت، ونسبوهما إلى مُصَحِّف ابن عبّاس ومُصَحِّف زيد وقراءة أبيّ وأبي موسى - أن يكونا من القرآن، فإنّه كيف يصحّ قوله: «يفجرک» في السّورة الأولى، وكيف تتعدّى كلمة «يفجر». وأيضاً أنّ الخَلْع يناسب الأوثان، فماذا يكون المعنى، وبماذا يرتفع الغلط؟ أو ما هي النّكتة في التّعبير بقوله: «ملحق»، وما هو وجه المناسبة وصحّة التعليل لخوف المؤمن من عذاب الله؛ بأنّ عذاب الله بالكافرين ملحق، فإنّ هذه العبارة إنّما تناسب التعليل، لأن لا يخاف المؤمن من عذاب الله، لأنّ عذابه بالكافرين ملحق.

وكذا آية الرّجم الّتي ادّعى عمر أنّها من القرآن، يسأل من القائل بنسخ تلاوته على تقدير صحّة روايته؟ أنّه ما وجه دخول الفاء في قوله: «الشّیخ والشّیخة فارجموهما البتّة بما قضيا من اللّذة»؟ وليس هناك ما يصحّ دخولها من شرط أو نحوه، لا ظاهراً ولا على وجه يصحّ تقديره، وإنّما دخلت الفاء على الخبر في قوله تعالى في سورة التّور: ﴿الرّائِئَةُ وَالرّائِي فَاجْلِدُوا...﴾، لأنّ كلمة اجلدوا بمنزلة الجزاء لصفة الرّئی في المبتدأ والرّئی بمنزلة الشرط، وليس الرّجم جزاء للشّیخوخة، ولا هي سبباً. فالظّاهر أنّ الوجه في دخول الفاء هي الدّلالة على كذب الرّواية، كما هو غير خفيّ على أولي الدّراية.

ثمّ إنّ قضاء اللّذة أعمّ من الجماع، والجماع أعمّ من الرّئی، والرّئی أعمّ من سبب الرّجم الّذي هو الرّنا مع الإحصان، فكيف يصحّ إطلاق القول بوجوب رجمها مع قضاء اللّذة والشّهوة، كما هو واضح.

وإن قيل: بكونه كناية عن الرّئی؟ نقول: تقدير تسليمه بأنّ السّبب كما عرفت ليس هو الرّئی المطلق، وليست الشّیخوخة ملازمة للإحصان، كما لا يخفى. (١٩٣ - ١٩٦)

أدلة عدم التحريف

الدليل الأول: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١

فإن دلالاته - على أن القرآن مصون من التحريف والتغيير، وأنه لا يتمكن أحد من أن يتلاعب فيه - ظاهرة، ولكن الاستدلال به يتوقف على إثبات كون المراد من «الذكر» فيه هو القرآن، لاحتمال أن يكون المراد به هو الرسول، لاستعمال الذكر فيه أيضًا في مثل قوله تعالى في سورة الطلاق: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ * رَسُولًا يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^٢. ولكن يدفع هذا الاحتمال:

أولاً - منع كون المراد بالذكر في الآية الثانية أيضًا هو الرسول، وذلك بقرينة التعبير بالإنزال، ضرورة أنه لا يناسب الرسول، لكونه ساكنًا في الأرض مخلوقًا كسائر الخلق محشورًا معهم، والتنزيل والإنزال وما يشابههما إنما يناسب الأمور السماوية، كالكتاب والملائكة وأمثالهما، وذكر كلمة «الرسول»، بعد ذلك لا يؤيد كونه المراد بالذكر، لأنه ابتداء آية مستقلة، وليس جزء لما قبله. واحتمل في «مجمع البيان» أن يكون انتصابه لأجل كونه مفعول فعل محذوف، تقديره: «أرسل رسولًا» لا بدلًا من «ذكرًا»، كما أنه احتمل أن يكون مفعول قوله «ذكرًا»، ويكون تقديره «أنزل الله إليكم أن ذكر رسولًا». وبالجمله فلم يثبت كون المراد من «الذكر» في هذه الآية هو الرسول، لو لم نقل بظهورها - بقرينة ذكر الإنزال - في كونه هو الكتاب.

وثانيًا - أنه على تقدير كون المراد بالذكر في تلك الآية هو الرسول، لكنه لا يستم احتمالاً في المقام - وهي آية الحفظ - لكونها مسبوقه بما يدل على أن المراد به هو الكتاب، وهو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ نَزَّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ * لَوْ مَا تَانِينَا بِالْمَلِكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾ * مَا نَزَّلُ الْمَلِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾^٣.

١ - الحجر / ٩.

٢ - الطلاق / ١٠-١١.

٣ - الحجر / ٦-٨.

فكانَ هذه الآية وقعت جواباً عن قولهم السَّخِيفَ وافترائهم العنيف ، وهو أنَّ المجنون لا يمكن له حفظ الذِّكر ، ولا يليق بأن ينزل عليه ، فأجابهم الله تبارك وتعالى : بأنَّ التَّنْزِيلَ إِنَّمَا هو فعل الله ، وهو الحافظ له عن التَّحْرِيفِ والتَّغْيِيرِ ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ ، فانقدح ممَّا ذكرنا وضوح كون المراد بالذِّكر في آية الحفظ هو الكتاب ، ولا مجال للاحتمال المذكور بوجه أصلاً.

ومن الغريب - بعد ذلك - ما ذكره المحدث المعاصر في مقام المناقشة على الاستدلال بالآية من : أَنَّهُ قد أجمعت الأمة على عدم جواز التَّمَسُّكِ بمتشابهات القرآن إلَّا بعد ورود النصِّ الصَّريح في بيان المراد منها ، ولا شكَّ أنَّ المشترك اللَّفْظِي إذا لم يكن معه قرينة تعيِّن بعض أفراده ، والمعنوي إذا علم عدم إرادة القدر المشترك منها ، بل أُريد منه أحد أفراده ولم يقترن بما يعيِّنه ، من أقسام المتشابهات ، و«الذِّكر» قد أُطلق في القرآن كثيراً على رسول الله ﷺ ، ومن الجائز أن يكون هو المراد منه هنا أيضاً ، ويكون سبيل تلك الآية سبيل قوله تعالى : ﴿وَاللَّهُ يَعْصِيكَ مِنَ النَّاسِ﴾^١ وليس ذكر الإنزال قرينة على كون المراد منه القرآن لقوله تعالى : ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رُشُولًا.

وقد عرفت قيام القرينة الواضحة على كون المراد به في المقام هو الكتاب ، وإنَّه ليست آية الحفظ من المتشابهات بوجه ، والعجب منه رحمه الله مع كونه محدثاً مشهوراً وذا عناية بالروايات المأثورة عن العترة الطاهرة - عليهم آلاف الثناء والتَّحِيَّة - . ولو كانت رواياتها كذَّابين وضَّاعين - كما سيأتي في البحث عن الروايات الدَّالة على التَّحْرِيف - كيف نقل آية الحفظ هكذا : ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا الذِّكْرَ...﴾ . وكيف حكى الآية التي استشهد بها على كون المراد بالذِّكر هو الرُّسُول الَّذِي نقلنا عنه ، مع أنَّ الآية هكذا : ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رُشُولًا . وحينئذ فيسأل عن الوجه في عدم الاعتناء بالكتاب ، والتَّسامح في نقل ألفاظه المقدَّسة وآياته الكريمة .

ولعمري أنَّ هذا وأشباهه هو السَّبب في طعن المخالفين على الفرقة النَّاجية المحقَّة

وافترائهم عليهم: بأنهم لا يعتنون بالكتاب العزيز، ولا يراعون شأنه العظيم، وقولهم: إنهم مشتركون معنا في ترك العمل بحديث الثقلين المتواتر بين الفريقين. فإن الطعن علينا والإيراد بنا بترك العترة الطاهرة - صلوات الله عليهم أجمعين - وعدم التمسك بهم منقوض بعدم تمسكهم بالكتاب الذي هو أيضاً أحد الثقلين، بل هو الثقل الأكبر والمعجزة الخالدة الوحيدة للنبوّة والرّسالة، وكيف كان فلا إشكال في المقام في أن المراد بالذكر في آية الحفظ هو الكتاب الذي نزل به الله.

ولكنّه أورد على الاستدلال بها لعدم التحريف بوجوه آخر من الإشكال:

الإيراد الأوّل - أنّه لا دليل على كون المراد من الحفظ فيها هو الحفظ عن التلاعب والتغيير والتبديل، بل يحتمل:

أوّلاً - أن يكون المراد من الحفظ هو العلم، فمعنى قوله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إنّنا له لعالمون، فلا دلالة فيها حينئذٍ - على عدم التحريف بوجه، ولا تعرض لها من هذه الحيثية، وقد ذكر هذا الاحتمال المحقق القميّ - قدس سرّه - في كتاب «القوانين».

وثانياً - أنّه على تقدير كون المراد من الحفظ هو الصيانة، لكن يحتمل أن يكون المراد هو صيانتها عن القدح فيه، وعن إبطال ما يشتمل عليه من المعاني العالية، والمطالب الشامخة، والتعاليم الجليلة، والأحكام المتينة.

والجواب: أمّا عن الاحتمال الذي ذكره المحقق القميّ رحمه الله فهو وضوح عدم كون الحفظ - لغةً وعرفاً - بمعنى العلم؛ فإن المراد منه هو الصيانة، وأين هو من العلم بمعنى الإدراك والإطلاع، ومجرد الاحتمال إنّما يقدح في الاستدلال إذا كان احتمالاً عقلياً منافياً لانعقاد الظهور للفظ، ومن الواضح عدم ثبوت هذا النحو من الاحتمال في المقام.

وأما عن الاحتمال الثاني، فهو أنّه إن كان المراد من صيانتها عن القدح والإبطال هو الحفظ عن قدح الكفار والمعاندين، بمعنى أنّه لم يتحقّق في الكتاب قدح من ناحيتهم بوجه، والسبب فيه هو الله تبارك وتعالى فإنّه منعهم عن ذلك، فلا ريب في بطلان ذلك، لأنّ قدحهم في الكتاب فوق حدّ الإحصاء، والكتب السخيفة المؤلفة لهذه الأغراض

الشَّيْطَانِيَّةُ كَثِيرَةٌ.

وإن كان المراد أنَّ القرآنَ لأجل اتِّصاف ما يشتمل عليه من المعاني بالقوَّة والاستحكام والمتانة لا يمكن أن يصل إليه قدح القادحين، ولا يقع فيه تزلزل واضطراب من قبل شبه المعاندين، فهذا المعنى وإن كان أمرًا صحيحًا مطابقًا للواقع إلاَّ أنَّه لا يرتبط بما هو مفاد الآيَةِ الشَّرِيفَةِ، ضرورة أنَّ ما ذكر إنَّما هو شأن القرآن ووصف الكتاب، والآيَةُ إنَّما هي في مقام توصيف الله تبارك وتعالى، وأنَّه المُنَزَّل للكتاب العزيز، والحافظ له عن التَّغيير والتَّبديل...

الإيراد الثاني - إنَّ مرجع الضَّمير في قوله: ﴿وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ إنَّ كان المراد به هو كلُّ فرد من أفراد القرآن من المكتوب والمطبوع وغيرهما فلا ريب في بطلانه، لوقوع التَّغيير في بعض أفرادهِ قطعًا، بل ربَّما مَرَّقَ أو فَرَّقَ كما صنع الوليد وغيره.

وإنَّ كان المراد به هو حفظه في الجملة كفى في ذلك حفظه عند الإمام الغائب - عجل الله تعالى فرجه الشريف - فلا يدلُّ على عدم التَّحريف في الأفراد الَّتِي بأيدينا من الكتاب العزيز، والقائل بالتَّحريف إنَّما يدَّعيه في خصوص هذه الأفراد، لا ما هو الموجود عند محمَّد وآله صلوات الله عليه وعليهم أجمعين.

والجواب: أنَّ القرآنَ ليس أمرًا كليًّا قابلاً للصدِّق على كثيرين؛ بحيث تكون نسبته إلى النُّسخ المتكثِّرة كنسبة طبيعة الإنسان إلى أفرادها المختلفة، وكانت لها أفراداً موجودة، وأفراداً انعدمت بعد وجودها، أو يمكن أن توجد، بل القرآن هو الحقيقة النَّاظلة على الرُّسول الأمين الَّتِي قال الله في شأنه: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾. والقرآن المكتوب أو الملفوظ إنَّما هو حاك عن تلك الحقيقة، وكاشف عمَّا أنزل في تلك اللَّيْلَةِ المباركة، ومن المعلوم أنَّها ليست متكثِّرة متنوِّعة، ومرجع حفظها إلى ثبوتها بتمامها من دون نقص وتغيير، وكون الحاكي حاكياً عنها كذلك، وهذا مثل ما نقول: إنَّ القصيدة الفلانيَّة محفوظة، فإنَّ معناها أنَّ الكتب الحاكية عنها أو الصُّدور المحافظة لها حاكية عنها بأجمعها، وحافظة لها بتمامها كما لا يخفى.

الإيراد الثالث - ما ذكره المحدث المعاصر من أن آية الحفظ مكيّة واللفظ بصورة الماضي، وقد نزل بعدها سور وآيات كثيرة فلا تدلّ على حفظها، لو سلّمنا الدلالة. والجواب واضح، فإنّ الناظر في الآية العارف بأساليب الكلام يقطع بأنّ الحفظ إنّما يتعلّق بما هو الذكر الذي هو شأن القرآن بأجمعه، فكما أنّ صفة التنزيل صفة عامّة ثابتة لجميع الآيات والسور بملاحظة نفس هذه الآية الشريفة - ولا يكاد يتوهّم عاقل دلالتها على اتّصاف الآيات الماضية بذلك - فكذلك وصف الحفظ والمصنويّة.

الإيراد الرابع - وهو العمدة، أنّ القائل بالتحريف يحتمل وجود التحريف في نفس هذه الآية الشريفة، لأنّها بعض آيات القرآن، فلاحتمال التحريف فيه مجال، ومع هذا الاحتمال لا يصحّ الاستدلال، فكيف يصحّ الاستدلال بما يحتمل فيه التحريف على نفسه، وهل هذا إلّا الدّور الباطل؟!

والجواب: أنّ الاستدلال إن كان في مقابل من يدّعي التحريف في موارد مخصوصة؛ وهي الموارد التي دلّت عليها روايات التحريف فلا مجال للمناقشة فيه، لعدم كون آية الحفظ من تلك الموارد على اعترافه، ضرورة أنّه لم ترد رواية تدلّ على وقوع التحريف في آية الحفظ أصلاً.

وإن كان في مقابل من يدّعي التحريف في القرآن إجمالاً، بمعنى أنّ كلّ آية عنده محتملة لوقوع التحريف فيها، وسقوط القرينة الدالّة على خلاف ظاهرها عنها، فتارةً يقول القائل بهذا النّحو من التحريف بحجّة ظواهر الكتاب مع وصف التحريف، وأخرى لا يقول بذلك، بل يرى أنّ التحريف مانع عن بقاء ظواهر الكتاب على الحجّيّة، وجواز الأخذ والتّمسك بها، ويعتقد أنّ الدليل على عدم الحجّيّة هو نفس وقوع التحريف.

فعلى الأوّل: لا مجال للمناقشة في الاستدلال بآية الحفظ على عدم التحريف، لأنّه بعد ما كانت الظواهر باقية على الحجّيّة، ووقوع التحريف غير مانع عن اتّصاف الظواهر بهذا الوصف، كما هو المفروض نأخذ بظاهر آية الحفظ، ونستدلّ به على العدم كما هو واضح.

وعلى الثاني: الذي هو عبارة عن مانعة التحريف عن العمل بالظواهر والأخذ بها، فإن كان القائل بالتحريف مدعيًا للعلم به، والقطع بوقوع التحريف في القرآن إجمالاً، وكون كل آية محتملة لوقوع التحريف فيها، فلا استدلال بآية الحفظ لا يضره، ولو كان ظاهرها باقياً على وصف الحجية، لأنّ ظاهر الكتاب إنّما هي حجة بالإضافة إلى من لا يكون عالماً بخلافه، ضرورة أنّه من جملة الأمارات الظنيّة المعتمدة، وشأن الأمانة اختصاص حجيتها بخصوص الجاهل بمقتضاها، وأمّا العالم بالخلاف المتيقّن له فلامعنى لحجية الأمانة بالإضافة إليه. فخير الواحد مثلاً الدالّ على وجوب صلاة الجمعة إنّما يعتبر بالنسبة إلى من لا يكون عالماً بعدم الوجوب، وأمّا بالإضافة إلى العالم فلامجال لاعتباره بوجهه، فظاهر آية الحفظ - على تقدير حجّيته، أيضاً - إنّما يجدي لمن لا يكون عالماً بالتحريف، والبحث في المقام إنّما هو مع غير العالم.

وإن كان القائل به لا يتجاوز عن مجرد الاحتمال، ولا يكون عالماً بوقوع التحريف في الكتاب بل شاكاً، فنقول: مجرد احتمال وقوع التحريف ولو في آية الحفظ أيضاً، لا يمنع عن الاستدلال بها لعدم التحريف، كيف وكان الدليل على عدم حجّية الظواهر والمانع عنها هو التحريف، فمع عدم ثبوته واحتمال وجوده وعدمه كيف يرفع اليد عن الظاهر، ويحكم بسقوطه عن الحجية، بل اللازم الأخذ به والحكم على طبق مقتضاه الذي عرفت، أنّ مرجعه إلى عدم تحقّق التحريف بوجه، ولا يستلزم ذلك تحقّق الدّور الباطل، ضرورة أنّ سقوط الظاهر عن الحجية فرع تحقّق التحريف وثبوته، وقد فرضنا أنّ الاستدلال إنّما هو في مورد الشكّ وعدم العلم، ومن الواضح أنّ الشكّ فيه لا يوجب سقوط الظاهر عن الحجية مادام لم يثبت وقوعه، فتدبرّ جيّداً.

وقد انقذ مّا ذكرنا تماميّة الاستدلال بآية الحفظ، والجواب عن جميع الإشكالات، سيّما الأخير الذي كان هو العدة في الباب.

الدليل الثاني: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^١

ولا خفاء في ظهوره في أنّه لا يأتي الكتاب العزيز الباطل - بجميع أقسامه - ومن شيء من الطّرق والجوانب، ضرورة أنّ النّفي إذا ورد على الطّبيعة المعرفة بلام الجنس أفاد العموم، بالإضافة إلى جميع أنواعها وأصنافها وأفرادها، فالباطل في ضمن أيّ نوع تحقق، وأيّ صنف حصل، وأيّ فرد وجد، بعيد عن الكتاب بمراحل لا يمكن له إتيانه والاتّصال إليه، ومن الواضح أنّ «التّحريف» من أوضح مصاديق الباطل، وأظهر أصنافه، فالآية تنفيه وتخبر عن عدم وقوعه وبعده عن الكتاب.

مضافاً إلى أنّ توصيف الكتاب بالعزّة يلائم مع حفظه عن التّغيير والتّنقيص، كما أنّ قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾ الذي هو بمنزلة التعليل للحكم بعدم إتيان الباطل الكتاب يناسب مع بقاءه، وعدم تطرّق التّحريف إليه، فإنّ ما نزل من الحكيم لا يناسبه عروض التّغيير، ويكون مصوناً من أن تتلاعب به الأيدي الجائرة، ومحفوظاً من أن تمسّه الأفراد غير المطهّرة.

وقد أورد على الاستدلال بوجوه من الإشكال :

الإشكال الأوّل - أنّه قد ورد في تفسير الآية روايات دالّة على أنّ المراد منها غير ما ذكرنا، مثل رواية عليّ بن إبراهيم القميّ في تفسيره عن الإمام الباقر عليه السلام قال: «لا يأتيه الباطل من قبل التّوراة، ولا من قبل الإنجيل والزّبور، ولا من خلفه، أي لا يأتيه من بعده كتاب يطله». ورواية «مجمع البيان» عن الصادق عليه السلام: «إنّه ليس في أخباره عمّا مضى باطل، ولا في أخباره عمّا يكون في المستقبل باطل».

والجواب: أنّ اختلاف الروايتين في تفسير الآية، وبيان المراد منها - ضرورة أنّه لا يكاد يمكن الجمع بينهما، فإنّ الأخبار عمّا مضى لا يرتبط بالتّوراة والإنجيل والزّبور، والإخبار عمّا يكون في المستقبل لا يلائم الكتاب الذي يأتي من بعده - دليل على عدم حصر الباطل في شيء من مفادها، وإنّهما بصدد بيان المصداق، ولا دلالة لهما على الحصر أصلاً، وعليه فظهور الآية في العموم وعدم تطرّق شيء من أقسام الباطل وأفراده إليه واضح، لا معارض له بوجه.

الإشكال الثاني - التأمّل في صدق الباطل على ورود التحريف عليه ، خصوصاً بعد ملاحظة وحدة المراد منه فيما سبق القرآن أو لحقه ، إذ لا يتوهّم في الباطل الذي بين يديه ذلك فيكون ما في خلفه كذلك.

والجواب : من الواضح أن كون التحريف من أظهر مصاديق الباطل ممّا لا ينبغي الارتياح فيه ، وتعلّق النّفي بالطبيعة المعرفة يفيد العموم - على ما ذكرنا - ولا مجال لملاحظة وحدة المراد ، فإنّ الحكم لم يتعلّق بالأفراد حتّى تلاحظ وحدة المراد ، بل بنفس الطبيعة في السابق واللاحق كما هو غير خفيّ.

الإشكال الثالث - أنّه لا يظهر في شيء من الكتب الموضوعة في تفسير القرآن تفسير الآية بما ذكر ، ولا احتمله أحد من المفسّرين ، وإليك نقل بعض كلمات أعلامهم : قال الشيخ الطوسي رحمته الله في محكيّ «التبيان» : قوله تعالى : ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ...﴾ قيل في معناه أقوال خمسة... [وذكر كما تقدّم عنه ثم ذكر قول السيّد الرضويّ ، كما تقدّم عنه ، فقال :] وبالجملة : فتفسير الآية بما ذكر في الاستدلال مخالف لما يظهر من الفحول والرجال من مفسّري الجمهور والخاصّة ، وعليه فلا يبقى للتمسك بها مجال .

والجواب : إنّنا قد حقّقنا في أوّل مبحث أصول التفسير : أنّ الأصل الأوّل في باب التفسير وكشف مراد الله تبارك وتعالى من كتابه العزيز هو ظواهر الكتاب ، وأنّ الاعتماد في باب التفسير عليها ممّا لا ينبغي الارتياح فيه ، وقول المفسّرين لم يقدّم دليل على اعتباره ما لم يكن مبتنيّاً على تلك الأصول ، وقد عرفت أنّ ظاهر الآية تعلّق النّفي بطبيعة الباطل ، وإنّ التحريف من أوضح مصاديقه ، ولا يعارض ذلك قول المفسّرين إلّا إذا كان مستنداً إلى بيان المعصوم عليه السلام الذي هو أيضاً من تلك الأصول ، والظاهر عدم الاستناد في المقام ، وعلى تقديره فالروايات المستندة إليها هي الروايات المتقدّمة ، وقد عرفت دلالتها على حصر الباطل في مفادها ، والدليل عليه وجود الاختلاف بينها كما لا يخفى .

الإشكال الرابع - نظيره من أنّه إن أُريد بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل جميع أفراده الموجودة بين النّاس فهو خلاف الواقع ، للإجماع على أنّ ابن عثان أحرق مصاحف كثيرة

حتى قيل: إنه أحرق أربعين ألف مُصْحَف، ويمكن ذلك ضرورة لآحاد أهل الإسلام والمنافقين، فليكن ما صدر من أولئك من التحريف في الصدر الأول من هذا القبيل، وإن أُريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفاؤه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليه السلام.

والجواب: قد تقدّم في الأمر الأول، والتكرار موجب للتطويل.

الدليل الثالث: [ما أفاده بعض الأعظم ...]

ما أفاده بعض الأعظم في تفسيره المسمى بـ«الميزان في تفسير القرآن» وحاصله: أن من ضروريات التاريخ أن النبي ﷺ جاء قبل أربعة عشر قرناً... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وهو وإن كان غير خال عن المناقشة، ضرورة أن ما أفاده إنما يجدي لنفي الزيادة الكثيرة أو النقيصة المتعددة في مواضع متكررة، كما يدعيه القائل بالتحريف المستند إلى الروايات الكثيرة الدالة عليه، وأما احتمال زيادة يسيرة أو نقيصة يسيرة كما فرضه في أول البحث، فالدليل لا يثبت فيه، ولا يجدي لدفعه أصلاً، أفيكفي هذا الدليل لإثبات أنه لم تسقط كلمة في «علي» بعد قوله: ﴿بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾ فإنه على كلا التقديرين - سواء كانت هذه الكلمة موجودة أم لم تكن - لا يختل شيء من أوصاف القرآن، ولا يوجب نقصاً في التحدّي، ولا خللاً في الجهات المتعددة التي يدلّ عليها القرآن من أصول المعارف وكلّيات الشرائع، وتفاصيل الفضائل، ونقل القصص والأخبار بالملاحم، وبالتالي كونه ذكرًا الذي هو - كما اعترف به - أجمع الصفات في الدلالة على شؤون القرآن، إلا أن له مع ذلك صلاحية للتأييد مما لا ينبغي الارتياح فيه.

ثم إن هذه الأمور الثلاثة الدالة على عدم التحريف مما يمكن التمسك بها من نفس الكتاب العزيز.

الدليل الرابع: [حديث الثقلين]

الحديث المعروف المتواتر بين الفريقين، الدالّ على أن النبي ﷺ خلف الثقلين: كتاب الله والعتره، وأخبر أنهما لن يفترقا حتى يردا عليه الحوض، وإن التمسك بهما موجب لعدم تحقق الضلالة أبداً إلى يوم القيامة. وتقريب الاستدلال بهذا الحديث الشريف على عدم تحريف القرآن المجيد من وجهين:

الوجه الأول - إن القول بالتحريف يستلزم عدم إمكان التمسك بالكتاب، مع أن الحديث يدلّ على ثبوت هذا الإمكان إلى يوم القيامة، فيكون القول بالتحريف الملازم لعدم الإمكان باطلاً لمخالفته، لما يدلّ عليه الحديث، وعدم إمكان الجمع بينه وبينه، فهاهنا دعويان لا بدّ من إثباتهما:

الدعوى الأولى: استلزم القول بالتحريف لعدم إمكان التمسك بالكتاب العزيز، ولتوضيح الاستلزام وثبوت الملازمة نقول: إن الكتاب العزيز - كما تقدّم سابقاً في بعض مباحث الإعجاز - ليس الغرض من إنزاله، والغاية المترتبة على نزوله ناحية خاصة وشأناً مخصوصاً، وليس التعرّض فيه لخصوص فنّ من الفنون التي يختصّ كلّ منها بكتاب، وكلّ كتاب بواحد منها، بل هو جامع لفنون شتى وجهات كثيرة، فتراه متعرّضاً لما يرجع إلى المبدأ من وجوده وتوحيده، وصفاته العليا، وأسمائه الحسنى، وأفعاله وآثاره، ولما يرتبط بالمعاد من ثبوته وخصوصيّاته، والسعادة والشقاوة، والجنة والنار، وأوصافهما أو صاف الدّاخلين فيهما وخصوصيّاتهم، ولما يتعلّق بالأنبياء وعلوّ مقامهم، ونزاهة ساحاتهم، وشموخ مقامهم، وما وقع بينهم وبين أممهم، ولما يرجع إلى الفضائل الخلقية والملكات النفسانية، ولما يعود إلى بيان الأحكام العملية والشرائع الفطرية. ولغير ذلك من الجهات والشؤون.

والغرض الأقصى الذي بيّنه الكتاب هو إخراج النّاس من الظلمات إلى النّور، وإيصالهم إلى المرتبة الكاملة من الإنسانيّة والدرّجة العالية: الماديّة والمعنويّة.

وعليه فمعنى التمسك بمثل هذا الكتاب - الذي ليس كمثله كتاب - هو الاستفادة

من جميع الشُّوون التي وقع التعرّض فيه لها، والاستضاءة بنوره الذي لا يبقى معه ظلمة، والاهتداء بهدائه التي لا موقع معها للضلالة ولا يخاف عندها الجهالة، فلو لم يكن ما بأيدينا من الكتاب عين ما نزل على النبي ﷺ ونفس ما خلفه في أمته، وحرصهم على التمسك به، والخروج بسببه عن الضلالة، فكيف يمكن التمسك به إلى يوم القيامة، وكيف يمكن أن الضلالة منفية مؤبدة... فلا يبقى حينئذ مجال لبقاء إمكان التمسك بالكتاب مع وجود التحريف.

الدّعى الثانية : دلالة الحديث الشريف على إمكان التمسك بالكتاب العزيز، ولا يخفى وضوح هذه الدلالة لو كان الحديث دالاً على الأمر بالتمسك وإيجاب الرجوع إليه، ضرورة اعتبار القدرة في متعلّق التكليف مطلقاً، أمراً كان أو نهياً، فمع عدم إمكان التمسك لا يبقى مجال لإيجابه والحكم بلزومه.

وأما لو لم يكن الحديث بصدد الإلزام وجعل الحكم الإنشائيّ التكليفيّ، ولم تكن الجملة الخبريّة مسوقة لإفادة التكليف والإيجاب، بل كانت في مقام مجرد الأخبار والحكاية عن الواقع، وأن الأثر المترتب على التمسك بالتّقلّين هو رفع خوف الضلالة، وارتفاع خطر الجهالة وعدم الابتلاء بها إلى يوم القيامة، فدلالته حينئذٍ على إمكان التمسك به لأجل الانفهام العرفيّ والانسحاق العقلائيّ، فإنّ المتفاهم من مثل هذا التعبير في المحاورات العرفيّة ثبوت الإمكان في الشرط في القضية الشرطيّة الخبريّة، مثال ذلك: إنك إذا قلت مخاطباً لصديقك: إذا اشتريت الدّار الفلانيّ يترتب عليه كذا وكذا، لا يفهم منه إلّا إمكان الاشتراء، ولا يعبر بمثل هذه العبارة إلّا في مورد ثبوت الإمكان، ومع عدمه يكون التعبير هكذا: إن أمكن لك الاشتراء.

مضافاً إلى ثبوت خصوصيّة في المقام، وهو كون الكتاب ميراً للنبيّ الذي يكون خاتم النبيّين، ويكون حلاله وحرامه باقيين إلى يوم القيامة، فهل يمكن أن يكون مع ذلك غير ممكن التمسك، وهل يتّصف حينئذٍ بأنّه خلفه النبيّ وكان غرضه من ذلك إرشاد الأُمّة، وهداية النّاس إلى طريق الهداية والخروج من الضلالة، فعلى تقدير عدم دلالة مثل

هذا التعبير على ثبوت وصف الإمكان في غير المقام، لامحيص عن الالتزام بدلالته عليه في خصوص المقام للقرائن والخصوصيات الموجودة فيه. فانقدح من جميع ذلك تمامية الاستدلال بالحديث الشريف من الوجه الأول، الذي عرفت ابتداءه على الدعويين الثابتين.

نعم، يمكن أن يورد على الاستدلال به من هذا الوجه شبهات، لا بأس بإيرادها والجواب عنها، فنقول... [ثم ذكر شبهات ثلاث والرد عليها، ولم نذكرها هنا لتفصيلها وإن شئت فراجع].

الوجه الثاني - أن الظاهر من الحديث إنَّ كلّاً من الثَّقَلَيْنِ حجةٌ مستقلةٌ، ودليل تامٌّ في عرض الآخر وفي رتبته، بمعنى عدم توقّف حجّة كلّ منهما على الآخر، وعدم الافتقار إلى تصويبه وإمضائه، لا بمعنى كون كلّ واحد منهما كافياً في الوصول إلى الكمال الممكن، والخروج من الضلالة. وارتفاع خوف الجهالة، فإنَّ هذا الأثر قد رتب في الحديث على الأخذ بمجموع الثَّقَلَيْنِ، والتَّمَسُّكُ بكلا الميراثين، بل بمعنى كون الأثر وإن كان كذلك إلاَّ أنه لا ينافي الاستقلال، وتمامية كلّ منهما في الحجّة والدليلية، والغرض أن الحجّة ليست هي المجموع، بل كلّ واحد منهما من دون توقّف على الآخر، ومن دون منافاة ومضادة لترتب الأثر والغرض على الأخذ بالمجموع والتَّمَسُّكُ به، وهذا كما إنَّ كلّ واحد من الأدلّة الأربعة المعروفة - الكتاب والسنة والعقل والإجماع - دليل وحجة مستقلة في الفقه، مع أن الاستنباط واستكشاف الحكم يتوقّف على لحاظ المجموع ورعاية الكلّ.

وبالجملة: الحديث ظاهر في كون كلّ واحد من الثَّقَلَيْنِ دليلاً وحجةً مستقلةً، وحينئذٍ نقول: بناءً على عدم التّحريف، وعدم كون القرآن الموجود فاقداً لبعض ما نزل على النَّبِيِّ ﷺ وخالياً عن بعض الآيات والجملات، يكون هذا الوصف - وهي الحجّة المستقلة - ثابتاً للقرآن، ولا يتوقّف على إمضاء الأئمة عليهم السلام وتصويبهم للاستدلال به.

وأما بناءً على التّحريف، وثبوت النقيصة، فإن كان الرّجوع إليه متوقفاً على

إمضائهم عليه السلام فهذا ينافي بالحجّة المستقلّة التي يدلّ عليها الحديث - كما هو المفروض - وإن لم يكن كذلك بأن يدعي القائل جواز التمسك به من دون المراجعة إليهم، والتوقف على إمضائهم، فواضح أن الرجوع غير جائز.

توضيحه: إنّه ربّما يقال: إنّ الوجه في عدم جواز الرجوع إلى ظواهر الكتاب - مع العلم الإجمالي بوقوع التحريف فيه - هو العلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر، ومع هذا العلم يسقط عن الحجّة كما هو شأن العلم الإجمالي في سائر الموارد. ولكنّه أجب عن هذا القول المحقّق الخراساني - قدّس سرّه - في «الكفاية» بما هذه عبارته: «إنّه - يعني العلم الإجمالي بوقوع التحريف - لا يمنع عن حجّة ظواهره، لعدم العلم بوقوع الخلل فيها بذلك أصلاً، ولو سلّم فلا علم بوقوعه في آيات الأحكام، والعلم بوقوعه فيها أو في غيرها من الآيات غير ضائر بحجّة آياتها، لعدم حجّة سائر الآيات، والعلم الإجمالي بوقوع الخلل في الظواهر إنّما يمنع عن حجّيتها إذا كانت كلّها حجةً وإلا لا يكاد ينفك ظاهر عن ذلك كما لا يخفى، فافهم. نعم، لو كان الخلل المحتمل فيه أو في غيره بما اتّصل به، لأخلّ بحجّيته لعدم انعقاد ظهور له حينئذٍ وإن انعقد له الظهور لو لا اتّصاله».

وهذا الجواب: وإن لم يكون خاليّاً عن المناقشة، لعدم انحصار الحجّة بخصوص آيات الأحكام، لأنّ معنى حجّة الكتاب المشتمل على جهات عديدة ومزايا متكرّرة لا ترجع إلى خصوص المنجزية والمعدّرية في باب التكاليف، حتّى تختصّ الحجّة بالآيات المشتملة على بيان الأحكام الفرعية والقوانين العملية، إلّا أنّه يجدي في دفع القول المذكور، وإثبات أنّ الوجه في عدم جواز الرجوع إلى ظواهر الكتاب - مع العلم الإجمالي بوقوع التحريف - ليس هو العلم الإجمالي المذكور.

والتحقيق: أنّ الوجه في ذلك بناءً على التحريف أنّه مع وصف التحريف يحتمل في كلّ ظاهر وجود قرينة دالّة على الخلاف، ولا مجال لإجراء أصالة عدم القرينة، لأنّها من الأصول العقلانيّة التي استقرّ بناء العقلاء على العمل بها، والشارع قد اتّبعها في محاوراته ولم يتخطّها عنها، والقدر المتيقّن من الرجوع إليها عند العقلاء هو: ما إذا كان احتمال

القرينة في الكلام ناشئاً عن احتمال غفلة المتكلم عن الإتيان بها أو السامع عن التوجّه والالتفات إليها، وأمّا إذا كان الاحتمال ناشئاً عن سبب آخر - كالتهريف ونحوه - فلم يعلم استقرار بنائهم على العمل بأصالة عدم القرينة، لو لم نقل بالعلم بعدم الاستقرار، نظراً إلى ملاحظة مواردہ ...

وبالجملة: الوجه في عدم جواز الرجوع إلى الظواهر مع احتمال اقتراحها بما يكون قرينة على إرادة خلافها عدم جواز الاعتماد على أصالة عدم القرينة الجارية في غير ما يشابه المقام، فلا محيص عن القول بتوقّف جواز الرجوع على إمضاء الأئمة عليهم السلام وتصويبهم. وهذا ما ذكرناه من منافاته لما يدلّ عليه الحديث الشريف من ثبوت الحجّة المستقلة للقرآن، وعدم تفرّعها على الثقل الآخر، بل هو الثقل الأكبر، فكيف يكون متفرّعاً على الثقل الأصغر، فتدبّر.

الدليل الخامس: [الروايات المستفيضة والمتواترة]

من الأمور الدالّة على التهريف، الروايات المستفيضة، بل المتواترة الواردة عن النّبّي والعترة الطاهرة - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين - الدالّة على عرض الروايات والأخبار المروية عنهم على الكتاب، والأخذ بما وافق منها له، وطرح ما خالفه وضربه على الجدار وإنّه زُخرف، وإنّه ممّا لم يصدر منهم، ونحو ذلك من التعبيرات، وكذا الروايات الدالّة على استدلالهم عليهم السلام بالكتاب في موارد متعدّدة، وقد تقدّم شطر منها في مقام الاستدلال على حجّة ظواهر الكتاب.

وتقريب الاستدلال بها على عدم التهريف يظهر بعد بيان أمرين:

الأوّل - لاشبهة - كما عرفت - في أنّ القول بالتهريف يلزم عدم حجّة الكتاب بالحجّة المستقلّة غير المتوقّفة على تصويب الأئمة عليهم السلام؛ وإمضائهم؛ لما عرفت من عدم جريان أصالة عدم القرينة المحتملة في كلّ ظاهر، إلّا في موارد احتمال غفلة المتكلم أو السامع، لأنّه القدر المتيقّن من موارد جريانها، لو لم نقل بالعلم بعدم جريانها في مثل المقام، كما في المثال المتقدّم.

الثاني - أنه لاختلاف بين القائل بالتحريف والقائل بعدمه في أن القرآن الموجود في هذه الأعصار المتأخرة هو الموجود في عصر الأئمة عليهم السلام، وإن التحريف - على فرض ثبوته - كان قبل عصرهم في زمن الخلفاء الثلاثة، ولم يتحقق منذ شروع الخلافة الظاهرية لأمير المؤمنين - عليه أفضل صلوات المصلين - والأئمة الطاهرين من ولده عليه السلام، وإن حكي عن بعضهم تحقق التحريف بعده كما سيأتي مع جوابه.

وحينئذ نقول: أما ماورد عن النبي صلى الله عليه وآله مما يدل على عرض أخباره على الكتاب، والأخذ بالموافق وطرح المخالف، فالكتاب وإن لم يقع فيه تحريف في زمنه، ولم يبدل في عصره وحياته، وإن كان ورد في شأن نزول قوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا أَوْ قَالَ أُوحِيَ إِلَيَّ وَلَمْ يُوحَ إِلَيْهِ شَيْءٌ وَمَنْ قَالَ سَأُنْزِلُ مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللَّهُ﴾^١ رواية مروية في الكافي بإسناده عن أبي بصير، عن أحدهما عليهما السلام قال: سألته عن قول الله عز وجل: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى...﴾ قال: نزلت في ابن أبي سرح الذي كان عثمان استعمله على مصر، وهو ممن كان رسول الله صلى الله عليه وآله هدرمه يوم فتح مكة، وكان يكتب لرسول الله صلى الله عليه وآله فإذا أنزل الله: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ كتب: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، فيقول رسول الله صلى الله عليه وآله دعها «إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ حَكِيمٌ»، وكان ابن أبي سرح يقول للمنافقين: إني لأقول من نفسي مثل ما يجيء به فما يعير علي، فأنزل الله: ﴿وَمَنْ أَظْلَمُ مِمَّنِ افْتَرَى عَلَى اللَّهِ كَذِبًا إِلَّا أَنهَا لَا تُدَلَّ عَلَى وَقْعِ التَّحْرِيفِ، وشيوع الكتاب المُحرَّف بين المسلمين، فإنَّ هذا الرجل كان واحداً من الكتَّاب المتعدِّدين المتكثِّرين، مع أنَّ مناسبة الآية مع هذه القصة غير واضحة، كما أنَّ صدق القصة بنفسها كذلك...»

وأما ماورد عنهم عليهم السلام في ذلك فدلالته على عدم وقوع التحريف والتبديل في الكتاب، وكونه حجة مستقلة مبتنية على ملاحظة أن الغرض من هذه الأخبار هو بيان الميزان الذي به يتحقق تمييز الحق عن الباطل من الروايات الصادرة المنقولة عنهم، وأن الملاك والمناط في ذلك هو موافقة الكتاب وعدم مخالفته، ففي الحقيقة تكون الموافقة

قرينة على الصدق وأمانة على الصدور منهم ﷺ، ولا يتحقق ذلك إلا بكون الكتاب حجة مستقلة غير متوقفة على شيء، ضرورة أن الكتاب الذي يحتاج إلى التصويب والإمضاء كيف يكون ميزاناً لتمييز الحق عن الباطل، مما ورد عنهم ونسب إليهم ... وبالجمله: غرض الأئمة ﷺ من هذه الأخبار نفي كون أقوالهم وما ورد عنهم من أحكام مخالفة للكتاب الذي هو الثقل الأكبر، والميزان الذي لا يرتاب فيه مسلم، ولا يلائم ذلك أصلاً مع توقف حجتيه على تصويبيهم وإمضائهم، فأخبار العرض على الكتاب من أعظم الشواهد على عدم وقوع التحريف في الكتاب، وبقائه على الحجية المستقلة إلى يوم القيامة ...

فقد ظهر من جميع ما ذكرنا: تمامية الاستدلال بأخبار العرض على الكتاب، لعدم تحريفه وعدم وقوع النقص فيه، كما أن الاستدلال بالروايات الحاكية لاستشهاد الأئمة ﷺ في موارد متعددة بالكتاب لذلك مما لا ينبغي المناقشة فيه أصلاً، ضرورة أنه لو لم يكن الكتاب حجة مستقلة، ودليلاً تاماً غير متوقف على الإمضاء والتصويب لما كان وجه للاستشهاد، وليس الاستشهاد منحصراً بالموارد التي يكون محل الخلاف بينهم وبين علماء الجمهور، فقد عرفت سابقاً بعض الموارد التي استدلل ﷺ بالكتاب في مقابل زُرة، وإفهام بعض السائلين من الشيعة، بل يستفاد من رواية زُرة المتقدمة الواردة في المسح ببعض الرأس: إن الكتاب من طرق علم الإمام ﷺ، فكيف يكون مع ذلك متوقفاً على إمضائه ﷺ.

فانقدح أن المتأمل المنصف الخالي عن العناد والتعصب، لا يكاد يرتاب في دلالة هذه الأخبار أيضاً على خلو القرآن عن النقص والتحريف والتغيير والتبديل.

الدليل السادس: [الأخبار الكثيرة في فضائل ختم القرآن ...]

من الأمور الدالة على عدم التحريف، الأخبار الكثيرة الواردة في بيان أحكام أو فضائل لختم القرآن أو سوره، قال الصدوق ﷺ فيما حكى عنه: «وما روي من ثواب قراءة كل سورة من القرآن، وثواب من ختم القرآن كله، وجواز قراءة سورتين في ركعة نافلة،

واللهي عن القرآن بين سورتين في ركعة فريضة تصديق لما قلناه في أمر القرآن، وأن مبلغه ما في أيدي الناس، وكذلك ما روي من التهي عن قراءة القرآن كله في ليلة واحدة، وأنه لا يجوز أن يُختم في أقل من ثلاثة أيام؛ تصديق لما قلناه أيضاً».

وأدّل من ذلك وجوب قراءة سورة كاملة في كلّ ركعة من الصلوات المفروضة، وجواز تقسيمها في صلاة الآيات، فإنه من الواضح أن هذا الحكم كان ثابتاً في أصل الشريعة بتشريع الصلاة، وإن الصلاة التي كان المسلمون في الصدر الأول يصلونها مشتملة على حكاية سورة من القرآن، زائدة على فاتحة الكتاب التي لاصلة إلا بها كما في الرواية، وحينئذٍ لا يبقى خفاء في أن المراد بها هي السورة الكاملة من الكتاب الواقعي الذي كان بأيدي المسلمين في زمن النبي ﷺ ولم يقع فيه تحريف ولا تغيير على فرض وقوعه بعده. وحينئذٍ فالقائل بالتحريف يلزم عليه - في قبال هذا الحكم الذي موضوعه هو الكتاب الواقعي - الالتزام بأحد أمور لا ينبغي الالتزام بشيء منها، ولا يصحّ ادّعاؤه أصلاً:

الأول - عدم وجوب قراءة السورة بعد عصر النبي ﷺ، لعدم التمكن من إحرازها فلا وجه لوجوبها، لأن الأحكام إنما تتوجّه في خصوص صورة التمكن، والمفروض عدمه بعد ذلك العصر الشريف.

ويردّه مضافاً إلى عدم التزامه به لا قولاً ولا عملاً - لعدم خلوّ صلاته عن قراءة السورة، وإلى وضوح ظهور تشريعها وإيجابها في الدوام والاستمرار، وعدم الاختصاص بزمن النبي ﷺ ولو من جهة عدم التمكن بعده - ورود الروايات الكثيرة من الأئمة الطاهرين - صلوات الله عليهم أجمعين - الدالة على وجوب السورة في كلّ صلاة فريضة إلا في بعض الموارد المستثناة...

سلمنا عدم وجوب السورة بعد ذلك العصر، بل سلمناه عدم وجوب السورة أصلاً في الصلوات المفروضة، وقلنا: بأن السورة ليست من الأجزاء الواجبة للصلاة، لكن نقول: دلالة الأخبار المروية عن العترة الطاهرة على مجرد الاستحباب تكفي في إثبات عدم

التحريف، لأنه لو فرض عدم التمكن من إحراز السورة الكاملة في عصرهم عليهم السلام، لا يبقى معه مجال لورود تلك الروايات الكثيرة على الاستحباب...

الثاني - الاقتصار على خصوص سورة لا يحتمل فيها التحريف، نظراً إلى عدم جريان هذا الاحتمال في جميع السور، بل هناك بعض السور لا يجري فيه هذا الاحتمال كسورة التوحيد، وعليه فلا بد في الصلاة من الاقتصار عليه، نظراً إلى اقتضاء الاشتغال اليقيني للبراءة اليقينية.

ويدفعه: مضاقاً إلى ما عرفت من عدم التزامه به لا قولاً ولا عملاً، إطلاق ما ورد من الأئمة عليهم السلام في هذا الباب، وعدم تقييد شيء منها بمثل ذلك كان عليهم البيان في مثل هذا الحكم الذي تعم به البلوى، ومورد لاحتياج العموم في كل يوم وليلة عشر مرّات، وليس في شيء منها الإشعار بالاختصاص، فضلاً عن الدلالة والظهور.

وتؤيّد الروايات الواردة في باب العدول من سورة إلى أخرى، الدلالة على جواز الانتقال مالم يتجاوز النصف، وعدم جواز الانتقال من بعض السور إلى أخرى إلا إلى خصوص بعضها، فإنها متعرّضة لحكم العدول مطلقاً، وعلى تقدير التحريف لا يبقى مجال لبيان هذا الحكم على النحو الواسع المذكور في الروايات كما هو ظاهر.

الثالث - دعوى كون الثابت في زمن النبي صلى الله عليه وآله هو وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعي، والثابت في زمن الأئمة عليهم السلام بمقتضى الروايات الصادرة عنهم، هو وجوب قراءة سورة من القرآن الموجود الذي كان بأيدي الناس، وإن لم تكن سورة كاملة من القرآن الواقعي، وبهذا الوجه يصحّ للمكلف اختيار ما شاء من السور، ففي الحقيقة يكون ذلك ترخيصاً من الأئمة عليهم السلام وتسهيلاً من ناحيتهم المقدسة.

ويردّه: أن هذه الدعوى ترجع إلى النسخ، ضرورة أنه ليس إلا رفع الحكم الثابت الظاهر في الدوام والاستمرار، فإذا كان الحكم الثابت في زمن النبي صلى الله عليه وآله عبارة عن وجوب قراءة سورة كاملة من القرآن الواقعي، وفرض ارتفاعه وتبدّله إلى الحكم بوجوب قراءة سورة من الكتاب الموجود، فليس هذا إلا النسخ، وهو وإن فرض إمكانه بعد

النَّبِيِّ ﷺ إِلَّا أَنَّهُ قَدْ وَقَعَ الإِجْمَاعُ وَالتَّفَاقُ عَلَى عَدَمِ وَقُوعِهِ، فَهَذِهِ الدَّعْوَى مُخَالِفَةٌ لِلإِجْمَاعِ...

الدَّلِيلُ السَّابِعُ : [الدَّلِيلُ الْعَقْلِيّ]

من الأمور الدالّة على عدم التحريف، الدليل العقليّ الذي ذكره بعض الأعلام، وملخصه مع تقريب مّا: «أنّ القائل بالتحريف إمّا أن يدّعي وقوعه وصدوره من الشّيوخين بعد وفاة النّبِيِّ ﷺ، وإمّا أن يدّعي وقوعه وتحقّقه من عُثْمَانَ بعد انتهاء الأمر إليه ووصول الثّوبة به، وإمّا أن يقول بصدوره من شخص آخر بعده، فهذه احتمالات ثلاث لأربع لها، وجميعها فاسدة... [وذكر كما تقدّم عن الخوئيّ تحت عنوان «دعوى وقوع التحريف من الخلفاء»، ثمّ قال:]

أقول: ولعلّ من هذه الجهة قول بعض القائلين بالتحريف في آية: ﴿لَيْلَةُ الْقَدْرِ خَيْرٌ مِنْ أَلْفِ شَهْرٍ﴾ في سورة القدر: «أنّ أصلها كان هكذا: «ليلة القدر خير من ألف شهر يملكها بنو أميّة، وليس فيها ليلة القدر»، مع أنّ ملاحظة مقدار آيات تلك السّورة وقصور معنى هذه الآية الأصليّة، بل عدم ارتباط موضوع ليلة القدر بأمر خلافتهم يكفي في القطع بخلاف ذلك، وإن لم يكن هنا دليل على عدم التحريف، فضلاً عن الأدلّة الكثيرة المتقدّمة الدالّة على ذلك بأقوى دلالة.

وكيف كان، فالدليل على بطلان الاحتمال الثالث أنّ الحجاج كان واحداً من ولاة بني أميّة، وهو أقصر باعاً وأصغر قدراً، وأقلّ وزناً من أن ينال القرآن بشيء بل وهو أحقر من أن يغيّر شيئاً من الفروع الإسلاميّة، فكيف في إمكانه أن يغيّر هو أساس الدّين وقوام الشّريعة، ومن أين القدرة والتّفوذ في جميع ممالك الإسلام وغيرها، مع انتشار القرآن فيها. وعلى تقديره وفرض وقوعه، فكيف لم يذكر هذا الخطب العظيم، مؤرّخ في تاريخه، ولا ناقد في نقده، مع ما فيه من الأهميّة، وكثرة الدّواعي إلى نقله، كيف أغضى المسلمون عن هذه الجناية - التي لم يكن مثلها جناية - بعد انتهاء أمر الحجاج وانقضاء عهده، وزوال اقتداره وسلطنته.

على أنه كيف تمكّن من جمع نُسخ المصاحف كلّها، ولم تشذّ عن قدرته نسخة واحدة في أقطار المسلمين المتباعدة، وعلى تقدير تمكّنه من ذلك، فهل تمكّن من إزالته من صدور المسلمين وقلوب حفظة القرآن؟ وعددهم في ذلك الوقت لا يحصيه إلا الله.

مع أن القرآن لو كان في بعض آياته شيء يمسّ بني أمية لاهتمّ معاوية بإسقاطه قبل زمان الحجاج، وهو أشدّ منه قدرة وأعظم نفوذاً، ولاستدلّ به أصحاب علي عليه السلام على معاوية، كما احتجّوا عليه بما حفظه التاريخ وكتب الحديث والكلام.

أضف إلى ذلك: التحريف بالزيادة قد قام الإجماع على عدمه، وإن موضوع الخلاف هو التحريف بالتقصير، فكيف ادّعى القائل وقوع الزيادة منه، فهذا الاحتمال أيضاً فاسد، وبفساده يتمّ الأمر السابع الذي كان هو الدليل العقليّ على عدم التحريف، فناقده أن الاعتبار إنّما يساعد على عدم التحريف لاثبوتّه، كما ادّعاه صاحب الكفاية رحمه الله.

(١٨٣-٢٣٠)

شبهات القائلين بالتحريف

الشبهة الأولى

ما جعله المحدث المعاصر في كتابه الموضوع في هذا الباب أول الأدلة واعتمد عليه غاية الاعتماد، وفصل القول فيه.

وملخصه: وقوع التحريف في التوراة والإنجيل، فيه الدليل على أن كلّ ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة مثله.

أمّا وقوع التحريف في الكتابين فمن الأمور المسلّمة التي لا ينبغي الارتياح فيه أصلاً، وتعدّد الأناجيل مع وجود الاختلاف فيها والتناقض، حتّى في صفات المسيح، وأيام دعوته ونسبه ووقت صلبه - بزعمهم - كافٍ في إثبات وقوع التغيّر والتحريف فيه، وإن جعل كلّها في مُصحفٍ واحدٍ يعرف بالأناجيل الأربعة.

وأما الدليل على أن كلّ ما وقع في الأمم السالفة يقع في هذه الأمة مثله، مضافاً إلى

دلالة بعض الآيات عليه كقوله تعالى: ﴿لَتَرْكَبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^١ حيث صرّح جمع من المفسرين بأنّ المراد: لتتبعن سنن من كان قبلكم من الأولين وأحوالهم، ونقله في «مجمع البيان» عن الصادق عليه السلام قال: والمعنى أنّه يكون فيكم ما كان فيهم، ويجري عليكم ما جرى عليهم حذو القذة بالقذة... [ثم ذكر روايات في هذا الموضوع، كما تقدّم عن الطباطبائي والخوئي].

قال العلامة المجلسي رحمه الله في «البحار»: قد ثبت بالأخبار المتظافرة أنّ ما وقع في الأمم السالفة يقع نظيره في هذه الأمة، فكلّما ذكر سبحانه في القرآن الكريم من القصص فإنّما هو زجر هذه الأمة عن أشباه أعمالهم، وتحذيرهم عن أمثال ما نزل بهم من العقوبات، حيث علم وقوع نظيرها منهم وعليهم.

وقد أفرد له بالتصنيف: الصدوق رحمه الله وسمّاه «كتاب حذو النعل بالنعل»، وقال المحدث الحرّ العاملي رحمه الله في «إيقاظ الهجة في إثبات الرجعة»: إنّهُ يمكن أن يُستدلّ عليه بإجماع المسلمين في الجملة، فإنّ الأحاديث بذلك كثيرة من طريق الجمهور والخاصّة. ومن طريق الجمهور: روى البخاري في صحيحه، عن أبي سعيد الخدري، أنّ رسول الله صلى الله عليه وآله قال: «لَتَتَّبِعَنَّ سنن من كان قبلكم شبرًا بشبرٍ وذراعًا بذراعٍ، حتّى لو دخلوا جحر ضبّ لتبعتموهم، قلنا: يا رسول الله صلى الله عليه وآله اليهود والنصارى؟ قال: فمن!».

ورواه غير أبي سعيد كأبي هريرة، وابن عمر، وابن عباس، وحذيفة، وابن مسعود، وسهل بن سعد، وعمر بن عبّاد، وشداد بن أوس، ومستورد بن شداد، وعمر بن العاص بألفاظ متقاربة وعبارات متشابهة.

والجواب:

أولاً - فلأنّ بلوغ هذه الروايات إلى مرحلة التواتر غير معلوم، بل الظاهر أنّها أخبار آحاد لا تفيد علمًا ولا عملاً، ولذا لم يُذكر شيء من هذه الروايات في الكتب الأربعة، ولا

ادّعى أحد من المحدثين تواترها، بل غايته دعوى الصّحة، قال الصّدوق في «كمال الدين»: «صحّ عن النّبي ﷺ أنّه قال: كلّما كان في الأمّ السّالفة يكون في هذه الأمّة مثله، حذو النّعل بالنّعل، والقدّة بالقدّة.

ثانيًا - فلأنّ مفاد هذه الروايات إن كان الوقوع في هذه الأمّة ولو بعد هذه الأعصار إلى يوم القيامة، أي إن كان مفادها الأخبار عن الوقوع ولو فيما بعد، فلا دلالة فيها على وقوع التّحريف فعلاً كما هو المدّعى، ولا مطابقة حينئذٍ بين الدّليل والمدّعى، فإنّ المدّعى وقوعه في صدر الإسلام في زمن الخلفاء الثلاثة. والدّليل يدلّ على وقوعه في زمان آخره يوم القيامة. وإن كان مفادها الوقوع في الصّدر الأوّل فلازمه الدّلالة على وقوع التّحريف بالزيادة في القرآن، كما وقع في التّوراة والإنجيل، مع أنّ القائل بالتّحريف ينفيه في جانب الزّيادة كما عرفت.

ثالثًا - وهو العمدة في الجواب: فلأنّ هذه الكليّة المذكورة في رواية الصّدوق الّتي هي العمدة في الاستدلال، إن كانت بنحو تقبل التّخصيص، ولا تكون آية عنه كسائر العمومات الواردة في سائر الموارد، القابلة للتّخصيص وعروض الاستثناء بالإضافة إلى بعض أفرادها، فلا مانع حينئذٍ من أن يكون ما قدّمناه من الأدلّة السّبعة القاطعة على عدم التّحريف في القرآن المجيد بمنزلة الدّليل المخصّص للعامّ، ويكون مقتضى الرواية بعد التّخصيص وقوع جميع ما وقع في الأمّ السّالفة في هذه الأمّة، إلّا التّحريف الّذي قام الدّليل على عدمه فيها.

وإن كانت بنحو يكون سياقها آيةً عن التّخصيص، ويؤيّد قوله ﷺ في بعض تلك الروايات: «حتّى أن لو كان من قبلكم دخل جحر ضبّ لدخلتموه، وحتّى أن لو جامع أحد امرأته في الطّريق لفعلتموه».

فتردّه - مضافاً إلى مخالفته لصريح القرآن الكريم - قال الله تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنْتَ فِيهِمْ﴾^١ دلّ على عدم وقوع التعذيب، مع كون النّبيّ في المسلمين ووجوده

بينهم. والضرورة قاضية بوقوع التعذيب في بعض الأمم السالفة مع كون نبيهم فيهم - إن كثيراً من الوقائع التي حدثت في الأمم السابقة لم يصدر مثلها في هذه الأمة، كعبادة العجل، وتيه بني إسرائيل أربعين سنة، وغرق فرعون وأصحابه، ومُلك سُليمان للإنس والجن، ورفع عيسى إلى السماء، وموت هارون وهو وصي موسى قبل موت نفسه، وإتيان موسى بتسع آيات بينات، وولادة عيسى من غير أب، ومسح كثير من السابقين قردة وخنازير، وغير ذلك من الوقائع التي لم يصدر مثلها في هذه الأمة، وبعضها غير قابل للصدور فيما بعد من الأزمنة أيضاً، كما هو واضح لا يخفى.

ومما ذكرنا أنه لو كان المراد ممن كان من قبلكم خصوص اليهود والنصارى أيضاً - كما يؤيده بعض الروايات المتقدمة على تأمل - فالجواب أيضاً باقٍ على قوته، لأن كثيراً من الموارد التي ذكرناها قد وقع في خصوص الأمتين اليهود والنصارى، ولم يقع أو لن يقع فينا أصلاً.

وعلى ما ذكر: فلا بدّ من ارتكاب خلاف الظاهر فيها، والحمل على إرادة المشابهة في بعض الوجوه، وعلى ذلك فيكفي في وقوع التحريف في هذه الأمة عدم اتباعهم لحدود القرآن، وعدم رعايتهم لأحكامه وحدوده وقوانينه وشرائعه، وهذا أيضاً نوع من التحريف، كما أن الاختلاف والتفرق بين الأمة وانشعابها إلى مذاهب مختلفة، وافتراقها إلى ثلاث وسبعين فرقة - كما افترقت النصارى إلى اثنين وسبعين، واليهود إلى واحد وسبعين على ما هو مقتضى الروايات الكثيرة، بل المتواترة الدالة على هذا المعنى - تحريف أيضاً، لأجل استناد كلٍّ منهم إلى القرآن الذي فسروه على طبق الرأي والاعتقاد، والاستنباط والاجتهاد، ويؤيده أن العلامة المجلسي رحمه الله أورد رواية الصدوق المتقدمة في باب افتراق الأمة بعد النبي صلى الله عليه وآله على ثلاث وسبعين فرقة.

ويؤيد كون المراد هو التشابه: ما رواه ابن الأثير في محكي «جامع الأصول» عن كتاب الترمذي، عن عمرو بن العاص: أن النبي صلى الله عليه وآله لما خرج إلى غزوة حُنين مرّ بشجرة للمشركين كانوا يعلقون عليها أسلحتهم، يقال لها: ذات أنواط، فقالوا: يا رسول الله، اجعل

لنا ذات أنواط كما لهم ذات أنواط ، فقال رسول الله ﷺ : سبحان الله هذا كما قال قوم موسى : اجعل لنا إلهاً كما لهم آلهة ، والذي نفسي بيده لتركبن سنن من كان قبلكم . وما رواه في «الكافي» عن زُرَّارة ، عن أبي جعفر عليه السلام في قول الله : ﴿لَتَرْكِبُنَّ طَبَقًا عَنْ طَبَقٍ﴾^١ قال : يا زُرَّارة ، أو لم تركب هذه الأمة بعد نبئها طبقاً عن طبقٍ في أمر فلان وفلان وفلان؟! قال بعض المحققين : أي كانت ضلالتهم بعد نبئهم مطابقة لما صدر من الأمم السابقة من ترك الخليفة واتباع العجل والسامري وأشباه ذلك .

الشبهة الثانية

[ثم ذكر في هذه الشبهة كيفية جمع القرآن وتأليفه تفصيلاً ، كما تقدّم في بابه ، وإن شئت فراجع الجزء الثالث من هذا الكتاب] .

الشبهة الثالثة

إنّ للقاتل بالتحريف أن يورد هذه الشبهة أيضاً ، وهي : إنّ عليّاً عليه السلام كان له مُصْحَفٌ غير المُصْحَفِ الموجود ، وقد أتى به القوم فلم يقبلوا منه ، وقد صحّ اشتمال قرآنه على زيادات ليست في القرآن الموجود ، ولأجله لم يقع مورداً لقبول القوم ، ويترتب على ذلك نقص القرآن الموجود عن مُصْحَفِ أمير المؤمنين عليه السلام ، وهذا هو التحريف الذي يدّعيه القائل به ، والروايات الواردة في هذا الباب كثيرة ... [ثم ذكر سبعة نماذج من تلك الروايات كما تقدّم عن الخوئي ، فقال:]

غير ذلك من الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب الدالة على اختصاصه عليه السلام بمُصْحَفٍ مخصوصٍ كان مغايراً للمصاحف الأخرى ، وحيث «إنّ عليّاً عليه السلام مع الحقّ والحقّ معه» فاللزام بالالتزام بوقوع التحريف في القرآن الموجود لامحالة وهو المدّعى . والجواب : إنّ مغايرة مُصْحَفِهِ لتلك المصاحف من حيث ترتيب السور الظاهر أنّها

مورد للاطمئنان، لو لم تكن مقطوعاً بها.

وقد ذكر السيوطي في «الإيتقان» أن ترتيبه على نحو النزول كان أوله: اقرأ ثم المدثر، ثم المزمل ثم تبت ثم الكوثر وهكذا إلى آخر المكي والمدني.

وحكي عن ابن سيرين في جمعه عليه السلام أنه قال: «بلغني أنه كتبه على تنزيله، ولو أصيب ذلك الكتاب لوجد فيه علم كثير». والمحكي عن فهرست ابن النديم ترتيب آخر غير ترتيب النزول.

وبالجملة: فالمغايرة من حيث ترتيب السور مما لا يقدح أصلاً، لعدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً أولاً، وعدم كون المخالفة في الترتيب - على فرض التوقيفية - بقادحة ثانياً.

أما عدم ثبوت كون ترتيب السور توقيفياً فهو الذي ذهب إليه جمهورهم، وزعموا أن الموجود أنما هو باجتهاد من الصحابة، وإن خالف فيه بعضهم كالزركشي والكرمانى وبعض آخر... [ثم ذكر قول البغوي وابن الحصار، كما تقدم عن السيوطي في باب جمع القرآن، فقال:]

وأما عدم كون المخالفة في الترتيب بقادحة فواضح، ضرورة أن النزاع ليس في الاختلاف في ترتيب السور بوجه، بل في كون القرآن الموجود ناقصاً عن مصحف علي عليه السلام في مقدار مما نزل بعنوان القرآن.

وأما ترتيب الآيات فقد عرفت أنه بتوقيف من الرسول وبأمر من جبرئيل، ويؤيده التعبير بـ«السورة» التي معناها مجموعة آيات متعددة مترتبة مشتملة على غرض واحد أو أغراض متعددة مرتبطة، في نفس الكتاب العزيز في مواضع متكرر سيما الآيات الواقعة في مقام التحذير، وكذا في لسان النبي الأكرم عليه السلام والأحكام المترتبة على السورة كوجوب قراءتها في الصلاة الفريضة بعد حكاية الفاتحة أو استحبابها، ومثل ذلك لا يلائم مع تفرق الآيات، وعدم وضوح كون كل واحدة منها جزء من أجزاء السورة التي هي جزء لها كما لا يخفى... [ثم ذكر قول الطباطبائي كما تقدم عنه في الجزء الثالث، ص: ٤٥٤، فقال:]

ويرد عليه: إن رواية عثمان بن أبي العاص وإن كان بظاهرها لا يدل على العموم والشمول إلا أنه يستفاد منها ذلك، بعد ملاحظة أنه لا خصوصية لموردها خصوصاً بعد ذكرنا من الجهات التي ترجع إلى كون الآيات مرتبة في عهده وبيده ﷺ، والزوايات الدالة على أن النبي والمؤمنين إنما كانوا يعلمون تمام السورة بنزول البسملة، لاتنافي صدور الأمر أحياناً بوضع آية كذا في السورة الفلانية، فإن كون العلم بتمام السورة متوقفاً على نزول البسملة، لادلالة فيه على عدم إمكان وضع آية فيها بأمر من جبرئيل أصلاً.

ويؤيده أنه لو كان ترتيب النزول معلوماً عند الصحابة - كما هو المفروض - لكان الاعتبار يساعد على كون الترتيب بهذه الكيفية، ولا مجال - على هذا التقدير - لإدخال الآية المدنية في السور المكية أو بالعكس، بمجرد الظن بالتلائم والتناسب بين المطالب، فإن مجرد ذلك يقاوم الترتيب من حيث النزول الذي هو الأساس في هذا الباب، وحينئذ يستكشف من عدم رعاية هذه الجهة كون الترتيب وتشكيل السور من الآيات التي هي جزء لها، لم يكن مستنداً إلى اجتهاد واستنباط ونظر وتفكر أصلاً.

وبالجملة: ما تقدم من الأدلة المثبتة لكون القرآن مجموعاً في عهد النبي وبيده ﷺ، ومرتباً مؤلفاً في زمنه إن لم يكن مثبتاً لكون ترتيب السور أيضاً بأمره ونظره، فلا أقل من إثباتها لكون ترتيب الآيات وتشكيل السور كذلك، ضرورة أن له المدخلة الكاملة في ترتب غرض الكتاب وحصول الغاية المقصودة، لأن المطالب المتفرقة المتشعبة لا تفي بتحقيق الغرض، فالدليل على ترتيب الآيات هو الدليل المتقدم على تحقيق الجمع في عهد النبي وبيده ﷺ.

هذا كله فيما يتعلق بمغايرة مُصحف عليّ مع سائر المصاحف من جهة الترتيب بين السور. نعم، لا ينبغي الارتياح في عدم اختصاص المغايرة بهذا المقدار، بل الظاهر ثبوت المغايرة أيضاً من حيث اشتماله على إضافات وزوائد لا تكون فيها أصلاً.

لكن الظاهر: أن تلك الإضافات والزوائد لا تكون جزء للقرآن، وإطلاق «التزيل» عليها لا يدل على كونها من القرآن، لعدم اختصاص هذا الوصف بالقرآن، وكان المعمول

نزول بعض الأمور بعنوان التوضيح والتفسير للقرآن، وكان بعض الكتّاب يكتبه مع القرآن من دون علامة، لكونهم آمنين من الالتباس، ولأجله حكى أن ابن مسعود قرأ وأثبت في مُصْحَفِهِ: «ليس عليكم جناح أن تبتغوا فضلاً من ربكم في موسم الحج».

وحكى عن ابن الجزري أنه قال: ربّما يدخلون التفسير في القراءات، إيضاحاً وبيّناً، لأنّهم محققون لما تلقّوه عن النبيّ قرآناً، فهم آمنون من الالتباس، وربّما كان بعضهم يكتبه معه.

وحينئذٍ فالظاهر: أن الإضافات الواقعة في مُصْحَفِ عليّ عليه السلام كانت من هذا القبيل، وأنّ امتيازها إنّما هو من جهة اشتماله على جميع ما نزل بهذا العنوان من دون أن يشذّ عنه شيء، وهذا بخلاف سائر المصاحف، ويؤيّد التأمّل في بعض الروايات المتقدّمة الواردة في هذا الشأن الدّالة على أنّ التنزيل والتأويل والمحكم والمتشابه والتاسخ والمنسوخ كلّها كان عند عليّ عليه السلام، فأين الدّلالة على اشتماله على مقدار ممّا نزل بعنوان القرآن ولا يكون موجوداً في المُصْحَفِ الفعليّ كما هو واضح.

الشبهة الرابعة

الروايات الكثيرة الواردة في هذا الباب وادّعي تواترها، وهي وإن كان أكثرها ضعيفاً من حيث السند لأجل اشتماله على أحمد بن محمد السّياريّ الذي اتفق على فساد مذهبه واتّصافه بالوضع والجعل، أو على عليّ بن أحمد الكوفيّ، الذي حكى عن علماء الرّجال في حقّه أنّه فاسد المذهب وأنّه كذاب، إلّا أنّ دعوى التواتر الإجماليّ فيها الذي مرجعه إلى العلم الإجماليّ بصدور بعضها لاتنبغي المناقشة فيها، ولكن لا بدّ من ملاحظتها ليظهر حالها من حيث الدّلالة على القول بالتحريف وانطباقها على مدّعى القائل به، فنقول: هذه الروايات على طوائف مختلفة:

الطائفة الأولى

ما تدلّ على وقوع التحريف بعنوانه أو التّغيير والتّبديل وما يشابهها من العناوين

وهي كثيرة ... [ثم ذكر ثمانية نماذج من تلك الروايات ، كما تقدّم عن الخوئي ، فقال:]

مناقشة الطائفة الأولى

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة : أنّ المراد بالتحريف وما يشابهه من العناوين المذكورة في هذه الطائفة ليس هو التحريف بالمعنى المتنازع فيه ؛ وهو تنقيص الكتاب وحذف بعض آياته وكلماته ، بل المراد به - كما عرفت في أوّل البحث في معاني التحريف وإطلاقاته - هو حمل الآيات على غير معانيها ، وإنكار فضائل أهل البيت ونصب العداوة لهم وقتالهم وهضم حقوقهم.

والدليل على ذلك : مضافاً إلى ظهور الروايات بنفسها في أنّ المراد بالتحريف غير ما يدّعيه القائل به ، وإلى أنّ عدم ظهوره في ذلك يكفي لعدم صحّة الاستدلال لقيام الاحتمال المنافي له - دلالة كثير من هذه الروايات على إسناد التحريف إلى جميع النّاس الذين لم يكونوا تابعين للعترة وقائلين بإمامتهم ولايتهم ، مع أنّ التحريف الذي هو محلّ البحث إنّما وقع - على تقدير وقوعه - في زمن الخلفاء قبل أمير المؤمنين عليه السلام ، لما مرّ سابقاً من أنّ القائل بالتحريف لا يدّعي وقوعه بعده إلّا الشاذّ منهم ، وحينئذ يقع الكلام في أنّ التحريف الواقع في زمان مخصوص من أشخاص معدودين ، كيف يصحّ إسناده إلى جميع النّاس غير الشيعة ، والحكم بأنّه إذا تعدّيت الشيعة لأخذ معالم الدّين أخذت دينك من المحرّفين الذين خانوا الله ورسوله ، وكيف يصحّ الخطاب إليهم - كما في خطبته يوم عاشوراء - بأنّكم محرّفو الكتاب ، وكيف سكتوا في مقابل هذا الكلام ولم يعترضوا عليه عليه السلام ...

سَلّمنا وقوع التحريف منه ؛ فهل تصحّ نسبة عمل قبيح صادر من إمام قوم إلى جميع أفراد ذلك القوم ، مع عدم اطلاعهم على وقوعه منه وعدم ارتكابهم إيّاه وعدم رضاهم بذلك ، ولعمري أنّ هذا من الواضح بمكان ، فلا محيص عن حمل التحريف الواقع في هذه الروايات المسندة إلى غير الشيعة على ما ذكرنا من حمل الآيات على غير معانيها ، وإنكار فضل أهل البيت وعدم الالتزام بإمامتهم والاقتداء بسيرتهم ، فلا مساس لهذه

الطائفة من الروايات بمرام المستدل أصلاً.

الطائفة الثانية

الروايات التي تدلّ على أنّه قد ذكر في بعض آيات الكتاب اسم أمير المؤمنين عليه السلام والأئمة المعصومين من ولده عليه السلام، وهذه الطائفة أيضاً كثيرة... [ثم ذكر سبباً من تلك الروايات، كما تقدّم عن الخوئي، فقال:]

مناقشة الطائفة الثانية

والجواب عن الاستدلال بهذه الطائفة: مضافاً إلى عدم دلالة بعضها على كون الاسم مذكوراً في الكتاب بالصرّاحة، فإنّ اشتمال جميع صُحف الأنبياء ومنها القرآن على ولاية أمير المؤمنين - عليه أفضل صلوات المصلّين - كما في الرواية الأولى، لا دلالة فيه على ذكر الاسم والتعرّض له صريحاً وهو غير خفيّ، كما أنّ نزول القرآن ثلثه أو ربعه في الأئمة عليه السلام ليس معناه التعرّض لأسمائهم المقدّسة والتّصريح بعناوينهم الشّريفة، بل المراد هو الاشتمال على فضائلهم ومدائحهم بالعناوين التي هم أظهر مصاديقها وأكمل أفرادها، كما أنّ اشتماله على قدح أعدائهم لا يرجع إلى ذكرهم بأسمائهم، بل إلى ذكرهم بالعناوين التي لا تنطبق إلّا عليهم ولا يصدق على من سواهم - كما هو ظاهر - أنّ الظاهر أنّ المراد بالتّزليل والتّزول ليس هو التّزليل بعنوان القرآنيّة بل بعنوان التّفسير والتّوضيح له، لما مرّ في ذكر مصحف أمير المؤمنين عليه السلام من أنّ اشتماله على جميع ما نزل، لا دلالة فيه على كونه قرآنًا بأجمعه، بل كان امتيازاً من بين سائر المصاحف لأجل اشتماله على جميع ما نزل بعنوان التّفسير والتّأويل، من دون أن يشذّ عنه شيء بخلاف سائر المصاحف.

وعليه، فالظاهر أنّ اسمه المبارك والأسماء الشّريفة للأئمة من ولده عليه السلام كان مذكوراً في مقام بيان المراد والشرح والتّوضيح لابعنوان القرآنيّة.

ويؤيّد - بل يدلّ عليه - أنّه لو كان اسمه مصرّحاً به في القرآن، ولا محالة يكون التّصريح به مقروناً بمدحه والتّعرّض لولايته وخلافته، لكان اللازم الاستدلال به في مقام

الاحتجاج على خلافته وولايته، من دون فرق بين أن يكون الاستدلال صادرًا من نفسه الشريفة أو من غيره ممن يتولاه ويعتقد بولايته، مع أن الاحتجاجات مضبوطة وليس في شيء منها الاحتجاج بالكتاب بهذا النحو المشتغل على وقوع التصريح باسمه وخلافته كما يظهر لمن راجعها.

مضافًا إلى أن حديث «الغدير» وقصته الشريفة صريح في أن النبي ﷺ إنما نصب عليًا ﷺ بأمر الله بتلك الكيفية المعروفة المشتملة على أن النبي ﷺ إنما كان له خوف من ذلك، ووعده الله أن يعصمه من الناس، وأكدّه بأنّه إن لم يفعل ما بلغ رسالته، ولأجله جمع رسول الله ﷺ الناس في اليوم المعروف في وسط الطريق لأجل إظهار الولاية وتبليغ الخلافة وتعيين الوصاية، ولو كان اسم علي ﷺ، مذكورًا في القرآن ولا محالة كان ذلك بعنوان الولاية والإمارة، لما كان حاجة إلى أصل النصب، ولما كان وجه لخوف الرسول، ولما كان لمكث الناس وجمعهم في وسط الطريق مع كثرتهم جدًّا أثر أصلاً.

كل ذلك دليل قطعي على عدم كون موضوع الولاية معلومًا عند المسلمين، وعدم كون إمارة علي ﷺ معروفة لديهم لأجل عدم اشتغال القرآن على ذلك صريحًا وعدم التعرّض لاسمه قطعًا، خصوصًا مع ملاحظة أن قصة الغدير إنما وقعت في أواخر عمر النبي ﷺ في الرجوع عن حجة الوداع، وفي ذلك الزمان قد نزلت عامة القرآن وشاع بين المسلمين. وبالجملّة: فنفس «حديث الغدير» - الذي لا مجال للخدشة فيه وهو المسلّم عند القائل بالتحريف أيضًا - دليل قطعي على عدم اشتغال القرآن على التصريح بالولاية لعلي ﷺ بحيث لم يكن معه حاجة إلى النصب كما هو واضح.

هذا مضافًا إلى دلالة الروايات المتواترة على وجوب عرض الروايات المنسوبة إليهم ﷺ المنقولة عنهم، على الكتاب والسنة، وإنّ ما خالف الكتاب يجب طرحه وإنهم لم يقولوا به ولم يصدر عنهم ﷺ ومن الواضح:

أولًا - إن المراد بالكتاب الذي يجب عرض الروايات عليه ليس هو الكتاب الذي لم يكن بأيدي الناس، بل كان عند أهله - على فرض اختلافه مع القرآن الذي يكون بأيدي

الناس كما يقول به القائل بالتحريف - ضرورة أنَّ المأمور بالعرض على الكتاب هو عموم الناس، والكتاب الذي أمروا بالعرض عليه هو الكتاب الذي يكون بأيديهم.

ثانياً - إنَّ أخبار العرض على الكتاب لا يختصَّ بموردها بخصوص الروايات الواردة في الأحكام الفرعية العملية، لأنَّه - مضافاً إلى عدم قرينته على الاختصاص - يدلُّ عليه أنَّ القرآن لادلالة له على كثير من هذه الأحكام، فكيف يكون الغرض من هذه الأخبار - على كثرتها - عرض خصوص الروايات الواردة في الفروع، بل الظاهر العموم، وحينئذٍ نقول: إنَّ هذه الطائفة من الروايات الدالة على اشتمال القرآن على ذكر أسماء الأئمة عليهم السلام مخالفة للكتاب، فيجب طرحها وضربها على الجدار...

ومع قطع النظر عن جميع الأجوبة المذكورة وتسليم ما استفاد المستدلَّ من هذه الطائفة، نقول: إنَّها معارضة برواية صحيحة صريحة في خلافها؛ وهي مارواه في «الكافي» عن أبي بصير... [وذكر كما تقدَّم عن الغوثي، ثم قال:]

فإنَّه يستفاد منه مفروغية عدم اشتمال القرآن على اسم عليٍّ والأئمة من ولده عليهم السلام بين السائل والإمام، وكان غرض السائل استفهام العلَّة والسؤال عن نكتة عدم الاشتمال وعدم التسمية، وعليه فهذه الرواية حاكمة على الروايات المتقدمة ومبيِّنة للمراد منها، وإنَّ الغرض من الاشتمال ليس هو التصريح بالاسم بعنوان القرآنية، بل بعنوان التفسير والتأويل، ولو أبيت عن الحكومة وقلت بالمعارضة يكفي ذلك لسقوط الاستدلال، وأن لا يكون للتمسك بهذه الطائفة مجال، فهل مع ذلك يبقى الشكُّ والإشكال.

الطائفة الثالثة

الروايات الدالة على ذكر أسامي أشخاص آخر في القرآن، وأنَّ المحرِّفين حذفوها وأبقوا من بينها اسم أبي لهب:

١- مافي محكي «غيبة النعماني» عن أحمد بن هُوَذة عن التَّهاوندي عن عبد الله بن حَمَّاد عن صباح المُرَني عن الحرث بن المغيرة عن أصبغ بن بُنَّاتة قال: سمعت عليّاً عليه السلام يقول: كأني بالعجم فساطيطهم في مسجد الكوفة يعلمون النَّاس القرآن كما أنزل. قلت:

يأمر المؤمنين أو ليس هو كما أنزل؟ فقال: لا، مُحي منه سبعون من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، وماترك أبو لهب إلّا للإزراء على رسول الله ﷺ لأنّه عمّه.

٢- مارواه الشيخ أبو عمرو الكشي في محكي «رجاله» في ترجمة أبي الخطاب عن أبي خلف بن حمّاد عن أبي محمد الحسن بن طلحة عن ابن فضال عن يونس بن يعقوب عن بُريد العجلي عن أبي عبد الله ﷺ قال: أنزل الله في القرآن سبعة بأسمائهم، فمحت قريش سبعة وتركوا أبا لهب.

٣- مارواه في «الكافي» عن علي بن محمد عن بعض أصحابه عن أحمد بن محمد ابن أبي نصر قال: دفع إلي أبو الحسن ﷺ مُصْحَفًا، وقال: لا تنظر فيه، ففتحته وقرأت فيه: ﴿لَمْ يَكُنِ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ﴾^١، فوجدت فيها اسم سبعين من قريش بأسمائهم وأسماء آبائهم، قال: فبعث إلي أبو الحسن ﷺ: ابعث إلي بالمُصْحَف.

مناقشة الطائفة الثالثة

والجواب عن هذه الطائفة مضافاً إلى عدم تمامية شيء منها من حيث السند لأجل الضعف أو الإرسال، وإلى المعارضة والمنافاة بين أنفسها، ولا يدفعها ما ذكره المحدث المعاصر من عدم حجّية مفهوم العدد، ولعلّ الاقتصار على السبعة في رواية بُريد، لعدم تحمّل السامع أزيد منها، فإنّهم كانوا يكلمون الناس على قدر عقولهم، لوضوح بطلان الدّفع وإلى مخالفتها للكتاب، فيشمّلها الأخبار الدّالة على العرض على الكتاب، وإنّ ما خالفه باطل أو زخرف بالتقريب المتقدّم في الطائفة السابقة. إنّ ملاحظة مضامينها تشهد بكذبها، ضرورة إنّ ترك أبي لهب لامساس له بالنبي ﷺ، فإنّ مجرد العمومة ما لم يكن اشترك في التوحيد والنّبوة لا يترتب عليها شيء من التّوقير والحُرمة، مضافاً إلى أنّ الرواية الأولى مشعرة بأنّه كان المناسب محو اسم أبي لهب أيضاً، ولا يتوهم في الإمام ﷺ مثل ذلك بوجه.

والزّواية الثانية صدرها مناقض لذيّلها، لأنّ صدرها يدلّ على أنّه أنزل الله في القرآن

سبعة بأسمائهم، والذليل يدلّ على محو السبعة جميعاً وترك أبي لهب، فهو يدلّ على كون المجموع ثمانية. وليس قوله عليه السلام: وتركوا أبا لهب بمنزلة الاستثناء عن محو السبعة كما لا يخفى. والرواية الثالثة لادلالة فيها على كون اسم سبعين من قريش بعنوان الجزئية للقرآن، مع أنّ تصريح الراوي بمخالفة نهى الإمام عن النّظر فيه يوجب سقوط روايته عن الاعتماد، كما أنّ الظاهر من الرواية أنّ دفع الإمام المصحف إليه إنّما هو لأجل أن يرى فيه ما رأى، ولا يجتمع ذلك مع التّهي عن النّظر، فتدبّر. وكيف كان فالاعتماد على هذه الطائفة مع ملاحظة ما ذكرنا لا يتحقّق من الطالب المنصف البعيد عن التعصّب والتّابع للدليل والبرهان.

الطائفة الرابعة

الروايات الدّالة على أنّه قد غيّر بعض كلمات الكتاب العزيز بعد النّبي صلى الله عليه وآله ووضع مكانه بعض آخر، ففي الحقيقة تدلّ على وقوع الزيادة والنقصان معاً: الزيادة من جهة الوضع، والنقصان من ناحية الحذف... [ثمّ ذكر أربعة نماذج من تلك الروايات، كما تقدّم عن الخوئي].

مناقشة الطائفة الرابعة

والجواب: عن الاستدلال بهذه الطائفة - مضافاً إلى اختلال سند أكثرها وإلى مخالفتها للكتاب، وشمول أخبار العرض على الكتاب لها بالتّقريب المتقدّم في الجواب عن الطائفة الثانية - أنّها مخالفة للإجماع، لانعقاده من المسلمين على عدم وقوع التحريف بالزيادة في القرآن بوجه، وإنّ الكتاب الموجود كلّ قرآن من دون زيادة حرفٍ فيه أصلاً.

مضافاً إلى أنّ التّغيير في مثل الآية الواقعة في الرواية الأولى لا يترتّب عليه فائدة، لأنّ الآية الأصليّة - على هذا الفرض - لا تكون منافية لغرض المحرّف، ولا موجبة للإيراد على الكتاب من الجهات الأدبيّة وغيرها من الجهات، ولا سبباً لتنقيص مقام النّبي. وعليه فيقع السّؤال عن وجه التحريف وعلة التّغيير، مع عدم ترتّب فائدة عليه أصلاً.

كما لا يخفى.

وإلى أن الآية الواقعة في الرواية الثالثة معناها عدم استقلال النبي ﷺ في شيء فإن مفاد «اللام» هو الاختصاص بمعنى الاستقلال كما في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا لِلّهِ وَإِنَّا إِلَيْهِ رَاجِعُونَ﴾^١، ومع ثبوت الاستقلال لله وانحصاره به يصحّ نفيه عن غيره ولو كان نبياً، فإن النبوة لا تُخرج النبي عن وصف الإمكان في مقابل الوجوب والممكن كما قد ثبت في محلّه، ذاته الافتقار والاحتياج والربط والاتصال وبلوغه إلى أعلى مراتب الكمال لا يغيّر ذاته، ولا يوجب ثبوت وصف الاستقلال له، وعليه فلا يبقى للإيراد على الآية مجال. ولا منافاة بين هذه الآية وبين سائر الآيات المذكورة في الرواية الدالة على وجوب الأخذ بما آتاه الرسول والانتفاء عما نهى عنه، ولزوم الإطاعة له وإنّ إطاعته إطاعة الله تعالى، ضرورة أنّ جميع هذه الخصائص لا ينافي عدم الاستقلال، بل ربّما يؤيده ويثبتّه، لأنّ هذه الامتيازات من شؤون كونه رسولاً نبياً مبلغاً عن الله تعالى، ومرتبطة بمبدأ الوحي، فكيف يجتمع مع الاستقلال، فتأمل حتّى لا يختلط عليك الأمر.

الطائفة الخامسة

الروايات الدالة على وقوع النقيصة في القرآن بتعبيرات مختلفة ومضامين متعدّدة: فقسم منها يدلّ على أنّ عدد آيات الكتاب أزيد من العدد الموجود، وقسم آخر على أنّ السورة الفلانية كان عدد آياتها أزيد ممّا هي عليه من العدد فعلاً، وقسم ثالث على نقص الكلمة الفلانية عن الآية الفلانية، أو الآية الفلانية عن السورة الفلانية، في موارد كثيرة ومواضع متعدّدة... [ثم ذكر تلك الروايات في ثلاثة أقسام وإن شئت فراجع، فقال:]

مناقشة الطائفة الخامسة

أولاً - إنّها بجميع أقسامها مخالفة للكتاب وقد أمرنا بالإعراض عنها وضربها على الجدار، لأنّها زخرف وباطلة وقد تقدّم تقريب ذلك في الجواب عن الاستدلال بالطائفة

الثانية فراجع.

مضافاً إلى ما ذكرناه في الجواب عن الاستدلال بالروايات الدالة على اشتمال الكتاب على اسم عليٍّ والأئمة من ولده - صلوات الله عليه وعليهم أجمعين - من وجود قرائن قطعية كثيرة على عدم وقوع التصريح بأسمائهم المقدسة في ألفاظ القرآن الكريم وآياته العزيزة وكلماته الشريفة.

وإلى ما ذكرناه في أوائل بحث التحريف في مقام الجواب عن توهم كون حكم الرّجم مذكوراً في الكتاب، وأنه كانت هناك آية معروفة بآية الرّجم رواها من لاجبة لقوله ولا اعتبار لفعله، إلا من جهة دلالتها على كون الحق في جانب الخلاف، وفقدان الرّشد والصواب في ناحية الوفاق.

وإلى معارضة ما دلّ منها على كون آيات الكتاب زائدة على المقدار الذي هو الآن - وهو القسم الأول من الأقسام الثلاثة من هذه الطائفة - بما رواه الطبرسي عن عليّ ابن أبي طالب عليه السلام أنه قال: سألت النبي صلى الله عليه وآله عن ثواب القرآن، فأخبرني بثواب سورة على نحو ما نزلت من السماء - إلى أن قال: - ثم قال النبي صلى الله عليه وآله: «جميع سور القرآن مائة وأربع عشر سورة»، وجميع آيات القرآن ستة آلاف ومائتان وست وثلاثون آية، وجميع حروف القرآن ثلاثمائة واحد وعشرون ألف ومائتان وخمسون حرفاً.

وثانياً - اشتمال سند كثير من روايات هذه الطائفة على أحمد بن محمد السيارى الذي اتفق على فساد مذهبه وكونه كاذباً جاعلاً، وقد ادعى بعض المتبیین أنه تتبع روايات التحريف التي جمعها المحدث المعاصر في كتابه الموضوع في هذا الباب، فوجد اشتمال سند مائة وثمانين وثمانية منها على هذا الرجل الفاسد، ومنه يمكن أن يقال بحصول الاطمینان للإنسان بكون الرجل معانداً منافقاً، أو مأموراً من قبل المعاندين على أن يجعل روايات كاذبة، ويفترى على كتاب الله الذي هو المعجزة الوحيدة الخالدة، لغرض تنقيصه وإسقاطه عن الاعتبار وإردافه بالإنجيل والتوراة المحرفين، لئلا يبقى للمسلمين امتياز وخصوصية، ولم يكن لهم لسان على اليهود والنصارى يكون كتابهم

غير معتبرين ، سيّما مع ملاحظة قلة روايات الرّجل في غير هذه المسألة من المسائل الفقهيّة والأحكام العمليّة ، ولا بأس بنقل عبارة بعض أئمة علم الرّجال في حقّ الرّجل فنقول:

قال الشيخ رحمه الله في محكي «الفهرست»: أحمد بن محمد بن سيّار أبو عبد الله الكاتب بصريّ، كان من كتّاب الطّاهر في زمن أبي محمد عليه السلام ويعرف بالسّياريّ، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل، صنّف كتبًا منها: «كتاب ثواب القرآن»، «كتاب الطّب»، «كتاب القراءات»، «كتاب التّوادر». أخبرنا بالتّوادر خاصّة الحسين بن عبيد الله عن أحمد بن محمد بن يحيى قال: حدّثنا أبي قال: حدّثنا السّياريّ إلّا بما كان فيه من غلو أو تخليط، وأخبرنا بالتّوادر وغيره جماعة من أصحابنا، منهم الثلاثة الذين ذكرناهم عن محمد بن أحمد بن داود، قال: حدّثنا سلامة بن محمد، قال: حدّثنا عليّ بن محمد الحنّائي، قال: حدّثنا السّياريّ... [ثم ذكر قول النّجاشي في أوصاف السّياري، كما تقدّم نحوه عن الطّوسي أنّفأ، فقال:].

ومع ذلك فقد رام المحدث المعاصر إصلاح حاله واعتبار مقاله وحجّية روايته نظرًا: إلى أنّ مستند التّضعيف هو تضعيف الغضائريّ والمعروف ضعف تضعيفاته. وإلى رواية شيخ القميين محمد بن يحيى الطّار الثقة الجليل عنه. وإلى اعتماد الكلينيّ عليه حيث عبّر عنه ببعض أصحابنا، الطّاهر في مشايخ الإماميّة أو مشايخ أرباب الرواية والحديث المعتبرة رواياتهم.

وإلى ما ذكره الشيخ محمد بن إدريس في آخر كتاب «السّرائر» ممّا لفظه: «باب الرّيادات وهو آخر أبواب هذا الكتاب، ممّا استنزعته واستطرفته من كتب المشيخة المصنّفين والرّواة المخلصين وستقف على أسمائهم - إلى أن قال -: ومن ذلك ما استطرفته من كتاب السّياريّ واسمه أبو عبد الله صاحب موسى والرّضا عليه السلام».

أقول: أمّا كون مستند التّضعيف هو قول الغضائريّ فقط فيردّه مقاله المتّبع الخبير في كتابه: «قاموس الرّجال» من أنّ هذا الرّجل قد طعن فيه غير الكلّسي والغضائريّ

والفهرست والتجاشي: الشيخ في «استبصاره» ومحمد بن علي بن محبوب على نقل الغضائري، والحسين بن عبيد الله، وأحمد بن محمد بن يحيى، ومحمد بن يحيى على نقل الفهرست والتجاشي عنهم، ونصر بن الصباح على نقل الكشي، وكذا باقي من في إسناده من طاهر الوراق، وجعفر بن أيوب والشجاعى وإبراهيم بن حاجب، وكذا القميون وهم: ابن الوليد وابن بابويه وابن نوح على نقل الغضائري هنا، ونقل التجاشي والفهرست في محمد بن أحمد بن يحيى.

وأما رواية مثل شيخ القميين عنه فالجواب أن روايته منحصرة بما كان خالياً من غلو وتخليط، وكان هذا دأب القدماء في روايات الضعفاء حيث يعملون بسليمها، ويعرضون عن سقيمها لوجود القرائن الكثيرة عندهم.

وأما اعتماد الكليني عليه فيرويه:

أولاً - إن التعبير بـ «بعض أصحابنا» ليس إلا في قبال كونه عامياً، ولادلالة فيه على المدح واعتبار الرواية بوجه.

وثانياً - إن الاعتماد إنما هو بالإضافة إلى ما كان خالياً من الغلو والتخليط.

وثالثاً - إنه لا يقاوم تلك التصريحات الكثيرة الدالة على قدح الرجل وضعف روايته وفساد مذهبه.

وأما ما ذكره الحلبي في «المستطرفات» فيرويه مضافاً إلى عدم دلالة عبارته على كون من يروي عنه فيها من الثقات والممدوحين:

أولاً - إن هذا الرجل اسمه أحمد، لأبو عبد الله، وبعض الناس وإن كانت كنيته اسمهم إلا أن هذا الرجل ليس منهم.

وثانياً - إنه كان في زمن أبي محمد عليه السلام كما عرفت التصريح به من الفهرست والتجاشي، ولم يكن معاصراً لموسى والرضا عليه السلام أصلاً.

وثالثاً - إنه على تقدير المعاصرة، توصيفه بأنه من أصحابهما واضح الفساد، لأن الرجل مذموم قطعاً فكيف يكون صاحباً لهم عليه السلام، إذن فلا يبقى ارتياب في عدم جواز

الاعتماد على رواية الرجل بوجه لو لم نقل بقيام القرينة التي عرفتها على كذبها.
وقد اتقدح من جميع ما ذكرنا بطلان الاستدلال بالروايات الذي كان هو العمدة للقول
بالتحريف، لعدم تمامية الدلالة وعدم الاعتبار والحجية.

الشبهة الخامسة

للقائل بالتحريف ما سمي - كما في كلام بعض - بدليل الاعتبار، والغرض منه إن
الاعتبار يساعد على التحريف، نظرًا إلى أن ملاحظة بعض الآيات وعدم ارتباط أجزاءها -
صدرها وذيلها، أو شرطها وجزائها - تدلّ على وقوع التحريف وتحقق النقص
بين الأجزاء، لوضوح أنه لا يمكن الالتزام بعدم الارتباط بين أجزاء آية واحدة، فعدمه
يكشف - لامحالة - عن نقص كلمة أو جملة مصححة للارتباط ومكملة للتناسب بين
الأجزاء والثلاثم بين الصدر والذيل أو الشرط والجزاء. ومن ذلك قوله تعالى في سورة
النساء: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُفْسِدُوا فِي الْإِسْلَامِ...﴾... [وذكر كما تقدّم عن الطبائبي وغيره].
والجواب: عن هذه الشبهة يظهر بالمراجعة إلى التفسير، فإنه بسببها يظهر أنه لم
ينقل عن أحد من المفسرين من الصدر الأول إلى الأزمنة المتأخرة إنكار الارتباط في
مثل الآية المذكورة^١، وينبغي نقل ما أفاده الطبرسي في «مجمع البيان» في شأن نزول
الآية، وكيفية الارتباط بين صدرها وذيلها وشرطها وجزائها، ممّا نقله عن أعلام
المفسرين فنقول: قال فيه: اختلف في سبب نزول وكيفية نظم محصولة واتصال فصوله
على أقوال:

أحدها - إنها نزلت في اليتيمة تكون في حجر وليّها، فيرغب في مالها وجمالها ويريد
أن ينكحها بدون صداق مثلها، فنهوا أن ينكحوهنّ إلا أن يفسدوا لهنّ في إكمال مهوور
أمثالهنّ، وأمرؤ أن ينكحوا ما سواهنّ من النساء إلى أربع، عن عائشة، وروي ذلك في
تفسير أصحابنا، وقالوا: إنها متصلة بقوله: ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا

يُنْتَلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى النِّسَاءِ اللَّائِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ - فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَقْسُطُوا فِي الْيَتَامَى -... ١، وبه قال الحسن والجُبَّائِي والمبرّد.

ثانيها - إنها نزلت في الرّجل منهم كان يتزوّج الأربع أو الخمس أو الستّ والعشر، ويقول: ما يعني أن أتزوّج كما يتزوّج فلان، فإذا فنى ماله مال على مال اليتيم الذي في حجره فأنفقه، فنهاهم الله عن أن يتجاوزوا لئلا يحتاجوا إلى أخذ مال اليتيم، وإن خافوا ذلك مع الأربع أيضاً اقتصروا على واحدة، عن ابن عباس وعكرمة.

ثالثها - إنهم كانوا يشددون في أموال اليتامى، ولا يشددون في النساء، ينكح أحدهم النسوة فلا يعدل بينهنّ، فقال تعالى: كما تخافون ألا تعدلوا في اليتامى فخافوا في النساء فانكحوا واحدة إلى أربع، عن سعيد بن جبّير والسُّدِّي وقَتادة والرَّبِيع والضَّحَّاك، وفي إحدى الروايتين عن ابن عباس.

رابعها - إنهم كانوا يتحرّجون من ولاية اليتامى وأكل أموالهم إيماناً وتصديقاً، فقال سبحانه: إن تحرّجتم من ذلك فكذلك تحرّجوا من الرّنا، وانكحوا النكاح المباح من واحدة إلى أربع، عن مجاهد.

خامسها - ما قاله الحسن: إن خفتُم ألا تقسطوا في اليتيمة المربّاة في حُجُوركم فانكحوا ما طاب لكم من النساء، ممّا أحلّ لكم من يتامى أقربائكم مثني وثلاث ورباع، وبه قال الجُبَّائِي، وقال: الخطاب متوجّه إلى وليّ اليتيمة إذا أراد أن يتزوّجها.

سادسها - ما قاله الفراء: إن كنتم تتحرّجون عن مواكبة اليتامى فتحرّجوا من الجمع بين النساء، وأن لاتعدلوا بين النساء ولا تتزوّجوا منهنّ إلا من تأمنون معه الجور. قال القاضي أبو عاصم: «القول الأوّل أولى وأقرب إلى نظم الآية ولفظها»، انتهى ما في «مجمع البيان».

وقد ظهر لك من ذلك اتّفاق المفسّرين من الصّدر الأوّل على تحقّق الارتباط والاتّصال بين الشرط والجزاء في الآية الكريمة، وإن اختلفوا في وجهه وبيان كيفيّته،

ولكن أصله مفروغ عنه عندهم.

ثم لو سلم عدم احاطتنا على الارتباط بينهما فهو لا يلزم القول بالتحريف، فلم لا تكون الآية حينئذٍ من المتشابهات التي يكون علمها عند أهلها الذين هم الراسخون في العلم، لعدم قيام دليل على كون الآية من المحكمات التي تتضح دلالتها ويفهم مرادها كما لا يخفى.

فانقدح من جميع ذلك: بطلان هذا الدليل الذي سمي بدليل الاعتبار، بل الاعتبار يساعد بل يدل على عدم التحريف: لما مرّ مراراً من أن القرآن هي المعجزة الخالدة الوحيدة، وكان من حين النزول متصفاً بهذه الصفة، معروفاً بين المسلمين بهذه الجهة، للتناسب بين استمرار الشريعة إلى يوم القيامة، وبين كون المعجزة هو الكتاب الصالح للبقاء والقابل للدوام، ومن الواضح في مثل ذلك الذي ليس له مثل: اهتمام المسلمين بحفظه في الصدور والكتب ليبقى الدين ببقائه، وتحفظ الشريعة في ظله، فكيف يمكن مع ذلك وصول يد التحريف إلى مقامه الشامخ وبلوغ الجناية إلى محله الرفيع، بل وكيف يمكن مع حفظ الله الذي نزل له لغرض الهداية إلى يوم القيامة لجميع الأمة، وكيف يرتضي المسلمون بذلك، فالاعتبار دليل قطعي على عدم التحريف... (١٨٤ - ٢٩٥)

الفصل المائة والعاشر

نص السيّد فضل الله (١٣٥٤-٠٠٠) في «من وحي القرآن»

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ الحِجْر ٩/

حفظ الذكر

﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ﴾ الذي تواجهون آياته بأساليب السُّخْرِيَّة، دون وعي أو

مسؤولية، لأنكم لم تركزوا في موقفكم من الرسالة على موقع التأمل والتدبر، لتعرفوا عمق الإعجاز فيه، ولتلتفتوا إلى أن الله هو الذي أنزل آياته لتكون نوراً وهدى للناس، وأن البشر لا يمكن أن يأتوا بسورة من مثله، لأن خصائصه الإبداعية شكلاً ومضموناً فوق قدرتهم، «وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» من الضياع ومن التحريف، ليبقى وثيقة إلهية معصومة يرجع الناس إليها في كل جيل عندما تشبه الأمور وتضطرب الأفكار، وتختلط المفاهيم وتتحرك التيارات المضادة أو التحريفية، وتكثر الأكاذيب على صاحب الرسالة.

فإن القرآن يبقى المرجع المعصوم الذي يمثل الحقيقة الإلهية في كل آياته، والميزان الصادق الذي يمكن للناس من خلاله أن يحددوا الحديث الصادق من الكاذب، عند عرض التركة الكبيرة من الأحاديث المنسوبة إلى الرسول ﷺ عليه، لأن ما خالفه زخرف، كما جاء في الحديث عن أئمة أهل البيت، بحيث يستطيع العارف بخصائص أسلوبه، أن يكشف زيف كل كلمة تضاف إليه في ما يضعه الواضعون، أو يحرفه المحرفون، فلا تقترب الكلمة من الآية إلا لتبتعد عنها، فلا تؤثر على سلامة النص القرآني في وعي المسلمين.

وهذا ما نلاحظه في إجماع المسلمين، إلا شاذاً منهم، على أن النص القرآني الموجود بين يدي الناس هو كل ما أنزله الله على رسوله دون زيادة أو نقصان، وأن الباطل لا يأتيه من بين يديه ولا من خلفه.

بطان التحريف

تنقل بعض كتب الحديث أحاديث تشير إلى زيادة كلمة هنا، أو نقصان كلمة هناك، أو سورة كاملة في موضع آخر، ولكن الذين ينقلونها يلاحظون دائماً أن مثل هذه الكلمات لم تذكر بعنوان الإضافة إلى النص القرآني، بل بعنوان التفسير الذي يتناول المعنى المصداقي لها كما لو كان جزءاً منها، كما يلاحظون أن الكثير من هذه الأحاديث موضوع من قبل بعض الكذابين الذين يريدون إرباك العقيدة الإسلامية، أو الرؤية الإسلامية للحياة فكراً وتشريعاً، أو الذين يريدون تأكيد بعض الخلافات الفكرية بين

المسلمين من خلال القرآن.

وعلى ضوء ذلك، نلاحظ أن أي فريق يتحدث عن مثل هذه التحريفات زيادةً أو نقصاناً، لم يستطع من النص القرآني وسلامته على مستوى الواقع في حياة الناس، فلم يحدث في شرق البلاد الإسلامية أو غربها أن وجدت ولو نسخة واحدة، تحمل أية زيادة أو نقصان في الكلمات المنسوبة إلى النص القرآني، مما يدل على عبثية هذا النوع من الثقل أو الاعتقاد، وعدم قدرته على النفاذ إلى واقع المسلمين، فقد بقي ذاك الادعاء مجرد رواية في هذا الكتاب أو ذاك، ككثير من الروايات التي تتناقلها الكتب دون إحداث أي تأثير إيجابي في المسيرة الفكرية والعملية العامة.

مُصْحَف الزَّهْرَاءِ عليها السلام

يتحدث بعض الناس عن وجود كتاب اسمه: «مُصْحَف الزَّهْرَاءِ» انطلاقاً من بعض الأحاديث المأثورة عن أهل البيت عليهم السلام التي قد توحى لدى هذا البعض بأنه يُمَثَّل «قرآناً آخر» أو شيئاً من القرآن، فمن خلال ما جاء في مضمون بعضها: (إنه ثلاثة أمثال قرآنكم)، (وما فيه حرف من القرآن). وفي بعض الروايات كما ورد عن الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «عندي الجفر الأبيض.. ومُصْحَف فاطمة.. أما والله ما فيه حرف من القرآن، ولكنه إملاء رسول الله وخط علي»، مما يوحي بأنه ليس مُصْحَفًا كَقِيَّة المصاحف لجهة ما توحىه كلمة المُصْحَف، ولكنه كتاب حديث يشتمل على أحكام الشرع ونحوها، مما أملاه رسول الله على علي عليه السلام، وفي بعض الأحاديث أن فيه وصية فاطمة.

ولعل الملاحظ في مثل هذا الموضوع الذي يشير مثل هذه الصّحّة لدى كثير من الكتّاب، أنه يتحرك ضمن خطة إعلامية تستهدف تسجيل نقطة سلبية ضد بعض المذاهب الإسلامية دون نقد أو تمحيص، وفي الواقع أن أي مسلم مخلص يستطيع أن يعرف كذب مثل هذه الإثارة، من خلال ملاحظة واقعية؛ وهي أنه لو فتش في شرق الأرض وغربها على نسخة واحدة من مُصْحَف فاطمة لم يجدها، لعدم وجود المُصْحَف أساساً في كل الأوساط حتى بطريقة خفية، كما أن أحداً لا يعتد بوجوده.

تأويل القرآن لمصلحة الخلافات

ويبقى أن نتناول في شأن حفظ القرآن من قبل الله، التركة المثقلة من الأحاديث التي تتدخل في تفسير القرآن لمصلحة هذا الفريق أو ذاك، بالمستوى الذي يسيء إلى الفهم القرآني المنفتح عندما تحاصره التفاصيل من كل جانب، مما يجعل النص القرآني أدباً رمزياً، لا تعبر فيه الكلمة عن المعنى إلا بطريقة بعيدة جداً، تقصيه عن الأسلوب البلاغي إلى درجة أننا نلاحظ من خلال ذلك، أن هؤلاء الناس قد يهتمهم حماية مذاهبهم وأفكارهم الخاصة أكثر مما يهتمهم حماية كتاب الله، إذ لا يكفي وجود حديث واحد من شخص ثقة بحسب الموازين الفنية في علم الحديث، لنرفع اليد عن الإشراق التعبيري للقرآن بما يتضمنه من معنى، أو يدل عليه من ظاهر، لأن القرآن يمثل الكتاب المعصوم الذي تقطع بصحة كلماته المنسجمة مع أروع الأساليب الفنية في اللغة العربية، فلا بد في تأويله والخروج عن ظاهره من وثيقة حديثة بالقوة التي تتناسب مع قوته، أو تكون قريبة منه مع ضرورة دراسة طبيعتها المضمونية ومدى ملاءمتها للأجواء العامة للقرآن روحاً ومنهجاً وفكراً.

إننا نضع هذه الملاحظة أمام المهتمين لدراساتها، حتى لانضيق في متاهات الأحاديث الكثيرة التي تؤول القرآن، وتتصرف في مضامينه بطريقة وبأخرى، دون أية محاكمة دقيقة، فنبتعد بذلك عن صفاء الوحي الإلهي، لنفرض عليه فكراً من فكرنا ونخضعه لخلافاتنا، فلا يصلح بعد ذلك لأن يكون حكماً في ما يختلف فيه، لابتعادنا عن صفاء مدلوله وإشراق معانيه.

حفظ الله للقرآن في مستوى الحقيقة

إن استمرار القرآن لدى جميع المسلمين في صيغة واحدة، في ما يلتزمونه كمصدرٍ للتشريع، وفي ما يقرأونه في الصلاة وفي غيرها، وفي ما يثيرونه على ضوئه في حياتهم من مفاهيم وعقائد، هو دليل على حفظ القرآن، فليس هناك في العالم الإسلامي كله ولا

في غيره، صيغة أخرى أو نسخة أخرى يختلف فيها القرآن لدى مذهبٍ عنه لدى مذهبٍ آخر، بالرغم من وجود كلمات شاذة هنا أو هناك، فإن مثل هذه الكلمات لم تستطع أن تنفذ إلى مستوى العقيدة العامة. وإذا كان بعض الذين ذهبوا إلى القول بالتحريف يملكون موقعاً متقدماً من حيث العلم والوثاقة لدى أهل مذهبهم، فإنهم لم يتمكنوا من النفاذ إلى واقع الناس العقيدي والعملي، كما أنهم لا يملكون الوعي الذي يستطيعون به إدراك خطورة هذا الاتجاه على مستوى العقيدة الإسلامية، عندما يتسرّب الخلل إلى النصّ القرآني. هذا إلى جانب أن هؤلاء لا يملكون الذوق الفني الذي يعينهم على فهم أسرار اللغة العربية ليقارنوا بين هذه الكلمات التحريفية، وبين الأسلوب القرآني المعجز، فبقي كلامهم لغواً وجدلاً عقيمًا لا قاعدة ثابتة له، غرضه تسجيل النقاط على غيرهم من الفرق لحسابات مذهبية أو سياسية، لذا لا بدّ من الابتعاد عنه عند تناول القرآن.

(١٣: ١٤٤-١٤٨)

﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾ (فصلت/ ٤١-٤٢)
 ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾ لا ينقص منه أحد ولا يتغلب على مضمونه الفكري فكر آخر، ولا يستطيع أحد أن يزيد فيه أو ينقص منه في كلماته، لأنّ الزيف سوف يظهر أمام الحقيقة الخالصة ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾، فهو الحقّ الخالص من شائبة الباطل، لا ينفذ إليه الباطل من قريبٍ أو بعيدٍ من أيّة جهةٍ كان، وقد نستوحي من ذلك أنّ التحريف لا يدخله، إذا ما كان المقصود به مجموع الكتاب، فلا يمكن لأحد أن يزيد فيه شيئاً، لأنّ كلّ زيادةٍ هي من الباطل، وأيّ تحريفٍ يغيّر بعض الحروف وبعض الكلمات لا يدخله. (٢٠: ١٢٦)

الفصل المائة والحادي عشر

نص الشيخ الصافي (معاصر) في «مع الخطيب في خطوطه العريضة»

صيانة الكتاب من التحريف

[بعد نقل قول الخطيب^١ - واتهامه للشيعة بتحريف القرآن استناداً إلى قول المحدث

التوري في «فصل الخطاب...» - قال:]

القرآن معجزة نبينا محمد ﷺ الخالدة، وهو الكتاب الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، قد عجز الفصحاء عن الإتيان بمثله وبمثل سورة وآية منه، وحير عقول البلغاء وفطاحل الأدباء، قد بين الله تعالى فيه أرقى المباني وأسمى المبادئ، وأنزله على نبيه دليلاً على رسالته ونوراً للناس، وشفاءً لما في الصدور، وهدى ورحمة للمؤمنين. قال سيدنا أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «واعلموا أن هذا القرآن^٢ ... [وذكر كما سيجيء تفصيلاً عن الهيدجى].

ولا ينحصر إعجاز القرآن في كونه في الدرجة العليا من الفصاحة والبلاغة، وسلامة الترتيب وسلامة التركيب، والتأليف العجيب والأسلوب البكر فحسب. بل هو معجزة أيضاً، لأنه حوى أصول الدين والدنيا وسعادة النشأتين. ومعجزة لأنه أنبأ بأخبار حوادث كثيرة تحققت بعده. كما أنه معجزة من وجهة التاريخ وبما فيه من أخبار القرون السالفة والأمم البائدة التي لم يكن لها تاريخ في عصر الرسول ﷺ، مما أثبتت الكشوف

١ - هو محب الدين الخطيب الذي ألف كتاباً يُدين الشيعة المسمى بـ «الخطوط العريضة للأسس التي قام عليها دين الشيعة الإمامية الاثني عشرية» (م).

٢ - هذا القرآن الذي يشير إليه أمير المؤمنين والأئمة من ولده ﷺ ويحتون شيعتهم بالرجوع إليه. والاستشفاء به في ألوف من الأحاديث ليس إلا هذا الذي هو ما بين الدفتين. والكتاب المجيد يعرفه المسلمون جميعاً يقرأونه في الليل والنهار.

الأثرية صحتها.

ومعجزة لأن فيه أصول علم الحياة، والصحة، والوراثة، وما وراء الطبيعة. والاقتصاد، والهندسة. والزراعة. ومعجزة من وجهة الاحتجاج. ومعجزة من وجهة الأخلاق. و. و.

وقد مرت عليه أربعة عشر قرناً ولم يقدر في طول هذه القرون أحد من البلغاء أن يأتي بمثله، ولن يقدر على ذلك أحد في القرون الآتية والأعصار المستقبلية، ويظهر كل يوم صدق ما أخبر الله تعالى به ﴿فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا﴾^١.

هذا هو القرآن وهو روح الأمة الإسلامية وحياتها ووجودها وقوامها، ولولا القرآن لما كان لنا كيان.

هذا القرآن هو كل ما بين الدفتين ليس فيه شيء من كلام البشر، كل سورة من سورته، وكل آية من آياته متواتر مقطوع به لا ريب فيه، دلّ عليه الضرورة والعقل والنقل القطعي المتواتر.

هذا هو القرآن عند الشيعة ليس إلى القول فيه بالنقيصة فضلاً عن الزيادة سبيل، ولا يرتاب في ذلك إلا الجاهل أو المبتلى بالشذوذ.

وإليك بعض تصريحات أعلام الإمامية ورجالاتهم في العلم والدين الذين لا يجترئ شيعي على ردّ آرائهم سيما في أصول الدين، وفي أمثال هذه المسائل لجلالتهم في العلم والتبّع وكثرة إحاطتهم، وقوة حذاقتهم في الفنون الإسلامية ... [ثم ذكر أقوال علماء الإمامية كما تقدّم عنهم].

ولو رُمنا استقصاء كلمات علمائنا الأعظم في كلّ جيل لطال بنا الكلام، ولا يسع ذلك كتاب كبير ضخم، ويكفي في ذلك تصريح أستاذنا الإمام راوية أحاديث أهل البيت، وحامل علومهم نابغة العصر، ومجدّد العلم والمذهب في القرن الرابع عشر السيّد الحاج آقا حسين الطباطبائي البروجرديّ - حشره الله مع جدّه النبيّ الكريم ﷺ - فإنه أفاد في

بعض أبحاثه في الأصول كما كتبنا عنه في تقارير بحثه بطلان القول بالتحريف وقداسة القرآن عن وقوع الزيادة فيه، وأن الضرورة قائمة على خلافه وضعف أخبار النقيصة غاية التضعيف سنداً ودلالة، وقال: إن بعض هذه الروايات مشتمل على ما يخالف القطع والضرورة، وما يخالف مصلحة النبوة. وقال في آخر كلامه الشريف: ثم العجب كل العجب من قوم يزعمون أن الأخبار محفوظة في الألسن والكتب في مدة تزيد على ألف وثلاثمائة، وأنه لو حدث فيها نقص لظهر، ومع ذلك يحتملون تطرق النقيصة في القرآن المجيد.

الواجب على المسلم

اعلم أن الواجب على كل مسلم غيور على الدين والقرآن أن يدفع عن الكتاب الكريم هذه الشبهة، وأن يحتاط في نسبة القول بالتحريف أو التشكيك في القرآن إلى أحد من المسلمين، ويعلم أنه مسؤول عند الله تعالى عما يقول ويكتب. وكان الأولى بالخطيب أن يتمسك بأقوال العلماء ذوي الاختصاص والمهارة من الشيعة والسنة في صيانة القرآن من النقصان والزيادة لأن يركض وراء القول بالتحريف، ويسجل ذلك على طائفة كبيرة من المسلمين.

وقد أراد الخطيب بذلك تشويه سمعة التشيع، ولم يعلم أنه شوه سمعة الدين، وضرب الكتاب المبين، وخدم أعداء الدين، وفتح السبل أمام شبهات المبشرين، وقد نسي هذا الكاتب أنه يهدم بهذه الفرية على الشيعة أساس الإسلام، والشيعة أشد الناس غيرة على كتاب الله تعالى وأدفعهم عن جلالته القرآن وقداسته، ينكرون القول بالزيادة والنقيصة أشد الإنكار، وكتبهم مشحونة بالدلائل العقلية والنقلية على تنزه القرآن عن الريب والشبهات.

فاقرأ أيها الخطيب كتبهم في التفسير والعقائد والحديث، واقرأ فيها الأحاديث المتواترة القطعية الدالة على أن القرآن هو هذا الذي بيد المسلمين، وانظر إلى الأخبار الماثورة على طرقهم في ثواب قراءة القرآن وقراءة سوره وآياته وكلماته، وفي وجوب

الرَّجُوع إليه ، والتَّمسَّكُ به يقرأون القرآن في صلاتهم ويتلونونه في ليلهم ونهارهم .
يعظّمونه كمال التَّعظيم ليس عندهم كتاب أعظم من القرآن ، فارجع إلى كتبهم في
الفقه والقرآن والدَّعاء إن كنت أهلاً للإنصاف .

ولا يسوؤنا والله نسبة هذه الفرية إلى الشَّيعة كما يسوؤنا ما يمسّ منها كرامة الدِّين
الحنيف والقرآن المجيد .

أيُّها الخطيب لو قال لك بعض المبشّرين أو غيرهم : إنّ من مذهب الشَّيعة وهم طائفة
كبيرة من المسلمين وقوع التَّحريف في الكتاب كما تسجّل عليهم ، وفيهم من العلماء
والمحقّقين وأساتذة فنِّ التَّاريخ والحديث والعلوم الإسلاميّة رجال لا يستهان بشأنهم
وجلالتهم وهم يسندون عقائدهم وعلومهم إلى أهل بيت النَّبي ﷺ أعدال الكتاب بدلالة
حديث الثَّقَلَيْنِ ما تقول في جوابه ؟ . أتقول : إنَّهم كفّار ؟ أو تقول : إنَّهم يسبّون الصّحابة ؟ أو
تقول : إنَّهم يقرأون دعاء صنمي قريش ؟ قل ما تقول في جوابه أيُّها الكاتب الإسلاميّ ؟ .
لو تعلم أنّك وأمثالك ؛ كم توقعون بالإسلام والمسلمين من الضّرر والضعف والفشل
بهذيانكم وافتراءاتكم على الشَّيعة لتركتم هذه المخاصمات الباردة ، والمناقشات الّتي
لا طائل تحتها ولغسلتم عن كتبكم هذه المهازل والمخاريق .

وكم من فرق بين الخطيب وبين العلامة الشَّيخ رحمة الله الهنديّ ! فالخطيب يسند إلى
الشَّيعة فرية يتبرأ منها كلّ شيعيّ ولا يلتفت إلى أنّ تلك النّسبة إنّما تجعل القرآن معرضاً
للسَّك ، والعلامة الشَّيخ رحمة الله الّذي يعدّ من أكبر علماء أهل السُّنّة ، ومن أحوطهم على
الإسلام أدرك أنّ هذه النّسبة هي منتهى أمل المبشّرين وغاية مُناهم ، وأنّ الواجب على
السّنيّ كالشَّيعيّ أن يدفعها عن الشَّيعة فأثبت في كتابه «إظهار الحقّ» الّذي هو من نفائس
كتب المسلمين في الرّدّ على المسيحيّين ، بل قيل : لم يكتب مثله في ردّ المبشّرين بطلان
هذه النّسبة ، وأدّى ما عليه من إظهار الحقّ وإزهاق الباطل وإماتة الشُّبهة ، وقد دفع عن
حريم القرآن هذه التّهمة حيث قال في الفصل الرّابع من الجزء الثّاني... [ثمّ ذكر قوله
كما تقدّم عنه] .

فصل الخطاب في فصل الخطاب

قبل إيداء الرأى حول كتاب: «فصل الخطاب» نلفت من يحتجّ على الشيعة بهذا الكتاب، ويزعم تفردهم بهذا التأليف إلى كتاب اسمه «الفرقان» جمع فيه مؤلفه وهو من إخواننا أهل السنّة من أمثال ما في «فصل الخطاب» من الأحاديث الضعيفة المروية عن طُرُق أهل السنّة، وإليك نصّ الأستاذ الشّيخ محمّد محمّد المدني عميد كليّة الشريعة بالجامعة الأزهرية قال... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

وبعد هذا كلّ نقول: لم نر في علماء الإماميّة ومشايخهم من يعتني بكتاب «فصل الخطاب» ويستند إليه، وليس بينهم من يعظّم المحدث النوري لهذا التأليف، ولو لم يصنّف هذا الكتاب لكان تقدير العلماء عن جهوده في تأليفه غيره من المآثر الرائعة «كالمستدرك وكشف الأستار» وغيرهما أزيد من ذلك بكثير، ولنال من التقدير والإكبار أكثر ما حازه من العلماء وأهل الفضل، ودفنه في المكان المشرف ليس لأجل تأليفه هذا الكتاب إنّما المقام مقدّس يدفن فيه من ناله التوفيق، وقد دفن فيه من العلماء وغيرهم من ذوي الثروة والسلطة والعوام جمع كثير.

وليست جلالة قدر الرّجل في العلم والتّبحر والإحاطة بالحديث ممّا يقبل الإنكار، وإنّ خطاؤه بسبب تأليف هذا الكتاب وصير هدفاً لسهام التوبيخ والاعتراض فنبت كتابه هذا وقوبل بالظن والإنكار الشّديد^١، بل صنّف بعضهم في ردّه، وفي إثبات عدم التحريف كتباً مفردة كالعلامة الشهير السيّد محمّد حسين الشّهرستاني مؤلّف «رسالة حفظ الكتاب الشريف عن شبهة القول بالتحريف»، والعالم المحقّق الشّيخ محمود الطّهراي حيث ردّه بكتاب «كشف الارتباب».

ومع ذلك كلّ نقول: من أمعن النّظر في كتاب: «فصل الخطاب» يرى أنّ المحدث النوري لم ينكر ما قام عليه الإجماع، واتّفاق المسلمين من عدم الزيادة، ولم يقل: إنّ

١ - قال الشّيخ الجليل والعلامة الخبير الشّيخ محمّد جواد البلاغيّ النجفيّ في مقدّمه تفسيره «آلاء الرّحمان»:

٢٥: وإنّ صاحب فصل الخطاب من المحدثين المكثرين المجدين في التّبحر للشّواذ.

القرآن قد زيد فيه بل قد صرّح في ص: ٢٣ بامتناع زيادة السورة أو تبديلها فقال: هما منتفیان بالإجماع، وليس في الأخبار ما يدلّ على وقوعها بل فيها ما ينفيها كما يأتي، وقد اعترف المحدث المذكور بخطائه في تسمية هذا الكتاب كما حكى عنه تلميذه الشهير وخريج مدرسته العالم الثقة الثبّت الشيخ آغا برك الطهراني مؤلف «الذريعة» و«أعلام الشيعة» وغيرهما من الكتب القيّمة فقال في ذيل ص: ٥٥٠ من الجزء الأول من القسم الثاني من كتابه: «أعلام الشيعة»... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:] هذا كتاب «فصل الخطاب»، وهذا قدره عند علماء الشيعة، وهذا كلام مؤلفه فيه، وهذا ما ينقل عنه أكبر تلامذة المؤلّف، هذه عقيدة المؤلّف، وتلامذته فيه.

سورة الولاية، وكتاب «دستان المذاهب»

قال الخطيب: ومما استشهد به هذا العالم النجفي على وقوع النقص من القرآن إirاده في الصفحة ١٨٠ من كتابه: سورة تسميها الشيعة سورة «الولاية» مذكور فيها ولاية علي: «يا أيها الذين آمنوا آمِنُوا بِالنَّبِيِّ وَالْوَلِيِّ الَّذِينَ بَعَثْنَا يَهْدِيَانَكُمْ إِلَى الصِّرَاطِ الْمُسْتَقِيمِ» إلخ، وقد أطلع الثقة المأمون الأستاذ محمد علي سعودي - الذي كان كبير خُبراء وزارة العدل بمصر ومن خواصّ تلاميذ الشيخ محمد عبّده - على مُصحف إيراني مخطوط عند المستشرق برائن فنقل منه هذه السورة بـ «الْفُتُوغُرَاف»، وفوق سطورها العربية ترجمتها باللغة الإيرانية، وكما أثبتها الطبرسي في كتابه: «فصل الخطاب في إنبات تحريف كتاب ربّ الأرباب» فإنّها ثابتة أيضًا في كتابهم: «دستان مذاهب» باللغة الإيرانية لمؤلفه محسن فاني الكشميري، وهو مطبوع في إيران طبعات متعدّدة ونقل عنه هذه السورة المكذوبة على الله، العلامة المستشرق فولدكن في كتابه: «تاريخ المصاحف» ٢: ١٠٢، ونشرتها الجريدة الآسيوية الفرنسية سنة ١٨٤٢ ص ٤٣١-٤٣٩.

السور القرآنية كانت مؤلفة مشهورة في عصر الرسالة بأمر النبي ﷺ وكان المسلمون يعرفونها بحدودها، وآياتها، وتدلّ على ذلك الروايات الكثيرة المتواترة الواردة في فضل السور وثواب قراءتها، وإنّ من قرأ سورة يس أو سورة البقرة فله كذا وكذا من الأجر

والثواب، وما ورد في أن الرسول ﷺ قرأ سورة البقرة وسورة آل عمران في صلاة الآيات، وما ورد في نزول بعض السُور جملة، وغيرها من الروايات الدالة على كون سُور القرآن مؤلفة معيّنة بآياتها في عهد الرسول ﷺ، ولا خلاف بين الشيعة في أن سُور القرآن ليس أكثر من هذه السُور المعروفة مائة وأربع عشرة سورة، واتفق فقهاهم بعد الاتفاق على وجوب قراءة سورة كاملة بعد الحمد في الأوليتين على كفاية قراءة أي سورة من سُور القرآن في الصلاة عدا سورتي: (الضحى وألم نشرح) فإنهما سورة واحدة، وسورتي: (الفيل ولأيلاف قريش) فهما أيضًا واحدة، ولا تجد في أصل من أصولهم وفي أحاديثهم ورواياتهم سورة أخرى غير هذه السُور الموجودة بين الدفتين.

ولا خلاف معتد به بين أهل السنّة أيضًا في ذلك أي كون القرآن مائة وأربع عشرة سورة، نعم، قال بعضهم: بأنّها مائة وثلاث عشرة، فعُدّ الأنفال والبراءة سورة واحدة، كما قد حكي عن بعضهم موافقتهم مع الشيعة في كون الضحى وألم نشرح سورة واحدة، والفيل ولأيلاف أيضًا سورة واحدة^١، ولكن أخرج أهل السنّة في كتبهم روايات دلّت على زيادة سُور القرآن على ما بين الدفتين كسورتي «الحفد والخلع»، وأنّ مُصحف أبيّ كان عدد سُوره مائة وستّ عشرة، لأنّه كتب في آخره سورتي «الحفد والخلع»^٢، وقد قال ابن حجر في شرح البخاري: وقد صحّ عن ابن مسعود إنكار ذلك (يعني إنكار كون المعوذتين من القرآن) فأخرج أحمد وابن حبان عنه أنّه لا يكتب المعوذتين^٣.

وقال هبة الله بن سلامة (ت ٤١٠هـ) في «الناسخ والمنسوخ»^٤ فيما نسخ خطّه وحكمه: وأما ما نسخ حكمه وخطّه فمثل ما روي عن أنس بن مالك أنّه قال: كنّا نقرأ على

١ - راجع الإتيان، ١: ٦٧.

٢ - نفس المصدر.

٣ - نفس المصدر ١: ٨١.

٤ - طبع مصر بهامش أسباب النزول للواحدي.

عهد رسول الله ﷺ سورة تعدلها سورة التوبة، ما أحفظ منها غير آية واحدة: «ولو أن لابن آدم وإدريان من ذهبٍ لا تبغى إليهما ثالثاً، ولو أن له ثالثاً لا تبغى إليها رابعاً، ولا يملأ جوف ابن آدم إلا التراب، ويتوب الله على من تاب».

وهذه الأخبار وإن كانت مطروحة لا يجوز الاتكال عليها، وقامت الضرورة والإجماع من الفريقين على خلافها، ولا يشك من له معرفة بكلام العرب وفنون الأدب أن هذه الجملة لا تشبه بلاغة القرآن مضافاً إلى ما في بعضها من الأغلاط اللفظية أو المعنوية التي أشار إليها المفسر الشيعي الشهير البلاغي في مقدمة تفسيره، إلا أن المنصف يعرف منها أنه لو جاز نسبة القول بوقوع نقص السورة في القرآن إلى الشيعة أو أهل السنة (ولا يجوز ذلك البتة) لكان أهل السنة أولى بها، فإنهم نقلوا في كتبهم المعتمدة وتفسيرهم ذلك وإن سئ بعضهم بعض هذه بمنسوخ التلاوة والحكم، أو منسوخ التلاوة فقط، فإن ذلك لا يدفع الإشكال، لأن وقوع النسخ محتاج إلى الإثبات، واتفقت كلمة العلماء على عدم جواز نسخ القرآن بخبر الواحد مضافاً إلى أن بعض هذه الأخبار آت عن هذا التأويل، وقد تردد الأصوليون من السنة في جواز تلاوة الجنب ما نسخت تلاوته، وفي جواز مس المحدث كتابته، واختار بعضهم عدم الجواز.

وأما الشيعة فلم يقل أحد منهم بنقص سورة من القرآن، ولا بزيادة سورة أو آية أو كلمة عليه، وليس في رواياتهم ما يدل على نقص سورة أو زيادتها، والسورة التي نسب اختلاقتها إلى الشيعة، وسماها سورة «الولاية» لا ترى في أصول الشيعة وكتبهم منها عيئاً ولا أثرًا، ومقام الشيعة فيهم أوف من زعماء فن البلاغة والأدب المشهورين أرفع وأجل من أن يلصقوا بكرامة القرآن؛ هذه الجملة التي يظهر فيها أثر الوضع، ويعرف ضعف تأليفها، وخروجها عن أسلوب القرآن من كان له أنس بكلام الفصحاء والبُلغاء.

ولا عجب من نسبة محب الدين هذا الافتراء على الشيعة فإنه جعل هذا دأبه في كتابه، ولا يضّر الشيعة ذلك بعد كون كتبهم ومصنفاتهم في معرض مطالعة العلماء، ولكن العجب منه أنه قال؛ ولم يخف من ظهور كذبه عند الناس كالشمس في رابعة النهار: (ومما

استشهد به هذا العالم النجفي على وقوع النقص من القرآن لإيراده في ص: ١٨٠ من كتابه سورة تسميها الشيعة «سورة الولاية» مذكور فيها ولاية علي - إلى أن قال - فكما أثبتتها الطبرسي في كتابه، فإنها ثابتة أيضاً في كتابهم «دبستان مذاهب» باللغة الإيرانية لمؤلفه: محسن فاني كشميري؛ وهو مطبوع في إيران طبعات متعددة.

فانظر ما في كلامه هذا من الكذب الفاحش والافتراء البين:

١- ليس في «فصل الخطاب» لافي ص: ١٨٠ ولا في غيرها من أول الكتاب إلى آخره ذكر لهذه السورة المكذوبة على الله تعالى التي يقول الخطيب: إن الشيعة تسميها الولاية مذكورة فيها ولاية علي (يا أيها الذين آمنوا آمِنُوا بالنبي والذين بعثناهم يهديانكم إلى الصراط المستقيم...).

٢- ما معنى المصحف الإيراني أيها الخطيب؟ ألا تستحيي من الله تعالى؟ ما هذا المصحف الذي لم يعرفه الإيرانيون، ولم يوجد بعد عند خاصتهم وعامتهم، ولم يطلع عليه أحد إلا محمد علي سعودي المصري عند براين المسيحي.

أيها العلماء، أيها المنصفون، أيها المصلحون ما هذه الافتراءات وما عذر الخطيب وناسر كتابه محمد نصيف - من أهالي جدة الحجاز - وأمثالهما عند الله تعالى؟ وما يريدون بانتشار هذه الأكاذيب؟ وما يطلبون من شيعة أهل البيت؟ وما عذر من يتغافل من زعماء أهل السنة وعلمائهم وحكوماتهم عما يرد من هذه الأقلام على الإسلام والمسلمين من الضرر والفشل؟.

أليس في إخواننا أهل السنة والجماعة من يرشدهما إلى مافيه مصلحة نفسيهما، ومصلحة أمتهم. ومصلحة المسلمين؟ أيها المسلمون اسألوا من إخوانكم السنة من أهالي إيران ومن الألوף الذين زاروا إيران ويزورونها في كل شهر ويوم، هل سمعتم في إيران بمصحف غير هذا المصحف المطبوع المشهور في جميع الأقطار؟

أم هل وجدتم عند إيراني كتاباً يعتقد أنه وحي إلهي يقرأه آناء الليل وأطراف النهار غير القرآن ذلك الكتاب الذي لا ريب فيه. ويؤمن به جميع المسلمين؟ ولكن إذا قل دين

المرء قلّ حياؤه. لا يستحي من الكذب من اعتاده، ولا يخاف من تشويه سمعة الدين، وإيراد الطعن على الكتاب المبين من لا يعقل ما يقول أو باع دينه بدينه، واعتنق خدمة أعداء المسلمين.

الإيرانيون أشدّ الناس احترامًا للقرآن المجيد ولآياته وكلماته وحروفه، أسواقهم ومجالسهم وإذاعاتهم وبيوتهم، ومدارسهم وكلّياتهم عامرة بقراءته، لهم في كلّ قرية وبلد مجالس ومدارس لتعليم التجويد وقراءة القرآن والتفسير، يهتمون بتعلّم القرآن وكمال الاهتمام، ويؤدّبون أولادهم على قراءته، لم يسمع أحد منهم لا قديمًا، ولا حديثًا بهذا المصحف الذي تقول، ولم يطلع عليه أحد من علمائهم ولا ادّعى رؤيته من كان فيهم من أهل الفحص والتّقيب.

نعم، يوجد عندهم وفي مكتباتهم الكبيرة مثل مكتبة «آستان قدس» في المشهد الرضويّ وغيرها أقدم النسخ المخطوطة من القرآن وأنفسها يرجع تاريخ كتابته إلى صدر الإسلام، وتنسب كتابة بعضها إلى سيّدنا الإمام أمير المؤمنين، وبعضها إلى الإمام السبط الحسن المجتبي، وبعضها إلى الإمام عليّ بن الحسين زين العابدين عليه السلام، لاتجد لهذه النسخ اختلافًا ما حتّى في حرف واحد مع هذه المصاحف المطبوعة إلّا في رسم الخطّ.

٣- وكذبه الآخر قوله بثبوت هذه السّورة في «دبستان المذاهب» مع أنّه ليس لهذه السّورة ذكر في هذا الكتاب أيضًا.

«دبستان المذاهب» ليس من كتب الشيعة

٤- ومن افتراءاته على الشيعة إنساده كتاب «دبستان المذاهب» إليهم، وهو كتاب في «المِلَل والنّحل» جمع مؤلّف فيه بين الغثّ والسّمين، والحقّ والباطل، وفيه حكايات يأبى العقل احتمال صحتها، واستند في نقل أكثر ما فيه إلى الثقل عن المجاهيل، ويظهر من أسمائهم أنّهم كانوا من دراويش الهند، ولم يعلم مذهب مؤلّفه ولا اسمه على التّحقيق، فقد أخفى مؤلّفه اسمه ومذهبه، لا يوجد في أصل الكتاب اسمه ولا اسم مذهبه كما هو الشّأن في غير هذا الكتاب من ذكر اسم المؤلّف ومذهبه، وغرضه من ذلك أن لا يحمل

كلامه على العصبية.

واختلف في اسمه فحكي عن «سرجام مُلُكُم» أنَّ اسم مؤلفه محسن الكشميري المتخلص في شعره بالفاني، ويوجد ترجمته في كتاب «صُبْحُ كُلِّ شَيْءٍ»، من غير أن يذكر له هذا التأليف، وحكي عن مؤلف «مآثر الأُمراء» أنَّ اسمه كان «ذو الفقار». وقيل: إنَّه لسيّاح عاش في أواسط القرن الحادي عشر، وعن بعض المستشرقين أنَّ في مكتبة «بروكسيل» نسخة منه، مذكور فيه أنَّ اسم مؤلفه كان «محمّد فاني»، وفي «كشف الظنون» أنَّه تأليف «مؤبد شاه المهتدي» صنّفه لأكبر شاه، وعن مقدّمة قَزَارستان أنَّه تأليف «مؤبد أفراسياب». وقيل: إنَّ اسم مؤلفه كان «كيخسرو بن آذر كيوان»، ولم أجد لهذه الأقوال شاهداً قوياً لافي نفس الكتاب ولا في غيره.

وأما مذهب مؤلفه فيلوح من بعض ما ذكر فيه عدم اعتقاده بالنبوّات وبعث الأنبياء، فراجع ما ذكره في بحث الأديان، وما حكي فيه من المباحث الواقعة بين النّصرانيّين والمسلمين وبين أهل السّنة والشيعة، وما ذكر فيه من اختلاف الفرق، ويوجد فيه من نقل أعاجيب الأكاذيب ما ليس في غيره، وذكر فيه مذاهب أهل السّنة ثمّ تعرّض لمذهب الشيعة، ويظهر من بعض مواضعه أنَّه كان إلى مذاهب أهل السّنة أميل، ونسبه بعض علماء الشيعة المتتبعين إلى الزّندقة والإلحاد، والله العالم بحقيقة حاله وهو عليم بما في الصدور. ومع ذلك كلّ كيف يقول الخطيب: إنَّه كان من الشيعة الإيرانيّين، ثمّ يقول على سبيل الجزم: تأليف «محسن الفاني الكشميري».

ومن الأعاجيب التي تضحك الشّكلى مانقل في «دبستان المذاهب» عن الشيعة من إسقاط سورة من القرآن (غير السّورة التي نقلها الخطيب كذباً عنه)، ولم يستند في ذلك إلى كتاب أو نقل عن مجهول، ونقلها في «فصل الخطاب» في مانقل عن كتب أهل السّنة، وهذه السّورة المختلفة مشتملة على الأغلاط اللفظيّة والمعنويّة، وركاكة الأسلوب يعرف من تدبّر فيها أنَّها من اختلافات أعداء الإسلام، ولا يرتاب من له معرفة بكلام العرب أنَّها دون كلام سوقتهم فضلاً عن فصاحتهم، فضلاً عن كلام الله تعالى، وقد أوضح ذلك غاية

الإيضاح العالم الشيعي الجليل الشيخ البلاغي في مقدّمة تفسيره فراجع. واقتض العجب عن من يستند إلى هذه الكتب أو ينقل مثل هذه المهزلة في كتابه.

والحاصل: أنّ نسبة القول إلى نقص سورة من القرآن إلى الشيعة كذب محض، لم يقل به أحد من الشيعة، وليس في رواياتهم منها عين ولا أثر، كما أنّ نسبة تأليف كتاب «دبستان المذاهب» إليهم أيضًا كذب محض، لا شاهد له في نفس الكتاب ولا في غيره، ولم يعتمد أحد من الشيعة على هذا الكتاب.

٥ - الكذبة الخامسة في كلامه هنا قوله: بطبع «دبستان المذاهب» في إيران طبعت متعدّدة، وليت شعري من أين قال ذلك؟ وأي نسخة من هذا الكتاب طُبع في إيران؟ وما اسم المطابع التي طبع فيها طبعت متعدّدة؟ ولم ينقل تاريخ طبعه في إيران وسائر خصوصياته؟ وما فائدة هذه الأكاذيب؟

نعم، قد عثرنا بعد فحص كثير في عدّة مكتبات كبيرة على ثلاث نُسخ مطبوعة الأولى طبعت في بمبي الهند سنة ١٢٦٢، والثانية في سنة ١٢٦٧، غير أنّه لم يذكر فيها مكان الطبع، والثالثة طبعت أيضًا في بمبي سنة ١٢٧٧، وظنّي أنّ النسخة الثانية أيضًا مطبوعة في الهند. ومع هذا كيف يقول أنّه مطبوع في إيران طبعت متعدّدة.

المستشرقون دُعاة الاستعمار^١

من أعظم البلاء على المسلمين بل عامّة الأمم الشّرقيّة افتتان بعض شبّانهم ومثقّفيهم بمقالات الغربيّين سيّما المتسمّين منهم بالمستشرقين، واعتمادهم على ثقافتهم وآرائهم في المسائل الرّاجعة إلى الشّرق وإلى الإسلام، مع أنّ كثيرًا منهم لا يريدون بالاستشراق إلّا

١ - لا يخفى على الباحثين أنّ لفريق من المستشرقين خدمات مشكورة في إحياء تراثنا الإسلاميّ قد أدّوا الأمانة في مقالاتهم وفي التّأليف والنّقل، واجتنبوا التّحريف والتّصرّف في النّقل، وليس قصدهم من البحث والتّأليف إلّا خدمة العلم ونُشْدان الحقيقة، فقلّما يرى أو لا يرى في كلماتهم التّعصب لدينهم أو لأمتهم، فإن صدر عن بعضهم خطأ ليس إلّا لعدم انتهائه إلى نهاية البحث أو ابتلائه بقلّة المصادر، فلا يتهم مثله بالتعمّد في قلب الحقائق والخيانة في البحث.

الوقية بالمسلمين، وتتبع عوراتهم، وتفريق كلمتهم، وبعضهم يروجون الحضارات التي كانت قبل الإسلام، ويضعفون العلاقات الدينية، يريدون بذلك إرجاعهم إلى الجاهلية، وإحياء شعائر الأمم الكافرة التي قضى عليها الإسلام قضاء حاسماً. ففي إيران يروجون أساطير كوروش وداريوش، وعادات المجوس وأيامهم، وأعيادهم كالسده ومهرجان، وفي مصر يبعثون جمعيات للتحقيق في تاريخ الفراعنة وما يوصل مصر الحديثة بالقديم. وهذا مايسمونه (بالفولكلور)، أي ترويج الدراسات الشعبية والفحص عن عادات الشعب وعقائد أبنائه، ومدنيتهم وآثارهم وقصصهم في الأجيال الماضية، وكشف آثار الأقدمين، فيدعون الأدباء والكتاب إلى البحث عن العقائد التي نسيها الزمان والعادات والبرامج المتروكة، ويشوقون بعض الشبان وضعفاء العقول، ويصرفون الدراهم والدنانير والدولارات لتأليف الكتب وطبعها، ويستأجرون أقلام الصحف والمجلات والجرائد لترويج أهدافهم، وهذا من أضر الأعياب الاستعمار على المسلمين، لم يقصدوا بذلك إلا إحياء الحضارات السابقة على الإسلام، وتكثير العصبية القومية، وتفريق الكلمة، ويرى آثار هذه السياسات الفاشمة في مصر والشام والعراق وإيران وتركيا وشمال أفريقية والهند وأندونيسيا. ولبعض المستشرقين قدم راسخ في تحقيق أهداف الاستعمار، وتضعيف علائق الاتحاد الإسلامي، وإنشاء روح العصبية القبلية والنخوة الجاهلية التي حاربها الإسلام.

ومن أعظم البلية أن بعض من لاخبرته بالتاريخ، ومصادر التشريع الإسلامي وأهداف الدين القويم يحسب آراء المستشرقين من أصح الآراء، ويستشهد بها مبتهجاً بذلك. ولبعضهم حول البحوث الإسلامية وتاريخ رجال الدين، وزعماء الشرق كتب ومقالات، ربما لاتجد فيه خلافاً مع ما عليه المسلمون إلا في نقطة واحدة ولكنه لم يقصد بتأليف كتاب ضخم إلا إيداء الشبهة في هذه النقطة وإنكار حقيقة واحدة. وللأستاذ عبد الوهاب حمودة مقال تحت عنوان «من زلات المستشرقين»^١، ذكر

فيه زلات المستشرقين المتكررة، وهفواتهم الشائعة وتصيدهم للروايات الضعيفة، ونقد كتاب «العقيدة والشريعة» لجولد سيهر وكتاب «الإسلام» لجيوم وغيرهما.

وربما لم يكن لعناية بعض من لإحاطة له بالمسائل التاريخية والمباحث الإسلامية إلى أقوال المستشرقين علة، إلا الأسماء التي لم تكن مأنوسة كيراون، ونولدين، وهنري لامنس، وإميل درمنغم، فيحسب المسكين أن تحت هذه الأسماء حقائق عالية، وآراء ثاقبة، وليس ذلك إلا لضعف الشرق، واستيلاء الغرب عليه حتى أن بعض أبناء الشرق ويعتقد صعوبة المناقشة في آراء المستشرقين ونظرات الغربيين، والردّ عليهم، لأنه يحسبهم من رجال العلم والاطلاع في جميع العلوم، ويظن أن تقدّمهم في الصناعات والطب والبيطرة مستلزم لتقدّمهم في سائر العلوم، وأن يكونوا أخبر بحال الشرق وطباع أبنائه وتاريخ الإسلام، وأصول التشريع، وعقائد الفرق الإسلامية من علماء المسلمين، ولم يعقل أن ما حصل للمستشرقين من العلوم الإسلامية والبحوث التاريخية لم يحصل إلا لأجل الغور في علوم المسلمين، ومطالعة كتب علمائهم^١.

هذا مضافاً إلى أنهم لا يريدون باستشراقهم إلا خدمة أمتهم وحكوماتهم، وليست آراؤهم العلمية خالية عن التزعات السياسية، ومع ذلك أليس من أبشع ما في كتاب الخطيب استشهاد به بنقل ما وجد عند (براين) وحكاية (فولدين) والجريدة الآسيوية الفرنسية.

أليس هذا (لو كان الخطيب صادقاً في نقله) شاهداً لما قلنا: من أن كثيراً من المستشرقين لا يخدمون باستشراقهم إلا سياسات حكوماتهم؛ ولا يطلبون إلا بقاء سيادة الغرب على الشرق، واستعباد الأمم الشرقية سيما الإسلامية منها بإلقاء الخصومات

١ - لاشك عند جميع المحققين من المسلمين وغيرهم أن تأخر المسلمين ليس لضعف الفلسفة والآداب والتاريخ ونقصان قوانينهم، فإن الإسلام أحسن كافل لهم في ذلك، ولكنهم غلبوا لأنهم تركوا الاشتغال بالعلوم التجريبية المادية بتمام فروعها الكيميائية والطبيعية والميكانيكية التطبيقية، والنظرية وغيرها. غلبوا لأنهم لم يملكو المصانع، وفقدوا من أدوات الحرب ما يباهون به عدوهم، وما يتحررون به من هذا السجن الاقتصادي، قد قال الله تعالى: ﴿وَأَعِدُوا لَهُمْ مَا اسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ﴾.

والخلافات بينهم، وإلا فأَيُّ مستشرقٍ بصيرٍ عارفٍ بلسان العرب وتاريخ الإسلام ومقالات الشيعة وكتبهم لا يعلم اختلاق هذه النسبة على الشيعة، ولا يعلم أن هذه الألفاظ لا تمسّ كرامة القرآن، وليس للشيعة علم وإطلاع على هذه السّورة المكذوبة على الله تعالى. فكان الخطيب لم يقرأ قوله تعالى: ﴿إِنْ جَاءَكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَأٍ فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا بِجَهَالَةٍ فَتُصْحَبُوا عَلَىٰ مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ﴾^١.

الكلام حول أحاديث المسألة

لا نريد أن نعارض الخطيب بالمثّل، ولا نحبّ نقل هذه الأخبار المطروحة السقيمة، سواء أكان من طرق الشيعة أم من طرق أهل السنّة، حذرًا من أن يتوهم جاهل لصوق بعض ما في هذه الأخبار بكرامة الكتاب، أو يتمسك به بعض المستشرقين والمبشرين عند من ليس له تضرّع في التّاريخ والحديث؛ ولكن ما ذنبنا بعد ما يرمي الخطيب وأقرانه الشيعة بهذه البهتانات، ومع ذلك لانأتي بمتون هذه الروايات، ونشير إلى مواضعها في كتب القوم على سبيل الاختصار.

ونبيّن الجواب عنها بحول الله وقوّته فنقول: إنّ نقل الروايات حول هذا الموضوع لم يكن من مختصّات بعض كتب الشيعة كما أسلفناه مرارًا، ولا يمنع من التّقريب، ولا يجوز الطّعن على الشيعة بذلك، فإنّ الروايات عن طرق أهل السنّة في هذه المسألة أيضًا كثيرة جدًّا، وقد ذكرنا بعض ما ورد عن طرقهم، ممّا يدلّ على نقص سورة تامة، بل في أحاديثهم ما يدلّ على نقص سورة كسورة البراءة في الطّول والشّدة، وبعضها يدلّ على نقص آية أو أكثر والتّغيير والتّبديل، بل وبعضها يدلّ على وقوع الزّيادة. فراجع الإتيقان^٢، ومُسند أحمد^٣، وصحيح البخاريّ باب رجم الحبلى من الزّنى إذا أحصنت^٤، وتاريخ

١ - الحُجرات/٦.

٢ - ١: ٦٧ و٨١، ٢: ٢٥ و٢٦.

٣ - ٥: ١٣٢.

٤ - ٤: ١٢٥ طس ١٣٠٤ و١٣٠٥.

دمشق لابن عساكر^١ ترجمة أبي بن كعب، وكتاب الأحكام للآمدي^٢، وتفسير الطبري في تفسير آية: ﴿فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ﴾^٣، وراجع تفسير الفخر أيضًا في ذلك، وراجع صحيح البخاري في باب: (والنَّهَارُ إِذَا تَجَلَّى) من كتاب التفسير^٤، وفي باب: (ماخلق الذكر والأنثى) وراجع أيضًا ما في كتاب «الإحكام في أصول الأحكام»^٥ من أن ابن مسعود أنكر كون المعوذتين والفاتحة من القرآن؛ وقد صرح في الجزء الأول^٦ باختلافهم في كون البسملة من القرآن. فعلى قول من يقول بعدم كون البسملة من القرآن كأبي حنيفة يلزم زيادة البسملة في مائة وثلاثة عشر موضعًا، وراجع أيضًا صحيح مسلم باب: «لو كان لابن آدم» من كتاب الزكاة^٧. وذكر في «فصل الخطاب» أكثر من تسعين حديثًا في هذا الباب من كتب الجمهور، وروي عن عمر في آية الرجم أنه قال: «لولا أن تقول النَّاسُ: زاد عمر في كتاب الله لكتبتها، يعني آية الرجم». فراجع «الإتقان»^٨. وذكر اليعقوبي المؤرخ الشيعي: أن عمر قال هذا حين حضرته الوفاة.

وفي هذه الروايات على ما حققه وبيّنه بعض علماء الشيعة من الاضطراب والتدافع والتناقض في مضامينها، ومعارضتها بغيرها من الأخبار الكثيرة الصحيحة، وركاكة الأسلوب وضعف المعاني وانحطاط الفقرات وعدم مشابهتها بآيات القرآن، ما لا يكاد

١ - ٢: ٢٨٨.

٢ - ١: ٢٢٩.

٣ - أخرج بالإسناد إلى كلٍّ من أبي بن كعب وابن عباس وسعيد بن جبير والسدي أنهم كانوا يقرأون: «فما استمتعتم به منهنَّ إلى أجلٍ مسي فآتوهنَّ أجورهنَّ»، وأرسل الزمخشري أيضًا في «الكشاف» هذه القراءة عن ابن عباس إرسال المسلمات.

٤ - ٣: ١٥٢ ط ١٣٠٤.

٥ - ١: ٢٣٠.

٦ - ص ٢٣٣.

٧ - ١: ٣٨٦.

٨ - ٢: ٢٦.

يخفى على من له أدنى معرفة بأساليب الكلام وقواعد البلاغة^١.

وأما الروايات المأثورة عن طُرُق الشيعة فهي إلاّ التّر القليل منها غير مخرجة في أصولهم المعتمدة كالكتب الأربعة، ومطعون فيها بضعف السّند أو الدّلالة أو هما معاً، ويمكن حمل أكثرها على التّفسير وبيان بعض المصاديق الظّاهرة، وغير ذلك من المحامل الصّحيحة التي يقبلها العقل والعُرف.

أضف إلى ذلك أنّك لا تجد في أحاديثهم رواية تدلّ على نقص سورة أو زيادتها كما يوجد في روايات أهل السّنة، وقد عرفت أقوال أكابر الشيعة وحال هذه الروايات عندهم، وأنّها مضاعفاً إلى كونها مطروحة متعارضة معارضة بالأخبار المتواترة القطعية. هذا مختصر الكلام حول الأحاديث، وغرضنا من ذلك هنا أنّ اعتراض الخطيب وبعض من لاخبرة له بالمسائل الإسلامية على الشيعة، مع وجود مثلها بل أصرح منها في كتب أهل السّنة وصحاحهم ليس في محلّه، والاعتذار عن ذلك بأنّها من منسوخ التّلاوة ومنسوخ الحكم أو منسوخ التّلاوة فقط، عين الاعتراف بأنّ ما نزل قرآنًا كان أكثر من هذا الموجود بين الدّفتين، مع أنّ إثبات النّسخ بخر الواحد ممنوع، بل قطع الشّافعيّ وأكثر أصحابه وأكثر أهل الظّاهر كما حُكي عنهم بامتناع نسخ القرآن بالسّنة المتواترة، ولو تمّ لهم هذا الاعتذار فلا اختصاص لهم به لأنّهم والشيعة فيه سواء.

ولكنّ التّحقيق في الجواب: إنكار أصل نزول أكثر من هذا الموجود بين الدّفتين كما حقّقه محقّقو الشيعة وبرهناوا عليه، لا الاعتراف بالنّزول ثمّ التّمسّك بنسخ التّلاوة. وعلى كلّ حال فهذه النّقول لا تمسّ كرامة القرآن المجيد، ولا تقاوم الضّرورة وإجماع الفريقين والأخبار المتواترة القطعية. (٧٤ - ٤٠)

١ - راجع مقدّمة تفسير «آلاء الرّحمان» للعلامة المنفور له الشّيخ البلاغيّ النّجفيّ.

نصّه أيضاً في «صوت الحقّ ودعوة الصدق»

كتاب الشيعة والسنة وتحريف القرآن

كان الدّفاع عمّا ألصق محبّ الدّين الخطيب بكرامة القرآن، وإثبات صيانتها من التّحريف، وإبطال دعوى الزّيادة والنّقصان منه أهمّ من دعانا إلى تأليف كتابنا: «مع الخطيب في خطوطه العريضة»، فرددنا على الخطيب بالأدلة القاطعة، وأوضحنا أنّ ما في كتب الحديث والتّفسير سواءً عند الشيعة أو أهل السنة ممّا يوهم التّحريف كلّ أخباراً حاداً، أو أعرض عنها محقّقو الفريقين إمّا لضعف إسنادهما، أو لضعف دلالتها، فحقّقنا تحقيّقاً كاملاً، وأبطلنا ما كُتب حول ذلك من أهل السنة ككتاب: «الفرقان»، كما أوضحنا أيضاً استنكار علماء الشيعة لكتاب: «فصل الخطاب»، وذكرنا أنّ مخرجي هذه الأخبار الضّعيفة أيضاً لم يعتمدوا عليها حتّى في مورد واحد^١، وإنّ اعتماد الشيعة والسنة على الأخبار المتواترة القطعيّة الصّريحة على أنّ القرآن الكريم، الكتاب الذي أنزله الله على الرّسول الأعظم نبينا محمّداً ﷺ، هو هذا الكتاب الموجود بين الدّقّتين الّذي يعرفه المسلمون من الشيعة والسنة، ويعرفه غيرهم أيضاً لاشكّ في ذلك ولا ريب.

كما قد بيّنت حال كتاب «دبستان المذاهب» المجهول مؤلّفه المطبوع بالهند، بأنّه إن صحّ صدوره عن بعض طوائف المسلمين (وهو بعيد) فهي غير الشيعة قطعاً لأدلة كثيرة، وشواهد تحكم بذلك من نفس هذا الكتاب، وبيّنت أنّ من ألصق بكرامة القرآن الكريم من الآيات والسّور المختلفة ليست من الوحي بشيء، وأنّ هذا هو الحقّ الواضح الّذي عليه

١ - قد تركنا التّعرّض تفصيلاً لأحاديث أهل السنة، وما ألصقوه بكرامة القرآن المجيد، لأننا ننزه جميع طوائف المسلمين من القول بالتّحريف والاعتماد على هذه الأحاديث، ولا يحملنا العناد والعصبية إن شاء الله تعالى على أن نقول في طائفة من المسلمين ما يحطّ من كرامة الكتاب الكريم كما فعل محبّ الدّين الخطيب وإلهي ظهير، ونأشري كتابيهما من الفضلة المتعصّبين المنتمين للوهابيّة. وإن رأيت في محدثي أهل السنة ورجالهم من اعتمد بما قيل: أنّه حذف عن القرآن كالتّسويطي، فإنّه أتى بسورتي الخلع والحفد في تفسيره: «الذرّ المنثور»، وفسّرهما كسورتين من القرآن فلا اعتداد به ولا اعتناء.

الشَّيْعَةِ والسُّنَّةِ. يعرف ذلك كلٌّ من جال في البلاد الشَّيعِيَّةِ والسُّنِّيَّةِ، ويعرفه حتَّى أساتذة جامعة المدينة المنورة الإسلاميَّة، وإن أعجب بعضهم برسالة «الخطوط العريضة» و«الشَّيْعَةِ والسُّنَّةِ» لإصرار كاتبهما على إسناد القول بالتحريف إلى الشَّيْعَةِ.

وبالجملة فليس في الإسلام والمسلمين كتاب غير هذا القرآن الذي هو بين الدَّقَّتَيْنِ، لا يقدِّمون عليه كتابًا، ولا يقدِّسون، ولا يحترمون مثله أيَّ كتاب، وهم يتلونهُ آناء اللَّيْلِ وأطراف النَّهار. وإِنِّي أعلن عن ذلك، وأطلب كلَّ من يشكُّ فيه، ويريد أن يتأكَّد من كذب القائمين بنشر هذه المخاريق، سواء كان هذا الشَّكُّ من السُّنَّةِ أو الشَّيْعَةِ أو من المستشرقين، الذين يريدون أن يكتبوا عن القرآن حقًّا وصدقًا لا كذبًا ووفقًا لأهوائهم الاستعماريَّة.

أنا أطلب من الجميع أن يجولوا في البلاد الشَّيعِيَّةِ في إيران، والعراق وسوريا، ولبنان واليمن، والبحرين والكويت، وسائر إمارات الخليج، والهند وباكستان، والقطيف والإحساء، وأفغانستان، وسائر البلاد الإسلاميَّة، ويسألوا ويفحصوا عن الشَّيْعَةِ، وعن شأن القرآن المجيد الموجود بين الدَّقَّتَيْنِ عندهم وعند جميع المسلمين وعقيدتهم فيه، وعن كَيْفِيَّةِ معاملتهم له حتَّى يعرفوا عقيدة الشَّيْعَةِ في القرآن الكريم وتقديسهم، وتعظيمهم له، وحتَّى يتخلَّصوا ممَّا أوقعهم به البغاة من الشَّكِّ والتَّهمة، حتَّى يعرفوا به قيمة غير ذلك ممَّا في كتاب «الخطوط العريضة» و«الشَّيْعَةِ والسُّنَّةِ» وغيرهما من الطَّعن على الشَّيْعَةِ.

ولو أتى إحسان إلهي ظهير المتخرِّج من جامعة المدينة المنورة، بأضعاف ما أتى من الأحاديث الضَّعَافِ المتشابهات، مع تَعَمُّده كتم الأحاديث الصَّحِيحَةِ المتواترة في جوامع حديث الشَّيْعَةِ، وكتبهم المعتبرة المصرَّحة بأنَّ الكتاب الَّذي نَزَلَ على نبيِّنا مُحَمَّدٍ ﷺ، هو الكتاب الموجود المطبوع المنتشر في أقطار الأرض، يكذِّبه هذا الفحص والتَّجوال. ولو بالغ في نسبة التَّحريف إلى الشَّيْعَةِ، فإنَّ كتبهم وتصريحاتهم المؤكَّدة تكذِّبه وتدفعه، كما أنَّ احتجاجهم بالقرآن في مختلف العلوم والمسائل الإسلاميَّة في الأصول والفروع،

واستدلّاهم بكلّ آية آية وكلمة كلمة منه ، واعتبارهم القرآن أوّل الحجج وأقوى الأدلّة؛ يظهر بطلان كلّ ما افتراه.

فيا علماء باكستان ، يا أساتذة جامعة المدينة المنورة ، ما الذي يريده إحسان إلهي ظهير ، وموزّع كتابه الشّيخ محسن العبادة نائب رئيس الجامعة من تسجيل القول بتحريف القرآن ، على طائفة من المسلمين يزيد عدد نفوس أبنائها عن مائة مليون نسمة ، وفيهم من أعلام الفكر والعلماء العباقرة أقطاب تفتخر بهم العلوم الإسلاميّة . وما فائدة الإصرار على ذلك إلّا جعل الكتاب الكريم في معرض الشكّ والارتياب؟ ولماذا ينكران على الشيعة خواصّهم ، وعوامّهم وسوقتهم قولهم الأكيد بصيانتهم من التّحريف .

ولماذا يتركان الأحاديث الصّحيحة المتواترة المروية بطرق الشيعة عن أئمة أهل البيت؛ المصرّحة بأنّ القرآن مصون بحفظ الله تعالى عن التّحريف؟ ولماذا يقدحان في إجماع الشيعة وضرورة مذهبهم ، واتّفاق كلمات أكابرهم ورجالاتهم على صيانة القرآن الكريم من التّحريف ، ويجعلان إجماع المسلمين واتّفاق طوائفهم في ذلك معرضاً للشكّ والريب ، إن لم يريدوا كيداً بالقرآن المجيد . أبهذا تزوّد جامعة المدينة المنورة خريجيها حتّى لا يعقلون ما يقولون ، ويردّون بلجاجهم الطّائفيّ على من أثبت في غاية التّحقيق والتّدقيق صيانة الكتاب من التّحريف .

فيا علماء المسلمين اقرأوا «مع الخطيب» ما كتبت وحقّقت فيه حول صيانة الكتاب من التّحريف ، وانظروا هل كان اللاّئق بشأن جامعة المدينة المنورة أن توزّع كتاب «الخطوط العريضة» أو كُتِبَ «الشيعة والسّنة» ، و«العواصم من القواصم» مع شرحه الخبيث .

فقد دفعت بعون الله تعالى وحمده كلّ شبهة ورددت على جميع الأحاديث الموهمة لذلك من طرق السّنة والشيعة ، وبيّنت علل أسنادها وضعف إسنادها ومتونها ، وأثبتّ عدم ارتباط كثير منها بمبحث التّحريف .

فمن خدّم القرآن إذن ، يا أساتذة الجامعة ، يا علماء باكستان؟ ومن هو الذي أدّى

حقّه؟ ومن الخائن له، أهو الذي يصرّ على نسبة القول بتحريفه إلى إحدى الفرقتين الكبيرتين من المسلمين زوراً وبهتاناً وجهلاً وعدواناً؟ ومن ينفق على طبعه، ويوزّع كتابه في أرجاء العالم الإسلامي، ويجعله في متناول أيدي المستشرقين المأجورين الذين يفتنمون صدور هذه الزّلات من جهلة المسلمين؟

هل هذا هو الخائن، أو من يدفع عن الكتاب الكريم هذه المقولة التّكراء هو الخائن يا ترى! أنا والله لأدري ما أقول لهؤلاء فأمرهم عجيب، يهتكون أعظم الحرمات، ويجعلون كتاب الله هدفاً لسهام الأعداء لكي يدخلوا بزعمهم شيئاً وعيباً على شيعة أهل البيت، ويبلبلوا على الناس أمرهم وعقائدهم، «أُولَئِكَ الَّذِينَ اشْتَرَوُا الضَّلَالَةَ بِالْهُدَىٰ فَمَا رَبَعَتِ تِجَارَتُهُمْ وَمَا كَانُوا مُهْتَدِينَ»^١.

فيا أساتذة جامعة المدينة المنورة، فقد ضلّ سعيكم إن كان حصيلة مناهجكم في التعليم والإرشاد من لا ينزل عن مركب الباطل واللّجاج، وإن جيء له بألف دليل حتّى أنّه كرّر ما أجبنا عنه في «مع الخطيب» من نسبة القول بألوهية الأئمة، والتّعصّب للمجوسية، والاشتراك في كارثة بغداد وغيرها إلى الشيعة ولم يلتفت إلى الأجوبة المنطقية والتاريخية المذكورة فيه عن جميع هذه الافتراءات. كما كرّر الكلام أيضاً حول طعن الشيعة، ككثير من أهل السنّة على بعض الصحابة، ولم يلتفت إلى ما في «مع الخطيب» من التّحقيق حول هذه المسائل، وحكم من نفى الإيمان عن بعض الصحابة، وسبّ بعضهم عند أهل السنّة، وأنّ ذلك على مذهب أهل السنّة، وسيرة سلفهم لا يخرج المسلم عن الإسلام والإيمان، فلا يجوز بهذا الحكم على أحد بالتكفير والتفسيق كما لا يمتنع من التّقريب.

فما أتى به هذا المغرض المضلل المتناول على العلماء حتّى الشّيخ الأكبر الشّيخ محمود شلتوت شيخ الأزهر الأسبق الرّاحل في كتابه، ليس إلّا تكراراً بما أتى به أسلافه، وقد أجبته عنه في «مع الخطيب»، ولكن لم يلتفت هو إليه لأنّه أراد المخادعة، والتباس

الحقّ بالباطل.

ولو لم يكن من أهل العناد واللّجاجة لنظر إلى «مع الخطيب» وإلى ما فيه من الأدلّة الجليّة والنّقضيّة، والبراهين الجليّة المأخوذة من صريح الكتاب أو السّنّة بعين الإنصاف، ولم يكرّر دعاوي البهتان، ولم يسلك سبيل العداة والتّفاق، لوافقنا ووافق مصلحي الأُمّة، ولاستجاب لصيحاتهم ونداءاتهم في الدّعوة إلى التّقريب والاتّحاد، فالله تعالى هو الحكم بيننا وبينه ثمّ الباحثون المنصفون^١.

فجدّدوا يا أساتذة الجامعة النّظر في مناهجكم التّعليميّة حتّى يكون المتخرّجون من مدرستكم مزوّدين بلباس التّقوى والعلم والصّدق والإخلاص وشعارات الإسلام، متجنّبين التّعرات الطّائفيّة الممزّقة، متمسّكين بالوحدة الإسلاميّة.

فناشدتكم بالله تعالى أن تنظروا فيما كتب تلميذكم هذا حول القرآن الشّريف، وما رمى به الشيعة، هل خدم بهذا دينه وأُمنه وبالتالي طائفته، أم خدم به أعداء القرآن والإسلام؟

وناشدتكم بالله أن تطالعوا «مع الخطيب» و«أمان الأُمّة من الضّلال» وما عرضت فيهما على جميع الأُمّة، من المنهج الذي ينبغي أن يكون الجميع عليه، وما بيّنته فيهما ممّا يذهب بالتّنافر والتّشاجر فانظروا فيهما، وفيما يكتب في مجلّة «البعث»، وفيما كتب مؤلّف «الشيعة والسّنّة» وشارح العواصم، وكاتب «حقائق عن...» بعين الإنصاف وقارنوا بينهما وبينها، حتّى تعلموا أيّ الفريقين أشدّ نفاقاً، وأيهما على هدى أو في ضلالٍ مبين. أنا أقول: والله تعالى يعلم أنّي صادق فيما أقول عن عقيدة الشيعة في القرآن وفي

١ - ومن حيائه وهو الذي رمانا كثيراً في كتابه بعدم الحياء والخداع، إنّه يقول في كتابه: «والحقّ أنّه لا يوجد في كتب أهل السّنّة المعتمد عليها عندهم رواية صحيحة تدلّ على أنّ القرآن الذي تركه رسول الله ﷺ عند وفاته نقص منه أو زيد فيه». ولم يلتفت إلى ما أخرج في «مع الخطيب» عن أكابرهم وكتبهم المعتمدة ممّا يدلّ على الزّيادة والنّقص، فراجع «مع الخطيب» ص: ٥٩ و ٧١ و ٦٠ و ٧٢. كما لم يلتفت إلى أنّه ليس في كتب الشيعة أيضاً رواية صحيحة تدلّ على ذلك. فاقض العجب عن هذا الحيّ المغالط الذي لا يتعرّض لما لا يقدر على جوابه لئلا يتبين عجزه عند القراء.

النَّبِيِّ ﷺ، وفي الأئمة عليهم السلام وفي معنى الرجعة والبداء إنَّ كلَّ عقائدهم مأخوذة من الكتاب والسنة، وأنَّهم يعتقدون بكلِّ ما يجب الاعتقاد به، وما هو شرط للحكم بالإسلام، والنَّجاة عند أهل السنة، ودلَّت عليه صحاح أحاديثهم.

فلا موجب إذن لهذه الجفوة والبغضاء والتَّنافر بين المسلمين، وتفسير عقائدهم بما هم بريئون منه ولا يقولون به.

فكم سأل علماء أهل السنة الأكابر المصلحين وغيرهم علماء الشيعة عن عقائدهم في كلِّ ذلك وقولهم بالرجعة والبداء وحُتَّى التَّقيَّة، فما رأوا بعد الجواب شيئاً في عقائد الشيعة يخالف روح الإسلام، وما دلَّ عليه الكتاب والسنة، وما وجدوا في آرائهم في الفروع والأصول ما يجوز به تفسيق أحد من المسلمين، ولا يمكن على الأقلِّ حمله على الاجتهاد^١، ولا ما يمنع أن يكون الجميع صفّاً واحداً، وجسداً كالبنيان المرصوص يشدُّ بعضه بعضاً ومعتصمين بحبل الله تعالى. ومع ذلك هؤلاء يأتون كلَّ يوم بكتاب زور غايته التَّمزيق والتَّفريق وجرح العواطف وإحياء الضَّغائن. فيوماً يكتبون «الخطوط العريضة»، ويوماً ينشرون «العواصم من القواصم» مع شرح خبيث، ويوماً يكتبون «حقائق عن أمير المؤمنين يزيد بن معاوية» حشر الله تعالى كاتبه وناشره معه، ويوماً يأتون بكتيّب «الشيعة والسنة» ويقولون عن الشيعة: إنَّهم بمن فيهم أئمة أهل البيت عليهم السلام والصَّحابة الكبار، والتَّابعين والمحدِّثين، ورجالات الدِّين والعلم، والتَّحقيق في جميع العلوم الإسلاميَّة ممَّن لا تنكر مقاماتهم الرَّفيعة في العلم، ولا يستهان بشأنهم وبخدماتهم لهذا الدِّين، وغيرتهم على الإسلام وشعائره يقولون بتحريف كتاب الإسلام «القرآن المجيد»، وأنَّه قد زيد فيه، ونقص منه كالسُّورة المختلفة الموسومة بـ «الولاية»^٢. ومع ذلك أخذنا

١ - راجع في ذلك كتاب «المراجعات» وأجوبة مسائل موسى جار الله» و«نقض الوشيعة» وغيرها.

٢ - هذه السُّورة المكذوبة على الله تعالى التي اخترعها أعداء القرآن والإسلام ثم أسندوها النَّصَاب إلى الشيعة هي التي ذكرها الخطيب، وذكر أنَّ التَّورِيَّ أوردتها في الصَّفحة: ١٨٠ من كتابه ورددنا عليه في «مع الخطيب» أنَّه أم يوردها لا في هذه الصَّفحة، ولا في غيرها (وإنَّ أشار إلى اسمها كما أشار إلى اسم سورتي الحَقْد والخُلْع اللّتين ذكرهما أهل السنة).

بذلك كاتب «الشَّيعة والسَّنة» وأتى بما هو سيرته، وسيرة أسلافه النَّصَّاب من الفحش، وإسناد الكذب إلى أهل الصَّدق، ومع أنَّه رأى كذب الخطيب ترحم عليه، ومضى ولم يقل شيئاً كما لم يدفع عمّا أتى به بعض أهل السَّنة، من سورتَي الحَقْد والخَلْع كأنَّه يقول بذلك أيضاً.

فإن قيل لهم: إذا أثبتَّ (ولا يثبت أبداً) أنَّ هذا رأي الشيعة فكيف تدفعون شبهة التحريف عن كرامة القرآن المجيد، فلا يقبل أعداء الإسلام أنَّ هذه الجماهير الغفيرة من عصر الصحابة إلى هذا الزَّمان، قد اختاروا هذا الرَّأي، من غير أن يكون له أصل وأساس، ولا يسمع منكم في ردِّ ذلك ما تأتون به من الافتراء والشَّتْم، كقولكم: إنَّ الشيعة ربيبة اليهود، أو إنَّهم يكفرون الصحابة، لأنَّ الباحثين من الأعداء في كتب التَّاريخ والتَّراجم والرَّجال أيضاً يعرفون أنَّ هذه الافتراءات كلَّها جاءت من سياسة الحكَّام في عهود كان الميل إلى أهل بيت النَّبي ﷺ من أكبر الجرائم السياسيَّة.

ولهم أن يقولوا إذا كانت الشيعة - وهي ليست إلا ربيبة النَّبي الأعظم ﷺ - ربيبة اليهود فالسَّنة ربيبة المنافقين والمشرِّكين الذين دخلوا في الإسلام كرهاً، ورببيَّة معاوية، ويزيد، ومروان وعبد الملك والوليد ابنه، ومسلم بن عُقبة، وبُسْر بن أرطاة، والمغيرة بن شُعبة، وزِيَاد بن سُمَيَّة، والحَجَّاج، ووليد بن عُقبة، والحُصَيْن بن نُمَيْر، وشَبِيب بن مَسْلَمَة، وعمران بن حَطَّان، وحُرَيْر بن عُثْمَان، وشَبَابَة بن سَوَار، وشَبِث بن رَبِيعي، وغيرهم من الجبابرة ومن في حاشيتهم من الأمراء وعلماء السَّوء.

فلماذا لا تتركون العداة والعصبيَّة حتَّى في هذا، ولا تقطعون جذور هذه الشَّبهة؟ ولِمَ لا تبرِّتوا الشيعة عن هذا القول كما هم يبرِّتُونكم، وتعرضون عمَّا عند الشيعة من أدلَّة كثيرة قاطعة علميَّة وتاريخيَّة على صيانة القرآن من التحريف، وعن ما هو المشاهد منهم في بلادهم ومجالسهم وعباداتهم؟

فهم أشدُّ الأُمَّة تمسكاً بالقرآن المجيد، وينكرون هذا الرَّأي السَّخيف أشدَّ الإنكار، ويردُّون أيضاً ما ورد في أحاديث أهل السَّنة القائلة بأنَّه نقص من القرآن، ممَّا أُشير إليه

في «مع الخطيب» إشارة إجمالية.

نعم، إذا أوضحت كل ذلك لهذه الفضلة والمتفضلة؛ وهم لا يدركون قيمته من الناحية العلمية والدينية، ولا يحبون وضوحه وتقديره، يقولون: لا يقبل ذلك منهم، لأنهم يجوزون التفتية، فإننا لله وإنا إليه راجعون.

فما عذرکم عند الله تعالى فإن كنتم معادين، ومعاندين لأهل البيت وشيعتهم كما يظهر من كتبكم ومقالاتكم، فلا تجعلوا القرآن معرضاً للشكِّ بعدائكم لأهله وافترائكم على حملته.

فحسبكم إن ضيعتم وصية الرسول الرؤوف الرحيم ولم تحفظوه، ولم تحفظوا وصيته في أهل بيته وذريته وشيعتهم، وتركتهم هداهم والتمسك بهم، واقتديتم بأعدائهم الذين نكلوا بهم، وعملوا للقضاء على فضائلهم، ودافعتهم عن سيرة هؤلاء الأعداء، وعمّا لهم، فاعملوا ما شئتم إن الله تعالى يقول: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَتَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَبْرًا مِّن يَّاتِي أَمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ أَعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾^١.

ولا تظنّ يا أخي أنّي أظنّ بجميع إخواننا من أهل السنة سوء، فإن أكثرهم من أهل الغيرة على الإسلام والقرآن وحرّمات الله، ويقدّرون الدّفاع عن صيانة القرآن من التحريف سواء كان في المأل الشيعي أو السنّي، ولا يرتضي أحد من عوامهم فضلاً عن علمائهم ومصلحيهم أن يمسّ أمثال الخطيب، وإحسان إلهي ظهير ومن يوزّع كتابهما كرامة القرآن المجيد بمقالاتهم. وكتبهم، فأمثالهما وإن عدّوا أنفسهم من أهل السنة، إلّا أنّ فيهم نزعات ليست من الإسلام، تحلّهم على نشر هذه المقالات لتكون الشريعة سفيانية، والملة يزيدية مروانية.

أنشدكم بالله يا أساتذة جامعة المدينة المنورة، ويا علماء لاهور، أما عرفتم عن جيرانكم من شيعة المدينة المنورة، ومن شيعة لاهور وباكستان عقيدة الشيعة في صيانة القرآن المجيد وسلامته من التحريف؟

أما رأيتم تعظيمهم وتقديسهم له، وأنهم لا يقدّسون كتاباً مثله، ولا يكون تعظيمهم له أقلّ من أهل السنّة إن لم يكن أكثر؟

فليمّ لاترشدون هؤلاء الجهال الذين أعمت بصيرتهم العصبية الطائفية؟ ولمّ لاتواخذون من يرغبهم ويشوقهم، وينفق عليهم ليكتبوا عن الإسلام والمسلمين، وينشروا عليهم أمثال هذه المقالات الشائنة الشائكة.

ولعمر الحق؛ أن مقالاتهم هذه في عدائهم للشّيعَة زيّنت لهم كلّ كذب وافتراء، فهم مصداق لما قيل: «حفظت شيئاً وغابت عنك أشياء» فقد حفظوا عداءهم القديم الذي ورثوه عن أعداء آل بيت رسول الله ﷺ وشيعتهم الذين لا ذنب لهم غير ولائهم لعنرة النّبي ﷺ، والتّمسك بهم وبسيرتهم تمسكاً بحديث الثّقَلَيْن المتواتر وغيره من الأحاديث المتواترة.

فتارةً يحكمون عليهم بما زيّنته لهم عصبيّتهم مستندين في ذلك إلى الأحاديث الضّعاف أو المتشابهة التي توجد في كتب أهل السنّة، سواءً في أصول الدّين أم فروعها، وفي التراجم والتّاريخ أضعاف أضعافها، وأخرى يفترون عليها وبأنّهم يقولون في رسول الله: بأنّ عليّاً وأولاده أفضل منه، وأنّهم فوق البشر بل آلهة^١... (٢٧ - ٣٨)

الفصل المائة والثاني عشر

نصّ السّبحانيّ (معاصر) في «المناهج التّفسيّريّة»

صيانة القرآن من التّحريف

القرآن هو المصدر الرّئيسيّ والمنبع الأوّل للتّشريع وعنه صدر المسلمون منذ نزوله

١ - قد أجبت عن ذلك كلّهُ، ودفعت هذه الإفتراءات في «مع الخطيب» في فصل «منزلة النّبيّ والإمام عند الشّيعَة» وفي فصل «غلط الخطيب في فهم كلام العلامة الآشتيانيّ».

إلى يومنا هذا، وهو القول الفصل في الخلاف والجدال، إلا أن هنا نكتة جديرة بالاهتمام، وهي أن استنباط المعارف والأحكام من الذكر الحكيم فرع عدم طروء التحريف إلى آياته بالزيادة والنقص. وصيانته عنهما وإن كان أمراً مفروغاً منه عند جل طوائف المسلمين، ولكن لأجل دحض بعض الشبه التي تثار في هذا الصدد، نتناول موضوع صيانة القرآن بالبحث والدراسة على وجه الإيجاز، فنقول:

التحريف لغةً واصطلاحاً

التحريف لغةً: تفسير الكلام على غير وجهه، يقال: حرّف الشيء عن وجهه: حرّفه وأماله، وبه يفسر قوله تعالى: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾^١. قال الطبرسي في تفسير الآية: يفسرونها على غير ما أنزلت، والمراد من المواضع هي المعاني والمقاصد.

وأما اصطلاحاً، فيطلق ويراد منه وجوه مختلفة:

١- تحريف مدلول الكلام، أي تفسيره على وجه يوافق رأي المفسر سواء أوافق الواقع أم لا، والتفسير بهذا المعنى واقع في القرآن الكريم، ولا يمس بكرامته أبداً، فإن الفرق الإسلامية - جمع الله شملهم - عامة يصدر عن القرآن ويستندون إليه، فكل صاحب هوى يتظاهر بالأخذ بالقرآن لكن بتفسير يُدّعم عقيدته، فهو يأخذ بعنان الآية، ويميل بها إلى جانب هواه، ومن أوضح مصاديق هذا النوع من التفسير، تفاسير الباطنية حيث وضعوا من عند أنفسهم لكل ظاهر باطنًا، نسبته إلى الثاني، كنسبة القشر إلى اللب وأن باطنه يؤدي إلى ترك العمل بظاهره، فقد فسروا الاحتلام بإفشاء سرّ من أسرارهم، والغسل بتجديد العهد لمن أفشاء من غير قصد، والزكاة بتزكية النفس، والصلاة بالرسول الناطق لقوله سبحانه: ﴿إِنَّ الصَّلَاةَ تَنْهَى عَنِ الْفَحْشَاءِ وَالْمُنْكَرِ﴾^٢.

١- النساء / ٤٦.

٢- العنكبوت / ٤٥.

٣- المواقف ٨: ٣٩٠. وقد مرّ تفصيلاً ص: ١١٧ - ١٢٤.

٢- التَّنْقِصُ وَ الزِّيَادَةُ فِي الْحَرَكَةِ وَالْحَرْفِ مَعَ حِفْظِ الْقُرْآنِ وَ صِيَانَتِهِ ، مثاله قراءة « يطهرن » حيث قُرئَ بالتَّخْفِيفِ وَ التَّشْدِيدِ ؛ فلو صَحَّ تَوَاتُرُ الْقُرَاءَاتِ عَنِ النَّبِيِّ ﷺ - وَلَنْ يَصِحَّ أَبَدًا - وَإِنَّ النَّبِيَّ ﷺ هُوَ الَّذِي قَرَأَ الْقُرْآنَ بِهَا ، فَيَكُونُ الْجَمِيعُ قِرَاءً نَابِلًا تَحْرِيفٌ ، وَ إِنْ قُلْنَا : إِنَّهُ نَزَلَ بِرَوَايَةٍ وَاحِدَةٍ ، فَهِيَ الْقُرْآنُ وَ غَيْرُهَا كُلُّهَا تَحْرِيفٌ اخْتَرَعَهَا عَقُولُ الْقُرَّاءِ وَ زَيَّنُوا قُرْآنَهُمْ بِالْحَجَجِ الَّتِي ذَكَرُوهَا بَعْدَ كُلِّ قِرَاءَةٍ ، وَ عَلَى هَذَا يَنْحَصِرُ الْقُرْآنُ بِوَاحِدَةٍ مِنْهَا وَ غَيْرُهَا لَا صِلَةَ لَهَا بِالْقُرْآنِ ، وَ الدَّلِيلُ الْوَاضِحُ عَلَى أَنَّهُمَا مِنْ اخْتِرَاعَاتِ الْقُرَّاءِ إِقَامَتُهُمْ الْحُجَّةَ عَلَى قِرَاءَتِهِمْ وَ لَوْ كَانَ الْجَمِيعُ مِنْ صَمِيمِ الْقُرْآنِ لَمَا احتاجوا إِلَى إِقَامَةِ الْحُجَّةِ ، وَ يَكْفِيهِمْ ذِكْرُ سَنَدِ الْقِرَاءَةِ إِلَى النَّبِيِّ ﷺ .

وَمَعَ ذَلِكَ ، فَالْقُرْآنُ مَصُونٌ عَنْ هَذَا التَّنُوعِ مِنَ التَّحْرِيفِ ، لِأَنَّ الْقِرَاءَةَ الْمُتَوَاتِرَةَ هِيَ الْقِرَاءَةُ الْمَتَدَاوِلَةُ فِي كُلِّ عَصْرٍ ، أَعْنِي : قِرَاءَةَ عَاصِمٍ بِرَوَايَةِ حِفْصٍ ، الْقِرَاءَةَ الْمَوْصُولَةَ إِلَى عَلِيٍّ ؑ وَ غَيْرِهَا اجْتِهَادَاتٌ مُبْتَدَعَةٌ ، لَمْ يَكُنْ مِنْهَا أَثَرٌ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ ، وَ لِذَاكَ صَارَتْ مَتْرُوكَةٌ لَا وَجُودَ لَهَا إِلَّا فِي بَطُونِ كُتُبِ الْقُرَاءَاتِ ، وَ أحيانًا فِي ألسُنِ بَعْضِ الْقُرَّاءِ ، لِغَايَةِ إِظْهَارِ التَّبَحُّرِ فِيهَا .

رَوَى الْكَلْبِيُّ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ ؑ قَالَ : « إِنَّ الْقُرْآنَ وَاحِدٌ ، نَزَلَ مِنْ عِنْدِ وَاحِدٍ ، وَلَكِنْ اِلْتِفَافٌ يَجِيءُ مِنْ قِبَلِ الرُّوَاةِ » .^١ وَ لِذَاكَ لَا نَجِيزُ الْقِرَاءَةَ غَيْرَ الْمَعْرُوفَةِ مِنْهَا فِي الصَّلَاةِ .

٣- تَبْدِيلُ كَلِمَةٍ مَكَانَ كَلِمَةٍ مُرَادِفَةٍ ، كَوَضْعِ « اسْرِعُوا » مَكَانَ « امْضُوا » فِي قَوْلِهِ سُبْحَانَهُ : ﴿ وَلَا يَلْتَمِثُ مِنْكُمْ أَحَدٌ وَامْضُوا حَيْثُ تُؤْمَرُونَ ﴾^٢ . وَ قَدْ نَسَبَ ذَلِكَ إِلَى عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ وَ كَانَ يَقُولُ : لَيْسَ الْخَطَأُ أَنْ يَقْرَأَ مَكَانَ « الْعَلِيمِ » ، « الْحَكِيمِ » .

لَكِنْ أَجَلُّ ذَلِكَ الصَّحَابِيُّ الْجَلِيلُ عَنْ هَذِهِ التَّهْمَةِ ، وَ أَيْ غَايَةِ عَقْلَانِيَّةٍ يَتَرَتَّبُ عَلَى ذَاكَ التَّبْدِيلِ ؟!

٤- التَّحْرِيفُ فِي لَهْجَةِ التَّعْبِيرِ ، إِنَّ لَهْجَاتِ الْقَبَائِلِ كَانَتْ تَخْتَلِفُ عِنْدَ النُّطْقِ بِالْحَرْفِ أَوْ

١- الكافي ٢: ٦٣٠ ، الحديث ١٢ .

٢- الحجر / ٦٥ .

كَلِمَةٍ مِنْ حَيْثُ الْحَرَكَاتِ وَالْأَدَاءِ، كَمَا هُوَ كَذَلِكَ فِي سَائِرِ اللُّغَاتِ، فَإِنَّ «قَافَ» الْعَرَبِيَّةِ، يَتَلَفَّظُ بِهَا فِي إِيرَانَ الْإِسْلَامِيَّةِ الْعَزِيزَةِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَوَاجِهٍ، فَكَيْفَ الْمَفْرَدَاتُ مِنْ حَيْثُ الْحَرَكَاتِ وَالْحُرُوفِ؟! قَالَ سَبْحَانَهُ: ﴿وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا﴾^١.

فكان بعض القراء تبعاً لبعض اللهجات يقرأ (و سعى) بالياء مكان الألف . وهذا النوع من التحريف لم يتطرق إلى القرآن، لأن المسلمين في عهد الخليفة الثالث لما رأوا اختلاف المسلمين في التلّفظ ببعض الكلمات، مثل ما ذكرناه (أو تغيير بعضه ببعض مع عدم التّغير في المعنى، مثل امض، عجل، اسرع، على فرض الصّحّة) قاموا بتوحيد المصاحف و غسل غير ما جمعه، فارتفع بذلك التحريف بالمعنى المذكور فاتفقوا على لهجة قریش .

٥- التحريف بالزيادة لكنّه مجمع على خلافه، نعم نسب إلى ابن مسعود أنّه قال: إنّ المعوذتين ليستا من القرآن، إنّهما تعويذان، وإنّهما ليستا من القرآن^٢. كما نسب إلى العجاردة من الخوارج أنّهم أنكروا أن تكون سورة يوسف من القرآن، وكانوا يرون أنّها قصّة عشق لا يجوز أن يكون من الوحي^٣. ولكنّ التّسبتين غير ثابتتين، ولو صحّ ما ذكره ابن مسعود لبطل تحدّي القرآن بالسّورة، حيث أتى الإنسان غير الموحى إليه بسورتين مثل سُورِ القرآن القصار .

٦- التحريف بالتّقص والإسقاط عن عمد أو نسيان، سواء كان السّاقط حرفاً، أو كلمة، أو جملة، أو آية، أو سورة، وهذا هو الذي دعانا إلى استعراض ذلك البحث فنقول: إنّ ادّعاء التّقص في القرآن الكريم بالوجوه التي مرّ ذكرها أمر يكذبه العقل و التّقل، وإليك بيانهما :

١- الإسراء / ١٩ .

٢- فتح الباري بشرح البخاريّ ٨: ٥٧١ .

٣- الملل و النحل للشّهستانيّ ١: ١٢٨ .

١- امتناع تطرُق التحريف إلى القرآن

إنَّ القرآن الكريم كان موضع عناية المسلمين من أول يوم آمنوا به، فقد كان المرجع الأول لهم، فيهتمون به قراءةً وحفظاً، كتابةً وضبطاً، فتطرُق التحريف إلى مثل هذا الكتاب لا يمكن إلاً بقدرة قاهرة حتّى تتلاعب بالقرآن بالتقص، ولم يكن للأُمويّين ولا للعبّاسيّين تلك القدرة القاهرة، لأنّ انتشار القرآن بين القُراء والحُفّاظ، انتشار نُسخه على صعيد هائل قد جعل هذه الأُميّة الخبيثة في عداد المحال.. [ثم ذكر قول السيّد الشريف المرتضى، كما تقدّم عنه، فقال:]

وهناك نقطة أخرى جديرة بالإشارة، وهي أنّ تطرُق التحريف إلى المُصحف الشريف يعدّ من أفظع الجرائم التي لا يصحّ السكوت عنها، فكيف سكت الإمام أمير المؤمنين (عليه السلام) وخاصّته نظير سلمان والمقداد وأبي ذرّ وغيرهم مع أنّا نرى أنّ الإمام وريحانة الرّسول (عليه السلام) قد اعترضوا على غصب فدك مع أنّه لا يبلغ عُشر ما للقرآن من العظمة والأهميّة؟!

و يردك إلى صدق المقال أنّه قد اختلف أبيّ بن كعب والخليفة الثّالث في قراءة قوله سبحانه: ﴿وَالَّذِينَ يَكْتُمُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ﴾^١. فأصرّ أبيّ أنّه سمع عن النّبّيّ (بالواو) وكان نظر الخليفة إلى أنّه خال منها، فتشاجرا عند كتابة المُصحف الواحد وإرساله إلى العواصم، فهذهه أبيّ وقال: لا بدّ وأن تكتب الآية بالواو وإلا لأضع سيفي على عاتقي فألحقوها^٢. كما نجد أنّ الإمام (عليه السلام) أمر برّد قطائع عثمان إلى بيت المال، وقال: « والله لو وجدته قد تزوّج به النّساء، ومُلك به الإماء، لرددته، فإنّ في العدل سعة، ومن ضاق عليه العدل، فالجور عليه أضيق». ^٣ فلو كان هناك تحريف كان ردّ الآيات المزعوم حذفها من القرآن إلى محالّها أوجب وألزم.

١- التوبة / ٣٤.

٢- الدرّ المنثور: ١٧٩.

٣- نهج البلاغة: الخطبة ١٥، تحقيق صبحي صالح.

نرى أَنَّ عَلِيًّا عَلَيْهِ السَّلَامُ بعدما تقلّد الخلافة الظّاهريّة اعترض على إقامة صلاة التّراويح جماعة كما اعترض على قراءة البِسْمَلَةِ سرّاً في الصّلوات الجهريّة إلى غير ذلك من البدع المحدثه، فعارضها الإمام وشدّد التّكثير عليها بحماس، فلو صدر أيّام الخلفاء شيء من هذا القبيل حول القرآن لقام الإمام بمواجهته، وردّ ما حذف بلا واهمة.

والحاصل: من قرأ سيرة المسلمين في الصّدر الأوّل يقف على أَنَّ نظريّة التّحريف بصورة النّقص كان أمراً ممتنعاً عادة.

٢- شهادة القرآن على عدم تحريفه

آية الحفظ

إِنَّ الْقُرْآنَ هُوَ الْكِتَابُ النَّازِلُ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ سُبْحَانَهُ، وَهُوَ سُبْحَانَهُ تَكْفُلُ صِيَانَةَ الْقُرْآنِ وحفظه عن أيّ تلاعب، قال سبحانه: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾ * لَوْ مَا تَأْتِيَنَا بِالْمَلِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ * مَا نُنْزِلُ الْمَلِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ * إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾ إِنَّ الْمُرَادَ مِنَ الذِّكْرِ فِي كَلَامِ الْمُورِدِينَ هُوَ الْقُرْآنُ الْكَرِيمُ بِقَرِينَةٍ (نَزْلٍ) وَ (نَزْلًا) وَالضَّمِيرُ فِي (لَهُ) يَرْجِعُ إِلَى الْقُرْآنِ، وَقَدْ أورد المشركون اعتراضات ثلاثة على التّبيي، أشار إليها القرآن مع نقدها، وهي:

١- أَنَّ مُحَمَّدًا عَلَيْهِ السَّلَامُ يَتَلَقَّى الْقُرْآنَ مِنْ لَدُنْ شَخْصٍ مَجْهُولٍ، وَيُشِيرُ إِلَى هَذَا الْاِعْتِرَاضِ قَوْلُهُمْ: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾ بصيغة المجهول.

٢- إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ مُخْتَلَّ الْحَوَاسِّ لَا اِعْتِبَارَ بِمَا يَتَلَقَّاهُ مِنَ الْقُرْآنِ وَ يَنْقُلُهُ، فَلَا نُؤْمِنُ مَنْ تَصَرَّفَ مَخِيلَتُهُ وَعَقْلِيَّتُهُ فِي الْقُرْآنِ.

٣- لَوْ صَحَّ قَوْلُهُ: بِأَنَّهُ يَنْزِلُ عَلَيْهِ الْمَلَكُ وَيَأْتِي بِالْوَحْيِ ف: ﴿لَوْ مَا تَأْتِيَنَا بِالْمَلِكَةِ إِنْ كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ﴾.

فقد أجاب الوحي عن الاعتراضات الثلاثة، و تقدّم الجواب عن الثاني والثالث

بوجه موجز ، ثم نعطف النَّظْرَ إلى الاعتراض الأول لأهميته .

أما الثاني - فقد ردّه بالتصريح بأنّه سبحانه هو المنزّل دون غيره وقال: ﴿ إِنَّا نَخْنُ . كما ردّ الثالث بأنّه نزول الملائكة موجب لهلاكهم وإبادتهم، وهو يخالف هدف البعثة، حيث قال: ﴿ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ .

وأما الأول - فقد صرح سبحانه بأنّه الحافظ لذكره عن تطرّق أيّ خلل و تحريف فيه، و هو لا تغلب إرادته . و بذلك ظهر عدم تمامية بعض الاحتمالات في تفسير الحفظ حيث قالوا المراد :

١- حفظه من قدح القادحين .

٢- حفظه في اللوح المحفوظ .

٣- حفظه في صدر النبي والإمام بعده.

فإنّ قدح القادحين ليس مطروحاً في الآية حتّى تجيب عنه الآية ، كما أنّ حفظه في اللوح المحفوظ أو في صدر النبي ﷺ لا يرتبط باعتراض المشركين ، فإنّ اعتراضهم كان مبنياً على اتّهام النبي بالجنون الذي لا ينفكّ عن الخلط في إبلاغ الوحي، فالإجابة بأنّه محفوظ في اللوح المحفوظ أو ما أشبهه لا يكون قالاً للإشكال، فالحقّ الذي لا ريب فيه أنّه سبحانه يخبر عن تعهده بحفظ القرآن و صيانه في عامّة المراحل، فالقول بالنقصان يضادّ مع تعهده سبحانه.

فإن قلت: إنّ مدّعي التحريف يدّعي التحريف في نفس هذه الآية، لأنّها بعض القرآن، فلا يكون الاستدلال بها صحيحاً لاستلزامه الدّور الواضح .

قلت: إنّ مصبّ التحريف - على فرض طروئه - عبارة عن الآيات الرّاجعة إلى الخلافة و الرّعاية لأئمة أهل البيت، أو ما يرجع إلى آيات الأحكام، كآية الرّجم وآية الرّضعات، وأمثالها؛ وأما هذه الآية ونحوها فلم يتطرّق التحريف إليها باتّفاق المسلمين .

آية نفي الباطل

يصف سبحانه كتابه بأنّه المقدر الذي لا يُغلب ولا يأتيه الباطل من أيّ جانب، قال:

﴿ وَرَأَتْهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ ... ﴾^١.

و دلالة الآية رهن بيان أمور :

الأول - المراد من الذكر هو القرآن ، ويشهد عليه قوله : ﴿ وَرَأَتْهُ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ ﴾ مضافاً إلى إطلاقه على القرآن في غير واحد من الآيات ، قال سبحانه : ﴿ يَأْتِيهَا الذِّكْرُ نَزْلًا مِنْ رَبِّكَ لِكِتَابٍ عَزِيزٍ ﴾^٢ وقال سبحانه : ﴿ وَإِنَّ لَكَ لَأَعْزُزَ لَدُونا وَلَقَوْلِكَ رَبِّكَ تَوَكَّلْ عَلَيْهِمْ وَمَا يُشْرِكُ بِهِمْ ﴾^٣.

الثاني - إن خبر « إن » محذوف مقدّر وهو : سوف نجزيهم وما شابهه .

الثالث - الباطل يقابل الحق ، فالحق ثابت لا يُغلب ، والباطل له جولة ، لكنّه سوف يُغلب ، مثلهما كمثل الماء والزبد ، فالماء يملك في الأرض والزبد يذهب جفاء ، قال سبحانه : ﴿ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْحَقَّ وَالْبَاطِلَ فَأَمَّا الزَّبَدُ فَيَذْهَبُ جُفَاءً وَأَمَّا مَا يَنْفَعُ النَّاسَ فَنَبُذْهُ فِي الْآرْضِ كَذَلِكَ يَضْرِبُ اللَّهُ الْأَمْثَالَ ﴾^٤.

فالقرآن حق في مداليله ومفاهيمه ، وأحكامه خالدة ، ومعارفه وأصوله مطابقة للفترة ، وأخباره الغيبية حق لا زيف فيه ، كما أنّه نزيه عن التناقض بين دساتيره وأخباره ﴿ وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَثِيرًا ﴾^٥.

فكما أنّه حق من حيث المادّة والمعنى ، حق من حيث الصّورة واللفظ أيضاً ، فلا يتطرّق إليه التحريف ، ونعم ما قاله الطبرسي : لا تناقض في ألفاظه ، ولا كذب في أخباره ، ولا يعارض ، ولا يزداد ، ولا ينقص^٦.

و يؤيد قوله قبل هذه الآيات : ﴿ وَإِنَّمَا يَنْزِعُكَ مِنَ الشَّيْطَانِ نَزْعٌ فَاسْتَعِذْ بِاللَّهِ إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴾^٧ ولعلّه إشارة إلى ما كان يدخله في نفسه من إمكان إبطال شريعته بالله

١- فصلت / ٤١-٤٢.

٢- الحجر / ٦.

٣- الزخرف / ٤٤.

٤- الزعد / ١٧.

٥- النساء / ٨٢.

٦- مجمع البيان ٩: ١٥٠، ط صيدا.

٧- فصلت / ٣٦.

السميع العليم .

والحاصل : أنَّ تخصيص مفاد الآية (نفي الباطل) بطروء التناقض في أحكامه وتكاذب أخباره لا وجه له، فالقرآن مصون عن أي باطل يطله، أو فاسد يفسده، بل هو غضّ طري لا يُبلى ولا يُفنى .

آية الجمع

رُوي أنَّه إذا نزل القرآن، عَجَّلَ النَّبِيُّ بِقِرَاءَتِهِ، حرصاً منه على ضبطه، فوافاه الوحي ونهاه عنه، وقال: ﴿لَا تَحْرِكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَفْجَلَ بِهِ﴾ * إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ * فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ * ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ^١ فعلى الله سبحانه الجمع والحفظ والبيان، كما ضمن في آية أُخرى عدم نسيانه ﷺ القرآن وقال: ﴿سَتَقْرَأُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ * إِلَّا مَا شَاءَ اللَّهُ إِنَّهُ يَعْلَمُ الْجَهْرَ وَمَا يَخْفَى^٢

هذا بعض ما يمكن أن يستدل به ، على صيانة القرآن من التشريف بالقرآن ، والاستثناء في الآية الأخيرة نظيرة الاستثناء في قوله : ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ سَعِدُوا فِى الْجَنَّةِ خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾^٣ . ومن المعلوم أنَّ أهل السعادة محكومون بالخلود في الجنة ويشهد له ذيل الآية ، أعني : قوله : ﴿عَطَاءٌ غَيْرَ مَجْدُودٍ﴾ أي غير مقطوع ، ومع ذلك فليس التقدير على وجه يخرج الأمر من يده سبحانه ، فهو في كلِّ حين قادر على نقض الخلود .

وأما الروايات الدالة على كونه مصوناً منه ، فنقتصر منها بما يلي :

١- أخبار العرض

قد تضافرت الروايات عن الأئمة عليه السلام بعرض الروايات على القرآن والأخذ بموافقه وردِّ مخالفه ، وقد جمعها الشيخ الحرَّ العاملي في الباب التاسع من أبواب صفات

١- القيامة / ١٦-١٩ .

٢- الأعلى / ٦-٧ .

٣- هود / ٨٠-١٠٨ .

القاضي... [ثم ذكر تلك الروايات، كما تقدّم سابقاً في مواضع متعدّدة، فقال:]

وجه الدلالة من وجهين :

ألف - إنّ المتبادر من أخبار العرض أنّ القرآن مقياس سالم لم تنله يد التّبديل والتّحريف والتّصرّف ، و القول بالتّحريف لا يلائم القول بسلامة المقيس عليه .

ب - إنّ الإمعان في مجموع روايات العرض يثبت أنّ الشّرط اللازم هو عدم المخالفة، لا وجود الموافقة، وإلاّ لزم ردّ أخبار كثيرة لعدم تعرّض القرآن إليها بالإنبات والتّفي، ولا تعلم المخالفة وعدمها إلاّ إذا كان المقيس (القرآن) بعامة سورّه وأجزائه موجوداً عندنا، وإلاّ فيمكن أن يكون الخبر مخالفاً لما سقط و حرّف .

٢- حديث الثّقلَيْن

إنّ حديث الثّقلَيْن يأمر بالتّمسك بالقرآن ، مثل التّمسك بأقوال العترة، حيث قال ﷺ: «إني تارك فيكم الثّقلَيْن : كتاب الله، و عترتي أهل بيتي ما إن تمسّكتم بهما لن تضلّوا» ويستفاد منه عدم التّحريف ، و ذلك :

ألف - إنّ الأمر بالتّمسك بالقرآن ، فرع وجود القرآن بين المتمسّكين .
ب - إنّ القول بسقوط قسم من آياته و سورّه ، يوجب عدم الاطمئنان فيما يستفاد من القرآن الموجود ، إذ من المحتمل أن يكون المحذوف قرينة على المراد من الموجود .

أهل البيت و صيانة القرآن

إنّ الإمعان في خُطْب الإمام أمير المؤمنين عليه السلام وكلمات أوصيائه المعصومين يعرب عن اعتبارهم القرآن الموجود بين ظهرائي المسلمين ، هو كتاب الله المنزّل على رسوله بلا زيادة ولا نقص، و يعرف ذلك من تصرّحاتهم تارة، وإشاراتهم أخرى، و نذكر شيئاً قليلاً من ذلك:

١- قال أمير المؤمنين عليه السلام: « أنزل عليكم الكتاب تبياناً لكلّ شيء ، و عمّر فيكم نبيّه

أزماناً، حتّى أكمل له ولكم فيما أنزل من كتابه - دينه الذي رضي لنفسه»^١.
و الخطبة صريحة في إكمال الدّين تحت ظلّ كتابه، فكيف يكون الدّين كاملاً
ومصدره محرّفاً غير كامل؟! و يوضح ذلك أنّ الإمام يحثّ على التّمسك بالدّين الكامل
بعد رحيل الرّسول ﷺ وهو فرع كمال مصدره و سنده .

٢- وقال ﷺ: «وكتاب الله بين أظهركم ناطق لا يعيى لسانه ، وبيت لا تهدم أركانه ،
وعزّ لا تهزم أعوانه»^٢.

٣- وقال ﷺ: «كأنّهم أئمة الكتاب و ليس الكتاب إمامهم»^٣.

٤- و في رسالة الإمام الجواد إلى سعد الخير^٤: «وكان من نبذهم الكتاب أن أقاموا
حروفه، وحرّفوا حدوده»^٥.

و في هذا تصريح ببقاء القرآن بلفظه، وأنّ التّحريف في تطبيقه على الحياة حيث لم
يطبقوا أحكامه في حياتهم... [إلى أن قال:]

الشّيعية و صيانة القرآن

إنّ التّشّيع في كلمات علمائنا الكبار الذين كانوا هم القدوة و الأسوة في جميع
الأجيال ، يعرب عن أنّهم كانوا يتبرّأون من القول بالتّحريف ، و ينسبون فكرة التّحريف
إلى روايات الآحاد ، و لا يمكننا نقل كلمات علمائنا عبر القرون ، بل نشير إلى كلمات
بعضهم... [ثمّ ذكر أقوالهم، كما تقدّم عند ذكر نصوصهم مستقلة في هذا الجزء].

١- نهج البلاغة، الخطبة ٨٦.

٢- نفس المصدر، الخطبة ١٣٣.

٣- نفس المصدر، الخطبة ١٤٧.

٤- هو من أولاد عمر بن عبدالعزيز، وقد بكى عند أبي جعفر الجواد لاعتقاده أنّه من الشّجرة الملعونة في
القرآن، فقال الإمام ﷺ له: «لست منهم و أنت منا، أما سمعت قوله تعالى: ﴿فَقَنْ يَبْعَثِي فَأَنَّهُ مِنِّي﴾». (لاحظ
قاموس الرجال ٥: ٣٥) و منه يعلم وجه تسميته بالخير.

٥- الكافي ٨: ٥٣ ح ١٦.

شبهاتٌ مُثارةٌ حول صيانة القرآن

اعتمد بعض الأخباريين في قولهم بالتحريف بوجوه لا يصلح تسميتها بشيء سوى كونها شبهاً، وإليك بعض شبهاتهم:

الشبهة الأولى: وجود مُصحفٍ لعلِّي عليه السلام

روى ابن التديم (المتوفى ٣٨٥هـ) في «فهرسته»: «عن علي عليه السلام؛ أنه رأى من الناس طيرة عند وفاة النبي، فأقسم أن لا يضع عن ظهره رداءه حتى يجمع القرآن، فجلس في بيته ثلاثة أيام حتى جمع القرآن^١.

روى اليعقوبي (المتوفى ٢٩٠هـ) في «تاريخه»: «روى بعضهم أن علي بن أبي طالب عليه السلام كان جمعه - القرآن - لما قبض رسول الله، وأتى وحمله على جمل، فقال: هذا القرآن جمعته، وكان قد جزأه سبعة أجزاء، ثم ذكر كل جزء، والسور الواردة فيه.

يلاحظ عليه: أن الإمعان فيما ذكره اليعقوبي أن مُصحف علي لا يخالف المُصحف الموجود في سوره وآياته، وإنما يختلف في ترتيب السور، وهذا يثبت أن ترتيب السور كان باجتهاد الصحابة والجامعين، بخلاف وضع الآيات و ترتيبها، فإنه كان بإشارة النبي، وما ذكره ابن التديم يثبت أن القرآن كان مكتوباً في عصر النبي كل سورة على حدة، وكان فاقداً للترتيب الذي رتبّه الإمام علي سبعة أجزاء، وكل جزء يشتمل على سور، وقد نقل المحقق الزنجاني ترتيب سور مُصحف الإمام في ضمن جداول تعرب عن أن مُصحف علي عليه السلام كان في سبعة أجزاء، وكل جزء يحتوي على سور... [ثم ذكر جداول ترتيبها، كما تقدّم عنه في الجزء الثاني قسم الجداول، فقال:]

فالإمعان في هذا الجدول يثبت بأن السور الموجودة فيه، هي نفس السور في المُصحف وإنما الاختلاف في ترتيبها، وقد نقل الشهرستاني - حسب ما نقله المحقق الزنجاني - ترتيب السور في مُصحف عبدالله بن عباس، فترتيب السور فيها يخالف

١- فهرست ابن التديم، نقله الزنجاني في تاريخ القرآن ص ٧٦.

ترتيب المصحف ولكن السور نفسها.

ومما يدل على أن الفرق بين مصحفه ﷺ و سائر المصاحف كان منحصراً في كيفية ترتيب السور فقط ، ما رواه الشيخ المفيد عن أبي جعفر الباقر ﷺ قال : « إذا قام قائم آل محمد ﷺ ضرب فساطيط لمن يعلم الناس القرآن ، على ما أنزل الله جلّ جلاله ، فأصعب ما يكون على من حفظه اليوم ، لأنه يخالف فيه التأليف »^١

الشبهة الثانية: تشابه مصير الأمتين

روى الفريقان عن النبي ﷺ أنه قال : « والذي نفسي بيده لتركبن سنة من قبلكم حذو النعل بالنعل ، والقذة بالقذة لا تخطئون طريقهم »^٢ وقد حرّفت اليهود والنصارى كتبهم ، فيلزم وقوع مثله في الأمة الإسلامية .

يلاحظ عليه : مضافاً إلى أنه خبر واحد لا يحتج به في العقائد ، بأنه الاستدلال لا يتم إلا بتعيين وجه التشابه بين الأمم السالفة والأمة الإسلامية ، فهناك احتمالان :

ألف - التشابه بين الأمتين ، في جوهر الحوادث و خصوصياتها و لبها و كيفياتها .

ب - التشابه في أصولها و ذاتياتها ، لا في ألوانها و صورها .

أمّا الأول - فهو ممّا لا يمكن القول به ، إذ لم تواجه الأمة الإسلامية ، ما واجهت اليهود في حياتهم ، وذلك :

١ - إنهم عاندوا أنبياءهم فابتلوا بـ « التيه » في وادي سيناء ، لما أمرهم موسى بدخول الأرض المقدسة واعتذروا بأنه فيها قومًا جبارين ، وأنهم لن يدخلوها حتى يخرجوا منها ، فوافاه الخطاب بأنها : « مُحَرَّمَةٌ عَلَيْهِمْ أَرْبَعِينَ سَنَةً يَتِيَهُونَ فِي الْأَرْضِ فَلَا تَأْسِرُ عَلَى الْقَوْمِ الْفَاسِقِينَ »^٣ . مع أن المسلمين لم يبتلوا بـ « التيه » .

١- الإرشاد للمفيد ص ٣٦٥ .

٢- صحيح مسلم ٨ : ٥٧ ، باب اتباع سنن اليهود والنصارى ؛ وصحيح البخاري ٩ : ١٠٢ ، كتاب الاعتصام ؛ وسنن الترمذي ٥ : ٢٦ ، كتاب الإيمان .

٣- المائدة / ٢٦ .

٢ - إنَّهم عبدوا العجل في غياب موسى - اتَّخذوه إلهًا - قال سبحانه: ﴿ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾^١، والمسلمون - بفضل الله سبحانه - استمروا على نهج التوحيد ولم يعبدوا وثناً ولا صنماً.

٣ - عاش بنو إسرائيل في عصر عَجٍّ بالحوادث، أشار إليها القرآن ولم يُرَ أثر منها في حياة المسلمين، كلَّ ذلك يدلُّ على أنَّ ليس المراد التشابه في الصُّور والخصائص. مثلاً أنَّ بني إسرائيل ظَلَّلُوا بالغمام ونَزَلَ عليهم المَنّ والسَّلوى، ولم يُرَ ذلك في المسلمين. وأما الثاني - فهو المراد - إذا صَحَّتْ هذه الأخبار ولم نقل إنها أخبار آحاد غير مروية في الكتب المعتمدة ولا يُحتجُّ بخبر الواحد في باب العقائد - ويشهد التاريخ بابتلاء المسلمين بنفس ما ابتليت به الأمم السَّالفة في الجوهر والذَّات.

ألف - فقد دَبَّ فيهم ديبب الاختلاف بعد رحيله ﷺ، وتفرَّقوا إلى فِرَقٍ مختلفة باختلاف الأمم السَّالفة، ولو أنَّهم افترقوا إلى إحدى وسبعين أو اثنين وسبعين فرقة، فالمسلمون افترقوا إلى ثلاث وسبعين فرقة.

ب - ظهرت بين الأمة الإسلاميَّة ظاهرة الارتداد، مثلما ارتدَّ بعض أصحاب المسيح ودلَّ اليهود على مكانه، وهذا هو البخاريُّ يروي في حديث أنَّ أصحاب النَّبيِّ يُمنعون من الحوض، ويقول النَّبيُّ: لماذا يمنعون، مع أنَّهم أصحابي، فيجاب أنَّهم ليسوا من أصحابك، إنَّك لا تدري ما أحدثوا بعدك، إنَّهم ارتدَّوا على أدبارهم القهقريَّ^٢.

ج - إنَّهم خصَّوا العقوبات بالفقراء دون الأغنياء، فإذا سرق الفقير منهم أجروا عليه الحدَّ، وإذا سرق الغنيَّ، امتنعوا منه - على ما رواه مسلم في صحيحه^٣ - فقد ابتلت الأمة بهذه الظَّاهرة منذ رحيل النَّبيِّ ﷺ فقد عَطَلَت الحدود في خلافة عُثمان، كما نطق به التاريخ.

١ - البقرة / ٥١.

٢ - جامع الأصول ١١: ١١٩ - ١٢١.

٣ - صحيح مسلم ٥: ١١٤، باب قطع السارق.

د - إنهم حرّفوا كتبهم، بتفسيرها على غير وجهه، ويكفي في التشابه هذا المقدار من التحريف، وقد روي عن الإمام الجواد عليه السلام أنّه قال: «المسلمون أقاموا حروفه وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يروونه»^١.

فقد ورد في العهدَيْن أوصاف النَّبِيِّ على وجه يعرفون بها النَّبِيُّ كما يعرفون أبناءهم قال سبحانه: ﴿الَّذِينَ اتَّيْنَاهُمُ الْكِتَابَ يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾^٢ وقال سبحانه: ﴿الَّذِينَ يَتَّبِعُونَ الرَّسُولَ النَّبِيَّ الْأُمِّيَّ الَّذِي يَجِدُونَهُ مَكْنُوزًا عِنْدَهُمْ فِي التَّوْرَةِ وَالْإِنْجِيلِ﴾^٣ ومع ذلك كانوا يؤوّلون البشائر ويفسّرونها على غير واقعها، ومن قرأ تاريخ النَّبِيِّ مع اليهود المعاصرين له، يقف على أنّهم كيف كانوا يضلّلون النَّاس بتحريف كتبهم، بتفسيرها على غير وجهها؟

ولعلّ وجه التشابه ما أوردناه في الوجه الثاني، ومعه لا يصحّ لأحد أن يقول: إنّ التشابه بين الفريقين، هو أنّ التحريف قد مسّ جوهر الكتاب المقدّس، فإنّ ما بأيدي اليهود إنّما كُتب بعد رحيل موسى بخمسة قرون، ومثلها الإنجيل فإنّه أشبه بكتاب روائي يتكلّل ببيان حياة المسيح إلى أن صلب وقبر، وأين هو من الكتاب السماوي؟! نعوذ بالله من الزّلل في الرّأي والقول والعمل.

الشبهة الثالثة: عدم الانسجام بين الآيات والجمل

وهذه الشبهة أبدعها الملاحدة حول آيات القرآن الكريم، واتّخذها القائلون بالتحريف ذريعة لعقيدتهم وقد كتب «ساييل الانكليزي» كتاباً في هذا الصّد، ونقله إلى العربية هاشم العربي - وكان الاسم اسم مستعار - وردّ عليه المحقّق البلاغي بكتاب أسماه «الهدى إلى دين المصطفى» ولنذكر نماذج:

١- الكافي ٨: ٥٣ ح ١٦.

٢- البقرة / ١٤٦.

٣- الأعراف / ١٥٧.

١- آية الكرسي و تقديم السنة على النوم

قال سبحانه: ﴿لَا تَأْخُذْهُ سِنَّةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾^١ مع أَنَّ الصَّحِيحَ أَنْ يَقُولَ: لَا تَأْخُذْهُ نَوْمٌ وَلَا سِنَّةٌ، فَإِنَّ الزَّائِجَ فِي هَذِهِ الْمَوَارِدِ هُوَ التَّدْرِجُ مِنَ الْعَالِي إِلَى الدَّائِي كَمَا يَقَالُ: لَا يَأْخُذْنِي عِنْدَ الْمَطَالَعَةِ، نَوْمٌ وَلَا سِنَّةٌ.

و الجواب: إِنَّ الْأَخْذَ فِي الْآيَةِ بِمَعْنَى الْغَلْبَةِ وَاللَّازِمَ عِنْدُنَا هُوَ التَّدْرِجُ مِنَ الدَّائِي إِلَى الْعَالِي كَمَا هُوَ وَاضِحٌ، وَالْآيَةُ بِصَدَدِ تَنْزِيهِهِ سُبْحَانَهُ عَنْ كُلِّ مَا يَوْجِبُ الْغَفْلَةَ، مَثَلًا لَوْ فَرَضْنَا أَنَّ زَيْدًا أَشْجَعَ مِنْ عَمْرٍو وَأَرَادَ الْمُتَكَلِّمُ أَنْ يَصِفَ شَجَاعَتَهُ الْفَائِقَةَ يَقُولُ: مَا غَلِبَنِي عَمْرٍو وَلَا زَيْدٌ فَيَقْدِمُ الضَّعِيفَ عَلَى الشَّجَاعِ، وَلَوْ عَكْسَ يَكُونُ مُسْتَهْجَأً وَيَكُونُ ذِكْرُ الضَّعِيفِ زَائِدًا.

٢- آية الخوف عن إقامة القسط

قال سبحانه: ﴿وَأَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ فَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تَعْدِلُوا فَوَاحِدَةً﴾^٢

وجه الاستدلال: إِنَّهُ لَا صِلَةَ بَيْنَ الشَّرْطِ وَالْجَزَاءِ، فَكَيْفَ يَتَرْتَّبُ الْإِذْنُ فِي نِكَاحِ النِّسَاءِ ﴿مَثْنَى وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ﴾ عَلَى الْخَوْفِ مِنْ عَدَمِ إِقَامَةِ الْقِسْطِ فِي الْيَتَامَى؟

يلاحظ عليه: أَنَّ الْقُرْآنَ يَعْتَمِدُ فِي إِفْهَامِ مَقَاصِدِهِ عَلَى الْقِرَائِنِ الْحَالِيَةِ بِلَا إِجْزَازٍ مُخِلٍّ، وَقَدْ ذَكَرَ أَمْرَ الْيَتَامَى فِي نَفْسِ السُّورَةِ فِي الْآيَاتِ التَّالِيَةِ:

١- ﴿وَأَتُوا الْيَتَامَى أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَتَبَدَّلُوا الْخَبِيثَ بِالطَّيِّبِ﴾^٣

٢- ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ...﴾^٤

٣- ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا إِنَّمَا يَأْكُلُونَ فِي بُطُونِهِمْ نَارًا﴾^٥

٤- ﴿وَيَسْتَفْتُونَكَ فِي النِّسَاءِ قُلِ اللَّهُ يُفْتِيكُمْ فِيهِنَّ وَمَا يُتْلَى عَلَيْكُمْ فِي الْكِتَابِ فِي يَتَامَى

١- البقرة / ٢٥٥.

٢- النساء / ٣.

٣- النساء / ٢.

٤- النساء / ٣.

٥- النساء / ١٠.

النِّسَاءِ اللَّاتِي لَا تُؤْتُونَهُنَّ مَا كُتِبَ لَهُنَّ... ١.

فقد بيّن سبحانه في الآية الأخيرة أحكام موضوعات ثلاثة :

١- النساء الكبار .

٢- يتامى النساء أي النساء اليتامى والصغار اللاتي لا يؤتون ما كُتب لهنّ ويرغبون أن ينكحوهنّ .

٣- المستضعفون من ولدان، أي الولدان الصغار.

فقد أفتى في النساء بما جاء في هذه السورة من الأحكام.

أمّا البنات اليتامى و الولدان الصغار فقد أفتى فيهم بقوله : ﴿ وَ أَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾ .

إذا عرفت ذلك فاعلم أنّه يظهر من الآية الرابعة أنّ القوم كانوا راغبين في نكاح النساء اليتامى لجمالهنّ أو أموالهنّ أو لكليهما، من دون أن يقوموا في حقّهم بالقسط، فأمر سبحانه بإقامة القسط لهم حيث قال: ﴿ وَ أَنْ تَقُومُوا لِلْيَتَامَى بِالْقِسْطِ ﴾ .

وبذلك تظهر صلة الجزاء بالشّرط حيث إنّ اللّام في قوله: ﴿ وَ أَنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَتَامَى ﴾ للعهد، إشارة إلى يتامى النساء اللاتي لا يؤتون ما كتب لهنّ، ويرغبون أن ينكحوهنّ، فحثّ على أنّهم إذا خافوا من عدم القيام بوظائفهم عند تزوّجهنّ، فعليهم تزويج غيرهنّ، والله سبحانه إذا أقفل باباً (تزويج النساء اليتامى) يفتح باباً آخر، وهو تزويج غيرهنّ، فأيّ صلة أوضح من هذه الصّلة ؟

٣- آية الطّهير ومشكلة السّباقي

قوله سبحانه: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا ٢. حيث وقعت بين قوله : ﴿ وَ قَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ

وَأَمَّا الزُّكُوةَ وَطَعْنَ اللَّهُ وَرَسُولَهُ^١ وقوله: ﴿وَأَذْكُرْنَ مَا يُتْلَىٰ فِي بُيُوتِكُنَّ مِنْ آيَاتِ اللَّهِ وَالْحِكْمَةِ﴾^٢، فهذا النوع من التعبير آية طرء التحريف على ترتيب الآيات.

يلاحظ عليه: إن القول بنزول الآية في آل الكساء لا توجد أي مشكلة في سياقها، شريطة الوقوف على أسلوب البلغاء في كلامهم و عباراتهم؛ فإن من عادتهم الانتقال من خطاب إلى غيره ثم العود إليه مرة أخرى.

قال صاحب المنار: إن من عادة القرآن أن ينتقل بالإنسان من شأن إلى شأن ثم يعود إلى مباحث المقصد الواحد المرة بعد المرة^٣.

وقد اعترف بعض أهل السنة بهذه الحقيقة أيضاً عند بحثه في آية الولاية، حيث قال ما هذا نصه: الأصل عند أهل السنة أن الآية تعتبر جزءاً من سياقها إلا إذا وردت القرينة على أنها جملة اعتراضية تتعلق بموضوع آخر على سبيل الاستثناء وهو أسلوب من أساليب البلاغة عند العرب جاءت في القرآن على مستوى الإعجاز.

وقال الإمام جعفر الصادق عليه السلام: «إِنَّ الْآيَةَ مِنَ الْقُرْآنِ يَكُونُ أَوَّلُهَا فِي شَيْءٍ وَآخِرُهَا فِي شَيْءٍ»^٤.

فعلى سبيل المثال، أنه سبحانه يقول في سورة يوسف حاكياً عن العزيز أنه بعدما واجه الواقعة في بيته قال: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ إِنَّ كَيْدَكُنَّ عَظِيمٌ﴾ * يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ إِنَّكِ كُنْتِ مِنَ الْخَاطِئِينَ^٥.

تري أن العزيز يخاطب زوجته بقوله: ﴿إِنَّهُ مِنْ كَيْدِكُنَّ﴾ وقبل أن يفرغ من كلامه معها يخاطب يوسف بقوله: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ ثم يرجع إلى الموضوع الأول، ويخاطب زوجته بقوله: ﴿وَاسْتَغْفِرِي لِذَنْبِكِ﴾ فقله: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾ جملة معترضة،

١-٢- الأحزاب / ٣٣-٣٤.

٣- تفسير المنار ٢: ٤٥١.

٤- الكاشف ٦: ٢١٧.

٥- يوسف / ٢٨-٢٩.

وقعت بين الخطابين، و المسوَّغ لوقوعها بينهما كون المخاطب الثاني أحد المتخاصمين وكانت له صلة تامّة بالواقعة التي رفعت إلى العزيز .

و الصّابطة الكلّية لهذا النوع من الخطاب هو وجود التّناسب المقتضي للعدول من الأوّل إلى الثاني ثمّ منه إلى الأوّل، وهي موجودة في الآية، فإنّه سبحانه يخاطب نساء النّبيّ بالعبارات التالية :

١- ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ مِنْكُنَّ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيَّنَةٍ يُصَاعَفْ لَهَا الْعَذَابُ ضِعْفَيْنِ﴾^١.

٢- ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ كَأَحَدٍ مِنَ النِّسَاءِ إِنِ اتَّقَيْتُنَّ﴾^٢.

٣- ﴿وَقَرْنَ فِي بُيُوتِكُنَّ وَلَا تَبَرَّجْنَ تَبَرُّجَ الْجَاهِلِيَّةِ الْأُولَى﴾^٣.

فعند ذلك صحّ أن ينتقل إلى الكلام عن أهل البيت الذين أذهب الله عنهم الرّجس وطهّرهم تطهيراً، وذلك لوجهين :

١- تعريفهنّ بجماعة بلغوا القمة في الورع والتّقى، وفي التّزاهة عن الرّذائل والمساوئ، وبذلك استحقّوا أن يكونوا أسوة في الحياة وقدوة في العمل، فيلزم عليهنّ أن يقتدينّ بهم، ويستضيئّن بنورهم .

٢- يعدّ النّبيّ الأكرم ﷺ محوراً لطائفتين مجتمعتين حوله ﷺ .

الأولى : أزواجه ونساؤه .

الثّانية : ابنته وبعلاها وبنوها .

فالنّبيّ ﷺ هو الرّابط الذي تنتهي إليه هاتان الطّائفتان، فإذا نظرنا إلى كلّ طائفة مجرّدة عن الأخرى، فسوف ينقطع السّياق .

ولكن لما كان المحور هو النّبيّ ﷺ، والله سبحانه يتحدّث عمّن له صلة بالنّبيّ ﷺ، فعند ذلك تتراءى الطّائفتان كمجموعة واحدة، فيعطي لكلّ منها حكمها، فيتحدّث عن

نساء النَّبِيِّ ﷺ بقوله: ﴿يَا أَيُّهَا النَّبِيُّ قُلْ لِّأَزْوَاجِكَ ۖ﴾^١، ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ مَن يَأْتِ ۖ﴾^٢، ﴿يَا نِسَاءَ النَّبِيِّ لَسْتُنَّ﴾^٣ إلخ.

كما أنه تعالى يتحدث عن الطائفة الأخرى وهم أهل البيت بقوله: ﴿إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنْكُمُ الرِّجْسَ﴾.

فالباعث للجمع بين الطائفتين في ثنايا آية واحدة، إنما هو انتساب الجميع إلى النَّبِيِّ ﷺ وحضورهما حوله، وليس هناك أي مخالفة للسياق.

إكمال

أثبت ما قدّمنا من الأدلة الناصعة أن كتاب الله العزيز مصون من التحريف لم تمس كرامته يد التغيير، كما ظهر ضعف ما استند إليه القائل به. بقي الكلام فيما ورد في الصحاح والمسانيد من سقوط آيات من الكتاب وقد تنبأها عمر بن الخطاب وعائشة، ففي زعم الأول سقطت آيات أربع، وعلى زعم الثانية سقطت واحدة وهي آية الرضاع. والعجب! أن بعض أهل السنة يتهمون الشيعة بالقول بالتحريف ويشنون الغارة عليهم، وهم يروون أحاديث في أصحّ صحاحهم ومسانيدهم.

والحق: أن أكابر الفريقين بريئون عن هذه الوصمة، غير أن لفيفاً من حشوية أهل السنة، وأخباريّة الشيعة يدعون التحريف وهم يستندون إلى روايات لا قيمة لها في سوق الاعتبار، ولندكر ما رواه أهل السنة في كتبهم.

الآيات غير المكتوبة

يرى ابن الخطّاب أن آيات أربع سقطت من القرآن وهي: آية الرّجم، وآية الفراش، وآية الرّغبة، وآية الجهاد، والعجب أن الصحاح والمسانيد احتفلت بنقلها، مع أن نصوصها تشهد على أنها ليست من القرآن وإن كانت مضامينها مطابقة للشريعة، وإليك

الأربع المزعومة... [ثم ذكر أربع روايات حول آية الرجم، وآية الرغبة، وآية الفراش وآية الجهاد، إن شئت فراجع].

روايات التحريف في كتب الحديث

وقد جمعها المحدث التورّي في كتابه: «فصل الخطاب في إثبات تحريف الكتاب...» والاستدلال بهذه الروايات موهون من جهات:

الأولى - أنها ليست متواترة، وليست الكثرة آية التواتر إلا إذا اشتركت في أحد المداليل الثلاثة من المطابقة، والتضمن والالتزام، وهذه الروايات فاقدة لهذه الجهة، ولا تهدف إلى جهة خاصة، فتارة ناظرة إلى بيان تنزيلها، وأخرى إلى بيان تأويلها، وثالثة إلى بيان قراءتها، ورابعة إلى تفسيرها، وهذا هو الكثير، فحسب البعض أنه جزء من الآية، مثلاً قال سبحانه: ﴿وَإِنْ تَلَوْا أَوْ تُعْرَضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا﴾^١. رواه في «الكافي» أنه قال: «وإن تلووا «الأمر» أو تعرضوا «عمّا أمرتم به».

روى علي بن إبراهيم بسند صحيح عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «وقرأت عند أبي عبد الله عليه السلام: ﴿كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾^٢ فقال أبو عبد الله عليه السلام: خير أمة تقتلون أمير المؤمنين والحسن والحسين ابني علي عليه السلام؟! فقال القارئ: جعلت فداك كيف؟ قال: نزلت «كنتم خير أمة أخرجت للناس» ألا ترى مدح الله لهم: ﴿تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ وَتُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾^٣.

والاستدلال دلّ على أن المراد ليس كلّ الأمة بل بعضها، بشهادة قوله سبحانه: ﴿وَلَتَكُنَّ مِنْكُمْ أُمَّةٌ يَدْعُونَ إِلَى الْخَيْرِ وَيَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾^٤ وأراد الإمام تنبيه القارئ على أن لا يغترّ بإطلاق الآية، بل يتدبّر ويقف على مصاديقها الواقعية، وإنَّ

١- النساء / ١٣٥.

٢، ٣- آل عمران / ١١٠.

٤- آل عمران / ١٠٤.

خير الأئمة هم الأئمة وهم الأسوة، وأولياء الدين، والمخلصون من العلماء الأتقياء، لاكل الأئمة بشهادة أن كثيرًا منهم ارتكبوا أعمالاً إجرامية مشهودة .

و يقرب من ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرُّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ۚ ١﴾

فإن ظاهر الآية أن كل الأئمة : هم الأئمة الوسطى، والشعب الأمتل، مع أنا نجد بين الأئمة من لا تقبل شهادته على باقة بقُل في الدنيا، فكيف تقبل شهادته في الآخرة على سائر الأمم؟! وهذا يهدينا إلى أن تتأمل في الآية، ونقف على أن الإسناد إلى الكل مجاز بعلاقة كونها راجعة إلى أصفياء الأئمة وكاملها .

و يقول الإمام الصادق عليه السلام في هذا الشأن: « فإن ظننت أن الله عنى بهذه الآية، جميع أهل القبلة من الموحدين، أفترى أن من لا تجوز شهادته في الدنيا على صاع من تمر، يطلب الله شهادته يوم القيامة و يقبلها منه بحضرة الأمم الماضية؟! كلا: لم يعن الله مثل هذا من خلقه» ٢.

و أنت إذا تدبرت كتاب: «فصل الخطاب» الذي جمع هذه الروايات، تقف على أن الأكثر فالأكثر من قبيل التفسير. مثلاً روى العياشي عن الإمام الصادق عليه السلام قال: « نزل جبرئيل على رسول الله صلى الله عليه وآله بعرفات يوم الجمعة فقال له: يا محمد إن الله يقرؤك السلام، ويقول لك: ﴿ أَلَيْسَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ — بولاية علي بن أبي طالب — وَآتَمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا ۚ ٣٠٤﴾ فلا شك أنه بيان لسبب إكمال الدين وإتمام النعمة لا أنه جزء من القرآن .

١- البقرة / ١٤٣ .

٢- تفسير العياشي ١: ٦٣، و يؤيد ذلك أنه سبحانه قال في حق بني إسرائيل: ﴿ وَجَعَلْنَاكُمْ مَلُوكًا ۚ ٣٠٠﴾ (المائدة / ٢٠) مع أن بعضهم كانوا ملوكًا لا كلهم .

٣- المائدة / ٣ .

٤- المصدر نفسه ١: ٢٩٣ برقم ٢١ .

مع أن قسماً كبيراً منها يرجع إلى الاختلاف في القراءة، المنقولة إما من الأئمة بالآحاد لا بالتواتر، فلا حجية فيها أولاً ولا مساس لها بالتحريف ثانياً، أو من غيرهم من القراء وقد أخذ قراءتهم المختلفة من مجمع البيان وهو أخذها من كتب أهل السنة في القراءة، وكلها مراسيل أولاً، والاختلاف في القراءة غير التحريف ثانياً، لما عرفت من أنها على وجه غير موصولة إلى النبي، وعلى فرض صحة النسبة، لا صلة لها بالقرآن. وهناك روايات ناظرة إلى تأويلها وبيان مصاديقها الواقعية، وهي أيضاً كثيرة، أو ناظرة إلى بيان شأن نزولها، إلى غير ذلك وبعد إخراج هذه الأقسام، تبقى روايات آحاد لا تفيد العلم ولا العمل.

الثانية - أن أكثر هذه الروايات التي يبلغ عددها ١١٢٢ حديثاً منقول من كتب ثلاثة: ١- كتاب: «القراءات» لأحمد بن محمد السّياري (المتوفى ٢٨٦ هـ) الذي اتفق الرّجالون على فساد مذهبه.

قال الشيخ: أحمد بن محمد السّياري الكاتب كان من كُتّاب آل طاهر، ضعيف الحديث، فاسد المذهب، مجفوّ الرواية، كثير المراسيل.^١

٢- كتاب «علي بن أحمد الكوفي، م: ٣٥٢ هـ» الذي نصّ الرّجالون بأنه كذاب مبطل. قال النّجاشي: رجل من أهل الكوفة كان يقول: إنه من آل أبي طالب، وغلافي آخر أمره وفسد مذهبه وصنّف كتباً كثيرة، أكثرها على الفساد، ثم يقول: هذا الرّجل، تدّعي له الغلاة منازل عظيمة.^٢

٣- كتاب «تفسير القمّي» الذي أوضحنا حاله في محلّه، وقلنا: إنه ليس للقمّي بل قسم منه من إملاءاته على تلميذه أبي الفضل العباس بن محمد بن العلوي، وقسم منه مأخوذ من تفسير أبي الجارود، ضمّه إليها تلميذه،^٣ وهو من المجاهيل، لأنّ العباس بن

١- فهرست الشيخ: ٤٧: ٧٠؛ رجال النّجاشي ١: ٢١١ برقم ١٩٠.

٢- رجال النّجاشي ٢: ٩٦ برقم ٦٨٩.

٣- لاحظ كتاب «كليات في علم الرجال» حول تقييم تفسير القمّي.

محمد غير معنون في الكتب الرجالية فهو مجهول، كما أنَّ الراوي عنه في أول الكتاب يقول : «حدثني أبو الفضل بن العباس، مجهول أيضاً، وأسوأ حالاً منهما أبو الجارود المعروف بـ «زياد المنذر» فهو زيديّ بترّي وردت الرواية في ذمه في رجال الكشي^١، أفيمكن الاعتماد على روايات هذا الكتاب؟! وقس على ذلك سائر مصادره و منابعه التي لا يعبأ ولا يعتمد عليه.

الثالثة - إنَّ هذه الروايات معارضة بأكثر منها وأوضح منها، من حديث الثقلين أخبار العرّض و ما عن رسول الله ﷺ: «فَإِذَا التَّبَسَّطَ عَلَيْكُمُ الْفِتْنُ كَقِطْعِ اللَّيْلِ الْمُظْلِمِ فَعَلَيْكُمْ بِالْقُرْآنِ فَإِنَّهُ شَافِعٌ مُشَفِّعٌ، وَ مَاحِلٌ مُصَدِّقٌ، وَمَنْ جَعَلَهُ أَمَامَهُ قَادَهُ إِلَى الْجَنَّةِ، وَمَنْ جَعَلَهُ خَلْفَهُ سَاقَهُ إِلَى النَّارِ».^٢

و ما في النهج^٣ حول القرآن من كلمات بدیعة لا تصدر إلّا من سيّد البشر أو وصيّيه، وعند التعارض يؤخذ بالموافق لكتابه و المطابق للذكر الحكيم، و هي الطائفة الثانية.

(١٩٣-٢٣١)

الفصل المائة والثالث عشر

نصّ الهيدجيّ (معاصر) في «الحجّة في فصل الخطاب...»

[في ذكر أدلّة عدم التّحريف]

يمكن أن يستدلّ بها على عدم تطرّق التّحريف والتّغيير على كتاب الله المجيد، وذلك بالاستصحاب. والأدلّة الأربعة وكثرة الدّواعي إلى ضبطه وحفظه، ونحن نذكرها في ضمن فصول ستّة :

١- رجال الكشيّ : ١٩٩.

٢- الكافي ٢ : ٥٩٩.

٣- نهج البلاغة، الخطبة ٨١ و ١١٠ و ١٤٧.

الفصل الأول : [الاستدلال بالاستصحاب]

فقول : إن الأصل عدم تطرّق التحريف عليه إن شككنا فيه ، لأنّه بعد ما ثبت أنّ القرآن كان مجموعاً مضبوطاً مؤلفاً في عهد رسول الله ﷺ كما أنزل ، ولم يكن فيه تغيير أصلاً بنحو من الأنحاء وإلا كان لزم على النبي ﷺ إصلاحه بإرشاده ، ثبت أنّ حالته السابقة هو عدم التحريف وهو أمر معلوم مقطوع عليه ، ثمّ عرض عليه حالة ثانية من كونه في أيدي الخصماء بعده ، ونشكّ في أنّه هل عرض عليه التّغيير بأحدٍ من الأنحاء ، أم هو باقٍ على ما كان عليه أولاً؟ فالأصل أنّه باقٍ على ما كان عليه من حالته الأولى؛ وهو عدم وقوع النقص والتحريف عليه.

وأما ما قيل في معارضته هذا الأصل بما يخالفه: وهو أنّ هذا القرآن الذي هو فيما بين الدفتين هل هو جامع بتمام ما أنزله الله تعالى أم لا؟ فالأصل عدمه فيلزم التحريف. ففيه: أولاً - أنّه مثبت وهو مردود الحجّة.

وثانياً - أنّه بعد إجراء الأصل الذي ذكرنا لا محلّ لإجراء ذاك الأصل ، لأنّه مسبّب عن ذلك.

وثالثاً - لو سلّم فيعارضه أصل آخر ، وهو أنّ ما أنزله الله تعالى من القرآن هل كان زائداً على ما هو الآن فيما بأيدينا؟ فالأصل عدم الزيادة فيبقى الأصل الذي أجريناه خالياً عن المعارض ، وهو واضح.

الفصل الثاني : [الاستدلال بالأدلة العقلية]

وهو على وجوه:

الأول - إنّ القرآن أهمّ من النبي ﷺ وأعظم ، فحفظه وحراسته وعصمته يوجب حفظ القرآن بطريق أولى.

أما أنّه أهمّ فإنّ غاية البعث والإرسال هو البلاغ وتلاوة الآيات والأحكام ، فلو لم يكن آيات لم يكن لبعث الرُّسل وجه ، فبعث الرُّسل لأجل إيلاغ الآيات والأحكام ،

فيكون الآيات والأحكام أهم في نظره تعالى من الرّسل، فإذا ثبت حفظ الرّسل ووجوبه ثبت وجوب حفظ الآيات والقرآن بالتبعية والأولوية.

وأما حفظ نبيّنا ﷺ وعصمته ثابت بقوله تعالى: ﴿إِنَّا كَفَيْنَاكَ الْمُسْتَهْزِئِينَ﴾^١ وقوله تعالى: ﴿وَاللّٰهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٢، فحفظ القرآن ثابت أيضًا وإلا يلزم أن لا يكون ما هو الأهم بالأهم، وهو واضح البطلان. على أن القرآن أشدّ احتياجًا إلى الحفظ لكونه حجة صامتة والنبي ﷺ والأئمة عليهم السلام حجج ناطقة، وكثرة احتياج الصّامت إلى الحفظ من النّاطق غير خفي.

الثاني - حفظ الحجة إمّا واجب أو غير واجب، فإن كان الأوّل فذاك المطلوب، لأنّ القرآن حجة وحفظ الحجة واجب فحفظ القرآن يكون واجبًا، وإن كان الثاني لزم حفظ الرّسول لغواً وعبثاً لأنّ كفايته وحفظه ليس إلّا لكونه رسولاً وحجة، والفعل العبيّ محال على الله تعالى.

الثالث - أنّ حفظ القرآن لطف في الهداية ومعرفة الحقّ وتمييز الباطل، واللطف واجب كما قرّرناه سابقاً، فيجب على الله حفظه وإلّا لزم نقض غرضه.

الرابع - أنّه لو كان محرّفاً إمّا هو بعد قبض الرّسول ﷺ وقبل تولّي عليّ عليه السلام الخلافة، للإجماع على عدم التحريف بعده، فحينئذٍ كان واجباً على عليّ عليه السلام إصلاحه حين بوبع بالخلافة، لأنّه خليفة الله تعالى بعد النّبيّ والحافظ لدينه، والمقوم لشريعته والمرجع لأئمته، ودافع الخلل الواردة على شريعته. فحينئذٍ لا يخلو إمّا أنّه لم يكن محرّفاً فيحتاج إلى الإصلاح، أو كان ولكنه عليه السلام أصلحه بما ينبغي وكما يليق، وعلى كلا التقديرين ثبت المدعى وهو كون ما بين الدّقتين جامعاً بجميع ما أنزله الله تعالى على نبيّه إعجازاً، وأمّا كونه محرّفاً وعدم إصلاح عليّ عليه السلام إياه مع وجوبه وكونه من وظائفه فهو ينافي عصمته.

١ - الحجر/٩٥.

٢ - المائدة/٦٧.

الخامس - إنَّ نزول القرآن لابد أن يكون لأجل مصلحة ملزمة لا يكاد يتحقق إلا بنزوله؛ وهي إما في نفس تنزيله إلى الرسول ﷺ، أو في تلاوته للناس وقراءته عليهم، أو في استماعهم أيضاً وتدبرهم، أو فيما يترتب على ذلك، أو في جميع ذلك. ولا تكاد توجد في التنزيل نفسه فقط وإلا لكان الأمر بالتبليغ خالياً عن المصلحة قبيحاً، وقد أمر به لقوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿وَائْتِلْ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ﴾^٢ وغيرهما من الآيات، بل وقد عدّ البلاغ من وظائفهم، بل حصرها فيه بقوله: ﴿وَمَا عَلَيْنَا إِلَّا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾^٣.

فثبت أنَّ المصلحة ليست محصورة في التنزيل، وهكذا القول في إيلاغه وتلاوته على الناس ليس المصلحة فيه أو ليست محصورة فيه، وإلا لما أمر الناس بالاستماع والإنصات والتدبر مع أنهم أمروا بذلك، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا قُرِئَ الْقُرْآنُ فَاسْتَمِعُوا لَهُ وَأَنْصِتُوا﴾^٤ وقال تعالى: ﴿وَأَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ وَلَعَلَّهُمْ يَتَفَكَّرُونَ﴾^٥، وقال تعالى: ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾^٦. فالمصلحة كلها أو عمدتها في الاستماع والتدبر والتفكير، لما يترتب عليها من الهداية وميز الحق وأتباعه. ويجب علينا ذلك كما كان يجب على المسلمين في زمن الخطاب لأصل الاشتراك في التكليف فحينئذٍ فالقرآن إما باقٍ على حاله وكما له، ولم يتطرق إليه خلل بنحو من الأنحاء، أم خرج عن تلك الحالة. فعلى الأول يتم المطلوب، وعلى الثاني إما يجب علينا أيضاً التفكير والتدبر فيما أنزل الله أولاً؛ فالأول تكليف بما لا يطاق، والثاني خلاف مائت بالضرورة.

السادس - إنَّ في حفظ القرآن عن الحوادث من التغيير والتبديل وغيرهما، جهات

١ - المائدة/٦٧.

٢ - الكهف/٢٧.

٣ - يس/١٧.

٤ - الأعراف/٢٠٤.

٥ - النحل/٤٤.

٦ - محمد/٢٤.

من الحسن كما هو واضح لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد، لأن فيه تبيان كل شيء ومنبع كل خير، وهو يهدي إلى السعادات في جميع الفنون، فكما يجب على الله أن يعين عباده على ذلك كله ويرشدهم إليها، كذلك يجب حفظ القرآن ليستفيدوا منه، وإلا يكون مفوتًا لتلك المصالح وهو قبيح.

السابع - إن القرآن والرَّسول ﷺ كليهما حجَّتَانِ بالفتان وإمامان حاكمان من الله تعالى على عباده، إلا أن أحدهما ناطق والآخر صامت، فما دام حجَّتَيْهما باقيتين فشخصهما أيضًا يجب أن يكونا باقيين، لأنَّهما إمامان يهديان إلى الحق وإلى طريق مستقيم، والناس يحتاجون إليهما في كلِّ زمان، لما يتعرَّضهم من موجبات الضلالة. فأَيَّ زمانٍ خلوا منهما وقعوا في الضلالة قطعًا، كما أنَّ بني إسرائيل لما خلوا عن موسى ﷺ أضلَّهم السَّامريُّ.

وحيث كان النَّبيُّ ﷺ إمامًا ناطقًا وهو يخبر ويعلم ويفيد ويدعو، فيجوز أن يقوم مقامه آخر كالأئمة عليهم السلام واحدًا بعد واحد، والفقهاء العدول وهو في كلِّ زمان موجود يؤدِّي وظيفة الحجَّة الناطقة. فالفقهاء في زماننا يدعون إلى الحق كما أنَّ النَّبيَّ ﷺ والأئمة عليهم السلام كانوا يدعون، والحجَّة الغائب عليهم السلام يراقبهم ويرشدهم.

وأما القرآن فحجَّة صامته وهو ليس يخبر ويعلم ويفيد، بل يستفاد منه ويتفكر فيه ويعقل به، فلا يجوز أن يقوم شيء آخر مكانه، ولا يكفي وجوده بحضرة الإمام الغائب، بل يجب أن يكون شخصه باقياً حاضراً بين المسلمين، ومعرضاً للاستفادة ليستفيد منه كلٌّ من أتى إليه.

فتلخص: أنَّه يجب أن يكون النَّبيُّ والرَّسول ﷺ باقياً حاضراً في أمته ما دامت رسالته، إما بنفسه أو بمن يؤدِّي وظيفته. وأما القرآن حيث إنَّ رسالته لا يؤدِّي بغيره فلا جَرَم يجب أن يكون شخصه باقياً حاضراً إلى الأبد، وهو المطلوب.

الثامن - أنَّه لو سقط من القرآن شيء لم تبق لنا ثقة في الرجوع عليه، لأنَّ كلَّ آية منها يحتمل أن تكون محرَّفة مصروفة عن ظاهرها.

وأجيب عنه : بأن وقوع التحريف في القرآن لا يمنع عن التمسك بالظواهر ، لعدم العلم الإجمالي باختلال الظواهر بذلك ، مع أنه لو علم لكان من قبيل الشبهة الغير المحصورة ، مع أنه لو كان من قبيل الشبهة المحصورة أمكن القول بعدم قدحه ، لاحتمال كون المصروف عن الظاهر من الظواهر الغير المتعلقة بالأحكام الشرعية العملية التي أمرنا بالرجوع فيها إلى ظاهر الكتاب .

وفيه : إننا إذا رجعنا إلى الأخبار الواردة في التحريف وجمعناها ونظرنا إليها لرأينا أكثر الآيات محرّفة وجلّها ، بل يمكن على هذا أن يكون أكثر من نصفها محرّفة مبدّلة ، بحيث نقطع بسلب الآيات عن ظهورها سارية عن بعض إلى بعض ومن آية إلى آية ، بل يمكن القطع باختلال ظواهر كلّها اختلالاً فاحشاً ، فقد قيل إنه سقط في سورة النساء أكثر من ثلث القرآن ، وأنّ سورة الأحزاب كانت مثل البقرة ، بل روي أنّه لو جمع ما سقط من الآيات لكان القرآن سبعة عشر ألف آية ، وهو الآن لا يزيد على ستّة آلاف آية فحينئذٍ نقطع قطعاً أنّ الحذف ما كان متعلّقاً بالأحكام ، ولم يكن كلّها من أسماء الأئمة وفضائلهم وأسماء أعدائهم ، والداعي بإسقاط بعض آيات الأحكام أشدّ وأكثر منه بالنسبة إلى المواعظ والقصص وغيرها ، فلا يبعد دعوى العلم الإجمالي باختلال الظواهر بذلك . ودعوى كون العلم الإجمالي باختلال الظواهر لو سلّم لكان من قبيل الشبهة الغير المحصورة باطلّة .

أولاً - بالمنع عن تسمية ذلك شبهة غير محصورة اصطلاحية .

وثانياً - بالمنع عن إجراء حكمها عليها .

أمّا الأول : فإنّ الشبهة الغير المحصورة اصطلاحاً فيما إذا كان العلم الإجمالي في أمر جزئي لشخص معيّن ؛ مثلاً إذا علم زيد بوقوع التجاسة في إناء واحدٍ مشتبه في ألف إناء فهو شبهة غير محصورة ، وأمّا إذا علم زيد بنجاسة سبع مائة إناء مشتبهات في ألف إناء ، أو علم الناس كلّهم بذلك ، وهذه لا تسمّى شبهة غير محصورة كما لا يخفى ، والمسألة من هذا القبيل .

أما الثاني: أنه لو سلّمنا كونها شبهة غير محصورة اصطلاحاً فلا نسلم جريان حكمها من عدم تأثير العلم الإجمالي عليها هنا، لأنه إذا كان في أمر جزئي لشخص معين فلا يهّم الوقوع في مخالفة الواقع والخطأ، وأما إذا كان من قبيل الثاني فالخطأ يعمّ الناس في جميع حالاتهم فيكونون مستغرقين فيه؛ مثلاً إذا كانت آية الوضوء محرّفةً فالحكم الخطائي يعمّ كلّ فقيه نفسه ومقلّديه في جميع وضوءاتهم من أول التكليف إلى آخره، فيكون كلّ الوضوء من كلّهم باطلاً واقعاً، ويترتب عليها الأمور المشروطة بالوضوء، فأصبحوا كلّهم باقين بلا عمل من الصلّة والصّوم والحجّ وغيرها، هذا إذا كانت آية واحدة محرّفة فكيف إذا كان جلّ الآيات محرّفة واقعاً وهم مشتبهون، هل يجترئ أحد أن يقول: إنّ العلم الإجمالي لا يؤثّر في ذلك كلّّه؟ وهل هذا إلّا خروج عن الدّين والتّدين بشريعة أخرى؟.

وكذا دعواهم كونه من قبيل الشّبهة المحصورة لكنّه يحتمل كون المصروف عن ظاهره من الظواهر الغير المتعلقة بالأحكام الشرعيّة العمليّة، وقد قال الكُمّاري في «حاشيته على الفرائد»: «إنّه لا ريب أنّ الأمر هنا ليس كالشّبهة المحصورة المصطلحة حتّى يكون احتمال وقوع التحريف في الطّرف الغير الإلزاميّ غير مضراً، لأنّ حجّيّة الظواهر موقوف على كون اللفظ مضبوطاً معلوماً بتمامه حتّى ينتفي احتمال السّهو والخطأ بالأصل، وأما إذا علم بكون أحد اللفظين محرّفاً فلا يمكن الحكم بحجّيّة أحدهما، ولا فرق في ذلك بين أن يكون كلا الخطابين إلزاميّاً أو غير إلزاميّ أو مختلفين؛ إذ مناط الحجّيّة الّذي هو صدور اللفظ تامّاً ليس موجوداً فيسقط كلاهما عن الحجّيّة، فلا يقاس على الشّبهة المحصورة المصطلحة كما لا يخفى، انتهى.

على أنّ احتمال كون المصروف عن ظاهره في الأحكام أقوى من كونه في غيرها، وليس آيات الأحكام عندهم أولى بالضبط والحفظ من آيات الأصول، فكما أنّهم خالفوا في الأصول كذلك مخالفتهم في كثير من الفروع، فحينئذٍ يقوى احتمال كون المحرّف في الأحكام على أنّ الاحتياج في الاستناد ليس منحصراً في الأحكام ليكون

المحرّف غيرها خارجة عن الابتداء، بل آتٍ في أيّ آية فرضت من الآيات من المواعظ والقصص وضروريات الدّين والمذهب وشواهد المطالب والإرشاد بما يدركه العقل، وأمثال ذلك فيكون كلّها إلزاميات كما لا يخفى.

التاسع - حيث إنّ نبوة نبيّنا ﷺ ليست كسائر الأنبياء بل دائمة إلى الأبد غير محدودة بوقتٍ وأمدٍ، ناسخة غير منسوخة، جارية في كلّ عصرٍ وزمانٍ، فلا بدّ له من شاهدٍ حيٍّ باقي مدي الزّمان ومعجزة خالدة في جميع الدّوران، لنلّا يخلو عن شاهد الصدق والدليل القاطع، فليوافق ذلك الشّاهد معارف كلّ عصرٍ ولكن مصدّقاً لكشفيّاته وليس فيما آتاه الرّسول من المعجزات ما يفي لذلك إلّا القرآن، فإنّه كلّما يستكشف شيء في العالم ثمّ ينظر في القرآن فيوجد له أصل فيه، ومجهول ينحلّ من مجاهيل الكون فيتراءى له دقيقة فيه.

كما روي في «الكافي» بإسناده عن عاصم بن حُميد قال: سئل عليّ بن الحسين عليه السلام عن التّوحيد فقال: «إنّ الله عزّ وجلّ علم أنّه يكون في آخر الزّمان أقوام متعمّقون، فأنزل الله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللهُ أَحَدٌ...﴾ والآيات من سورة الحديد إلى قوله: ﴿عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ﴾^١. فمن رام وراء ذلك فقد هلك، وحيث إنّ القرآن وافٍ بذلك فيجب أن يكون باقياً دائماً، فيكون دليل التّبوة وشاهد الرّسالة».

على أنّ القرآن معجز له لسان التّحدّي ينادي عليّاً ﴿قُلْ إِنْ كُنْتُمْ فِي رَيْبٍ مِمَّا نَزَّلْنَا عَلَىٰ عَبْدِنَا فَأْتُوا بِسُورَةٍ مِثْلِهِ﴾^٢. فيلزم أن يبقى في كلّ زمان وينادي بذاك التّحدّي فيدفع عن حريم الرّسالة.

العاشر - أنّ التّحريف يوجب بجميع أنحاء سقوط القرآن عن أعلى مرتبة البلاغة والفصاحة التي هي مرتبة الإعجاز ويقربه بكلام البشر فيتمكّن حينئذٍ من إتيان المثل ولو

١ - الحديد/٦.

٢ - البقرة/٢٣.

بأقصر سورة حسناً لتحديده، وقد قيل: إن مرتبة قوله: ﴿اِنْفَرَجَتِ السَّاعَةُ وَانْشَقَّ الْقَمَرُ﴾^١ أعلى من مرتبة دنت الساعة وانشق القمر بأربعة وعشرين درجة، مع أن التغير فيه ليس إلا تبديل كلمة إلى أخرى، فعدم إتيان المعاندين بمثله في هذه المدة الطويلة ألف وثلاثمائة وثيف وستين سنة، يكشف من أنه باقٍ على ما كان من الكمال والعظمة والإعجاز، فلم يتطرق عليه يد التحريف.

الحادي عشر - أن في قراءة لفظ القرآن واستماعه حلاوة وغضاضة ولذاذة ليست في غيرها بحيث تجلب القلوب وتسخرها، كما اتفق كثيراً من الناس من آمن بمجرّد استماعه وذوق حلاوته، ولم ير أحد يكره قراءته وينقبض عن سماعه، فلهذا قال المشركون: ﴿إِنْ هَذَا إِلَّا سِحْرٌ يُؤْتَرُ﴾^٢ إن هذا إلا قول البشر^٣ وليس ذلك لغيره.

وقال بعض: إن إعجاز القرآن لأجل ذلك لا يكلّ أحد عن قراءته وسماعه، وهي في كلّ زمان جديد لا يخلق، وإنّا إذا قرأنا القرآن - مع ما روي أنه منه فأسقط - لم نجد تلك الحلاوة والغضاضة، بل تنقبض النفس انقباضاً، بل لو وجد جملة أو آية من القرآن في ضمن خطبة أو خطابة أو كتابة لعرفه ذوق الإنسان وكذا عكسه، فلو قرأنا في سورة الكوثر «إنّ شأنك عمرو بن العاص هو الأبتّر» أو في سورة الفاتحة «هياك نعبد وإيّاك نستعين» أو في سورة التّبا «باليّتي كنت ترايّا» لاستكرهته النفس وانقبضت منه، وربما يكون قد تنفّرت عنه، فيعلم بذلك أنها ليست من القرآن... [ثم ذكر السورتين المختلفتين (الحفد والخلع) كما تقدّم سابقاً].

إنّ الطّبع والدّوق لا يفرّق بين هاتين السّورتين وبين السّورة التي ادّعاها مُسيلمة أنّها نزلت عليه وهي: «الفيل ما الفيل، وله خرطوم طويل، وذنب وئيل، إنّ هذا من خلق ربّنا لقليل»، فلا جرّم أنّ الطّبع والدّوق يحكم بأنّ القرآن هو ما بين الدّقتين فقط فإنّ فيه هذه الغضاضة واللّذّاذة، وما روي في الرّوايات ليس منه لفقدها هذه الصّفات، بل هي فرية

١ - القمر/١.

٢ - المدثر/٢٤ - ٢٥.

مَجْعُولَةٌ إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَأْوِيلُهَا، أَدْخَلَهَا الْمَعَانِدُونَ بَيْنَ أَحَادِيثِنَا الْمَرْوِيَّةِ عَنْ أَيْمَنَ بْنِ أَبِي حَكِيمٍ.
الثاني عشر - ولو كان القرآن محرَّفًا مَغْيِرًا لَا تَخْذُهُ أَهْلُ الْكُفْرِ طَعْنًا عَظِيمًا عَلَى الْإِسْلَامِ، كَمَا أَنَّ تَحْرِيفَ الْيَهُودِ وَالتَّصَارِي كَتَبَهُمْ عُدْمَنُ الْمَطَاعِنِ الْعَظِيمَةِ وَالْقَبَائِحِ الشَّنِيعَةِ عَلَيْهِمْ، كَمَا اسْتَدَلَّ بِهِ صَاحِبُ «كُشْفِ الْغَطَاءِ». فَلَوْ طَعَنُوا بِهِ عَلَيْهِ وَعَلَى أَهْلِهِ لَتَوَاتَرَ ذَلِكَ وَكَانَ فِي مَسْمُوعٍ وَمَرَأَى، لَشِدَّةِ مَخَالَفَتِهِمُ الْإِسْلَامَ وَكَثْرَةِ عَدَوَاتِهِمْ، وَلِتَجَدُّنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عِدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا، فَكَمَا أَنَّ مَخَالَفَتَهُمْ فِي مَسْمُوعٍ وَمَرَأَى كَذَلِكَ كَانَ طَعْنُهُمْ فِي مَسْمُوعٍ وَمَرَأَى، وَحَيْثُ لَمْ يَظْهَرْ طَعْنُهُمْ بِذَلِكَ يَعْلَمُ أَنَّهُ لَمْ يَكْ مَغْيِرًا وَمَحْرَّفًا، لَشِدَّةِ تَفَحُّصِهِمْ عَمَّا يَوْجِبُ النِّقْصَ فِي الْإِسْلَامِ وَيُورِدُ الْإِنْكَسَارَ عَلَيْهِ، وَهُوَ ظَاهِرٌ لِمَنْ تَفَحَّصَ مِنْ عَادَاتِهِمْ وَعِلْمُ مِنْ سَجِيَّاتِهِمْ، وَالْعَادَةُ تَقْتَضِي بِامْتِنَاعِ عَدَمِ إِطْلَاعِهِمْ بِذَلِكَ مَعَ كَمَالِ التَّجَسُّسِ، مَعَ أَنَّ الْإِسْلَامَ فِي ذَلِكَ الْعَصْرِ لَمْ يَكُنْ بِحَيْثُ لَمْ يَوْجَدْ بَيْنَهُمْ مِنَ الْيَهُودِ وَالتَّصَارِي وَغَيْرِهِمْ مِنْ يَطَّلِعُ عَلَيْهِ.

الثالث عشر - إِنَّ النَّاسَ إِذَا اخْتَصَّوْا بِشَيْءٍ يَعْتَدُّ بِهِ وَيَعْتَنِي إِلَيْهِ فِي نَظَرِهِمْ اجْتَهَدُوا فِي ضَبْطِهِ وَحِفْظِهِ، وَذَلِكَ مَعْلُومٌ بِالسَّيْرَةِ الْعَقْلِيَّةِ وَمَشَاهِدَةِ الْعَيْنِ بِلِ بِحُكْمِ الْعَقْلِ، لَتَعَلَّقَ الْغَرَضُ بِهِ مَا لَمْ يَخْرُجْ عَنْ حَدِّ الْإِعْتِنَاءِ بِهِ، فَإِذَا أُخْرِجَ وَزَالَ الْغَرَضُ لَا يَجْتَهِدُونَ فِيهِ وَذَلِكَ مَعْلُومٌ، وَأَنَّ الْقُرْآنَ كَلَامُ اللَّهِ الْمَجِيدِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ الْمُتَعَالَى عَنْ كَلَامِ غَيْرِهِ، الْمَثْبُوتُ نُبُوَّةُ نَبِيِّهِ وَصِفِيَّةُ وَنَجِيَّةُ، فَيَكُونُ كَرِيمًا شَرِيفًا مُجِيدًا عِنْدَهُ وَعَظِيمًا فِي نَظَرِهِ، يَعْتَدُّ بِهِ وَيَعْتَنِي إِلَيْهِ، فَيَجِبُ عَلَيْهِ تَعَالَى حِفْظُهُ كَمَا حَفِظَ سَائِرَ مَا يَخْتَصُّ بِهِ كَدِينِهِ الْإِسْلَامَ الَّذِي اصْطَفَاهُ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَى لَكُمُ الدِّينَ﴾^١، وَاخْتَصَّ بِهِ لِقَوْلِهِ: ﴿إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ﴾^٢، وَأَفْضَلُ الْكَلِمَةِ الَّتِي اخْتَارَهَا مِنْ بَيْنِ الْكَلِمَاتِ كَلِمَةُ الْإِخْلَاصِ وَحِفْظُهُ فِي الْأَفْوَاهِ وَالْأَلْسِنِ، وَأَشْرَفُ الْأَمَكَةِ الَّتِي هِيَ بَيْتُ اللَّهِ الْحَرَامِ الَّذِي اخْتَصَّ بِهِ وَنَسَبَهُ إِلَيْهِ وَحِفْظُهُ عَنْ التَّخْرِيبِ وَالْإِهْدَامِ، وَغَيْرَهَا مِمَّا اخْتَصَّ بِهِ. فَيَجِبُ حِفْظُهُ الْقُرْآنَ أَيْضًا لَكُونِهِ كَلَامُ اللَّهِ

١ - البقرة/١٣٢.

٢ - آل عمران/١٩.

المجيد الَّذِي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^١.

وأما التّوراة والإنجيل وإن كانا من الكتب السّماويّة إلّا أنّهما ليسا ممّا اختصّ بهما، بل هما نحو سائر كلماته وخلقه ولو سلّم ليسا بهذا الاعتداد، ولو سلّم كان الاعتداد في زمان حجّيتهما وهو قبل نسخهما، فإذا نسخا خرجا عن الاعتداد بهما، والقرآن محكم إلى الأبد لا ينسخ فحفظه واجب إلى الأبد.

الرّابع عشر - إنّ الحكمة تدعو وجوب إنزال القرآن لتلايقال: لو أنزل القرآن لأجنبناه واتّبعناه، ولأنّ الإسلام أفضل الأديان وخاتمهم لزم أن يكون فيه كلّما كان في غيره، وحيث كان في بعض الأديان السّابقة الإلهيّة أو كلّها كتاب منزل فيجب أن يكون في الإسلام أيضًا كتاب منزل، وهذه الحكمة كما تقتضي وجوب تنزيله تقتضي وجوب حفظه، وإلّا لم يكن الحجّة تامّة أو الدّين كاملاً ولكان الغرض منتقضاً...

الفصل الثالث: [الاستدلال بالإجماع]

فنقول: قد وقع في كثير من كبار الأصحاب دعوى الإجماع على عدم تطرّق التّحريف في القرآن سيّما بالنّسبة إلى الزّيادة، بل قد يظهر من بعض كونه من ضروريّات المذهب، فقال الشّيخ رحمه الله في محكي كلامه: أمّا الكلام في زيادته ونقصانه فممّا لا يليق به... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم ذكر قول الطّبرسيّ والصّدوق والكاشانيّ وشرف الدّين ورحمة الله الهنديّ كما تقدّم عنهم، فقال:]

وظاهر أوثق الوسائل عدم الخلاف بين الأصوليّين، حيث نسب القول بالتّحريف إلى الحشويّة والأخباريّين، وقال: خلافاً للأصوليّين فذهبوا إلى نفي وقوع التّحريف، ويظهر من كلام السيّد عدم الخلاف. وقال: ومن خالف ذلك من الإماميّة والحشويّة لايعدّد بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها، لا يرجع بمثلها عن المعلوم المقطوع صحّته.

والظاهر من عبارته هذه أَنَّ المخالفين من علم وجه خلافه ودليل قوله وضعف حجته فهو لا ينافي الإجماع، فالمخالفون القائلون بالتحريف كذلك، لأنَّ مرجعهم إلى الأدلة التي أقاموها من الأخبار لا بغيرها، فإذا ثبت ضعفها وعدم حجيتها بما سنذكره إن شاء الله، تحقق الإجماع الذي ادّعيناه، فافهم.

ويؤيد الإجماع المدعى بل ضرورية المذهب عدم استدلال القدماء على عدم حجية الكتاب بوقوع التحريف أو باحتماله، مع أَنّه أولى بالاستدلال من اختلاف القراءتين كما لا يخفى، ولما ذكره الشيخ الأنصاري رحمته في تنبيهات حجية الظواهر نقلاً عن بعضهم، فكثر وشاع بعده ذكر عنوان التحريف بين المحشّين على «الفرائد» أو «الكفاية» عند مسألة حجية الظواهر وأكثرهم اختاروا ما اخترناه. ومن المعلوم أَنّه لو كان الخلاف المذكور جارياً بينهم فيما سلف لزم شياعه بينهم كشياعه في زماننا هذا، فعلم أَنّه كان مجمّعاً عليه بين علمائنا المتقدمين، لم يختلف فيه أحد سوى الأخباريين وبعض المحدثين بذكر الأخبار الموهمة للتحريف أو الدالة عليه في كتبهم، فلا جرم أَنَّ الإجماع المدعى أقرب إلى الصواب وإن لم يكن مقطوعاً، وهو ظاهر للمتدبر الفطن والله أعلم بحقيقته.

الفصل الرابع : [الاستدلال بالآيات]

الآية الأولى - قوله تعالى : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَعَافِظُونَ﴾^١ بناءً على أَنَّ المراد من الذكر هو القرآن لكثرة استعماله فيه، مثل قوله : ﴿فَسَنُلْوَ أَهْلَ الذِّكْرِ إِنْ كُنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ﴾^٢ أي أهل القرآن، ومثل قوله : ﴿وَأَنزَلْنَا إِلَيْكَ الذِّكْرَ﴾^٣ أي القرآن، وقوله : ﴿يَا أَيُّهَا الذِّبْيُ نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ﴾^٤، وقوله : ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ﴾^٥

١ - الجبر/٩.

٢ - التحل/٤٣.

٣ - التحل/٤٤.

٤ - الجبر/٦.

ونظائرها كثير في استعمال لفظ الذكر في القرآن، وأنَّ المراد من الحفظ ما يعمُّ التَّغيير والتَّبديل.

وقد أورد عليه بوجوه:

الأول - إنَّ المراد الحفظ من تطرَّق شبه المعاندين، حيث لا يوجد فيه بحمد الله مدخل إلى القدح فيه.

والجواب: ما أنزله الله تعالى على رسوله هو ألفاظ القرآن بآياته وكلماته وحروفه وهو حاوٍ لمعاني بليغة عظيمة، فشبه المعاندين إمَّا راجعة إلى ألفاظه، لأنَّه بألفاظه تحدَّى النَّاسَ وأعجزهم عن الإتيان بمثله، فالحفظ حينئذٍ يعمُّ التَّغيير والتَّبديل فواضح، بل العُمدَة في معارضتهم ومبارزتهم هو ذلك، وحفظ ما نزل ظاهر في حفظ ألفاظه، أو راجعة إلى معانيه ومحتواه فحفظها أيضًا يستلزم حفظ الألفاظ، فلا وجه حينئذٍ أن يقال: حفظ معاني القرآن ومداليه عن تطرَّق شبه المعاندين يغيّر حفظ ألفاظه وكلماته عن تحريف الجاهلين وإسقاط الجامعين أو المعاندين على أنَّ ظاهر لفظ «الذكر» ولفظ «نزلنا» كالصَّريح في ألفاظه.

الثَّاني - ممَّا أورد عليه أنَّ الضَّمير في قوله: (له) راجع إلى النَّبيِّ ﷺ لا للقرآن، وذلك لأنَّ لفظ الذكر قد يطلق على رسول الله ﷺ وقد يطلق على القرآن، فهو مشترك لاقريئة على أحدهما فيكون من المتشابهات فلا يمكن الاستدلال به، لاحتمال كون المراد هو الرُّسُول ﷺ، فيكون سبيل قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٦، وليس ذكر الإنزال قريئة على كون المراد منه القرآن لقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ رُسُولًا يَنْتَلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ^٧.

والجواب عنه بوجهين:

أحدهما - أنَّ الذكر ليس مشتركًا لا لفظًا ولا معنى بل هو من الحقيقة والمجاز،

٥ - فُصِّلَتْ / ٤١.

٦ - المائدة / ٦٧.

٧ - الطَّلَاق / ١٠-١١.

ولاريب أن استعماله في القرآن والنَّبِيُّ ﷺ مجاز، لأنه في الأول بمعنى المذكور.
 الثاني - بمعنى الذَّكْر أو المذكر ولا بدَّ له من قرينة على تعيين المراد، والقرينة على كون المراد منه القرآن من وجوه:
 الأولى - كثرة استعماله في المذكور بل يمكن أن يدعى نقله إليه، بحيث يفهم هذا المعنى منه بغير قرينة فيكون منقولاً.

الثانية - إسناد التَّنْزِيل إليه وهو يدل على كونه مُنْزَلاً من الله تعالى، والمُنْزَل من الله هو القرآن، وكون ذكر الإنزال قرينة لوجهين:

أولاً - إنَّ النَّقْص بقوله تعالى: ﴿قَدْ أَنْزَلَ اللَّهُ إِلَيْكُمْ ذِكْرًا﴾ ﴿رَسُولاً﴾ فيأتي جوابه.
 ثانياً - القرينة في الآية لفظ التَّنْزِيل على وزن «التفعيل» وهو يدل على التَّزُول متدرّجاً ومنفصلاً، ويدل على أن المراد منه القرآن لأنه نزل نجوماً ومتدرّجاً، وأما الإنزال على وزن «الإفعال» يدل على التَّزُول دفعةً واحدةً، كما دل بذلك إسناد الإنزال إلى التَّوْرَة والإنجيل لنزولهما دفعةً واحدةً، وإسناد التَّنْزِيل إلى الكتاب وهو القرآن لنزوله تدرّجاً في قوله تعالى: ﴿نَزَلَ عَلَيْكَ الْكِتَابُ بِالْحَقِّ مُصَدِّقًا لِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ وَأَنْزَلَ التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ مِنْ قَبْلُ﴾^١.

وأما إسناد الإنزال إلى الكتاب أيضاً مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ﴾^٢، ومثل: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ مُبَارَكَةٍ﴾^٣، ومثل: ﴿شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ﴾^٤ إنما هو نزوله إلى البيت المعمور دفعةً واحدةً، ثم نزل متدرّجاً في نيف وعشرين سنةً كما نطقت بذلك الأخبار.

الثالثة - كثرة التأكيد في الآية وقلته في آية: ﴿وَاللَّهُ يَفَصِّلُكَ مِنَ النَّاسِ﴾^٥، فإن في

١ - آل عمران/٣.

٢ - القدر/١.

٣ - الدخان/٣.

٤ - البقرة/١٨٥.

٥ - المائدة/٦٧.

الآية تأكيدات منها تصديرها بلفظ **إِنَّ** وتكريرها في الجملتين.

ومنها: تكرير الضمير في «**إِنَّا** ونحن ونزلنا وإِنَّا ولحافظون».

ومنها: الجملة الاسمية في كلتا الجملتين.

ومنها: إلحاق اللام التأكيد في الخبر بخلاف آية العصمة، فكثرة التأكيد هنا وقلته في

تلك يدلّ على أنّ المحفوظ في كل آية غير المحفوظ في الأخرى.

الرابعة - مع أنّهما في الأصل مشتركان، والآيات السابقة تدلّ على أنّ المراد من

الذكر هو القرآن، وهي قوله تعالى: ﴿وَقَالُوا يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ إِنَّكَ لَمَجْنُونٌ﴾

لَوْ مَا تَأْتِينَا بِالْمَلِكَةِ إِن كُنْتَ مِنَ الصَّادِقِينَ ﴿مَّا نُنْزِلُ الْمَلِكَةَ إِلَّا بِالْحَقِّ وَمَا كَانُوا إِذَا مُنْظَرِينَ﴾ إِنَّا

نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴿١﴾.

الثاني من الجوابين - قوله: **إِنَّ** الذكر أطلق على رسول الله، ومن المحتمل أن يكون

هو المراد، ففيه:

أولاً - إطلاق الذكر في القرآن على رسول الله لو كان في غاية الشذوذ والتدرة،

وإطلاقه على المذكور والقرآن في غاية الكثرة والشهرة، وأين هذا من ذاك.

ثانياً - **إِنَّ** الذكر في الآية المستشهد بها ليس المراد منه هو الرسول كما توهم بتقريب

كون الرسول بدلاً عن الذكر بدل المفرد من المفرد، بل هو مفعول لفعل مقدر وهو أرسلنا،

وتقديره (إِنَّا أَنزَلْنَا إِلَيْكُمْ ذِكْرًا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا) فيكون بدل الجملة من الجملة، وذلك

بدليل قوله تعالى في ذيل الآية: ﴿يَتْلُوا عَلَيْكُمْ آيَاتِ اللَّهِ﴾^٢، فالضمير المستتر في قوله:

«يتلوا» للرسول ﷺ، وفي قوله: «آيات الله» للذكر، مع أنّ الإنزال لا يناسب الرسول ﷺ

إلا بنحو من التأويل.

الثالث - ممّا أورد عليه أنّ الحفظ لو سلّم شموله للحفظ من التغيير فإنّما هو القرآن

في الجملة لا لكل فرد فإنّ ذلك واقع، بل ربّما مرّق أو فرّق كما صنع الوليد وغيره.

وهو: أنّ الآية ظاهرة فيما يعمّ اللفظ من التغيير قولهم: إنّما هو للقرآن في الجملة

١ - الجبر/ ٩٠٦.

٢ - الطلاق/ ١١.

لا لكل فرد، كلام لم يصدر عن رويّة، فإنّ المراد من حيث هو أعني ما أرسل به محمد ﷺ لا مرسوم فيه من النسخ، فإنّ جميعها يؤوّل إلى التّلف وهو في الصّدور والمُصحّف محفوظ، حتّى - نعوذ بالله - لو تلف كلّ نسخة على وجه الأرض وبقائه على ما أنزل من أن يعرض له ماغيّروه في النّاس لكان أيضًا محفوظًا، ولم يكن ذلك التّلف كلّها قاذحًا في حفظه، وإنّما يقدر فيه أن يبدّل في النّاس حتّى يكون الذي يدّعي المسلمون أنّه هو المُنزّل محرّفًا مغيّرًا كما يدّعيه أهل النّقض والتّغيير، انتهى.

وينبغي التّوضيح له بأنّ القرآن كثيرًا يطلق على المصاحف المكتوبة المجلّدة وهو ما بين الدّفّتين، بل المستعمل جدًّا في عُرفنا في زماننا هذا هو هذا المعنى أي الخطوط المرتسمة، ويطلق أيضًا على الصّورة الحاصلة في صدور النّاس وخزانة حفظهم، ويطلق على الأصوات والكلمات الّتي تُسمع من القارئ، ويطلق أيضًا على النّقوش الحاصلة في الصّفحات والألواح والتّوار الضّبّطيّ، وكلّ هذا قرآن بالعناية والمجاز وليست بقرآن حقيقةً.

بل القرآن الّذي هو مورد بحثنا هل نالته أيدي التّحريف؟ هو ما أنزله الله على نبيّه؟ وما اختلّف فيه هل هو قديم أم حادث؟ والمعاني المذكورة كلّها حادث وليس شيء منها ممّا أنزله الله، بل هي رسم وخطّ ونقش وحالة وتموّج هواء مخلوق لمخلوق. نعم، كلّها حاكٍ عن شيء من مقولة الكلام مستند إلى الله تعالى، لا يدرك بالحسّ ويدرك بالعقل، يعرفه النّاس ويجدونه ويحكمون بالصّحّة والفساد والخطأ والصّواب، أي هذا الحاكي في حكايته ذاك صحيح أم فاسد، مصيب أم مخطئ.

وأما قولهم: اعتقادنا أنّ القرآن الّذي أنزله الله على محمد ﷺ هو ما بين الدّفّتين، يعني ما يحكيه ما بين الدّفّتين، وما يحكيه ما في أيدينا يساوي ما أنزله الله تعالى لا يزيد ولا ينقص، فعلى هذا من اعتقد أنّ ما في المجتمع الإسلاميّ من القرآن المضبوط في المصاحف أو الصّدور أو غيرهما، يحكي بسوّره وآيه وكلماته وحروفه وحركاته وسكونه ما يساوي ما أنزله الله تعالى على نبيّه لا يزيد ولا ينقص، فهو منكر للتّحريف معتقد بأنّ ما أنزله لم يتحرّف، ولم يتغيّر ولم يعرض عليه ما يزيده وينقصه، وإن تفرّقت

وتمزقت وهدمت المصاحف كلها. ومن اعتقد ما يحكيه مافي المجتمع الإسلامي من القرآن لا يفي ما أنزله الله على نبيه بأي نحو كانت، فهو قائل بالتحريف ولو ضبط وأنسخ المصاحف بأشد اهتمام، فتمزيق الوليد وغيره القرآن وإساءة تهم لا يؤثر بالتحريف وعدمه، لأن ما فعلوه به إنما وقع على الحاكي وهو غير القرآن، ولا يؤثر في المحكي شيئاً. الرابع - مما أورد عليه أن الحفظ عند محمد وآله لم لا يكفي عن تحقق مفهوم الآية؟ ومعه لا مانع لتغيره عند غيرهم، كما لا مانع من حفظه عند بعضهم تغييره عند آخرين. وفيه: إن أريد من الحفظ والتغيير، النسخ والمصاحف مع بقاء ما أنزله الله محفوظاً فلا مانع، وليس ذلك من التحريف من شيء. وإن أريد من الحفظ والتغيير، حفظ ما أنزله الله وتغييره فلا يجوز.

وتوضيحه: أنه ربما يكون فرض المسألة بأن الناس تغيرت ومصحف النبي ﷺ أو الإمام بحاله، والمجتمع الإسلامي يعرفون القرآن على نحو ما عند الإمام وإن ما عندهم من المصاحف ناقص، ويستطيعون أن يصلوا إلى النسخة الصحيحة الكاملة لكونها مضبوطة عند بعض أو في الصدور أو غيرها وعامة المسلمين على ذلك، فهذا ليس بتحريف الكتاب من شيء وإنما هو تحريف ما يحكى عن الكتاب، والكتاب عندهم باقٍ لفرض علمهم وإمكان نيلهم إليه، كما إذا فرضنا أن المصاحف المطبوعة في إيران كلها ناقصة أو مغيرة والمسلمون يعلمون ذلك، وقادرون على أن يصلوا إلى النسخة الصحيحة، لوجودها عند بعض أو في الصدور أو في الممالك الإسلامية الأخرى، فما أنزله الله مصون محفوظ والنسخ الحاكية ناقصة مغيرة مغلوطة، وذلك واضح.

وربما يكون الفرض بأن ما يعرفه المجتمع الإسلامي قرآنًا يغير ما يعرفه الإمام قرآنًا، يزيد عليه أو ينقص أو يختلف بحدود سورة أو آية أو غير ذلك وهو التحريف ولا يجوز. وإن كان عندهم من المصاحف والنسخ يساوي ويوافق نسخة الإمام توافقاً كاملاً حذو النعل بالنعل، لأنهم يرون أن ما زاد عما يعرفونه قرآنًا ليس بقرآن، وهو نظير ما كتب في مصاحفنا أن السورة الفلانية مكّية أو مدنية وعدد آياتها كذا وركوعها كذا نزلت بعد سورة كذا، والمجتمع الإسلامي يرى كل ذلك ليس بقرآن.

فإن فرض من كفاية ما عند الإمام في تحقّق مفهوم الحفظ هو الأوّل فلامانع، وليس من مسألة التحريف بشيء كما قلنا. وإن كان هو الثاني فلا يجوز، لأنّ إنزال القرآن لأجل السامعين واستفادتهم وإتمام الحجة عليهم، وإنّ حفظه لذلك إنّما يتحقّق إذا كان عندهم لا عند محمّد وآله عليهم السلام، فلا يكفي حفظه عندهم عن تحقّق مفهوم الآية، لعدم تسميّة الحجة عليهم لحرمانهم عنه كما مرّ ذلك في الأدلّة العقلية، وإلاّ لأغنى عدم تغييره عند الله تعالى وإنّ تغيير عندهم أيضاً.

الخامس - أنّ الظاهر من الآية أنّه تعالى يحفظ القرآن في الموضع الذي أنزله فيه، كما كان محفوظاً في المحلّ الأعلى قبل نزوله، والقرآن إنّما نزل به جبرئيل على قلب سيّد المرسلين ليكون من المنذرين، فمحله الذي أنزله الله تعالى فيه ووعده حفظه هو قلبه الشريف لا الصّحف والدفاتر ولا غير صدره من الضمائر.

والجواب: أنّه ليس نزول القرآن بمعنى نقله من مكان إلى آخر من صندوق إلى صندوق كالجواهر، بل هو لهداية النّاس وتعليمهم وتركيتهم، وذلك لا يكون إلّا بكونه بينهم ومعرض نبيلهم واستفادتهم وقراءتهم وتدبرهم وتفكّرهم فيه، فكونه منزلاً على قلبه عليه السلام لكونه واسطة بين الله وبينهم وعدم صلاحية الغير لذلك، فحفظه عند قلبه عليه السلام لا يوجب حصول الغرض من اهتداء النّاس وتركيتهم.

السادس - الآية مكّيّة واللّفظ بصيغة الماضي، وقد نزل بعدها سور وآيات كثيرة فلا يدلّ على حفظها لو سلّمنا الدّلالة.

والجواب: أوّلاً - لا وجه لحفظ بعض وترك بعض آخر فإذا ثبت حفظه في بعض ثبت في الآخر بالتّبع لاشتراكهما في القرآنيّة.

وثانياً - لو سلّم دلالة الآية على البعض فبعدم القول بالفصل يتمّ المطلوب. وثالثاً - إنّ عدم نزول بعض منه لا يدلّ على أنّ الحفظ مختصّ لما نزل، لأنّ جميعه نزل في ليلة القدر على البيت المعمور وهو محفوظ فيه، فكما أنّ الآية فيه لا يدلّ على بعض دون بعض لعدم ما يدلّ على ذلك، فكذلك في تنزيله تدريجاً، لأنّ ما نزل تدريجاً عين ما نزل دفعةً على البيت المعمور.

الآية الثانية - قوله تعالى: ﴿وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ* لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^١ وتقريب الاستدلال، إنَّ في معنى الباطل أقوال: منها - ما نقله في «مجمع البيان» هو أنَّ الباطل: الشَّيْطان، ومعناه أن لا يقدر الشَّيْطان أن ينقص منه أو يزيد فيه باطلاً، ولا ريب أنَّه على هذا القول يدلُّ على عدم التحريف أيضاً، لأنَّ تحريف النَّاس مثل تحريف الشَّيْطان، لأنَّه السَّبَب حقيقة لدعوته وتحضيضه على ذلك.

وكان النَّاس آلة في يد الشَّيْطان والشَّيْطان فاعله، أو أنَّهم شياطين من جهة اتَّصافهم بما هو من أفعال الشَّياطين وأنَّهم جندها وتوابعها، أو أنَّ الشَّيْطان إذا لم يقدر بتحريفه وتغييره فغيره أولى بعدم القدرة.

ومنها - ما نقله فيه أيضاً: إنَّه لا يأتيه الباطل من جهة من الجهات فلا تناقض في ألفاظه ولا كذب في أخباره، ولا يعارض بمثله ولا يزداد فيه ولا يغيَّر عمَّا هو عليه، بل هو محفوظ حجة على المكلفين إلى يوم القيامة، وهو صريح في أنَّ التحريف إتيان باطل من خلفه، وهو منفي.

وقد اعترض عليه بوجوه:

الأول - إنَّ ظاهرها أن لا يجوز أن يحصل فيه ما يستلزم بطلانه من تناقض في أحكامه أو كذب في أخباره وقصصه، وفي تفسير عليِّ بن إبراهيم عن الباقر عليه السلام: لا يأتيه الباطل من قبل التَّوراة ولا من قبل الإنجيل والزَّبور، ولا من خلفه، أي لا يأتيه الباطل من بعده كتاب يطله، وفي «مجمع البيان» عن الصادق عليه السلام: إنَّه ليس في إخباره عمَّا مضى باطل، ولا في إخباره عمَّا يكون في المستقبل باطل، ومع ورود التفسير عنهم عليهم السلام كيف يمكن التعميم في الباطل، بل ولم يحتمله أحد من المفسرين بالآراء وغيرهم.

وفيه: إنَّما لو لم نعمم في معاني القرآن وموارد نزول آياته، لكان أكثر موضوعاتنا باقية بلا تكليف، بداهة أنَّ القرآن بمنطوقه وصراحته لا يدلُّ على جميع الأحكام بل أقلَّ

قليلاً منها.

فلا بد من دلالة عليها من التعميم والتأويل، مع أنه وردت أخبار كثيرة بل متواترة في عرض الأخبار على الكتاب وأخذ ما وافقه، وهو يدل على أن جميع الأحكام موجودة في الكتاب، وقوله تعالى: ﴿لَا رَطْبٌ وَلَا يَاسٌ إِلَّا فِي كِتَابٍ مُبِينٍ﴾^١، وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَّا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾^٢، وقوله تعالى: ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ أَحْصَيْنَاهُ فِي إِمَامٍ مُبِينٍ﴾^٣ ومع ورود روايات كثيرة في «أن القرآن نزل بإيّاك أعني واسمعي يا جارة»، واستدلّاهم عليهم السلام بالآيات في مواضع متعدّدة مختلفة وغيرها.

فحينئذ يكون ماصدر عنهم في بيان معاني آيات القرآن بيان بعض ما يدلّ عليه لفظها، وأنه من مصاديقها لانحصار المعنى المراد فيه، فكل ما يطلق عليه الباطل يندرج في قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. نعم، ولك أن تمنع إطلاق الباطل على التحريف والتغيير كما ترى.

الثاني - إنه منقوض بمنسوخ التلاوة والحكم أو التلاوة فقط، بناءً على مذهب الجمهورين من وقوع القسمين في الآية.

وفيه: أنه لو سلّم وجود المنسوخ بكلا قسميه لكنّه لا يوجب النقص، لأنّه ليس بمعلوم كونه من القرآن المُنزّل للإعجاز، بل من الوحي الذي يسمّى بـ«الحديث القدسي» كما قيل في تأويل الأخبار الواردة في التحريف.

الثالث - إنه إن أريد بالقرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه جميع أفراده الموجودة بين الناس فهو خلاف الواقع، للإجماع على أن ابن عفّان أحرق مصاحف كثيرة حتّى قيل: إنه أحرق أربعين ألف مصحف. وإن أريد في الجملة فيكفي في انتفاء الباطل عنه انتفائه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت عليهم السلام، هذا مع أن في صدق الباطل على ورود التحريف عليه تأمل.

١ - الأنعام/٥٩.

٢ - النحل/٨٩.

٣ - يس/١٢.

وفيه: إنا قد أسبقنا أنه ليس المراد بالقرآن التسخُّع والدَّفَاقَر لَأَنَّهَا كُلُّهَا يُوَوَّلُ إِلَى التَّلَفِّ، بل القرآن هو ما نُزِّلَ عَلَى مُحَمَّدٍ ﷺ وهو باقٍ على كُلِّ حَالٍ، وإن تلف جميع أفرادهِ إذا عرفه المجتمع الإسلامي، وتناله أيديهم كما أسلفناه.

وأما قولهم: فيكفي في انتفاء الباطل انتفائه عن ذلك الفرد المحفوظ عند أهل البيت ﷺ، ففيه:

أولاً- منع كون كتاب خاصٍّ لهم مغاير لما في أيدي الناس كما سبق.

ثانياً- لو كفى ماعندهم لكفى كونه عند الله في المحلِّ الأعلى، لو فرض سرية البطلان على ماعندهم أيضاً كما قلنا نظيره في الآية السابقة، وفي التأمل في صدق الباطل على ورود التحريف عليه تأمل، لَأَنَّهُ أَيْضًا مِنْ جِهَاتِ الْبُطْلَانِ كَمَا لَا يَخْفَى.

الآية الثالثة - قوله تعالى: ﴿أَلْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنْزَلَ عَلَى عَبْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا ۖ قَيِّمًا لِيُنْذِرَ بَأْسًا شَدِيدًا مِمَّنْ لَدُنْهُ وَيُبَشِّرَ الْمُؤْمِنِينَ الَّذِينَ يَعْمَلُونَ الصَّالِحَاتِ أَنَّ لَهُمْ أَجْرًا حَسَنًا﴾^١ وتقريب الاستدلال: أن المراد من العوج المنفي في الكتاب على ما نقل الطبرسي عن الرَّجَّاج: أن يخرج الكلام من الصَّحَّة إلى الفساد، ومن الحقِّ إلى الباطل، ومما فيه فائدة إلى ما لافائدة فيه. والمراد من القِيم كونه قَيِّمًا لأُمُور الدِّين يلزم الرجوع إليه فيها، فيكون المعنى حينئذٍ «الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب قَيِّمًا لأُمُور الدِّين الَّتِي يرجع إليه فيها، ولم يجعله خارجًا عن الصَّحَّة إلى الفساد وعن الحقِّ إلى الباطل»، فيكون ورود التحريف وهو الفساد والبطلان منفياً بالآية.

فإن قيل: لعلَّ المراد أنه حين نزوله لاعوج فيه، أي صحيح لافساد فيه وحقٌّ لا باطل فيه، فلا ينافي وروده عليه.

قلنا: صرح في الآية بأنَّ إنزاله لينذر بأَسًا شديدًا ويبشِّر المؤمنين، والإنذار والتبشير مادام الدِّين أي إلى الأبد، وهو يستلزم كون القرآن غير عوج إلى الأبد، وهو يستلزم صونه عن ورودهِ أيضاً، فيتم المطلوب.

الفصل الخامس : [الاستدلال بالأخبار]

وهي على أنواع :

الأول - الأخبار المتواترة في الثَّقَلَيْنِ عن النَّبِيِّ ﷺ رواها كثير من الصحابة أَنَّهُ ﷺ قال : « كَأَنِّي قَدْ دُعِيتُ فَأُجِبْتُ ، وَإِنِّي تَارِكُ فِيكُمْ الثَّقَلَيْنِ أَحَدُهُمَا أَكْبَرُ مِنَ الْآخَرِ : كِتَابُ اللَّهِ تَبَارَكَ وَتَعَالَى حَبْلٌ مَمْدُودٌ مِنَ السَّمَاءِ إِلَى الْأَرْضِ ، وَعِزَّتِي أَهْلُ بَيْتِي فَانْظُرُوا كَيْفَ تَخْلُفُونِي فِيهِمَا - وَقَالَ ﷺ - وَهُمَا خَلِيفَتِي مِنْ بَعْدِي وَلَنْ يَفْتَرِقَا حَتَّى يَرِدَا عَلَيَّ الْحَوْضَ » . وهذه الرواية متواترة قطعاً بطُرُق الخاصّة والعامة ، وذكر أكثرها في كتاب «ينابيع المودة» .

وجه الاستدلال بها : أَنَّهُ ﷺ أمر النَّاسَ وَالزَّمَمَ بِالتَّمَسُّكِ بِالْكِتَابِ الْعَزِيزِ وَالْأَخْذِ بِهِ وَعِزَّتِهِ الْمَعْصُومِينَ ، وَهُوَ يَدُلُّ عَلَى أَنَّ كِتَابَ اللَّهِ الْمَجِيدَ كَانَ مُؤَلَّفًا مَجْمُوعًا مُنْتَشِرًا بَيْنَ النَّاسِ كَمَا قَدَّمَاهُ ، وَأَنَّهُ بَاقٍ مُسْتَمِرٌّ إِلَى الْأَبَدِ ، ضَرُورَةُ تَوْصِيَةِ النَّاسِ جَمِيعًا مِمَّنْ خُوِطِبَ بِهِ وَمِمَّنْ تَأَخَّرَ عَنْ زَمَانِهِ ، لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي التَّكْلِيفِ . فَلَوْ لَمْ يَكُنِ الْقُرْآنُ مُؤَلَّفًا أَوْ كَانَ وَلَكِنَّهُ غَيْرَ بَاقٍ ، لَمْ يَجِزِ التَّوَصِيَةُ بِأَخْذِهِ عَلَى هَذَا الْمَقْدَارِ ، وَهَذَا ظَاهِرٌ لَا يَقْبَلُ الْإِنْكَارَ .

واعترض عليه بوجهين :

أولاً - إِنَّ حَفَظَهُمُ الْقُرْآنَ كَانَ لَهُمْ مِمَّا بَلَّ وَاجِبًا لِلْعَمَلِ بِهِ وَامْتِثَالِ أَمْرِهِ وَاجْتِنَابِ نَوَاهِيهِ ، فَلَا أَمْرَ بِالتَّمَسُّكِ بِهِ الْمُتَوَقِّفُ عَلَى حَفَظِهِ الْمَقْدُورُ لَهُمْ جَائِزٌ .

ثانياً - إِنَّ حَالَ الْكِتَابِ لَا تَزِيدُ عَلَى حَالِ قَرِينَةِ الْمَشَارِكِ مَعَهُ فِي وَجُوبِ التَّمَسُّكِ بِهِمَا ، وَقَدْ عَرَضَ لَهُ مِنَ الْخَوْفِ وَالْقَتْلِ وَالصَّدِّ عَنْ سَبِيلِهِ مَانِعٌ جَمِيعَ النَّاسِ عَنِ الْإِنْتِفَاعِ ، وَمَجْرَدُ وَجُودِهِ لَوْ كَانَ كَافِيًا لَكُنْفَى مَجْرَدُ وَجُودِ الْآخَرِ عِنْدَهُ ، وَالْإِنْتِفَاعُ بِبَعْضِ أَقْوَالِهِ الْمَوْجُودَةِ بَيْنَ الْأَنْامِ كَالْإِنْتِفَاعِ بِالْمَوْجُودِ مِنْ آيَاتِ الْأَحْكَامِ .

والجواب عن الأول - إِنَّ مَاقِلْتَمُوهُ مِنْ إِمْكَانِ حَفَظِهِ فَهُوَ بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ كَانَ فِي عَهْدِهِ وَعَصْرِهِ مَقْبُولٍ ، وَلَكِنْ لَا يَجْدِيكُمْ ذَلِكَ . وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ إِلَى مَنْ تَأَخَّرَ عَنْهُ مِنَ الْمُسْلِمِينَ فَمَمْنُوعٌ لِعَدَمِ قُدْرَتِهِمْ عَلَى حَفَظِهِ ، مَعَ أَنَّهُمْ مَكْلُوفُونَ بِذَلِكَ لِاشْتِرَاكِهِمْ فِي

التكاليف والأحكام، مع أن جميع من عاصره من المسلمين لم يكن مستطيعاً من أخذ القرآن وحفظه، لبعدهم وتعذر، وصلتهم عليه وانتفاء الوسائط بينهم، بل المتمكّنون منهم المدنيون والمكّيون ومن في حواليهما.

وعن الثاني - قال السيّد شارح «الوافية» في محكيّ كلامه: أن التمسك بهم عبارة عن موالاتهم وسلوك طريقتهم واقتفاء أثرهم، وذلك ممكن مع الغيبة أيضاً للعلم بهم وبطريقتهم، وهذا بخلاف التمسك بالكتاب، فإنه يتحقّق بالأخذ به ولا يمكن إلاّ بالأطلاع عليه، فقد بان الفرق واتّضح الأمر.

وما قيل: من أن العلم بجميع طريقة الإمام في الغيبة كي يسلك الأنام لم يدعه أحد من الأعلام، وكفاية البعض لصدق التمسك بعد سلوكها فيه وعدم الكفاية في الآخر شطط من الكلام.

فمدفوع بأن جميع مذاهبهم ومسالكهم وطرائقهم التي يجب اقتفاء أثرهم فيها معلوم للأعلام، كيف ولم يذهب أحد في هذا الزمان إلى انسداد باب العلم والعلمي، لأن جميع الأحكام معلومة - إمّا بالأدلة القطعية كالتواتر وغيره أو بالأدلة التي علمت حجّيتها بالدليل القطعي، فيعلم جميعها المستنبط المجتهد باجتهاده وفقاهته وليس ذلك مضراً، لجواز الاجتهاد والاستنباط في حضورهم عليه السلام، حيث كانوا يعلمون الناس طريق الاجتهاد وسبيل الاستنباط ببيان قواعد كلّية من تعارض الخبرين، وعدم نقض اليقين بالشك، وأصالي الطهارة والإباحة، وليست طريقة مبهمة من طريقتهم حتى يضرّ في ذلك، ومخالفة اجتهاد بعضهم في بعض المسائل لا يقدح لجوازه في حضورهم عليه السلام أيضاً. نعم، لو أجمعوا على أمرٍ مخالف لحكم الله تعالى وطريقتهم في مسألة أو مسائل ربّما قيل بقدحه لعدم العلم بطريقتهم فيها، لكنّه يجب حينئذٍ على الحجّة الغائب عليه السلام أن يبيّنها ولو بإلقاء الخلاف، لأنّا يقعوا كلّهم في الخطاء كما هو مشيهم في حجّة الإجماع، فعلى هذا متابعة أقوالهم وأفعالهم ممكنة لبيانهم جميع ما يجب أن يبيّنوه وتام ما يحتاج الناس إليه بالصراحة أو الإشارة، وهو ظاهر لكلّ من تعمّق في كلامهم ورواياتهم المروية

عنهم عليه السلام من غير خفية وستر، بل في غاية الظهور والبداهة والحمد لله على كل حال.

الثاني - الأخبار الواردة في عرض الأخبار على الكتاب والسنة عند تعارضها وأخذ الموافق منها وطرح المخالف، وهي كثيرة جداً مستفيضة بل متواترة، وقد عنون في «الوسائل» باباً في ذلك وأدرج كثيراً منها. من أراد أن يطلع عليها فليراجع إليه وسائر مظانه.

وجه الاستدلال: إنه إن كان المراد من العرض هو العرض على المَحَرَّفِ المُغَيَّرِ فلا وجه له، وإن كان على المُنْزَلِ المحفوظ من غير تحريفٍ وتغييرٍ فهو ممّا لا يستطاع، فلا بدّ من القول بعدم التغيير، ليكون العرض على المُنْزَلِ المحفوظ ممكناً مقدوراً، فهو المطلوب.

وقد اعترض عليه بأنّ ماورد عنه عليه السلام في ذلك فلا ينافي التغيير بعده، وما جاء عنهم عليه السلام فهو قرينة على أنّ الساقط لا يضرّ بالموجود، وتماه من المنزل للإعجاز، فلا مانع من العرض عليه، مضافاً إلى اختصاص ذلك بالأحكام، فلا يعارض ماورد في النقص فيما يتعلق بالفضائل.

والجواب: إن قوله: ماورد عنه عليه السلام في ذلك فلا ينافي التغيير بعده، قلنا: ممنوع، لأنّه كأخبار الثقلين لا يختصّ بالمخاطبين، بل يعمّ من تأخّر عنهم من المكلفين لقاعدة الاشتراك في التكليف فالمحذور بحاله، بل قد يقال: إنّ كون من تأخّر مراداً في الخطاب بالعرض أولى ممّن عاصره عليه السلام، لأنّ تمييز الحقّ عن الباطل بعد النّبى عليه السلام مشكل وصعب لبعده عصرهم عنه عليه السلام، بخلاف من عاصره لإمكان رجوعهم إليه عليه السلام. وكذا قوله: وما جاء عنهم عليه السلام قرينة على أنّ الساقط لم يضرّ بالموجود، فإنّه ممنوع أيضاً، لأنّ ذلك بعد فرض كون السقوط ثابتاً مسلماً مفروغاً عنه وهو محلّ النزاع. فلو فرغنا عن ذلك وقلنا بالتحريف كانت تلك الأخبار دليلاً على أنّ الساقط غير مضرّ صوتاً لكلامهم عن اللّغويّة، وأمّا حين النزاع فيدلّ على ما ادّعيناه كما لا يخفى.

على أنّ الساقط بعد ملاحظة ماورد فيه على كثرتها - وأنّه سقط من القرآن أكثر من

نصفه أو ثلثيه - يضرّ بالباقي قطعاً، لاحتمال أن يكون كلّ آية محرّفاً مغيّرًا مصروفًا عن ظاهرها كما مرّت في الأدلّة العقلية وحينئذٍ انسدّ باب التمسّك بالكتاب والعرض عليه. ومن هذا يعلم فساد قوله أخيراً: مضافاً على اختصاص ذلك بآيات الأحكام، فلا يعارض ماورد في النقص فيما يتعلّق بالفضائل، على أن العرض على الكتاب ليس منحصراً بالأحكام لشمول الأخبار لغيرها من المعتقدات المذهبية وغيرها، مع كون آيات الأحكام مصوّناً ليس أولى من صيانة آيات الفضائل.

الثالث - الأخبار الواردة في فضيلة تلاوة القرآن وختمه والتمسّك به، والأخذ بأوامره واجتناب نواهيه عن النبي ﷺ وأمير المؤمنين عليّ وسائر الأئمة عليهم السلام، وهي أيضاً كثيرة بل متواترة في أصل الفضيلة.

وجه الاستدلال: إنهم عليهم السلام أمرونا بأخذ الكتاب والتمسّك به، وحثّونا بقراءته ودرك فضيلته وثوابه، وهو يدلّ على أنّه كتاب مضبوط مجموع محفوظ مصون عن التّغيير والتّبديل إلى يوم القيامة، وإلّا لكان ذلك تكليفاً بما لا يقدر النّاس، وترغيباً على ما لا تناله أيديهم، وبطلانه أوضح من أن يخفى.

وأما ما قيل: من أنّ الثّواب المذكور للموجود كما هو الظّاهر من الروايات، ويكون للمشتمل على المحذوف أزيد منه، لم يذكروه لعدم القدرة على تحصيله، أو هو للثّاني، وإنّما يجزي القارئ النّاقص به تفضّلاً من الله لعدم كونهم سبباً للنّقص، والتّسامح في النّقيصة وصدق قراءة ما علّق عليه في الخبر عليه.

فيمكن دفعه؛ أمّا الأوّل؛ وهو كون الثّواب المذكور للموجود وللمشتمل على المحذوف أزيد منه إلخ، فهو بالنّسبة إلى الروايات الواردة عن الأئمة عليهم السلام وأما بالنّسبة إلى الروايات الواردة عن النبي ﷺ وهي في نفسها كثيرة جداً ممنوع، لأنّه لم يكن في عصره ناقصاً وكان مقدوراً، فلا يحسن ترك ثواب المشتمل على المحذوف لأجل عدم قدرة من تأخّر عنهم عليه.

مع أنّ الظّاهر أنّ الثّواب لتمام ما أنزل الله على النبي ﷺ قرآنًا أو سورة لصدق القرآن

أو السورة على تمامهما لا الناقص منهما، خصوصاً مع ذكر لفظ الختم في بعض الروايات،
فحينئذٍ لا وجه لتفضله تعالى لقارئ الناقص مع إمكان قراءة التام، كما في عهد النبي ﷺ
وأغلب هذه الروايات منقولة عنه ﷺ.

وقوله في وجه التفضيل: لعدم كونهم سبباً للنقص فواضح البطلان، فأنهم وإن
لم يكونوا سبباً في نقص الكتاب لكنه لو قرئ ناقصاً في عصره ﷺ فالسبب نفس القارئ،
لأنه حينئذٍ لم يكن بعد محرّفاً، فالقارئ قرأه ناقصاً. وقوله: للتسامح في التقيصة أوضح
بطلاتاً، فإن أخبار الباب بجملتها دلّت على سقوط أكثر من ثلث القرآن، حينئذٍ كيف
يمكن أن يقال فيه بالتسامح، وأن ذكر ثواب لآية أو سورة صغيرة ينافي ترك ثواب
الآيات والسور التي أسقطت أو حرّفت، وبطلان قوله: وصدق قراءة معلق عليه في
الخبر عليه لا يحتاج إلى بيان، بعد ظهور لفظ القرآن أو السورة في مجموع ما أنزل
عليه ﷺ.

ثم اعلم! أن ذكر الفضيلة المذكورة والثواب المذكور في الأخبار للقرآن أو للسور
لا فرق فيه بين من عاصره ﷺ وبين من تأخر زمانه عنه ﷺ، فإن ذكرها للعموم كما أن
ما تضمنتها من الأحكام للعموم، فلا وجه للاعتراض بأن ذلك إنما هو لمن كان في
عده ﷺ، وأما من تأخر عده عنه فليس الترغيب والتحرّيب في الأخبار شاملاً عليه،
هذا مع أن كون الثواب المذكور في الأخبار للمحرّف الموجود أو للتام ولكنه لقارئ
الناقص من باب التفضل، إنما يكون ويصحّ بعد التسليم بالتحريف كما سبق في سابقه،
ومع النزاع يدلّ على ما قلناه.

الرابع - تقرير أمير المؤمنين عليه السلام حين بويع بالخلافة، وكذا ولده الحسين عليه السلام عند
مخالفته ليزيد ومن تبعه، وهو حجة لنا.

وبيان ذلك: أن أمير المؤمنين عليه السلام، لما بويع بالخلافة وأظهر إمامته وولايته للناس،
وأبرز حقانيته وصدقه على المؤمنين و... كما يظهر ذلك من خطبه واحتجاجاته سيّما
خطبته المعروفة بـ«الشَّقْشِقِيَّة» ومع ذلك كله لم يقل: إن كتاب الله المنزل الذي هو بين

الناس مُصَحَّفٌ مُحَرَّفٌ مُعَيَّرٌ، بل كان يرغب الناس على تلاوته وأخذه وتمسكه والعمل بطبقه ترغيبًا وافيًا كافيًا وتحريضًا أكيدًا بليغًا، وكان مصرًّا في ذلك كما يظهر لمن راجع خطبه المجموعة ورواياته المضبوطة المذكورة في كتب أصحابنا.

مثل ما رواه في «الوافي» عن «الفقيه» قال أمير المؤمنين عليه السلام في وصاياه لابنه محمد ابن الحنفية: «وعليك بتلاوة القرآن والعمل به ولزوم فرائضه وشرائعه وحلاله وحرامه وأمره ونهيه والتهجّد به وتلاوته في ليلك ونهارك، فإنّه عهد الله إلى خلقه، فهو واجب على كلّ مسلم أن ينظر كلّ يوم في عهده ولو خمسين آية، واعلم أنّ درجات الجنة على قدر آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن اقرأ وأزق، فلا يكون في الجنة بعد النبّيين والصّديقين أرفع درجة منه».

ومثل ما في «نهج البلاغة»: «وَعَلَيْكُمْ بِكِتَابِ اللَّهِ، فَإِنَّهُ الْحَبْلُ الْمَتِينُ، وَالنُّورُ الْمُبِينُ، وَالشِّفَاءُ النَّافِعُ، وَالرَّأْيُ النَّاقِعُ، وَالْعِصْمَةُ لِلْمُتَمَسِّكِ، وَالنَّجَاةُ لِلْمُتَعَلِّقِ، لَا يَفُوجُ فَيَنَامُ، وَلَا يَزِيغُ فَيُسْتَعْتَبُ، وَلَا تُخْلِقُهُ كَثْرَةُ الرَّدِّ وَوُلُوجُ السَّمْعِ، مَنْ قَالَ بِهِ صَدَقَ، وَمَنْ عَمِلَ بِهِ سَبَقَ»^١.

وقال أيضًا: «أَرْسَلَهُ عَلَى حِينِ فِتْرَةٍ مِنَ الرُّسُلِ، وَطَوَّلَ هَجْعَةً مِنَ الْأُمَمِ، وَانْتِقَاضِ مِنَ الْمُبَرَمِ، فَجَاءَهُمْ بِتَصْدِيقِ الَّذِي بَيْنَ يَدَيْهِ، وَالنُّورِ الْمُقْتَدَى بِهِ، ذَلِكَ الْقُرْآنُ فَاسْتَنَظَّهُوهُ وَلَكِنْ أَخْبَرُكُمْ عَنْهُ، أَلَا إِنَّ فِيهِ عِلْمَ مَا يَأْتِي، وَالْحَدِيثَ عَنِ الْمَاضِي، وَدَوَاءَ دَائِكُمْ، وَنَظْمَ مَا بَيْنَكُمْ»^٢.

وقال عليه السلام: «وَاعْلَمُوا أَنَّ هَذَا الْقُرْآنَ هُوَ النَّاصِحُ الَّذِي لَا يَغُشُّ، وَالْهَادِي الَّذِي لَا يُضِلُّ، وَالْمُحَدِّثُ الَّذِي لَا يَكْذِبُ، وَمَا جَالَسَ هَذَا الْقُرْآنَ أَحَدٌ إِلَّا قَامَ عَنْهُ بِزِيَادَةٍ أَوْ نُقْصَانٍ: زِيَادَةٌ فِي هُدًى، وَنُقْصَانٍ مِنْ عَمَى. وَاعْلَمُوا أَنَّهُ لَيْسَ عَلَى أَحَدٍ بَعْدَ الْقُرْآنِ مِنْ فَاقَةٍ، وَلَا لِأَحَدٍ قَبْلَ الْقُرْآنِ مِنْ غَيٍّ، فَاسْتَشْفُوهُ مِنْ أَدْوَانِكُمْ، وَاسْتَعِينُوا بِهِ عَلَى لَأْوَانِكُمْ، فَإِنَّ

١ - نهج البلاغة، ترجمة وشرح فيض الإسلام خ: ١٥٥.

٢ - نفس المصدر خ: ١٥٧.

فِيهِ شِفَاءٌ مِنْ أَكْثَرِ الدَّاءِ ، وَهُوَ الْكُفْرُ وَالنَّفَاقُ وَالْعِيَّ وَالضَّلَالُ ، فَاسْأَلُوا اللَّهَ بِهِ ، وَتَوَجَّهُوا إِلَيْهِ بِحُبِّهِ ، وَلَا تَسْأَلُوا بِهِ خَلْقَهُ ، إِنَّهُ مَا تَوَجَّهَ الْعِبَادُ إِلَى اللَّهِ بِمِثْلِهِ ، وَاعْلَمُوا أَنَّهُ شَافِعٌ وَمُسَفِّعٌ ، وَقَائِلٌ وَمُصَدِّقٌ ، وَأَنَّهُ مَنْ شَفَعَ لَهُ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ شَفَّعَ فِيهِ ، وَمَنْ مَحَلَّ بِهِ الْقُرْآنُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ صُدِّقَ عَلَيْهِ ، فَإِنَّهُ يُنَادِي مُنَادٍ يَوْمَ الْقِيَامَةِ : أَلَا إِنَّ كُلَّ حَارِثٍ مُبْتَلَى فِي حَرْثِهِ وَعَاقِبَةِ عَمَلِهِ غَيْرَ حَرْثَةِ الْقُرْآنِ ، فَكُونُوا مِنْ حَرْثِيهِ وَأَتَابِعِيهِ ، وَاسْتَدِلُّوهُ عَلَى رَبِّكُمْ ، وَاسْتَنْصَحُوهُ عَلَى أَنْفُسِكُمْ ، وَانْتَهَمُوا عَلَيْهِ أَرْءَاءَكُمْ ، وَاسْتَغْشُوا فِيهِ أَهْوَاءَكُمْ»^١.

وساق الخطبة إلى قوله : «وَإِنَّ اللَّهَ سُبْحَانَهُ لَمْ يَعْطَ أَحَدًا بِمِثْلِ هَذَا الْقُرْآنِ ، فَإِنَّهُ حَبْلُ اللَّهِ الْمَتِينِ ، وَسَبَبُ الْأَمِينِ ، وَفِيهِ رَبِيعُ الْقَلْبِ ، وَيَتَابِعُ الْعِلْمَ ، وَمَا لِلْقَلْبِ جَلَاءٌ غَيْرُهُ...»^٢.

ومثلها كثير في خطبته وكلماته اقتصرنا بما ذكره في المقام ، وأنه ﷺ لم يذكر في كلام له نقص القرآن ، ولم يقل في وقت من الأوقات : إنه متغير عما كان ، ولو كان مُحَرَّفًا مُغَيَّرًا كان عليه إعلام الناس وإصلاحه ، ونشر ما هو الصحيح بين المسلمين وإظهار عداوة الأولين ، إذ كان حينئذٍ أمره لا ينكر وفعله لا يرد ، وإنه سكت عن ذلك وقرره ولم يذكر في ذلك شيئاً ، بل بعض كلماته كما سمعته ظاهر في عدمه كقوله : لا يعوجّ فيقوم ولا يزيغ فيستعجب.

وكذا ابنه المظلوم الوحيد حسين بن علي بن أبي طالب الشَّهِيد ﷺ حيث أقدم على مخالفة يزيد ، وأعلنها واقتحم بحربه وأظهر حقانيته بين الناس وأبرز فضائح بني أمية بتمام الفضائح ، ولم ينقل أنه قال في وقت لافي كتاب ولا في خبر ورواية : إن كتابكم هذا مُحَرَّفٌ مُغَيَّرٌ ، ولو كان كذلك كان عليه أن يذكره ، لأنه من أعظم القبائح والفضائح ، بل وعدّ «الشَّريعة السَّنَقْلَجِيَّة» القول بالتحريف من أعظم الإهانات على أمير المؤمنين ﷺ... [إلى أن قال:]

الخامس - الأخبار الواردة عنهم ﷺ الدالة على جواز قراءة القرآن كما يقرأ الناس

١ - نفس المصدر خ : ١٧٥.

٢ - نفس المصدر.

وتعيينها بقرائتهم، بل وعدم جواز قراءة ما يسمع منهم ﷺ من كلمات القرآن وحروفه. وتقريب الاستدلال بها: أنَّ المعلوم من الكتاب الَّذي يجب قراءته في الصلاة وغيرها - ولا يجوز أن ينقص عنه ولا يزداد عليه - هو الكتاب المُنزَل الصَّحيح الغير المُحرَّف، وأنَّ ذلك الكتاب الصَّحيح هو هذا الَّذي فيما بين النَّاس، لأنَّه لو كان القرآن المنزل زائداً عليه وما يسمع منهم ﷺ كان قرآنًا لم يكن لتجويزهم قراءة النَّاس وجه، ولأنَّهم عن قراءة ما يسمع عنهم ﷺ جهة، كما لم يكن لتجويزهم العمل في الأحكام كما يفعله النَّاس والنَّهي عن اتِّباعهم فيها جهة ولا وجه، بل كان عليهم أن يذكروا مواضع التَّحريف والتَّغيير وأمرهم بقراءة الصَّحيح، كما كان عليهم أن يبيِّنوا موارد الاختلاف في الأحكام، فكما أنَّهم يبيِّنوا مواضع الاختلاف في المسائل العمليَّة لأصحابهم وأتباعهم فكذلك كان عليهم بيان موارد السَّقوط والتَّحريف، والأمر بقراءة النَّام الصَّحيح كالأمر بإتيان الأعمال الصَّحيحة التَّامة، فبيانهم موارد الاختلاف في الأحكام وعدمه في السَّقوط والتَّغيير - بل الأمر بالاتباع في ذلك - يدلُّ على صحَّة الكتاب وعدم النَّقص فيه. ومصادر عنهم من الرِّوايات في بيان التَّحريف وذكر مواضعه لا يفي بذلك، مضافاً إلى ضعفها وعدم صحَّتها سنداً ودلالة، وعدم كفايتها لو صحَّت للزوم القطعيَّة في القرآن إنَّ في ردِّهم عن قراءتها وكتمان ما عندهم من الآيات وأمرهم بقراءة ما في أيدي النَّاس دليلاً على أنَّ مصادر عنهم ﷺ ليس في بيان تحريف التَّنزيل بل التَّأويل، وإلاَّ لم يكن لتجويزهم قراءة النَّاس ونهيههم عن قراءة الصَّحيح وجه، بل ولا كفاية في قراءة النَّاقص في زمانهم ﷺ لإمكان التَّكميل والتَّصحيح، وللسَّقوط قراءة التَّامة مع إمكانها دليل، فحينئذٍ مقتضى الجمع بين أخبار الباب والأخبار الواردة في التَّحريف هو تحريف التَّأويل لا التَّنزيل، ونهيههم عن قراءة ما يسمع منهم ﷺ إشارة إلى عدم جوازها بقصد القرآنيَّة، لأنَّه إدخال عليه ما يعلم أنَّه ليس منه وهو التَّشريع المحرَّم.

الفصل السادس : [بكثرة الدّواعي على ضبطه وحفظه]

فنقول : إنّ سقوط شيء منه مع شدّة هذا الضّبط والاهتمام خارج عن مجاري العادات ، قال النّيسابوري في تفسيره : وقيل : حفظه بالدّرس والبحث... [وذكر كما تقدّم عنه ثمّ قال:]

وقال السيّد « شارح الوافيّة » في محكيّ كلامه : إنّ طول المدة أدعى لضبط ما تمّدّ إليه الأعناق ولا يرد الإبداع ، وأنّي يخفى مثله؟ وهو ﷺ إذا تغشاه الوحي ثقل حتّى إذا كان راكباً ارتدّت قوائم الدّابة ، فإذا تسرّى عنه تلا عليهم ما نزل عليه .

فليكن كخطيب مصفّع أو كشاعر مغلق ينشد البيت بعد البيت ، ويلقي الكلام بعد الكلام في مظانّ الحكمة ومحلّ الحاجة ، خصوصاً إذا كانت لوروده شاهد معلوم وعلامة بيّنة وهو ﷺ إنّما يأتيهم بالوعد والوعيد والتّرجيب والتّهديد والتّكاليف الحادثة وأقاصيص الأمم السّالفة والأحاديث العجيبة والأقاويل الغريبة ، وهناك أمم من النّاس يتطلّعون لما برز منه ﷺ رغبة أو رهبة وقد كلّفهم بتلقّيه وتلاوته وحفظه والنّظر في معانيه ، ووعدهم مع ذلك الجنّات وذكر لهم أنحاء من الخصوصيّات ، وجعل تلاوته فضلاً عمّا هو أعظم مكانة منها نوعاً من العبادات يتكلّف بها ، ويظهر الرّغبة فيها المؤمن منهم والمنافق كالصّوم والصّلاة حتّى أنّ منهم من يقطع اللّيل بتلاوته .

على أنّه ﷺ لم يقنع بذلك كلّ حتّى وكلّ لكتابه وحفظه وحراسته أربعة عشر يعرضون عليه ويدرسونه لديه ، لأنّه معجز التّبوّة ومأخذ أحكام الشّريعة ومرجع الأئمة وشاهد الأئمة ، حتّى أنّ جماعة منهم كعبد الله بن مسعود وأبيّ بن كعب ختموه عليه عدّة ختمات ، وما زال يفشو أمره وينتشر ضياؤه ويعلو سناؤه يوماً فيوماً وعاماً فعاماً وقرئنا فقرئاً حتّى صار من أعظم المتواترات ظهوراً... [ثمّ ذكر قول السيّد المرتضى كما تقدّم عنه ، فقال:]

فربّما علم من يحفظ القصيدة أنّ بعد هذا البيت مثلاً بيت قد ذهب عليه ، فإذا أنشد ذلك البيت وغير منه حرف أنكره وعرف مكانه وتذكره ، فنادى منادي السّلطان في حمّلتَه

وحُفَاطُه والَّذين يتنَاشِدونه ويكتُبونه - وليس هناك من يَتَّقِيه في ذلك - : أن اتنوني بما عندكم منه أترأه يشدُّ عليه بعد هذا شيء، والكتاب العزيز أجلُّ ممَّن ضربناه مثلاً، وحَمَلْتَه وكتَّابه وحفظته أكثر ممَّا قلناه، وتوجَّه الرِّغبات إليه أشدَّ، وله قُرَّاء كثيرون وحُفَاط وَجَمْعَة في أَيَّام النَّبِيِّ ﷺ فضلاً عمَّا بعده جماعة، حتَّى قال القُرْطُبي: قد قتل يوم اليمامة سبعون من القُرَّاء، وقتل في عهد النَّبِيِّ ﷺ في بئر معونة مثل ذلك... [ثم ذكر رواية البخاري عن قتادة وعن أنس فيمن جمع القرآن، كما تقدَّم في باب جمع القرآن، فقال:]

ثم قال: هذا كلُّه مضاعفاً إلى شدة اعتناء الله جلَّ ذكره بشأنه وصدق وعده الله بحفظه، وإظهار هذا الدين الذي هو من أعظم أركانه حتَّى جعل أشدَّ النَّاس إِياءَ لظهوره وأقلَّهم احتفالاً بمكانه من السَّعادة في حفظه وصيانته، كما حفظ الإسلام مع تهاكمهم في استئصال ذريَّته يعظمون له أعواد منبره وتحت منبره أولاده وضعوا، إلى آخر ما قال.

ويكفي لنا من كلامه ما نقلناه، وإنَّما ذكرناه بطوله لما فيه من تمامية الحسن وشدة الجُودة، ولو أخطتُه النَّظر لوجدته بالغاً في مراتب الحسن أعلاها وصاعداً في معارج الجُودة عليها، ومع ذلك كلُّه فقد اعترض عليه باعتراضات ركيكة وإيرادات واهية، لأبأس في التَّعرُّض عليها وبيان ما فيها من الرِّكاكة، فنقول بعون الله تعالى: أمَّا اعتراضهم: الأول - فبالنِّقص بالتَّوراة وما وقع فيه من التَّغيير والتَّحريف مرَّتين؟ المرَّة الأولى ما وقع بعد رحلة موسى عليه السلام، والمرَّة الثَّانية ما وقع عند بعثة النَّبِيِّ ﷺ، وقد ملئت اليهود والنصارى من الذين هم مثلهم في حفظها وصيانتها الدُّنيا شرقاً وغرباً، وشاعت النُّسخ وانتشرت في البلدان والممالك والبيع والكنائس وخزانة ملوكهم المتغلِّبين في كثير من أطراف الدُّنيا حينئذٍ كالشَّام واليمن ومصر والرُّوم وما يليها والأندلس والحبشة وغيرها، وليس لتلك النُّسخ الموجودة في عصره المتداولة عند الجميع أثر أصلاً، وهذا من الأعاجيب التي تدع اللَّبيب حيراناً.

والجواب: أنَّه لا يقاس القرآن بتلك الكتب المُحرَّفة للبوَن البعيد بينه وبينها، لوجود جهات عديدة فيه داعية إلى صيانتها وحفظه دون تلك الكتب والأمر بالعكس

ووجود عوامل تدعو إلى تحريفها دون القرآن.

وذلك، أنَّ القرآن كتاب أحكام وقوانين ومأخذ للشريعة، ومادام الإسلام والمسلمون يحتاجون إلى ذاك الكتاب، لأخذ أحكامهم وتكليفهم، بخلاف الكتب السالفة، فإنه ليس فيها سوى المواعظ والأقاصيص شيء إلا قليلاً، فمحتوى القرآن يدعو إلى صيانته وحفظه دون محتوى سائر الكتب، وأنَّ القرآن معجز النبوة وشاهد الرسالة، وليس لنبيٍّ بعده شاهد أعظم من القرآن وتحذّي الناس إلى آخر الدهر بإتيان مثله، وهي داعية إلى حفظها وصيانتها ما كانت النبوة، وليس ذلك للكتب السالفة.

وإنَّ القرآن مع قطع النظر عن كونه كتاب الله ومعجزة رسوله في نفسه كلام فصيح بليغ غاية مراتب البلاغة، كلماته أفصح كلمات الفصحاء وتراكيبه أفضل تراكيب البلغاء، بحيث يعشقه كلُّ من قرأه ويطلبه كلُّ من سمعه، لأنَّ تركيب الكلام مع أبلغ التركيب كان يومئذٍ مطلوباً مقصوداً مرغوباً، وإيجاد الأشعار والخطب البليغة حينئذٍ كان مرغوباً ومقبولاً والناس يتنافسون فيها ويتفاخرون بها، وإذا كان كلُّ من أشد بيتاً فصيحاً أو أوجد خطبة بليغة يكتبها على الجدر ليجدها الناس ويدركها العامة وكانوا يضبطونها في دفاترهم وكتبهم، وكان هذا شعارهم وسجيّتهم وديّنتهم.

فكون القرآن في أكمل مراتب الفصاحة والبلاغة وأعلى معارج الغضاضة والحلاوة يدعو إلى اهتمامهم إلى حفظه وصيانته، وأنَّهم كانوا يعشقون ويطلبون مثل هذه التراكيب، ويفتقدون مثل تلك الأعاجيب، وليس شيء منها للكتب المحرّفة، وهذا بديهى لا يقبل الإنكار، وكلّ هذه الدواعي في القرآن داعية إلى الصيانة وآبىة عن التحريف والتغيير.

ويزيد على إياها كثرة نُسَخه، وقد سمعت أنّه لما أراد أبو بكر جمعه على يد زيد بن ثابت فطالب مصاحف المسلمين، قال عبدالله بن مسعود: يا أهل العراق اكتبوا المصاحف التي عندهم وغلوها، فإنَّ الله تعالى يقول: ﴿وَمَنْ يَغْلُلْ يَأْتِ بِمَا غَلَّ يَوْمَ الْقِيَمَةِ﴾^١ قالوا الله

بالمصاحف. وسمعت أن عثمان أحرق كذا ألف مُصْحَف، وكلّ ذلك ينادي عن كثرة نُسخه في أيدي المسلمين وهي تأبى عن التحريف.

وأما نُسخ سائر الكتب وإن شاعت وانتشرت في البلدان والممالك والبيع والكنائس كما قال المعترض، إلا أنها ليست في أيدي اليهود والنصارى، لأنها كانت محصورة على الأحرار والرهبانيّين منهم، ولم يكن لغيرهم نصيب منها، والمحرّفون هم أولاء الأحرار والرهبانيّون أنفسهم، فلم يكن شيء من تلك الكتب يأبى عن التحريف بل كانت مستعدة لهم، وأما وجود الدواعي على تحريف تلك الكتب:

منها: إنهم كانوا لا يرضون أبداً أن يصيروا تحت قوانين أحد من الناس غير قوانينهم، ولا يقبلون شريعة من دون شريعتهم ودينهم، كما علم أنّهم قلّما يتفق أحد منهم أن يختار ديناً آخر غير دينهم ومذهبهم وذلك لتعصّبهم فيه، وكتبهم تشهد وتنطق عن نبوة نبيّنا ﷺ والتّصديق به وفرض اتّباعه، فالحيلة حينئذٍ في تحريفها، والأمر سهل لهم لكونها في أيديهم واختيارهم.

ومنها: كون الاستكبار من طينتهم الدّائمية وعناصرهم الأصليّة، وكانت شدة عداوتهم للإسلام إنّما هي لأجل ذلك، فابتلاهم الله بعدم الاستقلال وجعلهم أدلة بين العباد أذلّهم الله تعالى إلى يوم المعاد، وإلى هذا أشار في قوله تعالى: ﴿لَتَجِدَنَّ أَشَدَّ النَّاسِ عَدَاوَةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الْيَهُودَ وَالَّذِينَ أَشْرَكُوا وَلَتَجِدَنَّ أَقْرَبَهُمْ مَوَدَّةً لِلَّذِينَ آمَنُوا الَّذِينَ قَالُوا إِنَّا نَصَارَىٰ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَبِيلِيّينَ وَرُحَبَاءُنَا وَأَنَّهُمْ لَا يَسْتَكْبِرُونَ﴾^١ وذاك الاستكبار يدعوهم إلى تحريف كتبهم لتلاي صدقوا الإسلام، وإن كان هذا الدّاعي في النصارى ليس بتلك الغاية.

ومنها: إنّ المستحفظين للكتب كانوا زعماء القوم والناس تحت حكومتهم وإرادتهم، وبالإسلام زالت تلك الحكومة والرّعاة ويصيرون كأحدهم، وكلّ ذلك داعٍ إلى تحريفها، والأمر بأيديهم ليس لهم مشكل، وهذا ليس من الأعاجيب الّتي تدع اللّيب حيراناً، فالحاصل أنّ الفرق بين القرآن وسائر الكتب هو أنّ في القرآن دواعي

للحفظ وأوأي عن التحريف، وفي تلك الكتب بالعكس.

الثاني - التّقص بكثير من الأحكام التي توفّرت الدّواعي على ضبطها وحفظها ومعرفتها للعامة، مثل فصول الأذان التي اختلف فيها على أقوال، والقنوت الذي بين الاستحباب مطلقاً أو الكراهة مطلقاً أو الاستحباب في الصّبح فقط وغيرها، ومنها الوضوء وأمره عجيب لكثرة وقوع الخلاف فيه، والتّكفير والتّأمين والبسملة، وغيرها ممّا وقع فيه الخلاف بعد النّبي ﷺ مع وفور دواعي ضبطها وحفظها.

والجواب: أنّ وجود الدّواعي والاهتمام في الأحكام والمسائل الفرعية أقلّ قليلاً من القرآن لا تبلغ مرتبة تحفظها إلى الأبد، لأنّ القرآن:

أولاً - هو عدل النّبي ﷺ وأحد ركني الإسلام، وكلّ واحد من تلك الأحكام جزء من آلاف جزء من الإسلام، فدواعي كلّ على حسب وزنه ووقعه في الإسلام.

وثانياً - أنّ دواعي حفظ القرآن في جميع طبقات المسلمين موجودة إلّا فيمن يعانده عناداً باطنياً، سواء كانوا من أهل الإيمان والتّقوى أو من المستضعفين أو غيرهما، بخلاف الأحكام فإنّ دواعي حفظها وضبطها لا يوجد إلّا فيمن بلغ أرفع مراتب الحقّ وأقصى درجات الإيمان، فدواعي ضبط الأحكام الفرعية أقلّ وأضعف من دواعي ضبط القرآن وحفظه، بل النّسبة بينهما نسبة الواحد إلى الألف.

الثالث - بالتّقص بالنّص الجليّ على خلافة أمير المؤمنين بعد رسول الله ﷺ بلا فصل، كما يعتقد الإماميّة ثبوته بالتّواتر عنه ﷺ، وأنكره الجمهور من أصله فضلاً عن تواتره عندهم، ولم يذكره أحد يوم السّقيفة...

والجواب: **أولاً** - حديث الغدير متواتر نقله الخاصّة والعامة في كتبهم وجوامعهم عن كثير من الصّحابة والتّابعين، إلّا أنّه حديث فضيلة لعليّ عليه السلام أم حديث خلافة، قال الفاضل المقدّاد في «إرشاد الطّالبيين» في استدلاله بهذا الخبر ما هذا لفظه: والاستدلال به يتوقّف على أمرين:

أولاً - بيان صحّة الخبر وهذا ممّا لا شكّ فيه بين الرّواة ونقله الحديث، وهو ممّا ذكره

عليه السلام يوم الشورى. واختلفت الأمة في دلالة، فقالت الشيعة: يدل على إمامة علي عليه السلام، وقال أهل السنة: بل يدل على أفضليته، ولم يقل أحد على منعه، انتهى. وقال العلامة في «كشف المراد»: وقد نقل المسلمون كافة هذا الحديث نقلاً متواتراً، لكنهم اختلفوا في دلالة على الإمامة، انتهى. فقول المعترض: وأنكره الجمهور من أصله فضلاً عن تواتره قول جاهل أو متجاهل.

وثانياً - ناشد به علي عليه السلام في الشورى وفي الرحبة ويومي الجمل وصفين وفي مواضع أخر، وشهد له يوم الرحبة جمع كثير بهذا الحديث، وكذا يوم الركبان. فقلوه: لم يذكره أحد يوم السقيفة ولا أمير المؤمنين عليه السلام في مناشداته وتعداد فضائله ليس بشيء. نعم، يوم السقيفة كذلك وسيأتي.

وثالثاً - دلالة حديث الغدير وسائر النصوص على الإمامة كحديث المنزلة والطير المشوي على إمامة علي أمير المؤمنين عليه السلام نظري واستدلالي ليست بضروري وبديهي، والناس أيضاً فيها على طوائف.

فمنهم: من يراها أدلة الإمامة ويرى الإمامة منزلة الرسالة، فيقوى الداعي فيهم بتحملها وضبطها ونقلها نظير الداعي بحفظ القرآن وحراستها، وهم أقل قليلاً من الناس. ومنهم: من يراها كذلك لكن الدواعي فيهم يفضي إلى كتمانها وإخفائها، لمخالفتهم علياً عليه السلام وغصبهم الخلافة وتقمصها وجرها إلى أنفسهم أو صديقهم، وهم أكثر من الطائفة الأولى، لأن النفوس المنحرفة الطاغية أكثر من النفوس المستقيمة العادلة.

ومنهم: من لا يراها نصوص الإمامة بل الفضيلة، لعدم استقامة نظرهم أو لتلبس وتدليس وقعا عليهم وليس لهم قوة الإيمان، فلا جرم لم يوجد فيهم داعية الضبط، وهذه الطائفة أكثر من الأوليين.

ومنهم: عوام الناس لا يعلم الجر من البر، يميلون مع كل ربح وينقادون لكل أمير، لا يعرفون علياً من معاوية، وهم أكثر الطوائف، لا يوجد الداعي إلى ضبط شيء من نصوص الإمامة في كل تلك الطوائف إلا قليلاً، بل الداعي إلى إخفائها وكتمانها

في أكثرهم ...

فقد نسب إلى ابن أبي الحديد، أنه قال ما حاصله: إن ما كانت من الأمور الحكومية والسياسية والقضايا الظاهرية فهي كانت لأبي بكر وعمر وعثمان وعلي مرتباً، وما كان من العلوم والحجج وبيان الأحكام والأمور الدينية والمراجعات العلمية فهي كانت لعلي ابن أبي طالب عليه السلام فقط، لكونه معدن العلم ومنبع الفضل وأفضل الناس بعد النبي صلى الله عليه وآله وأعلمهم وأقضاهم، كما يشهد بذلك المراجعات إليه في عهد الثلاثة حيثما عجزوا، وكثرة رجوعهم إليه في القضايا المشككة حتى قال الثاني مراراً: «لولا علي لهلك عمر»، وهذه من جملة التدليسات. ولعل الناس كذا عرفوا وسلموا الأمر إليهم، ونسوا ماسمعوا من النبي صلى الله عليه وآله من أمر العهد والخلافة في حق علي عليه السلام بمثل هذه الوسواس.

ومن كل ما قلنا يُعلم: أن الداعي إلى ضبط نصوص الخلافة والإمامة لم يكن في الناس موجوداً كوجود الداعي إلى ضبط القرآن، بل الداعي في التصوص على الخلاف، فإنهم أجمعوا على أن لا يجعلوها في علي وأهل بيته؛ وذلك يدعو إلى الكتمان أو التفسير بما لا يدل عليها، بخلاف حفظ القرآن فإن داعيه في كل النفوس كان موجوداً، لما ذكرنا في المؤمن والمنافق وقوي الإيمان وضعيفه ...

الرابع - بالحل وبيانه أن الدواعي التي ذكروها لحفظ القرآن وضبط كلماته وحروفه إن كان الغرض أنه كان ينبغي أن تكون في القوم فمسلم، فأنها دواعي مطلوبة وغايات راجحة وطرق واضحة ومحجة لائحة تقرب العبد إلى مقام قربته تعالى ومقدس حضرته وشرف رضاه، وإن كان الغرض أنها كانت موجودة في أنفس القوم وكانوا يتمكنون إيجادها لدورانهم مع مهبط الوحي ومختلف الملائكة حيثما دار مع عدم مانع لهم منه، فممنوع جداً.

أما إجمالاً فلأن أهل الحق وطلاب الدين ومقتفي سنن المرسلين كانوا قليلين منذ بعث آدم إلى يوم الدين، وأكثر الناس متابعو الهوى وخطوات الشياطين منغمرون في لذات الدنيا وجمع حطامها ونيل شهواتها، غافلون عن الله تعالى وحججه، لا هون عما

يراد بهم في العاجل وأعدّ لهم في الآجل إلخ.

والجواب : فإنه يعلم ممّا سبق أنّ دواعي الحفظ ليست منحصرة في الإيمان والورع بل هي موجودة في جميع النَّاس من قوِّي الإيمان وضعيفهم ومناققيهم ، فإن كان في أحد شيء من الإيمان زادت في داعيتهم حتّى كانت تلك الدّواعي في فراعنهم ، بل زائدة على غيرهم لمزيد عزّهم وشرفهم ونيل مرادهم بالقرآن وترويجه قطعاً ، فإنّ النَّاس في كلّ زمان لا ينالون في تأمّرهم وتسلّطهم آمالهم إلّا بتخليط حقّ وتلفيقه أو شيء من أمانى القوم ومشتهيّاتهم ، ولم يكن شيء في ذاك الحين يضمن آمالهم إلّا التّظاهر بالإسلام والقرآن والشريعة ، حتّى ضرب الثّاني ابنه حدّاً ولم يعفه مع شفاعة النَّاس ، وكم له من نظير .

ثمّ كيف لم تكن الدّواعي موجودة مع أنّكم قلتم : إنّ ابن عَفَّان أحرق آلفاً من المصاحف ، وإنّ أصحاب معاوية رفعوا خمسمائة مُصْحَف على الرّماح ، وأنّ الخوارج كلّهم حملة القرآن ومعلّقيه على أعناقهم ، وكلّ ذلك ينادي عن كثرة دواعيهم ورغباتهم عليه وعلى حملة ، وذلك من أعظم شعائرهم مع مامرّ من كون المصاحف موجود في عهده عليه السلام ، يُدرس ويُقرأ . وبعضهم ختم عليه عليه السلام عدّة ختمات ، ومع هذه كلّها كيف يمكن منع هذه الدّواعي فيهم . (٤٦ - ٨٤)

الفصل المائة والرّابع عشر

نصّ المدرّس التّبريزيّ (معاصر) في «آلاء الرّحيم...»

[ثلاثة مباحث في التّحريف]

وأما التّحريف فيقع البحث فيه من جهات:

أحدها : من حيث الاشتقاق .

وثانيها - من حيث المفهوم لغةً .

وثالثها - في وقوعه في كلام الله تعالى وعدمه.

[أما الأولى من حيث الاشتقاق]

فإنَّ التحريف مشتقٌّ من الحرف بالاشتقاق الصَّغير... وأما الحرف فهي مؤنثة سماعية باعتبار التصغير، لأنَّ تصغيرها حُرِيفَة كنحو الأرض وتصغيرها أُرِيضَة.

[وأما الثانية من حيث المفهوم لغةً]

الحرف من جهة المفهوم لغةً وهو على معانٍ:

أحدها - التَّاقَة الضَّامرة المهزولة... [ثم استشهد بشعر]

وثانيها - الحرف بمعنى الشكِّ نحو قوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَغْبُدُ اللَّهَ عَلَىٰ حَرْفٍ^١، يعني على شكٍّ من محمد ﷺ وما جاء به.

وثالثها - الحرف بمعنى الميل نحو قوله تعالى: ﴿إِلَّا مُتَحَرِّفًا لِّقِتَالٍ^٢ التَّحَرَّف: الميل إلى القتال.

ورابعها - واحد حروف التَّهْجِي والهجاء في كلمة.

وخامسها - ربَّما جاء الحرف للكلام التَّام، ومنه الحديث الأذان والإقامة خمسة وثلاثون حرفًا، يعني فضلًا.

وسادسها - الحرف بمعنى اللِّغَة، وفي الحديث: «إِنَّ الْقُرْآنَ عَلَى سَبْعَةِ أَحْرَفٍ» أي لغات من لغات العرب، وهذه اللِّغَات السَّبْع معروفة في القرآن، بعضها بلغة قريش، والبعض بلغة هُذَيْل، والبعض بلغة هوازن، والبعض بلغة أهل اليمن، ويمكن أن تحمل الحروف المقطَّعات على أحدها.

وسابعها - الحرفة بالكسر الاسم من الاحتراف وهو الاكتساب بالصَّنَاعَة والتَّجَارَة. وثامنها - الحرفة بالضَّم: الحرمان.

١ - الحج/١١.

٢ - الأنفال/١٦.

وتاسعها - الحرف بمعنى المعامل والمقابل ، يقال : حريف الرجل : الذي يعامله في حرفته ، وفلان حريفيّ ، أي معامليّ.

وعاشرها - الحرف: مسيل الماء ، يقال : حرف السفينة أو التهر ، أي جانبهما ، والحادى عشرها - الحرف بمعنى طرف المطلق وسمّيت حروف التهجّي بذلك لأنّها أطراف الكلمة.

والثاني عشرها - الحرف في اصطلاح النُّحاة مقابل الفعل والاسم ، والتكلّم فيها وكشف القناع عنها لابدّ من بسط الكلام في هذا الاصطلاح حتّى يتبيّن ماهو الحقّ.

فاعلم أنّ الأشياء الحاضرة في الدّهن على قسمين : ارتساميّ ، وإيداعيّ .
والأوّل - هو الذي يقتبسه ويصطاده العقل من الخارج ، إمّا من أصل وجوده وأيسه وإيّته ويسمّى معقولات أوليّة ، أو من خصوصيّات مكتتفة به تابعة له في الخارج ومتّصفة به أو للدّهن أو للأعمّ وتسمّى معقولات ثانويّة باصطلاح الفلسفة ، أو يصطاده من حيث المقايسة والمقابلة كمفاهيم الممتنعات والأعدام المضافة والمطلقة ، وكلّ هذه ارتساميّة ومفاهيم استقلاليّة قابلة لأن يجعل محكومًا عليها أو بها.

والثّاني - من بدع النّفس وإيجادها وهو نحو من الوجود الغير المستقلّ المتقوم بتلك المفاهيم ، وهذا ليس من سنخ المفاهيم والصّور المصطادة من الخارج أصلاً ، والروابط بين القضايا والنّسب كلّها تامّة كانت أو ناقصة إنّما تكون من هذا السّنخ . وقد بيّنا في المعقول أنّ النّسب الإيقاعيّة كلّها سنخ من الوجود وإن كانت مرتبة ضعيفة منه ، وقد ثبت في الفلسفة أنّ الوجود أي مرتبة كانت لاجنس له ولافضل له والمرسمات التّصوريّة كلّها من سنخ المفاهيم والماهيات وليست من سنخ الوجود .

فعلى هذا وهذه النّسب والحروف كلّها ليست داخلّة تحت مقولة من المقولات ، بل هما من سنخ الوجود الغير المستقلّ ، والوجود لا يتصوّر كما قال المحقّق الشّيخ محمّد هادي الطّهرانيّ الأصل والتّجفيّ المسكن في «تقريراته» ، كما تقرّر عند تلميذه الشّيخ محمّد صادق التّبريزيّ ، أعلى الله مقامه في مشتقّاته ، وقد استفادا (قُدّس سرّهما) هذا

التحقيق من كلام مولى الموحدين أمير المؤمنين سلام الله عليه.

قال أمير المؤمنين - سلام الله عليه - في الرواية التي رواها في «العوالم» عن ابن سَلَام عن أبي الأسود الدؤلي: أَنَّهُ ﷺ دفع إليه رُقعة، وكان في الرُقعة: الكلام ثلاثة أشياء، اسم وفعل وحرف. في الرواية جاء لمعنى الاسم: مأنبأ عن المسمى، والحرف: ما أوجد المعنى في غيره. وفي رواية أخرى: مأنبأ عن المعنى ليس باسم ولا فعل، ولعله نقل بالمعنى، ومفادها بقرينة التقابل يرجع إلى الأولى. [...] إلى أن قال:

والثالثة عشرها - الحرف بمعنى التغير، حَرَف القول، أي غيرَه عن مواضعه. انتهت وتَمَّت معاني الحرف لغةً.

[وأما الثالثة في عدم إمكان وقوعه في كلام الله]

وقوع التحريف بمعنى المعمول والمتعارف وإمكانه في كلام الله يتصور أم لا؟ فاعلم أن هذا المطلب يحتاج إلى مقدمتين: الأولى في مطلب ما في التحريف، والثانية في إمكان التحريف.

فأما الأولى: فإن ماهية التحريف في القرآن لغةً واصطلاحاً هي تغيير الأصل إما بزيادة أو إسقاط أو تصحيف. والتصحيف في اللغة هو الغلط الصادر من الكاتب في الكتابة، فأما الزيادة في القرآن فمجمع على بطلانها، وأما الإسقاط والتصحيف فيه يأتي جوابه إن شاء الله تعالى عقلاً وعن قريب في بيان المقدمة الثانية.

وأما الثانية: فاعلم أن الإمكان على قسمين: ذاتي ووقوعي، والمراد منه في مورد البحث الذي يدعى بمحالية إمكاناً هو الثاني لا الأول، ضرورة أن الإمكان الذاتي هو الذي يلاحظ بالإضافة إلى ماهية من حيث هي مقطوعة النظر عن اعتبار الوجود وعلته، والعدم وعلته فيصفها بسلب الضروريتين، وأما عند اعتبارهما فمحفوظة بالضرورتين أو الامتناعين، فذات القرآن من حيث هو لا يقتضي ضرورة التحريف أو عدمه، وإلا يكون واجب التحريف وممتنع التحريف ذاتاً، فحينئذ يرتفع الإشكال وينقطع السؤال بلم، فإن الذاتيات ضرورية الثبوت للذات كما قال الحكيم الإلهي في «المنظومة»:

ذاتي شيء لم يكن معللاً وكان ما يسبقه تعقلاً

فُعرف الذَّاتِيّ بما لا يعلَّل ، والعرضيّ بما يعلَّل ، وأيضًا كان للذَّاتِيّ خاصيّة الأخرى أنّه (ما يسبقه تعقُّلاً) وكان أيضاً بيّن الثبوت له إذا تعقّل ذلك الشّيء بالكُنه، فكذلك التحريف وعدم التحريف بالإضافة للقرآن إذا كانا ذاتيّين له ، فلا يحتاج للتعليل والإبانت سوى علّة الذّات وجاعلها، ولذا قال الشّيخ في «الشفا»: «ما جعل الله المِشمِش مِشمِشاً ولكن أوجده».

فخلاصة المطلب: أنّ طبيعة القرآن وذاته بالنسبة إلى وجود التحريف والعدم يكون لا اقتضاء فلا يكون مقتضياً، بل المدعى من لزوم المحال إمكاناً لفرض وقوع التحريف في القرآن. فهذا القسم الثّاني من الإمكان، فبناء على فرض التحريف هو سلب التّمسك والحجّة عن القرآن بالكلّيّة، فهذا السلب محال عند المسلمين قاطبةً... [ثم ذكر قول صاحب الفصول كما تقدّم عنه فقال:]

وأما نقل القولين بوقوع التحريف في القرآن وعدمه بطريق النّقل والاجتهاد هذا، فاعلم! أنّ وقوع التحريف في القرآن على القول به ذهب إليه الأخباريون والحشوية، وحكي عن الكليني وشيخه عليّ بن إبراهيم القميّ وأحمد بن أبي طالب الطّبرسيّ صاحب «الاحتجاج» خلافاً للأصوليّين، فذهبوا إلى نفي وقوع التحريف في القرآن، واختاره أبو عليّ الطّبرسيّ صاحب التّفسير والمرتضى وشيخ المحدثين، والمعروف بالاعتناء بما يروي وهو الصدوق (طاب ثراه)... [ثم ذكر قوله وقول المفيد، كما تقدّم عنهما، فقال:]

وعن السيّد المرتضى (قدّس سرّه) قوله بعدم النّقيصة في القرآن، وإنّ من خالف في ذلك من الإماميّة والحشوية لا يعتدّ بخلافهم، فإنّ الخلاف في ذلك مضاف إلى قوم من أصحاب الحديث نقلوا أخباراً ضعيفة ظنّوا صحّتها... [ثم ذكر قول الطّوسي وكاشف الغطاء والتّستريّ (الشّهيد الثالث) والمقدّس البغداديّ، كما تقدّم عنهم، فقال:]

وأما صاحب كتاب «فصل الخطاب» جهد في جمع الروايات التي استدللّ بها على النّقيصة فكلّها مدخولة من حيث الدلالات والمسانيد، لأنّ أغلبها مراسيل، وبعضها الآخر فاسد المذهب أو كذاب متهم، وإما بأنّه كان غالياً، وإما بأنّه ضعيف لا يلتفت إليه

ولا يعول عليه. ومن الواضح أنَّ أمثال هؤلاء لا يجدي كثرتهم شيئاً، ولو تسامحنا بالاعتناء برواياتهم في مثل هذا المقام الكبير لوجب من دلالة الروايات المتعددة أن ننزلها على أنَّ مضامينها تفسير للآيات أو تأويل، أو بيان لما يعلم يقيناً شمول عموماتها له، لأنَّه أظهر الأفراد وأحقها بحكم العام، أو ما كان مراداً بخصوصه وبالتص عليه في ضمن العموم عند التنزيل، أو ما كان هو المورد للنزول، أو ما كان هو المراد من اللفظ المبهم، وعلى أحد الوجوه الثلاثة الأخيرة يحمل ماورد فيها أنَّه تنزيل وأنَّه نزل به جبرئيل، كما يشهد به نفس الجمع بين الروايات، وكما يحمل التحريف فيها على تحريف المعنى... [ثم ذكر بعض الروايات والزّد عليها، وإن شئت فراجع].

فذلكة وتلخيص

قد ثبت عدم وقوع التحريف في القرآن الموجود في الدفتين بالأدلة الأربعة: وهي الإجماع والعقل والرواية والكتاب.

أما الإجماع: فباتفاق الأئمة سلفاً وخلفاً على ذلك إلا شذوذة لا يعاب بخلافهم، بحيث يقطع بدخول المعصوم فيهم على مذهب القدماء وبالحدس على مذهب المتأخرين.

وأما العقل: فقد مرّت الإشارة إليها.

وأما الروايات: فهي طوائف وقد سبقت جملة منها.

ومنها: ما استدللّ بها الإمام في أصول الدين وفروعه بالدفتين هو الكتاب الذي قال الإمام عليه السلام، يعرف هذا وأشباهه من كتاب الله.

ومنها: الروايات الواردة في العرض على الكتاب فإنّها شاملة لأصول الدين وفروعه، فلو كان هذا القرآن مُحَرَّفًا لم يجز الإرجاع إليه في تميّز الحقّ عن الباطل. وبالجمله يحصل القطع من مجموعها بعدم وقوع التحريف في هذا القرآن الموجود في عصر الأئمة.

وأما الكتاب: فحسبك قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾، ومثله قوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. والمعنى إنّنا لحافظون القرآن من الزيادة والنقصان والتحريف والتغيّر، عن قتادة وابن عباس. ولو فرض التحريف في

القرآن فلا علم بوقوعه في آيات الأحكام، وأمّا في غير آيات الأحكام ممّا تكون في ثبوت الولاية والإمامة فيحتمل، كما روي أنّ آية الغدير هكذا نزلت: (يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكَ فِي عَلِيِّ عَلَيْهِ السَّلَامُ) فَإِنَّ الدَّاعِي لَهُمْ إِلَى ذَلِكَ إِخْفَاءُ فَضَائِلِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ وَالْأَنْسَمَةِ بعده وإلقاء الشُّبْهَةِ بَيْنَ الْأُمَّةِ فِي إِمَامَتِهِمْ، وأمّا فلم يكن لهم داعٍ إلى إخفاء الأحكام الفرعية مع شدة حاجتهم إليها في الوقائع الحادثة فافهم.

نعم، لافئاضق إذا قلنا بعدم التحريف من عروض التقديم والتأخير، وعدم رعاية الترتيب في بعض الآيات كتقديم الآية النّاسخة على الآية المنسوخة في سورة البقرة في عدّة الوفاة وفي غيرها، فَإِنَّ قَوْلَهُ تَعَالَى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا يَتَرَبَّصْنَ بِأَنْفُسِهِنَّ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا﴾^١ متقدّم على قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنْكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَاجًا وَصِيَّةٌ لِأَزْوَاجِهِمْ مَتَاعًا إِلَى الْحَوْلِ﴾^٢، وكذا في السُّورِ، أو عروض تغيّر في اللفظ بحيث لا يتغيّر به المعنى كإسقاط ضمير الموصول في قوله تعالى: (وَمَا عَمِلَتْ أَيْدِيهِمْ) في موضع: ﴿وَمَا عَمِلَتْهُ أَيْدِيهِمْ﴾^٣. (٥ - ٢٠)

الفصل المائة والخامس عشر

نص مرتضى العاملي (معاصر) في «حقائق هامة...»

روايات التحريف في كتب أهل السنة

إنّ ما بأيدينا من نصوص، تتحدّث عن نقص بعض السُّور القرآنية أو بعض الآيات، أو سقوط جانب من القرآن الكريم، أو تغيير وتبديل أو إضافة، أو غيرها... في بعض

١ - البقرة/٢٣٤.

٢ - البقرة/٢٤٠.

٣ - يس/٣٥.

آياته، بدعوى: أن هذه هي قراءة فلان الصحابي، أو غيره، أو يزعم: أن هذا هو النصّ القرآني الصحيح، وما إلى ذلك ممّا يدخل في هذا المجال، أو يشير إليه من قريب أو من بعيد ...

نعم، إنّ هذه النصوص التي شأنها ذلك، يستدلّ بها على التحريف، أو ادّعي دلائلها عليه، قد ورد معظمها في كتب الرواية والحديث المعتبرة جدًّا لدى إخواننا من أهل السنّة، وعلى رأسها كتب الصحاح، وفي طليعتها صحيح البخاريّ ومسلم، بل لا يكاد يخلو منها كتاب حديثي أو تفسيريّ عندهم ...

فليراجع القارئ، صحيحي البخاريّ ومسلم، والتّرمذيّ والنسائيّ، وأبا داود، ومسند أحمد، والحاكم، والطبرانيّ، والبيهقيّ، ومصنّف عبد الرزّاق، وابن أبي شيبة، وابن حزم، والشافعيّ، والطبريّ، والقرطبيّ، والطيالسيّ، وغير ذلك... وليراجع أيضًا كتب علوم القرآن، وغير ذلك.. من تأليف كبار العلماء والأئمة منهم... وتجد في هذا البحث طائفة كبيرة من المصادر المشار إليها لهذه الروايات.

هذا، وقد بلغت تلكم الأحاديث من الكثرة حدًّا، جعل الآلوسيّ يعترف في تفسيره، بأنّها: فوق حدّ الإحصاء^١.

وقد تصل، ليس إلى المئات، وحسب، وإنّما إلى الألوف أيضًا، وبذلك يتّضح زيف قول من قال: «وأما القول: بأنّ مثل هذه الروايات توجد عند السنّة؛ فليس إلّا تحكّم، وتجبرّ. والحقّ: إنّّه لا يوجد في كتب أهل السنّة المعتمد عليها عندهم رواية صحيحة واحدة، تدلّ على أنّ القرآن الذي تركه رسول الله ﷺ عند وفاته، قد نقص منه أو زيد فيه...»^٢.

فإنّ النصوص التي نقلت في هذا الكتاب عن أمّهات كتب أهل السنّة ومن صحاحهم، كافية لدخض هذا القول، وبيان خطئه وفساده.

١ - تفسير الميزان ٢: ١٠٩ وعن روح المعاني ١: ٢٠ وعن الزّافعيّ في «إعجاز القرآن» ليست بقليلة.

٢ - الشّيعيّة والسنّة: ١٤١.

والَّذِي زاد الطَّيْنَ بَلَّةً، والأمر فسادًا، هو أَنَّهُم زعموا: أَنَّ القرآن قد كتب بشهادة رجلين، وأحيانًا بشهادة رجلٍ واحدٍ. الأمر الَّذِي يعني: أَنَّ القرآن لم يتواتر نقله للمسلمين، وهذا ما أوقع بعض منصفهم في حَيْصٍ بَيْصٍ، وجعلهم يلتمسون له التَّأويلات والتَّوجيهات الَّتِي لاتسمن ولا تغني من جوع.

هذا كلُّه عدا عن دعواهم: أَنَّ بعض مانسخت تلاوته، قد بقي قرآنًا يتلى إلى مابعد وفاة النَّبِيِّ ﷺ، إلى غير ذلك من دعاوي باطلة، سيَتَّضح فسادها.

روايات التَّحريف في كتب الشَّيعة

وأيضًا فَإِنَّ طائفة من الرِّوايات الَّتِي ربَّما يقال: إِنَّ ظاهرها التَّحريف، قد وردت في كتب الشَّيعة. وقسم منها ورد من طُرُقهم أيضًا، والقسم الآخر، قد أوردوه في كتبهم، وإن لم يكن من طرقهم، بل من طرق الآخرين!!

موقف الشَّيعة والسُّنَّة من روايات التَّحريف

ولكنَّ الحقيقة هي: أَنَّ كَلَّاً من علماء الشَّيعة والسُّنَّة، قد وقفوا - عمومًا - من روايات التَّحريف موقفًا سلبيًّا، ورفضوا القول بمضمونها، وفنَّدوه بما لا مزيد عليه.

ورأوا في هذه الأخبار: أَنَّها أخبار آحاد، لا يمكن الاعتماد عليها في أمر يمسُّ العقيدة الَّتِي لا بدَّ فيها من الأدلَّة القاطعة والبراهين السَّاطعة، ولا تكفي فيها الظَّنون ولا أخبار الآحاد.

هذا بالإضافة إلى وجوه ضعف أخرى تعاني منها هذه الأخبار، سواء من حيث دلالاتها، أو من حيث ظروف صدورها، أو من حيث مرامي وأهداف وتوجَّهات من صدرت عنهم، كما سيَتَّضح ذلك ولو جزئيًّا في ثنايا هذا البحث، إن شاء الله تعالى.

الرِّواية لاتعني الاعتقاد بمضمونها

وإنَّ من الواضح: أَنَّ مجرد الرِّواية لحديث، لا يعني أَنَّ الرَّاوي يعتقد بمضمون

ما يرويه؛ فمن أودع في كتابه بعض الأخبار التي قد يقال بدلاتها على التحريف، لا يصح نسبة القول بالتحريف إليه، وإلا لكان البخاري، ومسلم، وأصحاب الصحاح، والمجاميع الحديثية، وسائر أئمة الحديث، وجملة الفقهاء، والعلماء عند أهل السنة، وحتى عند غيرهم - لكانوا - قائلين بالتحريف؛ لأنهم جميعاً قد رووا أخباره في كتبهم وصحاحهم!!

مع أن الأمر ليس كذلك بالتأكيد؛ وذلك لأن المحدث الذي لابد وأن يكون أميناً في نقله ومتبناً فيما يرويه - هذا المحدث - إنما يهتم بأن يودع كتابه أكبر عدد ممكن من الأحاديث، ملاحظاً أسانيداً من دون أن يهتم بمناقشة مضمونها؛ موثقاً أمر ذلك إلى العلماء والباحثين وأهل الاختصاص، في حين أنه هو نفسه قد لا يكون ممن يملك أياً من القدرات التي تؤهله لأن يعطي رأيه فيما ينقله ويرويه، وإلا فلو صح نسبة الاعتقاد بما يرويه الرواة إليهم، للزم أن يكون هؤلاء وغيرهم من المؤلفين ونقلة الآثار، يؤمنون بالمتعارضات والمتناقضات، وحتى بما يخالف مذاهبهم ومعتقداتهم، ماداموا يروون ذلك كله في كتبهم الحديثية!! وهذا مالم يقل به ولا ادعاه عليهم ذومسكة، ولا رجل منصف.

التعصب والافتراء

ولكن مع ذلك؛ فإنك ماعشت أراك الدهر عجبا؛ فها نحن نجد أن بعض من ينسب نفسه إلى العلم والعلماء، وما هو في الحقيقة إلا من أهل الأهواء الرخيصة، والتعصب المقيت والأعمى - نجده - يرتكب هذه المفارقة بالذات، فيدعي^١: أن القول بأن القرآن مبدل، زيد فيه ما ليس منه، ونقص منه كثير، وبدل منه كثير، هو قول الإمامية قديماً وحديثاً، ماعدا الشريف المرتضى وصاحبه: أبو علي ميلاد الطوسي، وأبو القاسم الرازي. أما ابن قاسم فيقول: إن فرقة الرافضة متفوقون على تكفير الصحابة، ويدعون: أن

القرآن قد غيّر عما كان، ويقع فيه الزيادة والنقصان من قبل الصحابة^١. ويقول السرخسي عن الروافض: «إنهم يقولون: قد نزلت آيات كثيرة، فيها تنصيص على إمامة عليّ، ولم يبلغنا ذلك»^٢.

ونجد متعصّباً آخر^٣ ينسب القول بالتحريف إلى الطبرسي، والكليني، والفقي، وذلك لروايتهم بعض ما رُبما يقال بدلالته على ذلك في كتبهم. مع أنه إما تفسير أو تأويل، أو ذكر فيه لفظ التحريف وأريد منه نوع آخر من التحريف، كما سنشير إليه إن شاء الله تعالى. ثم هو قد زاد في الطنبور نعمة، حينما رضي لنفسه أن يرتكب خطأ آخر؛ فإنه في حين ينسب القول بالتحريف إلى هؤلاء، مع أنهم مجرد رواة، وتقلد آثار، يرفض أن ينسب ذلك بعينه إلى محدثي أهل نحلته وعلماء أهل ملته، مع أنهم قد رووا أضعاف مارواه هؤلاء، وأكثر صراحةً وأعظم وأشدّ بلاءً!!

الماحة إلى رأي الشيعة في التحريف

ومهما يكن من أمر؛ فإن الشيخ الصدوق المتوفى سنة ٣٨١هـ والذي أودع كتبه بعض هذه الروايات، قد قال عن موقف الشيعة من مسألة التحريف، من دون أن يشير إلى قول «مخالف» للكليني، أو الفقي - وليس مثل هؤلاء يتجاهل خلافه - قال... [وذكر كما تقدّم عنه، ثم قال:]

بل لقد قال ابن حزم عن الشريف المرتضى: «إنه يكفر من زعم أن القرآن بُدّل، أو زيد فيه أو نقص منه، وكذا كان صاحبه: أبو القاسم الرازي، وأبو يعلى الطوسي»^٤. وقد سأل ابن مهنا^٥ العلامة الحلبي عن القرآن: «هل يصحّ عند أصحابنا: أنه نقص

١ - الإمام ١: ٣٣.

٢ - أصول السرخسي ٢: ٦٩.

٣ - راجع: الشيعة والسنة: ١٣٦، والإمام زيد: ٣٥١ والإمام الصادق: ٣٢٧ و٣٣١ و٣٣٤ و٣٣٧، وكلا الكتابين لأبي زهرة.

٤ - لسان الميزان ٤: ٢٢٣، الفصل في الملل والأهواء والنحل ٤: ١٨٢.

منه شيء، أو زيد فيه، أو غير ترتيبه، أم لم يصحّ عندهم شيء من ذلك؟!».

فأجاب العلامة رحمته: «الحقّ: أنّه لا تبديل، ولا تأخير، ولا تقديم فيه، وأنّه لم يزد ولم ينقص، ونعوذ بالله تعالى من أن يعتقد مثل ذلك، وأمثال ذلك؛ فإنّه يوجب التطرّق إلى معجزة الرّسول صلّى الله عليه وآله المنقولة بالتواتر»^١.

أمّا الفضل بن شاذان الذي عاصر عدداً من الأئمّة عليهم الصّلاة والسّلام، والمتوفّى سنة ٢٦٠هـ ق - أمّا الفضل هذا - فقد أنكر على الجمهور قولهم بالتحريف، وعدّ ذلك من المطاعن عليهم...^٢

وسأيتي في فصل: «إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» أنّ الإمام الحسن عليه السلام قد شنع على الآخرين بمثل ذلك أيضاً.

ولو أنّ الشيعة كانوا يقولون بذلك، لم يستقم ذلك للفضل ولالغيره، ولكان قد واجه هجومًا عنيفًا، ولوجد الكثيرين يقولون له: إنّك لترى الشعرة في عين غيرك، ولا ترى الخشبة في عينك.

هذا وإنّك لتجد جُلّة علماء الشيعة وجهابذة فقهاءهم، قد ألفوا الكثير من المصنّفات، وكتبوا الكثير من البحوث المستفيضة في ردّ من زعم تحريف القرآن؛ فليراجع ما كتبه كلّ من: الشّيخ المفيد، وابن شهر آشوب، والمرتضى، والطّوسي، وابن إدريس، والرّضي، والطّبرسي، وابن طاووس، والعلامة الحلّي، والبياضيّ، والكركي، وفتح الله الكاشاني، والخوئي، والقاضي التّستري، والبهائي، والتّوني، وشرف الدّين، والفيض، والحرّ العاملي، والمجلسيّ، والبلاغي، وغيرهم وغيرهم ممّن لا مجال لتتبّع كلماتهم، وإيراد أسمائهم في عجالة كهذه.

وبعد هذا. فإنّه يتّضح كذب قول من زعم: أنّ «متقدّمِي الشيعة ومتأخّريهم - تقريبًا -

١ - أجوبة المسائل المُهمّة: ١٢١.

٢ - راجع: الإيضاح للفضل بن شاذان.

جميعهم متفقون على أَنَّ القرآن محرّف، مغيّر فيه، محذوف عنه»^١. وهو دليل على عدم الورع لدى هذا القائل، وعلى قلة دينه.

الافتراء المفضوح

ويحاول البعض أن يسجّل إدانة باغية أخرى على الشيعة، وهي أنهم حسب زعمه يتّهمون الخلفاء الثلاثة: أبا بكر، وعمر، وعثمان بتحريف القرآن، وحذف ما نزل منه في أهل البيت عليهم السلام^٢.

ونقول: قد تقدّم عن الصدوق وغيره تسجيل رأي جمهور الشيعة الإمامية حول هذه المسألة، بل قد تقدّم: أَنَّ بعض كبار علمائهم يكفّر من يقول بتحريف القرآن. وهم يستدلّون على رأيهم هذا بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، التي لم تخطر لهذا المتجنّي ولا لسلفه، ممّن هم على مذهبه على بال، ولا مرّت له في خيال. والشيعة وعلماءهم الأبرار هم الذين علّموا الآخرين الاستدلالات الصحيحة والقاطعة في هذه المسألة كما في غيرها أيضاً، ودقّقتهم العلمية، والتزامهم الأسس الصحيحة للاستدلال، له الفضل الكبير في تهذيب فكر وآراء كلّ خصومهم، وقد جعلوا مخالفيهم مضطّرين لانتهاج سبل التفكير المثّن والرّصين، وإبعاد الخرافات والخزعبلات الفاقعة والمشبّهة عن مذاهبهم وآرائهم في كثير من الموارد.

وإلى جانب ذلك فإنّ الشيعة يرون: أنّه قد بلغ من ظهور أمر عليّ وأهل بيته عليهم السلام وأحقّيتهم وأفضليّتهم، ما لم يبق معه عذر لمعتذر، ولا حيلة لمتطلّب حيلة. كما ويرى الشيعة أيضاً: أنّه لا حاجة للتصريح بأسماء الأئمة وأهل البيت في القرآن، وقد نصّ الأئمة أنفسهم: على أنّه لم يذكر اسم عليّ عليه السلام في القرآن، وذكروا السبب في ذلك، وستأتي هذه الروايات عنهم عليهم السلام في نفس هذا الكتاب، إن شاء الله تعالى.

١ - الشيعة والسنة: ١٤٠ و١٥١ وراجع: الفصل في الملل والأهواء والتحل ٢: ٨٠.

٢ - مختصر التحفة الاثني عشرية: ٣٠-٣١، والقرآن تأليف بلاشير: ٣٥.

ولو صحّ ماذكروه لكان على عليّ عليه السلام أن يسجل اعتراضه على ذلك، ويذكر جريمتهم في حق القرآن والإسلام.

ولكان قد احتجّ عليهم بهذه الآيات في يوم السقيفة، لأنّ التحريف لا بدّ وأن يكون حصل بعدها - لو كان - فإذا لم يحتجّ عليهم يوم السقيفة بها فمتى يحتجّ؟

وحتىّ لو شدّ أحدهم وقال ما يشبه هذا الكلام، فهل يصحّ نسبة ذلك إلى طائفة بأكملها؟! لها ميزاتها، وخصائصها الفكرية، ولها أسس وقواعد تنطلق منها في مواقفها، واتجاهاتها؟!...

المحدث الذي خُدع

وبعد، فنحن لا ننكر أنّ بعض محدّثي الشيعة قد جرى له ما جرى لبعض محدّثي أهل السنة أيضًا، حيث إنّه قد خُدع - كما خدعوا - بروايات أهل السنة، التي شحنت بها صحاحهم، وزخرت بها مجاميعهم الحديثية المعتمدة عندهم، كما يظهر من تتبع كتابه الذي أسماه: «فصل الخطاب»، وملاحظة الروايات التي اعتمد عليها فيه. كما سنشير إليه في مروره من هذا الكتاب.

فمحاولة البعض نسبة ما في هذا الكتاب، إلى الشيعة، واعتبار الروايات فيه شيعية^١، ماهي إلا محاولة فاشلة وبعيدة عن الإنصاف والموضوعية وعن روح البحث العلمي، كما أنّها بعيدة كذلك عن الورع والدين، وعن الخلق الإنسانيّ الرفيع.

هذا، وقد أنكر جُلّة علماء الشيعة على هذا المحدث فعله وقبحوا صنيعه، وردّوه بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة.

ولسوف نشير إلى أدلّته التي اعتمد عليها، وإلى وجوه الضعف فيها، في آخر هذا الكتاب إن شاء الله، كما أنّ كتابنا هذا نفسه يعتبر ردًّا قاطعًا عليه وعلى كلّ من سلك سبيله، سواء أكان من حشوية العامة، أم من المستشرقين الحاقدين، أم من غيرهم من

السُّدُج والمَغْفَلِينَ، الَّذِينَ لَا يَمْلِكُونَ مَوْهَلَاتٍ كَافِيَةً لِلْقِيَامِ بِبَحْثِ كَهْذِهِ، فَضْلاً عَنْ إِعْطَاءِ رَأْيِهِمْ فِيهَا، فَضْلاً عَنْ أَنْ يَعْتَبَرَ رَأْيُهُمْ مَعْبِراً عَنْ رَأْيِ غَيْرِهِمْ مِمَّنْ تَرِبَطَهُمْ أَدْنَى رَابِطَةٍ.

أَبُو زُهْرَةَ وَالْكُلَيْنِي

والغريب في الأمر: أَنَّ البعض لم يكتفِ بنسبة أمر لاصحة له إلى مُحَمَّد بن يَعْقُوب الْكُلَيْنِي، حَتَّى زَادَ عَلَى ذَلِكَ: بِأَنَّ حُكْمَ عَلَى هَذَا الرَّجُلِ الْجَلِيلِ حَافِظُ تَرَاثِ أَهْلِ الْبَيْتِ وَخَادِمُ شَرَعِ اللَّهِ - حُكْمَ عَلَيْهِ - بِالْكَفْرِ - وَالْعِيَاذُ بِاللَّهِ - وَذَلِكَ لِرَوَايَتِهِ بَعْضَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي كِتَابِهِ.^١

وَلَا نَدْرِي لِمَ كُفِّرَ الْكُلَيْنِي بِسَبَبِ رَوَايَتِهِ بَعْضَ هَذِهِ الْأَخْبَارِ فِي كِتَابِهِ، وَلَمْ يُكْفَرِ الْبُخَارِيُّ وَمُسْلِمٌ، وَسَائِرُ أَصْحَابِ الصَّحاحِ السَّنَّةِ، وَغَيْرِهِ مِنْ أئِمَّةِ الْعِلْمِ، وَالْفَقْهِ، وَالْحَدِيثِ، الَّذِينَ رَوَوْا أَضْعَافَ مَا رَوَاهُ الْكُلَيْنِي، وَمَا هُوَ أَكْثَرُ صِرَاحَةً، وَأَشَدَّ ظَهُورًا فِي التَّحْرِيفِ؟ مَعَ أَنَّهُمْ رَوَوْهَا وَلَمْ يَنَاقِشُوا فِيهَا، وَمَعَ أَنَّهُمَا عِنْدَهُمْ أَصَحُّ سَنَدًا وَأَقْوَى حُجَّةً، وَأَبْعَدَ عَنِ التَّأْوِيلِ الظَّاهِرِ وَالْمَقْبُولِ!!!

هَذَا مَعَ الْعِلْمِ بِأَنَّ الْكُلَيْنِي لَمْ يَدَّعِ صِحَّةَ جَمِيعِ مَا فِي كِتَابِهِ؛ وَلِذَا فَلَا بُدَّ مِنَ التَّعَامُلِ مَعَ الْأَخْبَارِ الَّتِي يَرَوِيهَا حَوْلَ الْقُرْآنِ وَغَيْرِهِ فِي نِطَاقِ الْأَخْبَارِ الْعِلَاجِيَّةِ، وَوُفْقَ قَوَاعِدِ الرَّدِّ وَالْقَبُولِ الْمَرْسُومَةِ. إِنْ لَمْ يُمْكِنْ تَأْوِيلُهَا عَلَى وَجْهِ صَحِيحٍ. وَلَيْسَ كَذَلِكَ الْحَالُ بِالنِّسْبَةِ لِكُتُبِ صَحَابِ أَهْلِ السَّنَةِ.

وَحِينَ رَأَى أَبُو زُهْرَةَ أَنَّ مَوْقِفَهُ هَذَا، سَوْفَ لَنْ يَكُونَ مَقْبُولًا لَدَى الْوَاعِينَ وَالْمُنْصِفِينَ حَتَّى مِنْ أَهْلِ نَحْلَتِهِ، الَّذِينَ سَوْفَ يَتَسَاءَلُونَ عَنْ مَصِيرِ أَوْلَئِكَ الَّذِينَ رَوَوْا أَخْبَارَ التَّحْرِيفِ، مِنْ أَثْمَتِهِمْ وَعِلْمَانِهِمْ، وَعَلَى رَأْسِهِمْ مُسْلِمٌ وَابُخَارِيُّ. فَقَدْ حَاولَ أَنْ يَعَالِجَ هَذِهِ النَّاحِيَةَ أَيْضًا، وَلَكِنَّهُ اخْتَارَ أَنْ يُلْقِيَ التَّبَعَةَ فِي رِوَايَةِ أَخْبَارِ

١ - الإمام زيد: ٣٥١، وراجع: الإمام الصادق: ٣٢٧ و ٣٣١ و ٣٣٤ و ٣٣٥ و ٣٣٧ وكلا الكتابين للشيخ محمد أبي زهرة.

التحريف، على ذلك الرجل الذي لا يرون في تجريحه كبير غضاضة، ألا وهو السيوطي المسكين الذي اختاره ليكون كبش فداء، متجاهلاً باقي الأئمة، وسائر الفقهاء، والعلماء، الذين رووا نفس هذه الروايات أيضاً، مع أن السيوطي لم يزد على أن نقل عنهم ما نقلوه، وحاول تخريج ومعالجة ما جمعه.

ثم إن أبا زهرة قد عالج موضوع إيراد السيوطي لهذه الأخبار في كتابه، بطريقة: أن السيوطي إنما تكلم عن خصوص مانسخت تلاوته، فالكلام في المنسوخ، لافي الباقي والمؤكد^١!!

ولكنها كانت معالجة فاشلة أيضاً، إذ إن السيوطي قد أورد في كتابه مختلف الروايات التي كانت منشأً للقول بالتحريف، أو للاتهام به، ولم يقتصر على نقل خصوص مانسخت تلاوته، كما زعم.

فإذا صح تكفير الكليني لكونه أورد أخباراً ظاهرها التحريف؛ فليصح تكفير غيره من الأئمة والعلماء من سلف أهل السنة، فإنهم قد أوردوا أخباراً ظاهرها بل صريحها ذلك أيضاً.

وبقيت لنا مناقشة أخيرة مع أبي زهرة، وهي ما أورده العلامة السيد محمد تقي الحكيم، ومفادها: أن الضروري الذي يوجب إنكاره الكفر، هو الثابت أنه من الدين، من دون حاجة إلى استدلال وبرهنة، وأما الثابت بواسطة الدليل فلا يوجب إنكاره كفراً، ومسألة التحريف أيضاً كذلك^٢.

هذا كله عدا عن أن الكليني إنما أورد جانباً من هذا النوع من الروايات في قسم التوارد، الأمر الذي يشير إلى أنه يعتبرها أخبار آحاد، وردت مورد الشذوذ والتدرة، التي يرى العلماء أنها لا تنسجم كثيراً مع ما عداها، فيفردون لها باباً بهذا الاسم عادة.

ونحن هنا لا نريد التشنيع على أهل السنة، فنقول لهم: إن روايات التحريف قد

١ - الإمام الصادق: ٣٤٠ - ٣٤١.

٢ - الأصول العامة للفقهاء المقارن: ١٠٩ فما بعدها.

وردت في الكتب التي تعتبرونها أصح الكتب بعد القرآن. فالأخذ بمفاد هذه الروايات الصحيحة عندكم يوجب الحكم على القرآن، بالتقص، والزيادة، والتحريف، والتبديل، مع العلم بأنكم تقولون: إن البخاري ومسلم وغيرهما من الكتب قد بقيت سليمة عن ذلك، حيث تلقاها الناس عن مؤلفيها يدًا بيدي، مع مزيد عناية بها، واهتمام بشأنها، وتوفر على ضبطها وحفظها.

وبعد، فإن «الكافي» عند الشيعة لا يصل إلى درجة «الصحاح» عند السنة؛ لأن الشيعة لا يرون صحة جميع ما جاء فيه، بل يرون فيه الصحيح والسقيم، والضعيف والقوي، والمرسل والمسند، وغير ذلك. فراجع «مرآة العقول» للعلامة المجلسي لتقف على صحة ما ذكرناه.

خلاصة موقف العلماء من روايات التحريف

والكلمة الأخيرة هنا هي: إن العلماء الأجلاء والمحققين من الشيعة، لم يلتفتوا إلى مثل هذه الأحاديث قديمًا وحديثًا، ولا اعتقدوا بمضمونها، بل يبتوا أن قسمًا منها ناظر إلى التأويل، وقسم منها تفسير، وقسم منها يهدف إلى الإشارة إلى تحريف المعاني، إلى غير ذلك من وجوه ذكرها في هذا المجال.

وأما ما كان منها ظاهرًا أو صريحًا في التحريف، ولا يقبل الحمل على معنى صحيح، فقد اعتقدوا بكذبه، وضربوا به عرض الحائط، كما يعلم بأدنى مراجعة لكتبهم وبحوثهم. هذا كله عدا عن أن معظم ما روي في هذا المجال، إنما هو مروى عن القلاة، والكذابين، والوضاعين، وما أكثر ما كذب الناس على الأئمة عليهم السلام، حتى لقد روي عن الإمام الصادق عليه السلام قوله: «إن لكل رجل منّا رجل يكذب عليه»^١.

ولسوف يأتي في خاتمة هذا الكتاب، ما يفيد في إعطاء تصوّر معقول عن هذه الروايات بصورة عامة.

دلالتان في موقف ابن شاذان

لقد ذكر بعض العلماء: أنَّ بعض أخباري الشيعة، وقومًا من حشوية الجمهور، قد قالوا بتحريف القرآن^١.

ويفهم أيضًا من كلام محمد بن القاسم الأنباري، وجود قائل بذلك في زمانه^٢ هذا عدا عن أولئك الذين طعنوا على عثمان لجمعه الناس على مُصْحَف واحد، وقرأوا بالمنسوخ على حدّ زعمهم^٣.

وعن الشعرائي في «اليواقيت والجواهر» قوله: «لولا ما يسبق للقلوب الضعيفة، ووضع الحكمة في غير أهلها، لبَيَّت جميع ماسقط من مُصْحَف عثمان».

وسأتي عن الإمام الحسن (عليه السلام) في فصل: «إِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ» ما يفهم منه: أنَّه يَتَّبِع معاوية بإشاعة دعوى تحريف القرآن.

أما ابن شاذان، فقد عدَّ رواية أخبار التَّحريف من المطاعن على الجمهور، وشنَّ عليهم بذلك^٤، ونستفيد من ذلك أمرين:

الأوَّل - أنَّ بعض أخباري الشيعة الذين نسب إليهم ذلك هم من المتأخِّرين عن عصر ابن شاذان، وإلَّا لم يكن لابن شاذان أن يشنَّ على الجمهور بذلك، إذا كان ثمة مجال للنَّقص عليه بقول بعض أخباري الشيعة بالتَّحريف!!

ويؤيِّد ذلك بل يدلُّ عليه إطلاق الصَّدوق كلمته المتقدِّمة حول اعتقاد الشيعة عامَّة بسلامة القرآن عن التَّحريف، حسبما تقدَّم.

الثَّاني - أنَّ أخبار الجمهور قد جاءت صريحة في التَّحريف إلى حدِّ أنَّها تصبح غير قابلة للتَّأويل أو الاحتمال، ولا أقلَّ من أنَّ طائفة منها هي كذلك.

١ - مجمع البيان ١: ١٥، وراجع: الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١٠٨، وأجوبة مسائل موسى جار الله: ٣٠.

٢ - راجع: الجامع لأحكام القرآن ٨١ - ٨٤.

٣ - راجع: نفس المصدر ١: ٨٤.

٤ - راجع: الإيضاح لابن شاذان رحمه الله تعالى.

وأنَّ مارُوي من طُرُق الشَّيعة، ليس بهذه المثابة من الوضوح، بل له وجه صحيح، وظهور في خلاف ذلك. وأنَّ ما لا يقبل التَّأويل، إمَّا هو غير موجود، أو أنَّه بمكان من التَّدرة والشَّدوذ، أو هو مروِي عن أناس لا يصحُّ نسبتهم إلى الشَّيعة كالغُلاة، أو عن أناسٍ رفض الشَّيعة رواياتهم كالكذَّابين والوضَّاعين.

موازنة بين روايات الشَّيعة والسُّنَّة

وبعد، فإنَّ الأحاديث الكثيرة الَّتِي رواها أهل السُّنَّة في صحاحهم ومسانيدهم وكتبهم المعتمدة. والَّتِي خدعت في كثرتها وصراحتها المحدث التَّوري الشَّيعي، كما خدعت آخرين.

إنَّ هذه الأحاديث لا يمكن أن يقاس بها ماورد من طرق الشَّيعة، وذلك لعدَّة أمور: الأول - من حيث الدَّلالة، فإنَّ معظم مارواه الشَّيعة، إمَّا هو تفسير، أو تأويل، أو له ظهور تام في عدم التَّحريف، أو لغير ذلك من أمور، بخلاف مارواه أهل السُّنَّة، فإنَّ الكثير منه هو صريح في التَّحريف، ولا يقبل التَّأويل، ولا الحمل.

الثَّاني - من حيث الكم؛ فروايات الشَّيعة أقلُّ بكثير من روايات أهل السُّنَّة.

الثَّالث - من حيث السُّند؛ فإنَّ روايات أهل السُّنَّة قد وردت بأسانيد صحيحة، وخرَّجها أصحاب الصَّحاح في صحاحهم، وفي غيرها من الكتب المعتمدة، ولاسيَّما البخاري، ومسلم، ومسند أحمد، والموطَّأ، وغير ذلك. ومعلوم أنَّهم يحكمون بصحَّة جميع ماورد في البخاري، ومُسلم، وحتَّى الموطَّأ، ومسند أحمد، فضلاً عن التَّرمذي وأبي داود، وغيرهما.

هذا كلُّه بالإضافة إلى مارُوي في سنن الدَّارمي، ومستدرک الحاكم، وسنن ابن ماجة، وغير ذلك ممَّا لا مجال للشَّك في صحَّة ماخرَّجوه في كتبهم على شرط الشَّيخين أو أحدهما، أو غير ذلك من شرائط الصَّحَّة عندهم.

أمَّا الشَّيعة؛ فإنَّ من المعلوم أنَّهم لا يرون صحَّة جميع ما في كتاب «الكافي» عندهم، فضلاً عن سائر الكتب الأربعة، فضلاً عن غيرها من الكتب.

وإن كانوا يقولون: إن انتساب هذه الكتب إلى أصحابها ثابت، ولا يبعد أن يكون ماورد فيها من الأحاديث الصحيحة أكثر منه في غيرها، ولكنهم يناقشون في الأحاديث كلها، سنداً ودلالةً، ويعرضونها على الكتاب العزيز، فما وافقه أخذوا به، وما خالفه ضربوه على الجدار.

وكذا الحال فيما خالف السنة القطعية، وضرورات العقل والبدهة. ويكفي أن نذكر أن البعض يقول: إن أحاديث «الكافي» حوالي ستة عشر ألفاً ومائتي حديث، يضعفون منها حوالي تسعة آلاف وخسمائة حديث، والباقي ما بين صحيح، وحسن، وموثق.

وأما بالنسبة لأحاديث تفسير القمّي؛ فهو وإن حاول بعض الأعلام أن يستدلّ لوثاقه جميع رواته^١، إلا أن كثيرين من العلماء لم يقبلوا ذلك منه، وناقشوا أدلته وردّها، لاسيما وأن هذا التفسير قد خلط ما روي عن القمّي، بما روي عن أبي الجارود الضعيف الرواية، بالإضافة إلى علل أخرى موجودة فيه.

الرابع - إن الشيعة يقولون: إنه لا بدّ من عرض الحديث على كتاب الله، فما وافقه أخذوا به، وما خالفه طرحوه.

أما أهل السنة فيرون: «أن السنة قاضية على الكتاب، وليس الكتاب بقاضٍ على السنة»^٢. كما أن بعض العلماء الكبار من أهل السنة لا يأبى عن الجهر، بأن حديث: «عرض الحديث على الكتاب» ما هو إلا من وضع الزنادقة^٣.

١ - هو آية الله السيّد أبو القاسم الموسوي الخوئي.

٢ - راجع: تأويل مختلف الحديث: ١٩٩، وسنن الدارمي: ١: ١٤٥ ومقالات الإسلاميين: ١: ٣٢٤ وراجع: ٢: ٣٥١ وراجع: جامع بيان العلم: ٢: ٢٣٣ - ٢٣٤ ودلائل التوبة للبيهقي: ١: ٢٦ والكفاية في علم الرواية للخطيب: ١٤ وميزان الاعتدال: ١: ١٠٧ ولسان الميزان: ١: ١٩٤ وعون المعبود: ١٢: ٣٥٦ والجامع لأحكام القرآن: ١: ٣٨ - ٣٩ وبحوث مع أهل السنة والسلفية: ٦٧ - ٦٨ وعن بعض من تقدّم، وكتابنا: الصحيح من سيرة النبي الأعظم (التحفيد) ١: ٣٢ - ٣٣.

٣ - راجع: جامع بيان العلم: ٢: ٢٣٣ وإرشاد الفحول: ٣٣ وراجع: دلائل التوبة للبيهقي: ١: ٢٦ وعون المعبود

ومعنى ذلك هو لزوم الأخذ بأحاديث التحريف الكثيرة الواردة في الصحاح، ولا تطرح بسبب منافاتها الظاهرة لقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١، أو لقوله تعالى: ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾^٢ أو لغير ذلك من الآيات.

الجُهد المشكور

وأخيراً فإننا نشير هنا إلى أمرين:

الأول - إننا لا يجب أن ننسى الجُهد الذي بذله أهل السُنّة، لتنزيه القرآن عن التحريف، وحاولوا توجيه تلكم الأحاديث بمختلف الوجوه التي اهتموا إليها، حتّى غير المعقولة منها، كما هو الحال في دعوى نسخ التلاوة، وما إلى ذلك.

وذلك يدلّ على صحّة ما ذكرناه من أنّ رواية الأخبار والآثار في المجاميع الحديثيّة، لا يعني أنّ مؤلّفيها يقولون بمضامين تلك الأخبار؛ إذ إنّ همّهم إنّما هو الجمع والرواية، لا التحقيق والدّراية.

ولأجل ذلك، تجدهم يروون الأحاديث المتعارضة والمتكاذبة، حتّى الأحاديث المخالفة لمعتقدهم، ويتركون أمر البتّ فيها إلى العلماء والنّقّاد، على أمل أن يجدوا لها ما يبرّرها أو يرفع تعارضها، أو على أمل أن يستفاد منها في موارد وجهات أخرى.

الثاني - إنّ ذهاب بعض أهل الفرق إلى قول يتفرّد به، لا يصحّ نسبة ذلك القول إلى تلك الفرقة بأكملها، لاسيّما إذا كان مذهب إليه قد تعرّض للنقد والتّجريح، والإنكار من قبل علماء تلك الفرقة بالذّات.

ولأجل ذلك، فإنّ ذهاب قوم من حشويّة الجمهور إلى تحريف القرآن لا يبرّر نسبة القول بالتحريف إلى أهل السُنّة قاطبة.

فهذا ابن تيمية مثلاً قد جاء بمخاريق كثيرة من عند نفسه، وأنكرها عليه أهل السُنّة،

→ ١٢: ٣٥٦. وراجع: أصول السرخسي ٢: ٧٦.

١ - الجذر/٩.

٢ - فصلت/٤١.

فهل يصح نسبة أقواله التي تفرّد بها إلى أهل السنّة بصورة عامّة؟! إنّ ذلك لو حدث فإنّه شططاً من القول، وإسرافاً في التجنّي، وإمعاناً في التعصّب ومتابعة الهوى. أعاذنا الله من ذلك وعصمنا من كلّ زلل وخطئ في القول والعمل، وهو الموفق للسداد والهادي إلى سُبُل الرّشاد.

حاقدون أم منصفون؟

إنّنا نعتقد: أنّ مصونيّة كتاب الله سبحانه من التّحريف لهي من الأمور البديهيّة، التي لا تحتاج إلى الاستدلال ولا إلى مزيد بيان. وإنّها لمفارقة غريبة أن نجد بعض المنصفين من غير المسلمين، يصرّحون بعدم تحريف القرآن، أو لأقلّ من أنّهم يصرّحون ببقاء المصحّف الذي جمعه عثمان على ما هو عليه، لم يتغيّر ولم يتبدّل. ثمّ نجد بعض غير المنصفين حتّى من المسلمين، أو بعض المغفّلين منهم يحاولون القول، أو اختلاق من يقول بتحريف القرآن، والعياذ بالله. وقد عرفنا فيما سبق بعضاً ممّن يحاول ذلك من المسلمين. ونشير هنا إلى قول بعض من أنصف من غيرهم، مكتفين بإيراد قول اثنين هنا، وهما:

الأستاذ «لوبلو» الذي نقل عنه قوله: «إنّ القرآن هو اليوم الكتاب الرّبّانيّ الوحيد الذي ليس فيه أيّ تغيير يذكر»^١.

وعن السيّر وليّام موير، قوله: «إنّ المصحّف الذي جمعه عثمان، قد تواتر انتقاله من يدٍ ليدٍ، حتّى وصل إلينا بدون تحريف، ولقد حفظ بعناية شديدة بحيث لم يطرأ عليه أيّ تغيير يذكر، بل نستطيع أن نقول: إنّه لم يطرأ عليه أيّ تغيير على الإطلاق في النّسخ التي لاحصر لها، والمتداولة في البلاد الإسلاميّة الواسعة»^٢. ومثل ذلك قال بلاشير أيضاً^٣.

١ - تاريخ القرآن للتّفسير: ٩٤ عن كتاب: المدخل إلى القرآن، لدّرّاز: ٤٠.

٢ - نفس المصدر: ٩٣.

٣ - راجع: القرآن نزوله، وتدوينه، وترجمته وتأثيره: ٣٧.

[أدلة على عدم تحريف القرآن]

ونودّ هنا أن نشير إلى بعض الأدلة التي استدللّ بها العلماء المحققون على عدم وقوع التحريف في القرآن، وهي التالية :

الدليل الأول - من القرآن : ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١

فالآية دلّت على أن القرآن محفوظ، من دون أيّ تغيير أو تبديل، أو زيادة أو نقصان^٢.

مناقشات لاتصحّ

وقد يناقش في هذا الاستدلال بأمر ثلاثة:

الأول - إنّه يكفي لصدق الحفظ المقرّر في الآية حفظه لدى بعض الأفراد، وإن كان الموجود بين أيدي سائر الناس قد نالته يد التحريف.

والجواب : أنّ هذا الكلام غير وارد؛ حيث إنّ الهدف من إنزال القرآن هو هداية الناس : ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾ والتدبّر فيه وفي آياته ﴿أَفَلَا يَتَذَكَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾، وما إلى ذلك من آيات تبين الهدف من إنزال القرآن، في هذا الاتجاه أو في غيره.

وواضح أنّ ذلك لا يختصّ بفردٍ دون فردٍ، ولا بجماعة دون أخرى. وحفظ القرآن إنّما هو لأجل ذلك، فإذا كان مُحَرَّفًا لم يكن هدىً لأحد، ولا هو ممّا لا ريب فيه إلخ، ولا يصحّ

١ - الجعفر/٩.

٢ - التفسير الكبير ١٩: ١٦٠ - ١٦١ والميزان ١٢: ١٠١ - ١٠٦ وإظهار الحقّ ٢: ٣٣ و٣٢ و٩٠ والكشاف ٢: ٥٧٢، والبيان للخواصّ: ٢٢٥ - ٢٢٦ ومجمع البيان ٦: ٣٣١ والجامع لأحكام القرآن ١: ٤٨ و٨٤ ولباب التأويل للخازن ٣: ٨٩، ومدارك التنزيل للنفسيّ بهامشه ٣: ١٨٩ وتفسير القرآن العظيم ٢: ٥٤٧ والبرهان للزركسيّ ٢: ١٢٧ ومناهل العرفان ١: ١٤٤ وفواتح الرّحموت، بهامش المستقصى ٢: ٧٣ والمحجّة البيضاء ٢: ٢٦٣ وأجوبة مسائل موسى جار الله: ٣١ ومختصر التحفة الاتني عشرية: ٣٢ والاحتجاج: ١: هامش: ٣٧٨ عن كاشف الغطاء. وأصول السرخسيّ ٢: ٧٩ وتاريخ بغداد ٢: ٢٠٩ وآلاء الرّحمان: ٢٦ وتفسير الصّافي ١: ٥١.

لوم الناس وتقريعهم لعدم تدبرهم القرآن.

ولعلك تقول: يمكن أن يكون التحريف أو الحذف قد نال القسم الذي يكون تحريفه أو حذفه غير مخل بالمعنى، ولا يؤثر في العقائد والأحكام، ولا يمنع من أن تكون الهداية على أتمها.

والجواب عن ذلك:

ألف - إن ذلك يحتاج إلى ما يشبهه، فمن الذي قال: إن التحريف قد نال هذه الناحية دون سواها؟! وكيف يمكن إثبات ذلك؟!.

ب - إننا لانجد مبرراً للمنافقين والذين في قلوبهم مرض وأعداء الإسلام لارتكاب هذه الحماقة، فإن الدواعي للدسّ والوضع والتحريف في الأمور الاعتقادية، وقصص الأنبياء، والأُمم الخالية، وأحوال المبدأ والمعاد، وفي كثير من الأحكام وغيرها، هذه الدواعي أكثر وأوفر، مادام أن الهدف من الدسّ هو تفويت الغرض، واستبدال الهداية بضدها.

الثاني - وقد يناقش في الاستدلال أيضاً: بأنه لا ريب في وقوع التحريف في القرآن، بسبب اشتباه النسخ في كتابتهم للقرآن، وهذا يعني أن الآية غير ناطرة للحفظ عن التحريف عند الناس.

والجواب: أن هذا النوع من التحريف لا يضّر، ولا يوجب صرف الآية عما لها من الظهور، وذلك لأن اشتباه النسخ، لا يوجب تحريف القرآن، مادام أنه يبقى محفوظاً على حقيقته، ومعروفاً لدى الناس والأمة، الذين سرعان ما يكشفون الخطأ فيه، ويعرف ذلك حفاظه وحاملوه والمهتمون بشأنه وما أكثرهم! وسيأتي أنهم يقولون: إن القراء الذين حضروا صفين كانوا ثلاثين ألفاً^١، هذا عدا عمن لم يحضرها منهم.

الثالث - إن التمسك بالقرآن لإثبات عدم تحريف القرآن يستلزم الدور الباطل، لإمكان أن يكون التحريف قد نال نفس هذه الآية التي يستدل بها.

والجواب - أن هناك إجماع من كل أحد على عدم تحريف هذه الآية بالذات، وقد ذكروا المواضع، التي ادّعوا حصول التغيير فيها وليست هذه الآية منها.

الدليل الثاني - الدقة والتحري

إن مما يدل على عدم وقوع التحريف في القرآن: أن العناية قد اشتدت، والدواعي قد توفرت على حفظ القرآن وحراسته حتى في واوه. ويكفي أن نذكر: أن عثمان بن عفان لا يجروا على حذف آية منسوخة، ويعتذر لابن الزبير عن ذلك: بأنه لا يريد أن يغير شيئاً من مكانه^١.

ولعل ذلك قد كان منه بعد أن تعرض لذلك الموقف الصعب والامتحان العسير، حينما أصر على حذف الواو من آية الكنز ﴿وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ﴾^٢، فأراد أن يحذف واو «الذين» التي جعلناها آنفاً بين قوسين؛ وذلك من أجل أن يظهر: أن الآية خاصة بأهل الكتاب، ولا تشمل المسلمين، فتصدى أبي بن كعب - الصحابي المعروف - بشدة بالغة، وهدده بأنه لسوف يضع سيفه على عاتقه إن فعل عثمان ذلك، الأمر الذي اضطر معه عثمان إلى التراجع^٣.

وحينما أراد عمر بن الخطاب حذف الواو من قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ﴾^٤، ولعله بهدف الحط من منزلة الأنصار، وتكريس المدح للمهاجرين اعترض عليه زيد بن ثابت، وأيده أبي بن كعب^٥، فلم يمكنه أن ينفذ ما أراد.

١ - صحيح البخاري ٣: ٧٠ وتفسير الميزان ١٢: ١٢٤ ومباحث في علوم القرآن: ١٤٠ كلاهما عنه، والإتقان ١: ٦٠.

٢ - التوبة/٣٤.

٣ - الدر المنثور ٣: ٢٣٢ وتفسير الميزان ٩: ٢٥٦ وأبو ذر، مسلمان ياسوسيا ليست: ٤٢.

٤ - التوبة/١٠٠.

٥ - الدر المنثور ٣: ٢٦٩ عن أبي عبيد في فضائله، وسنيد، وابن جرير، وابن المنذر، وابن مَرْدُويه، وكنز العمال ٢: ٣٧٩، ٣٨٠، ٣٨٥ عن أكثر هؤلاء وعن: الحاكم وأبي الشيخ في تفسيره وتاريخ القرآن للزنجاني: ٣٦ ومقدمة تفسير البرهان: ٤٢ والتسميد في علوم القرآن ٢: ٤٤ عن تفسير الطبري ١١: ٧.

كما أنَّ عمر بن الخطَّاب نفسه، لا يجروُ على أن يكتب آية الرِّجم (التي كان يقول ويؤكد بشدَّة بالغة على أنَّه من القرآن)، لئلاَّ يقال: إنَّ عمر قد زاد في كتاب الله تعالى. فإذا كان الخليفة الثاني وهو الرّجل القويّ والجريء، الَّذي يعترض حتَّى على الرّسول الأكرم ﷺ ويرى نفسه أنَّه زميل محمَّد!! كما أوضحناه في كتابنا «الحياة السِّياسية للإمام الحسن (عليه السلام)».

عمر الَّذي تفرَّد بتشريع كثير من الأحكام أو أبطلها، مثل: حيَّ على خير العمل في الأذان، وزواج المتعة، وصلاة التَّراويح، وغير ذلك^١.

إذا كان عمر لا يجروُ على زيادة آية واحدة، بل وحتَّى حرف واحد، وهو الَّذي كان العرب يحترمونه، ويقدّسونه إلى حدِّ العبادة، فهل يجروُ غيره على التَّصرّف بزيادة، أو حذف آيات أو سُور من القرآن؟ أو تحريفها؟..

إنَّ ذلك يكاد يلحق بالمتنوعات والمحالات، فكيف يسوغ لأحد أن يدَّعي وقوعه بهذه السَّهولة؟!.

الدَّليل الثَّالث - الاهتمام بالقرآن

لقد استدلَّ بعض العلماء بأنَّه لو أنَّ أحدًا أدخل فصلًا في «كتاب سيبويه» لعرف وميَّز وعلم أنَّه ليس من أصل الكتاب، وذلك لشدَّة العناية به وبحفظه وضبطه. ومن المعلوم أنَّ العناية بحفظ وضبط وقراءة القرآن أشدَّ وأعظم، ولا يقتصر ذلك على طائفة معيَّنة، بل هو محطُّ أنظار واهتمامات الجميع، لأنَّه معجزة التَّبوَّة، ومأخذ الأحكام، وأساس الإسلام.

الدَّليل الرَّابع - أحاديث العرض على الكتاب وغيرها

لقد استدلَّ البعض على سلامة القرآن من التَّحريف بالروايات الآمرة بعرض الحديث على القرآن، وقد رواها كلٌّ من: ابن عبَّاس، وابن مسعود، وأبي بكر، وأبي بن كعب،

١ - راجع: العديري ج ٦ والنَّص والاجتهاد، ودلائل الصِّدق، وغير ذلك.

ومُعَاذ، وعن الإمامين: السَّجَّاد، والصَّادِق (عليه السلام).

وقد يقال: إنَّ ذلك يدلُّ على حُجَّةِ الموجود، والإلزام بالأخذ به مهما طرأ عليه، ولا يدلُّ على عدم التَّحريف فيه.

ويجاب عن ذلك: بأنَّ أمرهم بعرض الحديث على قرآن مُحرَّف، أو يعلمون أنَّ التَّحريف سيناله، أمر بعيد وغير طبيعيٍّ. وسيأتي في الدَّليل الآتي ما يفيد هنا. واستدلُّوا أيضاً بحديث الثَّقَلَيْن وغيره من الأحاديث الثَّابتة، الأَمْرَة بالتَّمسُّك بالقرآن والرَّجوع إليه ^٢.

وذلك بتقريب أنَّه لا معنى للأمر بالتَّمسُّك بالقرآن والرَّجوع إليه، إذ كان الأمر يعلم بأنَّ قرآنه سيحرَّف ويدلُّ، وذلك لاحتمال أن ينال التَّحريف كلَّ آية آية، فيفقد قيمته، ولا يبقى معنى للأمر باتباعه.

ولعلَّك تقول: لعله يعلم أنَّ التَّحريف لسوف ينال القسم الآخر، الَّذي لا يتضمَّن أحكاماً شرعيةً أو غيرها، ممَّا تمسَّ الحاجة إلى الرَّجوع إليه فيها.

والجواب:

أولاً- إنَّ من يريد التَّحريف لسوف يتعمَّد أن يكون ذلك في المواضع التي تمسَّ هداية البشر، وتشوُّش أفكارهم وتبليبل عقائدهم، ولن يختار لعلمه هذا تلك الموارد، التي لا تقدِّم ولا تؤخِّر في أمر الهداية، وحلَّ المشكلات على مختلف الأصعدة. وثانياً- إنَّ نفس الإرجاع إلى كتاب أصبح موضع شكٍّ وريب، لن يكون عملاً مقبولاً ولا مفهوماً لدى أولئك الَّذين يؤمرون بالرَّجوع إليه، فإنَّهم لسوف يعيشون حالة التَّردُّد

١ - الاستدلال أورده في الميزان ١٢: ٧. والأحاديث المشار إليها في: سنن الدَّارِمِيِّ ١: ١٤٦ والمصنَّف للصَّنعَانِي ٦: ١١٢ و١١: ١٦٠ وجامع بيان العلم ٢: ٤٢ وعُيُون الأخبار لابن قُتَيْبَةَ ٢: ٢٣٣ والبيان والتبيين ٢: ٤٤ والعقد الفريد ٤: ٦٠ وحلية الأولياء ١: ٢٥٣ والكافي (الأصول) ١: ٥٥ وتفسير العيَاشِيِّ ٨: ٩ وحياة الصَّحابة ٣: ١٩١ و١٩٧ و٥٧٦. وعن كنز العمال ٨: ٨٧ عن ابن عساكر. وعن أصول الحنفية للشَّاشِي: ٤٣.

٢ - راجع: تفسير الميزان ٢: ١٠٧.

والتزلزل وضعف اليقين.

وثالثاً- قد قَدَّمنا: أن قوله تعالى: ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ هُدًى لِّلْمُتَّقِينَ﴾^١ من شأنه أن يدحض كل احتمال يوجب الرّيب في القرآن، ويوجب التزلزل والشك في هدايته كما لا يخفى.

الدليل الخامس - الواقع التاريخي

إن تحريف القرآن إن كان في زمنه ﷺ فهو غير معقول، بعد أن كان ﷺ يشرف بنفسه على كتابته وحفظه، ويعلم الناس القرآن ويعرض عليه مرّات عديدة.

وإن كان بعد زمانه ﷺ وعلى يد السّلطة الحاكمة، أو على يد غيرها، فلم يكن يسع أمير المؤمنين عليه الصّلاة والسّلام والخيرة من صحابة الرّسول ﷺ السّكوت على هذا الأمر الخطير، الذي يمسّ أساس الإسلام ويأتي على بنيانه من القواعد، وكان عليه وعلى سائر الصّحابة أن يظهروا القرآن الحقيقي، وأن يبيّنوا مواضع التّحريف في هذا الموجود، وإن حدث ما حدث. وأقلّ من أنّه قد كان بإمكانه ﷺ إظهار هذا الأمر، وإرجاع النّاس إلى القرآن الحقيقي، بعد أن صار خليفة وحاكماً، ولم يعد ثمة ما يمنع من ذلك أو يخاف منه.

مع أنّنا لم نجد له ﷺ فعل شيئاً من ذلك، لاهو ولولده الإمام الحسن عليه الصّلاة والسّلام من بعده، كما لم نجد أحداً من الصّحابة أو من غيرهم قد طال بهما بذلك، أو تبه على حدوث مثل هذا الأمر فيما سلف.

فكيف صحّ منه ﷺ وهو الرّجل القويّ الذي فقأ عين الفتنة، ولم يكن ليجرؤ عليها أحد غيره أن يهمل هذا الأمر الخطير، وهو الذي أصّر على إرجاع أموال بيت المال، ولو كان قد تزوّج به النّساء^٢، مع أنّ ذلك أقلّ أهميّة من هذا الأمر بكثير!! وأما دعوى: أنّ ذلك لم يكن بإمكانه، لأنّه يستلزم تغليط الشّيخين اللّذين قد أشرب

١ - البقرة/٢.

٢ - نهج البلاغة، بشرح عبده ١: ٤٢ ودعائم الإسلام ١: ٣٩٦ والأوائل ١: ٢٩١ وراجع: إنبات الوصيّة:

حُبَّهما في قلوب النَّاسِ^١، فهي غير صحيحة لأنَّ مراعاة هذا الأمر، إنَّما يصحّ لو لم يكن مستلزمًا لهدم أساس الدِّين، ومحو حقيقة الإسلام.

وأما وقوع التحريف في زمان عُثمان فهو أصعب وأصعب، بل هو لم يكن ممكنًا، لأنَّ القرآن كان قد انتشر وشاع في مختلف أرجاء البلاد، وكثُر حُفَاطُه وقُرَّأه حتَّى بلغوا الألوف، بل وعشرات الألوف كما سنرى.

وإنَّ أقلَّ مِساس بحرمة القرآن لسوف يثير النَّاسَ ضده، ويوجب الطَّعن عليه وإدانتة بشكل قويٍّ ومعلن، ولا سيَّما من الثَّائرين عليه، الّذين جاهرُوا بإدانتة فيما هو أقلَّ أهمّيّة وخطراً بكثير.

مع أنَّنا لم نسمع أحدًا طعن عليه في ذلك ولا نعى عليه، ولا على غيره ممَّن سبقه إسقاطهم أو تحريفهم ولو لآية واحدة من القرآن.

بل إنَّ أمير المؤمنين (عليه السلام) قد أيد عُثمان فيما فعله بالنِّسبة للقرآن، حسبما سيأتي في هذا الكتاب وأشرنا إلى مصادره.

وبعد، فهل خفيت هذه المئات من الآيات بل الآلاف الّتي يدّعي سقوطها من القرآن، هل خفيت على عامّة المسلمين، ولم يطلّع عليها سوى أفراد قلائل؟!.

أم هل يعقل أن يكون الجميع قد تَمَّالُوا مع الفاعل، وأيدوه وآزروه في هذه الجناية الخطيرة؟! أم أنَّهم كانوا جاهلين بكتاب الله، إلى حدِّ أنَّهم لا يلتفتون إلى ما حدث له، سواء على يد عُثمان أو على يد غيره، من تحريف أو تبديل؟؟.

أفلم يكن رسول الله (صلى الله عليه وآله وسلم)، يعلمهم الكتاب، والحكمة، ويتلوا عليهم آياته، حسبما نطق به الكتاب الكريم؟! أم أنَّهم سرعان مانسوا ذلك، وغاب عن ذاكرتهم؟!.

ومهما نسوا من شيءٍ، فهل يمكنهم جميعًا نسيان ما يزيد على ثلث القرآن؟ أي أكثر من ألفي آية، يدّعي أنَّها سقطت مابين قوله تعالى: ﴿وَإِنْ خِفْتُمْ أَلَّا تُقْسِطُوا فِي الْيَمَامِي...﴾، وبين قوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ...﴾ فلا يتذكَّر أحد من المسلمين، ولو

آية واحدة منها؟! وكذلك الحال بالنسبة لبقية براءة، والأحزاب، وغير ذلك؟! ثم ألم يكن لدى كثيرين من الصحابة مصاحف تخصّهم؟ فكيف سقطت هذه المقادير الكبيرة من مصاحف الجميع، ولاسيّما مُصْحَفُ أَبِي، وابن مسعود، وزيد، وغيرهم وغيرهم؟!

وإذا كان أَبِي بن كعب يعترض على إسقاط (واو) من آية، فلماذا سكت عن هذا التّوسّع في الحذف، والتّحريف الكثير؟!

وإذا كان أبوذر لا يسكت حتّى ولو وضعوا الصّمصامة على عنقه، حتّى يقول كلمة سمعها من الرّسول ﷺ^١، فهل يسكت على هذه الجريمة الخطيرة، ويعتبر كأنّ شيئاً لم يحدث؟!

وإذا كان ابن مسعود قد أنكر حرّق المصاحف^٢، فلماذا لا ينكر تحريفها، وحذف هذا المقدار الهائل منها؟!

وبعد، فإنّه إذا كان الحُكّام قد حرّفوا القرآن، فلا بدّ وأن يكون ذلك قد حدث بالنسبة إلى ذلك الجانب من الآيات، التي تمسّ زعامتهم وسياستهم، أو تؤيّد موقف خصومهم. وهذا يستدعي أن يعلن خصومهم بذلك للناس جميعاً، وأن يجعلوا ذلك ذريعة لإسقاطهم، وزعزعة حكمهم وتحطيم سلطانهم. مع أنّنا لا نجد أنّ شيئاً من ذلك قد حدث على الإطلاق.

وأخيراً ألم يكن النّبي ﷺ قد وضع كُتّاباً للقرآن، يكتبون ما ينزل معه فوراً ففوراً، وقد كتب جميعه في زمنه ﷺ وكانوا يؤلّفون القرآن من الرّقاع بحضرة ﷺ كما سيأتي؟! إلى غير ذلك من الأسئلة الكثيرة والكثيرة جدّاً، والتي لا مجال لها في عجالة كهذه، ويمكن استخلاص كثير منها بملاحظة ما ذكر في هذا الكتاب.

١ - طبقات ابن سعد ٢: ٣٥٤، ط دار صادر، وعنه في قاموس الرّجال ٢: ٤٥٥.

٢ - تاريخ يعقوبي ٢: ١٧٠.

قصور مستند القول بالتحريف

وبعد، فإنّ الروايات التي استدلّ، أو يمكن أن يستدلّ بها على التحريف، بالإضافة إلى عدم تواترها، لالفظاً ولا إجمالاً، لأنّ بعضها يدّعي النقص، وبعضها يدّعي الزيادة، وثالث يدّعي التغيير والتبديل، مع كون كلّ واحدة منها تعيّن مورداً يختلف عمّا تعيّنه الأخرى.

نعم، بالإضافة إلى ذلك فإنّها أيضاً قاصرة الدلالة على ذلك في أكثرها فإنّ بعضها يرجع إلى أمور عادية واشتباهاً فردية، سرعان ما تنكشف ويزول الالتباس، وبعضها ناشئ عن اشتباه التّسآخ أو خطأ السّامعة، ثمّ يعرف وجه الحقّ ويزول الغلط، وبعضها يتحدّث عن اختلاف اللهجات في التّلفّظ بالكلمة الواحدة، وبعضها تفسير مزجيّ أو بالمرادف أو تأويل، إلى آخر ماسياتي البحث فيه بشيء من التفصيل.

هذا كلّ عدا عن الروايات التي جاءت من طرق الغلاة، والكذابين، والوضّاعين. وعدا عن الروايات التي تذكر بعض الأدعية أو الأقوال، التي تخيل بعض الناس أنّها قرآن، لأنّ فلاناً الصّحابيّ قرأها، أو كتبها في حاشية مضمّحه، فلم يلتفت النّاقل إلى أنّ من الجائز أن يكتب الإنسان بعض الأدعية، أو غيرها ممّا يراه مناسباً في موضع يسهل عليه الرّجوع إليه...

السياسة وشائعات التحريف

وأخيراً فإنّا قد نجد في بعض النصوص ما يشير إلى أنّه قد كان ثمة محاولة، تستهدف النيل من الخليفة الثالث عثمان، وذلك ببثّ شائعات مفادها: أنّه بجمعه الناس على مضمّح واحد - وهو العمل الذي أيّده عليّ عليه السلام - قد تسبّب في ضياع جانب من النّص القرآنيّ.

وقد لانجد مانعاً من احتمال أن يكون لعائشة ومن يدور في فلكها، دور في ترويج شائعات كهذه، وذلك بما يقدّمونه من روايات في هذا المجال.

ولعلّ ممّا يدلّ على ما ذكرناه، ما نقل عن عليّ عليه السلام من محاولته الذّبّ عن الخليفة الثالث، فيما جعلوه طعناً عليه، حينما قال عليه السلام: «لا تقولوا في عثمان إلاّ خيراً، فوالله ما فعل الذي فعل في المصاحف إلّا عن ملائمتنا...»^١.

ولكنّنا نجد إلى جانب ذلك نصوصاً أخرى، عن عائشة وغيرها ممّن تلتقي معهم في الخطّ السياسيّ العامّ تحاول إرجاع أمر ضياع جانب من النّصّ القرآنيّ إلى زمن متقدّم على زمان عثمان، كرواية أكل الدّاجن للصّحيفة الّتي فيها قرآن وهم متشاغلون بوفاء رسول الله ﷺ وكرواية ذهاب قرآن كثير حينما قتل عدد من القراء في الحرب مع مُسيّلمة في زمان أبي بكر.

ويبدو أنّه قد كان لمعاوية دور في إثارة بعض هذه الشّائعات المغرضة في هذا المجال، فقد روى الطّبرسيّ لنا موقفاً عنيقاً للإمام الحسن المجتبيّ عليه السلام مع معاوية؛ يوجّه فيه إليه اتّهاماً صريحاً في ذلك حينما يقول له: «وتزعم أنّ عمر أرسل إلى أبي: إنّني أريد أن أكتب القرآن في مُصحف» (ثمّ تذكر الرواية رفض عليّ عليه السلام تسليم مُصحفه، واستياء عمر من ذلك، ثمّ أمره بجمع القرآن، وكتابته حين يشهد به شاهدان).

ثمّ يقول الإمام الحسن عليه السلام في آخر كلامه: «ثمّ قالوا: قد ضاع منه قرآن كثير، بل كذبوا والله، بل هو مجموع محفوظ عند أهله إلخ...»^٢.

فنجده عليه السلام ينسب حديث طلب عمر من عليّ مُصحفه، ثمّ أمره بكتابة القرآن بشاهدين - ينسبه - إلى معاوية بعنوان أنّه من مزاعمه.

الأمر الّذي يشير إلى عدم واقعيّة هذا الأمر، وأنّه من الشّائعات الّتي أثارها معاوية لتحقيق مآرب معيّنة. ويتّضح ذلك إذا علمنا: أنّ القرآن قد كتب في عهد رسول الله ﷺ بأمر منه عليه السلام على يد كتّاب الوحي، وأنّه قد كان نَمّة مصاحف كثيرة في أيدي الصّحابة في

١ - الإنّقان ١: ٥٩ وستأتي مصادر أخرى، حين الإشارة إلى تأييد أمير المؤمنين عليه السلام لثُمنان، في قضيّة جمع النّاس على مُصحف واحد.

٢ - الاحتجاج ٢: ٧.

عهد رسول الله ﷺ.

فحديث جمع زيد للقرآن بشاهدين، ثم إضافة بعض الآيات بشهادة خزيمة، يصبح موضع شك وترديد كبير، هذا بالإضافة إلى ماسياتي من وجوه تزيد من وهن هذه الرواية وتضعفها بما لا مزيد عليه.

كما أننا نجد في كلام الإمام الحسن عليه الصلاة والسلام إدانة لأولئك الذين زعموا ضياع جانب من القرآن، وتكذيباً صريحاً لهم.

ثم هو ﷺ يقرر حقيقة تحسم مادة النزاع، وهي أن القرآن مجموع محفوظ عند أهله.

عند أهله!! من هم؟!

وهذه العبارة تستدعي وقفة قصيرة، لبيان المراد منها.

فهل يريد ﷺ بأهله: أولئك الحُفَاط للقرآن الكريم من الصحابة، أو من غيرهم ممن يحتفظ لنفسه بمُصْحَف تامٍّ، جمع فيه القرآن؟!

ولا يضرّ ذلك أن البعض لم يكن يملك مُصْحَفًا تامًّا، مادام أن بإمكانه أن يتمم النقص الذي عنده في أي وقت أراد.

وهل نستطيع أن نجد في إطلاق الرواية ما يرجّح هذا الوجه؟! أم أنه عليه الصلاة والسلام يريد بأهله خصوص أهل البيت ﷺ، وأن المراد: أن خصوص القرآن الذي جمعه رسول الله ﷺ وكتبه كتابه، أو كتبه عليّ ﷺ وجعل فيه التأويل والتنزيل وغير ذلك، هذا القرآن مجموع ومحمّوظ عند أهل البيت ﷺ، وهو في متناول أيدي الجميع.

ولذا فلا تنصح دعوى أن عمر أراد جمع القرآن في مُصْحَف، مادام مُصْحَف النَّبِيِّ ﷺ نفسه موجوداً عند أهل البيت ﷺ.

وربما يستظهر البعض الوجه الأول، وعلى جميع التقادير فإنه ﷺ قد أراد تكذيب المزعة التي جاء بها معاوية بصورة تامة، وإيراد الدليل القاطع على كذبها. ونفس هذا الدليل يكون دليلاً على كذب دعواهم: نقص القرآن وضياع كثير منه...

التحريف الواقع في القرآن

وبعد، فإنَّ كلَّ ما تقدّم لا يعني أنَّه لا يوجد نصوص تصرّح بأنَّ القرآن قد تعرّض للتحريف والتصرّف فيه، فقد رُوِيَ عن أبي جعفر عليه السلام قوله: «أمّا كتاب الله؛ فحرّفوا...»^١. وعن أبي عبد الله الحسين عليه السلام قوله في يوم عاشوراء؛ لجيش يزيد لعنه الله تعالى: «... فإنّما أنتم من طواغيت الأمّة، وشذاذ الأحزاب، ونَبَذَة الكِتَاب، ونَفْثَة الشَّيْطَان، وعُصْبَة الآثَام، ومُحرّفي الكتاب، ومُطفيئ السُّنن...»^٢.

وثمّة روايات أخرى استعملت كلمة: «التحريف». فمن أرادها فليراجعها^٣. ونحتمل قوياً: أن تقرأ الكلمة بالقاف، إشارة إلى ما فعله الخليفة الثالث عثمان بن عفّان في المصاحف، حيث حرّفها بالتّاء. وقد انتقده المسلمون على ذلك، حتّى سمّوه بـ«حرّاق المصاحف»^٤.

ويؤيد ذلك: ما رواه الصّدوق عليه السلام، والحاكم، حول شكوى المُصحّف، والمسجد، والعترة، وفيه: «يقول المُصحّف: ياربّ حرّقوني»^٥.

وحتّى لو قرأنا هذه الكلمة بالفاء؛ فإنّ هذه الروايات قاصرة عن الدّلالة على أنّ هذا المُصحّف قد امتدّت إليه يد الخيانة بالحذف، أو بالزيادة، أو بالتّغيير والتّبديل، في ألفاظه ونصوصه.

إذ إنّ المقصود هو: تحريف معانيه، وتحويلها عن مقاصدها الأصليّة، بضروب من التّأويلات الباطلة، والوجوه الفاسدة... وهذا هو ما صرّح به أبو جعفر، فيما كتبه لسعد الخير، حيث يقول: «أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده، فهم يروونه ولا يراعونه، والجهال

١ - بصائر الدّرجات: ٤١٣ - ٤١٤ والكافي ٨: ١٢٥ والبيان: ٢٤٧.

٢ - مقتل الحسين، للخوارزمي: ٧ والخطبة في اللّهُوف: ٤١، لكن فيه: محرّفي الكلم، وتهذيب تاريخ دمشق ٤: ٣٣٧ وفيه: محرّفي الكلام. وراجع: البيان للخنّوئي: ٢٤٧.

٣ - البيان للخنّوئي: ٢٤٦ - ٢٤٨.

٤ - نفس المصدر: ٢٧٧ وتاريخ القرآن للصّغير: ٩٤ - ٩٥ والفتنة الكبرى ١: ١٨١ - ١٨٣.

٥ - الخصال ١: ١٧٥ وآراء حول القرآن: ٩٧، عن مستدرک الحاكم، عن كتاب: الفردوس.

يعجبهم حفظهم للرّواية، والعلماء يحزنهم بتركهم للرّعاية»^١.

وعن الصادق عليه الصّلاة والسّلام: «إِنَّ رُؤَاةَ الْكِتَابِ كَثِيرٌ وَإِنْ رَعَاتِهِ قَلِيلٌ؛ فَكَمْ مُسْتَنْصَحٌ لِلْحَدِيثِ مُسْتَغْشٍ لِلْكِتَابِ؛ فَالْعُلَمَاءُ يَحْزَنُهُمْ تَرْكُ الرّعَايَةِ، وَالْجُهَالُ يَحْزَنُهُمْ حِفْظُ الرّوَايَةِ»^٢.

وممّا يلمح بصورة ظاهرة إلى أنّ المراد بنقص القرآن، نقصه من حيث عدم المعرفة بتأويله، وعدم الاطلاع على باطنه، لانقص آياته، وكلماته وسُوره. ما رُوي عن الإمام الباقر عليه الصّلاة والسّلام، من أنّه قال: «ما يستطيع أحد أن يدّعي أنّ عنده جميع القرآن، ظاهره وباطنه، غير الأوصياء...»^٣.

وعنه عليه السلام أنّه قال: «لَوْ لَا أَنَّهُ زِيدَ فِي كِتَابِ اللَّهِ وَتُقَصَّ، مَا خَفِيَ حَقُّنَا عَلَى ذِي حِجْبٍ. وَلَوْ قَدْ قَامَ قَائِمُنَا صَدَقَهُ الْقُرْآنُ»^٤.

فإنّ الذي يصدّق القائم عليه الصّلاة والسّلام هو هذا القرآن الفعلّي الموجود بين أيدي النّاس؛ حيث إنّهُ في مقام التّدليل على ما أضيع لهم من حقّ، ولوم من لا يقبل الاعتراف بذلك لهم.

ومعنى ذلك هو أنّ الإمام الحجة صلوات الله وسلامه عليه لسوف يظهر معاني القرآن على حقيقتها، بحيث لا يبقى فيها أيّ لَبْسٍ أو غُمُوضٍ، بحيث يدرك كلّ من له حِجْبٌ وعقلٌ: أنّ القرآن يصدّقه، ولو كان محرّفاً حقّاً لم يصدّقه القرآن.

فالمراد: أنّهم قد حرّفوا معانيه، ونقصوها، وأدخلوا فيها ما ليس منها، حتّى ضاع الأمر على ذي الحِجْبِ.

١ - راجع الكافي ٨: ٥٣ والبحار ٥٧: ٣٥٩ والوافي ٥: ٢٧٤ والمجّة البيضاء ٢: ٢٦٤ والبيان للخواص: ٢٤٩.

٢ - الكافي ١: ٣٩ وآلاء الرّحمان ١: ٢٧.

٣ - الكافي ١: ١٧٨ وبصائر الدّرجات: ١٩٣ والوافي ٢: ١٣٠، وتفسير البرهان ١: ١٥٢.

٤ - تفسير البرهان ١: ٢٢، وتفسير العيّاشي ١: ١٣، وفي هامشه عنه، وعن البحار ١٩: ٣٠، وعن إثبات الهداة ٣: ٤٣-٤٤، وتفسير الصّافي (المقدّمة): ٤١.

وشاهد تعرّض القرآن للتّحريف في معانيه: حذف بعض ما جاء من التّأويل لآياته، وحذف ما أنزله الله تعالى تفسيراً له، وحذف موارد التّزول، واشتباه الأمر فيما يرتبط بناسخه ومنسوخه، وغير ذلك.

ثمّ استبدل ذلك بتأويلات وتفسيرات أخرى غير واقعيّة، واجتهادات خاطئة في بيان ناسخه ومنسوخه، وما إلى ذلك.

ومن أراد الوقوف على جانب ممّا يدلّل على صحّة ما قلناه، من الابتعاد عن المعاني الحقيقيّة للقرآن، فليراجع: تفسير «الدّر المنثور» و«جامع البيان» وغير ذلك.

هذا، ولعلّ أهل العربيّة بما يقدّمونه من وجوه واحتمالات إعرابيّة، لاتأخذ بنظر الاعتبار موقع الكلمة في الجملة وفي السّياق العامّ، بل يلاحظون الكلمة من حيث هي لفظ تجوز فيه التراكيب المختلفة، إنّ أهل العربيّة بصنيعهم هذا قد أسهموا إسهاماً كبيراً في الابتعاد عن المقاصد الإلهيّة الحقيقيّة من الآيات الشّريفة، فراجع على سبيل المثال ما ذكره من وجوه إعرابيّة للآيتين اللّتين في أوّل سورة البقرة: ﴿ذَلِكَ الْكِتَابُ لَا رَيْبَ فِيهِ...﴾، لتجد صحّة ما ذكرناه بصورة جليّة وواضحة.

وقد روى عبد الأعلى، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: «أصحاب العربيّة يحرفون كلام الله عزّ وجلّ عن مواضعه»^١.

وراجع في هذا المجال كتاب: «حجّة القراءات» وكتاب: «الكشف عن وجوه القراءات السّبع»، فإنّ فيه الدّليل الواضح على ما نقول، هذا بالإضافة إلى سائر كتب التّفسير والقراءات وإعراب القرآن... (١٧ - ٥٧)

الفصل المائة والسادس عشر

نص الحسيني الميلاني (معاصر) في «التحقيق في نفي التحريف»

أدلة الشيعة على نفي التحريف

ذكرنا في الفصل الأول كلمات لأعلام الإمامية في نفي التحريف عن القرآن الكريم، وقد جاء في بعض تلك الكلمات - التي ذكرناها على سبيل التمثيل للاستقراء والحصر - الاستدلال بوجوه عديدة على ما ذهبوا إليه.

والواقع أن الأدلة الدالة على عدم وجود النقص في القرآن الكريم هي من القوة والمتانة، بحيث يسقط معها ما دلّ على التحريف بظاهره عن الاعتبار لو كان معتبراً، ومهما بلغ في الكثرة، ويبطل القول بذلك حتى لو ذهب إليه أكثر العلماء. وقد عقدنا هذا الفصل لإيراد تلك الأدلة بإيجاز.

١- آيات من القرآن الكريم

والقرآن الكريم فيه تبيان لكل شيء، وما كان كذلك كان تبياناً لنفسه أيضاً، فلنرجع إليه لنرى هل فيه دلالة على نقصانه أو بالعكس.

أجل، إن في القرآن الكريم آيات تدلّ بوضوح على صيانه من كل تحريف، وحفظه من كل تلاعب، فهو ينفي كل أشكال التصرف فيه، ويعلن أنه لا يصيبه ما يشينه ويحطّ من كرامته حتى الأبد. وتلك الآيات هي:

١- قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِي آيَاتِنَا لَا يَخْفَوْنَ عَلَيْنَا أَتَمَن يُلْقَى فِي النَّارِ خَيْرٌ أَمْ مَنْ يَأْتِيَ آمِنًا يَوْمَ الْقِيَمَةِ اعْمَلُوا مَا شِئْتُمْ إِنَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ * إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ ١﴾.

وإذا كان القرآن العظيم لا يأتية «الباطل» من بين يديه ولا من خلفه، فإن من أظهر مصاديق «الباطل» هو «وقوع النقصان فيه». فهو إذاً مصون من قِبَل الله تعالى عن ذلك منذ نزوله إلى يوم القيامة.

٢- قوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^١.

والمراد من «الذِّكر» في هذه الآية الكريمة على الأصح هو «القرآن العظيم»، فאלله سبحانه أنزله على نبيه الكريم، وتعهّد بحفظه منذ نزوله إلى الأبد، من كلّ ما يتنافى وكونه منهاجاً خالداً في الحياة ودستوراً عاماً للبشريّة جمعاء.

ومن الواضح أنّ من أهم ما يتنافى وشأن القرآن العظيم وقديسيته الفضة، وقوع التحريف فيه، وضياح شيء منه على الناس، ونقصانه عما أنزله عزّ وجلّ على نبيه ﷺ. ٣- قوله تعالى: ﴿لَا تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَفْجَلَ بِهِ﴾ إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ ﴿فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ﴾ ثُمَّ إِنَّ عَلَيْنَا بَيَانَهُ^٢.

فعن ابن عباس وغيره في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عَلَيْنَا جَمْعَهُ وَقُرْآنَهُ﴾ إنّ المعنى: إنّ علينا جمعه وقرآنه عليك حتّى تحفظه ويمكنك تلاوته، فلا تخف فوّت شيء منه^٣.

٢- الأحاديث عن النبي والأئمة

والمصدر الثاني من مصادر الأحكام والعقائد الإسلامية هو السنّة النبويّة الشريفة الواصلة إلينا بالطرق والأسانيد الصحيحة.

ولذا كان على المسلمين أن يبحثوا في السنّة عمّا لم يكن في الكتاب، وأن يأخذوا منها تفسير ما بهم، وبيان ما أجمله، فيسيروا على منهاجها، ويعملوا على وفقها، عملاً

١- الجبر/٩.

٢- القيامة/١٦-١٩.

٣- مجمع البيان ٥: ٣٩٧.

بقوله سبحانه: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا قَدْحُوهُ وَمَا نَهَيْتُكَ عَنْهُ فَانْتَهَى﴾^١، وقوله تعالى: ﴿وَمَا يَنْطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۖ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ﴾^٢.

وعلى هذا، فإننا لما راجعنا السّنة وجدنا الأحاديث المتكررة الدّالة بأقسامها العديدة على أنّ القرآن الكريم الموجود بين أيدينا هو ما أنزل على النّبي ﷺ من غير زيادة ونقصان، وأنّه كان محفوظاً على عهد ﷺ، وبقي كذلك حتّى الآن، وأنّه سيبقى على ما هو عليه إلى الأبد. وهذه الأحايث على أقسام وهي:

القسم الأول - أحاديث العرض على الكتاب

لقد جاءت الأحاديث الصّحيحة تنصّ على وجوب عرض الخبرين المتعارضين، بل مطلق الأحاديث على القرآن الكريم، فما وافق القرآن أخذ به وما خالفه أعرض عنه، فلولا أنّ سور القرآن وآياته مصونة من التّحريف ومحفوظة من النّقصان ما كانت هذه القاعدة التي قرّرها الأئمّة من أهل البيت الطّاهرين، آخذين إيّاها من جدّهم رسول الله ﷺ ولا يمكن الرّكون إليها والوثوق بها.

ومن تلك الأحاديث :

[١] قول الإمام الصادق عليه السلام: «خطب النّبي ﷺ بمنى فقال: أيّها النّاس ما جاءكم عنّي يوافق كتاب الله فأنا قلته، وما جاءكم يخالف كتاب الله فلم أقله»^٣.

[٢] وقول الإمام الرضا عليه السلام: (...فما ورد عليكم من خبرين مختلفين فأعرضوهما على كتاب الله، فما كان في كتاب الله موجوداً حلالاً أو حراماً فاتّبعوا ما وافق الكتاب، وما لم يكن في الكتاب فأعرضوه على سنن النّبي ﷺ... ثم ذكر الروايتين عن الإمام الصادق عليه السلام كما تقدّم عن الخوئي).

١ - الحشر/٧.

٢ - التّجم/٣، ٤.

٣ - وسائل الشّيعه ١٨ : ٧٩ عن الكافي.

٤ - عيون أخبار الرضا ٢ : ٢٠.

[٣] وقول الإمام الهادي عليه السلام: «إِذَا وَرَدَتْ حَقَائِقُ الْأَخْبَارِ وَالتَّمَسَّتْ شَوَاهِدُهَا مِنَ التَّنْزِيلِ، فَوَجَدَ لَهَا مُوَافَقًا وَعَلَيْهِ دَلِيلًا، كَانَ الْاِقْتِدَاءُ بِهَا فَرَضًا لَا يَتَعَدَّاهُ إِلَّا أَهْلُ الْعِنَادِ...»^١. فهذه الأحاديث ونحوها [كثيرًا] تدلّ على أَنَّ القرآن الموجود الآن هو نفس ما أنزله الله عزَّ وجلَّ على النَّبِيِّ ﷺ، من غير زيادةٍ ولا نقصانٍ، لأنَّه لو لم يكن كذلك لم يمكن أن يكون القرآن مرجعًا للمسلمين يعرضون عليه الأحاديث التي تصل إليهم عن النَّبِيِّ ﷺ فيُعرف بذلك الصَّحيح ويؤخذ به، والسَّقيم فيُعرض عنه ويترك.

القسم الثَّاني - خطبة الغدير

وإنَّ من حقائق التَّاريخ واقعة غدير خُم، وخطبة النَّبِيِّ الكريم ﷺ في ذلك اليوم العظيم، غير أنَّنا لم نعر على روايةٍ كاملةٍ لخطبته ﷺ إلا في كتاب «الاحتجاج». وفي هذه الخطبة أمر بتدبر القرآن والرَّجوع في تفسيره إلى أمير المؤمنين عليه السلام حيث قال: «معاشر النَّاس تدبِّروا القرآن، وافهموا آياته وانظروا إلى محكماته، ولا تتَّبِعُوا متشابهه. فوالله لن يبيِّن لكم زواجه ولا يوضِّح لكم تفسيره إلا الَّذي أنا آخذ بيده ومصعده إليَّ وشائل بعضه، ومُؤمِّلُكم أن: من كنت مولاه فهذا عليٌّ مولاه، وهو عليٌّ بن أبي طالب أخي ووصيي، ومواليته من الله عزَّ وجلَّ أنزلها عليَّ»^٢.

إنَّ أمر المسلمين بتدبر القرآن وفهم آياته والأخذ بمحكماته دون متشابهاته يستلزم أن يكون القرآن مؤلفًا مجموعًا موجودًا في متناول أيديهم، بمحكماته ومتشابهاته. غير أنَّهم مأمورون - للوقوف على أحكامه التفصيلية وأسراره ودقائقه التي لا تبلغها العقول - بالرجوع إلى خليفته ووصيه وتلميذه أمير المؤمنين والأئمة الطَّاهرين من ولده عليه السلام.

القسم الثَّالث - حديث الثَّقَلَيْنِ

ولم تَمَرَّ على النَّبِيِّ الكريم والقائد العظيم مُحَمَّدٍ ﷺ فرصة إلا وانتهزها للوصية بالكتاب والعتره الطَّاهرة، والأمر باتِّباعهما والانقياد لهما والتَّمسُّك بهما.

١ - تحف العقول: ٣٤٣.

٢ - الاحتجاج ١: ٦٠.

لذا تواتر عنه عليه السلام حديث الثَّقَلَيْنِ الَّذِي رواه جمهور علماء المسلمين بأسانيد متكررة متواترة، وألفاظ مختلفة متنوعة، عن أكثر من ثلاثين صحابي وصحابية، وأحد ألفاظه: «إني تارك فيكم الثَّقَلَيْنِ كتاب الله وعترتي أهل بيتي، ما إن تمسكتكم بهما لن تضلوا بعدي أبداً...»^١.

وهذا يقتضي أن يكون القرآن الكريم مدوناً في عهده عليه السلام، بجميع آياته وسوره حتى يصح إطلاق اسم الكتاب عليه، ولذلك تكرر ذكر الكتاب في غير واحد من سوره الشريفة.

كما أنه يقتضي بقاء القرآن كما كان عليه - على عهده عليه السلام - إلى يوم القيامة، لتتم به - وبالعرة - الهداية الأبدية للأمة الإسلامية والبشرية جمعاء، ماداموا متمسكين بهما، كما ينص عليه الحديث الشريف بألفاظه وطرقه، وإلا لزم القول بعدم علمه عليه السلام بما سيكون في أمته، أو إخلاله بالنصح التام لأُمته، وهذا لا يقول به أحد من المسلمين.

القسم الرابع - الأحاديث الواردة في ثواب قراءة السور وغيرها

وقد وردت طائفة من الأحاديث في فضيلة قراءة سور القرآن الكريم في الصلوات وغيرها، وثواب ختم القرآن وتلاوته في شهر رمضان وغير ذلك، فلولا أن سور القرآن وآياته مجموعة مؤلفة ومعلومة لدى المسلمين لما تم أمرهم بذلك. ولو كان قد تطرق الثقصان في ألفاظ القرآن لم يبق مجال للاعتماد على شيء من

١ - حديث الثَّقَلَيْنِ من جملة الأحاديث التي لا يشك مسلم في صدورهما من النبي عليه السلام فقد رواه عنه أكثر من ثلاثين من الصحابة، وأورده من علماء أهل السنة ما يقارب ٥٠٠ شخصية من مختلف طبقاتهم منذ زمن التابعين حتى عصرنا الحاضر من مؤرخين ومفسرين ومحدثين وغيرهم. وهذا الحديث يدل بوضوح على عصمة الأئمة من العرة ووجوب إطاعتهم وامتثال أوامرهم والاهتداء بهديهم في الأمور الدينية والدنيوية، والأخذ بأقوالهم في الأحكام الشرعية وغيرها. كما يدل على بقائهم وعدم خلو الأرض منهم إلى يوم القيامة كما هو الحال بالنسبة إلى القرآن. وقد بحثنا عن هذا الحديث سنداً ودلالة في ثلاثة أجزاء من كتابنا الكبير: «نفحات الأزهار في خلاصة عبقات الأنوار في إمامة الأئمة الأطهار» الذي طبع منه حتى الآن ١٢

تلك الأحاديث والعمل بها من أجل الحصول على ما تفيده من الأجر والثواب، لاحتمال أن تكون كل سورة أو كل آية محرقة عما كانت نازلة عليه.

ومن تلك الأحاديث :

[١] قول الإمام الباقر عليه السلام عن أبيه عن جدّه عن رسول الله ﷺ: «من قرأ عشر آيات في ليلة لم يكتب من الغافلين، ومن قرأ خمسين آية كتب من الذّاكرين، ومن قرأ مائة آية كتب من القانتين، ومن قرأ مائتي آية كتب من الخاشعين، ومن قرأ ثلاثمائة آية كتب من الفائزين، ومن قرأ خمسمائة آية كتب من المجتهدين، ومن قرأ ألف آية كتب له قنطار...»^١.

[٢] وقول الإمام الباقر عليه السلام: «من أوثر بالمعوذتين وقل هو الله أحد، قيل: يا عبد الله أبشر فقد قبل الله وترك»^٢.

[٣] وقول الإمام الصادق عليه السلام: «...وعليكم بتلاوة القرآن، فإن درجات الجنة على عدد آيات القرآن، فإذا كان يوم القيامة يقال لقارئ القرآن اقرأ وازق، فكلما قرأ آية رقى درجة...»^٣.

[٤] وقول الإمام الصادق عليه السلام: «الواجب على كلّ مؤمن إذا كان لنا شيعة أن يقرأ ليلة الجمعة بالجمعة وسبّح اسم ربك الأعلى. فإذا فعل ذلك فإنما يعمل بعمل رسول الله ﷺ، وكان جزاؤه وثوابه على الله الجنة»^٤.

[٥] وقول الإمام الباقر عليه السلام: «من ختم القرآن بمكة من جمعة إلى جمعة وأقل من ذلك وأكثر، وختمه يوم الجمعة، كتب الله له من الأجر والحسنات من أوّل جمعة كانت إلى آخر جمعة تكون فيها، وإن ختمه في سائر الأيام فكذلك»^٥.

١ - الأمالي للشيخ الصدوق: ٥٩ - ٦٠، الكافي ٢: ٤٤٨.

٢ - نفس المصدر: ٦٠، ثواب الأعمال للشيخ الصدوق: ١٥٧.

٣ - نفس المصدر: ٣٥٩.

٤ - ثواب الأعمال: ١٤٦.

٥ - نفس المصدر: ١٢٥.

إلى غير ذلك من الأحاديث ومأكثرها، وقد ذكر الفقهاء - رضي الله تعالى عنهم - تفصيل ما يستحب أن يُقرأ في الصلوات الخمس من سور القرآن^١.
كما روى الشيخ الصدوق عليه السلام ثواب قراءة كل سورة من القرآن بحسب الأحاديث الواردة عن الأئمة عليهم السلام^٢.
وبهذا القسم من الأحاديث استدلل بعض أكابر الإمامية كالشيخ الصدوق على ما ذهب إليه من عدم تحريف القرآن^٣.

القسم الخامس - الأحاديث الآمرة بالرجوع إلى القرآن الكريم واستنطاقه وهي كثيرة جداً، نكتفي هنا منها بما جاء في كتب خطب أمير المؤمنين عليه الصلاة والسلام... [وذكر كما تقدم مثله عن الهيدجي، ثم قال:]
وقال عليه السلام في كتاب له إلى الحارث الهمداني عليه السلام: «وَتَمَسَّكَ بِحَبْلِ الْقُرْآنِ وَاسْتَنْصَحْهُ، وَأَجَلَّ حَلَالَهُ، وَحَرَّمَ حَرَامَهُ...»^٤.

وقال عليه السلام: «ثُمَّ أُنْزِلْ عَلَيْهِ الْكِتَابَ نُورًا لَا تُطْفَأُ مَصَابِيحُهُ، وَسِرَاجًا لَا يَخْبُو تَوَقُّدُهُ، وَبَحْرًا لَا يَذْرُكُ قَعْرُهُ، وَمِنْهَاجًا لَا يَصِلُ نَهْجُهُ، وَشُعَاعًا لَا يُظْلِمُ ضَوْوُهُ، وَفُرْقَانًا لَا يَخْمَدُ بُرْهَانُهُ... وَحَقًّا لَا تُخْذَلُ أَعْوَانُهُ، فَهُوَ مَعْدِنُ الْإِيمَانِ وَبَحْبُوحَتُهُ، وَيَتَابِعُ الْعِلْمِ وَبُحُورُهُ، وَرِيَاضُ الْعَدْلِ وَغُدرَانُهُ، وَأَتَافِي الْإِسْلَامِ وَبُنْيَانُهُ، وَأَوْدِيَةُ الْحَقِّ وَغِيْطَانُهُ... وَبَحْرٌ لَا يَنْزِفُهُ الْمُسْتَنْزِفُونَ، وَعُيُونٌ لَا يَنْضِبُهَا الْمُنَاحِيُونَ، وَمَنَاهِلٌ لَا يَغِيْضُهَا الْوَارِدُونَ، وَمَنَازِلٌ لَا يَصِلُ نَهْجُهَا الْمُسَافِرُونَ، وَأَعْلَامٌ لَا يَغْمِي عَنْهَا السَّائِرُونَ، وَأَكَامٌ لَا يَجُوزُ عَنْهَا الْقَاصِدُونَ، جَعَلَهُ اللَّهُ رِيًّا لِعَطَشِ الْعُلَمَاءِ، وَزِينَةً لِقُلُوبِ الْفُقَهَاءِ، وَمَحَاجَّ لَطُرُقِ الصُّلَحَاءِ، وَدَوَاءً لَيْسَ بَدْعُهُ دَاءً، وَنُورًا لَيْسَ مَعَهُ ظُلْمَةٌ؛ وَحَبْلًا وَثِيقًا عَزُوتُهُ، وَمَعْقِلًا مَتَبِعًا ذِرْوَتُهُ، وَعِزًّا لِمَنْ تَوَلَّاهُ،

١ - راجع جواهر الكلام ٩: ٤٠٠ - ٤١٦.

٢ - نواب الأعمال: ١٣٠ - ١٥٨.

٣ - الاعتقادات للشيخ الصدوق: ٩٣.

٤ - نهج البلاغة ٦٩/٤٥٩.

وَسَلِّمًا لِمَنْ دَخَلَهُ، وَهَدًى لِمَنْ انْتَمَى بِهِ، وَعُذْرًا لِمَنْ انْتَحَلَهُ، وَبُزْهَانًا لِمَنْ تَكَلَّمَ بِهِ، وَشَاهِدًا لِمَنْ خَاصَمَ بِهِ، وَقَلْبًا لِمَنْ حَاجَّ بِهِ، وَحَامِلًا لِمَنْ حَمَلَهُ، وَمَطِيَّةً لِمَنْ أَعْمَلَهُ، وَآيَةً لِمَنْ تَوَسَّسَ، وَحُجَّةً لِمَنْ اسْتَلَّامَ، وَعِلْمًا لِمَنْ وَعَى، وَحَدِيثًا لِمَنْ رَوَى، وَحُكْمًا لِمَنْ قَضَى»^١.
وقال عليه السلام: «فَالْقُرْآنُ أَمْرٌ زَاجِرٌ، وَصَامِتٌ نَاطِقٌ، حُجَّةُ اللَّهِ عَلَى خَلْقِهِ، أَخَذَ عَلَيْهِ مِيثَاقَهُمْ، وَارْتَهَنَ عَلَيْهِ أَنْفُسَهُمْ، أَتَمَّ نُورَهُ، وَأَكْمَلَ بِهِ دِينَهُ، وَقَبَضَ نَبِيَّهُ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَقَدْ فَرَّغَ إِلَى الْخَلْقِ مِنْ أَحْكَامِ الْهُدَى بِهِ، فَعَظَّمُوا مِنْهُ سُبْحَانَهُ مَا عَظَّمَ مِنْ نَفْسِهِ، فَإِنَّهُ لَمْ يُخَفِ عَنْكُمْ شَيْئًا مِنْ دِينِهِ، وَلَمْ يَتْرِكْ شَيْئًا رَضِيَهُ أَوْ كَرِهَهُ إِلَّا وَجَعَلَ لَهُ عِلْمًا بَادِيًا، وَآيَةً مُحْكَمَةً، تَرْجُرُ عَنْهُ أَوْ تَدْعُو إِلَيْهِ...»^٢.

فهذه الكلمات البليغة وأمثالها تنصّ على أنّ الله تعالى جعل القرآن الكريم نورًا يستضاء به، ومنهاجًا يعمل على وفقه، وحكمًا بين العباد، ومرجعًا في المشكلات، ودليلاً عند الحيرة، ومتبعًا عند الفتنة.

وكلّ ذلك يقتضي أن يكون مابأيدينا من القرآن هو نفس القرآن الذي نزل على الرسول الأعظم صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وعرفه أمير المؤمنين وسائر الأئمة والصّحابة والمسلمون أجمعون.

القسم السادس - الأحاديث التي تتضمن تمسك الأئمة

من أهل البيت بمختلف الآيات القرآنية

وروى المحدثون من الإمامية أحاديث متكاثرة جدًّا عن الأئمة الطّاهرين تتضمن تمسّكهم بمختلف الآيات عند المناظرات وفي كلّ بحث من البحوث، سواء في العقائد أو الأحكام أو المواعظ والحكم والأمثال، كما لا يخفى على من راجع كتبهم الحديثية وغيرها، وعلى رأسها كتاب «الكافي».

فهم عليهم السلام تمسّكوا بالآيات القرآنية «في كلّ باب على ما يوافق القرآن الموجود عندنا، حتّى في الموارد التي فيها آحاد من الروايات بالتحريف، وهذا أحسن شاهد على

١ - نهج البلاغة، ترجمه وشرح فيض الإسلام خ: ١٨٩.

٢ - نفس المصدر خ: ١٨٢.

أنَّ المراد في كثير من روايات التحريف من قولهم ﷺ: كذا نزل، هو التفسير بحسب التنزيل في مقابل البطن والتأويل^١.

القسم السابع - الأحاديث الواردة عنهم؛ في أنَّ ما بأيدي الناس هو القرآن النازل من عند الله

وصريح جملة من الأحاديث الواردة عن أئمة أهل البيت، أنهم ﷺ كانوا يعتقدون في هذا القرآن الموجود بأنَّه هو النازل من عند الله سبحانه على النبي ﷺ، وهذه الأحاديث كثيرة ننقل هنا بعضها:

قال أمير المؤمنين علي بن أبي طالب ﷺ: «كِتَابَ رَبِّكُمْ فِيكُمْ، مُبَيَّنًّا حَلَالَهُ وَحَرَامَهُ، وَفَرَائِضَهُ وَقَضَائِلَهُ، وَنَاسِيخَهُ وَمَنْسُوحَهُ، وَرُخْصَهُ وَعَزَائِمَهُ، وَخَاصَّهُ وَعَامَّهُ، وَغَيْرَهُ وَأَمْثَالَهُ، وَمُرْسَلَهُ وَمَحْدُودَهُ، وَمُحْكَمَهُ وَمُتَشَابِهَهُ، مَفْسَّرًا مُجْمَلَهُ، وَمُبَيَّنًّا غَوَامِضَهُ، بَيْنَ مَا خُوِذَ مِثْقَالُ عِلْمِهِ، وَمَوْسَعٍ عَلَى الْعِبَادِ فِي جَهْلِهِ، وَبَيْنَ مُتَبِّتٍ فِي الْكِتَابِ قَرَضُهُ، وَمَعْلُومٍ فِي السُّنَّةِ نَسْخُهُ، وَوَاجِبٍ فِي السُّنَّةِ أَخْذُهُ، وَمُرْخَصٍ فِي الْكِتَابِ تَرْكُهُ، وَبَيْنَ وَاجِبٍ يَوْفِيهِ، وَزَائِلٍ فِي مُسْتَقْبَلِهِ، وَمُبَايِنٍ بَيْنَ مُحَارِمِهِ، مِنْ كَبِيرٍ أَوْعَدَ عَلَيْهِ نِيرَانَهُ، أَوْ صَغِيرٍ أَرَصَدَ لَهُ غَفْرَانَهُ، وَبَيْنَ مَقْبُولٍ فِي أَذْنَاهُ مُوسَعٍ فِي أَقْصَاهُ»^٢.

وقال ﷺ: «أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ دِينًا نَاقِصًا فَاسْتَعَانَ بِهِمْ عَلَى إِثْمَانِهِ! أَمْ كَانُوا شُرَكَاءَ لَهُ، فَلَهُمْ أَنْ يَقُولُوا، وَعَلَيْهِ أَنْ يَرْضَى؟ أَمْ أَنْزَلَ اللَّهُ سُبْحَانَهُ دِينًا تَامًا فَقَصَرَ الرَّسُولُ ﷺ عَنْ تَبْلِيغِهِ وَأَدَائِهِ؟ وَاللَّهِ سُبْحَانَهُ يَقُولُ: ﴿مَافَرَطْنَا فِي الْكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ﴾، وَقَالَ: فِيهِ تَبْيَانٌ لِكُلِّ شَيْءٍ^٣، وَذَكَرَ أَنَّ الْكِتَابَ يُصَدَّقُ بَعْضُهُ بِبَعْضٍ، وَأَنَّهُ لَا اخْتِلَافَ فِيهِ، فَقَالَ سُبْحَانَهُ: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِنْدِ غَيْرِ اللَّهِ لَوَجَدُوا فِيهِ اخْتِلَافًا كَبِيرًا﴾، وَإِنَّ الْقُرْآنَ ظَاهِرُهُ أَيْقُنٌ وَبَاطِنُهُ عَمِيقٌ، لِأَتَقْنِي عَجَائِبَهُ،

١ - الميزان في تفسير القرآن ١٢: ١١١.

٢ - نهج البلاغة خ: ١.

٣ - نفس المصدر خ: ١٨.

وَلَا تَنْقُضِي عَرَائِيَهُ، وَلَا تُكْشِفُ الظُّلُمَاتُ إِلَّا بِهِ»^١.

وعن الزَّيَّان بن الصَّلْت قال: «قلت للرَّضَاءِ عليه السلام: يا ابن رسول الله، ماتقول في القرآن؟ فقال: كلام الله، لا تتجاوزوه، ولا تطلبوا الهدى في غيره فتضلُّوا»^٢.

وجاء فيما كتبه الإمام الرضا عليه السلام للمؤمن في محض الإسلام وشرائع الدين: «وإنَّ جميع ما جاء به محمد بن عبد الله هو الحقَّ المبين، والتَّصديق به وبجميع من مضى قبله من رُسُل الله وأنبيائه وحُجَّجه».

والتَّصديق بكتابه الصَّادق العزيز الَّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾^٣، وأَنَّهُ المهيم على الكتب كُلِّها، وأَنَّهُ حقٌّ من فاتحته إلى خاتمته، نؤمن بمحكمه ومتشابهه، وخاصَّه وعامَّه، ووَعده ووَعيده، وناسخه ومنسوخه، وقصصه وأخباره، لا يقدر أحد من المخلوقين أن يأتي بمثله»^٤.

وعن علي بن سالم عن أبيه قال: «سألت الصَّادق جعفر بن محمد عليه السلام فقلت له: يا ابن رسول الله، ماتقول في القرآن؟ فقال: هو كلام الله، وقول الله، وكتاب الله، ووحى الله وتنزيله، وهو الكتاب العزيز الَّذي ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلُ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾»^٥.

٣- قول عمر بن الخطَّاب: «حسبنا كتاب الله»

ومن الرِّزايا العظيمة والكوارث الفادحة التي قصمت ظهر المسلمين وأدَّت إلى ضلال أكثرهم عن الهدى الَّذي أَرادَه لهم الله ورسوله، ذلك الخلاف الَّذي حدث عند رسول الله صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وفي اللَّحظات الأخيرة من عمره الشَّريف، بين صحابته الحاضرين عنده في

١ - هذا مضمون قوله تعالى في الآية ٨٩ من سورة التَّحَل: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ بَيِّنَاتًا لِكُلِّ شَيْءٍ﴾ (م).

٢ - عيون أخبار الرضا للشيخ الصَّدوق ٢: ٥٧. الأُمالي: ٥٤٦.

٣ - فصَلت ٤٢.

٤ - عيون أخبار الرضا للشيخ الصَّدوق ٢: ١٣٠.

٥ - الأُمالي: ٥٤٥.

تلك الحال.

ومجمل القضية هو: إِنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا حضرته الوفاة وعنده رجال من صحابته - فيهم عمر بن الخطاب - قال: «هَلُمَّ أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضَلُّوا بعده، وفي لفظ آخر: انتوني بالكُتُبِ والدَّوَاةِ - أو: اللُّوح والدَّوَاةِ - أَكْتُبْ لَكُمْ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بعده أبدًا».

فقال عمر: إِنَّ النَّبِيَّ قد غلب عليه الوجع^١، وعندكم القرآن، حسبنا كتاب الله. وفي لفظ آخر: فقالوا: إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ يَهْجُرُ، من دون تصريحٍ باسم المعارض! فاختلف الحاضرون، منهم من يقول: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ النَّبِيُّ كِتَابًا لَنْ تَضَلُّوا بعده، ومنهم من يقول ما قال عمر! فَلَمَّا أَكْثَرُوا ذَلِكَ عِنْدَهُ ﷺ قال لهم: قوموا عني^٢.

ولسنا نحن الآن بصدد محاسبة هذا الرجل على كلامه هذا الذي غيّر مجرى التاريخ، وحال دون ماأراد الله والرّسول لهذه الأُمَّة من الخير والصّلاح والرّشاد إلى يوم القيامة، حتّى إِنَّ ابن عبّاس كان يقول: «يوم الخميس وما يوم الخميس» ثمّ يبكي^٣. وكان رضي الله عنه يقول: «إِنَّ الرِّزْيَةَ كُلَّ الرِّزْيَةِ ما حال بين رسول الله ﷺ وبين كتابه»^٤.

وإنّما نريد الاستشهاد بقوله: «إِنَّ عِنْدَنَا الْقُرْآنَ، حسبنا كتاب الله» الصّريح في وجود القرآن عندهم مدوّنًا مجموعًا حينذاك، ويدلّ على ذلك أنّه لم يعترض عليه أحدٌ - لامن القائِلين: قَرَّبُوا يَكْتُبْ لَكُمْ النَّبِيُّ كِتَابًا، ولامن غيرهم - بأنّ سُورَ الْقُرْآنِ وآياته متفرّقة مبثوثة، وبهذا تمّ لعمر بن الخطّاب والقائلين مقالته ماأرادوا من الحيلولة بينه ﷺ وبين كتابة الوصيّة.

١ - قال سيّدنا شرف الدّين: «وقد تصرّفوا فيه: فنقلوه بالمعنى، لأنّ لفظه الثّابت: إِنَّ النَّبِيَّ يَهْجُر. لكنّهم ذكروا أنّه قال: إِنَّ النَّبِيَّ قد غلب عليه الوجع، تهذيًّا للعبارة، واتقاء فظاعتها...» التّصّ والاجتهاد: ١٤٣.

٢ - راجع جميع الصّحاح والمسانيد والتّواريخ والسّير وكتب الكلام، تجد القضية باختلاف ألفاظها وأسانيدها.

٣ - صحيح البخاريّ ٢: ١١٨.

٤ - نفس المصدر ج ١: كتاب العلم، باب كتابة العلم.

٤- الإجماع

ومن الأدلة على عدم نقصان القرآن: إجماع العلماء في كل الأزمان كما في «كشف الغطاء» وفي كلام جماعة من كبار العلماء، وهو ظاهر كلمة «إلينا»، أي «الإمامية» في قول الشيخ الصدوق «ومن نسب إلينا... فهو كاذب»... [ثم ذكر قول العلامة الحلي، كما تقدم عنه، وذكر عقيبها قول الحسيني العاملي، كما تقدم عنه...].

وقال الشيخ البلاغي: «ومن أجل تواتر القرآن الكريم بين عامة المسلمين جيلاً بعد جيل، استمرت مادته وصورته وقراءته المتداولة على نحو واحد، فلم يؤثر شيئاً على مادته وصورته ما يروى عن بعض الناس من الخلاف في قراءته من القراء السبع المعروفين وغيرهم»^١.

ومن المعلوم أن الإجماع حجة لدى المسلمين، أما عند الإمامية فلائنه كاشف عن رأي المعصوم عليه السلام بل عدم النقصان من الضروريات كما في كلام السيد المرتضى، وقد نقل بعض الأكابر عباراته ووافقه على ما قال.

٥- تواتر القرآن

ومن الأدلة على عدم نقصان القرآن تواتره من طرق الإمامية بجميع حركاته وسكناته، وحروفه وآياته وسوره، تواتراً قطعياً عن الأئمة الطاهرين عليهم السلام عن جدّهم رسول الله ﷺ^٢.

فهم يعتقدون بأن هذا القرآن الموجود بأيدينا هو المنزل على رسول الله ﷺ بلا زيادة ولا نقصان... [ثم ذكر قول الصدوق كما تقدم عنه].

١ - آلاء الرحمن - الفصل الثالث من المقدمة.

٢ - أجوبة مسائل جار الله لشرف الدين، ومجمع البيان عن السيد المرتضى.

٦- إعجاز القرآن

ومن الأدلة على عدم التحريف هو: أن التحريف ينافي كون القرآن معجزاً، لفوات المعنى بالتحريف، لأن مدار الإعجاز هو الفصاحة والبلاغة الدائرتان مدار المعنى، ومن المعلوم أن القرآن معجز باقٍ.

وهذه عبارة «بُشرى الوُصول» في الوجه الثالث من الوجوه التي ذكرها على عدم تحريف القرآن.

وقد جاءت الإشارة إلى هذا الوجه في كلام السيّد المرتضى حيث قال في استدلاله: «لأن القرآن معجزة النبوة»، وفي كلام العلامة الحلّي: «إن القول بالتحريف يوجب التطرّق إلى معجزة رسول الله ﷺ المنقولة بالتواتر»، وفي كلام كاشف الغطاء: «إن الكتاب الموجود في أيدي المسلمين هو الكتاب الذي أنزله الله إليه للإعجاز والتحدّي...».

٧- صلاة الإمامية

ومن الأدلة على اعتقاد الإمامية بعدم سقوط شيء من القرآن الكريم: صلاتهم، لأنهم يوجبون قراءة سورة كاملة^١ بعد الحمد في الركعة الأولى والثانية^٢ من الصلوات الخمس اليومية من سائر سور القرآن عدا الفاتحة، ولا يجوز عند جماعة كبيرة منهم القرآن بين سورتين^٣.

قال السيّد شرف الدين: «وصلاتهم بهذه الكيفية والأحكام دليل ظاهر على

١ - أجوبة مسائل جار الله، وهذا هو المشهور بين الفقهاء، بل ادّعى جماعة عليه الإجماع، انظر مفتاح الكرامة ٢: ٣٥٠.

٢ - أمّا في الثالثة والرابعة فهو بالخيار إن شاء قرأ الحمد وإن شاء سبّح إجماعاً، وإن اختلفوا في أفضلية أحد الفردين.

٣ - جواهر الكلام والرياض وغيرهما. وقد ذكر جماعة من قدماء الفقهاء والمفسرين استثناء سورتي (الصّحى وألم نشرق) وسورتي (الفيل والإيلاف) من هذا الحكم، مصرّحين بوجود قرآن كل سورة منها بصاحبها. أنظر مفتاح الكرامة ٢: ٣٨٥.

اعتقادهم بكون سُور القرآن بأجمعها زمن الرّسول ﷺ على ما هي عليه الآن، وإلا لما تستّى لهم هذا القول»^١.

٨- كون القرآن مجموعاً على عهد النّبي ﷺ

ومن الأدلّة على عدم وجود النّقص في القرآن ثبوت كونه مجموعاً على عهد الرّسول الأعظم ﷺ، موجوداً كذلك بين المسلمين كما يدلّ على ذلك كثير من الأخبار في كتب الفريقين. ومن ذلك أخبار أمره ﷺ بقراءة القرآن وتدبره، وعرض ما يروى عنه ﷺ، عليه... وقد تقدّم بعضها، وإنّ جماعة من الصّحابة ختموا القرآن على عهده، وتلوه وحفظوه، يجد أسماءهم من راجع كتب علوم القرآن، وإنّ جبرئيل كان يعارضه ﷺ به كلّ عام مرّة، وقد عارضه به عام وفاته مرّتين^٢.

وكلّ هذا الذي ذكرنا دليل واضح على أنّ القرآن الموجود بين أيدينا هو نفس القرآن الذي كان بين يدي الرّسول ﷺ وصحابته على عهده فما بعد، من غير زيادة ولا نقصان. وقد ذكر هذا الدليل جماعة.

٩- اهتمام النّبي ﷺ والمسلمين بالقرآن

وهل يمكن لأحد من المسلمين إنكار اهتمام النّبي ﷺ بالقرآن؟! لقد كان حريصاً على نشر سُور القرآن بين المسلمين بمجرد نزولها، مؤكّداً عليهم حفظها ودراستها وتعلّمها، مبيناً لهم فضل ذلك وثوابه وفوائده في الدّنيا والآخرة. فحثّه ﷺ وترغيبه بحفظ القرآن في الصّدور والقراطيس ونحوها، وأمره بتعليمه وتعلّمه رجالاً ونساءً وأطفالاً، ممّا ثبت بالضرورة بحيث لا يبقى مجال لإنكار المنكر وجدال المكابر.

وأما المسلمون، فقد كانت الدّواعي لديهم لحفظ القرآن والعناية به متوقّرة، ولذا

١ - أجوبة مسائل جار الله: ٢٨.

٢ - روي ذلك عن رسول الله ﷺ في جميع الكتب الحديثيّة وغيرها، حتّى كاد يكون من الأمور الصّوريّة.

كانوا يقدمونه على غيره في ذلك، لأنّه معجزة النبوة الخالدة ومرجعهم في الأحكام الشرعية والأمور الدينية، فكيف يتصور سقوط شيء منه والحال هذه؟! نعم قد يقال: إنّ كما كانت الدواعي متوفرة لحفظ القرآن وضبطه وحراسته، كذلك كانت الدواعي متوفرة على تحريفه وتغييره من قبل المنافقين وأعداء الإسلام والمسلمين، الذين خابت ظنونهم في أن يأتوا بمثله أو بمثل عشر سور منه أو آية من آياته.

ولكن لا مجال لهذا الاحتمال بعد تأييد الله سبحانه المسلمين في العناية والاهتمام بالقرآن، وتعهده بحفظه بحيث ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ تَنْزِيلٌ مِنْ حَكِيمٍ حَمِيدٍ﴾. (٣٧ - ٥٩)

الفصل المائة والسابع عشر

نص المير محمدّي (معاصر) في «بحوث في علوم القرآن...»

قرآنيّة ما بين الدفتين وحجّيته

لا اختلاف في هذا القرآن

لا يشكّ أحد في أنّ هذا القرآن الذي بين أيدي المسلمين على اختلاف طوائفهم. وفي كلّ صقع ومكان لا يختلف ولا يتفاوت في أيّ كلمة منه، بل في أيّ حرف. وهذه هي ملايين النسخ من القرآن الكريم التي تطبع في بلاد أهل السّنة مثلاً، يتداولها المسلمون الشيعة في بلادهم، نظراً لجودة طبعها وحسن إخراجها وخلوها من الأغلاط. ونرى أنّ الحاجّ الشيعيّ يرى أنّ خير هديّة مباركة يهديها إلى أحبّ أصدقائه هي قرآن يشتره له، ويقبله هذا منه حامداً شاكراً دون أن يشكل عليه بأنّه مطبوع في غير بلاد الشيعة. ولا يخطر في باله وجود أيّ تفاوت بينه وبين غيره من المصاحف

الشريفة، بل نرى أن ما يطبع في بلاد الشيعة - كإيران - قد قوبل أولاً مع النسخ المصرية، ويكتب في أوله: إنه قوبل مع القرآن السلطاني [أي الذي كتب في عصر السلطان سليم الثماني، بعد فتحه مصر بإشراف لجنة التحقيق المصرية]. ولم يجد أحداً يشك أو يقول بأن مُصحف السني غير مُصحف الشيعي مثلاً - استناداً إلى قول بعض القدماء ممن انقضى عصرهم ومرّت عليهم القرون - لم نجد من يقول ذلك، حتّى من أولئك الذين يقدّسون كلّ قديم، حتّى ولو كذّب الواقع الملموس.

قرآنيّة ما بين الدفتين

ولاشكال أيضاً في أن ما بين الدفتين قرآن يجب العمل به. ولم أجد أحداً من علماء الإسلام يعترض على ذلك أو يرتاب فيه، في مختلف الأعصار والأصوار حتّى أولئك الذين ادّعوا أو نسب إليهم القول: بأنّ هذا القرآن ليس هو كلّ ما أنزل على النبي ﷺ، فإنهم يصرّحون بأنّ هذا الموجود يجب العمل والاعتماد عليه. ولا تجوز مخالفته بحال من الأحوال. وإليك بعض كلمات هؤلاء على الخصوص على سبيل المثال، والدالة على أنّهم يقولون بحجّية هذا القرآن الموجود بأنّه كتاب الله المنزل على النبي ﷺ فنقول:

١- قال الشيخ المفيد على ما حكى عنه في «المسائل السّروية»: «إنّ الذي بين الدفتين من القرآن، جميعه كلام الله وتنزيله... إلى أن قال: قد صحّ عن أئمّتنا عليه السلام أنّهم قد أمروا بقراءة ما بين الدفتين، وأن لا نتعداه»^١.

٢- قال الفيض الكاشاني، بعد نقله لأخبار التحريف: «فالأولى الإعراض عنها، وترك التّشاغل بها، لأنّه يمكن تأويلها، ولو صحّت لما كان ذلك طعنًا على ما هو الموجود بين الدفتين، فإنّ ذلك معلوم صحّته، لا يعترضه أحد من الأئمة ولا يدفعه...»^٢.

٣- قال أبو الحسن الشّريف، جدّ صاحب «الجواهر»: بعد كلامه حول التحريف: «إنّ

١ - فصل الخطاب: ٢٧.

٢ - تفسير الصّافي: المقدّمة السادسة.

صحّة أخبار التّغيير والنّقص لا يستلزم الطّعن على ما في هذه المصاحف، بمعنى عدم منافاة بين وقوع هذا النوع من التّغيير وبين التّكليف بالتّمسّك بهذا المغيّر، والعمل على ما فيه...»^١.

٤- وقال الشّيخ الميرزا حسين التّوريّ في أواخر «فصل الخطاب» في الجواب على الدّليل السّادس القائل: إنّه لو سقط منه شيء لم تبق في الرّجوع إليه، قال في الجواب عنه من جملة ما قال: «هذا مضاعفاً إلى إرشاد الأئمّة إلى التّمسّك بها، وتقديرهم لأصحاب عليه، وتمسّكهم بها في غير واحد من الموارد كاشف عن عدم سقوط ما يوجب الإجمال في الموجود في آيات الأحكام، وغير مناف للسّقوط في غيرها، وفيها بما لا يضرّها...». هذا بالإضافة إلى ما نقله الشّيخ آقا بزرگ الطّهرانيّ (مؤلف الذّريعة) عنه، ممّا سمعه من لسانه في أواخر أيامه، حيث قال عن كتابه «فصل الخطاب»: «إنّي أثبتّ فيه أن كتاب الإسلام... [وذكر كما تقدّم عنه].»

٥- وقال الآخوند ملاً محمّد كاظم الخراسانيّ: «ودعوى العلم الإجماليّ بوقوع التّحريف فيه بنحو: إمّا بإسقاطٍ، أو بتّصحيحٍ، وإن كانت غير بعيدة، كما يشهد به بعض الأخبار، ويساعده الاعتبار، إلّا أنّه لا يمنع عن حجّية ظواهره إلخ». هذه كلمات من قال أو نسب إليه القول بالتحريف أو النّقص... وهي صريحة في أنّهم قائلون بحجّية هذا الموجود بلاريب، وبأنّه وحي إلهيّ يجب اتّباعه، من دون حدوث خلل فيه، أو في ظاهر آياته.

والأخباريون ماذا يقولون؟

وأما ما نسب إلى الأخباريين من المناقشة في حجّية ظواهر الكتاب التي لم يرد فيها تفسير عن أهل البيت، فهو لجهاتٍ أخرى - غير جهة التّحريف - مثل استنادهم إلى الأخبار المانعة عن التّفسير بالرّأي، المرويّة عن النّبيّ والأئمّة (عليهم السلام)، حيث اعتبروها

شاملةً للعمل بظاهر القرآن. والقول بأنه مراد الله تعالى، وأجيب عن ذلك في محله:
أولاً - بأن حمل الظاهر على ظاهره ليس تفسيراً بالرأي، لأنّ التفسير هو كشف
القناع، ولا قناع للظاهر.

وثانياً - لو سلّم، فهو ليس من التفسير بالرأي.

وكيف كان فكلامهم ناظر إلى أمرٍ آخرٍ لا يرتبط بالتحريف أصلاً.

وإذا كان لم يوجد ولا يوجد إن شاء الله تعالى من يشك في القرآن الموجود، ولا في
حجيّته أصلاً حتّى من القائلين أو المنسوب إليهم القول بالتحريف أو بالتقيص، بل الكلّ
قائلون بحجيّة هذا القرآن وقرآنيّته وإنّه كلام الله.

إذا كان كذلك؛ فلا يبقى للبحث عن التحريف قيمة أصلاً، بل يكون بحثاً علمياً صرفاً
لا يهمّ أحداً ولا يستفيد منه أحد، سواء في طرف الإثبات أو في طرف النفي على حدّ
سواء... وإذن فلا أهميّة لذكر أدلّة التحريف أو أدلّة عدمه ولا لإطالة الكلام فيها،
ولا لمعرفة من يقول بالتحريف أو يقول بعدمه. ومع ذلك فنحن نذكر أدلّة كلّ من الطرفين،
ونلاحظ مقدار دلالتها على مطلوبهم.

أدلة التحريف ومناقشتها

١- الأحاديث الكثيرة الدالّة على أنّ ما وقع في بني إسرائيل يقع في هذه الأمة حدّو
القذّة بالقذّة، ومطابق النعل بالنعل؛ وحيث إنّ بني إسرائيل قد حرّفوا كتابهم على ما يصرّح
به القرآن الكريم والروايات المأثورة؛ فلا بُدّ إذن من أن يقع ذلك في هذه الأمة،
فيحرّفوا كتابهم.

فمنها: ما عن صحيح البخاريّ، عن أبي سعيد الخُدريّ: أنّ رسول الله ﷺ قال:
لَتَبْعَنَ سَنَنُ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ شِبْرًا بِشِبْرٍ وَذِرَاعًا بِذِرَاعٍ، حتّى لو دخلوا جُحْرَ ضَبٍّ لَتَبَعْتُمُوهُ...
والرواية على ما قاله العلامة الطّباطبائيّ مستفيضة مرويّة في جوامع الحديث، عن
عدّة من الصّحابة، ومستفيضة أيضاً من طُرُق الشيعة، عن عدّة من أئمة أهل البيت عن
النّبي ﷺ، كما في تفسير القمّيّ عن النّبي ﷺ: لَتَرْكَبَنَّ سَبِيلَ مَنْ كَانَ قَبْلَكُمْ حَذْوِ النَّعْلِ

بالنَّعل، والقَدَّة بالقَدَّة^١.

وأُجيب عن هذا: بأنَّ ما يقع في هذه الأُمَّة لا يلزم أن يكون مماثلاً في جميع الجهات لما وقع في بني إسرائيل، بل يكفي المماثلة له في الجملة.

ويؤيد ذلك ما رواه ابن الأثير في «جامع الأصول» - كما حكى عنه - من كتاب الترمذي، عن ابن عمرو بن العاص: «أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ لَمَّا خَرَجَ إِلَى غَزْوَةِ حُنَيْنٍ مَرَّ بِشَجَرَةٍ لِلْمَشْرِكِينَ كَانُوا يَعْلُقُونَ عَلَيْهَا أَسْلِحَتَهُمْ، يُقَالُ لَهَا: ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالُوا: يَا رَسُولَ اللَّهِ، اجْعَلْ لَنَا ذَاتَ أَنْوَاطٍ كَمَا لَهُمْ ذَاتُ أَنْوَاطٍ، فَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: سُبْحَانَ اللَّهِ، هَذَا كَمَا قَالَ قَوْمُ مُوسَى اجْعَلْ لَنَا إِلَهًا كَمَا لَهُمْ آلِهَةٌ، وَالَّذِي نَفْسِي بِيَدِهِ لَتَرْكَبَنَّ سَنَنٌ مِنْ كَانَ قَبْلَكُمْ»^٢.

فإنَّ من المعلوم أنَّ سؤال المسلمين نبيَّهم، لا يتفق مع سؤال بني إسرائيل نبيَّهم في جميع الجهات، بل هو شبيه له في الجملة. وهذا شاهد واضح على أنَّه يكفي في المماثلة اتِّحاد القضيَّتين في الجملة. فلعلَّ المراد - كما قيل -: إنَّ هذه الأُمَّة تشبه بني إسرائيل في الكتاب؛ من جهة أنَّها سوف تفترق إلى ثلاث وسبعين فرقة كلَّ فرقةٍ تحتجُّ لما تذهب إليه بالكتاب الكريم. وهو ليس إلَّا من جهة تحريفهم الكلم عن مواضعه؛ أي تفسيره بتفسيرات بعيدة عن مضمونه المقصود.

٢- إنَّ كَيْفِيَّةَ جَمْعِ الْقُرْآنِ وتأليفه تستلزم عادة وقوع التَّغْيِيرِ والنَّقْصِ فيه؛ حيث إنَّ أبا بكر قد أمر زيد بن ثابت بجمعه من الألواح وصدور الرِّجال، وأن لا يكتب آية فيه إلَّا بشهادة شاهدين على أنَّها من القرآن. ومن المعلوم أنَّ زيداً وغيره لم يكونوا معصومين. ويحتمل أن لا يقف على جميع القرآن، لاحتمال بقاء بعض الآيات عند بعضهم.

وأُجيب: بأنَّ القرآن الذي بين أيدينا قد جمع في عصر النَّبِيِّ ﷺ وفي حياته، وكانت المصاحف تكتب من ذلك الذي جمع في زمانه ﷺ لامن صدور الصَّحابة بشهادة شاهدين، أو شاهدٍ واحدٍ إذا كان ذا الشَّهادتين. وكان للنَّبِيِّ ﷺ كُتَابٌ يكتبون الوحي

١ - تفسير الميزان ١٢: ١١٣.

٢ - فصل الخطاب للتَّورِي: ٣٩.

القرآني، ويؤلفون القرآن من الرّقاع بين يديه. وأما أبو بكر فإنما أمر زيدًا بجمع الأوراق المتفرقة في الرّقاع في مُصحف واحد؛ قال السُّيوطي: قال أبو شامة: «وكان غرضهم ألا يكتب إلّا من عين ما كتب بين يدي النّبي ﷺ لامن مجرّد الحفظ^١». وقد قدّمنا القول في مسألة جمع القرآن.

٣- إنه قد ذكر أكثر أهل السنّة، وجماعة من الشيعة: أنّ النّسخ على ثلاثة أقسام: أحدها نسخ التّلاوة، ورووا أخبارًا كثيرة دالّة على وجود آيات قرآنيّة ليس في هذا القرآن الموجود منها عين ولا أثر، ويقولون: إنّها ممّا نسخت تلاوته. ونذكر منها آية واحدة على سبيل المثال:

فقد روى مسلم بسنده عن عائشة، أنّها قالت: «كان فيما أنزل من القرآن عشر رضعاتٍ معلوماتٍ يحرم، ثمّ نسخن بخمس معلوماتٍ؛ فتوفّي رسول الله ﷺ، وهنّ فيما يقرأ من القرآن...^٢».

قال في هامش صحيح مسلم هنا: «العبارة قاصرة عمّا أراد؛ فإنّ مراده: أنّ عشر رضعاتٍ نسخن بخمس رضعاتٍ تلاوةً وحكمًا، ثمّ نسخ هذا النّاسخ وبقي حكمه كآية الرّجم».

قال المستدلّ: هذه الرواية ونظائرها تدلّ على سقوط آيات من القرآن، وحيث إنّنا لا نقول بنسخ التّلاوة تعين القول بسقوطها منه عمدًا، أو عن غير عمدٍ...

والجواب: إنّهُ إذا ثبت نسخ التّلاوة عن النّبي ﷺ فنحن نقبله. وإن لم يثبت فاللّازم هو حمل هذه الروايات على أنّ المراد: أنّ هذه الكلمات: مثل قوله: «عشر رضعاتٍ، أو خمس رضعاتٍ» هي من كلام النّبي ﷺ لامن القرآن. وقد اتّفق مثل ذلك لبعض الصّحابة كما قيل؛ فقد نسب إلى أبيّ بن كعب: إنّهُ كتب الدّعاء وهو: (اللّهم إنّنا نستعينك ونشهد إلخ...) في مُصحفه، وسماه سورة «الخَلْع والحَقْد» لورود مادّة هاتين الكلمتين فيه. وفي

١ - الإتيان ١: ٦٠.

٢ - صحيح مسلم ٤: ١٦٧، ط: مشكول.

قَالَ هَذَا مَا يَذْكُرُونَهُ عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَسْعُودٍ مِنْ أَنَّهُ قَالَ: إِنَّ الْمَعْوِذَتَيْنِ لَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ، لِأَنَّ الرَّسُولَ ﷺ كَانَ يَعُوذُ بِهِمَا الْحَسَنَ وَالْحُسَيْنَ؛ فَظَنَّ أَنَّهُمَا دَعَاءٌ، وَلَيْسَتَا مِنَ الْقُرْآنِ. وَخِلَافَةُ الْقَوْلِ: إِنَّ مِنَ الْمُمْكِنِ أَنْ يَشْتَبِهَ عَلَى الْبَعْضِ بَعْضُ كَلَامِ النَّبِيِّ ﷺ بِالْقُرْآنِ أَوْ بِالْعَكْسِ، كَمَا حَصَلَ فِي الْأَعْصَارِ السَّابِقَةِ لِبَعْضِهِمْ. وَقَدْ حُكِيَ عَنْ ابْنِ عَبَّاسٍ: أَنَّهُ كَانَ يَشْكُ فِي بَعْضِ كَلِمَاتِ النَّبِيِّ ﷺ أَنَّهَا مِنَ الْقُرْآنِ، وَإِنَّهُ قَالَ مَرَّةً بَعْدَ نَقْلِهِ لِحَدِيثٍ عَنْهُ ﷺ: فَلَا أَدْرِي أَمِنَ الْقُرْآنُ هُوَ أَمْ لَا؟^١

٤ - إِنَّهُ قَدْ وَرَدَ أَنَّهُ كَانَ لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ ﷺ قُرْآنٌ مَخْصُوصٌ، جَمَعَهُ بِنَفْسِهِ بَعْدَ وَفَاتِهِ ﷺ، وَعَرَضَهُ عَلَى الْقَوْمِ فَأَعْرَضُوا عَنْهُ؛ فَحَجَبَهُ عَنْهُمْ، وَالْمَعْرُوفُ أَنَّهُ كَانَ مُشْتَمَلًا عَلَى أَعْضَاءٍ لَيْسَتْ مَوْجُودَةً فِي هَذَا الْقُرْآنِ الَّذِي بَيْنَ أَيْدِينَا.

وَأُجِيبُ: إِنَّ زِيَادَةَ قِرَاءَتِهِ ﷺ عَلَى مَا فِي هَذَا الْقُرْآنِ الْمَوْجُودِ وَإِنْ كَانَتْ مُتَيَقِّنَةً، لَكِنْ مِنَ الَّذِي قَالَ: إِنَّ هَذِهِ الزِّيَادَةُ كَانَتْ فِي الْقُرْآنِ نَفْسَهُ؛ فَلَعَلَّهَا كَانَتْ تَفْسِيرًا بِعُنْوَانِ التَّأْوِيلِ. أَيْ مَا يُؤَوَّلُ إِلَيْهِ الْكَلَامُ، أَوْ بِعُنْوَانِ التَّنْزِيلِ مِنْ اللَّهِ تَعَالَى شَرْحًا لِمُرَادِهِ. كَمَا فِي الْأَحَادِيثِ الْقُدْسِيَّةِ، لَا بِعُنْوَانِ الْقُرْآنِ الْمَعْجَزِ ...

٥ - إِنَّ عُثْمَانَ بْنَ عَفَّانَ لَمَّا اسْتَوَلَى عَلَى أَمْرِ الْأُمَّةِ، جَمَعَ الْمَصَاحِفَ الْمُتَفَرِّقَةَ، وَاسْتَخْرَجَ مِنْهَا نَسْخَةً سَمَّاهَا بـ «الْإِمَامِ»، وَأَحْرَقَ وَمَزَّقَ سَائِرَ الْمَصَاحِفِ، وَلَمْ يَفْعَلْ ذَلِكَ إِلَّا لِإِعْدَامِ مَا تَبَقِيَ فِيهَا.

وَأُجِيبُ: بِأَنَّ عُثْمَانَ إِنَّمَا جَمَعَ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ، وَعَنِ الْحَارِثِ الْمُحَاسِبِيِّ: أَنَّ الْمَشْهُورَ عِنْدَ النَّاسِ أَنَّ جَامِعَ الْقُرْآنِ عُثْمَانُ، وَلَيْسَ كَذَلِكَ؛ إِنَّمَا حَمَلَ عُثْمَانُ النَّاسَ عَلَى الْقِرَاءَةِ بِوَجْهِ وَاحِدٍ، عَلَى اخْتِيَارِ بَيْنِهِ وَبَيْنَ مَنْ شَهِدَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ، لَمَّا خَشِيَ الْفِتْنَةَ عِنْدَ اخْتِلَافِ أَهْلِ الْعِرَاقِ وَالشَّامِ فِي حُرُوفِ الْقِرَاءَاتِ^٢. فَعُثْمَانُ عَلَى هَذَا لَمْ يَنْقُصْ مِنَ الْقُرْآنِ شَيْئًا، بَلْ حَمَلَ النَّاسَ عَلَى قِرَاءَةٍ وَاحِدَةٍ، وَالظَّاهِرُ أَنَّهَا هِيَ الْقِرَاءَةُ

١ - صحيح مسلم ٣: ١٠٠.

٢ - الإبتقان ١: ٦٦.

الموجودة في عصرنا.

٦- وقد استدلل على وجود التقيصة في القرآن الكريم بأخبارٍ دالةٍ على أن ما نزل على النبي ﷺ أكثر من هذا القرآن الموجود:

منها: ما رواه الكليني بسندٍ معتبر، عن هشام بن سالم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: إن القرآن الذي جاء به جبرئيل إلى محمد سبعة عشر ألف آية^١.
وحيث إن الآيات القرآنية لا تزيد على ستة آلاف آية إلا بقليل، فإن النتيجة تكون أن القرآن قد نقص قريب من ثلثيه.

ومنها: ما رواه السيوطي، عن الطبراني بسندٍ موثق، عن عمر بن الخطاب، مرفوعاً: القرآن ألف ألف وسبعة وعشرون ألف حرفٍ، فمن يقرأه محتسباً كان له بكل حرفٍ زوجة من الحور العين. قال السيوطي: رجاله ثقات إلا الشيخ الطبراني، وتكلم فيه الذهبي^٢.
مع أن حروف القرآن الموجود لا تبلغ ثلث هذا العدد، مما يعني أنه قد سقط من القرآن أكثر من ثلثيه.

ومنها: ما عن ابن بابويه، بسنده عن عبد الله بن سنان، عن أبي عبد الله عليه السلام، قال: يا ابن سنان! إن سورة الأحزاب فضحت نساء قريش من العرب، وكانت أطول من سورة البقرة، ولكن نقصوها وحرّفوها^٣.

ومنها: ما عن حذيفة قال: قال لي عمر بن الخطاب: كم تعدّون سورة الأحزاب؟ قلت: ثنتين، أو ثلاثاً وسبعين. قال: إن كانت لتقارب سورة البقرة، وإن كان فيها لآية الرّجم^٤. إلى غير ذلك من الروايات الدالة على أن الموجود ليس هو كامل ما أنزل على النبي ﷺ.

١ - أصول الكافي: ٦٠٨ ط: حَجَرِيَّة.

٢ - الإِتقان ١: ٧٢.

٣ - تفسير البرهان للبحراني ٣: ٢٨٨.

٤ - منتخب كنز العمال، بهامش مسند أحمد ٢: ١.

وأجيب عن هذه الروايات

تارة بما عليه أهل السنة من نسخ تلاوة بعض الآيات. فلو فرض صحة هذه الروايات، يقال: إنها ناظرة إلى موارد نسخت تلاوتها.

وأخرى بما قاله بعض المحققين: من حملها على ما تقدّم في معنى الزيادة في مُصحف أمير المؤمنين عليه السلام، وإلا فلا بدّ من طرحها؛ لمخالفتها للكتاب والسنة.

٧- الأخبار التي تصرّح بوقوع التحريف في القرآن، وهي عديدة... [ثم ذكر رواية جابر عن الرسول ﷺ ورواية عبد الأعلى عن الصادق عليه السلام، كما تقدّم عن الخوئي، فقال:]

وأجيب: أمّا عن رواية عبد الأعلى؛ فبأنّها ظاهرة في اختلاف القراءات، وأمّا عن غيرها؛ فبأنّ المراد من التحريف لعلّه حمل الآيات على غير معانيها؛ ويؤيّد ماعن الإمام الباقر عليه السلام في رواية يقول فيها: «وكان من نبذهم الكتاب: أنّهم أقاموا حروفه، وحرّفوا حدوده»^١. وهذه خلاصة أدلّة القائلين بالتحريف، والجواب عنها.

أدلة القائلين بعدم التحريف

وقد بقي أن نجمل أدلّة القائلين بعدم التحريف وعدم النقص، ونذكر أنّها غير تامّة أيضاً؛ فلا بدّ من التطلّع إلى أدلّة قاطعة أخرى على ذلك لا يتطرّق إليها الاحتمال، ولا تتعرّض للمناقشة. وأدلة هؤلاء، وما يرد عليها نجمها على النحو التالي:

١- استدلّوا بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾^٢ إذ المراد من الذّكر هو القرآن، والمراد من حفظه إيقاءه على ما كان عليه وكما نزل على النبي ﷺ. فلو فرض إسقاط آية منه، فلا يكون حينئذٍ محفوظاً من قبل الله، ولم يف الله بما وعد (والعياذ بالله). وأجيب: بأنّه من الممكن أن يحفظ الله كتابه عند إمام - كعلي عليه السلام - حتّى لا يضيع، والإمام عليه السلام وهو رئيس الإسلام ينتفع به، ويعلم الناس ما استفاد منه، ثم يرثه إمام آخر وهكذا إلى آخر الأئمة ينتفعون به. ويعلمون الناس ما يستنبطونه منه، ويكون الكتاب

١ - تفسير البيان، للإمام الخوئي.

٢ - الجبر/٩.

حينئذٍ محفوظاً، ويستفيد النَّاسُ منه بشكل طبيعي. وهذا الوجه وإن لم يكن قطعياً، لكنّه احتمال وارد، والاحتمال يضرُّ بالاستدلال.

ثمَّ عَقَّبَ المستدلُّ كلامه هنا بآية أُخرى، وهي قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ لَمَّا جَاءَهُمْ وَإِنَّهُ لَكِتَابٌ عَزِيزٌ * لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ...﴾^١. ولا شك أنَّ التحريف باطل، فلا سبيل لتطرّقه إلى القرآن الكريم.

وأجيب أيضاً: بأنَّ معنى لا يأتیه الباطل: لا يعرض لهذا القرآن الباطل لا قبل وجوده في الزَّمان السابق عليه ولا بعد وجوده فيما يستقبل من الزَّمان. لأنَّ القائل بإسقاط آيات من القرآن لا يقول بطلان ما بقي بين الدَّقَّتَيْنِ بسبب السَّقُوطِ منه؛ بل هو يعتبره قرآنًا ونورًا يجب العمل به، ولا فرق بينه وبين ذلك الكامل في أيِّ أثرٍ، أو كرامةٍ واحترامٍ. كما تقدّم.

٢- الطَّوائف من الأحاديث الكثيرة الدَّالَّة على أنَّ ما بين الدَّقَّتَيْنِ تمام ما أنزل، من دون نقيصةٍ أو تحريفٍ. وهي:

الطَّائفة الأولى - الأخبار الواردة في بيان الثَّواب لسُور القرآن الكاشفة عن عدم تحريف السُّور؛ لأنَّه لا معنى للثَّواب على قراءة السُّور المُحرَّفة.

الطَّائفة الثَّانية - الأخبار الدَّالَّة على لزوم عرض الأخبار مطلقاً، أو عند تعارضها على كتاب الله؛ حيث إنَّه لا معنى لعرض الأخبار على القرآن المُحرَّف؛ ممَّا يكشف عن صحَّته، وعدم وقوع التَّحريف فيه.

الطَّائفة الثَّالثة - الأخبار الدَّالَّة على وجوب التَّمسَّك بالقرآن، كقوله ﷺ: «إِنِّي تارك فيكم الثَّقَلَيْنِ: كتابَ الله وعترتي...» وأسانيدُها لا تقبل المناقشة عند أحد من المسلمين. فلو كان الكتاب مُحَرَّفًا لما كان للتَّمسَّك به معنى.

ولكن من الواضح: أنَّ هذه الأخبار جميعها على اختلاف طوائفها، إنَّما صدرت لإعطاء الحجَّة للكتاب الموجود بين الدَّقَّتَيْنِ، ولكنَّها لا تدلُّ على أنَّه تمام ما أنزل من دون وقوع نقصٍ فيه، إذ لا منافاة بين النقص والحجَّة. والقائلون بالتحريف والنقص

يقولون بحجّية وقرآنية ما بين الدفتين كما تقدّم، وستأتي بعض الأخبار الدالة على حجّيته.

٣- إنّه لو سقط من القرآن لم تبقى ثقة في الرجوع إليه.

وأجيب: بأنّ الأدلّة الآتية لإثبات حجّية الكتاب الموجود دالة على حجّيته وإلثوق به، وهو أعمّ بقاء القرآن حسب ما أنزل من دون وقوع تقيصة فيه؛ إذ من الممكن أن يكون الساقط غير مخلّ سقوطه في ظهور الباقي فيما يراد منه.

٤- إنّ شدة الاهتمام والضبط في عصر النبي ﷺ، وبعده في حفظ الكتاب أخرج

سقوط شيء منه عن مجرى العادة.

وأجيب: بأنّ ذلك ينتقض في كثير من الأحكام التي كانت دواعي حفظها وضبطها أوفر وأكثر لعامة المسلمين من حفظ كلّ آية آية من القرآن. وذلك مثل الأذان الذي يسمعه الرجال والنساء والصبيان أكثر من مرّة يوميّاً، ومع ذلك فقد اتّفقت كلمة الإمامية على أنّ من أجزائه، وأجزاء الإقامة «حيّ على خير العمل». وأجمع أهل السنّة بعد شيوع التعليم فيهم على خلاف ذلك، وكالوضوء؛ فإنّه شُرّع من يوم شُرّعت الصلاة في أوّل البعثة، كما أنّه يستحبّ لغايات كثيرة أخرى، وكان الصحابة يشاهدون وضوءه ﷺ في غالب الأوقات، ومع ذلك فقد وقع فيه الكلام، والخلاف بين المسلمين، وعلى هذه فقيس ما سواها.

تلك كانت عمدة أدلّة القائلين بالتحريف والجواب عنها وأدلّة القائلين بعدمه، والمناقشات فيها. ولكن لما كان هذا البحث علميّاً صرفاً لا ترتّب عليه أيّة نتيجة عمليّة، لأنّ الكلّ مجمعون على حجّية هذا القرآن وقرآنيّته. فلانرى في بسط الكلام في هذا الموضوع مزيد فائدة، فالأولى صرف عنان الكلام إلى إثبات قرآنية هذا القرآن الموجود بالبراهين والأدلّة القاطعة، فنقول:

أدلّة حجّية هذا القرآن وقرآنيّته

إنّ عمدة الأدلّة في المقام هي: السيرة العمليّة القطعيّة في عصر جمع القرآن إلى

زماننا هذا، من المسلمين بأجمعهم، من دون شك أو تردّد من أحدٍ على الإطلاق. وكان أئمة أهل البيت عليهم السلام يستدلّون - باستمرارٍ - بهذا القرآن على ما يريدون، ويرشدون إلى طريق الاستفادة منه، فقد روي عن الإمام الباقر عليه السلام: أنّه قال لزرارة حينما سأله زُرارة: من أين علمت أنّ المسح ببعض الرأس وبعض الرّجلين؟ قال: لمكان الباء^١.

وكذا المسلمون مازالوا يقرأون هذا القرآن بما فيه من السُّور والآيات، تقرباً إلى بارئهم، وامتنالاً لقول النّبي صلى الله عليه وآله: من قرأ سورة كذا أعطى من الحسنات كذا وكذا.

وكذلك مازالوا يجدون في هذا القرآن الموجود ما وصفه الله تعالى به من الإعجاز في أحكامه وعدم الاختلاف في آياته، وأنّه في أعلى درجات الفصاحة والبلاغة التي تعجز عنها العقول البشريّة.

وكذلك هم يحترمونه ويكرّمونه، فلا يلمسونه إلّا على الطّهارة، حتّى تلك الآيات التي ادّعي نسخ حكمها.

إلى غير ذلك من الآثار والأحكام القرآنيّة التي يرتّبونها عليه، وهذا ممّا يدركه كلّ مسلم منصف سليم الدّين والفطرة.

هذا هو مجمل القول في هذا الدّليل، وتفصيل ذلك بمقدار ما يسمح به المجال، إنّ ممّا يدلّ على ذلك: روايات كثيرة في موضوعات مختلفة، متفرّقة في الكتب الحديثيّة ونخصّ بالذكر منها أبواب قراءة القرآن، التي عقدها الحرّ العامليّ في «وسائله»، وهذا موجز عن بعضها:

١- باب وجوب تعلّم القرآن، وفيه قال أبو جعفر الباقر عليه السلام: يأسعد، تعلّموا القرآن، فإنّ القرآن يأتي يوم القيامة في أحسن صورة نظر إليها الخلق.

٢- باب وجوب إكرام القرآن، وفيه قال أبو عبد الله الصّادق عليه السلام: «إذا جمع الله عزّ وجلّ الأوّلين والآخرين، إذا هم بشخص قد أقبل، لم ير قطّ أحسن صورة منه: فإذا نظر إليه المؤمنون - وهو القرآن - قالوا: هذا ممّا.

٣- باب استحباب التّفكّر في معاني القرآن، وفيه قال (أي أبو عبد الله الصادق عليه السلام): «إنّ هذا القرآن فيه منار الهدى، ومصابيح الدُّجى».

٤- باب استحباب حفظ القرآن، وفيه: قال أبو عبد الله عليه السلام: «الحافظ للقرآن العامل به، مع السّفرة الكرام البرّة».

٥- باب استحباب تعلّم القرآن في الشّباب. وفيه: قال أبو عبد الله الصادق عليه السلام: «من قرأ القرآن، وهو شابّ مؤمن اختلط القرآن بلحمه ودمه».

٦- باب أنّه لا يجوز ترك القرآن تركاً يؤدّي إلى النّسيان. وفيه: أنّ يعقوب الأحمر قال: قلت لأبي عبد الله عليه السلام: جُعِلْتُ فداك، إنّي كنتُ قرأت القرآن، فتفلفت مَنّي، فادع الله عزّ وجلّ أن يعلمني، قال: فكأنّه فزع لذلك، ثمّ قال: علّمك الله هو وإيّانا جميعاً.

٧- باب استحباب الطّهارة لقراءة القرآن. وفيه: عن محمّد بن الفضيل عن أبي الحسن عليه السلام: سألته: أقرأ القرآن، ثمّ يأخذني البول فأقوم، وأبول، واستنجي، وأغسل يدي، وأعود إلى المصحف، فأقرأ فيه؟ قال: لا، حتّى تتوضّأ للصّلاة.

٨- باب استحباب الاستعاذة عند التّلاوة. وفيه: عن الحلبيّ، عن أبي عبد الله عليه السلام قال: سألته عن التّعوذ من الشّيطان عند كلّ سورة يفتتحها؟ قال: نعم، فتعوذ بالله من الشّيطان الرّجيم.

وكانه عليه السلام أشار بقوله: «فتعوذ إلخ» إلى قوله تعالى: ﴿فَإِذَا قَرَأْتَ الْقُرْآنَ فَاسْتَعِذْ بِاللّهِ مِنَ الشَّيْطَانِ الرَّجِيمِ﴾^١، وفي الحديث: من تأدّب بأدب الله (الاستعاذة عند قراءة القرآن) أدّاه إلى الفلاح الدّائم.

٩- استحباب ختم القرآن بمكّة. وفيه: عن أبي حمزة الثّماليّ، عن أبي جعفر عليه السلام قال: «من ختم القرآن بمكّة، من جُمعة إلى جُمعة، أو أقلّ من ذلك أو أكثر، وختمه في يوم الجُمعة، كتب الله له من الأجر كذا وكذا».

١٠- باب استحباب القراءة في المصحف، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام قال: «من قرأ

القرآن في المُصْحَفِ مَتَّعَ بَصَرَهُ، وَخَفَّفَ عَلَى وَالِدَيْهِ وَإِنْ كَانَا كَافِرِينَ».

١١- ثُمَّ هُنَاكَ بَقِيَّةُ الْأَبْوَابِ الْمُخْتَلِفَةِ، الَّتِي تَبْلُغُ إِلَى ٥١ بَابًا، الْكَاشِفَةُ عَلَى سَبِيلِ الْقَطْعِ عَنْ أَنَّ الْمَوْجُودَ بَيْنَ الدَّقَّتَيْنِ، وَمَا كَانَ بِأَيْدِي صَحَابَةِ الْأُمَّةِ قَرَأْنَ وَحِجَّتَهُ يَجِبُ الْعَمَلُ بِهِ، وَاحْتِرَامُهُ وَالِاسْتِزَاءَةُ بِنُورِهِ^١.

يُضَافُ إِلَى ذَلِكَ كُلِّهِ مَا وَرَدَ فِي كُتُبِ غَيْرِ الْإِمَامِيَّةِ كَالَّذِي فِي الصَّحَاحِ السَّتَّةِ وَغَيْرِهَا عِنْدَهُمْ مِمَّا أَخْرَجُوهُ فِي فُضَائِلِ الْقُرْآنِ، وَالْحَثُّ عَلَى تَعَلُّمِ وَقَرَاءَةِ هَذَا الْمَوْجُودِ وَتَكْرِيمِهِ وَتَعْظِيمِهِ، مِثْلَ مَا رَوَاهُ الْبُخَارِيُّ، عَنْ عُثْمَانَ بْنِ عَفَّانَ، عَنِ النَّبِيِّ ﷺ: «إِنَّ أَفْضَلَ لَكُمْ مَنْ تَعَلَّمَ الْقُرْآنَ وَعَلَّمَهُ».

وَوَاضِحٌ: أَنَّ عُثْمَانَ كَانَ يَهْدَفُ مِنْ نَقْلِهِ هَذَا الْحَدِيثَ عَنِ النَّبِيِّ إِلَى حَثِّ النَّاسِ عَلَى تَعَلُّمِ وَتَعْلِيمِ هَذَا الْقُرْآنِ الْمَجْمُوعِ الَّذِي كَتَبَهُ أَبُو بَكْرٍ مِنَ الصُّحُفِ الَّتِي جَمَعَتْ فِي عَصْرِ النَّبِيِّ ﷺ.

ثُمَّ هُنَاكَ الزَّوَايَاتُ الْكَثِيرَةُ الدَّالَّةُ عَلَى أَنَّ الْحَدِيثَ الَّذِي يُوَافِقُ كِتَابَ اللَّهِ يُؤْخَذُ وَيَعْمَلُ بِهِ، وَالَّذِي يَخَالِفُهُ يَطْرَحُ وَيُضْرَبُ بِهِ عَرْضَ الْجِدَارِ. وَقَدْ عَقِدَ لَهَا الْفَيْضُ الْكَاشَانِيُّ فِي كِتَابِهِ: «الْوَافِي» بَابًا جَمَعَ فِيهِ أَحَادِيثَ كَثِيرَةً.

وَمِنْهَا: مَا عَنِ «الْكَافِي» بِسَنَدِهِ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ: «عَلَى كُلِّ حَقٍّ حَقِيقَةٌ، وَعَلَى كُلِّ صَوَابٍ نُورٌ»، فَمَا وَافَقَ كِتَابَ اللَّهِ فَخَذُوهُ، وَمَا خَالَفَ كِتَابَ اللَّهِ فَدَعُوهُ». وَمِنْهَا: مَا عَنِ «الْكَافِي» أَيْضًا بِسَنَدِهِ عَنْ ابْنِ أَبِي يَعْفُورٍ: أَنَّهُ قَالَ: سَأَلْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ عَنْ اخْتِلَافِ الْحَدِيثِ يَرُويهِ مِنْ ثَنَقٍ بِهِ، وَمِنْهُمْ مَنْ لَانْتَقَى بِهِ، قَالَ: «إِذَا وَرَدَ عَلَيْكَ حَدِيثٌ، فَوَجَدْتُمْ لَهُ شَاهِدًا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ، أَوْ مِنْ قَوْلِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ [فَاقْبَلُوهُ] وَإِلَّا فَالَّذِي جَاءَ بِهِ أَوْلَى بِهِ [أَيَّ رَدُّوهُ إِلَيْهِ]».

وَمِنْهَا: مَا عَنِ «الْكَافِي» عَنْ أَيُّوبَ بْنِ الْحُرِّ، قَالَ: سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ ﷺ يَقُولُ: «كُلُّ

شيء مردود إلى الكتاب والسنة، وكلّ حديث لا يوافق كتاب الله تعالى فهو زُخْرَفٌ^١. إلى غير ذلك ممّا يدلّ على وجوب عرض الأحاديث على كتاب الله تعالى، ممّا يكشف عن أنّ هذا القرآن الموجود في عصر الصادق عليه السلام هو كتاب الله المنزل على رسوله ﷺ، وهو عليه مدار تعيين الصادق من الكاذب من الأحاديث.

يضاف إلى ذلك كلّ ماورد من أوامر صدرت منهم يوجبون فيها على بعض الرواة «أن يقرأ كما يقرأ الناس» ولها تعبيرات مختلفة، ففي بعضها: «اقرأ كما يقرأ الناس» وفي بعضها: «اقرأوا كما تعلّمت» وفي ثالثة: حينما قال له الراوي: أنا أستمع حروفاً من القرآن، ليس على ما يقرأ الناس، قال عليه السلام: «اقرأوا كما علّمت»^٢.

فهي تأمر بقراءة هذا القرآن الشائع والمعروف بين الناس، وترك ماسمعه الراوي ممّا ليس معروفاً.

وهكذا يتّضح بعد هذه الجولة: أنّ هذا القرآن حجة دامغة ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾. وهو الميزان بين الحق والباطل والصحيح من الحديث والموضوع، بلا شبهة في ذلك ولا ريب. (٣٠٦ - ٣٢٤)

الفصل المائة والثامن عشر

نصّ عليّ الصّغير (معاصر) في «دراسات قرآنية»

سلامة القرآن

لا حاجة بنا إلى القول بأنّ القرآن الكريم قد وصل إلينا كما نزل، وقد حفظ بين الدفتين كما أوحى، فالحديث عن سلامة القرآن وصيانته من البديهيّات، والاعتقاد

١ - الوافي، باب العقل والعلم ١: ٦٧.

٢ - الوسائل: كتاب الصلاة ٤: ٨٢١.

بخلوه من الزيادة والتقصان من الصّوريات.

والقرآن في منأى عن التحريف في نصوصه وآياته؛ إذ لم يصف إليها مالميس منها، ولم يحذف ما هو منها، فالموجود بين أيدينا هو النصّ القرآني الكامل في ضوء مأسلفناه من وحي القرآن، ونزول القرآن، وجمع القرآن، وقراءات القرآن، وشكل القرآن، إذ تضافرت هذه العوامل جميعاً على ضبطه كما أنزل، زيادة على العناية الإلهية التي رافقت هذه العوامل، وصاحبت هذا النصّ.

إن الدلائل العلمية تؤكد حقيقة صيانة القرآن كيئاً متماسكاً مستقلاً لم تصل إليه يد التحريف، ولم تستهدفه نبال العوادي، وليس هذا أمراً اعتبارياً تحكمت فيه الظروف أو الصدف، بل هو أمر حيويّ قصدت إليه إرادة الغيب بإشارة الله تعالى، وتأسيساً على ذلك فلا يغيّر القرآن غرض طارئ، ولا عدوان مباغت.

وحديثنا عن سلامة النصّ القرآني يقتضي دحض أي ادعاء مغاير، ورد أي اتجاه مناوئ، وهذا يدعو إلى تصفية دعاوى التحريف وتفنيد أباطيلها من الوجوه كافة.

ودعاوى التحريف لدى غربلتها، ودراسة مظاهرها، نجدها تتردد بين عدّة ظواهر هي: الادعاءات، الافتراضات، أخبار الآحاد، الاتهامات، الشبهات، المحاولات.

ورصد هذه الظواهر يحتم مسaire الموضوع لجزيئاتها، ولدى مسaire الموضوع بجزيئاته، والظواهر بحيثياتها، تجلّى بطلان قسم منها، وفشل القسم الآخر، وتعرّ الجء الأخير في تحقيق الدعوى. وسنقف عند هذه الظواهر وقفة المقوم المتحدّي، والتّاقّد الموضوعي.

أولاً - الادعاءات: ويشيرها عادة زُمرة من المستشرقين دون أساس يعتمد عليه، حتّى بدأ بعضهم متردداً متخاذلاً، والبعض الآخر متحاملاً.

فمع الجهد الكبير الذي بذله المستشرق الألمانيّ الدكتور «تيودور نولديكه» (١٨٦٣م - ١٩٣٠م) في كتابه القيم عن تأريخ القرآن؛ إلّا أنّنا نجد موقفه أحياناً غريباً ومتناقضاً، ففي الوقت الذي يعقد فيه بكتابه فصلاً بعنوان: (الوحي الذي نزل على محمّد ولم يحفظ

في القرآن) والذي يبدو فيه قائلًا بالتحريف تلميحًا، نجده يصرّح بذلك في مادة قرآن بـ«دائرة المعارف الإسلامية» فيقول: «إنّه ممّا لاشكّ فيه أنّ هناك فُقرات من القرآن ضاعت» ويثني على هذا الموضوع الخطّي في «دائرة المعارف البريطانية» مادة قرآن فيقول: «إنّ القرآن غير كامل الأجزاء»^١.

وجملة ما أثاره لابعدهo الادّعاءات التي يصعب معها الاستدلال المنطقي، ويبدو أنّ نُؤلِدِكِه قد تنازل عن آرائه وتراجع عنها شيئًا ما، فحينما ظهر كتاب المستشرق الألمانيّ «فولرلز» عن لغة الكتابة واللغة الشعبيّة عند العرب القدماء، أثار نقاشًا حادًا، فقد زعم «فولرلز» في كتابه هذا أنّ القرآن الكريم قد ألّف بلهجة قريش، وأنّه قد عدلّ وهذّب حسب أصول اللغة الفصحى في عصر ازدهار الحضارة العربيّة، وقد انبرى «نُؤلِدِكِه» نفسه للردّ عليه موضحًا أنّ كلامه عارٍ من الصّحة والتّحقيق العلميّين.^٢

ثمّ قرّر «نُؤلِدِكِه» بعد هذا أنّ التّصّ القرآنيّ يعتبر على أحسن صورة من الكمال والمطابقة.^٣

فقد فتح «نُؤلِدِكِه» الطّريق أمام القول بتحريف القرآن، ثمّ بدأ مدافعًا عنه، ممّا بدأ فيه متناقضًا بين السّلب والإيجاب في الموضوع.

وإذا كان ماقدّمه الأستاذ «نُؤلِدِكِه» قد تضاءل قيمة نظرًا لتردّده في الأمر، وعدم وضوح الرّؤية له فيه، فإنّ ماكتبه الأستاذ «بول» بكثير من عدم التّورّع، لا يمكن أن يتهاون فيه.

لقد ألقت مسألة التّحريف التي أثارها بعض المستشرقين، عند الأستاذ «بول» بثقلها، فكتب عنها بحثًا في دائرة المعارف الإسلاميّة الألمانيّة.^٤

١ - ط: المؤلّف، المستشرقون والدراسات القرآنيّة: ٣٠ وانظر مصدره.

٢ - ط: ألبرت ديتريش، الدّراسات العربيّة في ألمانيا: ١٣.

٣ - ط: نُؤلِدِكِه، تاريخ القرآن، ٢: ٩٣.

٤ - ط: بول، دائرة المعارف الإسلاميّة الألمانيّة ٤: ٦٠٤ - ٦٠٨.

اعتبر «بول» التحريف تغييراً مباشراً لصيغة مكتوبة، وأن الأمر الذي حدا بالمسلمين إلى الاشتغال بهذه الفكرة هو مجاء القرآن من آيات اتهم فيها محمد اليهود بتغيير ما أنزل إليهم من كتب وبخاصة التوراة. ولكن عرضه للوقائع والشرائع التي جاءت في التوراة انطوى على إدراك خاطئ أثار عليه النقد والسخرية من جانب اليهود، فكان في نظرهم مبطلاً.

وقد خلط «بول» في هذا البحث خلطاً غير متناسق، واكتبته فيه النزعات المنحرفة، وصاحبه إسراف وإفراط لا يمتنان إلى استكناه الحقائق بصله.

والذي يهتمنا من بحثه أن نشير إلى ما يلي: ^١

أ- إن النبي لم يرد الحصول على تأييد أهل الكتاب بالمعنى الذي أشار إليه، وإنما هو تعبير عن وحدة الديانات والشرائع والأنبياء في جميع الأطوار، وأن أصول هذه الديانات واحدة، وإن تغيير هذه الحقيقة الواقعة يعتبر تحريفاً بالمعنى الذي أشار إليه القرآن: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَنْ مَوَاضِعِهِ﴾ ^٢.

ب - إن الألفاظ التجريحية التي وردت في المقال بالنسبة للرسول الأعظم ﷺ لا تتفق مع المنهج الموضوعي، فقد أشار بل صرح بأن القرآن من تلقاء نفس النبي ﷺ وأنه تحدث في القرآن بطريقة مبهمة، وأن محمداً يستعمل لفظ حرف بدل القرآن.

وهذه مواد لا يفترض بعالم أن يتولى التحدث بها بأسلوب الغمز واللمز، وهو ما لا يقبل في بحث علمي، ولسنا نرى ذلك غفلة أو هفوة بل هو تغافل وجفوة.

ج - ادعى الباحث أن خصوم النبي ﷺ أخذوا عليه نسخ بعض أحكام القرآن بأحكام أخرى، مما حدا بعلماء المسلمين أن يذهبوا مذاهب شتى في تقديرهم للحقائق التي يقوم عليها هذا الاتهام.

وبإيجاز نقول: إن نسخ الأحكام شيء، والتحريف شيء آخر، فالنسخ لا يكون

١ - ط: المؤلف، المستشرقون والدراسات القرآنية: ٤٠ - ٤١.

٢ - النساء/٤٦.

تحريفاً، وإنما هو إحلال لحكم مكان حكم، أو رفع لحكم من الأحكام من قِبَل الله تعالى، تخفيفاً عن العباد، أو رعاية لمصلحة المسلمين، أو استغناء عن حكم موقوت بحكم مستديم، وما أشبه ذلك ممَّا يتعلَّق بالشريعة أو بمعنتيها، ولا مجال إلى الطعن في هذه الناحية على ادِّعاء التحريف في القرآن.

د - يقول الباحث، وهو يضرب على وتر حساس: «وقد أُثيرت تهمة التحريف فيما وقع من جدل بين الفرق الإسلامية المختلفة. فالشيعة يُصرون عادة على أن أهل السنة قد حذفوا وأثبتوا آيات في القرآن بُغية محو أو تفنيد ما جاء فيه من الشواهد، معزّزاً لمذهبهم، وقد كال أهل السنة بطبيعة الحال نفس التهمة للشيعة»^١.

وهنا أثار مسألة مهمة في أقدس أثر من تراث المسلمين، ولم يعط دليلاً واحداً على صحتها، ولم يثبت مرجعاً واحداً يتتبع هذا الاتهام.

والمسلمون جميعاً قد اتفقوا على سلامة القرآن من التحريف وتبادل الاتهامات كما سترى فيما بعد، لا يغيّر من الحقيقة شيئاً، وقد كان الأجدر بالباحث أن يتناول الموضوع بشكل آخر، فيعرض إلى آراء المسلمين بخلو القرآن من التحريف، بدلاً من تجريح النبي ﷺ ونسبة مالم يكن إلى المسلمين.

إنّ ممَّا يؤسف له حقاً أن يستغلّ «بول» نصّاً من نصوص القرآن في إدانة اليهود (النساء/٤٦) ليبنّي عليه حكماً طائشاً على إدراك خاطئ، فيعتبر التحريف تغييراً مباشراً لصيغة مكتوبة في القرآن، ولكنّه لم يعطنا نموذجاً واحد على هذا التغيير المباشر، وهذا المنظور الفاضح لم يوافقه عليه حتّى المستشرقون أنفسهم، فهناك بضع شهادات لكبار علماء الاستشراق العالميّ، تؤكّد سلامة النصّ القرآنيّ من التحريف والتغيير والتبديل، دون كُتُب الديانات الأخرى.

وقد أورد أبو الحسن الندويّ جملة من نصوص وأسماء المستشرقين في هذا

الموضوع^١

إن كثيراً من الأحكام الاستشراقية قد تملّحها نزعات عدائية حيناً، وتبشيرية حيناً آخر، وهنا يكمن الخطر فيجب - والحالة هذه - أن يعامل الحكم الاستشراقي بكثير من الحذر.

ثانياً - الافتراضات : على مدّعي التحريف أن يحدّد زمن وقوع التحريف كافتراض أولي لإثارة أصل المشكلة، وإذا أخفق في تحقيق هذا الافتراض بطلت الدّعى من الأساس.

والتحريف المدّعى : إمّا أن يقع في عصر النبي ﷺ، وإمّا في عهد الشيخين، وإمّا في عصر عثمان، وإمّا زمن الإمام علي، وإمّا في الحكم الأموي، إذ لا يخلو ذلك عن أحد هذه الأزمنة، إذ لم يدّع أحد - على ما افترض - وقوع التحريف بعد العصر الأموي.

أما الافتراض الأول : وهو وقوع التحريف في عهد النبي ﷺ فباطل إجماعاً، بما تبين لنا من مدارسة ظاهرة الوحي ومعطياتها، فقد ثبت أن الوحي منفصل عن النبي ﷺ في شخصيته المستقلة، وأنه مؤتمن على الرسالة، وقد أداها متكاملة غير منقوصة بنص القرآن الكريم ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾^٢. فلو كان هناك ما يمنع من الكمال لما أيده القرآن، وأي مانع عنه أقطع من إباحة التحريف في النصّ الذي ثبت إعجازه، وكان دليل رسالته، وبرهان دعواه، فهذا الافتراض - إذن - مرفوع عن النبي ﷺ وعن البيئة التي رافقت القرآن في عصره إذ كان الحاكم والمشرع والأمر.

وأما ادعاء وقوعه في زمن الشيخين : فلم يعضده دليل نصّي أو عقلي، وحرص الشيخين على النصّ القرآني أشهر من أن يذكر، فالدّعى باطلة.

وأما في عهد عثمان : فعثمان هو الذي وحّد المصحف على لغة قريش، والقراءات

١ - الدّوي، النبي الخاتم : ٣٠ - ٣١.

٢ - المائدة ٣.

التي سبقت هذا التوحيد كانت اجتهادية في أغلب الظنّ، ومظنّة الخطأ لو وقعت في الاجتهاد، فلا أساس لها في مسّ القرآن الكريم، وانتشار القرآن آنذاك مانع كبير من أن يقع عليه شيء من التحريف؛ وقد تعرّض عثمان لثورة مضادة، فما ادّعى عليه شيء من هذا القبيل على الإطلاق، فالدّعى - إذن - باطلة.

وأما في عهد الإمام عليّ عليه السلام: فلا يصحّ أن يقع التحريف للأسباب المتقدّمة، ولا اعتبارات أخرى:

١- إن حريجة الإمام عليّ عليه السلام في الدين بل وفي الجزئيات التشريعية معلومة الحال، فكيف تجاه أصل الدين ونظام الإسلام وهو القرآن، فلو سبق أن امتدّت له يد التحريف، لما وقف متردداً في إرجاع الحقّ إلى نصابه، وإلغاء سمات التحريف، فكيف يصحّ أن يقع في عهده، وهو من هو في ذات الله.

٢- إن الإمام عليّ عليه السلام احتجّ بالقرآن على أهل الجمل، ودّعي إليه في التحكيم مع أهل صفين، فلو كان في القرآن ما ليس منه، أو أنّه لم يشتمل على كلّ القرآن، لما صحّ له به الاحتجاج، ولا قبوله في التحكيم، وهذا أمر مشهور لا يحتاج معه إلى برهان.

٣- إن خطب الإمام عليّ عليه السلام في نهج البلاغة، تشير إلى القرآن في كثير من التفصيلات هدايةً واسترشاداً وتوجيهاً للناس، فلو كان هناك ممّا يدّعى شيء، لأبان ذلك على الأقلّ وأنكره، ولاحتجّ فيه على من تقدّمه، فلمّا لم يفعل ذلك علمنا بسلامة القرآن. أمّا دعوى وقوع التحريف بعد زمان الخلفاء: فلم يدّعها أحد... [وذكر كما تقدّم عن الغوثي، ثم قال:]

إذن فالافتراضات الموهومة جميعاً لا تقوم على أساس علميٍّ أو عقليٍّ، فهي مرفوضة جملةً وتفصيلاً، بعد أن ثبت بطلانها جزئيةً جزئيةً، وفرضيةً فرضيةً.

ثالثاً - الروايات: والتي عبّرنا عنها بأنها أخبار آحاد، وهو كذلك، فهي متناثرة هنا وهناك، ويستنتج منها وقوع التحريف تصريحاً أو تلميحاً، ولكنها لا تصلح دليلاً في قضية ولا برهاناً على دعوى، إذ لم تبلغ حدّ الشهرة فضلاً عن التواتر، ولأنّ الضعف

والكذب والتدليس، واضح الأمارات في الرواة، والاضطراب والتناقض متوافر في الأسانيد، وأبرزها كالتالي:

١- نسبوا إلى ابن مسعود رضي الله عنه أنه أسقط سورة الفاتحة من مُصحفه^١.

أقول: وهي رواية يجوز معها الشك والسهو والتسيان إن لم نقل الكذب للأسباب التالية:

أ- قال ابن حزم: هذا كذب على ابن مسعود^٢.

ب- أنها معارضة بقراءة ابن مسعود لها في الصلاة، ولا صلاة إلا بفاتحة الكتاب.

ج- إن صحّت الرواية، فقد غلب على ظنّ ابن مسعود أنّ الفاتحة لا يمكن أن تنسى لوجوب تعلّمها على المسلمين كافة، وأنّ ما كتب من القرآن كان لمخافة التسيان والضّيعاع.

د- إنّ مُصحف ابن مسعود وأمثاله ليست إلا مصاحف فردية، كمن يكتب لنفسه سورة ويغفل سورة، فإن سقط من مُصحفه شيء فلا ينسحب ذلك على القرآن.

هـ- إنّ المُصحف الإمام المتداول بالأمس واليوم عند المسلمين قد اشتمل على الفاتحة، فلا تحريف إذن بهذا الملحظ.

و- ويبدو لي أنّ الرواية مكذوبة على ابن مسعود جملةً وتفصيلاً للإيهام بدافع سياسي - بأنّ عدم إشراكه عند جمع المُصحف - كما يدّعى - كان لهذا وأمثاله.

٢- ما أورده السيوطي وغيره، أنّ هناك سورتين لم تكتباً بالمُصحف، وهما سورة «الحُفْد» وسورة «الخُلْع» وذلك عند الجمع، وقد علمهما عليّ وعمر، وكان أبيّ يقنت بهما على ما أورده المروزي، وأنّه كان قد كتبهما في مُصحفه، وهناك طائفة من الصحابة تستظهرهما وتقرأهما في الصلاة أو القنوت^٣.

١ - السيوطي، الإتقان ١: ٨٣.

٢ - نفس المصدر، ١: ٢٢١.

٣ - نفس المصدر ١: ١٨٤ وما بعده.

ويرد على هذه الروايات مايلي :

أ- أننا قد رجّحنا أن يكون القرآن مجموعاً في عهد رسول الله ﷺ، وإذا ثبت ذلك بطلت هذه الدعاوي.

ب - لو أنّ عليّاً وعمر، كانا قد علما بأنّ هاتين سورتان، فما يمنعهما من إلحاقهما بالمُصحف، وهما من القوة بحيث لا يستطيع أحد معارضتهما مجتمعين إطلاقاً.

ج - لو كان الإمام عليّ عليه السلام يعلم هاتين السورتين، فلم لم يشر بهما إلى أحد ذُرّيّته وشيعته لحفظهما من الضياع، وذلك في عهد خلافته، ولا رواية واحدة تدلّ على ذلك.

د - إنّ السياق الجمليّ للسورتين المزعومتين، لا يتناسب مع مناخ القرآن البلاغيّ، ولأسلوبه الإعجازيّ، ولالغته المتميّزة، فلغة القرآن «سُبُوح لها منها عليها شواهد، ولغة هاتين السورتين الموهومتين لغة دُعاء مجرّد»^١.

٣- نُسب إلى عِكْرمة أنّه قال: «لَمَّا كَتَبْتُ المصاحف عرضت على عُثمان، فوجد حروفاً من اللّحن، فقال: لا تغيّروها، فإنّ العرب ستغيّرها، أو قال ستعربها بالسنتها»^٢.
ولادلالة في هذا على التحريف إطلاقاً، وإذا صحّ، ففيه دلالة على اشتباه الكُتّبة، ولكنّ الأمر المشكل فيها هو لماذا أمر عُثمان بعدم تغييرها، ولماذا لا يكون هذا الأمر مخترعاً لاسيّما وأنّ الرواية منقطعة غير متصلة، لأنّ عِكْرمة هذا لم يسمع من عُثمان شيئاً بل لم يره كما يرى ذلك الدّانيّ^٣.

٤- روى ابن عباس عن عمر أنّه قال: «إنّ الله عزّ وجلّ بعث محمّداً بالحقّ، وأنزل معه الكتاب، فكان ممّا أنزل إليه آية الرّجم، فرجم رسول الله ورجعنا بعده، ثمّ قال: كنّا نقرأ: (ولا ترغبوا عن آبائكم فإنّه كفر بكم) أو (إنّ كفراً بكم أن ترغبوا عن آبائكم)»^٤.

١ - ظ: نصّ هاتين السورتين في الإتيان ١: ١٨٤ وما بعدها.

٢ - نفس المصدر ١: ١٨٣.

٣ - ظ: الدّانيّ، المقنع: ١١٥.

٤ - مستند أحمد، ١: ٤٧.

ويرد على هذه الرواية ما يأتي :

أ- لم ترو هذه الرواية متواترةً عن عمر ، وإنما رُويت بطريق الآحاد ، وهي بعيدة الصدور عن عمر ؛ إذ لو اعتقد أنها آية (آية الرّجم) لأثبتها لأنّه كان يحتلّ الموقع الأوّل في الدّولة مع وجود أبي بكر ، وأيّة قوّة تقف في صدر عمر إذا أراد شيئاً آنذاك ، وعلى فرض صحّة وجود الآية فلادلالة فيها على التّحريف لأنّها من نسخ التّلاوة ، وإن كنّا نعارضه ونعتبره أساساً للقول بالتّحريف .

ب - إنّ حكم الرّجم ثابت في السّنة ، ولا يعني ذلك أنّ ما ثبت في السّنة ثابت في القرآن ، بل كلاهما يشكّلان أساس التّشريع . وهناك جملة من الأحكام كانت السّنة أصلاً لها ولا ذكر لها في القرآن كأعداد الصّلاة ، وبعض مراسيم الحجّ ، وأنصبه الرّكاة وهكذا .
٥ - روى عروّة بن الزّبير عن عائشة أنّها قالت : « كانت سورة الأحزاب تقرأ في زمن النّبيّ مائتي آية ، فلمّا كتب عثمان المصاحف لم تقدر إلّا ما هو الآن »^١ .

ويرد على هذه الرواية إشكالان :

أ - إنّ عروّة بن الزّبير ضعيف الرواية .
ب - لو كانت عائشة وهي أمّ المؤمنين ومسموعة الكلمة ، ولها أثرها في الدّولة الإسلاميّة آنذاك تعتقد هذا الأمر فلماذا أخفته ، وحينما عارضت عثمان لماذا لم تذكر في معارضتها هذا الأمر وهو خطير جداً . فالأحرى إذن أن تكون الرواية موضوعة لأصل لها .
٦ - قال ليبب السّعيد في نفي أدلّة التّحريف وذكر رواياتها : مادّعه بعض الغلاة المنتسبين إلى الشيعة : أنّ عليّاً جمع القرآن فكان فيه ماسمّوه « فضائح المهاجرين والأنصار » وأنّ عمر طلب إلى زيد بن ثابت أن يسقط من القرآن هذا الفضائح ...^٢ .

وهذه الرواية ظاهرة النحل والبطلان من وجوه :

أ - إنّ الروايات متظافرة على جمع الإمام عليّ للقرآن حتّى سمّي ذلك بـ « مُصحف

١ - السيوطي ، الإتيقان ٢ : ٤٠ .

٢ - ليبب السّعيد ، الجمع الصّوتيّ الأوّل للقرآن .

عليّ»، وهذا المصحف لا يختلف عن مصاحف بقية الصحابة ممن جمعوا القرآن، ولا عن القرآن المعاصر بشيء، لأن الإمام عليّ عليه السلام كان قد وُلِّي الخلافة، ولو كان في القرآن شيء منه، لم يُبَيَّنْ لأثبتته وفق ما يراه وهو الإمام الحاكم آنذاك.

ب - قد يستفاد من كثير من النصوص - كما أسلفنا القول فيه -^١ أن الإمام عليّ عليه السلام قد جمع القرآن ورثه تاريخيًا بحسب النزول وأسبقيته، ولا مانع من هذا، كما أنه قد قسمه على سبعة أجزاء بحسب ما أثبتته الزنجاني بعنوان (ترتيب السور في مصحف علي) وقد طبع في لايبزك عام ١٨٧١م.^٢

ومع هذا فلا تختلف سور القرآن ونصوصه عن مصاحف المسلمين في شيء، إلا أنه قد يجمع التأويل إلى جنب التنزيل - كما سترى هذا فيما بعد في دفع الشبهات - فيكون مصحفه قد اشتمل على التأويل الصادر عن النبي أو التأزل على النبي ﷺ وأخبر به الإمام، أو الصادر عنه هو بالذات مضافاً إلى أصل القرآن الكريم، ومن قال بغير هذا فأهل البيت والإمامية براء منه.

ج - كيف يصح أن تكون هناك سور وآيات قد فاتت جميع المسلمين، والقرآن منتشر بين ظهرانيهم، ولم يستطع أحد أن يحفظ منها شيئاً، وقد سبق لنا القول بأن حفاظ القرآن في عهد النبي بالمئات.^٣

د - إن ما قدمه المهاجرون والأنصار للإسلام والقرآن يعدّ مفخرة وأيّ مفخرة بحدّ ذاته، فما هو الذنب الذي اقترفه هؤلاء في عهد النبي فرادى أو مجتمعين، حتّى ينزل فيهم ما يستمها بالفضائح، وهب أن معدودين تجاوزوا حدودهم، فما نصنع بأولئك الذين يقول فيهم القرآن جهاراً نهاراً في سورة الفتح: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ وَالَّذِينَ مَعَهُ أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ تَزِيهِمُ رُكُوعًا سُجَّدًا يَتَتَغَوْنَ قَصَلاً مِنَ اللَّهِ وَرِضْوَانًا سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِمْ مِنْ أَثَرِ

١ - ط: فيما سبق: الفصل الثاني: نزول القرآن.

٢ - ط: الزنجاني، تاريخ القرآن: ٦٩ - ٧٣.

٣ - ط: فيما سبق: الفصل الثالث: جمع القرآن.

السُّجُودِ ذَلِكَ مَثَلُهُمْ فِي التَّوْزَةِ وَمَثَلُهُمْ فِي الْإِنْجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْأَهُ فَآزَرَهُ. ١. الآية
قال الأستاذ لبيب السعيد: «وعندي أَنَّ نسبة هذه المزاعم إلى الشيعة - بعامة - هو
قول تنقصه الدقة فضلاً عن الصحة. فهذه طائفة من علماء الشيعة يتبرأون من
هذه المزاعم»^٢.

٧- روى المِسُور بن مَخْرَمَةَ: «قال عمر لعبد الرَّحمان بن عَوْفٍ: ألم تجد فيما أنزل
علينا: (أَن جاهدوا كما جاهدتم أوَّل مرَّةٍ) فأنا لا نجدُها. قال: أُسقطت فيما أُسقط
من القرآن»^٣.

ويرد على هذه الرواية أمران :

الأوَّل - ماهي القيمة الكبرى التي يتمتّع بها عبد الرَّحمان بن عَوْفٍ في المجتمع
الإسلامي - آنذاك - ولا يتمتّع بها عمر حتّى يسأله عن شيء يجيبه به عبد الرَّحمان بأنّه
أُسقط فيما أُسقط من القرآن؟!!

الثَّاني - من هؤلاء القوم الذين أسقطوا من القرآن ماهو منه وكيف يصحّ التصديق
بمثل هذه الأباطيل؟!!

وهناك روايات تجري بهذا المضمار أعرضنا عن ذكرها، ولا كبير أمر بمناقشتها؛ إذ
لا تختلف عمّا تقدّم أملاها الكذب والاستهانة بمقدّرات الكتاب العظيم. وجميعها
لا يشكّل دليلاً واحداً مقنعاً على دعوى التّحريف.

وفي نهاية هذا الجانب نشير أنّ صاحب كتاب «المباني» قد عقد فصلاً قيماً في
مقدّمته بعنوان الفصل الرابع (في بيان ما دّعوا على المصحّف من الزيادة والنقصان
والخطأ والنسيان والكشف عنها بأوجز بيان). وقد تتبّع فيه هذا الباب تتبّعاً إحصائياً وفنّد

١ - الفتح/ ٢٩.

٢ - لبيب السعيد، الجمع الصّوتي الأوّل للقرآن: ٤٤٩.

٣ - السيوطي، الإتيان ٢: ٤٢.

فيه مزاعم التحريف.^١

رابعاً - الاتهامات : يبدو أنَّ العصر العباسيَّ الأوَّل قد اختار لدوافع سياسيَّة أن ينمي روح التفرقة والخلاف بين مختلف المسلمين ، وأن يخلق من قضايا جزئيَّة متواضعة أموراً كليَّة مهمَّة ، فنشأ عن ذلك القول بخلق القرآن بين قدمه وحدوثه ، وما جرَّ ذلك من الوليات بين المسلمين على أنَّها قضية فكريَّة ، ويومها وجدنا التيارات تتقاذف بالآراء على السطح ، لتصم هذا بالكفر تارةً ، وغيره بالتفاق تارةً أُخرى ، وسواهما بالزندقة أحياناً ، ونشأت هذه البذرة الخبيثة بين صفوف المسلمين ، ووجدت لها مناخاً صالحاً في تربة العصر العباسيَّ الثاني ، حيث عمق الفِرقة ، وعصف بالوحدة ، فكانت الاتهامات المتبادلة تُحبك بالظلام فتلقي بجرانها بين المسلمين ، فينقض هذا ما أبرم ذاك ، ويردِّ ذلك على اتِّهامات ذه.

وقد وجدت مسألة القول بالتحريف من هذه المسائل ، إذا استثنينا القول بنسخ التلاوة ، فكل طائفة من المسلمين تنزّه نفسها عن القول بها ، وبعض المذاهب تنسب القول بها إلى البعض الآخر ، وبالنتيجة تجد الجميع يبرأون منها ، وهذا هو الصحيح .

فالقاضي أبو بكر الباقلاني (ت ٤٠٣هـ) يكيل في «نكت الانتصار» السباب والتَّهم دون حساب لشيعه أهل البيت في القول بالزيادة والتقصان وعقد لذلك عدَّة أبواب من كتابه لا تقوم على أساس علمي على الإطلاق ، ولا تخدم القرآن ولا المسلمين في كلِّ الأحوال... [ثم ذكر أقوال علماء الإمامية كما تقدَّم عنه ، فقال:]

وفي ضوء ما تقدَّم من هذه الأقوال الصريحة من قِبَل أعظم علماء الإسلام ، لا يبقى أدنى شك في أنَّ لغة الاتِّهام والتَّهجم لا يكتب لها الاستمرار في التَّضليل ، لهذا فقد كان «الدكتور محمَّد عبد الله دراز» مخطئاً إن لم يكن مفترياً بقوله : «ولقد ظنَّ بعض الشيعة أنَّ عُثمان قد بدَّل في نصِّ القرآن ، أو أنَّه على وجه التَّحديد أسقط شيئاً يتعلَّق بعليِّ بن أبي طالب»^٢.

١ - مقدَّمتان في علوم القرآن : ٧٨ - ١١٦ .

٢ - محمَّد عبد الله دراز ، مدخل إلى القرآن الكريم : ٣٩ .

فأنه لم يثبت مرجعاً واحداً لاثتهامه هذا، بل على العكس من ذلك فقد أورد ما يناقض زعمه، وأورد رأي الشيخ الطوسي بقوله: «ومهما يكن من أمر، فإن هذا المصحف هو الوحيد المتداول في العالم الإسلامي - بما فيه فرق الشيعة - منذ ثلاثة عشر قرناً من الزمان».

ونذكر هنا رأي الشيعة الإمامية (أهم فرق الشيعة)، كما ورد بكتاب أبي جعفر الأمام: «إن اعتقادنا في جملة القرآن الذي أوحى به الله تعالى إلى نبيه محمد ﷺ هو كل ما تحتويه دفتا المصحف المتداول بين الناس لأكثر، وعدد السور المتعارف عليه بين المسلمين هو ١١٤ سورة، أما عندنا فسورتا الضحى والشرح تكونان سورة واحدة، وكذلك سورتا الفيل وقريش، وأيضاً سورتا الأنفال والتوبة. أما من ينسب إلينا الاعتقاد في أن القرآن أكثر من هذا فهو كاذب»^١.

وهنا يتجلى أن الاتهامات التي لاتستند إلى أصل وثيق تذهب أدراج الرياح.

خامساً - الشبهات: قد يتذرع القائلون بالتحريف بتوافر بعض الشبهات الدالة على ذلك، وليس في هذه الشبهات - كما سترى - أدنى دليل على ما يدعون، وسنشير إلى أهمها، ونتعقب ذلك بالرد والدفع والمناقشة^٢.

أ- أن التحريف سنة قد جرت في حياة الأمم السابقة والقرون الغابرة، فاشتمل حتى على التوراة والإنجيل وسائر الكتب الدينية، فلم لا يشمل القرآن ما شمل غيره؟!

وللرد على هذه الشبهة نرصد ما يلي:

١- ليس من سنة الكون التحريف، ولا من طبيعته خرق التواميس الحقة، فموجده أتقن كل شيء صنعا، وأنزله بمقدار، ولا يمثل سنة الكون من يتلاعب بمقدراته من شعوب وأمم وقبائل وأجيال.

٢- أن التوراة والإنجيل لم يتعهد الله سبحانه وتعالى - كشأن الكتب السماوية

١ - المرجع نفسه: ٣٩ ومابعداها، وانظر مصادره.

٢ - ظ: الخوئي، البيان: ٢٢٠ ومابعداها في ذكر مجمل ومفصل هذه الشبهة.

الأخرى - بحفظهما، ولا بصيانتهما، وإنما أكل ذلك للبشر، محنة منه وابتلاء على طاعته أو معصيته، فاستحفظ على ذلك الأخبار والرَبَّانِيَّين بدلالة قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَا التَّوْرَةَ فِيهَا هُدًى وَنُورٌ يَحْكُمُ بِهَا النَّبِيُّونَ الَّذِينَ أَسْلَمُوا لِلَّذِينَ هَادُوا وَالرَّبَّانِيُّونَ وَالْأَنْبِيَاءُ بِمَا اسْتَحْفَظُوا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ وَكَانُوا عَلَيْهِ شُهَدَاءَ...﴾^١ الآية

٣- إن القرآن نزل على سبيل الإعجاز الدائمي فوجب حفظه تأييداً، وتلك الكتب جاءت للبيان التوقيتي فلا يستلزم حفظها كحفظه، ولم يرد أنها نازلة على سبيل الإعجاز والتَّحْدِي.

ب - هناك روايات تشير صراحة إلى أن كل ما وقع في الأمم السابقة لا بد أن يقع في هذه الأمة، ومنه التحريف، بدلالة ما روي عن الإمام الصادق عليه السلام... [ثم ذكر روايته عن رسول الله صلى الله عليه وآله في الأمم السابقة وردّها، كما تقدّم مثله عن الخوئي].

ج - تشير روايات الأئمة من أهل البيت عليه السلام إلى أن عليّاً كان له مُصْحَف غير المُصْحَف المتداول، وهذا يعني التّغاير بين المُصْحَفَيْن، أو فرضية الزيادة والتّفصّل بين النّصّين، وروايات هذا الباب كثيرة... [ثم ذكر ثلاث روايات، أحدها: قول الإمام علي عليه السلام لطلحة، وثانيها - احتجاج الإمام علي عليه السلام على الرّنديق، وثالثها - رواية جابر بن عبد الله الأنصاري، كما تقدّم مثلها عن الخوئي في الشّبهة الثّانية].

وفي التّوفيق بين هذه الرّوايات وبين نفي التّحريف عن القرآن الكريم، نرى أن الإمام علي عليه السلام - كما أسلفنا القول - قد جمع القرآن وفق ترتيب خاصّ، جمع فيه إلى جنب التّنزيل التّأويل، وفصل فيه بين النّاسخ والمنسوخ، ورَتَّب فيه السُّور أو الآيات ترتيباً تاريخيّاً بعناية زمن التّزول، ولكن لا يعني ذلك أي اختلاف أو تناقض بين ما جمعه وبين القرآن. وقد يستفاد من جملة روايات أخرى أنّه أوّل من جمع القرآن بعد رسول الله صلى الله عليه وآله - مع كونه مجموعاً في عهد رسول الله صلى الله عليه وآله - وفق هذا التّرتيب الذي لو صحّ لقلنا: أن ترتيب القرآن اجتهاديّ، أو أن الإمام علي عليه السلام قد علم من رسول الله ما لم يعلمه غيره،

فكان أن جمع القرآن كما أنزل، فقد روى السُّدِّيُّ عن عَبْدِ خَيْرٍ عن الإمام عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ: «أَنَّهُ رَأَى مِنَ النَّاسِ طَبِيعَةً عِنْدَ وَفَاةِ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ، فَأَقْسَمَ أَنْ لَا يَضَعُ عَنْ ظَهْرِهِ رِءَاءَ حَتَّى يَجْمَعَ الْقُرْآنَ، قَالَ: فَجَلَسَ فِي بَيْتِهِ حَتَّى جُمِعَ الْقُرْآنُ، فَهُوَ أَوَّلُ مُصْحَفٍ جُمِعَ فِيهِ الْقُرْآنُ، مِنْ قَلْبِهِ، وَكَانَ عِنْدَ آلِ جَعْفَرٍ».

وليس في جميع الروايات دلالة على أنَّ المجموع من قبل عليٍّ يختلف عن نصِّ القرآن المتداول اليوم؛ إذ لو كان مخالفاً له في شيء لظهر أخطاء خلافته أو عند ورثته من الأئمة عليهم السلام، فلمَّا لم يكن من هذا شيء يذكر، علمنا سلامة القرآن.

د - وهناك بعض الروايات عن الأئمة تدلُّ بظاهرها على التحريف، منها ما رواه جابر ابن عبد الله عن النَّبِيِّ ﷺ... [وذكر كما تقدّم عن الغوثي، ثم قال:]

ولادليل في هذه الروايات على التحريف بالمعنى المشار إليه، فهي تحمل أنَّ القرآن قد حرِّفَ بحدوده وضوابطه، فهو لا يعمل به، ولم يحرف بنصوصه وأصوله، فهي ثابتة لم تتغيَّر، وسالمة لم تتحرَّف، أمَّا أنَّ القرآن لا يعمل به، ويشتكى غداً عند الله، فهو ما تحمل عليه هذه الروايات دون سواه من المفاهيم.

هـ - وهناك شبهة تتلخَّص في أنَّ كَيْفِيَّةَ جمع القرآن - بحسب روايات الجمع الموهوم - بشهادة الشُّهود، وإقامة البينة، تستلزم نسيان بعض القرآن، إمَّا بموت من معه شيء من القرآن فضاغ، وإمَّا على سبيل السَّهو والخطأ، وعدم الضُّبط، شأنه في ذلك شأن المجاميع الأخرى التي تتعرَّض للطوارئ.

وللإجابة عن هذا الشبهة ودفعها، نرى أنَّ القرآن - كما سبق بيانه - قد جمع متكاملًا على عهد رسول الله ﷺ فانتفت الشبهة جملةً وتفصيلاً.

قال السيّد المرتضى علَّم الهدى (ت: ٤٣٦هـ): إنَّ القرآن كان على عهد رسول الله ﷺ مجموعاً... [وذكر كما تقدّم عنه].

سادساً - المحاولات: ما زلت أذكّر قبل عشرين عامًا خلت، ونحن طلبة في الجامعة، أنَّ أستاذنا الجليل الدكتور أحمد عبد الستار الجوارى عضو المجمع العلمي

العراقي، قد لفت أنظارنا إلى حادث خطير، يجب على العرب والمسلمين أن يحتدوا طاقاتهم لمحاربته، والوقوف بحزم يداً واحدة لصدّه، وهو قيام إسرائيل بمحاولة جادة لتحريف القرآن. وأتذكر أيضاً أننا أصبنا بما يشبه وقع الصّاعقة، وقبلنا وجوه الاحتمالات في الموضوع، وبعد حين ظهر صدق الحديث، فقد جاء في الإعلام المصري ما يؤيد هذا التّبا الجلل، وقرأنا آنذاك عن الخطوات التي اتّخذت تجاهه.

١- في أيلول عام ١٩٦٠م أفادت أنباء القاهرة: أنّ إسرائيل قد قامت بطبع مائة ألف نسخة من القرآن الكريم، وقد أدخلت عليها التحريف، وذلك بإحداث أكثر من ألف خطأ مطبعي ولفظي متعمّد، في طبعة محرّفة للقرآن، وقد تمّ توزيع هذه النسخ المحرّفة في جملة من البلدان الآسيويّة والأفريقيّة، كالغرب، وغانا، وغينيا، ومالي، ودّول أخرى. وقد اكتشفت سفارة الجمهوريّة العربيّة المتّحدة في المغرب هذه المحاولة الأثيمة، فاشعرت بذلك السّطات في القاهرة، وبعثت إليها ببعض النسخ المحرّفة.^١

٢- وكان نتيجة هذا العمل اطلاعنا على أبرز مظاهر التحريف المهمّة، وهي كالآتي... [وذكر كما تقدّم مثله عن لبيب السعيد].

٣- لقد أحدث هذا العمل ضجّة في الجمهوريّة العربيّة المتّحدة دون سواها من البلدان العربيّة والإسلاميّة آنذاك، وكان دور الأستاذ الأكبر محمود شلتوت شيخ الجامع الأزهر رحمته دوراً كبيراً مُشرّقاً، فبالإضافة إلى تشاوره مع وزير الأوقاف المصري في الإجراءات الاحترازيّة لصدّ هذه الظّاهرة، وذلك بتشكيل لجنة مشتركة لمراجعة المصحف المحرّف، وتعرية الأخطاء المطبعية المتعمّدة، وتحذير المسلمين من تداوله، فقد أرسل بريقيّة إلى الرّئيس «جمال عبد النّاصر» يستشير حميته وغيره، ومما جاء فيها «إنّ إسرائيل التي قامت على البغي والطّغيان... [وذكر كما تقدّم عن لبيب السعيد].

٤- وفيما عدا مصر لم نجد صوتاً حيويّاً للبلاد العربيّة والإسلاميّة لشجب هذا

١ - ط: جريدة الأهرام القاهرية عدد ٢٨ ديسمبر ١٩٦٠ + مجلّة آخر ساعة، عدد ١١ يناير ١٩٦١م، للمقارنة.

الاعتداء السّاحر، باستثناء الإفتاء السّودانيّ، والحكومة الأردنيّة... [ثم ذكر هذا الإنشاء كما تقدّم عن لبيب السّعيد].

ولم تنجح المؤامرة الإسرائيليّة في تحريف القرآن؛ إذ تمّ اكتشاف الجريمة مبكّراً، وأمكن القضاء عليها في مهدها، وتنبّه المسلمون في شرق الأرض وغربها إلى هذه الحركة، فعزلت هذه النسخ المزوّرة وقضي عليها قضاءً نهائياً.

٥- ولقد كان حدثاً عالمياً كبيراً ما توصل إلى ابتكاره الأصيل، الأستاذ لبيب السّعيد من تفكيره في تسجيل المصحف المرتل، وبعد محاولات ومشاريع وأوليات وعقبات، تمّ تسجيل القرآن الكريم كاملاً، وحفظ صوتاً مسموعاً مرثلاً برواية حفص لقراءة عاصم ابن أبي النّجود الكوفيّ، بصوت المرحوم الشّيخ محمود خليل الحصريّ، عدا تسجيلات سواء من القراء، وخصّصت مصر وإلى اليوم إذاعة خاصّة يتلى بها ليل نهار أسمتها: إذاعة القرآن الكريم. لقد تمّ هذا الحديث في صورته النهائيّة التنفيذيّة في ٢٣ يوليو ١٩٦١.^١ وتقرّر توزيع أسطوانات المصحف المرتل في الدّول التي وزعت فيها إسرائيل المصاحف المحرّفة.^٢ وكأثماً جاء هذا الحدث ردّاً حاسماً لدّرع محاولة التّحريف.

وبذلك تحقّق لسلامة القرآن الكريم عاملان: الكتابة في المصحف كما نزل، والتلاوة على الأسماع من خلال المصحف المرتل تسجيلاً كاملاً، محافظاً فيه على أصول القراءة، وشرائط العربيّة، وترتيل الصّوت، ذلك مضافاً إلى الحفظ المتجاوب معه في الصّدور.

لقد تحقّق في هذا الزّمان بالذّات، وهو زمان ابتعد عن القرآن، مالم يتحقّق له في الأزمان السّالفة، من ضبط وشكل، ورسم، وقراءة، وتلاوة، وطباعة، وعناية من كلّ الوجه، بما يتناسب مع التّأكيد الإلهيّ بقوله تعالى: ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾ وذلك من معاجز القرآن وأسراره. (١٥٣ - ١٧٧)

١ - ط: الجمع الصّوتيّ الأوّل للقرآن الكريم: ١١٤.

٢ - ط: جريدة الجمهوريّة القاهريّة، عدد ٢ يناير ١٩٦١م.

الفصل المائة والتاسع عشر

نصّ عليّ السّالوس (معاصر) في

«بين الشيعة والسّنة دراسة مقارنة في التّفسير وأصوله»

ولكنّ المهمّ هو أنّ المعتدلين من إخواننا الجعفريّة قد تصدّروا لهذه الحركة قديماً وحديثاً وكشفوا القناع عن هذا الباطل، وفندوا مزاعم القائلين بالتحريف، ويبتوّأ أنّ ما ذكر من روايات منسوبة لأهل البيت عليهم السلام تمسّك بها القائلون بالتحريف، منها ما يحتمل التأويل و يفيد وقوع التحريف، والباقي يضرب به عرض الحائط .

وأشهر من تصدّى منهم لحركة التّضليل في القديم، محدّد بن بابويه القميّ الملقّب بالصدوق... والسّيد الشريف المرتضى وتلميذه الشّيخ الطّوسيّ وشيخ مفسّريّ الجعفريّة أبي عليّ الفضل بن الحسن الطّبرسيّ... هذا موقف المعتدلين في القديم، أمّا في الحديث فأكثر شيعة اليوم يتّفقون مع جمهور المسلمين في أنّ القرآن هو ما بين الدّقّتين بلا زيادة أو نقصان. (١٥٧ - ١٥٨)

الفصل المائة والعشرون

نصّ جعفريان (معاصر) في «أكذوبة تحريف القرآن...»

تنبيه وتعقيب

بعد بيان اعتقاد الإماميّة بالنّسبة إلى سلامة القرآن وعدم تحريفه يجب أن ننّه إلى بعض الأمور:

ألف - أنّ من المغالطات العامّة (عمداً أو سهواً) هو الخلط بين فرق الشيعة وعدم

التَّمييز بين اعتقادات كلِّ فرقة منهم، فلا يفرّقون بين الغلاة والمعتدلين، وعدم تفريقهم بين هذه الفرقة أو جوب لهم نسبة اعتقادات بعضهم إلى بعض آخر، ولذا يقول الدكتور حَفْنِي داود بالنسبة إلى أحمد أمين المصري بأنّه «لم يفرّق الشّفرقة العلميّة بين الإماميّة والمؤلّهة...^١ بل أكثر من ذلك لم يميّز التّمييز الدّقيق بين المعتدلين من هؤلاء الأتباع وبين المتعصّبين الذين يتناولون عقائد غيرهم باللسنة حداد»^٢.

ويقول أيضاً: «فالإماميّة والزّيدية من المذاهب الشّيعيّة المعتدلة يختلفون كل الاختلاف عن الكيسانيّة والمؤلّهة الحلوليّة المتطرّفة»^٣.

هذا الخلط ناشئ من جهلهم باعتقادات الشيعة الإماميّة، ونعتقد أنّهم لم يميّزوا هذا التّمييز من أجل أن يستفيدوا من ذلك في هجمتهم على الإماميّة، وهذا ممّا لا يليق بفكر سليم وعقل مسلم.

أمّا بعض المسائل التي كانت جزءاً من بعض اعتقادات الغلاة فلا تجوز نسبتها إلى الشيعة الإماميّة، ومسألة التّحريف من هذا القبيل، واعتقاد الغلاة بذلك كالسياري أو أحمد بن محمّد الكوفي أو غيرهما، ونقلهم بعض هذه الروايات يشير إلى أنّ ذلك كان من اعتقادات الغلاة ولا تصحّ نسبته إلى الإماميّة.

ولكنّ الجاهلين أو المغرضين قد نسبوا هذا القول إلى الشيعة من دون تفريق بين فرقهم من متقدّمهم ومتأخّرهم^٤.

ونحن نرى أنّ معظم هذه الروايات قد ورد من طريق الذين كانوا متّهمين بالغلو والكذب في كتب رجال الشّيعيّة.

والآن نجد بعض العلماء المشهورين بأنّهم من الإماميّة في بعض المناطق يميلون

١ - راجع في كلّ ذلك الكافي، باب فيه ذكر الصّحيفة ١: ٢٤٠.

٢ - مع الكتب الخالدة: ١٧٠.

٣ - نفس المصدر: ١٦٩.

٤ - البرهان في علوم القرآن ٢: ١٢٧، والخازن ١: ٧، وإعجاز القرآن للزّافعي: ١٨٥. وتحت راية القرآن

للزّافعي: ١٠ والانتصار للخطّاء المعتزليّ وإمام، ١: ٣٣.

إلى بعض الغلاة كما في الهند والباكستان، وهم يكتبون بعض الكتابات العقائدية التي يفهم منها أنهم قائلون بالتحريف.

كما أن سائر اعتقاداتهم أيضاً تشير إلى ميلهم إلى الغلاة. وهذا مما لم يقبله كبار الشيعة الذين ذكرناهم، ولا تتحمل الإمامية وزرهم، بل كانت هذه آراؤهم الشخصية ولا يمكن نسبتها إلى الإمامية، كما أن بعض علماء الجمهور في التاريخ كابن تيمية وغيره قد أظهروا بعض الأقوال في بعض المسائل مما لا يقبله أهل السنة عامة، ولا يمكن نسبة هذه الاعتقادات إليهم كلهم.

فما نقل من قبل هؤلاء الأفراد لا تصح نسبته إلى الشيعة الإمامية، والذي أنصف في ذلك هو الزرقاني حيث قال: «يزعم بعض غلاة الشيعة أن عثمان ومن قبله أبوبكر وعمر أيضاً حرّفوا القرآن وأسقطوا كثيراً من آياته وسوره»^١.

ويقول أيضاً: «إن بعض علماء الشيعة تبرأوا من هذا السخف ولم يطق أن يكون منسوباً إليهم»^٢.

كما يقول الدكتور عبد الصبور شاهين: «إن الذين ألصقوا بالمصحف بعض الروايات الكذب هم الغلاة»^٣.

«فانظر إلى آثار الشيعة تجد أنهم قد ألفوا في ردّ الغلاة عشرات الكتب وتبرأوا منهم ومن اعتقاداتهم حتى يتبين لك الفرق العلمي بينهم»^٤.

ب: من الأمور التي يجب التنبيه إليها هو وجود بعض الأخباريين بين الشيعة والسنة الذين يهتمون بالروايات من حيث الرواية والخبر من دون النظر في القرآن ومطابقة الروايات للكتاب وعدمها، فهؤلاء يأخذون الروايات من دون تدقيق في إسنادها،

١ - مناهل العرفان ١: ٢٧٣.

٢ - نفس المصدر ١: ٢٧٤.

٣ - تاريخ القرآن: ١٦٥.

٤ - الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ١٠: ٢١٢ - ٢١٤.

ولا يفرّقون التّفرقة العلميّة بين الرّوايات وقبول ما هو صحيح منها، وردّ ما هو غير صحيح. فلذا لما رأى هؤلاء بعض الرّوايات التي ظاهرها التّحريف خدعوا بها واعتقدوا بالتّحريف، وحتى لو لم يكونوا معتقدين بالتّحريف فإنّهم على أيّ حال قد رووا هذه الأباطيل في كتبهم، لأنّهم احتملوا صحتّها، أو احتملوا لها وجهًا وجيهاً ليس من قبيل التّحريف بنظرهم، والعهدّة في ذلك عليهم لنقلهم هذه الرّوايات.

وعلى أيّ حال فإنّ علماء الشيعة وكبراءهم كالصدّوق والطّوسي والمرتضى والطّبرسي وغيرهم لم يعتقدوا بالتّحريف وأنكروا نسبته إلى الشيعة، وهذا هو الصّحيح، وقد أكّدوا على ضعف الرّوايات التي وردت في التّحريف. راجع مقدّمة «مجمع البيان» وغيرها ومقدّمة تفسير الصّافي والبحار وغيرهما. (٦٥ - ٦٧)

الأعلام والمصادر

التعريف بمن أضيف في هذا الجزء من الأعلام المؤلفين

- أ -

الآشتياني
هو محمد حسن بن جعفر الآشتياني، فقيه إمامي، وُلد بطهران وتعلّم في النّجف الأشرف، وصنّف كتبًا كثيرة، منها: «بحر الفوائد في شرح الفرائد» [ط: مطبعة مكتبة آية الله المرعشي النّجفي، قم المقدّسة، ١٤٠٤ ق]. (١٣١٩ - ...)

آغابزرك الطهراني
هو محسن بن عليّ بن محمد رضا الطهراني، وُلد بطهران، تعلّم وتفقه في النّجف الأشرف، عالم بتراجم المصنّفين، كان منكبًا على التحقيق والتّحرّي إلى أن توفّي في النّجف وله كتب كثيرة، منها: «الذريعة إلى تصانيف الشيعة». [٢٦ ج، ط: دار الأضواء، بيروت ١٤٠٦ ق]. (١٢٩٣ - ١٣٨٩)

آل كاشف الغطاء
هو الشيخ محمد حسين بن عليّ آل كاشف الغطاء، كان فقيهاً، أصوليًا، متكلمًا، شاعرًا، له كتب كثيرة، منها: «أصل الشيعة وأصولها». [ط: مكتبة النّجاح، القاهرة ١٣٧٧ ق]. (١٢٩٤ - ١٣٧٣)

هو العلامة الشَّيخ عبد الحسين بن أحمد الأُميني، كان عالماً وباحثاً كبيراً، وُلد في تبريز وتوفي في طهران ودُفن في النجف، ومن مآثره إنشاءه المكتبة الكبرى في النجف، سمّاها مكتبة أمير المؤمنين (عليه السلام)، له كتب، أعظمها وأشهرها «الغدير في الكتاب والسنة والأدب» [١١ ج، ط: دار الكتاب العربي، بيروت ١٣٨٧ ق].

الأُميني
(١٣٢٠ - ١٣٩٠)

هو عبدالله فخر الدين محمد بن منصور بن أحمد بن إدريس العجليّ الحلّي المعروف بـ «ابن إدريس» فقيه، أصوليّ وصاحب الفتوى النادرة. وُلد بـ «الحلة» من نواحي بغداد وتوفي فيها، له كتب، منها: «المنتخب من تفسير القرآن والنكت المستخرجة من كتاب التبيان» [٢ ج - ط: مكتبة آية الله المرعشي النجفي، قم المقدسة ١٤٠٩ ق].

ابن إدريس
(٥٤٣ - ٥٩٨)

هو العالم الفقيه الشَّيخ الميرزا علي بن عبد الحسين الإيروانيّ النجفي، وُلد في النجف الأشرف، وحضر عند بعض العلماء مثل السيّد محمد كاظم اليزديّ والشَّيخ الملام محمد كاظم الخراساني وغيرهما. له كتب كثيرة، منها: «بُشرى المحققين» [مخطوطة].

الإيرواني
(١٣٠١ - ١٣٥٤)

هو العلامة السيّد محمد مهدي بن مرتضى بن محمد الطباطبائيّ البروجرديّ الملقَّب ببحر العلوم، فقيه، أصوليّ، ومن تلامذته العلامة وحيد البهبهانيّ والبهرازيّ صاحب الحقائق، وُلد بكر بلاء وتوفي بالنجف، له كتب كثيرة، منها: «الفوائد في علم الأصول» [ط: حجرية، طهران].

بحر العلوم
(١١٥٥ - ١٢١٢)

البروجرديّ

(١٢٩٢ - ١٣٨٠)

هو آية الله العظمى السيّد حسين بن عليّ الطّباطبائيّ البروجرديّ، فقيه، أصوليّ، محدّث ورجاليّ، وهو من أعظم فقهاء الشيعة وزعيم الحوزة العلميّة بقم المقدّسة سابقاً، وقام بتجديدها، وُلد في بروجرد، وتُوفّي بقم ودُفن فيها، له كتب كثيرة... إلّا أنّنا نقلنا نصّه من تقريرات تلميذه: آية الله واعظ زاده الخراسانيّ.

البهائيّ

(٩٥٣ - ١٠٣١)

هو العلّامة الشّيخ بهاء الدّين محمّد بن حسين بن عبد الصّمد الحارثيّ الهمدانيّ، كان عارفاً زاهداً فيلسوفاً، فقيهاً، أدبياً، شاعراً، رياضياً، معماراً... وُلد ببعلبك وهاجر مع أبيه إلى إيران عام: ٩٦٥، ونزل بأصبهان فولّاه الشّاه عبّاس الكبير رئاسة العلماء، كان يستشيريه في أغلب الأوقات، ودفن بطوس جوار المضجع الشّريف للإمام عليّ بن موسى الرّضا عليه السلام، له كتب كثيرة... إلّا أنّنا نقلنا قوله من تفسير البلاغيّ «آلاء الرّحمان في تفسير القرآن».

البهشتيّ

(١٣٤٩ - ١٤٠٢)

هو آية الله الدّكتور السيّد محمّد حسين البهشتيّ، كان أحد أركان الثّورة الإسلاميّة وعضواً من أعضاء مجلس الثّورة بإيران، وهو من تلامذة آية الله البروجرديّ والإمام الخمينيّ والعلّامة الطّباطبائيّ قدّس سرّهم، استشهد مع اثنين وسبعين نفرًا في انفجار مركز الحزب الجمهوريّ الإسلاميّ، له كتب ورسالات كثيرة، منها: مقال بعنوان «التّحريف في الإسلام» ضمن رسالة «سه گفتار». [ط: طهران].

البُهْساوي
(١٣٤٩ - ١٤٢٧)
هو الدكتور سالم علي البُهْساوي، عالم فقيه و كان أحد مفكرَي
الإخوان المسلمين بمصر، وُلد في محافظة الشَّرقية بمصر، وكان
من الرّاعيل الأوّل بجماعة الإخوان المسلمين، وله كتب كثيرة:
منها: «السُّنة المفترى عليها» [ط: دار الوفاء، بيروت].

البياضي
(٧٩١ - ٨٧٧)
هو زين الدّين عليّ بن يونس البياضي العامليّ، فقيه إمامي من
أهل النُّبطية في جبل عامل، له كتب، منها: «الصُّراط المستقيم
إلى مستحقّي التّقديّم» [٣ ج، ط - : المرتضوية، طهران
١٣٨٤ق].

التبريزي
(... - ١٣٤٠)
هو الميرزا موسى بن محمّد بن الميرزا جعفر، كان من تلاميذ
الحجّة السيّد حسين الكوه كرمي، له كتب منها: «أوثق الوسائل
في شرح الرّسائل» المعروف بـ«الحاشية» [ط: الرّشيدية،
طهران ١٣٧٨ق].

التُّستري
(٩٥٦ - ١٠١٩)
هو القاضي السيّد نور الله بن شريف الدّين الحسيني التُّستري،
الملقّب بالشَّهيد الثَّالث، ولد في تُستَر بخوزستان، ومات شهيداً
في لاهور من بلاد الهند، وهو من كبار علماء الإمامية في الفقه
والحديث، له كتب كثيرة، منها: «مصائب النّواصب في ردّ
نواقض الرّوافض» [ط: چهاردهي، تهران ١٣٦٩ق].

التُّنكابني
(١٢٢٤ - ١٣٠٢)
هو العالم المحقّق محمّد بن الميرزا محمّد بن سليمان
التُّنكابنيّ، فقيه، عارف، زاهد، مفسّر، وُلد في «تُنكابن» من
محافظة «مازندران» وتوفّي فيها. له كتب كثيرة، منها: «توشيح
التّفسير والتّأويل» [ط: مطبعة سيّد الشَّهداء، قم ١٤١١ق].

التيجاني

(١٣٥٥ - ٠٠٠)

هو الأستاذ الدكتور محمد التيجاني السماوي التونسي، وُلد في مدينة «قفصة» بـ«تونس»، داعية ومفكر إسلامي، وهو من الذين أسسوا حركة الإخوان المسلمين في «تونس»، وكان مالكياً، وبعد دراسته حول المذاهب صار شيعياً، له كتب كثيرة في حقل مذهب الشيعة، ومنها: «لأكون مع الصادقين» [ط: المؤسسة الجامعية للدراسات الإسلامية - ١٤١٤ق].

الجرجاني

(ق: ٧)

هو أبوالمحسن حسين بن حسن الجرجاني، كان حياً عام: ٧٢٢، وكان من أحد أعظم العلماء والمفسرين في القرن ٨٧هـ له تفسير بالفارسية يسمى «جلاء الأذهان وجلاء الأحران» المعروف بـ«تفسير غازر» [١٠ ج، ط: جامعة طهران، ١٣٣٧ش].

الجوادّي الآملي

(١٣٥١ - ...)

هو آية الله الشيخ عبد الله الجوادّي الآملي، المفسر الكبير، فقيه، فيلسوف، وُلد ونشأ في مدينة «آمل» في إيران، ثم هاجر إلى طهران وقم، وهو من تلامذة آية الله الميرزا هاشم الآملي والإمام الخميني والعلامة الطباطبائي... وهو الآن من رجال العلم والفكر والتفسير ومن الأساتذة بقم المقدسة، له كتب ومقالات كثيرة، منها: «علي بن موسى الرضا عليه السلام والقرآن الحكيم» [٢ ج، ط: مؤسسة طبع ونشر الأستانة الرضوية ١٤٠٨ق].

الحائري

(١٢٧٦ - ١٣٥٥)

هو آية الله الشيخ عبد الكريم بن المولى محمد جعفر اليزدي الحائري، وُلد في «مهرجود» من أعمال مدينة يزد في إيران، كان من أعظم فقهاء الإمامية المعاصرين، وهو مؤسس الحوزة

العلمية بقم المقدسة، له كتب كثيرة، منها: «دُرر الفوائد في الأصول» [٢ ج، ط: مؤسسة النشر الإسلامي، قم ١٤١٩ ق].

الحزّ العامليّ

(١٠٣٣ - ١١٠٤)

هو محمّد بن الحسن بن عليّ المعروف بالحزّ العامليّ، محدّث، فقيه، مؤرّخ، مؤلّف الكتاب المشهور: «وسائل الشيعة» وُلد في قرية «مشغرة» من جبل عامل ببلبنان، وتوفّي في مشهد الرضا (عليه السلام) ودفن فيها، له كتب كثيرة، منها: «الفصول المهمة في أصول الأئمة» [ط: مؤسسة المعارف الإسلامية الإمام الرضا (عليه السلام)، قم ١٤١٨ ق].

حسن زاده الآمليّ

(١٣٤٧ - ...)

هو آية الله حسن حسن زاده الآمليّ، أستاذ، عارف، فيلسوف، فقيه، منجّم وُلد بـ «لاريجان» من نواحي مدينة آمل، ثمّ هاجر إلى طهران وقم، وتلمذ عند العلامة الشّعرانيّ والشيخ محمّد تقي الآمليّ وآية الله الميرزا أحمد الآشتيانيّ والعلامة الطّباطبائيّ و... وهو الآن من الأساتذة الكبار بقم المقدسة، وله كتب ورسالات كثيرة، منها: رسالة في «فصل الخطاب على عدم تحريف كتاب ربّ الأرباب» [ط: مؤسسة مطالعات وتحقيقات فرهنگي، طهران ١٤٠٧ ق].

الحسينيّ الجرجانيّ

(٩٧٦ - ...)

هو السيّد الأمير أبو الفتح بن محمّد الحسينيّ الجرجانيّ العرشاهيّ، الفقيه الإماميّ، كان من أسباط السيّد الشّريف الجرجانيّ - ومن علماء الشيعة في عصر شاه طهماسب الصفويّ - له تفسير بالفارسيّة يسمّى «تفسير الشّاهيّ» [٢ ج، ط: آرمان، طهران، ١٣٦٢ ش].

الحكيم

(١٣٠٦ - ١٣٩٠)

هو آية الله السيّد محسن الحكيم الطّباطبائيّ، كان عالمًا، فقيهًا، مجاهدًا، وكان من أعظم مراجع الإماميّة المعاصرين، وُلِدَ في النّجف الأشرف ودُفِنَ فيها، له تأليفات شتّى، إلّا أنّنا نقلنا قوله في عدم تحريف القرآن عن «البرهان على عدم تحريف القرآن» [ط: بوذر جُمهريّ، المصطفويّ، طهران ١٣٧٤ ق.].

الحليّ

(٦٤٨ - ٧٢٦)

هو الحسن بن يوسف بن عليّ بن المطهر الحليّ، فقيه أصوليّ، محدّث رجاليّ، حكيم، متكلم، كان له أثر عظيم في رواج مذهب أهل البيت (عليه السلام) ونشر معارفه، وُلِدَ في الحلة بالعراق وتوفّي فيها، له كتب كثيرة، منها: «نهاية الوصول إلى علم الأصول» [مخطوطة] و«تذكرة الفقهاء» [٢٠ ج، ط: مؤسسة آل البيت، قم ١٣٧٢ ش] و«أجوبة المسائل المهنائيّة» [ط: مطبعة الخيام، قم ١٤٠١ ق.].

الإمام الخمينيّ

(١٣٢١ - ١٤٠٩)

هو آية الله العظمى السيّد روح الله الإمام الخمينيّ بن مصطفى (قدّس سرّه) قائد الثورة الإسلاميّة في إيران، وكان ذا شخصيّة فذة حيث إنّهُ كان مجاهدًا وشجاعًا ومفكرًا وعارفًا وفيلسوفًا وفقيهًا وسياسيًا... له كتب كثيرة، منها: «تهذيب الأصول» - تقريرًا لبحث أصوله بقلم الأستاذ جعفر السُبْحانيّ - [٣ ج، ط: إسماعيليّان، قم...].

الراونديّ

(٥٧٣ - ...)

هو العلامة سعيد بن هبة الله بن الحسن، المشهور بـ«قطب الدّين الراونديّ» من تلامذة الشّيخ الطّبرسيّ، فقيه محدّث، عالم باحث، شاعر، وُلِدَ بـ«راوند» من قرى كاشان وتوفّي بـ«قم» ودفن في صحن السيّدة فاطمة المعصومة (عليها السلام). له كتب كثيرة، منها: «الخرائج والجرائح» [٣ ج، ط: مؤسسة الإمام الهادي (عليه السلام) قم المقدّسة].

الرّشّتيّ
(١٢٩٢ - ١٣٢٩)

هو الشّيخ العلامة عبد الحسين بن العالم عيسى الرّشّتيّ، وُلد في النّجف الأشرف، ونشأ وتوفّي فيها، وهو من تلامذة آية الله الآخوند الخراساني وآية الله السيّد محمّد كاظم اليزدي، له كتب، منها: «كشف الاشتباه» [ط: المطبعة العسكريّة الإمبراطوريّة بطهران ١٣٦٨ق].

السّالوس
(... - ١٣٥٣)

هو الذّكتور عليّ بن الشّيخ أحمد عليّ السّالوس، كان أستاذًا في الفقه والأصول بجامعة الكويت والمستنصريّة بالعراق سابقًا و في قطر حاليًّا، وله كتب ومقالات متعدّدة، منها: «بين الشيعة والسّنة دراسة مقارنة في التّفسير وأصوله» [ط: دار الاعتصام - القاهرة].

السّبزوّاريّ
(١٢١٢ - ١٢٨٩)

هو العلامة هادي بن مهديّ المعروف بالملّا هادي السّبزوّاريّ، فقيه، أديب، فيلسوف، متألّه، شاعر وناظم «الآلّي المنتظمة» في المنطق والفلسفة وشارحها، وُلد ونشأ بـ«سبزوار» وتوفّي فيها، وتعلّم بأصبهان ومشهد، له كتب كثيرة، منها: «أسرار الحكم» [٢ج، ط: الإسلاميّة، ١٣٥١هـ. ش.].

شرف الدّين
(١٢٩٠ - ١٣٧٧)

هو العلامة المجاهد السيّد عبد الحسين بن يوسف شرف الدّين العامليّ الموسويّ، فقيه، محقّق، ومحدّث كبير، له مشاركة في الحركات السياسيّة الوطنيّة ببلاد الشّام، وُلد في «شحور» بجبل عامل، وتعلّم بـ«النّجف»، وأقام في «صور»، ثمّ رحل إلى سورية وفلسطين، ثمّ عاد إلى صور وتوفّي فيها، ودُفن في النّجف، له كتب كثيرة، منها: «أجوبة موسى جار الله» [ط: العرفان، صيدا ١٣٧٣ق] و«الفصول المهمّة في تأليف الأئمّة» [ط: العرفان، صيدا ١٣٤٧ق].

الشَّريعتي

(١٣٢٧ - ١٤٠٧)

هو الشَّيخ مُحَمَّد تَقِي الشَّريعتي، وُلِدَ ونشأ في «مَزينان» بمدينة سبزوار من بلاد خُرَاسان، ثم هاجر إلى المشهد الرُّضوي، وتعلَّم ودرس وتوقَّى فيها، وكان عالماً محققاً وأستاذاً بجامعة الفردوسيّ بالمشهد الرُّضويّ، له كتب كثيرة، منها: «تفسير نَوين» بالفارسيّة [ط: دفتر نشر وفرهنگ إسلامي].

الشَّريف الرُّضويّ

(٣٥٩ - ٤٠٦)

هو السَّيِّد مُحَمَّد بن الحسين بن موسى الرُّضويّ العلويّ الموسويّ، وأخو الشَّريف المرتضى علَم الهدى، كان متكلماً، أديباً، شاعراً، وألَّف كتاب: «نهج البلاغة» للإمام عليّ عليه السلام وُلِدَ ببغداد، وتولَّى نقابة الطَّالبيّين بها. وتوقَّى فيها، له كتب كثيرة، منها: «حقائق التَّأويل في متشابه التَّنزيل» [ط: مؤسَّسة البعثة ١٤٠٦ق] و«تلخيص البيان في مجازات القرآن» [مخطوطة].

الشَّهرستانيّ

(١٣١٥ - ...)

هو العلامّة السَّيِّد الميرزا مُحَمَّد حسين بن مير مُحَمَّد الحسينيّ الحائريّ الشَّهرستانيّ، من أكابر علماء الإماميّة في القرن الرابع عشر، وهو فقيه حكيم، محقق، أديب، شاعر، له كتب كثيرة، منها: «رسالة في حفظ الكتاب من شبهة القول بالتحريف» إلّا أنّنا نقلنا قوله عن: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الشَّهرستانيّ

(١٣٠١ - ١٣٨٦)

هو السَّيِّد مُحَمَّد عليّ بن الحسين هبة الدِّين الشَّهرستانيّ، عالم محقق، فقيه، رياضيّ، جامع المعقول والمنقول، وُلِدَ في سامراء ونشأ في كربلاء والنَّجف، وكان وزير المعارف أثناء حكم الملك فيصل في العراق، وأصدر: «مجلة العلم» وهي أوّل مجلة عربيّة ظهرت في النَّجف، له تأليفات كثيرة ومقال في «عدم تحريف القرآن» ولكن نقلنا قوله عن: «البرهان على عدم تحريف القرآن».

الشَّيبَانِي

(... - قبل عام : ٩٩٤)

هو العالم المحقق ، محمد بن علي النقيّ الشَّيبَانِي من علماء القرن العاشر ، له تفسيرٌ يسمّى «مختصر نهج البيان» [ط ، ن : دار الأسوة للطباعة والنشر التابعة لمنظمة الأوقاف ، طهران ١٤١٨ ق.] .

الشَّيرَازِي

(١٣٠٤ - ١٣٨٠)

هو آية الله العظمى السيّد الميرزا مهديّ الشَّيرَازِي ، وُلد في كربلاء وتلقّى دراسته الأولى فيها ، ثم انتقل إلى سامراء وأقام بها مدةً طويلة ، واشتغل بالبحث والدّرس ، ثمّ رجع إلى كربلاء وتوفّي فيها ، وله كتب كثيرة ، ومقال في «عدم تحريف القرآن» إلّا أنّنا نقلنا قوله عن : «البرهان على عدم تحريف القرآن» .

الصّافي

(١٣٣٧ - ١٠٠٠)

هو آية الله المحقق الشَّيخ لطف الله الصّافي الكُلبايكانيّ ، وُلد ونشأ بمدينة كلبايكان ، ثمّ هاجر إلى قم وتلمذ عند آية الله البروجرديّ وآية الله الكُلبايكانيّ ، وهو الآن أحد مراجع الشيعة بقم المقدّسة ، له كتب كثيرة ، منها : «مع الخطيب في خطوطه العريضة [ط : دار القرآن الكريم ، قم ١٣٨٩ ق] و«صوت الحقّ ودعوة الصّدق» [ط : دار التّعارف للمطبوعات - بيروت ، ١٣٩٦ ق.] .

الغزاليّ

(١٣٣٥ - ١٤١٦)

هو الأستاذ محمد الغزاليّ السَّقّا ، من كبار رجال الإصلاح والفكر وأعظم علماء التّفريب ، وكان عضوًا في جماعة الإخوان المسلمين بمصر ، وُلد في قرية « نكلا العنب » التابعة لمحافظة البحيرة بمصر ، وله مقالات وكتب كثيرة ، منها : «دفاع عن العقيدة و الشريعة ضدّ مطاعن المستشرقين» [ط : دار النهضة ، مصر ١٩٩٩ م.] .

الطهراني هو الشيخ محمد حسين بن محمد رحيم الطهراني الأصفهاني المعروف بصاحب الفصول ، وله كتب منها: «الفصول الغروية في الأصول الفقهية»^١ إلا أننا نقلنا نصّه عن «آلاء الرحيم»^٢. (م: ١٢٥٠)

الفاضل التّونّي هو العالم الفاضل عبد الله بن محمد التّونّي البُشرويّ، فقيه أصوليّ، سكن بالمشهد الرّضويّ وتوفّي بكرمانشاه. له كتب، منها: «الوافية في الأصول» نقل عنه في «التّحقيق في نفي التّحريف»^٣. (١٠٧١-....)

الفاني هو آية الله العلامة عليّ الفاني الأصفهانيّ، من فقهاء الشيعة المعاصرين، له كتاب في علوم القرآن يسمّى «آراء حول القرآن الكريم» [ط: دار الهادي، بيروت ١٤١١ق]. (معاصر)

فَضْل الله هو آية الله السيّد محمد حسين بن عبد الرّؤوف، وُلد في مدينة النّجف الأشرف ونشأ وتعلّم فيها. وتلمذ عند المرجع الدينيّ آية الله الخوئي وآية الله الحكيم وغيرهما. ثمّ هاجر إلى لبنان موطنه الأصليّ وأسّس حوزة «المعهد الشرعيّ الإسلاميّ»، وهو الآن أحد مراجع الشيعة فيها. له كتب، منها: تفسير كبير باسم «من هدى القرآن» [٢٤ ج، ط: دار الملاك، بيروت ١٤١٩ق]. (١٣٥٤-....)

١ - وقد أكثر في هذا الكتاب من الإعتراض على كتاب «القوانين المحكمة في الأصول» لميرزا القتيّ (م).

٢ - تأليف الشيخ عبد الرحيم المدرّس التّبريزيّ، كما سيحيى لاحقاً.

٣ - تأليف: السيّد عليّ الحسينيّ الميلانيّ [ط: ياران، ن: الشّريف الرضّي، قم ١٤١٧ق].

القاضي عبد الجبار هو أبو الحسن عبد الجبار أحمد بن أحمد بن عبد الجبار الأسدي، كان قاضي القضاة وشيخ المعتزلة في عصره. وُلد في نواحي مدينة همذان «أسداباد» وتوفي في الرّي، له كتب كثيرة، منها: «المغني في أبواب التوحيد والعدل» [٢٠ ج، ط: وزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة ١٣٨٥ق].

القزويني هو العالم المحقق نصير الدين عبد الجليل بن أبي الحسين القزويني، عالم، متكلم، واعظ، له كتب، منها: «الْقَض» المعروف بـ«بعض مثالب التواصب في نقض بعض فضائح الرّوافض» [ط: انجمن آثار مليّ ايران - تهران - ١٣٥٨ش].

كاشف الغطاء هو العلامة الشيخ جعفر الكبير بن خضر بن شلال الحلّي الجنجائي، وُلد في جناحة، نشأ وتوفي في النجف، وكان شيخ الفقهاء في النجف والحلة في عصره، وهو أبو الأسرة من آل كاشف الغطاء، له كتب كثيرة، منها: «كشف الغطاء عن مبهمات الشريعة الغراء» [ط: مكتبة النّجاح، القاهرة ١٣٧٧ق].

الكاشفي هو المولى حسين بن عليّ الواعظ الكاشفي البيهقي السبزواري، واعظ، مفسّر، محدث، كان زوج أخت الجامي الشاعر المعروف، توفي بـ«هرات»، له مصنّفات، منها: «جواهر التفسير» [ط: مركز نشر ميراث مكتوب، تهران - ١٣٧٩ش].

الكَرَكِي هو الشيخ نور الدين عليّ بن الحسين بن عبد العال الكركي العاملي، الملقّب بالمحقّق الثاني، مجتهد أصولي إمامي، وُلد في جبل عامل بلبنان، وتوفي في النجف، له كتب كثيرة، منها: «شرح الوافية» [مخطوطة].

- هو العلامة الشيخ محمد إبراهيم بن محمد حسن الخراساني
الكلباسي (١١٨٠ - ١٢٦٢)
الكاخي الأصبهاني، فقيه، أصولي، هاجر إلى العراق، ثم رجع
إلى قم، ثم كاشان، فحضر عند عالمها الشهير المولى محمد
مهدي التراقي، ثم انتقل إلى أصفهان، وصار زعيم الحوزة
العلمية فيها، وأشغل منصة التدريس طول حياته وتوفي بها، وله
مزار معروف ملحق بمسجده في أصفهان له تصانيف كثيرة،
منها: «إشارات الأصول» [ط: حجرية تهران ١٢٤٥ق].
- هو آية الله العظمى السيد محمد رضا الموسوي الكلبايكاني،
الكلبيكاني (... - ١٤١٥)
فقيه أصولي، كان أحد مراجع الشيعة المعاصرين، ومن زعماء
الحوزة العلمية بقم المقدسة، له كتب كثيرة ومقال في «عدم
تحريف القرآن» نقل عنه في: «البرهان على عدم تحريف القرآن».
- هو العلامة السيد حسين بن محمد بن حسن التبريزي الكوه
كمري (١٢٩٩...) الكوه كمري
كان من كبار فقهاء الإمامية، وُلد في تبريز وتوفي في
التجف الأشرف، له كتب، وإننا نقلنا قوله في عدم التحريف من
«بُشرى الوصول إلى أسرار علم الأصول»^١ [ط: حجرية،
طهران ١٣٠٦ق].
- هو المولى بهاء الدين محمد بن علي الشريف الديلمي
اللاهيجي (١٠٩٧ - ...) اللاهيجي
عالم مفسر، وكان معاصراً للعلامة المجلسي والفيض
الكاشاني، له كتب منها: «تفسيره» المسمى بـ «تفسير الشريف
لاهيجي» [٤ ج، ط: إداره كل أوقاف تهران ١٣٤٠ش].

المماقاني
(١٢٩٠-١٣٥١)
هو العلامة عبد الله بن حسن بن عبد الله المماقاني النجفي، مؤرخ، رجالي، فقيه إمامي، مولده ووفاته بالنجف الأشرف، له تصنيفات منها: «تنقيح المقال في أحوال الرجال» [٣ ج، المطبعة المرتضوية، النجف الأشرف، ١٣٥٠ ق].

المآوردي
(٣٦٤ - ٤٥٠)
هو أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب المآوردي البصري الشافعي، وُلد في البصرة وتوفي ببغداد، كان من العلماء الباحثين، وولي القضاء في بلدان كثيرة، ثم أصبح أقضى القضاة في أيام «القائم بأمر الله» العباسي، وكان يميل إلى مذهب الاعتزال، له كتب كثيرة، منها: «النكت والعيون في تفسير القرآن» [٦ ج، ط: دار الكتب العلمية، بيروت ١٤١٢ ق].

المحقق البغدادي
(١١٣٠-١٢٢٧)
هو العالم المحقق السيد محسن بن حسن بن مرتضى الكاظمي الأعرجي، فقيه، أديب، وُلد ببغداد وسكن الكاظمية وتوفي بها، له كتب كثيرة، منها: «شرح الوافية في علم الأصول» [مخطوطة].

المدرس التبريزي
(معاصر)
هو العلامة الشيخ عبد الرحيم المدرس الماهر التبريزي الخياباني، عالم محقق، متكلم أصولي، له كتب في الفقه والأصول والفلسفة والقرآن، منها: «آلاء الرحيم في الرد على تحريف القرآن الكريم» [ط: طهران ١٣٨١ ق].

المَدَنِي
(معاصر)
هو الدكتور محمد محمد المدني عميد كلية الشريعة بجامعة الأزهر في القاهرة، وهو من دعاة التقريب بين المذاهب، له مقالات كثيرة في مجلة «رسالة الإسلام» منها: «مقال في عدم اعتقاد الإمامية بتحريف القرآن». [١٥ ج، ط: دار التقريب بين المذاهب الإسلامية بجامعة الأزهر، مصر].

المرعشي النجفي

(.... - ١٤١١)

هو أبوالمعالي آية الله السيّد شهاب الدّين المرعشي النّجفي محدّث رجاليّ، محقّق كبير، كان أحد مراجع الشيعة المعاصرين، وكان زاهداً، بارعاً، ومن زعماء الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، وتعدّ مكتبته من أشهر مكتبات العالم الإسلاميّ وأكبرها بما تحويه من المخطوطات النفيسة. له كتب ومقالات كثيرة، ومن مقالاته: «ردّ على شبهة تحريف القرآن» نقلًا عن «البرهان على عدم تحريف القرآن».

المشهدّي

(.... - ١١٢٥)

هو الشّيخ العلامة محمّد رضا بن إسماعيل بن جمال الدّين القميّ، أديب، مفسّر، محدّث، فقيه، له كتب كثيرة، منها: «كنز الدّقائِق وبحر الغرائب في تفسير القرآن» [١١ ج، ط، ن: مؤسسة النّشر الإسلاميّ ١٤١١ق].

المظفر

(١٣٢٢ - ١٣٨٤)

هو الشّيخ العلامة محمّد رضا المظفر، وُلد في النّجف الأشرف، كان من أعظم علماء الإماميّة في الفقه والأصول والفلسفة والمنطق... ومن نشاطاته الإصلاحية تأسيس مدرسة عالية للعلوم الدّينية وكلّيّة الفقه في النّجف الأشرف، له كتب كثيرة، منها: «عقائد الإماميّة» [ط: القاهرة ١٣٨١ق].

معروف الحسنيّ

(.... - ١٤٠٣)

هو العلامة المحقّق هاشم معروف الحسنيّ، وُلد في «جنتاي» لبنان، واتمّ تحصيله بالنّجف الأشرف، وأكثر أبحاثه في الحديث والتّاريخ، وله كتب كثيرة منها: «دراسات في الحديث والمحدثين» [ط: دارالتّعارف للمطبوعات، بيروت].

المقدّس الأردبيليّ

(....-٩٩٣)

هو أحمد بن محمّد المعروف بالمقدّس الأردبيليّ، كان من أعظم الشّيعة فقهاً وزُهداً، نسبته إلى أردبيل بأذربيجان في إيران، وتوفّي بكر بلاء، له كتب، منها: «مجمع الفائدة والبرهان في شرح إرشاد الأذهان» [ط: جامعة المدرّسين، قم ١٣٦٢ش].

الميرزا القمّيّ

(١١٥٠-١٢٣١)

هو أبو القاسم بن محمّد حسين الجيلانيّ، المعروف بالميرزا القمّيّ، كان محققاً مدققاً، ومن أعظم فقهاء الشّيعة في القرن الثالث عشر، أصله من «رشت» بإيران، ومولده في قرية من توابع قم وتوفّي في قم، له مؤلّفات كثيرة بالعربيّة والفارسيّة، منها: «القوانين في الأصول» [ط: دار الطّباعة للحاج إبراهيم طهران ١٣٠٣ق].

الميلانيّ

(١٣١٣-١٣٩٥)

هو آية الله العظمى السيّد محمّد هادي الحسينيّ الميلانيّ، وُلد في النّجف الأشرف وتوفّي في مشهد الرضائيّ، هو أحد مراجع الشّيعة في آخر القرن الرابع عشر بمشهد الرضائيّ ومن نشاطاته الاجتماعيّة والثّقافيّة تأسيس المدارس وبثّ الدّعاة لنشر دعوة الإسلام في داخل البلاد وخارجها، له كتب كثيرة، منها: «مائة وعشرة أسئلة» نقل عنه في: «البرهان على عدم تحريف القرآن» للسيّد مرتضى الرضويّ.

الترّاقبيّ

(١١٢٨-١٢٠٩)

هو العالم المحقّق محمّد مهديّ بن أبي ذرّ التّراقيّ الكاشانيّ، كان عارفاً، فقيهاً، متكلماً، شاعراً وأحد أعلام المجتهدين في القرنين الثاني عشر والثالث عشر من الهجرة، وُلد في «نراق» من قرى كاشان بإيران، وتوفّي في النّجف الأشرف ودفن فيها. له كتب، منها: «تجريد الأصول» [ط: دار الخلافة، طهران ١٣١٧ق].

الوحيدِّي

(١٣٣٤-١٤٢١)

هو آية الله السيّد محمّد الوحيدِّي الشَّيْستَرِّي، وُلِدَ في «شَيْسْتَر» من محافظة أذربيجان بإيران، وتَلَمَّذَ عند آيات العظام الحائريِّ وحجّت والبروجرديّ بقم المقدّسة، وعند آية الله الكُمبانيِّ وآية الله الإصفهانيِّ... بالتَّجفُّ الأَشْرَف، وتوفّي بقم ودُفِن فيها، وله كتب كثيرة، منها: «إحقاق عقائد الشيعة في الرّد على كتاب بطلان عقائد الشيعة» [ط: أمير، قم ١٤١٨ ش].

الهنديّ

(ق: ١٣)

هو الشَّيخ رحمة الله بن خليل الرّحمان الهنديّ الدّهلويّ، عالم، محقّق، مجاهد، قام بوجه الاستعمار البريطانيّ في القطر الهنديّ، وناقض أساليبه الشَّيطانيّة في تمزيق كلمة المسلمين، له مؤلّفات منها: «إظهار الحقّ» [٢ ج، ط: المطبعة العلميّة بمصر ١٣١٥ ق].

الهيديّ

(١٣٠٤ - ...)

هو عبد الرّحمان المحمّديّ الهيديّ أحد فضلاء الحوزة العلميّة بقم المقدّسة، ومن تلامذة آية الله البروجرديّ، له كتب، منها: «الحجّة على فصل الخطاب في إبطال القول بتحريف الكتاب» [ط: المطبعة العلميّة، قم ١٣٦٣ ش].

فهرس الموضوعات

الباب الثالث صيانة القرآن من التحريف

| معنى التحريف لغةً واصطلاحاً | الآيات |
|---|--|
| ١٨٣، ٢٤١، ٢٩٠، ٣١٦، ٣٢٧، ٣٤٢، ٣٤٤، ٣٤٧، ٤٧٥، ٥٣٣، ٥٦٦ | ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ﴾: ٣٦، ٥٧، ٥٩، ٦٥، ٦٨، ٦٩، ٧١، ٨٣، ٨٤، ٨٦، ٨٩، ٩٠، ٩٢، ٩٣، ٩٦، ٩٧، ١٠٤، ١٥٠، ١٥٩، ١٦٨، ١٧٤، ١٨٠، ١٨٢، ١٨٩، ١٩٧، ٢١٨، ٢٦٨، ٢٧٣، ٣٤٥، ٣٨٦، ٤٤٤، ٤٧٩، ٥٠٨ |
| القرآن معجزة خالدة | ﴿لَا يَأْتِيهِ الْبَاطِلُ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِ﴾: ٣٧، ٤٢، ٤٣، ٥٨، ٦٠، ٦٥، ٦٦، ٧٣، ٨٣، ٨٥، ٨٦، ٨٩، ٩١، ٩٩، ١٠٥، ٢٠٦، ٢٢٤، ٢٦٨، ٢٧٣، ٣٥٩، ٣٩٧، ٤٤٨، ٤٨٠، ٥١٥ |
| القرآن الكريم معجزة خاتم الأنبياء: ١٠٦، ١٦٥، ١٧٥، ٣٢٣، ٤٤٤، ٥٠٤ | ﴿أَلْخُذْ لِهِيَ الذِّكْرَ عَلَى عَهْدِهِ الْكِتَابَ وَلَمْ يَجْعَلْ لَهُ عِوَجًا * فَيَسَّأَلُ﴾: ٣٨، ٤٣، ٦٧، ٢٠٩، ٣٩٩، ٥١٧ |
| القرآن لم يجعل لزمانٍ دون زمان: ٣٠٩ | ﴿وَقَدْ كَانَ فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَسْمَعُونَ كَلَامَ اللَّهِ ثُمَّ يُحَرِّفُونَهُ...﴾: ٧٠، ١٣٢ |
| أعظم مزية للإسلام: ١٨٥ | |
| تواتر القرآن | |
| ٣٥٠، ٢٦٨، ١٠٢، ٨٩، ٨٦، ٨٢، ٧٩ | |
| البرهنة على تواتره منذ النزول إلى الآن: ١٦٦ | |
| عدم تحريف القرآن حين جمعه في عهد رسول الله ﷺ | |
| جمع القرآن و تدوينه في عهد النبي ﷺ | |
| وبقاؤه إلى يومنا هذا: ٢٢٢ | |
| جمع القرآن بأمر النبي ﷺ و ليس بترتيب | |

كَلَّمَا فِي الذَّقَتَيْنِ وَحِي إِلَهِي عِنْدَ الشَّيْعة :

٥٨٣، ١٦٠

كَلَّ مِنْ نَسَبِ التَّحْرِيفِ إِلَى الشَّيْعة فَهُوَ جَاهِل

أَوْ كَاذِبٌ: ١٥٣، ٣٠٣

إِجْمَاعُ عُلَمَاءِ الشَّيْعة عَلَى عَدَمِ تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ:

٢٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦، ١٣٣، ٢٣٥، ٣٧٥،

٤٥٧، ٥٤٤، ٥٨٠

أَدْلَةُ الشَّيْعة بِعَدَمِ وَقُوعِ التَّحْرِيفِ فِي الْقُرْآنِ:

١١٦، ١٣٥، ١٩٩، ٢٨٧، ٢٩٣، ٢٩٤، ٣٣٣،

٣٨٩، ٤٠٥، ٥٥٥، ٥٦٩، ٥٨٣، ٥٩٣

رَوَايَاتُ أَهْلِ الْبَيْتِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) فِي صِيَانَةِ الْقُرْآنِ

٤٦، ٣٦١، ٤٨٣، ٥٧١، ٥٧٦

أَخْبَارُ الْعُرُضِ عَلَى الْقُرْآنِ: ١٩٨، ٢٦١،

٣٦٠، ٤٢٠، ٤٣٤، ٤٨٢، ٥٢٠، ٥٥٨، ٥٧١

عَمَلُ عَلِيِّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) حِجَّةَ قَاطِعَةً: ٢٣٤، ٢٨٠

الْقَوْلُ بِتَحْرِيفِ الْقُرْآنِ وَأَدْلَةُ الْقَائِلِينَ بِهِ:

١٨٤، ١٩٩، ٢٧٥، ٣١٩، ٣٣٠، ٣٣٤، ٤٩٤،

٥٦٣، ٥٨٦

رَوَايَاتُ التَّحْرِيفِ عِنْدَ الْفَرِيقَيْنِ وَمُنَاقَشَتُهَا:

١٢٢، ١٢٥، ١٢٨، ١٢٩، ٢٨٤، ٢٩١، ٣٠٧،

٣٩٣، ٣٩٥، ٤٩٤، ٥٣٩، ٥٤١

مَوَازِنَةُ بَيْنِ رَوَايَاتِ الشَّيْعة وَالسُّنَّةِ: ٥٥١

مَوْقِفُ الشَّيْعة وَالسُّنَّةِ مِنْ رَوَايَاتِ التَّحْرِيفِ:

النُّزُول: ٢٢٤

كَلَامُ الْبَلْخِيِّ فِي جَمْعِ الْقُرْآنِ وَصِيَانَتِهِ: ٧٦

دَعَاوَى التَّحْرِيفِ فِي عَهْدِ الْخُلَفَاءِ

٢١٤، ٢٢٠، ٢٣٠، ٢٣٣، ٢٥٣، ٢٥٤، ٢٧٨،

٢٨٠، ٢٩٩، ٥٦١، ٦٠٢

دَعْوَى التَّحْرِيفِ بَعْدَ الْخُلَفَاءِ: ٤٢، ١٩١،

٢٥٥، ٢٧٥، ٤٢٣، ٦٠٣

صِيَانَةُ الْقُرْآنِ مِنَ التَّحْرِيفِ

٤٥، ١٣٣، ١٣٥، ١٦٩، ١٨٢، ١٩٥، ٢١١،

٢٣٩، ٢٤٠، ٢٩٨، ٣٠٩، ٣١٥، ٣٨٦، ٤٠٠،

٤٤٤، ٤٤٧، ٤٤٩، ٤٧٨، ٤٥١، ٤٧٤، ٥٩٧

إِجْمَاعُ الْأُمَّةِ وَرَأْيُ الْمُسْلِمِينَ عَلَى عَدَمِ

تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ: ٢٢، ١٠٠، ١٠٢، ١٠٦،

١٣٣، ٢٣٥، ٢٤٣، ٣٣٢، ٣٧٥، ٥٨٠

أَدْلَةُ عَلَى عَدَمِ تَحْرِيفِ الْقُرْآنِ

١١٠، ١١٥، ١٧٦، ١٣٣، ١٤٣، ٢١٤، ١٩٥،

١٩٨، ٢٣٠، ٢٤٥، ٢٩٤، ٢٩٨، ٢٩٩، ٣٠٠،

٣٠١، ٣٢٠، ٣٤٩، ٣٨٧، ٣٨٩، ٤٠١، ٤٠٥،

٤٤٥، ٤٧٩، ٤٩٧، ٥١٨، ٥٣٦، ٥٣٨، ٥٥٥،

٥٦٩، ٥٩٣

الشَّيْعة وَصِيَانَةُ الْقُرْآنِ مِنَ التَّحْرِيفِ

٣٩، ٩١، ١٠٨، ١٣٩، ١٥٨، ١٨٢، ٢٦٨،

٢٩٢، ٢٩٦، ٢٩٧، ٤٥٦، ٤٥٨، ٥٤٣، ٦١٥

- ٤٦٦
 الاتهامات على الشيعة وردّها
 ٣٧٧، ٣٨١، ٤٤٥، ٤٥٥، ٤٦٦
 الافتراء المفضوح: ٥٤٥
 ردّ على بعض الافتراءات: ٤٠٢
 ردّ على قول النّظام المعتزلي: ٤٧
 ردّ على قول الجُبائي: ٧٤
 ردّ على بعض كلام البلخي: ٧٦
 ردّ على تهمة الوحيد الزّافعي: ١٥٦
 ردّ على تهمة عبد السّتار التّونسي: ٢٧٢
 ردّ على قول الخطيب: ٤٤٩
 ردّ على طعن موسى جار الله: ١٣٩، ١٥٣
 ردّ على قول إحسان إلهي: ٤٦٧، ٤٧٣
 دفاع بعض علماء السّنة عن الشيعة
 دفاع الأشعري: ٣٩
 دفاع عبد الجبار المعتزلي: ٥٠
 دفاع الدّهلوي: ١٠٨
 دفاع الغزالي: ٢٧٠
 دفاع البهّساوي: ٢٩٦
 دفاع ليب السّعيد: ٣٢٦
 دفاع المدني: ٣٣٢
 دفاع عبد الله دَرّاز: ٢٩٦
 دفاع عليّ السّالوس: ٦١٥
- ٥٤٩، ٥٤١، ٢٨٧
 هل اعتقاد التّحريف مخلّ بالمذهب ؟ وهل
 ترتّب عليه مفسدة أم لا؟: ٣١٨
 عقيدة الأخباريين في القرآن: ٢٤، ٤٦٦، ٥٨٥
 رأي الغلاة في القرآن: ٢٧، ٦٩، ٦١٦
 قول أئمة الشيعة و فقهاءهم في الغلاة: ٨
 المحدث الكلينيّ و روايات التّحريف
 ٢٢، ٢١٥، ٢٨٢، ٣٨١
 أبو زهرة والكلينيّ: ٢٣٧، ٥٤٧
 نقل الحديث لا ينمّ عن عقيدة ناقله: ٢٢، ٣٧٩
 المحدث التّوريّ و كتابه
 فصل الخطاب في فصل الخطاب: ٣٠٧
 ٣٣٦، ٥٣
 المحدث الذي خُدع: ٥٤٦
 اعتراف التّوريّ بخطئه: ١٦١، ١٦٢، ٣٩٦
 ٤٥٤
 جرى على المحدث التّوريّ ما جرى على
 ابن سَنبُوذ: ٣٠٧
 مَن صاحب كتاب «دِيسْتان المذاهب»
 ٣٨٥، ٤٥٧، ٥٤٩
 دِيسْتان المذاهب ليس من كُتُب الشيعة:
 ٢٣٩، ٥٥٨
 سورة الولاية المفتعلة: ٣٨٢، ٣٨٦، ٤٥٤

الشُّبُهَات حول تحريف القرآن

شبهات القائلين بالتحريف و ردّها:

٢٥٦، ٢٨١، ٣٥٨، ٤٨٥، ٦١٠

دلّائنا على دُخْض شبهة التَّحْرِيف: ٣٤٩

منشأ القول بالتحريف

١١٣، ١٣٠

مصدر الاتِّهام والتَّشْكِيك: ٢٣

السِّيَاسَة وَ شَائِعَات التَّحْرِيف: ٥٦٣

المستشرقون دُعاة الاستعمار: ٤٦٠

حاقدون أو منصفون؟ (موقف المستشرقين):

٥٥٤

هذر المستشرقين الأجانب: ١٨٩، ١٩٠،

٣٦٩، ٣٧٢، ٥٩٨، ٦٠١

إسرائيل و تحريف القرآن: ١٨٠، ٣٣٠،

٣٣١، ٦١٣